الجمهورية التونسية

مخطط التنمية

2030-2026

السياسات التنموية

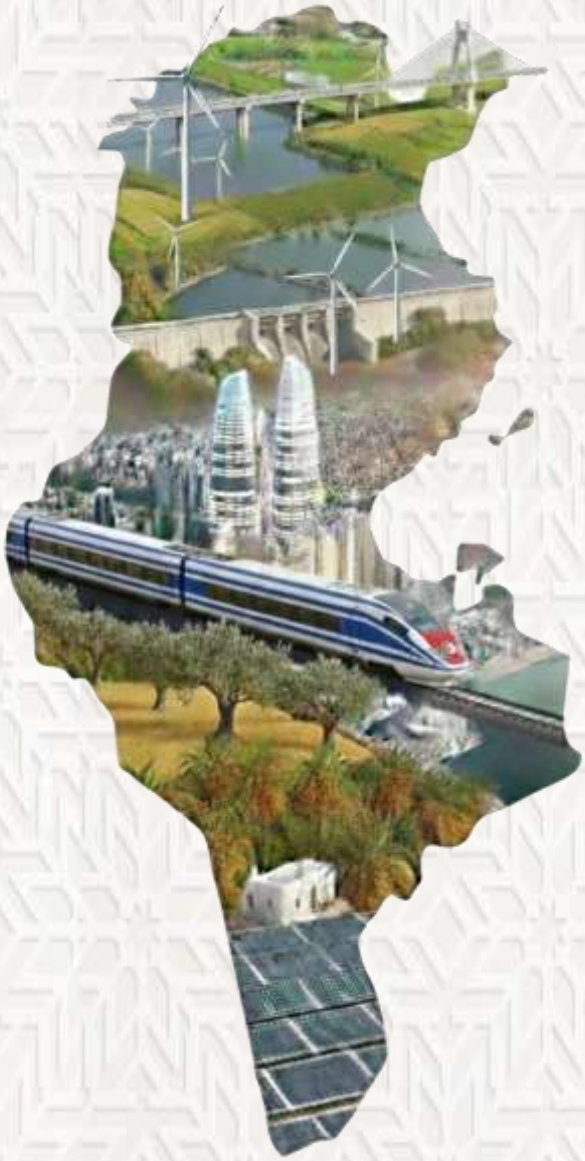

وزارة الاقتصاد والتخطيط

جويلية 2026

الجمهورية التونسية

مخطط التنمية

2026-2030

السياسات التنموية

وزارة الاقتصاد والتخطيط

جويلية 2026

الفهرس

التمهيد 7

المحور الأول ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة 9

المقدمة 11

1.1 تدعيم رأس المال البشري 12

2.1 ضمان العمل اللائق وتعزيز الادماج 60

3.1 دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال 85

4.1 تمكين الشباب وإدماجه في بيئة سليمة وآمنة ومحفزة 100

5.1 النفاذ إلى السكن اللائق 114

المحور الثاني تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية 121

المقدمة 123

1.2 إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة 124

2.2 التجهيز والبنية الأساسية 184

3.2 التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والنهوض بالقطاعات الواعدة 211

4.2 سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال 228

المحور الثالث تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة 243

المقدمة 245

1.3 الأمن الغذائي والمائي 246

2.3 الاستقلالية الطاقية 269

3.3 الحد من التلوث والمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي 287

المحور الرابع تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام 297

المقدمة 299

1.4 الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والمؤسسات والمنشآت العمومية 300

2.4 المنظومة الامنية 311

3.4 الدور التنموي للدفاع الوطني 315

4.4 السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية 320

5.4 السياسة العدلية 327

التمهيد

تنصهر السياسات التنموية لمخطط التنمية 2026-2030 ضمن الخيارات الوطنية الكبرى الرامية إلى الاستجابة لاستحقاقات الشعب التونسي التي كفلها الدستور ولمطالبه المشروعة في العيش الكريم. وتجسّد مضامين سياسات التنمية بالخصوص أولويّة تدعيم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وفتح الآفاق لكل التونسيين وتعزيز قدرات النسيج الاقتصادي وتنافسيته وتدعيم القدرة على الصمود والمحافظة عل ديمومة الموارد الطبيعية وعلى بيئة سليمة.

ويندرج إعداد سياسات التنمية ضمن سياق التخطيط التصاعدي الذي يقطع مع المركزية المفرطة ويعتمد على التشخيص المعمّق لواقع جهاتنا وأقاليمنا ويضع إرادة ومقترحات المجالس المنتخبة كأساس لرسم الأولويات إلى جانب الاعتماد على الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والدراسات والتحاليل الخاصّة بمختلف المجالات مع الحرص على تحقيق التكامل بين الرؤى القطاعية والواقع الميداني.

ويركّز هذا الجزء من وثيقة المخطط المخصّص للسياسات التنموية على ضبط الأولويات والأهداف الاستراتيجية ومضامين الإصلاحات والبرامج والمشاريع العمومية والتي تمّ إعدادها طبقا لمقتضيات تحسين نجاعة الأداء التنموي وتأمين الانسجام بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فالغاية الأسمى هي إحداث أثرا ملموسا في حياة المواطن والفاعل الاقتصادي وتوظيف الطاقات الكامنة وفتح آفاق تنموية أرحب لبلادنا.

وستتركّز السياسة الاجتماعية للدولة على تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الرفاه من خلال تكريس تكافؤ الفرص لكل التونسيين في كل الجهات وتوسيع خدمات الحماية والإحاطة ورعاية الأسرة والمرأة والطفل وكبار السنّ وذوي الإعاقة وتوفير السكن اللائق وتسهيل النّفاذ إليه وتحسين نجاعة الآليات والبرامج الرامية إلى التمكين الاقتصادي وخلق مواطن الشغل وكسب الرزق. كما ستحظى تنمية الموارد البشرية بمزيد العناية بفضل الإصلاحات والمشاريع المتعددة لمجالات الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين والشباب والرياضة والثقافة الرامية إلى تطوير مؤهلات الموارد البشرية ومواكبة الرهانات المستقبلية المرتبطة بتملّك الكفاءات والمهارات المناسبة والمحافظة على المكانة المميزة لبلادنا.

ويستند تجسيم الأولويات الرئيسية لسياسة التنمية إلى مفهوم الأمن القومي الشامل عبر الحرص على تحقيق الأمن الغذائي والمائي وتنفيذ استراتيجيات استباقية لمواجهة الشحّ المائي وتحسين مردودية الأنشطة الفلاحية فضلا عن تعزيز الاستقلالية الطاقية بما يؤدي إلى تقليص العجز التجاري والتبعية للخارج وذلك من خلال الاستفادة من القدرات الهامة للطاقات المتجددة. كما يشكل التحوّل الرقمي وتوظيف الذكاء الاصطناعي مقوّما رئيسيّا لدفع التنمية والاندماج في سلاسل القيمة العالميّة وتعزيز مقومات الحوكمة وذلك من خلال إقرار تعميم رقمنة الخدمات الإدارية وتوفير المساندة والمرافقة لدفع التجديد والابتكار والتأهيل التكنولوجي للنسيج الاقتصادي الوطني.

ولكسب رهان تطوير النسيج الاقتصادي وتحسين أدائه، سيتمّ العمل بالخصوص على مزيد دعم المؤسسات الصغرى والمتوسّطة وتنفيذ استراتيجية متكاملة للنهوض بها ودفع الأنشطة الواعدة وتنمية كل قطاعات الإنتاج التقليدية والعمل على تطوير منظومة الاستثمار ومناخ الأعمال وتوسيع الشراكات لاستقطاب الاستثمار الخارجي وتثمين مجهود البحث العلمي وتعزيز خدمات المساندة الفنية مع تفعيل الأقطاب التكنولوجية والصناعية بهدف تشجيع التجديد ورفع القيمة المضافة ومزيد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ويشكّل تطوير البنية التحتية والموانئ التجارية والطرقات والمطارات والمناطق الصناعية واللوجستية عنصرا محوريا لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين جاذبيته للاستثمار.

وستظلّ حماية البيئة والمحافظة على سلامة المنظومات الإيكولوجية من أهمّ الأولويات الوطنية مع اعتمادها كمقوّم رئيسي للتنمية الشاملة والمتوازنة.

وينبني تحقيق الرهانات المطروحة بالخصوص على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتأقلم مع التحديات المناخية لا سيما منها المتعلقة بتطوير منظومات التصرف في النفايات والحدّ من التلوّث وبناء وتوسيع شبكات التطهير ورفع نسبة استعمال المياه المعالجة وحماية المدن من الفيضانات ومقاومة الانجراف البحري والتصحّر وحماية الغابات. إن رؤية الدولة تتجاوز المعالجة التقنية نحو مقاربة اقتصادية خضراء تحوّل التحديات البيئية إلى رافعة للتنمية من خلال التشجيع على إحداث المشاريع المجددة والمبتكرة في مجالات الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق والمستدام بما يضمن التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية ويخلق فرص عمل لائقة للشباب.

وحرصا على مزيد الارتقاء بجودة الخدمات المسداة للمواطن وتحسين مقوّمات مناخ الأعمال ستعنى الإصلاحات المدرجة بالمخطط بتحسين أداء الوظيفة العمومية وتطوير المرفق الإداري مع تعزيز الدور التعديلي والرقابي للهياكل العمومية. وستشمل هذه الإصلاحات بالخصوص تعميم الرقمنة وتعزيز قيم النزاهة والحوكمة الرشيدة وتنمية كفاءات العون العمومي فضلا عن تدعيم أجهزة الرقابة بما يساعد على ضمان الشفافية وحوكمة التصرّف العمومي. كما سيتسنّى تقريب الخدمات العمومية من كافة المواطنين دون تمييز عبر إنجاز دور خدمات جديدة بعديد المناطق الداخلية تأكيدا لمبدأ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبما يسهم في تحويل الإدارة إلى محرّك للاستثمار والمبادرة.

وفي نفس الإطار، ستتواصل العناية بالسياسات الأفقية الداعمة بفضل مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تطوير وظائف الأمن والدفاع والعدل بالنجاعة المطلوبة تعزيزا للسيادة الوطنية والمحافظة على الممتلكات والأشخاص وتكريس احترام القانون بما يعزّز مقوّمات التنمية الشاملة والعادلة.

كما سيتمّ العمل على توظيف فرص التعاون الدولي المالي والفنّي وتعزيز التعاون الدولي الثنائي والتعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف بروح الندّية والشراكة الاستراتيجية مع الارتقاء بالدبلوماسية الاقتصادية لمساندة مجالات التنمية واستقطاب المشاريع الاستثمارية النوعية وفتح الأسواق الجديدة للمؤسسات التونسية وسعيًا إلى تنويع الشراكات بما يخدم المصلحة العليا للبلاد مع الالتزام الراسخ بحماية حقوق التونسيين بالخارج وتوطيد روابطهم بالوطن.

وعمومًا، تؤسّس السياسات التنموية للخماسية القادمة لمرحلة جديدة تجعل المواطن محور العملية التنموية وتكرّس التوازن والاندماج بين الجهات والأقاليم وتحوّل كل شبر من تراب الوطن إلى قطب جاذب للاستثمار ومنتج للثروة وتخلق حركية اقتصادية محليّة تستفيد من الخصوصيات الجهوية وصولاً إلى اندماج وطني شامل يحقّق الرّخاء المشترك ويقلّص الفوارق التنموية.

وتبعا لما تقدم، يتضمّن هذا الجزء من مخطط التنمية " السياسات التنموية" المحاور الرئيسية التالية:

- ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة.
- تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية.
- تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة.
- تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام.

المحور الأول
ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة

المقدمة

تجسّد السياسة الاجتماعية للدولة الإرادة الوطنية الرامية إلى إرساء نموذج تنموي شامل وعادل ومندمج محوره الإنسان ويسهم في توفير مقوّمات العيش الكريم وضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز بين الفئات أو تهميش للجهات.

وتكمن الرهانات المطروحة في توفير مقاربات ومضامين سياسة اجتماعية أكثر نجاعة تقطع مع الحلول الوقتية وتتبنّى رؤية شاملة تتمحور حول عدالة التوزيع وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية والإحاطة الكافية بالعائلات محدودة الدخل وانخراط كل الفئات في بناء المجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال دعم مجهود الاستثمار الوطني في رأس المال البشري والسعي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي.

وفي هذا المجال، تهدف توجّهات مخطط التنمية 2026-2030 إلى ترسيخ الدور الاجتماعي للدولة بفضل تسريع نسق الإصلاحات وإنجاز البرامج والمشاريع المتعلقة بتحسين جودة الخدمات والمرافق الاجتماعية وتسهيل النفاذ إليها لا سيما مواصلة تعزيز منظومات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة وتوفير السكن الاجتماعي وخلق مواطن الشغل اللائق وتوسيع الإحاطة والحماية الاجتماعية.

وتشمل البرامج والآليات المدرجة بالمخطط توفير تغطية أفضل للحاجيات الاجتماعية ومساندة الفئات الضعيفة وتأمين جودة الخدمات الاجتماعية مع تشجيع فرص العمل وكسب الرزق وتحسين تشغيلية الفئات الشابة وكذلك العمل على مزيد توفير الرعاية والتغطية الاجتماعية لكل الفئات مع المحافظة على ديمومة الصناديق الاجتماعية عبر إصلاحات جذرية.

كما سيتمّ العمل على توطيد الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال ودعم حقوق الطفل والعناية بالطفولة المبكّرة ومزيد العناية بكبار السنّ وإدماج ذوي الإعاقة في الدورة الاقتصادية وضمان حقوق المرأة وتعزيز دورها في التنمية وتمكين الشباب وإدماجه في بيئة سليمة وآمنة ومحفزة للمواهب والنخب ودعم تألقهم وطنيا ودوليا. هذا إضافة إلى تعزيز التوّعية والإرشاد الديني وتوجيه الخطاب الديني نحو ترسيخ قيم التسامح والاعتدال كصمام أمان ضد التطرف والارتهان الفكري.

وستشهد فترة المخطط كذلك تدعيم المجهود الإصلاحي لتنمية رأس المال البشري من خلال توظيف الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة بما يستجيب لتطوّر المعارف والمهن وأنماط العمل المستقبلية وتعزيز الريادة والتجديد. ويمثل مجال الاقتصاد الرقمي ركيزة أساسية لتنمية الكفاءات والمهارات الرقمية المتقدّمة ولاسيما تلك المرتبطة بتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والبرمجة والأمن السيبراني وباختصاصات التصميم والتطوير واستعمال الحلول الرقمية الحديثة في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب ترسيخ ثقافة الابتكار والتجديد خاصّة على مستوى منظومات التربية والتعليم العالي والتكوين والصحة والخدمات الاجتماعية.

كما ستتركز الجهود على تنويع الأنشطة الثقافية والرياضية والشبابية وإثرائها لتجذير قيم المواطنة والاعتزاز بالهوية الوطنيّة ودعم ثقافة الريادة بالأخصّ لدى الناشئة والشباب.

1.1 تدعيم رأس المال البشري

تضع الدولة الاستثمار في رأس المال البشري في صدارة أولوياتها السياسية باعتباره من أهمّ العوامل الرئيسيّة في التنمية ومحرّكًا أساسيًّا للابتكار. ويترجم هذا الخيار الإستراتيجي إرادة الدولة في تموقع الاقتصاد التونسي ضمن اقتصاديات المعرفة التي تفرضها الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية وهو ما مكّن تونس من أن ترتّب في المركز الخامس إفريقياً في مؤشر رأس المال البشري حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2025. كما تحصّلت بلادنا على المرتبة الثالثة افريقيا في المؤشر العالمي للمعرفة والمرتبة 79 عالميا من جملة 195 دولة شملها التصنيف والمرتبة 50 عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي حسب تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية(WIPO) لنفس السنّة.

ولئن حافظت تونس على مكانتها الواعدة في مجالات الاستثمار في رأس المال البشري، إلا أن الانفتاح على السوق العالمية يفرض جملة من التحديات لا سيما تطوير منظومات التربية والتعليم والبحث العلمي والتجديد والتكوين المهني. وستتركز الجهود على إرساء منظومة وطنية قادرة على استباق التحوّلات في أنماط العمل وخلق مهارات تضمن للشباب التونسي تنافسية عالمية بهوية وطنية صلبة.

ونظرا لدورها المحوري في تنمية رأس المال البشري من خلال زرع القيم والمعارف وتعزيز الهوية الوطنية بما يساهم في نموّ الفرد والمجتمع، أصبح من الضروري وضع سياسة ثقافية دامجة وداعمة للإبداع وتطوير الصناعات الثقافية ومنفتحة على الثقافات الأخرى إضافة إلى المحافظة على التراث والمعالم التاريخية الوطنية وحسن توظيفها.

كما تعدّ صحة العنصر البشري شرطا أساسيا في توازنه النفسي والجسدي والاجتماعي ومكوّنا حاسما في تنمية قدراته الفكرية والإنتاجية وهو ما يستدعي العمل على تعزيز التغطية الصحيّة الشاملة ومزيد تعصير الخدمات الصحية وتيسير النفاذ إليها باعتبارها ضمانة للحق في الصحة والحياة الكريمة.

ومن هذا المنطلق تنصهر توجّهات مخطط التنمية لتدعيم رأس المال البشري ضمن تجسيد الدور الاجتماعي للدولة ودعمه بفضل العمل على تكريس تكافؤ الفرص وتنمية القدرات وكفاءة العنصر البشري لتعزيز فعالية دوره في بناء المجتمع ودفع التنمية. وهي توجّهات تجسّد مبادئ الدستور وتستجيب إلى الحاجيات الحقيقية للمواطنين وتطلّعاتهم كما صاغتها وعبّرت عنها مجالسهم المنتخبة، لضمان بناء مجتمع متماسك، منتج وسيّد لقراره.

وتشمل سياسات تنمية رأس المال البشري المحاور الرئيسية التالية:

- منظومة تربوية متجدّدة تكرس مبادئ العدالة والانصاف.
- تكوين مهني مثمّن ومرن ويستجيب لحاجيات سوق الشغل.
- تعليم عالي ذو جودة وإشعاع دولي.
- بحث وتجديد متجذّر في محيطه الاقتصادي والاجتماعي.
- صحّة شاملة وعادلة.
- ثقافة رافعة للتنمية فضاء للابتكار

منظومة تربوية متجدّدة تكرس مبادئ العدالة والإنصاف

يعدّ قطاع التربية الرافعة الأساسية لتنمية القدرات البشرية الفكرية وترسيخ وتكريس القيم الإنسانية والوطنيّة لدى الناشئة، بما يسهم في بناء مجتمع متوازن ومزدهر. ومنذ الاستقلال، جعلت بلادنا التربية قطاعًا ذا أولويّة وكرّسته حقًا دستوريًا مع التزامها بضمان مجانية التعليم في مختلف مراحله ولكل الفئات وذلك تعزيزا للعدالة الاجتماعية والإنصاف وتكافؤ الفرص وانسجاما مع توجهات المرحلة القادمة التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم وتطوير المهارات والمعارف بما يتلاءم مع تطلّعات المجتمع ومتطلّبات التنمية.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

تركز العمل خلال الفترة 2021-2025 على إعادة تأهيل المنظومة التربوية وتحسين مردوديتها وذلك من خلال أربعة محاور استراتيجية تشمل توفير تعليم جيّد ومنصف لجميع الفئات وضمان تكافؤ الفرص وإرساء بيئة تعليمية جاذبة وآمنة والعناية بالمؤسسات التربوية خاصّة في المناطق الأقل تنمية. وساهمت الإصلاحات والتدابير المعتمدة في تحقيق جملة من النتائج تمثّلت بالأساس في:

تعليم جيد ومنصف للجميع وضمان تكافؤ الفرص:

تعميم السنّة التحضيرية وضمان جودتها من خلال إقرار مجانية التعليم بالسنة التحضيرية بالمدارس العمومية وتوفير الفضاءات والتجهيزات الملائمة لخصوصيات هذه المرحلة التعليمية والارتقاء بكفاءات مدرسي الأقسام التحضيرية وتعميم الوثائق المنهجية المعتمدة وإرساء آليات لمتابعة فضاءات السنّة التحضيرية وضمان جودتها مع مراجعة منهاج السنّة التحضيرية وتحيينه والانطلاق في إنتاج الحقيبة البيداغوجية الخاصّة بالقسم التحضيري إلى جانب تقييم مكتسبات أطفال السنّة التحضيرية في إطار مشروع دعم جودة أساسيات التعليم المدرسي. وفي نفس السياق تساهم الفضاءات العمومية للتربية ما قبل المدرسية من كتاتيب وروضات في تربية الأطفال وتطوير ملكاتهم وتمكينهم من المكتسبات اللغوية والمهارات المناسبة لسنهم.

تجويد المكتسبات وتطوير التعلّمات عبر البرامج والمقاربات البيداغوجية وتعزيز التربية على القيم وإدراج المهارات الحياتية ودعم تملك اللغات الأجنبية في سن مبكرة وإنجاز الإطار المرجعي للتعلّمات مع إدماج الرقمنة في العملية التربوية ومراجعة آليات التقييم في مادة الإنجليزية والمشاركة في التقييمات الدولية لمهارات القراءة والرياضيات مع العمل على مواءمة الاختبارات لفائدة الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية بما يضمن دمجهم في صلب العملية التربوية ويعزّز تكافؤ الفرص.

تطوير كفاءات الإطار التربوي وذلك بإرساء سياسة وطنية للتكوين المستمر والشروع في مراجعة مضامين الإجازة الوطنيّة للتربية والتعليم وتوظيف المشاريع والتكنولوجيات الحديثة في التعلّمات وتطوير منصة التعليم والتكوين عن بعد وإعداد البرامج التكوينية وفقا للاحتياجات المستجدة.

بيئة تربوية جاذبة وآمنة:

من خلال تطوير البنية التحتية للمؤسسات التربوية وتأمين الصيانة الدورية وتنفيذ برامج التوسعة والتجهيزات التعليمية مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات ذوي الإعاقة الخاصّة فضلا عن إحداث الحدائق والضيعات البيداغوجية وفضاءات خاصّة بالأنشطة الثقافية والرياضيّة بالمؤسسات التربوية مع تزويد المدارس بالماء الصالح للشرب وإدراج الطاقات المتجددة (الطاقة الفولطاضوئية) ضمن برامج إحداث وصيانة المؤسسات التربوية إضافة إلى تعزيز الخدمات المدرسية والنقل المدرسي لضمان وصول كل تلميذ إلى مدرسته بكرامة وأمان.

التحوّل الرقمي في التربية عبر إحداث فضاء رقمي للمؤسسات التربوية يقدّم خدمات لكل المتدخلين واعتماد تجربة البطاقة الذكية لخدمات النقل والإقامة والأكلة المدرسية والعمل على تعميمها تدريجيّا إضافة إلى تطوير موارد تعليمية رقمية متنوعة تشمل المساقات التعليمية المفتوحة والمحتويات الرقمية وإعداد وحدة تعليمية تجريبية عن بعد لتقديم دروس في اللغة العربية والحضارة التونسية الموجهة لأبناء الجالية التونسية بالخارج لترسيخ الروابط بالهوية واللغة العربية. وبالتوازي تم إرساء منظومة رقمية مندمجة وشاملة على

المستوى الوطني تشمل تحسين منصتي "Eduserv" للتعليم الإعدادي والثانوي و"مدرستي" للتعليم الابتدائي وإنشاء بوابات رقمية متخصصة تتيح للمدرسين والتلاميذ والأولياء الوصول إلى الخدمات التعليمية والإدارية وتعزيز نظام المتابعة الرقمية للتلاميذ خاصّة المعرّضين لخطر الانقطاع الدراسي من خلال المنصة المركزية "Tarbia.tn".

تطور مكتسبات المنظومة التربوية يعكس ارتفاع ميزانية قطاع التربية من 6743 م د سنة 2021 إلى حوالي 8064 م د سنة 2025 الإرادة السياسية الراسخة للاستثمار في مستقبل الأجيال بما مكّن من تحسين عديد المؤشرات التربوية والارتقاء بأدائه ليظل قطاع التربية قاطرة للتنمية وللبناء الوطني. وتمثّلت هذه المؤشرات بالأساس في:

تطوّر عدد المؤسسات التربوية خلال الفترة 2022-2025 من 6039 مؤسسة إلى 6074 مؤسسة رافقه تطوّر في الفضاءات والمرافق تتمثّل خاصّة في:

تطوّر عدد الفضاءات والمرافق التربوية

الفضاءات والمرافق التربوية	2022/2021	2025/2024
عدد قاعات التدريس (الألف)	56	57
عدد قاعات الإعلامية	7824	7929
عدد قاعات المطالعة	535	597
نسبة المؤسسات المزودة بالماء الصالح للشرب (%)	77.7	78

المصدر: وزارة التربية

تطوّر خارطة المدارس الابتدائية المحتضنة لأقسام تحضيرية ليبلغ عددها 2612 مدرسة خلال السنّة الدراسية 2025/2024 مقابل 2415 مدرسة خلال السنّة الدراسية 2021/2020 لترتفع بذلك نسبة التغطية بالأقسام التحضيريّة من 52.7% إلى 56.9% خلال نفس الفترة. ويؤمّ المؤسسات التربوية (ابتدائي، إعدادي وثانوي) 2.3 مليون تلميذا خلال السنّة الدراسية 2025/2024 مقابل 2.25 مليون تلميذا خلال السنّة الدراسية 2021/2020. كما تراجع عدد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية خلال نفس الفترة من 1.2 مليون تلميذا إلى 1.1 مليون تلميذا مقابل ارتفاع عدد تلاميذ المرحلة الإعداديّة والتعليم الثانوي من 980 ألف تلميذ إلى 1.1 مليون. أمّا عدد تلاميذ المرحلة الإعداديّة التقنية، فقد بلغ 13 ألف تلميذ سنة 2025 مقابل 9 آلاف تلميذ سنة 2021. وشهد التعليم الخاص تطوّرا ملحوظا في السنّوات الأخيرة حيث يؤمّنه حوالي 10% من تلاميذ الابتدائي و9.8% من تلاميذ الإعدادي والثانوي.

رقمنة الخدمات التربوية حيث بلغت نسبة التغطية بالانترنات 96% بالمدارس الابتدائية و98% بمؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي إلى جانب تأهيل الشبكة التربوية الوطنيّة وتوسيع نطاق التغطية عبر مشروع EDUNET 10 وبلوغ نسبة ربط تناهز 100%، مع الانطلاق في التشبيك الداخلي لحوالي 2000 مدرسة ابتدائية وإعدادية و590 معهدا، إضافة إلى تجهيز المدارس الابتدائية بـ 669 حقيبة رقمية والمدارس الإعداديّة والمعاهد بـ 8000 حاسوبا مكتبيا و2260 مخبرا إعلاميا متنقلا. كما تم في نفس الإطار إرساء برنامج تكويني حول توظيف التكنولوجيات الرقمية في المجال البيداغوجي لفائدة 3500 مدرس جديد وتصميم المحتويات الرقمية لفائدة 120 متفقد وتكوين 366 مدرسا في التجديد التربوي والمشاريع الرقمية بالتوازي مع مواصلة تنفيذ مشروع "المنصة الرقمية للتعلم والتكوين عن بعد".

تطور مخرجات المنظومة التربوية:

استقرار نسبة التمدرس في مختلف المراحل العمرية في مستويات مرتفعة خلال الفترة 2021-2025 حيث بلغت 99.2% للفئة العمرية 6-11 سنة و95.4% للفئة العمرية 6-16 سنة و82.2% للفئة العمرية 12-18 سنة.

تطوّر نسبة التمدرس (%)

	6 سنوات			11-6 سنة			16-6 سنة			18-12 سنة		
	فتيان	فتيات	المجموع	فتيان	فتيات	المجموع	فتيان	فتيات	المجموع	فتيان	فتيات	المجموع
2021/2020	99,5	99,7	99,6	99,1	99,3	99,2	94	97,1	95,5	76,9	87,8	82,3
2025/2024	99,6	99,6	99,6	99,2	99,2	99,2	94	97,1	95,4	77	87,8	82,2

المصدر: وزارة التربية

تطور نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى والمتمتّعين بالسنة التحضيرية ليبلغ 94.8% بالسنة الدراسية 2025/2024 مقابل 89% بالسنة الدراسية 2021/2020.

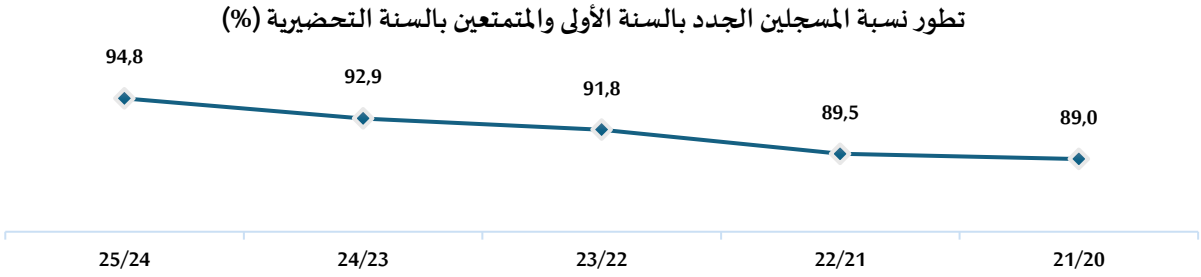

المصدر: الإحصاء المدرسي لوزارة التربية

انخفاض نسب الرسوب والانقطاع بالمرحلة الإعداديّة خلال السنّة الدراسية 2023-2024 حيث بلغت على التوالي 13.3% و7.5% مقابل 19.8% و9.3% خلال السنّة الدراسية 2020-2021 بالتوازي مع تراجع نسبة الانقطاع في التعليم الثانوي إلى 7.9% بالسنة الدراسية 2024/2023 مقابل 9.9% خلال السنّة الدراسية 2021/2020 وتراجع نسبة الرسوب إلى حدود 13.3% مقابل 19.2% وتراجع نسبة الانقطاع بالمرحلة الابتدائية من 1.2% إلى 0.8% خلال نفس السنّة.

تطور نسب التوجيه حيث تم تسجيل تفاوت في نسب التوجيه لفائدة شعبة الاقتصاد والتصرف على حساب شعبة الرياضيات مع التوجّه نحو تقلص شعبة الرياضيات علاوة عن تطوّر نسب التوجيه نحو شعبة علوم الإعلامية (13.9%).

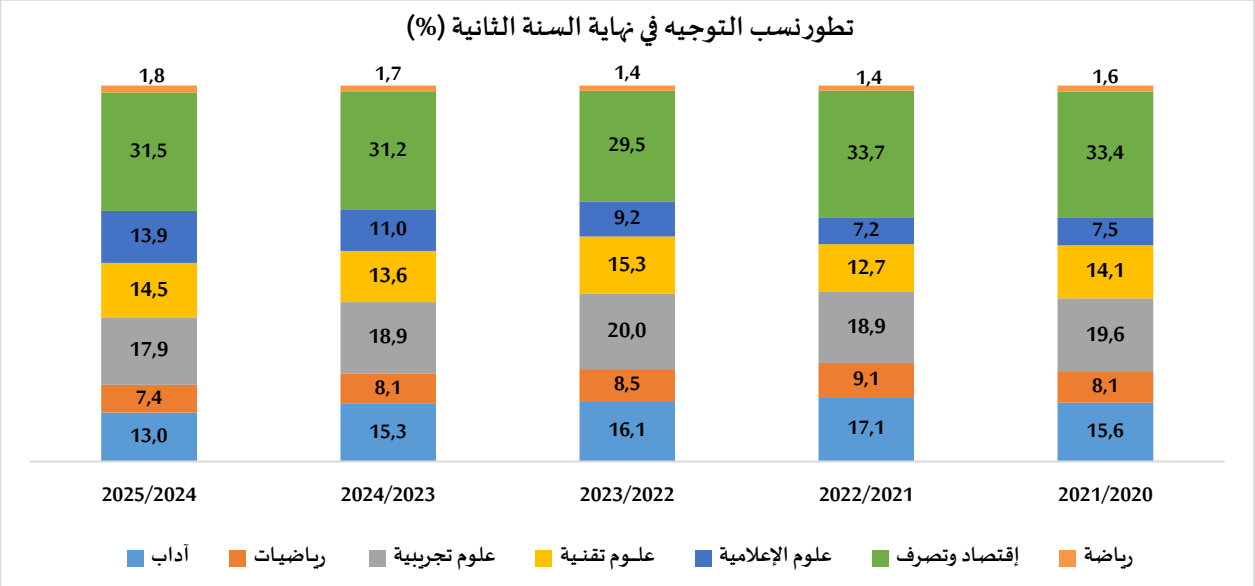

المصدر: الإحصاء المدرسي لوزارة التربية

تراجع نسب النجاح في الباكالوريا بالتعليم العمومي من 65.7% سنة 2021 إلى حدود 52.6% سنة 2025 مع تصدر شعبة الرياضيات والرياضة نسب النجاح مقابل انخفاض نسب النجاح بالشعب الأخرى. كما عرفت نسب النجاح في البكالوريا تفاوتا حسب الجهات حيث ترتفع النسبة الأعلى إلى 71.31% فيما تبلغ النسبة الدنيا 43.08% في سنة 2025.

تطورنسب النجاح في الباكالوريا حسب الشعب (%)

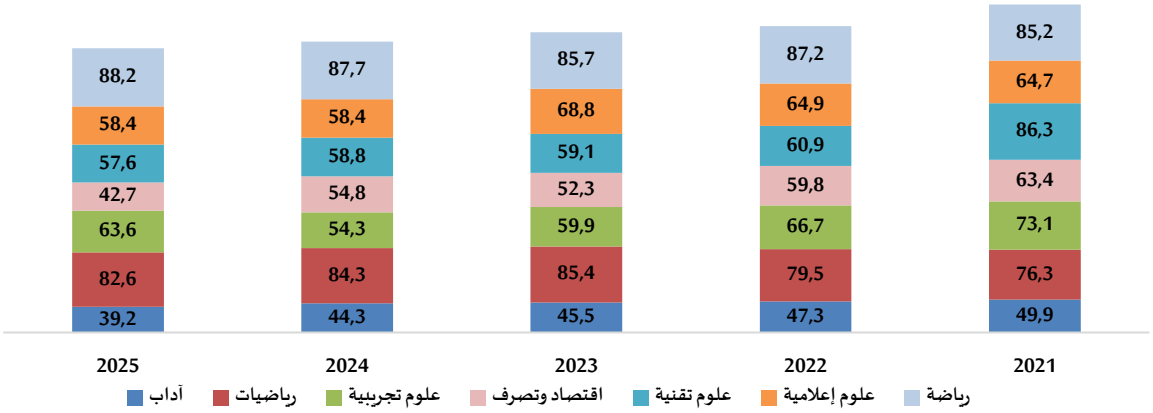

المصدر: الإحصاء المدرسي لوزارة التربية

II. الاستنتاجات

تميّزت السياسة التربوية بتواجد خارطة تربوية وطنية شاملة وموارد بشرية هامة وذات كفاءة عالية بما يعكس ترسيخ مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في النفاذ إلى التعليم دون تمييز وهو ما مكّن من تحقيق نسب تمدرس شبه كاملة للفئة العمرية 6-16 سنة بلغت 95,3% خاصّة لدى الإناث (96.8%) ونسب التحاق مرتفعة بالسنة التحضيرية بلغت حوالي 94,8% وفق التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

وقد مثّلت الاستشارة الوطنيّة لإصلاح التعليم التي أذن سيادة رئيس الجمهورية بإنجازها سنة 2023 تمهيدا لمسار إصلاحي جديد يضمن التكامل بين المنظومات التربوية والتعليمية والتكوينية والتشغيلية من خلال إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم الذي يبدي رأيه ضمن صلاحياته في كل السياسات العمومية والبرامج والخطط الوطنيّة الكبرى في مجالات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني وآفاق التشغيل.

وتشهد منظومة التربية عديد التطورات المرتبطة أساسا بانتهاج بيداغوجيا نشيطة تعتمد على رقمنة الموارد التعليمية والخدمات المدرسية مواكبة لوتيرة التطور الرقمي والتكنولوجي السريع وما يتيحه من إمكانية إدماج الذكاء الاصطناعي في العملية التربوية فضلا عن تراجع عدد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية خلال السنّوات الثلاث الأخيرة بمعدل انخفاض سنوي قدره 1,3% وما يتيحه من فرص لإعادة توجيه الموارد بشكل أفضل والتوجّه نحو مزيد تحسين جودة المناهج والمكتسبات.

ورغم المكاسب الهامّة والامكانيات المتاحة للقطاع التربوي، إلا أنه لا زال يواجه عدة نقائص واشكاليات أبرزها النقص المسجل في المرافق والتجهيزات الأساسية للمؤسسات التربوية خاصّة بالجهات الداخلية على غرار المخابر وقاعات المطالعة والتزود بالماء الصالح للشرب إلى جانب ضعف النقل المدرسي حيث يعدّ قرابة 10% من المدارس الابتدائية غير موصولة بالطرقات المعبّدة. كما تواصل العمل بنظام الفرق في نحو 10% من المؤسسات التربوية مع وجود 29% من المدارس تعمل بأقل من 100 تلميذ و12% تعمل بأقل من 50 تلميذ وهو ما أثّر على مكتسبات التلاميذ إضافة إلى بروز إشكاليات تتعلق بضعف مكتسبات تعلّم الرياضيات واللغات ومحدودية نسب التوجيه نحو الشعب العلميّة وضعف منظومة التقييم وعدم مواكبة المناهج الدراسية للتطورات التكنولوجية والمهن الجديدة، كما أدّى تنامي ظاهرة العنف المدرسي والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر والتسرب المدرسي إلى بروز تحديات إضافية للمنظومة التربوية لا سيما ضرورة العمل على تطوير بيئة مدرسية حامية وتقليص تفاوت نسب النجاح حتى تستعيد للمدرسة دورها كمصعد اجتماعي.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تواجه المنظومة التربوية في المرحلة المقبلة جملة من التحديات المرتبطة بسياق التحولات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والرقمية المتسارعة حيث يتمركز 70% من السكان في المدن فضلا عن الزيادة المتواصلة في عدد تلاميذ المرحلة الإعداديّة والتعليم الثانوي خلال فترة المخطط، إذ يتوقّع أن يبلغ عددهم 1.189 مليون تلميذ سنة 2030[1] وهو ما سيخلق ضغطا على المؤسسات التعليمية فيا يتعلق بتحسين البنية التحتية وتوفير الفضاءات والتجهيزات والإطار التربوي قصد الارتقاء بأداء المنظومة التربوية وضمان الجودة. كما تفرض التحولات الاقتصادية والرقمية ضرورة إدماج التكنولوجيات والمعارف الحديثة في مجال التعليم لمواكبة الحاجيات الجديدة لسوق الشغل.

وعلى ضوء هذه التحوّلات، بات من الضروري تطوير السياسة التربوية بإعداد تصوّر جديد لمستقبل التربية يستند إلى مسار إصلاحي شامل ومتكامل غايته تجسيم الأهداف الوطنيّة وإحداث نقلة نوعية في التربية من حيث المضمون والآليات والأهداف حيث ستتمحور الأولويات الوطنيّة حول **تطوير منظومة تربوية شاملة ومتجدّدة ومرنة تكرّس مبادئ العدالة والإنصاف وتجسّد البعد الاجتماعي للدولة وتواكب التحولات الوطنيّة والعالمية وتدعم الإبداع والابتكار بما يسهم في بناء مجتمع معرفي متطوّر**. وتترجم هذه الأولويات إلى أهداف استراتيجية للفترة 2026-2030 تشمل:

رفع جودة التعليم وتطوير المهارات والمعارف:

تجويد التعلّمات وتحسين المردود التربوي وذلك من خلال تعزيز التربية ما قبل المدرسية عبر إعداد حقيبة بيداغوجيّة لمنهاج السنّة التحضيريّة (أدلّة ووحدات تكوينية) وتوسيع الخدمات ورفع جودة التكوين في هذا المجال لما للتنشئة المبكرة من أثر حاسم في بناء شخصية المتعلّم ومستقبله الدراسي. وينتظر بلوغ 100% من نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى ابتدائي والمتمتعين بالسنة التحضيرية سنة 2030 فضلا عن تحديث البرامج الرسمية قصد إدماج مهارات الحياة والتربية على القيم والتربية الصحية والتربية على المواطنة والحقوق والتربية البيئية بما يعزز تكوين الناشئة على الكفايات الحياتية الأساسية. هذا إلى جانب **مراجعة الزمن المدرسي وزمن التعلّمات** بما يضمن النجاعة والرفاه النفسي للمتعلّم.

نسبة التلاميذ الجدد بالسنة الأولى والمتمعين بالسنة التحضيرية (%)

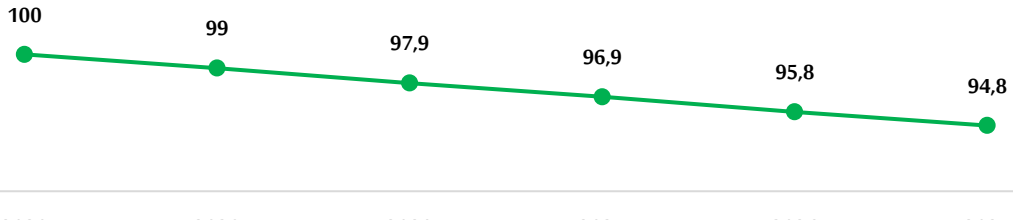

المصدر: وزارة التربية

تعزيز تكوين المدرسين ومهني التربية بما يدعم الجودة في مختلف المستويات عبر إعداد مرجعيات التكوين الأساسي والمستمر ودعم التكوين الأساسي لفائدة المدرسين المدمجين (ابتدائي وثانوي) ومراجعة منظومة التكوين الأساسي (الإجازة الوطنيّة في التربية والتعليم) إلى جانب إرساء خطة وطنيّة (تنويع الصيغ والمضامين) لتكوين الموارد البشرية تتماشى مع التحول العالمي للتربية.

[1] إسقاطات الإحصاء المدرسي لوزارة التربية.

إعادة هيكلة التعليم ومسارات التوجيه بمراجعة هندسة النظام التربوي بما يسمح بتطوير التعليم التقني والمهني وإحداث مسارات ومعابر مرنة تواكب حاجيات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل وتضمن التميز والنجاح حيث ينتظر بلوغ 65% من نسبة التوجيه إلى الشعب العلميّة و10% إلى التعليم التقني سنة 2030.

تطور نسبة التلاميذ الموجّهين إلى التعليم التقني والشعب العلمية(%)

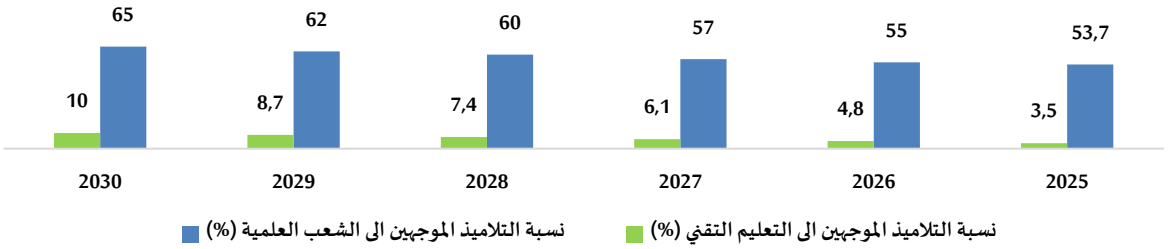

المصدر: وزارة التربية

تحديث نظام التقييم وإرساء منظومة تقييم مكتسبات المتعلمين من خلال تخفيف التقييم الجزائي لصالح المقاربات الجديدة (التكويني والمقاربة بالمشروع...) وإرساء محطة تقييمية وطنيّة في نهاية كل مرحلة ومراجعة ماهية الاختبارات بما يمكّن من تقييم مختلف قدرات المتعلمين وإنجاز تقييم تشخيصي لكل المستويات الدراسية. وستساهم هاته الإصلاحات في تحسين مكتسبات التلاميذ حيث ينتظر بلوغ 85.7% من نسبة التلاميذ المتحصلين على 10 فما فوق في الدرجة الأولى والثانية والثالثة من المرحلة الابتدائية في مادة القراءة و68% في مادة الرياضيات إضافة إلى بلوغ 70% نسبة النجاح في امتحان شهادة ختم التعليم الأساسي ونسبة 60% في امتحان البكالوريا سنة 2030.

تقييم مكتسبات التلاميذ بالابتدائي (%)

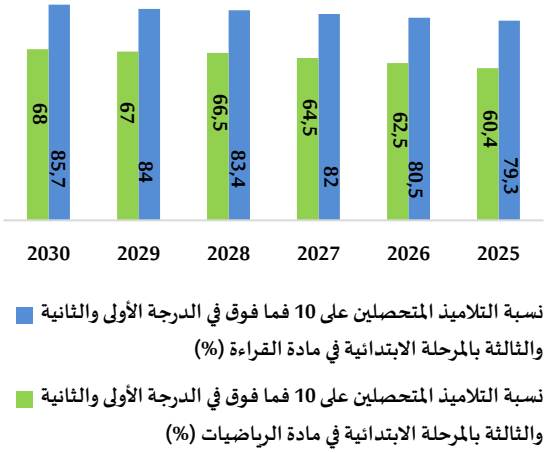

تطور نسب النجاح في الامتحانات الوطنية (%)

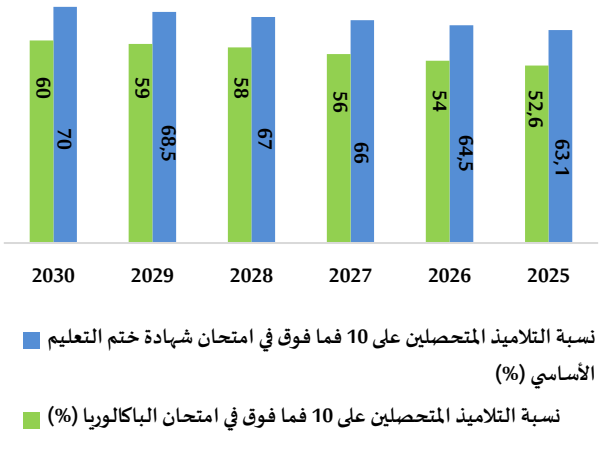

المصدر: وزارة التربية

ضمان التحوّل التربوي الرقمي الشامل من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية الملائمة لكافة المؤسسات التربوية وتطوير إنتاج المحتويات والموارد الرقمية لكافة الفئات نحو إنتاج محتوى تفاعلي وتكيفي ومتعدّد الوسائط وإنتاج كتب مدرسية رقمية فضلا عن دعم الابتكار في الإنتاج الرقمي وإنتاج وحدات تعليمية خاصّة لذوي الإعاقة. وينتظر أن تبلغ نسبة التغطية بالشبكات الإعلامية الداخلية بالمؤسسات التربوية 100% ونسبة تغطية المدارس الابتدائية بالحقائب الرقمية 100% سنة 2030.

تعزيز العدالة الاجتماعية في مجال التربية:

تطوير وتعزيز برامج وآليات الدمج المدرسي عبر إعداد مخطط تنفيذي شامل ودليل مرجعي للدمج المدرسي يشمل الجوانب الإجرائية والمؤسساتية والبيداغوجية وإرساء منصة رقمية لرصد ومتابعة ودعم التلاميذ المدمجين فضلا عن إحداث أقسام ومراكز مختصة وتوفير التجهيزات الضرورية لهذه الفئة .كما سيتمّ إعداد محتويات مطوّعة لفائدة التلاميذ من ذوي الإعاقة تضمن لهم النفاذ المتكافئ إلى المعرفة وتنمية المهارات الحياتية وتعميم حصص الدعم والعلاج في مختلف المراحل التعليمية وانجاز منصّة للتعليم عن بعد توفّر دروس دعم مجانية.

إرساء برنامج "مؤسسات تربوية أكثر أمانا" للتصدي للعنف المدرسي عبر تعزيز المقاربة التشاركية للتوقّي من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتفعيل مرصد "عين" لمتابعة حالات العنف والظواهر المستجدة داخل المؤسسات التربوية وتعزيز عمليات الإنصات والمرافقة التربوية وتفعيلها إلى جانب إرساء منصة رقمية للإنصات والحوار الحر وتطوير طرق التواصل والتأطير بمختلف المتدخلين في العملية التربوية والتكوينية. هذا فضلا عن إنتاج مشاريع مدرسية بيداغوجية خاصّة بمقاومة الظواهر المستجدّة واعتماد برنامج لدعم السلوك الإيجابي داخل المؤسسات التربوية يشمل **تطوير الأنشطة التربوية الثقافية والرياضيّة** بما يمكّن من تخفيف عدد حالات العنف المدرسي بالمدارس الإعداديّة والمعاهد وبلوغ قرابة 15 ألف حالة سنة 2030 مقابل 40 ألف حالة سنة 2025.

التصدّي للانقطاع المدرسي عبر تعميم مدرسة الفرصة الثانية في الجهات ذات النسب العالية للانقطاع وإرساء نظام رصد مبكّر للتلاميذ المهدّدين بالفشل المدرسي ومواصلة تنفيذ برنامج رباعي الأبعاد بالوسط المدرسي يتمثل في توفير مكاتب إصغاء ومرافقة للتلميذ للإحاطة والتعهّد النفسي والاجتماعي والبيداغوجي وإرساء التعليم الاستدراكي بالنسبة للتلاميذ العائدين للدراسة بعد فترة انقطاع قصيرة مع تقديم دروس للتدارك لفائدة التلاميذ ذوي الصعوبات. وينتظر تخفيض نسب الانقطاع بالابتدائي والإعدادي والثانوي وبلوغ على التوالي نسب 0.3% و5.8% سنة 2030.

تطور نسب الانقطاع المدرسي(%)

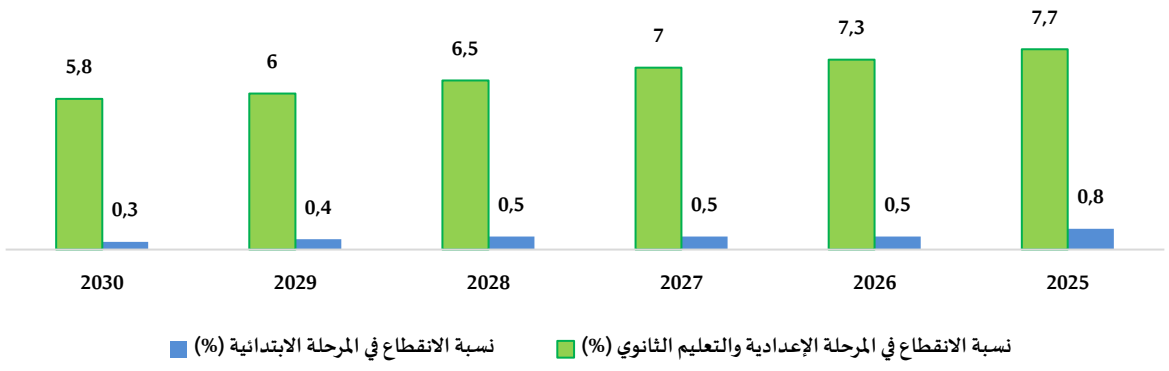

المصدر: وزارة التربية

تحسين البنية التحتية ومراجعة الخارطة المدرسية في اتجاه الحد من ظاهرة الاكتظاظ بالمؤسسات التربوية والتقليص في عدد المدارس ذات الفرق إلى حدود 100 مدرسة سنة 2030 مقابل 454 مدرسة سنة 2025 وذلك من خلال مواصلة برامج إحداث المؤسسات التربوية والتوسعات والصيانة وإحداث مدارس جامعة وتطوير الخدمات بها إلى جانب إرساء نظام معلوماتي جغرافي وتعزيز برنامج المدارس المستدامة من خلال استخدام أنظمة ذكية لإدارة الطاقة والمياه وتنفيذ أنظمة لإعادة التدوير وتقليل النفايات.

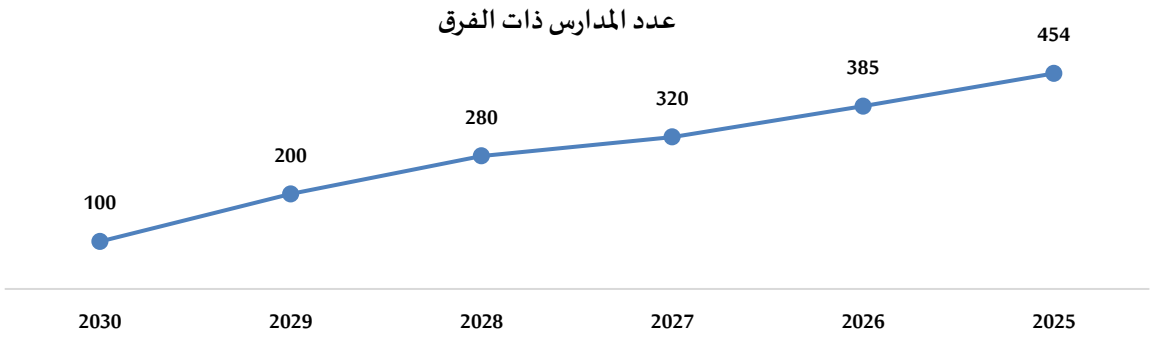

المصدر: وزارة التربية

حوكمة الخدمات المدرسية (الصحة والنقل والإعاشة والمرافقة النفسية) عبر مواصلة تعزيز الخدمات الصحية بالمؤسسات التربوية والتغطية الصحية لكافة المؤسسات التربوية إلى جانب تحسين مستوى المطاعم المدرسية واعتماد برنامج متكامل خاص بالتغذية المدرسية وإحداث ضيعات بيداغوجية بالمؤسسات التربوية وإرساء مقومات الصحة البدنية والنفسية للمتعلّمين وتحسين خدمات الإقامة بالمبيتات المدرسية مع مواصلة رقمنتها. وسيمكّن برنامج تطوير آليات ووسائل النقل المدرسي خاصّة بالمناطق المعزولة من الترفيع في عدد المستفيدين من النقل المدرسي إلى قرابة 30 ألف تلميذ سنة 2030 مقابل 26 ألف تلميذ سنة 2025.

تعصير الإدارة التربوية وتحسين جودة الأداء:

تعزيز وظائف التخطيط والمتابعة والتقييم والمساءلة في مختلف مستويات المنظومة التربوية من خلال تفعيل مشروع الجهة التربوي وتطوير نظام معلوماتي مندمج ومتاح لكل المتدخلين يمكن من المتابعة الحينية للشأن التربوي بما يضمن الشفافية إلى جانب إرساء جهاز لمتابعة وتقييم أداء المنظومة التربوية.

حوكمة التصرف في الموارد البشرية من خلال ترشيد توزيع الإطار المدرس وغير المدرس على المؤسسات التربوية واعتماد الرقمنة لضمان الشفافية وتمهين وظائف التربية ومراجعة الإطار التشريعي لحركات النقل لضمان استقرار الإطار التربوي والإداري وإرساء تمشّي الجودة في المنظومة التربوية عبر إعداد مرجعية وطنيّة للجودة في التعليم وضبط معايير جودة المؤسسات التربوية ومؤشراتها (أدوات التدقيق، شبكات التقييم) إلى جانب إرساء نظام إدارة الجودة والمطابقة للمواصفات وتكوين الإطارات التربوية في مجال التدقيق في الجودة.

تطوير الخدمات الرقمية من خلال تطوير منظومة التكوين الرقمي وتنمية القدرات بتعزيز منصة التكوين بوحدات تكوينية رقمية ذات جودة عالية ومتجددة وإرساء منصة رقمية لتحديد حاجيات كل الفاعلين التربويين وتقييم التكوين ومتابعة أثره إلى جانب تطوير منظومة الخدمات الرقمية الشاملة والمندمجة.

تكوين مهني مثمّن ومرن ويستجيب لحاجيات سوق الشغل

يمثّل التكوين المهني اليوم خيارا سياديا وركيزة استراتيجية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في سوق الشغل، حيث يعمل على إعادة تأهيل رأس المال البشري ليواكب التحوّلات التكنولوجية والاقتصادية العالمية من خلال بناء القدرات العملية والشخصية للأفراد ورفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية وذلك في انسجام مع سياسات التنمية الوطنية والتطوّرات المستقبلية للمهن بما يمكّن من بناء اقتصاد معرفي متنوع ومستدام.

وانطلاقا من هذه الرؤية، أولت الدولة عناية خاصّة للتكوين المهني باعتباره ركيزة أساسية لمنظومة إعداد وتنمية الموارد البشرية ورافعة ضامنة لدعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب التوجّه واستجابةً حازمةً لمواجهة التحديات الراهنة. وقد تم في هذا الشأن إقرار حزمة من الإصلاحات الهيكلية والبرامج والمشاريع الهادفة إلى تحديث أجهزة وأنماط التكوين وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص وتعزيز دوره في الرفع من مردودية المؤسسات الاقتصادية وإلى تحسين تشغيلية طالبي التكوين وضمان المواءمة الشاملة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية الاقتصادية ليكون التكوين المهني جسر العبور نحو مستقبل ريادي للبلاد.

I. أهمّ نتائج الفترة 2021-2025

تمّ خلال الفترة 2021-2025 إنجاز عديد الإصلاحات والتدابير الهادفة إلى الرفع من قدرة منظومة التكوين المهني على التفاعل ومواكبة القطاعات الاقتصادية والاستجابة لتطلعات طالبي التكوين.

تعزيز دور التكوين في رفع مردودية المؤسسات الاقتصادية:

تطوير نظام لاستشراف حاجيات سوق الشغل من المهارات والكفاءات من خلال تحديد حاجيات القطاعات الاقتصادية الحيوية من الكفاءات والمهن والانطلاق في إرساء منصة رقمية حول ديناميكية سوق الشغل على المستوى الجهوي والوطني والدولي لفائدة جميع المتدخلين، بالإضافة إلى مرافقة المؤسسات الاقتصادية في مجال تشخيص حاجياتها من التكوين المستمر وإعداد البرامج التكوينية حيث تمّ تأمين عمليات مرافقة سنوية خلال الفترة 2021-2025 لفائدة 105 مؤسسة وتكوين 154 إطارا.

النهوض بالتكوين المستمر لتحسين مردوديته حيث تم تركيز علامة الجودة "كفاءات" المسندة إلى المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد معايير الجودة في هندسة وانجاز التكوين المستمر لفائدة أعوانها ومرافقة 15 مؤسسة اقتصادية مترشحة لعمليات التدقيق تحصلت منها 8 مؤسسات على علامة الجودة "كفاءات" فضلا عن تحيين أدلة إجراءات التصرف في آلية التسبقة على الأداء وإعداد دليل المؤسسة الخاص بهذه الآلية.

دعم الترقية المهنية حيث بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة مع مؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني 252 اتفاقية إلى غاية موفّى سنة 2024 منها 73 اتفاقية مفعّلة وتؤمّن عروض تكوين لفائدة الشغالين في 105 اختصاصا تكوينيا. كما تم تركيز 3 مراكز اختبار من أجل الإشهاد في اللغة الإنجليزية إلى جانب تركيز منظومة جديدة للتكوين عن بعد (التكوين في المهن والإشهاد).

تركيز المنوال الجديد للشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي للتكوين المهني عبر الانطلاق في إرساء علامة الجودة "المؤسسة المكوّنة" داخل المؤسسات الاقتصادية (حيث تحصّلت 44 مؤسسة اقتصادية على علامة المؤسسة المكونة من خلال تجربة نموذجية في قطاعات السياحة والنزل والصناعات البلاستيكية والنسيج والإكساء) إلى جانب تطوير وظيفة "المؤطر داخل المؤسسة الاقتصادية" وتكوين قرابة 200 مؤطرا.

وبالتوازي، تمّ دعم المنظمات المهنية في مجال تطوير وتركيز وحدات دعم التكوين والتشغيلية في ثلاث قطاعات تكوينية (السياحة والنزل والصناعات البلاستيكية والنسيج والإكساء) وتنفيذ وتطوير عمليات التكوين التخصّصي والإشهادي وإعادة التأهيل والتكوين قصير المدّة قصد الاستجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية والمنظمات المهنية. هذا إلى جانب إعداد وتنفيذ اتفاقيات إطارية في مجال

التشغيل وتطوير الكفاءات مع المنظمات المهنية في القطاعات ذات القدرة التشغيلية العالية (قطاعات الجلود والأحذية والمخابز وصناعة مكوّنات السيارات وصناعات الطيران) والعمل على تطوير التكوين المندمج مع القطاع الخاص عبر مساندة إحداث مركز تكوين مهني مشترك في قطاع النسيج في إطار الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الناشطة في المجال (50 مؤسسة) بولاية صفاقس.

تحسين تشغيلية طالبي التكوين والإشهاد والشغل:

تطوير هندسة التكوين باعتماد المقاربات البيداغوجية الملائمة لضمان جودة التكوين حيث تم تصميم 79 مواصفة تكوين والشروع في إعداد 8 مواصفات تكوين إضافية إلى جانب إعداد أنموذج للمراجع المتعلقة بمواصفة التكوين لاستغلالها في إطار نظام التنظير المعتمد حاليا وسحبه على كافة مواصفات التكوين التي تم إعدادها من أجل استغلالها في عملية تأمين التكوين وفقا لنظام التنظير. وقد بلغ عدد مواصفات التكوين التي تم تطويعها إلى غاية سنة 2025 قرابة 30 مواصفة تكوين فضلا عن إدراج الكفاءات اللينة ضمن برامج التكوين وتوظيف الذكاء الاصطناعي ضمن هندسة التكوين لمواكبة متطلبات سوق الشغل.

تطوير قدرات المتدخلين في مجال التكوين المهني من خلال تكوين 3494 إطار تكوين وفق مخططات تكوين ملائمة لمتطلباتهم المهنية والانطلاق في تنظيم عمليات تكوين تقني لفائدة المكونين وفق الحاجيات المشخصة.

تركيز منظومة وطنيّة للإشهاد بمكتسبات التعلّم حيث تواصل العمل بمنظومة تنظير شهادات التكوين المهني وإعداد تصور لتركيز نظام تأهيل مؤسسات التكوين المهني في اختصاصات صدرت بشأنها مواصفات تكوين وضبط سيرورة الإشهاد بمكتسبات التعلم وسيرورة الإقرار بمكتسبات الخبرة بالتنسيق مع مختلف المتدخلين إلى جانب مرافقة ومساندة عدد من مؤسسات التكوين المهني قصد الإشهاد حسب المعايير الدولية للجودة ISO 21001 (7 مؤسسات تكوين مهني راجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني ومؤسستين راجعتين بالنظر لوكالة التكوين في مهن السياحة) مع حصول المركز العسكري للتكوين المهني بفندق الجديد على شهادة ISO21001 وحصول المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين على شهادة الاعتماد كمؤسسة إشهادية للمكوّنين طبقا لمتطلبات المواصفة الدولية ISO 17024.

تكريس مرونة جهاز التكوين المهني واستباقيته عبر التعميم التدريجي للتكوين التخصصي ذو الإشهاد المزدوج بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في عدد من الاختصاصات المطلوبة حيث تم تكوين 48 فوجا في قطاعات ميكانيك السيارات والاقتصاد في الطاقة والرقمنة والكهرباء لفائدة 593 متكونا إلى جانب تنظيم عدد من عمليات التكوين التخصصي لفائدة 438 منتفعا في قطاعات السياحة والبلاستيك والنسيج.

تركيز المنظومة الوطنيّة للإعلام والتوجيه من خلال تطوير المرحلة الأولى من المنصة الرقمية الموحدة للإعلام والتوجيه والتي تعتمد على ربط المهن بالمسارات التكوينية والشهادات والانطلاق في الإعداد لتركيز المنظومة المعلوماتية لقياس السمات الشخصية للشبّان مع تواصل أشغال اللجان الجهوية للتوجيه المهني والتي تعنى بتوجيه تلاميذ الإعداديات التقنية إلى مراكز التكوين المهني ورقمنة هذه الخدمة. كما تمّ تنظيم تظاهرات للتعريف بالتكوين المهني والتشجيع على الالتحاق بمساراته (المعرض الوطني للتكوين المهني بقصر المعارض بالكرم خلال سنة 2022، الملتقى الوطني للتكوين المهني في سنة 2024 بمدينة الثقافة بتونس، الملتقيات الجهوية للتكوين المهني خلال سنة 2025 بولايات صفاقس وسوسة وسيدي بوزيد) بهدف التعريف بالاختصاصات التكوينية وبعروض التكوين المتاحة وتحفيز الشباب على الالتحاق بمسلك التكوين المهني فضلا عن بعث إذاعة رقمية "راديو مهنة" كمنصة تواصلية موجهة خاصّة للأفراد وطالبي التكوين المهني.

تركيز المدونة الوطنيّة للكفايات وشهادات التكوين المهني حيث تم الانطلاق في تطوير المصنف الوطني للقطاعات والاختصاصات التكوينية إلى "المدونة الوطنيّة للكفايات وشهادات التكوين المهني " وربط هذه المدوّنة بـ"المدونة التونسيّة للمهن والكفاءات".

تطوير منظومة الحوافز لفائدة المقبلين على التكوين المهني من خلال الانطلاق في مراجعة المنح المسندة للمتكوّنين وتوسيع قاعدة المنتفعين بها وتطويرها لتشمل القطاعات ذات الأولوية.

تطوير طاقة تكوين واستيعاب الجهاز الوطني للتكوين المهني:

تعزيز طاقة التكوين وتنويع العروض وتطوير الخدمات الموجهة للمتكوّنين داخل مؤسسات التكوين والمبيتات والمطاعم من خلال التقدم في تنفيذ 145 مشروعا راجعا بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني (مشاريع إحداثات جديد، إعادة هيكلة، منصات التكوين، دعم التجهيزات...) إلى جانب إنجاز دراسة جدوى لتحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بأربع مدارس سياحية راجعة بالنظر لوكالة التكوين في مهن السياحة. وبالتوازي تم تدعيم وتحديث مؤسسات التكوين المهني في قطاع الفلاحة والصيد البحري ومواصلة إنجاز عدد من مشاريع البنية الأساسية المتعلقة بتهيئة وصيانة البناءات واقتناء المعدات والتجهيزات وصيانة مراكب الصيد فضلا عن تنفيذ المشاريع الخاصة بالمراكز العسكرية للتكوين المهني (2 إحداثات و2 تهيئة و3 تجهيز).

تنفيذ البرنامج الوطني لتكوين وإدماج المنقطعين مبكرا عن الدراسة عبر إحداث مؤسسة الفرصة الثانية بالقيروان الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني حيث تم استهداف 204 منتفعا سنة 2024 مع تسجيل تخرج إيجابي لـ 164 منتفعا تمكنوا من الالتحاق بالمؤسسات التربوية وبمؤسسات التكوين المهني وبسوق الشغل إلى جانب الانطلاق في تنفيذ برنامج "الفرصة الجديدة" بكل من ولايتي القيروان وسوسة حيث تم تسجيل انخراط 233 منتفعا مع تسجيل تخرج إيجابي لـ 87 منتفعا.

تطوير نمط التدريب المهني حيث تم إعداد وثيقة استراتيجية حول تطوير التدريب المهني في تونس والاعداد للانطلاق في تحيين الإطار القانوني المتعلق بالتكوين المهني لملاءمته مع نمط التدريب المهني إلى جانب **تطوير نمط التكوين عن بعد** حيث تم ضبط قائمة الاختصاصات المعنية بالتكوين المهني الأساسي عن بعد (10 اختصاصات). كما تم إعداد خارطة طريق لتفعيل التكوين عن بعد شملت إعداد دليل منهجي حول تركيز التكوين عن بعد في اختصاص معين إلى جانب تطوير منصة تكوين رقمية عن بعد لفائدة المكونين. وبالتوازي أمكن تطوير اختصاصات تكوين جديدة عبر إعداد برنامج تكوين (مؤهل تقني مهني وتقني سامي) في اختصاصات مرافق حياة في صيانة أنظمة الميكاترونيك ومصلحة ما بعد البيع للسيارات وإحداث اختصاصات جديدة في عدد من مراكز التكوين المهني وضبط شروط الحصول على شهادة المهارة في عديد الاختصاصات بالمؤسسات التكوينية العمومية والخاصة.

دعم دور القطاع الخاص في التكوين من خلال استكمال نسخة سنة 2018 لبرنامج صك التكوين (تكفل الدولة بمصاريف التكوين المهني الأساسي الذي تؤمنه مؤسسات التكوين المهني الخاصة) وإدراج ضمن النسخة الجديدة للبرنامج مخرجات عملية التقييم بهدف تطوير البرنامج وإضفاء مزيد النجاعة على تدخلاته وترشيد التمويل العمومي وإسناده إلى مستحقيه بما يمكّن من تحسين إقبال مؤسسات التكوين المهني الخاصّة على المشاركة وطالبي التكوين على الانتفاع بهذا البرنامج. كما تمت مراجعة كلفة التكوين وعدد مواطن التكوين المخوّل لكل مؤسسة تكوينية والطريقة المعتمدة لضبط الاختصاصات على مستوى الجهة بما مكّن من بلوغ عدد جملي للمنتفعين يناهز 570 متكونا من جملة 1380 موطن تكوين متوفّر.

حوكمة منظومة التكوين المهني:

تركيز نظام متابعة وتقييم للمنظومة الوطنيّة للتكوين المهني حيث تم الانطلاق في إعداد تصوّر للهيئة الوطنيّة لتقييم التكوين المهني وضمان الجودة والعمل على تطوير نظام معلوماتي مندمج للتصرّف في أنشطة التكوين المهني الخاص (SIGAF) ونظام معلوماتي جهوي يساعد على مراقبة وتحسين نشاط التكوين المهني والتشغيل على المستوى الجهوي بالإضافة إلى تطوير منظومة التسجيل عن بعد بمؤسسات التكوين المهني العمومية.

تطور مؤشرات منظومة التكوين المهني:

تطور عدد المتكوّنين بالجهاز الوطني حيث ارتفع عدد المتكونين بالنظام المقيس من 61 ألف متكونا خلال سنة 2021 إلى قرابة 75 ألف متكوّن منهم 50 ألف بالجهاز العمومي المقيّس و25 ألف متكوّن بالقطاع الخاص المنظّر.

تطور عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني (بالألف)

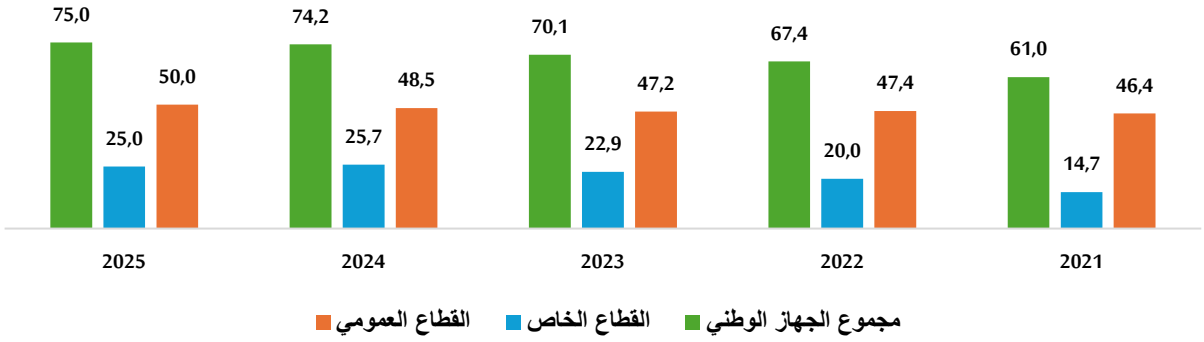

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني.

كما بلغ عدد المتكوّنين بالجهاز الوطني غير المقيّس سنة 2024 قرابة 31.5 ألف متكوّن والذي يعتمد بالأساس على رفع كفاءة العاملين من خلال التدريب الميداني والتطبيقي مباشرة داخل المؤسسات الاقتصادية.

تباين نسبة الالتحاق بالتكوين المهني الأساسي حيث تمّ تسجيل فوارق واضحة بين الأوساط الجغرافية وبين الجنسين حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الالتحاق بالتكوين المهني في الوسط الحضري مقارنة بالوسط الريفي وتفوق حصة الذكور بشكل ملحوظ حصة الإناث في جميع الأوساط خاصّة بالمناطق الريفية. كما يبرز توزيع الملتحقين حاليا بالتكوين المهني حسب الفئة العمرية تفاوتا حيث بلغت نسبة الملتحقين بالتكوين المهني قرابة 5.7% للفئة العمرية 15-19 سنة و6.6% بالنسبة للفئة العمرية 20-24 سنة مقابل 1.3% للفئة العمرية 25-29 سنة.

وتطوّرت نسبة التعبئة بمراكز الوكالة التونسية للتكوين المهني لترتفع إلى 87% سنة 2025 مقابل 72% سنة 2021.

تطور نسبة التعبئة بمراكز الوكالة التونسية للتكوين المهني

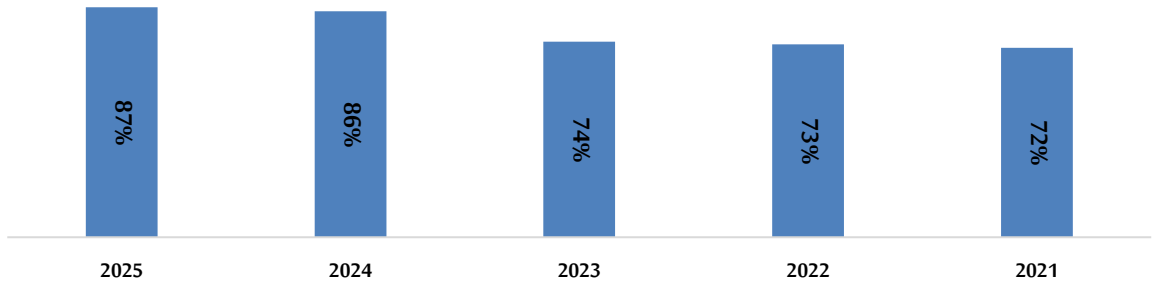

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني.

كما ارتفع عدد المؤسسات المنتفعة بآليات التكوين المستمر إلى حدود 3010 مؤسسة منتظرة سنة 2025 مقارنة بـ 1947 مؤسسة سنة 2021 مع ارتفاع متوقّع في عدد مشاركات الأعوان ليبلغ 152700 ألف مشاركة لأعوان المؤسسات الاقتصادية مقابل 138789 ألف سنة 2021.

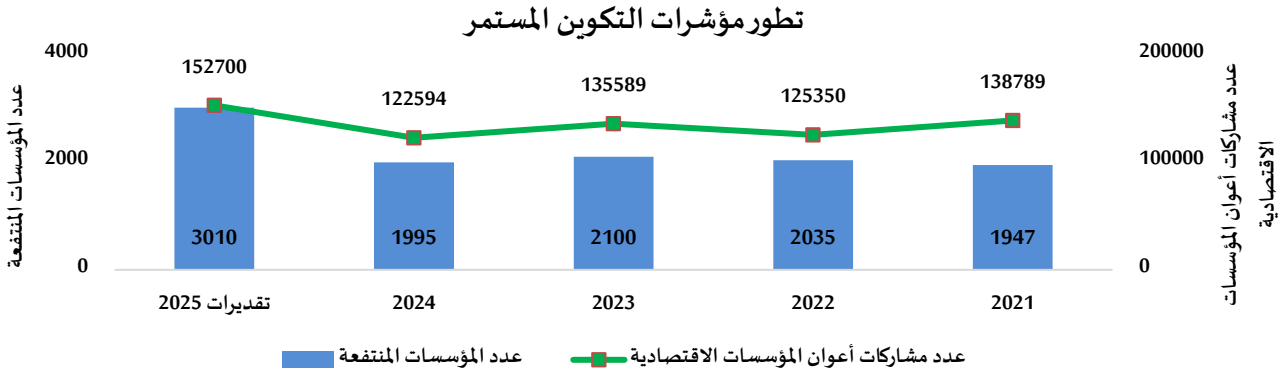

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني.

وقد تطور عدد المرسمين في مجال الترقية المهنية من حوالي 9971 مرسّما سنة 2021 إلى قرابة 13300 مرسما منتظرة لسنة 2025.

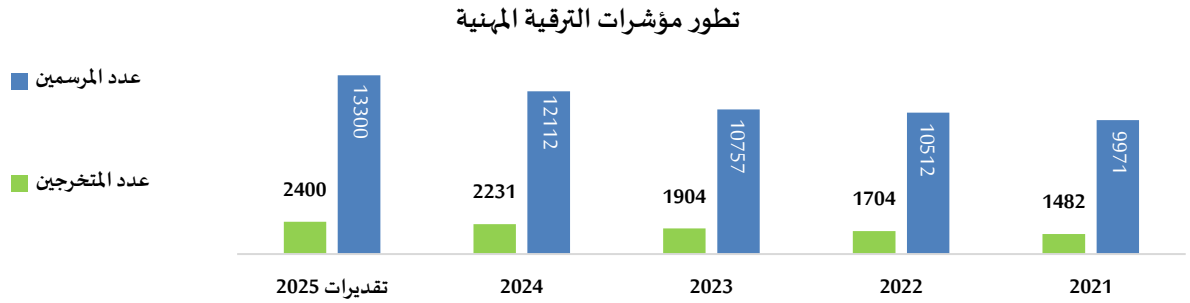

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني.

هذا ومن المتوقع أن تبلغ الاستثمارات في مجال التكوين المهني حوالي 248 م د خلال الفترة 2021-2025 وهو ما يمثّل نسبة إنجاز في حدود 43% من الاستثمارات المبرمجة (576 م د) لنفس الفترة.

II. الاستنتاجات

وتبرز نتائج السياسة الوطنية للتكوين المهني للفترة 2021-2025 أهمّية القطاع كمكسب استراتيجي للدولة تجسّده خارطة تكوينية تغطي كامل تراب الجمهورية وتؤمن مختلف الاختصاصات والمراحل التكوينية وترتكز على مقاربات بيداغوجية تدعم تطوير الكفاءات التقنية والمهارات اللينة. كما ترتكز منظومة التكوين المهني على شراكات متينة فاعلة مع المؤسسات الاقتصادية والشركاء الدوليين أثمرت نجاعة تشغيلية جيّدة ببلوغ نسب إدماج خريجي المنظومة تصل إلى 80% في سوق الشغل[2]. ويتطلب تطوير منظومة التكوين المهني ودعم استجابتها لتطوّر وتحوّل قطاعات الإنتاج وسوق الشغل وتطلعات الشباب مواكبة التحديات المرتبطة بتعدّد المتدخلين وضعف التنسيق بينها ومحدودية آليات التقييم والجودة وضعف انخراط المؤسسات الاقتصادية في تأطير المتكوّنين بالإضافة إلى ضعف تكامل منظومة التكوين المهني مع بقية مكوّنات منظومة إعداد الموارد البشرية ومحدودية القدرة على المسايرة السريعة للتحولات التكنولوجية.

[2] المصدر وزارة التشغيل والتكوين المهني

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تكمن أهمّية التكوين المهني كأحد أبرز أولويات منظومة إعداد الموارد البشرية في مساهمته في تطوير العرض التكويني المواكب لحاجيات مؤسسات الإنتاج وفتح الآفاق للفئات المتكوّنة عبر تنمية المهارات والكفاءات المهنية والتقنية والحياتية اللازمة بما يسهم في تحسين نسبة التشغيليّة والحدّ من البطالة بفعالية.

يستوجب الانتقال بالمنظومة نحو مرحلة جديدة من التميّز إرساء نقلة نوعية لمنظومة التكوين المهني بغرض دعم استجابتها لتحوّل قطاعات الإنتاج وحاجيات سوق الشغل ولتطلعات الشباب مع إحكام التنسيق بين كل المتدخلين وإرساء آليات تقييم والجودة ووظيفة اليقظة والاستشراف. كما تستدعي هذه الخيارات انخراط المؤسسات الاقتصادية في ضبط حاجيات التكوين وتأطير المتكوّنين فضلا عن تعزيز انفتاح المنظومة على محيطها الإقليمي والدولي وتعزيز تموقع بلادنا كمنصة لجذب للاستثمارات ومصدر للكفاءات الوطنيّة للعمل في الخارج بفضل قدرتها على مواكبة التحوّلات التكنولوجية والتقنية وتطوّر المهن والرقمنة ومزيد توظيف الذكاء الاصطناعي.

وتتركّز الخطة المرسومة للمنظومة التكوينية خلال الفترة 2026-2030 على **إرساء تكوين مهني يتكامل مع مكوّنات منظومة إعداد الموارد البشرية، ويسهم في تثمين الكفاءات والمهارات ويكرس قيم العمل والتعويل على الذات ويتّسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة لحاجيات سوق الشغل** وذلك من خلال العمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

تطوير حوكمة المنظومة الوطنيّة للتكوين المهني:

دعم اندماج وتكامل التكوين المهني مع بقية مكونات منظومة إعداد الموارد البشرية من خلال إعداد تصور لمنظومة تكوين مهني تفضي إلى شهادة عليا للتكوين ومراجعة الإطار التشريعي والترتيبي ليشمل التكوين المستمر والقطاع الخاص للتكوين المهني إلى جانب إعادة تنظيم وتصنيف مؤسسات التكوين ودعم مرونة التصرف والانفتاح على المحيط الاقتصادي وإحداث أقطاب إقليميّة للتكوين المهني لضمان تناسق برامج التكوين المهني وتكامل عروض التكوين.

تعديل خارطة التكوين المهني بما يستجيب لحاجيات جميع الفئات من طالبي التكوين والمؤسسات الاقتصادية في علاقة بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفترة المخطط.

ومن هذا المنطلق سيتم العمل على تطوير وتنويع عروض التكوين عبر دعم البنية التحتية والتكنولوجية واعتماد مقاربات مجدّدة للتكوين مع تطوير نمط التكوين مع المؤسسة ومراجعة الإطار الترتيبي وتنويع الاختصاصات التكوينية وحسن توظيف الموارد البشرية واعتماد "وحدات التكوين المتنقل" وتأمين حصص تكوين مستمر أو تكوين قصير المدى مع تفعيل الرؤية الجديدة لمراكز الفتاة الريفية كأقطاب لتنمية المهارات والريادة مفتوحة للذكور والإناث وكافة الفئات العمرية وكل المستويات التعليمية (تكوين-دعم المبادرة الخاصة-وحدات الإنتاج بالمركز-التشجيع على الابتكار والتجديد-دعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي) إلى جانب التعميم التدريجي وتطوير مؤسسات الفرصة الثانية والفرصة الجديدة عبر توسيع شبكة المراكز المعنية ومواصلة تنفيذ عمليات التكوين المستمر والترقية المهنية وتوسيع الشرائح المستهدفة بما يكرس مبدأ التعلم مدى الحياة.

دعم مساهمة القطاع الخاص في التكوين المهني من خلال مراجعة كراس الشروط المتعلق بضبط قواعد إحداث وسير مؤسسات التكوين المهني الخاصّة وتطوير برنامج صك التكوين الأساسي علاوة على استهداف الاختصاصات في القطاعات الواعدة وتنظيم التكوين المهني الأساسي حسب شروط وآليات تأهيل وتصنيف مؤسسات التكوين المهني الخاصّة والتشجيع على الانخراط في التكوين المنظر.

ترسيخ مبدأ القيادة والتجديد والتقييم في مختلف مراحل التكوين المهني حيث سيتم تركيز "وحدة الاستراتيجية ومحفظة المشاريع" و"وحدة الابتكار والتجديد والذكاء الاصطناعي" ومواصلة إحداث هيكل وطني يعنى بتطوير جودة التكوين المهني وفق معايير وطنية ودولية ورقمنة الخدمات المسداة.

وستمكن المشاريع والمبادرات المبرمجة من رفع طاقة التكوين بالجهاز الوطني المقيس إلى قرابة **134800 ألف متكوّنا في سنة 2030** منها 90 ألف متكوّنا بمؤسسات الوكالة التونسية للتكوين المهني وقرابة 6.8 آلاف متكوّنا ببقية مؤسسات التكوين العمومية وحوالي 38 ألف متكوّنا بالمؤسسات الخاصّة للتكوين المهني سنة 2030.

تطور عدد المتكونين بالجهاز الوطني للتكوين المهني

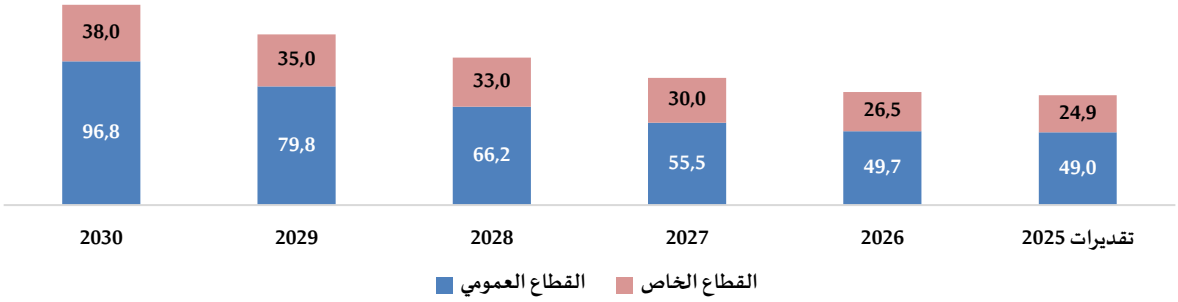

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

تطوير الكفاءات والمهارات وفق متطلبات الاقتصاد الوطني وحاجيات سوق الشغل بما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية:

دعم انفتاح التكوين المهني على القطاعات والمؤسسات الاقتصادية بما يضمن التكامل مع القطاع الخاص من خلال تطوير منظومة اليقظة والاستشراف لتحديد الحاجيات المستجدة والمستقبلية لسوق الشغل وتطوير التكوين بالمؤسسة عبر تعميم علامة "المؤسسة المكونة" وتنظيم وظيفة المؤطر داخل المؤسسة الاقتصادية ودعمها وتحفيز المؤطّرين من خلال عمليات التكوين والتأهيل ومساندة المنظمات المهنية في تركيز ومرافقة "وحدات دعم التكوين والتشغيلية" وتنفيذ عمليات تكوين قصيرة المدة وحسب الطلب بما يكرس مرونة جهاز التكوين المهني للاستجابة السريعة لحاجيات المؤسسات من اليد العاملة المختصة والاستجابة لانتظارات طالبي التكوين.

تحسين جودة التكوين المهني بما يضمن القدرة على التفاعل والاستجابة لمتطلبات الاقتصاد ولحاجيات سوق الشغل حيث سيتم العمل على دعم التجديد في الأساليب البيداغوجية وصياغة هندسة خصوصية لبرامج التكوين من خلال جذع مشترك قطاعي للتكوين يتبع بـ "مسار تخصصي للتكوين" يمكن من الحصول على شهادة تكوينية في التكوين الأساسي إلى جانب تصميم مواصفات تكوين جديدة وتطوير البرامج التكوينية من خلال إدماج المهارات الحياتية والرقمية واعتماد اللغة الإنجليزية في عدد من الاختصاصات والانتقال من نظام تنظير الشهادات إلى نظام اعتماد/تأهيل مؤسسات التكوين المهني.

كما سيتواصل تطوير خدمات التكوين المستمر والترقية المهنية من خلال مراجعة منظومة التمويل الموجه للمؤسسات وتوفير إحاطة مبسطة وسريعة مع تكييف عروض التكوين لمتغيرات سوق الشغل وإعداد مواصفات ومعايير خاصّة بالتكوين المستمر حيث ينتظر تطوّر عدد المؤسسات المنتفعة بآليات التكوين المستمر إلى 3270 سنة 2030 مقابل 3000 مؤسسة سنة 2025 ورفع عدد المستفيدين بالتكوين المستمر ليبلغ نحو 167350 مستفيدا مقابل 153 ألف خلال نفس الفترة بالإضافة إلى دعم الترقية المهنية من خلال العمل على رفع عدد المرسمين في التكوين الإشهادي للترقية المهنية ليبلغ 12200 مرسما في سنة 2030.

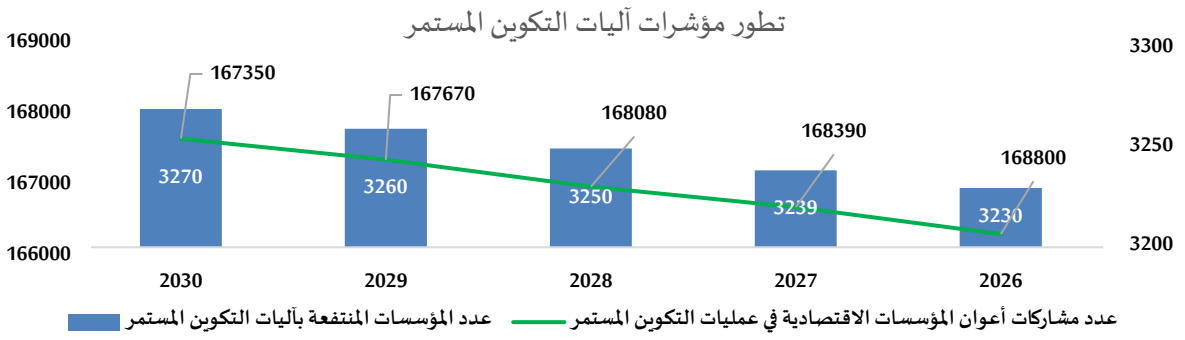

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

تعزيز التشغيلية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد:

تعزيز ثقة طالبي التكوين وتحفيزهم للإقبال على مسلك التكوين المهني عبر إطلاق بوابة الإعلام والتوجيه وتطوير الخطة الاتصالية ورفع مقدار المنحة وتوسيع قاعدة المنتفعين بها لتشمل القطاعات ذات الأولوية وتنظيم مسابقات وملتقيات وطنيّة/إقليمية/جهوية للتكوين المهني والمهن وتأمين المشاركة في المسابقات الدولية وأولمبياد المهن.

تثمين كفاءات ومهارات طالبي التكوين بما يمكن من تحسين التشغيلية وتحقيق الإدماج من خلال تركيز نظام الإشهاد ونظام الإقرار بمكتسبات الخبرة ومراجعة الإطار العام للشهادات وإعداد واعتماد المدونة الوطنيّة للكفاءات وشهادات التكوين وتوحيد الآليات المتوفرة على المستوى الوطني فضلا عن مأسسة نمط التكوين قصير المدّة من خلال تنظيم الاعتراف بالشهادات والمكتسبات.

تعزيز التكامل الإقليمي والدولي:

من خلال العمل على إعداد إطار ترتيبي لتنظيم عمليات إسداء الخبرات في مجال التكوين المهني على المستوى الدولي ودعم تبادل الخبرات وتطوير التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف وتطوير نظام مقروئية الشهادات التكوينية ونظام الاعتراف المتبادل بها مع مختلف الدول.

دعم الابتكار وريادة الأعمال:

وذلك قصد بعث جيل جديد من الشباب يؤمن بثقافة المبادرة ويقطع مع عقلية التواكل من خلال إحداث وحدات إنتاج مصغرة وحاضنات أعمال ونوادي المبادرة الخاصّة داخل مؤسسات التكوين من أجل تنمية ثقافة المبادرة لدى المتكوّنين إلى جانب دمج مهارات الإبداع والمبادرة الخاصّة في البرامج التكوينية والتشجيع على الابتكار والتجديد والتطوير بما يستجيب إلى متطلبات سوق الشغل.

تعليم عالي ذو جودة وإشعاع دولي

يعتبر التعليم العالي من أهمّ ركائز المشروع الوطني لبناء مجتمع المعرفة وأحد دعائم التنمية التي تستند إليها الدولة لتعزيز قدراتها الابتكارية وتنافسية اقتصادها في عالم متسارع وكذلك الاستجابة لأولويات المرحلة المقبلة القائمة على تكريس الدور الاجتماعي للدولة وضمان تكافؤ الفرص للجميع وبصفة عادلة من خلال توفير خدمات تعليم عالي جيّدة مع تطوير الاختصاصات التكنولوجية والعلمية بما يستجيب للتطور المستقبلي لحاجيات التنمية وطنيا ودوليا.

وتجسيدا لهذا الخيار الاستراتيجي، تخصّص المجموعة الوطنيّة ما لا يقل عن 3.3% من ميزانية الدولة و1.3% من الناتج المحلي الإجمالي لتطوير القطاع وهو ليس مجرد إنفاق عمومي، بل هو استثمار في الثروة البشرية هدفه الارتقاء بجامعاتنا إلى المعايير الدولية مع ضمان منظومة متكاملة تتّسم بالجودة والفاعلية والإنصاف والاستجابة لمتطلبات سوق الشغل.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

تضمّنت سياسة التعليم العالي خلال الفترة 2021-2025 إصلاحات هيكلية عميقة شملت خاصّة تنفيذ مشروع إصلاح المنظومة التكوينية للقطاع بهدف ضمان منظومة تعليم متطوّرة ومبتكرة ذات إشعاع دولي ودور ريادي في التنمية إضافة إلى ضمان حياة جامعية وإحاطة أشمل وحوكمة وتصرف ناجع وأكثر فاعلية في الموارد المتاحة. وقد أفضت الإجراءات والتدابير إلى جملة من الإنجازات تمثّلت بالأساس في:

منظومة تكوينية متطوّرة ومبتكرة:

تحسين جودة التعليم العالي وتوجيهه نحو التميّز بتحديث مسار التأهيل ودعم عروض إسناد الشهادة الوطنيّة في نظام "أمد" ومأسسة ودعم التكوين الأساسي في الإجازة الوطنيّة للتربية والتعليم إلى جانب بعث 35 برنامج تكوين مشترك مع القطاع الخاص والعمل على ضمان الجودة والاعتماد وتعزيز التموقع الدولي للجامعات التونسية وتحسين نتائج التصنيف العالمي وذلك بإحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي ومرافقة الجامعات لدخول التصنيف بصفة تدريجية والانخراط في المسار الإشهادي وفي برنامج دعم الجودة إضافة إلى تحفيزها للحصول على أكبر عدد ممكن من برامج التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي الدولي والوطني وهو ما مكّن من حصول 8 جامعات على الترتيب +1001 والمحافظة عليه في التصنيف السنّوي لمجلة "Times Higher Education" خلال سنة 2025 مقارنة بـ 6 جامعات خلال سنة 2021 ودخول جامعة تونس المنار ضمن الجامعات المرتبة بين 801 و1000 إلى جانب حصول 27 مؤسسة جامعية على شهادة مطابقة في اعتماد نظام إدارة الجودة في سنة 2024 مقابل 5 مؤسسات في سنة 2021 وحصول 60 برنامجا على شهادة الاعتماد الأكاديمي مقابل 22 برنامجا خلال نفس الفترة.

تطوير جودة التعليم العالي الخاص بإعداد مشروع تنقيح القانون المتعلّق بالتعليم العالي الخاص ومراجعة كراس الشروط المتعلّق بتنظيم المؤسسات الخاصّة للتعليم العالي وضبط معايير إسناد معادلة الشهادات والعناوين ومراجعة مقاييس وإجراءات الاعتراف بمعادلة الشهادات التي تسلمها المؤسسات الخاصّة للتعليم العالي إلى جانب رفع إيقاف إسداء الرخص لإحداث مؤسسات خاصّة في المجال شبه الطبي.

تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية ودعم انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي عبر إعداد برامج تكوين لتدريس الكفاءات اللينة وكفاءات التعلم والكفاءات اللغوية في الفرنسية والإنجليزية وإعداد دليل مرجعي للكفاءات ومرافقة أقسام اللغة الفرنسية في 15 مؤسسة جامعية قصد دعم مهنة عروض التكوين إلى جانب مواصلة تنفيذ مشروع تحديث شبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وإعداد تصوّر لتجديد التكوين بشبكة المعاهد العليا للفنون والحرف ومواصلة تنفيذ مشروع المعاهد العليا للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا من أجل اقتصاد أخضر وشامل وإعداد دليل مرجعي للمهن والكفاءات في مجال البيئة.

تنفيذ مشاريع مشتركة مع المؤسسات الاقتصادية على غرار مشروع المدرسة الوطنيّة للمهندسين بتونس بالتعاون مع شركة خاصّة لتطوير نظام لتخزين الطاقات المتجددة ونموذج أوّلي لمحوّل ذكي لإدماج الطاقات المتجددة في الشبكات الكهربائية واستخدامها كوسائل

تدريب للطلبة والمهنيين ومشروع مخبر للتحليل الحسي بالتعاون مع مؤسسات محلية في قطاع زيت الزيتون فضلا عن إنشاء قاعدة بيانات في علم الأعصاب ونظام مواعيد ذكي في المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة.

تطوير مراكز المهن وإشهاد الكفاءات من خلال تقديم دورات تكوينية في المهارات الشخصية والتواصل والإعلامية واللغات (الإنجليزية والفرنسية) فضلا عن دعم ثقافة المبادرة وتركيز **أقطاب الطالب المبادر** ومرافقة جامعة منوبة في مسار الاعتماد كجامعة مبادرة لتصبح أول جامعة تونسية وعربية وافريقية معتمدة طبقا لدليل NCEE حيث بلغ عدد المتكوّنين في برنامج الطالب المبادر حوالي 120 مدرسا وأكثر من 1200 طالبا.

حياة جامعية أفضل وإحاطة أشمل:

تعزيز طاقة الاستيعاب وتطوير جودة الخدمات وإحداث مركبات رياضيّة متعددة الاختصاصات وبناء مراكز ثقافية جامعية إضافة إلى إحداث منصة رقمية للإحاطة النفسية للطلبة عن بعد وتكثيف الأنشطة التثقيفية والوقائية ذات العلاقة بالصحة النفسية للطلبة وبمناهضة الجرائم ال إلكترونية ومكافحة العنف.

التحكم في الكلفة والموارد بجميع مؤسسات الخدمات الجامعية وذلك من خلال رقمنة الخدمات الجامعية والإدارية من خلال تعميم التغطية بشبكة الأنترنات وإحداث بوابات واب رقمية مستقلة بكل مؤسسة خدمات جامعية وتركيز منظومة رقمية مندمجة للتصرف في الخدمات الجامعية والاعتماد على البطاقة الذكية وإرساء نظام معلوماتي مندمج وتركيز منظومة قطاعية للحوسبة السحابية وتركيز منظومة الختم الإلكتروني المرئي بما مكّن من إصدار الشهادات العلميّة بصيغة إلكترونية إضافة إلى إرساء منصة رقمية تعنى بدراسة ملفات المعادلة عن بعد وتحديث آليات التكوين لمواكبة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

كما تمّ تركيز خزّانات مياه قصد حسن استغلال الموارد المائية وتجهيز عدد من المؤسسات الجامعية بالطاقة الشمسية بما يسهم في تخفيف الأعباء المالية والمحافظة على الموارد الطبيعة.

تطور مكتسبات منظومة التعليم العالي:

شهدت الميزانية المخصصة لمنظومة التعليم العالي تطورا ملحوظا حيث بلغت 2294 م د سنة 2025 مقابل 2160 م د سنة 2021 وهو ما يعكس التزام الدولة بتعزيز الاستثمار في هذا المجال وتطوير البنية التحتية الجامعية وتحسين جودة التكوين الأكاديمي مما ساهم في تحقيق أبرز النتائج التالية:

- **تطور عدد المؤسسات الجامعية** لتبلغ 295 مؤسسة سنة 2025 مقارنة بـ 276 مؤسسة سنة 2021 منها 28.8% مؤسسات للتعليم الخاص.

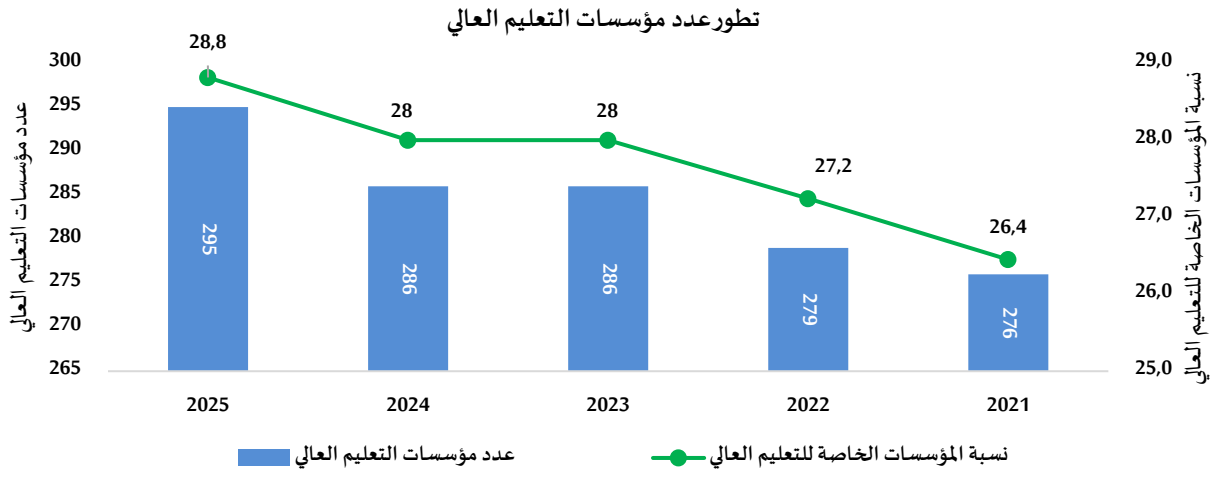

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- **تطورعدد الطلبة** المسجلين من 270 ألف طالب سنة 2021/2020 إلى 324 ألف سنة 2025/2024 ويستأثر القطاع الخاص بحوالي 15.8% من مجموع الطلبة. وتبلغ نسبة الطلبة الأجانب قرابة 3% في منظومة التعليم العالي وهم موزعين بين 43% في القطاع العمومي و57% في القطاع الخاص ويمثل الطلبة الأفارقة منهم حوالي 81%.

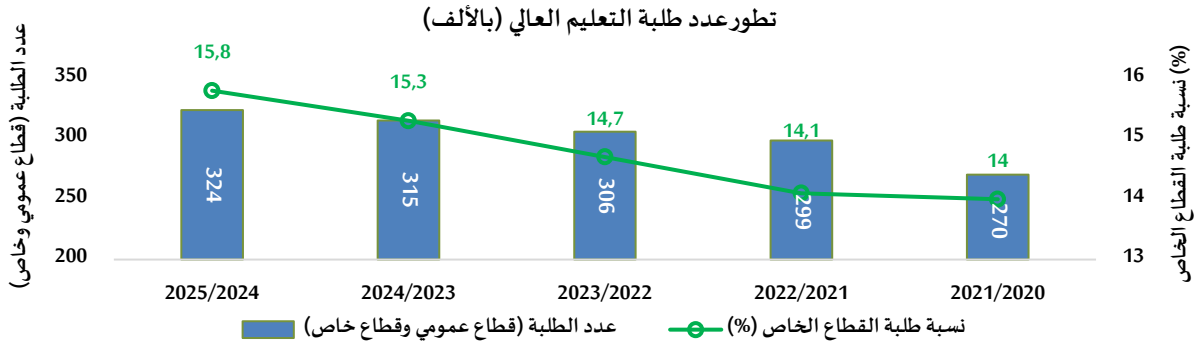

المصدر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تحسن مستوى الخدمات الجامعية بفضل تخصيص 21.1% من ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي للنهوض بجودة الخدمات حيث تطور عدد المبيتات الجامعية والمطاعم الجامعية إلى 130 مبيت و81 مطعم جامعي بالسنة الجامعية 2025/2024. كما تم إنجاز 25 مشروع تهيئة بمختلف مؤسسات الخدمات الجامعية في الفترة الممتدة بين 2021- 2025 وهو ما مكن من بلوغ طاقة استيعاب جملية بحوالي 66 ألف سرير منها 52.5 ألف بالمبيتات الجامعية العمومية.

تطوّرعدد المبيتات الجامعية والمطاعم الجامعية

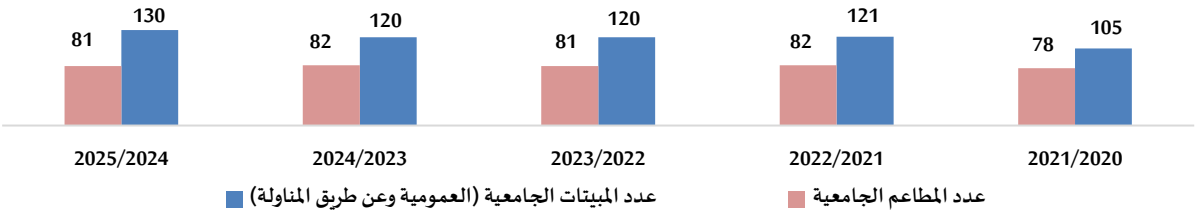

المصدر: الإحصاء الجامعي

أما بالنسبة لمؤسسات السكن الجامعي التي تقدم خدمات متكاملة فقد شهدت ارتفاعا لتبلغ 77 مؤسسة سنة 2025 مقابل 46 سنة 2021. إلى جانب تطور نسبة الانخراط بالنشاط الثقافي والرياضي بمؤسسات التعليم العالي والبحث ومؤسسات الخدمات الجامعية خلال السنّة الجامعية 2024/2023 إلى 27% مقابل 18.6% خلال السنّة الجامعية 2022/2021.

تطورمخرجات المنظومة الجامعية:

شهد عدد الخريجين ارتفاعا من 61 ألف متخرجا سنة 2021 إلى حدود 71 ألف متخرجا سنة 2024 ويمثل المتخرجون من القطاع الخاص قرابة 17% من عدد الخريجين. ويسجل مجال العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون أعلى نسبة تخرج (31.8%) مقارنة بمجال العلوم (23.2%) والصحة والخدمات الاجتماعية (5.9%) خلال السنّة الجامعية 2024/2023 وذلك بالقطاع العمومي. وتناهز حصة خريجي الهندسة والصناعات الإنتاجية والبناء 15.1% في القطاع العمومي و15.1% في القطاع الخاص خلال نفس السنّة الجامعية.

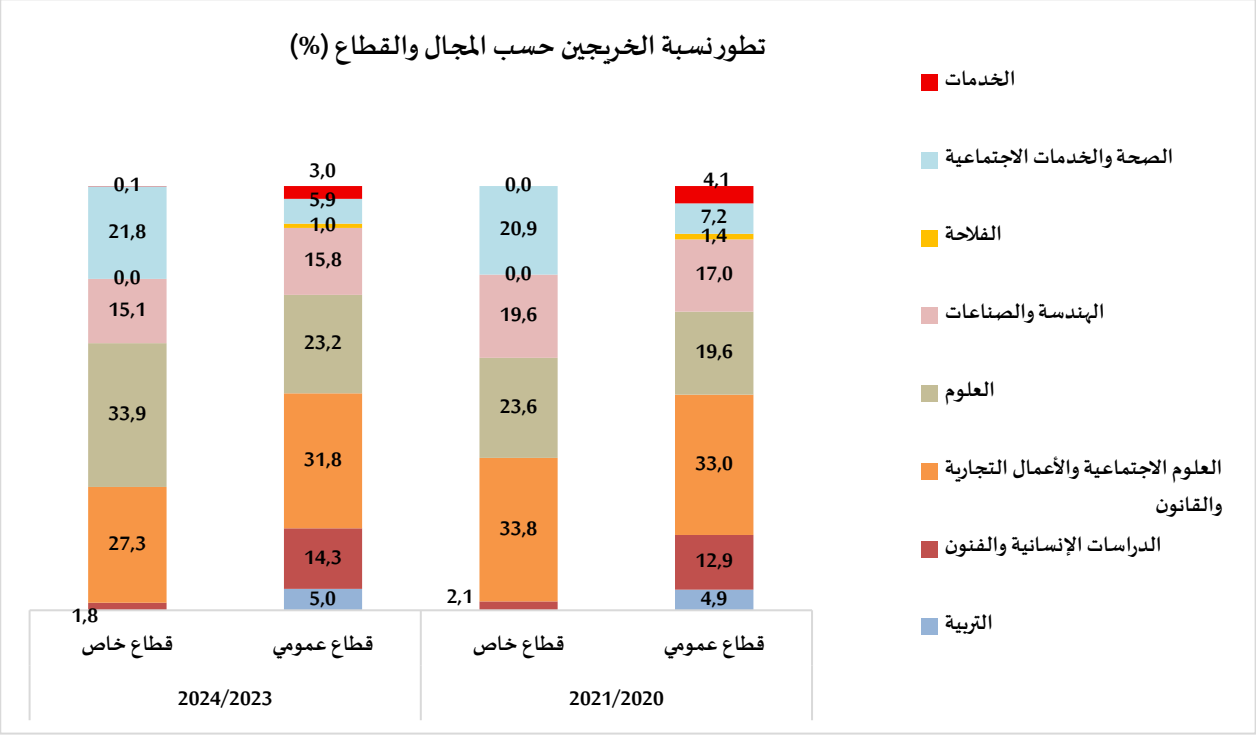

المصدر: الإحصاء الجامعي

II. الاستنتاجات

تميزت منظومة التعليم العالي في تونس بخارطة جامعية شاملة متعددة الاختصاصات إضافة إلى وجود كفاءات جامعية ذات خبرة عالية وانفتاح المؤسسات الجامعية على الفضاءات الدولية وعلى محيطها الاقتصادي والاجتماعي مما عزز جودة التكوين والمخرجات الجامعية. كما تحظى المنظومة بعديد الفرص المرتبطة خاصّة بتطوير التعليم عن بعد والمنصات الرقمية وظهور مهن جديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة بما يمكن من تحويل الجامعات التونسية إلى منارات رقمية هذا فضلا عن استقطاب الطلبة الأجانب بما يساهم في تعزيز الموارد الذاتية للجامعات عبر رسوم التسجيل.

في المقابل تواجه المنظومة عدة تحديات هيكلية أبرزها ضعف نسق مواءمة البرامج الجامعية مع سرعة تغيرات سوق الشغل والمهن الجديدة إلى جانب محدودية الخدمات الجامعية وخاصّة الإيواء الجامعي خاصّة ببعض الجهات فضلا عن هجرة الكفاءات من الأساتذة والباحثين والتي تمثل استنزافا لمجهود الاستثمار الوطني في الموارد البشرية ممّا يفرض تعزيز منظومة التقييم وضمان الجودة والعمل الجاد على استعادة جاذبية الصرح الجامعي التونسي وصون رصيده البشري كأولوية وطنية مطلقة.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

في ظل التحوّلات والتطوّرات المتسارعة وتواصل ارتفاع نسبة الشباب (15-34 سنة) التي تناهز حوالي 26.8% من السكان سنة 2024 بما يخلق ضغطا على المنظومة فضلا عن التحول نحو الاقتصاد الرقمي والمعرفي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أصبح من الضروري **إعادة هيكلة العرض الجامعي وتكييفه مع الطلب المتغيّر** وفق خطة شاملة تهدف إلى تحويل المؤسسة الجامعية من مجرّد فضاء للتحصيل العلمي إلى رافعة فعالة للتنمية الشاملة وذلك من خلال إرساء منظومة تعليم عالي متطوّرة وذات جودة عالية وحوكمة ناجعة ومنفتحة على محيطها الوطني والدولي وتضمن تملّك الطلاب للمعارف والتكنولوجيات الحديثة والمهارات الحياتية وتشكل حاضنة وطنية للبحث العلمي والابتكار والتجديد والريادة.

وعلى هذا الأساس، تتمثّل الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي في:

تعزيز جودة التكوين وتطوير مهارات الخريجين:

تحديث البرامج الجامعية وتطوير المهارات الرقمية والتكنولوجية من خلال إدماج تخصصات جديدة في مجالات البيئة والرقمنة والذكاء الاصطناعي وإعداد خارطة وطنيّة للمهن المستقبلية والبرامج البيداغوجية الملائمة وتعزيز جودة التعليم عبر هيكلة الوظائف البيداغوجية وإدماج كفاءات وخبرات متخصصة في التصميم البيداغوجي وتحليل البيانات الأكاديمية والدعم الفني للتدريس الرقمي. هذا، إلى جانب تطوير المهارات الرقمية والتكنولوجية عبر إدماج التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التدريس والابتكار البيداغوجي باستخدام الوسائط الرقمية والمنصات التعليمية والمحتويات التفاعلية وتوفير محتويات تعليمية مكيّفة لمختلف الفئات وإدراج وحدات في المهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي في جميع التخصصات وإنشاء مراكز تدريب رقمية داخل الجامعات لتقديم برامج تأهيلية في البرمجة وتحليل البيانات والأمن السيبراني بما يساهم في تأهيل الكفاءات لمتطلبات سوق العمل.

تطوير البنية التحتية الرقمية وتوفير الوسائل التقنية الملائمة لضمان استمرارية وجودة الخدمات التعليمية في جميع المؤسسات الجامعية عبر تجهيز المؤسسات بمعدات رقمية متقدمة وتوفير شبكات اتصال ذات أداء عال والعمل على تحسين سرعة تدفّق الأنترنات بالتنسيق مع جامعة تونس الافتراضية ومركز الحساب الخوارزمي بما يتيح للطلبة والأساتذة النفاذ السلس إلى المواد البيداغوجية الرقمية والمنصات التعليمية الذكية.

الانفتاح الدولي والرفع من جاذبية منظومة التعليم العالي بإنشاء برامج دراسية مشتركة أو مزدوجة مع جامعات أجنبية وتنفيذ مشاريع الإشراف على الرسائل العلميّة المشتركة وإرساء مسار تكوين باللغة الإنجليزية لجذب أسواق جديدة بما يساهم في نقل المعارف والخبرات في إطار عقود واتفاقيات إضافة إلى تعزيز التموقع الدولي للجامعات التونسية عبر إرساء إطار قانوني وتنظيمي ملائم للتعاون الدولي والتمويل الخارجي وتحسين نتائج التصنيف العالمي حيث ينتظر تسجيل 11 جامعة مصنّفة باعتماد (**THE**) سنة 2030.

تعزيز دور التعليم العالي الخاص بهدف مواكبة التطورات المتسارعة والمعايير الدولية المعتمدة في التعليم العالي وجعله رافدة استراتيجية لتعزيز الاستثمار وتحفيزه وذلك من خلال إصدار القانون المتعلق بالتعليم العالي الخاص ومراجعة كرّاس الشروط المتعلّق بتنظيم المؤسسات الخاصّة للتعليم العالي إضافة إلى ضبط معايير إسناد معادلة الشهادات والعناوين وضبط مقاييس وإجراءات الاعتراف بمعادلة الشهادات التي تسلمها المؤسسات الخاصّة للتعليم العالي.

ضمان الجودة والاعتماد عبر إرساء إطار مؤسساتي شامل يرتكز على ترسيخ ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي وتفعيل آليات ضمان الجودة الداخلية إلى جانب إرساء التقييم الذاتي كأداة للتحسين المستمر مع دعم مسار الاعتماد الأكاديمي وتوسيع نطاقه فضلا عن اعتماد آليات تقييم وطنيّة شاملة ومؤشرات أداء وهو ما سيمكّن من حصول نسبة 25% من برامج التكوين على الاعتماد الأكاديمي سنة 2030.

نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (%)

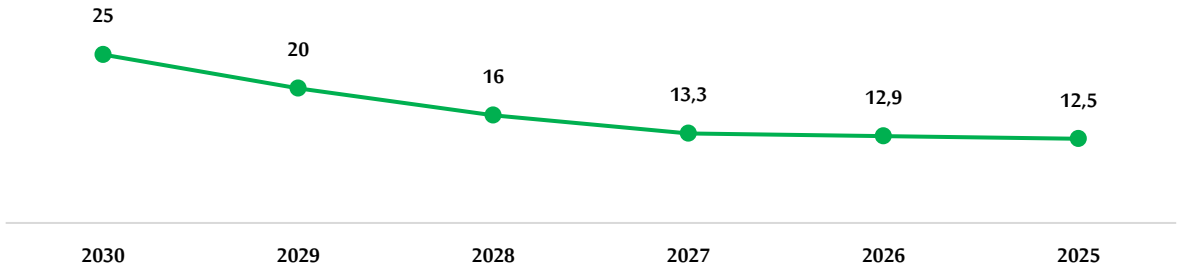

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تطوير منظومة التكوين المستمر وذلك تكريسا لمفهوم التعلم مدى الحياة وتحقيق التكامل بين التكوين النظامي والتكوين المستمر حيث سيتم العمل على وضع إطار تنظيمي وتشريعي ومالي خاص بالتكوين المستمر وتنظيم التكوين حسب الطلب وتثمين مكتسبات الخبرة المهنية إضافة إلى مراجعة النصوص المتعلقة باستعمال عائدات أنشطة انفتاح الجامعة على المحيط لضمان الاستجابة للطلبات الخصوصية للتكوين وتنويع عروض التكوين المستمر باعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصال وصياغة برامج دراسات خصوصية تأخذ بعين الاعتبار التجربة وتوظف مناهج ملائمة للتعلم مدى الحياة.

دعم انخراط الخريجين و اندماجهم في سوق الشغل:

تفعيل آليات دعم التشغيلية وذلك من خلال تطوير دور مراكز المهن وإشهاد الكفاءات على المستوى الجهوي وربطها بالمؤسسات الاقتصادية وتوسيع فرص التعليم التطبيقي والتدريب الميداني بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية عبر بلورة إطار قانوني متجدد يضمن حوكمة هذه المراكز ونجاعتها إلى جانب تحسين الخدمات عبر المنظومة الإعلامية الخاصّة بها وتطوير برامج المرافقة الشخصية والمهنية للطلبة والخريجين وإرساء شراكات استراتيجية مع المؤسسات الاقتصادية والصناعية لتوفير فرص تدريب وتشغيل فضلا عن تنظيم تظاهرات تجمع المشغلين بالطلبة والباحثين عن تربصات وتقديم آلية لتوثيق المهارات والكفاءات المكتسبة خارج الإطار الأكاديمي والعمل على تفعيل دور المراصد الجامعية ومراجعة حوكمتها وتوفير الإمكانيات الضرورية لحسن تسييرها بما يمكنها من متابعة إدماج خريجي التعليم العالي وتوفير البيانات الدقيقة لدعم استراتيجيات الجامعات ومشاريعها الرامية إلى تحقيق الملاءمة بين التكوين والتشغيل إضافة إلى إنجاز الدراسات المتعلقة بالإدماج المهني للخريجين.

مواكبة عروض التكوين لديناميكية سوق الشغل و انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر اعتماد مقاربة شاملة لمراجعة وتطوير المناهج وأساليب التكوين تستجيب لحاجيات المجتمع وسوق الشغل مع إدماج مفاهيم مرتبطة بالرقمنة والاقتصاد الأخضر واعتماد آليات قانونية وإجرائية لمأسسة تشريك أصحاب المهن والفاعلين الاقتصاديين في صياغة البرامج البيداغوجية وتقييم المكتسبات بما يضمن جودة التكوين وارتباطه الفعلي بمتطلبات التشغيل مع التركيز على تطوير التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية لاعتماد منظومات الإشهاد المصغر والأرصدة المصغرة وفق المعايير الدولية مع إدماج وحدات تكوينية مرنة وقابلة للتكييف داخل البرامج الأكاديمية وتحديث العروض التكوينية بشكل دوري لمواكبة المهن الجديدة.

بالتوازي، سيتم إطلاق العمل بالشارات الرقمية للمهارات وتعميم التجارب الناجحة في المؤسسات الجامعية إلى جانب إرساء منظومة التكوين بالتداول لدعم التفاعل بين التكوين الأكاديمي والتطبيقي وتعزيز آلية البناء المشترك للبرامج بما يكرس المقاربة التشاركية وإطلاق برنامج شامل للإرشاد والمرافقة المهنية يعتمد على مقاربة تشاركية تجمع بين الفاعلين وأصحاب الخبرات من الخريجين القدامى.

ترسيخ ثقافة المبادرة ومأسسة أقطاب الطالب المبادر في الجامعات من خلال تعزيز ثقافة المؤسسة وريادة الأعمال والتعلم مدى الحياة بما يتيح تثمين الخبرات المهنية وتطوير الكفاءات القابلة للتكيف مع التغيرات السريعة وإعادة هيكلة المضامين التعليمية لتشمل مفاهيم الابتكار وروح المبادرة والتفكير النقدي والعمل الجماعي وهيكلة منظومة الاحتضان الجامعي لمرافقة الطلبة المبادرين في مختلف مراحل تطوير مشاريعهم مع إرساء آلية متابعة وتثمين هذه المشاريع عبر تنظيم مسابقات وطنيّة وجهوية لتشجيع الابتكار وربطها بمبادرات مماثلة على المستوى الدولي بما يتيح فرص التشبيك وتبادل الخبرات، فضلا عن مأسسة أقطاب الطالب المبادر داخل الجامعات لتكون فضاءات دائمة لدعم المبادرة والريادة وتوفير الموارد والخدمات اللازمة لتحويل الأفكار إلى مشاريع ذات قيمة اقتصادية واجتماعية.

النهوض بالحياة الجامعية:

تطوير البنية التحتية ودعم جودة الخدمات الجامعية من خلال تعزيز طاقة الاستيعاب بالأحياء والمبيتات الجامعية بمواصلة أشغال التهيئة والصيانة الدورية لفضاءات الإيواء وبرمجة إنجاز 5 مبيتات جامعية توفر خدمات متكاملة بكل من جندوبة وبنزرت وصفاقس (2) ومدنين بطاقة استيعاب 3400 سرير وإنجاز 3 مشاريع توسعة لمبيتات جامعية بكل من الكاف وقفصة وتوزر توفر الغرف الفردية والزوجية وتدعيم طاقة الإيواء بـ 600 سرير إضافي وهو ما سيمكّن من رفع نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفّر خدمات متكاملة

للطلبة إلى 95% سنة 2030.ويتمثل هدف المخطط في رفع نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة من 75% سنة 2025 إلى 95% في أفق سنة 2023.

كما ستتواصل أشغال البناء والتوسعة والصيانة والتجهيز وتأهيل المطاعم الجامعية وفق المواصفات الدولية التي يتطلّبها المسار الإشهادي إضافة إلى تأمين سلامة الأكلة وتنوعها وتوازنها الغذائي وتوحيد استعمال المنظومة الرقمية لمراقبة التصرف في المطاعم الجامعية، بما يمكن من الرفع من نسق إشهاد المطاعم الجامعية ليبلغ 57.3% من مجموع المطاعم المتوفرة سنة 2030، فضلا عن بناء وتأهيل المراكز والفضاءات الجامعية للتنشيط الثقافي والرياضي من خلال استكمال الأشغال المتواصلة (مركبين رياضيين) وبرمجة بناء 4 مراكز جامعية جديدة للتنشيط الثقافي والرياضي ببنزرت وزغوان وجندوبة والكاف، إضافة إلى بناء قاعة عروض متعددة الاختصاصات بالمركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بصفاقس وقاعة عروض ثقافية بالمركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بقابس.

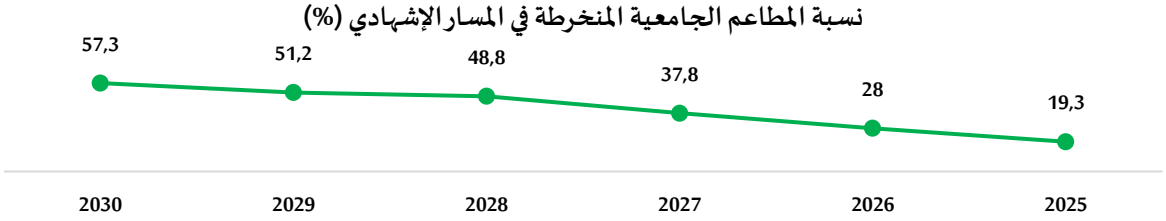

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

رقمنة الخدمات الجامعية من خلال تركيز منظومات إعلامية مندمجة وموحدة للتصرف في الخدمات الجامعية مع إرساء الترابط البيني للمعطيات ذات العلاقة بالخدمات المقدمة للطلبة إضافة إلى تعزيز وسائل الحماية للمعلومات والمعطيات المتعلقة بالخدمات الجامعية عبر الشبكات وتحسين أنظمة تخزينها فضلا عن اعتماد قنوات حديثة للتواصل مع الطلبة (البوابات، الهاتف الجوال، البطاقة الذكية) مع توفير تجهيزات المراقبة بالمؤسسات الجامعية واستكمال تركيز المنصة الرقمية الخاصّة برصد نسب رضاء الطالب عن الخدمات الجامعية المسداة.

دعم الإحاطة النفسية والرعاية الصحية للطلبة بالرفع من عدد المنتفعين بالإحاطة النفسية وخاصّة المشاركين في مختلف التظاهرات التحسيسية والوقائية إلى جانب تطوير أداء الأخصائيين النفسانيين عبر حلقات التكوين المتواصلة وتمكينهم من التجهيزات الضرورية الطبية والإعلامية لتطوير آليات الإصغاء والمرافقة وبرامج الوقاية والتحسيس وتكثيف برامج تنمية الذكاء العاطفي إضافة إلى تعزيز سلك الأخصائيين والأطباء النفسي لتوفير عيادات دورية بمؤسسات الخدمات الجامعية (9 أطباء بمعدل 3 أطباء لكل ديوان خدمات جامعية) وبلوغ نسبة 24.5% من الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية سنة 2030.

تطوير الأنشطة الثقافية والرياضيّة بالمؤسسات الجامعية وذلك بإفراد كل المركبات الجامعية بالجهات بمركز جامعي للتنشيط الثقافي والرياضي ونادي لريادة الأعمال إضافة إلى إحداث نوادي البيئة بكل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات السكن الجامعي والمراكز الجامعية للتنشيط الثقافي والرياضي وتوسيع أفق توظيف الذكاء الاصطناعي وبعث مزيد من النوادي العلميّة بالمؤسسات الجامعية وتكثيف برامج التدريب على التقنيات والتكنولوجيات الرقمية مع تنظيم تظاهرات وحملات تحسيسية حول مكافحة الجرائم الإلكترونية وأخلاقيات استغلال وسائل الاتصال ونشر ثقافة الاستخدام المسؤول للأنترنات ووسائل الاتصال الحديثة.

حوكمة منظومة التعليم العالي:

ضمان التحوّل الرقمي عبر إرساء نظام معلوماتي متكامل قطاعي يوفر الترابط البيني بين جميع مكونات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي مع تأهيل وتطوير البنية التحتية الرقمية عبر توسعة السحاب الرقمي القطاعي الحالي ليشمل الوسط والجنوب وذلك لضمان توفر الخدمات الرقمية للنظام المعلوماتي القطاعي وأنظمة التعليم والمحاضرات عن بعد إلى جانب تأهيل الشبكة الوطنيّة الجامعية للتجهيزات المدعمة بالذكاء الاصطناعي مع إنجاز شبكة ألياف بصرية ولاسلكية لـ 12 مركب جامعي في الجهات وتركيز مركز الحساب الآلي

فائق الأداء إضافة إلى تدعيم الهياكل التنظيمية للتحول الرقمي عبر مراجعة دور مركز الحساب الخوارزمي وتطوير مهامه في اتجاه تأمين استغلال البنية التحتية التكنولوجية والمعلوماتية وضمان ملاءمتها مع الحاجيات المستجدة.

التوجّه نحو التحول الطاقي بإنجاز بناءات مقتصدة للطاقة وتركيز محطات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بعدد من المؤسسات الجامعية (حوالي 70 مؤسسة بنسبة تقدم إنجاز تناهز 90%) والشروع في إعداد دراسات جدوى وقابلية إنجاز مركز امتياز للطاقات المتجددة قصد تعزيز الجهود الوطنيّة في مجال التحوّل الطاقي.

دعم استقلالية الجامعات بالعمل على مراجعة شروط تحويل المؤسسات الجامعيّة إلى الصبغة العلميّة والتكنولوجية وسحبها على المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وتوفير المرافقة الضرورية للانخراط في هذه المنظومة فضلا عن تنويع مصادر التمويل عبر تطوير برامج التعليم عن بعد الموجهة للطلبة الدوليين والمهنيين من خلال منصات رقمية تُتيح متابعة دورات تدريبية وشهادات مهنية مقابل معاليم تسجيل مناسبة وبعث برامج ماجستير مهنية مشتركة مع جامعات أجنبية موجّهة أساسًا للطلبة الدوليين ضمن منظومة استقطاب الكفاءات وتعزيز إشعاع التعليم العالي. إلى جانب ضبط الإطار العام لتنظيم التكوين المستمر الذي تسديه منظومة التعليم العالي وإصدار القانون المتعلق بإحداث الوكالة التونسية للطلبة الدوليين الذي يهدف إلى تنمية الموارد الذاتية للمؤسسات الجامعية ومؤسسات الخدمات الجامعية التونسية.

بحث وتجديد متجذّر في محيطه الاقتصادي والاجتماعي

يعدّ البحث العلمي رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم بناء نسيج اقتصادي تنافسي قادر على الابتكار والتجديد وزيادة القيمة المضافة بما يدعم تموقعه في سلاسل القيمة العالمية. ومن هذا المنطلق تمّ إرساء منظومة وطنية بحثية متكاملة تضمّ شبكة واسعة من هياكل البحث وكفاءات وطنيّة ذات إشعاع دولي إلى جانب برامج تمويل وشراكات وطنيّة ودولية. ويتنزّل هذا التوجّه في إطار مسار إصلاحي طموح يجسد أولويات وأهداف المرحلة القادمة ويجعل من البحث العلمي والتجديد ركيزة أساسية تضمن التنافسية في عالم سريع التطوّر من خلال توظيف الذكاء والمعرفة في صميم كل الاختيارات والمبادرات التنموية.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

تميّزت سياسة البحث العلمي خلال الفترة 2021-2025 بتنفيذ مشروع إصلاح يهدف إلى إرساء منظومة بحث وتجديد متميزة ومنفتحة ومشعة على الصعيد الدولي تستجيب لأولويات التنمية الشاملة والعادلة ولاقتصاد المعرفة عبر تطوير البنية المؤسساتية للبحث والتجديد واستغلال الخبرات والكفاءات الوطنية في مختلف مجالات البحث العلمي والتطوير والفرص المرتبطة بالثورة الرقمية والتحوّلات التكنولوجية الكبرى. وقد أفضى هذا الإصلاح إلى جملة من الإنجازات النوعية والكميّة تمثّلت بالأساس في:

تطوير منظومة البحث وترسيخ التميز في البحث العلمي والتجديد:

عبر تعزيز نجاعة المنظومة وحوكمتها بإعطاء الجامعات ومراكز البحث دور أكبر في متابعة تنفيذ البرامج البحثية وتشريكها في إعداد التصورات الوطنيّة والشروع في إنجاز استراتيجية وطنيّة متكاملة للبحث والتجديد إضافة إلى إعداد مشروع أمر يتعلق بإحداث لجنة وطنيّة تُعنى بالأخلاقيات العلميّة ومكافحة الانتحال العلمي لضمان الشفافية والجودة وإحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي. هذا، إلى جانب مراجعة منظومة التسجيل بالدكتوراه وتحديد شروط استقطاب الطلبة المتميّزين واعتماد عقود التميّز لتشجيع المسجلين بمرحلة الدكتوراة مع إحداث فضاءات التثمين والتجديد وتدعيم التجهيزات العلميّة الكبرى ودراسة حول سبل تحسين التصرف فيها في إطار منصات تكنولوجية.

كما تم في نفس المجال دعم الإعلام العلمي والتقني عبر توفير موارد إلكترونية متنوعة ومتخصصة للباحثين وتثمين المجلات العلميّة التونسية وتحسين إدماجها ضمن قواعد البيانات الدولية ودعم انتقالها الرقمي وفق معايير النشر الدولي مع تمويل 411 مشروع في إطار برنامجي تشجيع الباحثين الشبان والتشجيع على التميّز العلمي و4 مجمعات بحث لتجميع الخبرات وتوحيدها إلى جانب مراجعة مقاييس تقييم المشاريع والهياكل ومواصلة إرساء نظام جودة متكامل داخل هياكل ومؤسسات البحث يستند إلى المتابعة والتقييم المستمر.

توجيه البحث العلمي والتجديد نحو أولويات التنمية و اقتصاد المعرفة:

من خلال تطوير برامج البحوث الإيلافية في مجالات الأمن المائي والطاقي والغذائي والمشروع المجتمعي والتعليم والثقافة والشباب وصحة المواطن والانتقال الرقمي والصناعي والحوكمة واللامركزية والاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة وإدماج 207 باحث في مشاريع بحث تطبيقية داخل المؤسسات الصناعية وإطلاق برامج بحوث سريرية بالشراكة مع وزارة الصحة ودعم البحث في قطاعات مكوّنات السيارات والبيئة إلى جانب اعتماد استراتيجية لتشريك الباحثين في المشاريع الأوروبية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وتكوين شبكة وطنيّة محورية.

كما تم في نفس الاطار تمويل 25 مشروع تثمين نتائج بحث بالشراكة مع مؤسسات صناعية وشركات ناشئة وإنجاز 4 دراسات فنية حول التخصص الذكي في تونس كأول تجربة في إفريقيا والعالم العربي إلى جانب إحداث 7 مؤسسات ناشئة قائمة على براءات اختراع منبثقة من مخابر عمومية للبحث إضافة إلى إحداث 10 شبكات شراكة قطاعية ضمن الأقطاب التكنولوجية وتمويل 14 مشروعا تشاركيا بين مراكز بحث ومؤسسات تعليم عال وبحث وشركاء اقتصاديين وإحداث 24 وحدة تثمين ونقل التكنولوجيا بمراكز البحث بما مكّن من إحداث 15 مؤسسة ناشئة و11 مشروعا بالشراكة مع مؤسسات اقتصادية.

تدعيم انفتاح منظومة البحث والتجديد وإشعاعها على الصعيد الدولي:

حيث تم تمويل مشاريع بحث في قطاعات استراتيجية كالطاقات المتجددة والمياه والصحة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة الذكية في إطار الاتفاقيات الثنائية مع عدد من الدول الأوروبية والافريقية والآسيوية وبلدان أمريكا الشمالية (كندا) مع تمويل مخابر البحث المشتركة مع كل من الجزائر والمغرب فضلا عن الانخراط في شراكات أوروبية جديدة مثل برامج "Biodiversa+" و"Water 4All" ودعم مشاركة الباحثين في لجان البرامج الأوروبية وإرساء منصة "jalios" للتكوين والانضمام إلى مبادرة "Euraxess" للتعريف بالنظام الوطني للبحث والتجديد والحصول على 57 مشروع بحث وتجديد.

تطور مكتسبات ومؤشرات منظومة البحث العلمي والتجديد:

شهدت ميزانية برنامج البحث العلمي تطورا ملحوظا لتبلغ 212.73 م د سنة 2024 مقابل 120.11 م د سنة 2021 مع تخصيص ما يقارب 16.9% من ميزانية البرنامج لتمويل هياكل البحث خلال سنة 2024.

تطور ميزانية برنامج البحث العلمي (م د)

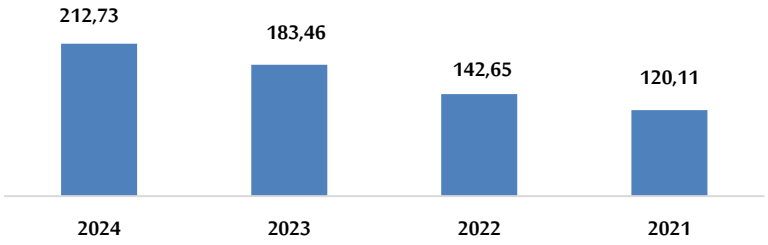

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وقد مكّنت هذه الاستثمارات من رفع عدد مخابر البحث إلى 530 مخبر سنة 2025 نتيجة تطور عدد من الوحدات إلى مخابر بحث مقابل استقرار عدد مراكز البحث في حدود 40 مركز بحث رافقه ارتفاع عدد المدرّسين الباحثين من 12.6 ألف مدرس باحث في سنة 2021 إلى 13.9 ألف مدرس باحث في سنة 2024.

كما ارتفعت المنشورات العلميّة لتبلغ 11503 سنة 2024 مقابل 8766 منشورا علميا سنة 2020 منها 50% في إطار التعاون الدولي إضافة إلى تحسن تأثير ومقروئية المقالات التونسية حيث بلغ مؤشر تأثير الاستشهاد المرجح 1.18 سنة 2024 متجاوزا بذلك المتوسط العالمي.

تطور الانتاج العلمي

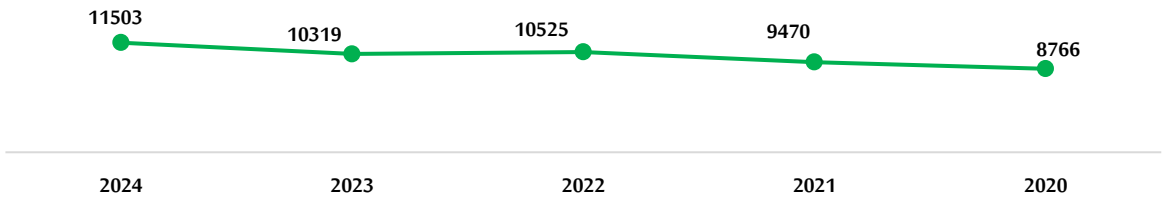

المصدر: منصة تحليل البحوث SciVal

وفي إطار تميّز وإشعاع مخرجات الأنشطة البحثية، فقد شهدت المقالات المنشورة في المجلات العلميّة العريقة المعروفة لدى هيئات التصنيف من صنف Q1 وQ2 تطورا ملحوظا من 4967 مقال سنة 2020 إلى 7041 مقال سنة 2024.

نسبة المقالات المنشورة في المجالات العلمية من صنفي Q1 وQ2

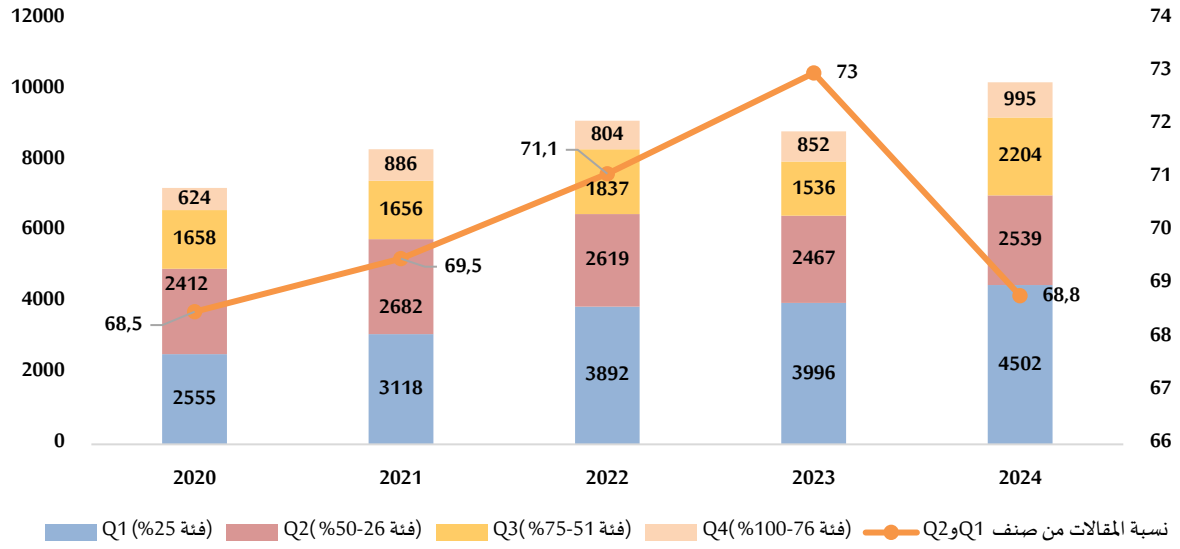

المصدر: منصة الاستشهادات العلمية SciVal

وقد انبثق عن برامج ومشاريع البحث والتجديد إحداث 12 مؤسسة ناشئة إلى جانب تطوّر ملحوظ في عدد مطالب براءات الاختراع الوطنيّة المنبثقة عن منظومة البحث خلال الفترة 2021-2024 مع تسجيل ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث والتطوير حيث لم تتجاوز الاتفاقيات المبرمة بين هياكل البحث والشركاء الاقتصاديين 178 اتفاقية سنة 2024 مقابل 163 سنة 2021.

تطور براءات الاختراع لهياكل البحث العلمي

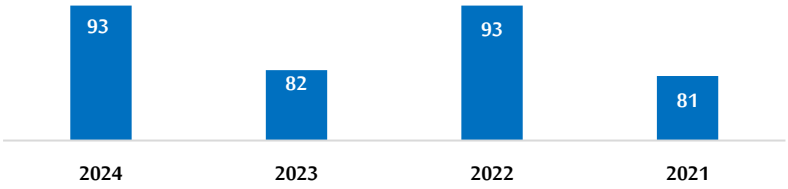

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

II. الاستنتاجات

يحتل البحث العلمي في تونس موقعا ريباديا على المستوى الإفريقي من حيث عدد الباحثين وفق مؤشر الابتكار العالمي مدعوما بخيار استراتيجي للدولة جعل من البحث العلمي مسألة أمن قومي وأولوية وطنيّة مطلقة إضافة إلى وجود مؤسسات بحث عريقة في اختصاصات حيوية وموارد بشرية هامة وبرامج تعاون دولي متنوّعة فضلا عن إطار قانوني داعم للتجديد مع توفّر فرص بحث واعدة في عديد المجالات الاستراتيجية مثل الطاقات المتجددة والماء والزراعة الذكية والصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي.

ورغم هذه المكاسب فإن المنظومة تواجه تحديات هيكلية أبرزها تشتت الاستراتيجيات القطاعية وضعف التمويل ونقص آليات التقييم إلى جانب غياب آليات الربط مع المؤسسات الاقتصادية وضعف البحث التطبيقي الموجه للأولويات الوطنيّة مقارنة بالبحث الأكاديمي وهجرة الكفاءات وصعوبة استقطاب الباحثين المتميزين وعزوف المؤسسات الاقتصادية عن الاستثمار في البحث العلمي وتوظيف مخرجاته. وهو واقع يتطلب تدخلا حازما لربط البحث العلمي بالدورة الاقتصادية وضمان الصمود أمام المنافسة العالمية عبر تحويل البحث والابتكار إلى قاطرة للتنمية الاقتصادية.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تمثّل الاستراتيجية الوطنيّة للبحث والتجديد أبرز الآليات الداعمة للتنمية الشاملة وتوفير الحلول الناجعة والمقاربات المجدية للإشكالات الجوهرية المطروحة. ويعتمد كسب رهانات الأداء المتميّز لمنظومة البحث والتجديد بالخصوص على تصويب المجهود البحثي نحو الأولويات ومقومات السيادة الوطنية في مقدمتها الأمن الغذائي والطاقي والصحي مع الدفع نحو التحوّل الرقمي والتحديث الصناعي والبيئة. هذا إلى جانب تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية وتفعيل الحاضنات وربط نتائج البحث بحاجيات النسيج الاقتصادي والمجتمعي ومواكبة التطوّر السريع لإنتاج المعرفة وتطبيقاتها التكنولوجية والتحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي والإعداد للتعامل مع التمويل التنافسي وتنوّع مصادر الدعم لمشاريع البحث. وعلى هذا الأساس سترتكز سياسة البحث العلمي مطالبة **بإعادة التموقع ضمن منظومة أكثر ديناميكية واستشرافا تتجاوز الأطر التقليدية نحو نماذج تكاملية بين البحث والابتكار والاقتصاد المعرفي**.

وتتمثّل الأهداف الاستراتيجية للبحث والتجديد بالخصوص في:

تعزيز مرونة المنظومة الوطنيّة للبحث والتجديد ورفع قدرتها على الأداء:

تعزيز الحوكمة الأفقية بتوظيف المواثيق التنافسية القطاعية كإطار مؤسساتي يضمن التنسيق الأفقي بين الجامعات ومراكز البحث والوزارات والقطاع الخاص، بما يسمح بتحديد الأولويات البحثية لكل قطاع بشكل تشاركي وتمنح المرونة لتعديل هذه الأولويات وفق التحولات الوطنيّة والدولية إلى جانب إعادة تفعيل الميزانية الأفقية للبحث.

تطوير المنظومة التشريعية عبر مراجعة القانون التوجيهي للبحث العلمي ومختلف النصوص القانونية المرتبطة بالقطاع في اتجاه تطويرها وضمان مرونتها بما يتماشى مع حاجيات القطاع على غرار وضع إطار قانوني للتصرف في التجهيزات العلميّة الكبرى ذات الاستعمال المشترك ومراجعة تنظيم مخابر البحث ووحدات البحث ومجمعات البحث وطرق تسييرها إلى جانب إرساء الضوابط الأخلاقية العلميّة ومكافحة الانتحال العلمي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والنشر الجامعي وضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنيّة للدكتوراه ضمن نظام "أمد" وإحداث وتنظيم مدارس الدكتوراه فضلا عن ضبط طرق استعمال المداخيل المتأتية من أنشطة الجامعات والمؤسسات التابعة لها.

دعم التنويع والاستدامة في تمويل البحث بتفعيل منظومة تحفيزية لتنويع مصادر التمويل سواء عبر التحفيزات المالية والجبائية الموجهة للبحث العلمي وتشجيع المؤسسات على الاستفادة منها أو عبر استقطاب التمويل الدولي أو تحويل جزء من رسوم الطلبة الأجانب في إطار منح تنافسية.

إرساء أنظمة اليقظة التكنولوجية والاستشراف من خلال تحديد الأهداف التكنولوجية الاستراتيجية لكل قطاع ومتابعة التطورات العالمية واستشراف مستقبل القطاعات الحيوية إضافة إلى إنجاز مسوحات دورية لقياس مدى تطور مساهمة المؤسسات الاقتصادية في البحث واقتراح السبل الكفيلة بدعمها فضلا عن وضع منظومة معلوماتية متكاملة للبحث والتجديد من خلال مواصلة دعم البنية التحتية التكنولوجية المعلوماتية بمراكز البحث العلمي وتركيز نظام معلوماتي مندمج خاص بالبحث العلمي.

تطوير منظومة متكاملة وفعالة لتقييم أنشطة البحث عبر دعم الوكالة الوطنيّة للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي ومواصلة بناء القدرات المرتبطة بالتقييم ودعم الشفافية والمساءلة في التصرف في أنشطة البحث ودعم منظومة التصرف في الجودة صلب مراكز البحث وتطوير إجراءات ومقاييس ضمانها وفقا للمعايير الدولية فضلا عن الاستفادة من التمويلات والخبرات المتوفرة في إطار برامج التعاون الدولي وتطوير أنشطة التقييم والرفع من مردوديتها.

ضمان التكامل بين البحث العلمي والحاجيات الوطنيّة الاقتصادية والاجتماعية:

دعم البرامج الإيلافية والتشاركية خاصّة في القطاعات ذات القيمة العلميّة أو التكنولوجية المضافة العالية والموجهة نحو النتائج مثل الصحة الرقمية والطاقات المتجددة والزراعة الذكية ودعم مشاريع التميز والابتكار بما يضمن توجيه التمويل نحو المجالات ذات الأثر

الاستراتيجي والتي تستجيب مباشرة لحاجيات الاقتصاد والمجتمع إضافة إلى إرساء برامج منح وتربصات تميّز للمحافظة على الكفاءات الوطنيّة وتعزيز استقرارها مع إدماج الباحثين الدكاترة في مشاريع ذات إشعاع دولي إلى جانب إحداث مخابر بحث وتطوير مشتركة ووحدات تجديد وبحث تطبيقي مع المؤسسات الاقتصادية بما يضمن دعم البحوث المنبثقة عن الحاجيات الفعلية للقطاعات الإنتاجية.

إحداث أقطاب تميز محورية تتمثّل في مجمّعات أو تحالفات بحثية ترتكز على تجميع الكفاءات والموارد المتاحة داخل الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات العمومية بالتعاون مع الشركاء من القطاع الخاص تعنى بالمحاور الاستراتيجية والقطاعات الواعدة ذات الإشعاع الدولي على غرار الصحة والطاقة والتحول الرقمي والتغيرات المناخية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية بهدف تطوير حلول مبتكرة ودعم التجريب وتعزيز التثمين ونقل التكنولوجيا.

إنشاء منصة تكنولوجية لرصد حاجيات المؤسسات والقطاعات وتوجيه البحث نحو حلول ذات أثر ملموس مع مأسسة التنسيق بين مختلف الفاعلين ودعم تنقل الباحثين الدكاترة نحو المؤسسات الاقتصادية وإنشاء علامة "البحوث التشاركية" لهياكل البحث المتميّزة والتي توفّر إطارا لفرص تشغيلية جديدة لحاملي الدكتوراه ولتعزيز تنافسية البحث العلمي وتوجيه الموارد نحو الابتكار ذو القيمة المضافة.

إرساء منظومة متناسقة لدعم هياكل الربط على غرار محاضن المؤسسات ومراكز الموارد التكنولوجية ومكاتب نقل التكنولوجيا عبر اعتماد إطار قانوني ينظم حوكمتها ويحدد أدوارها ومسؤولياتها مع ربطها بشبكة وطنيّة موحّدة عبر مكاتب إقليمية وجهوية لتسهيل التنسيق وتكامل الجهود إضافة إلى اعتماد آليات لتقييم الأداء بصفة دورية وقياس الأثر الفعلي لهذه الهياكل على الابتكار والاعتراف بالمهن الجديدة في مجالات التثمين ونقل التكنولوجيا بما يعزز جاذبية هذه الوظائف ويضمن استدامة الخبرات.

إرساء إطار تشريعي وتنظيمي يحفّز المؤسسات الاقتصادية على هيكلة وإنشاء وحدات بحث وتطوير ذات كفاءة في الرصد العلمي والتكنولوجي مع تشجيع حاملي الدكتوراه الحاصلين على منح "Mobidoc " أو المستفيدين من هذا البرنامج لما بعد الدكتوراه على تشكيل النواة المركزية لهذه الوحدات البحثية.

تعزيز منظومة حماية الملكية الفكرية من خلال تغطية تكاليف تسجيل براءات الاختراع لتشجيع الباحثين على حماية ابتكاراتهم إلى جانب تطوير مهاراتهم في إدارة حقوق الملكية الفكرية عبر برامج تكوين متخصصة يتمّ ادماجها ضمن البرامج الجامعية خاصّة في مسارات البحث العلمي مثل الماجستير وطلبة الدكتوراه لتعزيز الوعي والمعرفة بهذا المجال وتوسيع الشراكات مع المنظمات الوطنيّة والدولية المختصة حيث ينتظر بلوغ 154 مطلب براءات اختراع سنة 2030 مقابل 92 مطلب سنة 2025.

عدد مطالب براءات الاختراع للهياكل والمؤسسات العمومية للبحث

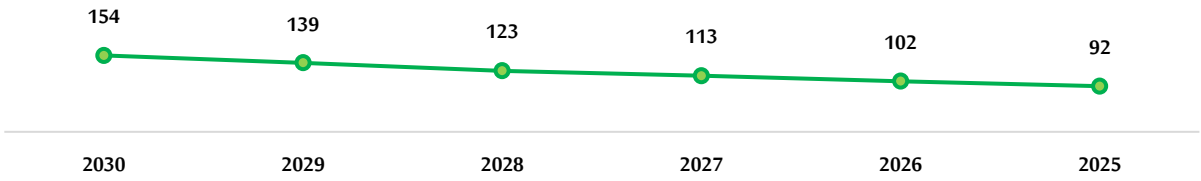

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

دعم الريادة وبعث الشركات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي عبر التوصّل إلى تكوين 11 مؤسسة ناشئة منبثقة عن نتائج البحث خلال سنة 2030 مقابل 3 مؤسسات ناشئة سنة 2025 وإنشاء أكاديمية للمهن المتجددة في مجال البحث والابتكار وتطوير برامج ماجستير متكاملة تجمع بين التكوين العلمي والمهارات الإدارية وتتضمن وحدات تدريبية في الملكية الفكرية وإعداد خطط الأعمال وتسويق الابتكار وتمويل الشركات الناشئة. كما سيتواصل تشجيع الجامعات المبتكرة والرائدة في مجال ريادة الأعمال بفضل مراجعة القانون الأساسي للتعليم العالي لتمكينها من إنشاء حاضنات للشركات المبتكرة واستغلال براءات الاختراع والتراخيص وتسويق منتجات أنشطتها البحثية وتعزيز دور الطالب الباحث كرائد أعمال خاصّة خلال مرحلتي الماجستير والدكتوراه.

في نفس السياق، سيتم إعداد النصوص القانونية الخاصّة بتنظيم المجمّعات التكنولوجية وتفعيل دورها في منظومة البحث والابتكار ومراجعة القانون الخاص بإحداث محاضن المؤسسات والتصرف فيها عبر إرساء هيكل تنظيمي لهذه المؤسسات يضمن تنظيم عملها واستدامتها إلى جانب اعتماد إطار قانوني مبسط لمؤسسات الإفراق العلمي وإرساء برامج مرافقة وإحاطة خصيصا لمشاريع الإفراق العلمي في القطاعات الاستراتيجية مثل الصحة والزراعة والطاقات المتجددة إضافة إلى صياغة عقود مرنة بين الباحثين والمؤسسات تضمن استغلالا عادلا للنتائج البحثية المحققة داخل المخابر العمومية.

عدد المؤسسات الناشئة المنبثقة عن نتائج البحث

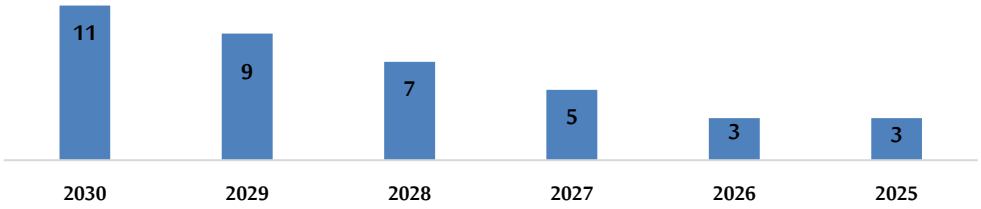

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

حوكمة الأقطاب التكنولوجية من خلال توجيه هذه الأقطاب نحو أولويات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتخصيص برامج تمويل تنافسية لدعم مشاريع تثمين نتائج البحث بين المكونات الأكاديمية والاقتصادية داخل الأقطاب ودعم المشاريع من الفكرة إلى التأسيس بالتنسيق مع شبكات المؤسسات الاقتصادية وفضاءات الإحاطة بما يضمن تسريع تحويل الابتكارات إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة وتفعيل اتفاقيات التصرف في الأقطاب التكنولوجية ومراجعة النص القانوني الخاص بها في إطار استراتيجية وطنيّة موحّدة لمنظومة الأقطاب التكنولوجية.

تعزيز مكانة تونس على الصعيد الدولي:

وذلك بالعمل على توسيع مجالات التعاون العلمي الدولي مع ملاءمتها مع الأولويات الوطنيّة وتطوير شراكات بحثية استراتيجية مع مؤسسات وجامعات ومراكز دولية مرموقة بهدف رفع جودة البحث العلمي إلى جانب خلق فرص تدريب وتنقل للباحثين والطلبة ودعم التواصل مع الباحثين التونسيين في الخارج وتفعيل دورهم داخل المنظومة عبر عقود قصيرة ومتوسطة المدى في مشاريع بحثية ذات إشعاع دولي. كما ينتظر توفير مسارات مهنية مرنة تسمح بدمج خبراتهم في أقطاب التميّز والتحالفات البحثية إضافة إلى تطوير منصات رقمية للتواصل العلمي مع الباحثين بالخارج مع تحسين مقروئية البحوث العلميّة على المستوى الدولي لتبلغ نسبة 77.4% من المقالات العلميّة المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1 وQ2.

نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجالات المحكمة من الصنف Q1وQ2 (%)

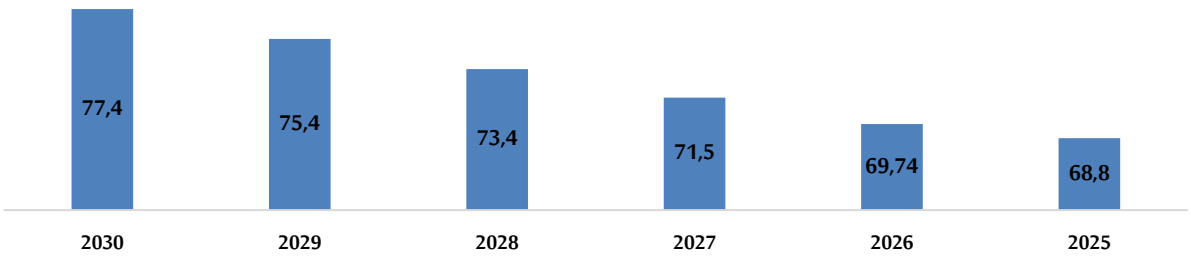

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

صحة شاملة وعادلة

تعدّ الصحة خيارًا سياسيًا واستراتيجيًا للدولة وركيزة أساسية في مسار بناء الدولة الاجتماعية باعتبارها حقًا من حقوق الإنسان ومكوّنًا جوهريًا من مكوّنات تنمية رأس المال البشري وتعزيز العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع. وقد كرّس الدستور هذا التوجّه من خلال إقرار الحق في الصحة كالتزام تتحمّله الدولة تجاه المواطنين، بما يفرض عليها اعتماد سياسات عمومية فعّالة تضمن تكافؤ الفرص في النفاذ إلى منظومة صحية متكاملة في مستوى انتظارات المواطنين.

وفي هذا الإطار، اعتمدت الدولة جملة من الإصلاحات والبرامج الاستراتيجية في القطاع الصحي تهدف إلى تدعيم البنية التحتية الصحية وتطوير خارطة صحية وطنية أكثر توازناً بين الجهات، بما يحدّ من الفوارق المجالية ويعزّز مبدأ العدالة في توزيع الخدمات. كما تم العمل على دعم المنظومة الصحية بموارد بشرية ذات كفاءة عالية بما ساهم في الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتحسين النفاذ إليها إلى جانب تعزيز قدرات القطاع في مجالات الوقاية والتشخيص والعلاج.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهد قطاع الصحة خلال الفترة 2021-2025 عديد الإصلاحات شملت بالخصوص:

الوقاية والنهوض بالصحة:

تفعيل مقاربة دمج الصحة في عديد السياسات القطاعية باعتماد منهج "الصحة الواحدة" حيث تم تحديد مجالات العمل ذات الأولوية والتي تمثّلت خاصّة في الوقاية ومكافحة الأمراض حيوانية المنشأ والمستوطنة والحدّ من مخاطر الأوبئة الجديدة والمستجدة وتعزيز سلامة الأغذية فضلا على حماية الصحة البيئية وإنجاز خطة عمل لمقاومة مضادات الميكروبات وترشيد استهلاك المضادات الحيوية.

تعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود في وجه الأوبئة والطوارئ الصحية من خلال تقييم جاهزية المنظومة الصحية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد 19 وتحيين الخطة الوطنيّة للوقاية والتأهب والاستجابة والمرونة ضد تفشي الأوبئة وإعداد خطة عمل للمخابر البشرية والتنسيق مع المخابر الحيوانية.

تعزيز الوقاية من الأمراض السارية عبر رقمنة منظومة التلاقيح الوطنيّة وإدخال لقاح HPV ضد سرطان عنق الرحم في الروزنامة الوطنيّة مع **مواصلة مكافحة الأمراض غير السارية** وتعزيز الوقاية والكشف المبكر عن ارتفاع ضغط الدم ومرض السّكري وسرطان الثدي وعنق الرحم والرئة.

تحيين الاستراتيجية الوطنيّة للصحة النفسية ومكافحة الإدمان وإدماج الصحة النفسية في الوسط المدرسي وتكوين مهني الصحة في الكشف المبكر عن الذهان والصرع والخرف.

تنظيم المراقبة الرسمية للسلسلة الغذائية عبر وضع طرق وإجراءات للمراقبة الرسمية للسلسلة الغذائية بالاستناد إلى مبدأ تحليل المخاطر والعناصر العلميّة والفنية لضمان نجاعتها وفعاليتها.

تحسين البنية التحتية وتطوير الهياكل الصحية العمومية وتجهيزها عبر استكمال إنشاء المركز الإقليمي للأمراض السرطانية بجندوبة وإنشاء مستشفيين محليين بكل من قلعة سنان والحنشة وانطلاق الأشغال في بناء مستشفى الملك سلمان بالقيروان ومستشفيات سبيبة والجم ومكثر وجلمة وغار الدماء وحفوز ومواصلة أشغال بناء عدد من المستشفيات على غرار سبيطلة وتالة ومجاز الباب وبوحجلة ونفطة ومارث وقابس إلى جانب تهيئة المستشفيات الجامعية والجهوية وإضفاء الصبغة الجامعية على كل من مستشفى ابن الجزار بالقيروان ومستشفى الحبيب بوقطفة ببنزرت ومستشفى الحبيب بورقيبة بمدنين ومستشفى الطاهر المعموري بنابل ومصحة طب

الأسنان بالمنستير بالإضافة إلى المستشفيات الجهوية بقفصة وسيدي بوزيد والقصرين. كما تم إحداث 146 قسم استشفائي في الهياكل الصحية العمومية وإضفاء الصبغة الجامعية على 47 قسم استشفائي.

وفي نفس السياق، تم العمل على تجهيز الهياكل الصحية العمومية من خلال دعمها بالتجهيزات الطبية الثقيلة ودعم الاختصاصات الطبية المتطورة بالتجهيزات الطبية إلى جانب اقتناء تجهيزات في إطار مشروع رقمنة المؤسسات الصحية العمومية واقتناء 49 سيارة اسعاف في إطار برنامج "الصحة عزيزة" وإحداث 17 وحدة متنقلة للإسعاف والإنعاش بالمستشفيات المحلية بالرقاب والمزونة من ولاية سيدي بوزيد وسبيبة من ولاية القصرين وأم العرايس والمظيلة من ولاية قفصة و7 وحدات بالمستشفيات الجهوية بمنزل بورقيبة وجربة وقصر هلال ونفطة وجبنيانة ومحمود الماطري وبن قردان إلى جانب اقتناء تجهيزات ومعدات وسيارات اسعاف لمختلف الهياكل الصحية.

إرساء طب العائلة كمدخل أساسي عبر إعداد كراس شروط خاص بمسدي الخدمات في الخط الأول (القطاع العمومي والقطاع الخاص) وضبط طرق تأهيل الأطباء الاستشفائيين الصحيين لممارسة طب العائلة وفتح مناظرة لتأهيل حوالي 6000 طبيب.

تحديد حزمة الخدمات الأساسية تستند إلى مستوى الرعاية في القطاع العام والقطاع الخاص وتحديد مكوّنات حزمة الخدمات للأم والوليد وتجربتها.

تحسين جودة الخدمات الصحية ومردودية الهياكل الصحية من خلال اعتماد 23 هيكل ومؤسسة صحية عمومية وخاصّة إلى جانب إعداد دليل اعتماد المستشفيات المحلية ودليل منهجي لصياغة الإجراءات الخاصّة بوضع منظومة الجودة والتصرف في المخاطر بالهياكل الصحية للخط الأول وإعداد مراجع الاعتماد لأقسام "الاستعجالي" وأدلة الاعتماد لمراكز تصفية الدم" فضلا عن إعداد صيغة جديدة لدليل اعتماد المؤسسات الصحية للخطين الثاني والثالث.

تطوير قطاع الأدوية واللقاحات وتشجيع الاستثمار في القطاع الصحي:

إحداث الوكالة الوطنيّة للدواء ومواد الصحة ورقمنة خدماتها والانطلاق في مراجعة القانون المنظم لمهن الصيدلة ومراجعة سياسة ضبط أسعار الأدوية في إطار السياسة الوطنيّة الدوائية بالإضافة إلى إنشاء لجنة لمراجعة تصنيف الأدوية وأسعارها وتحديد آليات المراجعة بالمشاركة مع الأطراف المتداخلة إلى جانب تدعيم السياسة الوقائية وحماية المستهلك بتنظيم قطاعات المستلزمات الطبية والمكملات الغذائية ومواد التجميل.

دعم التصنيع المحلي قصد ضمان التغطية المحلية بالأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية حيث يتمّ تصنيع محليّا 79% من الحاجيات الدوائية تنتجها 40 مؤسسة صناعية مع تحقيق نموّ سنوي للصادرات يناهز 18.5% سنة 2024 فضلا عن تغطية 72% من الحاجيات الوطنيّة من طرف شركات وطنيّة مُصَنِّعَة للأدوية الجنيسة.

تطوير تصدير الخدمات الصحية من خلال اصدار كراس الشروط الخاصّة بمراكز النقاهة وإعداد مشروع كراس الشروط المتعلق بإحداث واستغلال مؤسسات تصدير الخدمات الصحية ومؤسسات الإيواء والرعاية الصحية لكبار السنّ غير المستقلين.

الحوكمة والرقمنة:

إرساء نظام معلوماتي صحي متكامل عبر إحداث البوابة الوطنيّة للتلقيح وتعميم استغلال النظام المعلوماتي الصحي حيث تم ربط حوالي 73% من الأقسام الاستشفائية المبرمجة بأنظمة الفوترة والتسجيل وإدماج النظام الإلكتروني للمواعيد e-RDV على مستوى الجهات إلى جانب تطوير منصة طلبات التزوّد بين المستشفيات والصيدلية المركزية وإرساء منظومة" المستشفى الرقمي ". كما تمّ إحداث مركز المستشفى الرقمي بوزارة الصحة وانطلاق الدفعة الأولى من العيادات عن بعد في بعض الاختصاصات الطبية كالطب الباطني والأمراض الجلدية إلى جانب تفعيل منظومة طب الأشعة عن بعد وتركيز واستعمال منظومة الأشعة في الأقسام الاستشفائية وإنشاء روابط تقنية بين الهياكل الصحية تتيح تقديم خدمات الأشعة عن بعد حيث تم في هذا الإطار عقد 15 اتفاقية إطارية للتعاون بين الهياكل الصحية لإجراء الأعمال الطبية عن بعد في اختصاص التصوير الطبي.

مزيد تنظيم مهنة الأطباء

- إرساء إطار قانوني خاص يتعلق بحقوق المرضى المنتفعين بالخدمات الصحية وآليات الوقاية من المخاطر والأضرار المرتبطة بالعلاج وبنظام المسؤولية الطبية لمهنيّي الصحة وبمسؤولية الهياكل والمؤسسات الصحية العمومية والخاصّة أثناء تقديمها للخدمات الصحية (القانون عدد 32 لسنة 2024 المنظّم لحقوق المنتفعين بالخدمات الصحية والمسؤولية الطبية).
- ضبط الشروط العامة لممارسة الطب عن بعد ومجالات تطبيقه (أمر رئاسي عدد 318 لسنة 2022) وإرساء الإطار الترتيبي الخاص بتأجير الأطباء المباشرين بالقطاع العمومي الذين يؤمّنون العيادات الطبيّة عن بعد في اختصاص التصوير الطبي لفائدة هياكل صحية غير التي ينتمون إليها والتي تفتقر إلى أطباء اختصاص وتحفيزهم للانخراط في منظومة الطب عن بعد (أمر عدد 715 لسنة 2024 مؤرخ في 30 ديسمبر 2024).
- اعتماد الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على شهادات الدراسات الطبية (أمر عدد 717 لسنة 2024).
- تحديد مضمون وكيفية ومدة التكوين بالمرحلة الثالثة للدراسات الطبية (قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الصحة مؤرخ في 10 ماي 2023).
- ضبط شروط وقواعد الاعتراف بتأهيل الأطباء لممارسة الطب (قرار من وزير الصحة مؤرخ في 22 ماي 2023).
- تحديد شروط ممارسة ومدة مكافأة النشاط الذي يمكن أن يتعاطاه الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان والفنيون السامون المباشرون بالقطاع الحر بهياكل الصحة العمومية (قرار من وزيرة المالية ووزير الصحة مؤرخ في 24 ماي 2023).
- ضبط طرق تأهيل الأطباء الاستشفائيين الصحيين لممارسة طب العائلة (قرار من وزير الصحة مؤرخ في 9 سبتمبر 2024).
- ضبط المصنف العام للأعمال المهنية التي ينجزها الأطباء والبيولوجيون وأطباء الأسنان والأخصائيون النفسانيون السريريون والقوابل ومساعدو الأطباء (قرار من وزير الصحة مؤرخ في 26 نوفمبر 2024).

تطوّر مكتسبات ومؤشرات المنظومة الصحية:

- **تطوّر ميزانية وزارة الصحة** من 2885 م د سنة 2021 إلى 4000 م د سنة 2025 مع استقرار نسبة هذه الاعتمادات من ميزانية الدولة في حدود 7% . ويشمل التدخل في المجال الصحي صندوق دعم الصحة الذي يغطي مصاريف علاج الفئات ضعيفة الدخل وتحسين جودة الخدمات الصحية والحد من مديونية المستشفيات العمومية حيث تضاعفت هذه الاعتمادات من 45 م د سنة 2022 إلى 100 م د سنة 2025.
- **استقرار في عدد المؤسسات الاستشفائية العمومية** خلال الفترة 2021-2024 في حدود 2288 مؤسسة سنة 2024 منها 2104 مركز صحة أساسية و112مستشفى محلي (الخط الأول) و31 مستشفى جهوي (الخط الثاني) و28 مستشفى جامعي (الخط الثالث).
- **تطوّر عدد المصحات الخاصّة إلى** حدود 112 مصحة سنة 2023.
- **انخفاض طفيف في عدد الأسرة بالقطاع العمومي** من 22553 سريرا سنة 2021 إلى 22214 سنة 2023
- **تطوّر عدد الأطباء** إلى 15108 سنة 2023 وهو ما يمثل 12.79 طبيب لكل 10 الاف ساكن منهم 9674 طبيب اختصاص إلى جانب حوالي 55 ألف إطار شبه طبي بمعدل 46 إطار لكل 10 الاف ساكن. ويمثل أطباء القطاع العمومي 39.2 % من مجموع الأطباء.
- **تراجع مؤشر وفيات الرضّع** من 15.6‰ سنة 2019 ليستقرّ في حدود 11.4‰ سنة 2023.

معدل وفيات الرضع (لكل ألف ولادة حية)

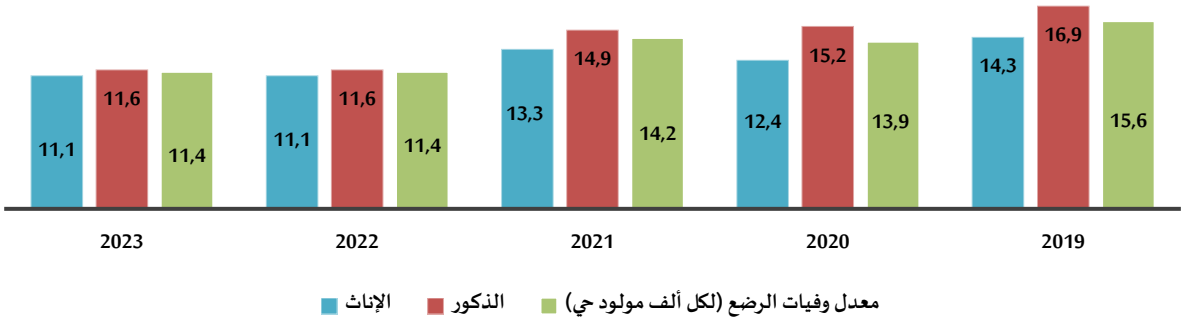

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

- **ارتفاع مؤمل الحياة عند الولادة** إلى76.9 سنة 2023 مقابل 76.4 سنة 2019 ليستقر في حدود 76.9 سنة بعد الانخفاض الحاد لسنة 2021 (72.9 سنة) نتيجة جائحة كورونا.

مؤمل الحياة عند الولادة

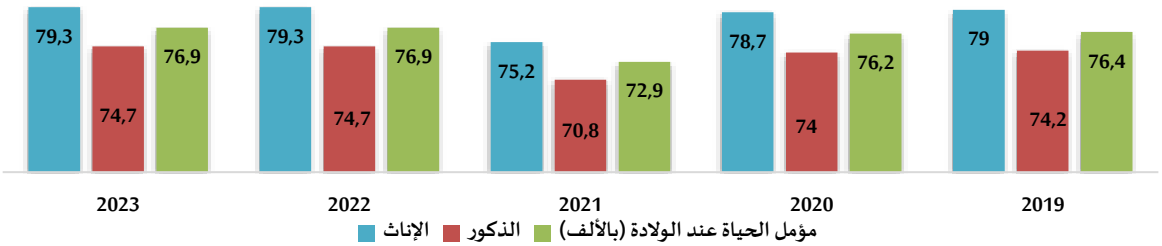

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

التوزيع الجغرافي للمؤسسات الاستشفائية

- تواصل التفاوت المجالي في تمركز المؤسسات الاستشفائية العمومية وطاقة استيعابها حيث يتركّز حوالي 76% من طاقة استيعاب المستشفيات بالقطاع العام و85% من وحدات الإنعاش على الشريط الساحلي وهو ما يعكس عدم توازن في توزيع الخدمات الصحية بين الجهات.:

الجهة	مراكز الصحة الأساسية	المستشفيات المحلية	المستشفيات الجهوية	المستشفيات الجامعية	إجمالي المؤسسات الصحية العمومية
الإقليم 1	**390**	**21**	**6**	**1**	**419**
بنزرت	91	5	1	1	98
باجة	97	5	2	0	104
جندوبة	115	4	2	0	122
الكاف	87	7	1	0	95
الإقليم 2	**331**	**12**	**6**	**18**	**378**
تونس	50	0	1	12	74
أريانة	25	1	1	1	28
بن عروس	48	0	1	1	50
زغوان	49	2	1	1	53

منوبة	44	1	0	2	47
نابل	115	8	2	1	126
الإقليم 3	**635**	**47**	**5**	**6**	**694**
سليانة	76	8	1	0	85
سوسة	96	5	1	2	105
المنستير	88	9	2	2	101
المهدية	110	10	0	1	121
القيروان	133	9	0	1	143
القصرين	132	6	1	0	139
الإقليم 4	**410**	**20**	**8**	**2**	**440**
سيدي بوزيد	131	8	1	0	140
صفاقس	148	3	3	2	156
توزر	33	3	2	0	38
قفصة	98	6	2	0	106
الإقليم 5	**338**	**12**	**6**	**1**	**357**
قابس	89	4	1	0	94
مدنين	120	3	3	1	127
تطاوين	67	2	1	0	70
قبلي	62	3	1	0	66
المجموع الوطني	**2104**	**112**	**31**	**28**	**2288**

المصدر: وزارة الصحة

II. الاستنتاجات

يتميّز قطاع الصحة بتواجد شبكة مؤسسات وخدمات صحية تغطي كامل تراب الجمهورية بما يجسد التزام الدولة بضمان الحق الدستوري في الصحة والحد الأدنى من الوصول إلى الخدمات الصحية في جميع المناطق. ويتعزز هذا الدور بامتلاك تونس رأس مال بشري متميز من كفاءات طبية وشبه الطبية التي تمكّن من استجابة سريعة في الأزمات الصحية مدعومة بقطاع خاص منخرط بصفة فعّالة في المنظومة الصحية فضلا عن توجّه نحو رقمنة نحو القطاع الصحي من خلال خاصّة إرساء المستشفى الرقمي. كما يتمتّع القطاع بفرص كبيرة تتعلق بتعدد شراكات دولية نوعية في جميع المجالات من شأنها أن تعزز مكانة تونس كقطب إقليمي صحي.

في المقابل، مازال القطاع يواجه تحديات هيكلية مرتبطة خاصّة بالتفاوت في توفير الخدمات والمؤسسات والتجهيزات الطبية بين الجهات ونقص الموارد البشرية نتيجة تفاقم ظاهرة هجرة الإطارات الطبية وشبه الطبية والعزوف عن العمل بالجهات الداخلية وتعدّد آليات التغطية الصحية وغياب التنسيق فيما بينها وضعف تفعيل التكامل بين القطاع العمومي والقطاع الخاص وتوريد المواد الصيدلانية والمعدات الطبية. كما يعد ملف الإصلاح المالي وتأمين السيادة الدوائية من أهمّ الأولويات الوطنية وبالنظر إلى تواصل صعوبات خلاص ديون المستشفيات والوضعية المالية للصيدلية المركزية.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

يواجه القطاع الصحي جملة من التحديات المرتبطة بالتحولات والتطورات على الصعيد الوطني والعالمي منها خاصّة التغير الهيكلي في هرم الأعمار والارتفاع الملحوظ في نسبة كبار السنّ التي بلغت 16.9% سنة 2024 والتوزيع الجغرافي للسكان والذي سيؤدي إلى ضغط متزايد على الهياكل الصحية في المدن بالتوازي مع توفير الخدمات الصحية للمناطق الداخلية. وفي المقابل توفّر التطورات التكنولوجية والرقمنة

والذكاء الاصطناعي فرصا هامّة لتطوير وتقريب الخدمات للمواطن فضلا عن بروز شركات ناشئة ومراكز تكنولوجية في مجال الصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي.

إن استثمار تونس في جودة كفاءاتها وتنافسيتها يجعل من السياحة العلاجية محركا للنمو الاقتصادي بالتوازي مع تعزيز الأمن الدوائي عبر تحفيز الصناعات الدوائية والبيوطبية بما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتشجيع الابتكار وتعزيز مكانة تونس كمركز إقليمي لإنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية.

وعلى هذا الأساس، تهدف الخطة المرسومة للفترة 2026-2030 إلى **بلوغ التغطية الصحية الشاملة كاستحقاق وطني من خلال ضمان تمتّع الجميع دون تمييز بخدمات صحية متكاملة وذات جودة مع تطوير دور القطاع في التنمية الاقتصادية** من خلال إعادة بناء المرفق العمومي للصحة ومعالجة الإشكاليات التي تعطل السير العادي للمنظومة الصحية ضمن رؤية علميّة استشرافية لمسار إصلاحي شامل يجمع بين البعد الاجتماعي الإنساني والنجاعة الاقتصادية عبر تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

تعزيز الصحة العامة وتحقيق الوقاية والأمن الصحي:

إرساء المراقبة المتكاملة بتركيز نظام معلوماتي موحّد اعتمادا لمنهج "الصحة الواحدة "بما يسمح بالربط بين المعطيات البشرية والحيوانية والبيئية وتحليلها بشكل منسق وتطوير وتفعيل وحدة الذكاء الوبائي مما يعزز سرعة الإنذار المبكر والاستجابة السريعة للمخاطر الصحية إلى جانب إعادة هيكلة مؤسسات وبرامج الوقاية والصحة العمومية عبر إنشاء الوكالة التونسية للصحة العمومية لتعزيز التنسيق وضمان المتابعة الفعّالة للبرامج الصحية على المستوى الوطني.

ضمان مرونة النظام الصحي للرفع من مستوى الاستعداد والاستجابة للطوارئ الصحية عبر تنفيذ اللوائح الصحية الدولية وإعداد خطة شاملة لمواجهة الطوارئ الصحية استنادا إلى المخطط الوطني لجميع المخاطر الصحية والخطة **الوطنيّة للتأهب لحالات الطوارئ**.

تدعيم المخابر والمراقبة الجينية بهدف تعزيز القدرة الوطنيّة على الاستباق والكشف المبكّر لمتابعة المخاطر المعدية والبيئية والبيولوجية من خلال تحديد واعتماد المخابر المرجعية في علم الأحياء الدقيقة والطفيليات مع تطوير المخابر الجهوية المختصة بالصحة والسلامة الغذائية والبيئية.

تطوير الصحة البيئية عبر خاصّة تحسين نظام إدارة النفايات الطبية الحيوية.

مقاربة شاملة لتحسين الصحة العمومية من خلال تحيين وتطوير الاستراتيجيات الوطنيّة للتصدي للأمراض السارية مع تدعيم برامج التلقيح وتوسيعها بما في ذلك الوسط المدرسي وتعزيز التحسيس بأهميتها بالتوازي مع تكثيف الجهود لمجابهة الأمراض غير السارية عبر الوقاية والكشف المبكر عن أمراض ارتفاع ضغط الدم والسكري وسرطانات الثدي وعنق الرحم والرئة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنيّة متعددة القطاعات للوقاية ومراقبة هذه الأمراض من خلال إرساء مخططات عمل جهوية تستجيب لخصوصيات مختلف الجهات.

دعم الصحة النفسية ومقاومة الإدمان من خلال تعميم عيادات علاج الإدمان في الأقاليم الخمسة وتطوير مراكز العلاج بالإضافة إلى تعزيز المنظومة المعلوماتية الرقمية للمخدرات والادمان وإدماج الصحة النفسية في الوسط المدرسي والجامعي عبر تعزيز قدرات فرق الصحة المدرسية حول السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وإرساء منصة رقمية للإصغاء والدعم النفسي للأطفال والمراهقين بالإضافة إلى برامج تثقيف صحي مبتكرة متعددة الوسائط لفائدة الأطفال والشباب والفئات الهشة بأدوات عصرية وفعّالة.

ضمان وصول عادل وآمن إلى الخدمات الصحية ذات الجودة:

إعادة تنظيم خدمات الرعاية الصحية الأساسية بالخط الأول استناداً إلى التصنيف الوطني الجديد والعمل على تطوير مراكز الصحة الأساسية بهدف تحسين الفعالية وجودة الخدمات مما سيمكّن من استجابة أفضل للمشاكل الصحية للمواطنين وضمان النفاذ إلى العلاج من خلال تقريب الخدمات إليهم بالاعتماد خاصّة على خدمات الطب عن بعد واقتناء وتركيب تجهيزات طبية حديثة للارتقاء بالخدمات الأساسية.

تعزيز خدمات الطوارئ الطبية ما قبل المستشفى والنقل الطبي من خلال إحداث وحدات متنقلة للإسعاف والإنعاش (SMUR) لتحسين التدخل الفوري في مختلف المناطق إلى جانب تنفيذ نظام آلي لتسيير أسطول سيارات الإسعاف واعتماد نظام توزيع ذكي لتحديد أولويات التدخل وفقًا لدرجة الخطورة والحاجة بما يسمح بتوجيه الفرق الطبية بشكل دقيق وسريع ويُسهم في تقليص زمن الاستجابة وتحسين جودة الخدمات الإسعافيّة.

تطوير الخدمات في المستشفيات حيث سيتم إحداث قاعة قسطرة قلبية في كل جهة لضمان الاستجابة السريعة لحالات النوبات القلبية وتمكين كل ولاية من جهاز تصوير بالرنين المغناطيسي(IRM) وكل مستشفى جهوي من جهاز مفراس (Scanner) بالإضافة إلى إحداث وحدات الفرز الطبي واقتناء معدات طبية أساسية بأقسام الطوارئ بما في ذلك الخط الأول وتوفير أسرّة عناية مركّزة للبالغين والمواليد الجدد وأسرة مجهزة في المناطق ذات الأولوية استنادًا إلى تحليل تحديد المواقع الجغرافية.

ضمان توافر الأدوية الأساسية والمواد الصحية بتوسيع مجال البرنامج الخصوصي لدعم توفر أدوية ارتفاع ضغط الدم والسكري بالخط الأول واستمرارية التزود بالكواشف والأدوية الوقائية في إطار البرامج الوطنيّة للصحة الأساسية.

دعم الاستشفاء المنزلي عبر إعداد إطار قانوني ومؤسساتي يُنظّم هذا النمط من الرعاية ويضمن سلامتها وجودتها مع وضع خطة عمل تنفيذية تشمل آليات التدخل ومعايير التأهيل ونظام متابعة فعّال بما يُعزز التكامل بين مختلف الفاعلين الصحيين ويُسهم في استدامة هذا النموذج العلاجي.

تطوير قدرات الإطار الصحي من خلال بعث وتركيز المدرسة الوطنيّة للصحة بالإضافة إلى تحسين جودة التكوين وتطويره للاستجابة لحاجيات سوق الشغل الوطنيّة والدولية خاصّة من خلال تطوير التكوين في اختصاصات جديدة على غرار مهن الجوار في المجال شبه الطبي وطب الشيخوخة في المجال الطبي.

توفير تغطية شاملة بالخدمات الصحية الأساسية للسكان بتحديد واعتماد حزمة خدمات أساسية معتمدة في الخط الأول بالإضافة إلى إعداد قائمة موحدة للأدوية الأساسية بناءً على التوصيات والبروتوكولات العلاجية المعتمدة **وإعداد أدلّة تنظيمية لتنسيق مسار العلاج** وضمان استمرارية الرعاية عبر نظام الإحالة المرجعية والمرجعية العكسية بتقديم حزمة خدمات في إطار مسار محدد بالنسبة للأمراض المزمنة إلى جانب إعداد وتعميم تطبيق أدلة حسن الممارسة التنظيمية على غرار الأدلة الخاصّة بالجلطة الدماغية عن بعد وشبكة خدمات الفترة المحيطة بالولادة والوحدة المتنقلة للكشف عن سرطان الثدي.

دعم التحول الرقمي كمحرك رئيسي لهيكلة المنظومة الصحية:

رقمنة الخدمات وذلك بالعمل على رقمنة الملفات الصحية وتطوير نظام معلومات موحّد ومتكامل في الخطوط الثلاثة خاصّة في المراكز الصحية الأساسية والمستشفيات المحلية بما في ذلك أقسام الاستعجالي وقاعات العمليات والعيادات الخارجية بالإضافة إلى رقمنة الملف الطبي المدرسي والتلاقيح المدرسية وتوسيع تطبيقات الخدمات الصحية الرقمية لتحسين الخدمات وتعزيز الاستجابة السريعة للحالات الطارئة على غرار منصة "نجدة TN " لتسريع إنقاذ مرضى الجلطات القلبية والجلطات الدماغية في جميع المناطق.

وبالتوازي، سترتكز الجهود على رقمنة مسار توزيع الأدوية والمواد الصحية من خلال رقمنة التصرف في المواد الصيدلانية ومتابعة سلسلة التبريد وعملية شراء الأدوية وطلبيات المستشفيات، فضلا عن رقمنة الخدمات المقدمة من قبل الوكالة الوطنيّة للأدوية ومواد الصحة لتطوير القطاع الصيدلي وتسهيل الخدمات للمهنيين والمتدخلين على غرار اعتماد تسجيل الأدوية والتسجيل في قائمة الانتظار لإنشاء أو نقل الصيدليات وإنشاء شركات التوزيع بالجملة ووكالات الترويج الطبي ووضع منصة وطنيّة رقمية للبحوث في الصحة تمكن من تقديم ملفات البحوث ومتابعة الموافقات وربطها باللجان الوطنيّة للأخلاقيات.

تطوير وتوسيع خدمات الطب عن بعد لتوفير الرعاية الصحية المتخصصة في جميع المناطق حيث سيتم العمل على تعزيز مركز المستشفى الرقمي من خلال تعميم التطبيب عن بعد على غرار طب الاشعة وعلم تشريح الخلايا والعيادات الطبية مع التوجّه تدريجيًا نحو إدماج اختصاصات أخرى فضلا عن **إدماج التكنولوجيات الحديثة مثل الصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي** لتحسين نجاعة

المنظومة الصحية مع ضمان حماية البيانات الشخصية وفق المعايير الدولية مما يُسهم في ضمان الإنصاف وتحسين جودة الرعاية الصحية وتقليص الفوارق الجهوية. وبالتوازي تمّ **دعم القطاع الصحي العمومي بتقنيات الطب المتطوّر** كزراعة الأعضاء والطب النووي والجراحة الدقيقة مع تعزيز ثقافة التبرع وتطوير وحدات للطب الشخصي بناءً على الفحوصات الجينية والبيولوجيا الدقيقة إلى جانب دعم البحث الطبي من خلال بعث مشاريع بحثية وتجريبية وذلك بالتعاون مع الجامعات والمراكز الاستشفائية والشركات الناشئة.

جعل الصحة رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تطوير قطاع الأدوية والصيدلة وتأمين الأمن الدوائي من أجل توفير مخزون استراتيجي من الأدوية وضمان استقرار التزويد بالأدوية بما يحفظ توازن القطاع ويصون حق المواطن في العلاج وذلك عبر النهوض بالصناعة الصيدلية المحلية بإعطاء الأولوية لتسجيل الأدوية المدرجة ضمن القائمة الوطنيّة للأدوية الأساسية بهدف تسريع توفيرها في السوق وتلبية احتياجات الصحة العمومية وإعداد الإطار التنظيمي المنظّم للأجهزة الطبية لضمان جودتها وسلامتها ونجاعتها وفقًا للمعايير الدولية. كما سيتواصل دعم الشركة التونسية للصناعات الصيدلية وتعزيز وحدة إنتاج اللقاحات بمعهد باستور بالإضافة إلى **دعم التكنولوجيا الحيوية** عبر تطوير الوكالة الوطنيّة للأدوية والمواد الصحية للحصول على شهادة النضج التنظيمي من المستوى الثالث والإعلان عن خارطة طريق وطنيّة لإنتاج اللقاحات مع تشجيع التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الصناعية على المستوى الوطني والدولي.

إرساء منظومة مندمجة لترشيد استهلاك الأدوية ومواد الصحة من خلال تحسين الوعي العام حول أهمّية الاستخدام السليم للأدوية والمواد الصحية وذلك من خلال تنفيذ حملات توعوية حول مخاطر الاستهلاك غير السليم وأهمية الاستشارة الطبية قبل تناول أي دواء كالمضادات الحيوية والمنتجات النفسية ومواصلة تطوير التعاون مع منظمة الصحة العالمية في تنفيذ برامج مكافحة مقاومة المضادات الحيوية وإساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية إلى جانب اعتماد خطة وطنيّة لتعزيز الاستخدام الرشيد للأدوية بالتعاون مع الصيادلة وأهل المهنة إلى جانب تشجيع استخدام الأدوية الجنيسة والبيولوجيات المماثلة كبديل ميسّر وفعّال للأدوية الأصلية بهدف تقليل التكلفة وتعزيز الوصول إلى العلاجات الصحية باعتماد تطبيق آلي وتوفير المعلومات الواضحة للمواطنين حول جودة وأداء الأدوية محلية الصنع بما من شأنه أن يعزز الثقة في النظام الصحي والاستخدام السليم للأدوية والمواد الصحية.

تطوير وتشجيع الإنتاج الوطني للأدوية حسب الأولويات عبر تعزيز الإنتاج المحلي للمنتجات الصيدلية الجنيسة الأساسية بفضل تشجيع الاستثمارات لتصنيع منتجات التكنولوجيا الإحيائية واللقاحات بناءً على أهداف الصّحة العامّة في تونس.

تصدير الخدمات الصحية بتعزيز ومتابعة تنفيذ استراتيجية النهوض بالاستثمار وتصدير الخدمات الصحية من خلال استغلال سجل وطني موحّد خاص بغير المقيمين الوافدين على المؤسسات الصحية العمومية والخاصّة مع تسهيل دخول المرضى الأجانب للتراب التونسي قصد الانتفاع بالخدمات الطبية واستكمال إعداد مشاريع النصوص الترتيبية المنظمة لمؤسسات تصدير الخدمات الصحية ومراكز الإيواء والرعاية الصحية لكبار السنّ إلى جانب تحسين التكامل بين القطاع العمومي والقطاع الخاص من خلال اعتماد خطة وطنيّة لتنظيم العلاقة بين القطاعين مع تسجيل وتقييم كل استثمارات القطاع الخاص بحسب الأولويات الصحية الوطنيّة.

تشجيع الاستثمار بقطاعات الاستشفاء بالمياه عبر تنظيم الشروط المتعلقة بضبط القواعد العامة لتنظيم واستغلال مراكز المعالجة بالمياه (مياه البحر/ المياه العذبة...) ومزيد التعريف بالإمكانيات المتاحة والترويج لتونس كوجهة للاستشفاء بالمياه.

حوكمة قطاع الصحة من خلال العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد: عبر وضع استراتيجية للغرض وآليات واضحة تمكن المواطنين من المشاركة الفعلية في الرقابة وتخطيط السياسات الصحية لتحقيق الشفافية والمساءلة وذلك بالتوازي مع تحديث الإطار القانوني ومراجعة وتطبيق القوانين المتعلقة بالصحة الرقمية وتنظيم القطاع الخاص والتغطية الصحية الشاملة واصدار النصوص التطبيقية للوكالة الوطنيّة للدواء ومواد الصحة والهيئة الوطنيّة للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والوكالة الوطنيّة لتقييم المخاطر.

تعزيز خارطة المؤسسات الصحية: خاصة من خلال

- مواصلة احداث المدينة الطبية الأغالبة ومستشفى الملك سلمان.
- إحداث أربعة مستشفيات جهوية من الصنف "ب" بكل من النفيضة وسبيطلة والدهماني وبوحجلة وثلاثة مستشفيات جهوية بكل من غار الدماء وجلمة وبمعتمدية صفاقس الجنوبية واستكمال بناء القسط الثالث من المستشفى الجهوي بمجاز الباب والقسط الثاني من المستشفى الجهوي بنفطة.
- تغيير صبغة المستشفى المحلي بمارث إلى مستشفى جهوي وتحويل المستشفى الجهوي محمود الماطري إلى مستشفى جامعي.
- إحداث مستشفيين متعددي الاختصاصات بكل من قفصة وباجة ومستشفى متعدد الاختصاصات لطب الأطفال بمنوبة.
- إحداث قطب للأمراض السرطانية بقابس ومركزين لعلاج الأمراض السرطانية بأريانة وبن عروس وقسم لمعالجة الأمراض السرطانية بالمستشفى الجامعي الطاهر المعموري بنابل.
- بناء مركز طبي جهوي لمعالجة الإدمان بطينة وستنطلق الدراسات اللازمة لإحداث قطب طبي بيولوجي بمستشفى شارل نيكول.

ثقافة رافعة للتنمية وفضاء للابتكار

تمثّل الثقافة في تونس ركيزة أساسية لنسج الهوية الوطنية والضامن لحرية الفكر والإبداع، حيث عزّز الدستور هذه المكانة بجعل **"الحق في الثقافة"** استحقاقا دستوريا مكفولا بمقتضى الفصل 49 من خلال ضمان حرية الإبداع الثقافي والفكري وجعل العمل الثقافي حقا متاحا للجميع ورافدا أساسيا للتنمية الشاملة وقوة ناعمة قادرة على خلق فرص العمل وجذب الاستثمارات خاصّة في مجالي الصناعات الثقافية والحرف التقليدية. كما تسهم السياسة الثقافية في تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية المحلية عبر استهدافها للشباب والنساء في المناطق الداخلية وتجذير مبادئ المواطنة ومقاومة خطابات التطرف والعنف والانغلاق وحماية الهوية والذاكرة الوطنية بفضل المحافظة على المواقع الأثرية والتراث اللامادي ونقل هذه المعارف بين الأجيال.

هذا وتتمحور رهانات المجال الثقافي حول مزيد الارتقاء بالفعل الثقافي وتحويله من قطاع مستهلك إلى محرّك اقتصادي ابتكاري يعزّز الانتماء الوطني والانفتاح على العالم بخصوصياتنا التونسية. وستركز الجهود على مزيد النهوض بالإنتاج الثقافي وإشعاعه بفضل تدعيم البنية التحتية الثقافية بكل المناطق والجهات وتوظيف التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي لرقمنة التراث مع مزيد الاستثمار في الصناعات الثقافية وحفظ التراث الوطني واحكام توظيف المواقع الأثرية بما يخدم إشعاع تونس الدولي.

I. أهم نتائج للفترة 2021-2025

تميزت الفترة 2021-2025 بالعمل على ترسيخ الثقافة كرافعة للتنمية وأداة للإدماج المجتمعي من خلال إنجاز جملة من البرامج والإصلاحات شملت مجالات الفنون والكتاب والمطالعة والعمل الثقافي والتراث ومنها بالخصوص:

تطور الفنون من خلال حوكمة مسارات الدعم الموجّهة لتمويل الإنتاجات الفنية وتأهيل الفضاءات الثقافية حيث ارتفعت نسبة الأعمال الفنية المتوجة إلى 25.2% سنة 2024 وعدد المشاركات الدولية إلى 321 عملًا فنيّا وتطوّر نسبة الأعمال النسائية المدعومة إلى أكثر من 42% سنة 2023، إلى جانب الشروع في إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية الذي يشمل أكثر من 14ألف عمل فني، مع اعتماد تطبيقة معلوماتية خاصّة به تضم حاليا حوالي 3000 عمل فني تشكيلي. كما انطلق تنفيذ مشروع إنقاذ الأرشيف السينمائي السمعي والبصري ورقمنته بنسبة 10 % إلى جانب تطوير منصة Musika.tn بهدف ترويج الإنتاج الموسيقي التونسي والتي تستهدف في مرحلتها الأولى إدراج 6000 أغنية، بالإضافة إلى تسجيل الأرشيف الورقي الموسيقي للبارون رودلف ديرلانجي بسجل «ذاكرة العالم» لمنظمة اليونسكو.

دعم الكتاب والتربية على المطالعة عبر تشجيع نشر الكتاب الثقافي وحركة الترجمة ليصل عدد عناوين الكتب المنشورة إلى 3000 عنوانا سنة 2025 وتطوير البرنامج الوطني للترغيب في المطالعة وتحسين جاذبية فضاءات المكتبات العمومية وإحداث 58 فضاءا نموذجيّا في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للاستثمار في ثقافة الأطفال واليافعين وبرنامج النفاذ الثقافي للفئات الهشة وحدائق المطالعة والانطلاق في حوسبة المكتبات العمومية الذي شمل تركيز 12 موقعا تجريبيا لفائدة أربع ولايات في انتظار تعميمها على بقية المكتبات.

النهوض بالعمل الثقافي حيث ارتفع عدد الشراكات مع الجمعيات الثقافية بنسبة تفوق 35% إلى جانب تطور انخراط العنصر النسائي في النوادي الثقافية إلى نحو 60% وارتفاع عدد المقالات الدولية المنشورة حول التظاهرات والمهرجانات الثقافية من 200 سنة 2021 إلى 1147 مقالا سنة 2024 بما مكن من الترويج لصورة تونس على الصعيد الخارجي. كما تطورت البنية التحتية الثقافية وذلك بإحداث 25 مؤسسة جديدة والتوجّه نحو الثقافة الرقمية بإحداث مختبر الإبداع الرقمي المتنقل الذي مكّن من إنجاز 109 نشاطا رقميا سنة 2024 فضلا عن إحداث31 فضاءا إبداعيا داخل دور الثقافة في إطار تنفيذ مشروع المختبرات الإبداعية وتنفيذ مبادرات نوعية مثل الثقافة التضامنية والإبداع السجني وفنون الشارع الموجّه أساسا للفئات الهشة.

تعزيز البيئة الاستثمارية وتحفيز الإبداع عبر تحويل صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني إلى صندوق للتشجيع والاستثمار الأدبي والفني ليشمل منح قروض ميسرة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية بغاية تحفيز ريادة الأعمال الثقافية،

إلى جانب تطوير المنصة الرقمية للدعم العمومي بهدف تحسين الشفافية وتسريع عملية اسناد الدعم، فضلا عن الشروع في دمج الصناعات الثقافية ضمن القطاعات ذات الأولوية بما يتماشى مع الاقتصاد الرقمي والإبداعي والانطلاق في إلغاء بعض التراخيص واستبدالها بكراسات شروط مع الشروع في المراجعة الشاملة لبقية كراسات الشروط .

حفظ وحماية التراث من خلال **إنجاز** جرد رقمي شامل ومتكامل للقطع الأثرية الوطنيّة بنسبة 100%، بالإضافة إلى تجهيز سبعة مخازن حفظ تستجيب للمعايير العلمية لحماية الممتلكات الثقافية من التلف والسرقة. كما تمّ رقمنة أكثر من 4.5 مليون وثيقة (باحتساب الصفحة) سنة 2025، فضلا عن تنفيذ برنامج منظومة التأمين الذاتي للمعالم الأثرية والمتاحف بنسبة إنجاز بلغت 75%. وفي إطار تثمين التراث الوطني على الصعيد الدولي، تمّ تسجيل عناصر جديدة ضمن قائمات منظمة اليونسكو من بينها جزيرة جربة وفن "طوايف غبنتن"، مما أسهم في تعزيز الاشعاع الدولي للتراث التونسي ودعم جاذبية المواقع والمعالم الأثرية. كما شملت التدخلات إنجاز واستكمال عدد من مشاريع الصيانة والترميم، على غرار استكمال أشغال ترميم سور مدينة القيروان وإعادة تهيئة المتحف المسيحي المبكر بقرطاج والانطلاق في صيانة فسقية الأغالبة وإعادة تهيئة متحف قرطاج وهضبة بيرصا وترميم وإعادة توظيف "دار ابن خلدون" وحماية وصيانة المدينة العتيقة بسوسة. كما شمل البرنامج أيضا تأهيل عدد من المتاحف والمواقع من بينها موقع كركوان الأثري ومتحف سلقطة ومتحف نابل، مع العمل على تحسين البنية التحتية وخدمات المرافقة في هذه المواقع لتطوير جاذبيتها السياحية والثقافية.

تطور المكتسبات والمؤشرات الثقافية:

المؤسسات الثقافية شهدت المؤسسات الثقافية تطوّرا وتنوّعا شمل كل المجالات الفنيّة والثقافية حيث ارتفع عدد دور الثقافة من 235 دارا سنة 2021 إلى 246 سنة 2025. كما تطور عدد المعاهد الجهوية للموسيقى من 13 معهدا سنة 2021 إلى 25 سنة 2025 بينما انخفض عدد قاعات السّينما التجارية من 51 قاعة سنة 2021 إلى 42 سنة 2025.

المكتبات العمومية تطور عدد المكتبات العمومية إلى 444 مكتبة سنة 2025 وهو الأعلى عربيا وإفريقيا. وتمثّل المكتبات المتنقلة نسبة 10% من مجموع المكتبات.

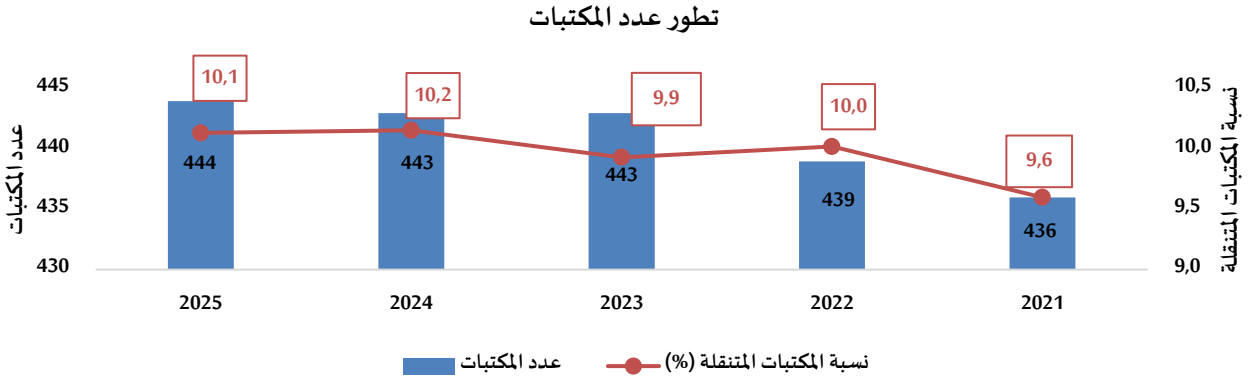

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

الكتاب والمطالعة مكّن تنشيط الفضاءات المكتبية وتطوير البنية الرقمية من ارتفاع عدد الرواد إلى أكثر من 1.7 مليون سنة 2021 وتطور عدد المعارض الجهوية بشكل واضح من 350 معرضا يعنى بالكتاب سنة 2021 إلى 906 معرضا سنة 2025 فضلا عن التوجّه سنة 2022 إلى تشجيع إنتاج أدب الطفل من خلال الاقتناء أو الترجمة للعناوين الموجهة للطفل ليصل عددها حوالي 170 عنوانا سنة 2025.

تطور مؤشرات الكتاب والمطالعة

المؤشر/ السنّة	2021	2022	2023	2024	توقعات 2025
عدد المستفيدين	1.741061	2.148851	2.296320	2.301221	2.450.000
عدد العناوين المقتناة والمترجمة الموجهة للطفل	-	140	150	160	170
عدد المعارض والتظاهرات التي تعنى بالكتاب في الجهات	350	415	560	798	906

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

رقمنة الرصيد الثقافي بلغت نسبة رقمنة الرصيد الفني 60% سنة 2025 مع تسجيل تقدم ملموس في حفظ التراث المكتوب حيث تمت رقمنة أكثر من 4.3 مليون وثيقة بحساب الصفحة سنة 2024.

تطور رقمنة الرصيد الثقافي

المؤشر/ السنّة	2021	2022	2023	2024	توقعات 2025
نسبة رقمنة الرصيد الفني (%)	57.5	58	50.8	51.1	59.8
عدد الوثائق التراثية المرقمنة (مؤشر تراكمي)	3.000.000	3.139.866	4.146.026	4.347.235	4.500.000

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

حماية التراث تطور نسبة المعالم والمواقع والممتلكات الثقافية المحمية والمرتبة من 30% سنة 2021 إلى 45% سنة 2025.

نسبة المعالم والمواقع والممتلكات الثقافية المحمية والمرتبة (%)

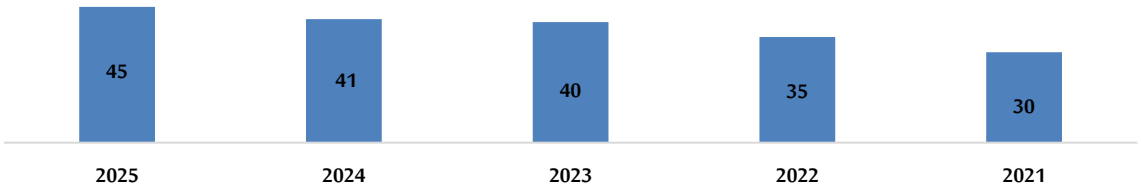

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

الميزانية: شهدت ميزانية الثقافة تطورا نسبيا من 365 م د سنة 2021 إلى 425 م د سنة 2025 حيث تمثّل 0.7% من مجموع ميزانية الدولة وارتفعت ميزانية الاستثمار من ميزانية الثقافة من 50 م د سنة 2021 إلى 58.2 م د سنة 2025.

عدد المؤسسات الثقافية

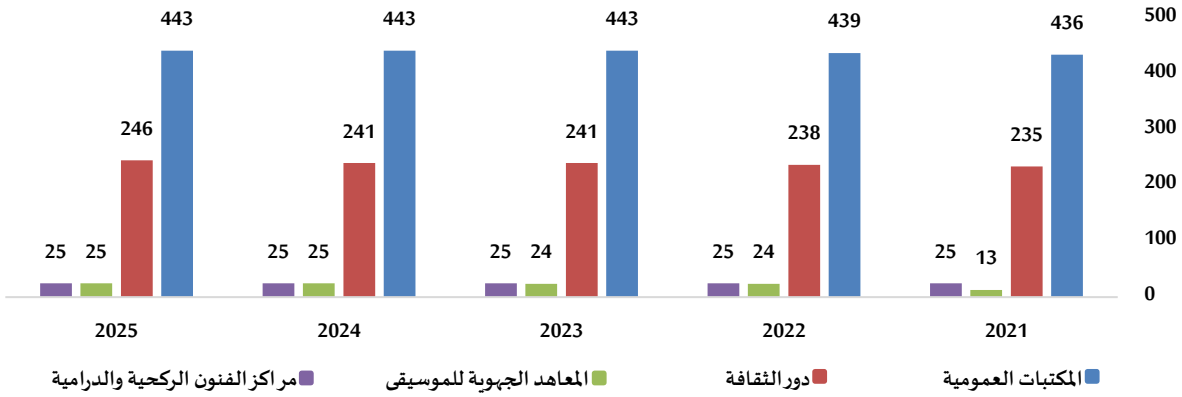

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

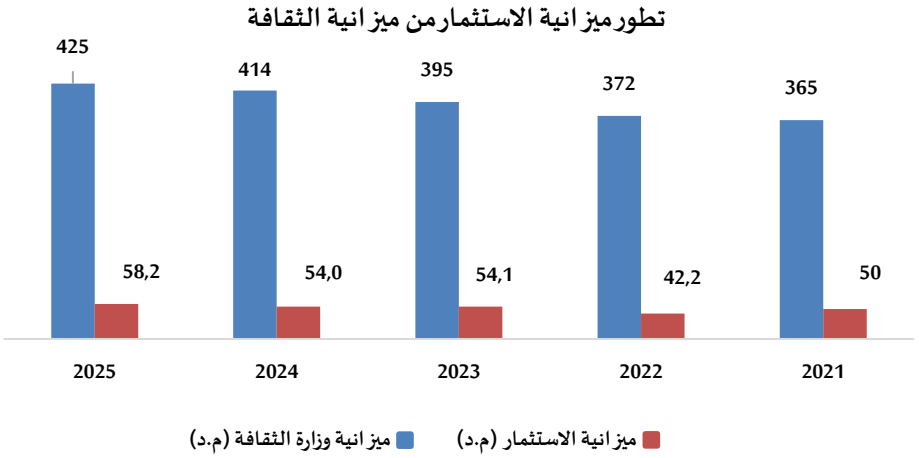

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

II. الاستنتاجات

تمثّل الثقافة في تونس ركيزة أساسية تعكس ثراء الموروث الحضاري والثقافي وخصوصيات الهوية الوطنية. وتجسيما لمبادئ الدستور الذي ينص في الفصل 49 منه على أنّ "الحق في الثقافة وحرية الإبداع مضمون" وتشجّع الدولة الإبداع الثقافي وتدعم الثقافة الوطنيّة في تأصلها وتنوعها وتجددها والانفتاح على مختلف الثقافات كما تحمي الموروث الثقافي وتضمن حق الأجيال القادمة من خلال إرساء آليات للدعم العمومي ومنظومات تكوين توفر كفاءات وطاقات شابة في جل الميادين الإبداعية والفنية مسندة بنسيج واسع من المؤسسات والجمعيات الثقافية تساهم في تطور الأنشطة الثقافية الإبداعية والمبتكرة. كما يشكل النشر والكتاب ركيزة أساسية لتنشيط الحياة المعرفية والاطلاع على ثقافات أخرى حيث تتوفر على أكثر من 200 دار نشر لتجعل تونس تحتل مرتبة متقدمة إفريقيا وعربيا للدول الأكثر نشرا للكتب يدعمه مجتمع مثقف ومنفتح على الثقافات الإنسانية الأخرى.

وفي المقابل تواجه الثقافة مجموعة من الاشكاليات والتحديات التي تعيق تطوّرها مرتبطة أساسا بعدم مواكبة المنظومة القانونية والتشريعية للابتكار والإبداع وضعف الاستثمار في الرقمنة بسبب نقص التجهيزات والتمويلات والمختصين وغياب خطة استراتيجية للنشر الرقمي ومحدودية الترويج للكتاب التونسي. كما يواجه القطاع تحدي العدالة الثقافية جراء التفاوت المجالي في توزيع دور النشر وتردي البنية التحتية للمؤسسات الثقافية إلى جانب هجرة الكفاءات الفنية والتقنية خاصّة في مجالات الهندسة والترميم والرقمنة والفنون التطبيقية والاقتصار على الدعم العمومي وكذلك تعدد المؤسسات الثقافية والمتدخلين وضعف إدارة المهرجانات.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

يشهد المشهد الثقافي التونسي جملة من التحولات والتطورات على الصعيد الوطني والدولي، ترتبط أساسا بتسارع الثورة الرقمية وتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية. وقد أفرزت هذه التحولات فرصا جديدة لترويج وتصدير المحتوى الثقافي التونسي عبر الفضاء الرقمي، لا سيّما في مجالات الموسيقى والحرف والفنون البصرية والإنتاج الأدبي والفكري وذلك في ظل منافسة دولية قوية في سوق الصناعات الثقافية والإبداعية. ولم تعد الثقافة مجرد قطاع ترفيهي، بل أضحت أداة استراتيجية لتموقع تونس في سوق الصناعات الإبداعية الدولية، هذا فضلا عن تحوّل أنماط الاستهلاك الثقافي نحو المحتوى التفاعلي والمختصر.

ومع التحولات الديموغرافية الراهنة تتّجه تونس تدريجيا نحو مرحلة الشيخوخة السكّانية، مما يستوجب إعادة تصميم السياسات الثقافية لتكون أكثر شمولًا ومرونة ويعزّز دور الفئات العمرية المتقدمة باعتبارها فاعلا ثقافيا حاملا للذاكرة والمعرفة خاصّة في ظل تراجع بعض المهن والمعارف التقليدية التي تمثل جزءا أصيلا من الهوية الثقافية الوطنية، ممّا يستدعي إيلاء عناية خاصّة ببرامج التوثيق

الشفوي والحرف التقليدية وتشجيع مشاركة حاملي هذه المعارف في الإنتاج الثقافي المحلي ومزيد العمل من أجل تجذير الهوية الوطنية والموروث الحضاري لدى الناشئة.

وانطلاقا من هذه المعطيات، تتجه الأولويات الاستراتيجية للسياسة الثقافية إلى إرساء "**ثقافة شاملة ودامجة ومستدامة توظف الإبداع والتراث كر افعة للتنمية وتعزّز روح الانتماء الوطني ودعم إشعاع تونس على الصعيد الدولي**". ويستهدف هذا التوجّه رفع مساهمة الثقافة إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي واستقطاب ما لا يقل عن 30% من السياح سنويا ضمن فئة الزوار الثقافيين، إضافة إلى تغطية 80% من المؤسسات التربوية ببرامج وأنشطة ثقافية تفاعلية في إطار شراكات مع مختلف الوزارات والهياكل المعنية، إلى جانب إحداث نحو 100 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في الصناعات الثقافية والإبداعية.

وينتظر تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية من خلال:

الحماية والمحافظة والاستدامة:

تركيز منظومة بحث متطورة من خلال اعتماد استراتيجية وطنيّة للبحث بالتنسيق مع المؤسسات البحثية الوطنيّة وإنجاز دراسة استراتيجية حول توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في حماية التراث وتثمينه. كما سيتمّ دعم تكوين مختصّين في مجالات جديدة مرتبطة بالتراث واعتماد إطار قانوني ينظم أعمال النشر في مجال الأبحاث ويضمن حماية الحقوق العلميّة. ويواكب ذلك استكمال رقمنة وتحيين بيانات المعالم والمواقع والمجموعات التراثية، فضلا عن تعزيز التشبيك بين المؤسسات البحثية والمخابر الوطنيّة والتموقع ضمن المنصات والهيئات العلميّة الدولية.

تطوير الحماية والمحافظة على التراث عبر مواصلة تنفيذ مشروع صيانة وترميم الآلات الموسيقية وفق المعايير الدولية بقصر النجمة الزهراء بسيدي بوسعيد بما يهدف إلى حفظ أكثر من 400 آلة موسيقية وتجديد فضاءات التخزين لضمان شروط الحفظ الوقائي الملائمة. كما سيتم تكوين جيل جديد من المحافظين في تقنيات الترميم المتخصصة، إلى جانب تطوير محتوى رقمي وتجارب تفاعلية تستهدف إشراك الشباب في اكتشاف هذا الرصيد الموسيقي وتثمينه. وبالتوازي مع ذلك ستتواصل الجهود لإنقاذ الأرشيف السينمائي الوطني من خلال توثيق ورقمنة رصيد الأفلام والمواد السينمائية وتحويله إلى قاعدة بيانات رقمية مؤمّنة تضمن صيانة هذا الموروث الثقافي على المدى الطويل، مع مواصلة ترميم الأشرطة وتحسين ظروف خزنها وتطوير آليات الإتاحة الرقمية بما يساهم في حماية ذاكرة السينما التونسية وإعادة توظيفها في البحث الأكاديمي والبرمجة الثقافية. ومن المنتظر أن ترتفع نسبة رقمنة الرصيد الفني من 59% سنة 2025 إلى 100% في أفق 2030.

وفي السياق ذاته، ستتكثف الجهود لإنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية في إطار برنامج استراتيجي طويل المدى يهدف إلى حفظ أكثر من 14 ألف عمل فني يمثّل جزءا أساسيًا من الذاكرة البصرية الوطنيّة من خلال عمليات الجرد والفهرسة والرقمنة والترميم وفق المعايير العلميّة المعتمدة دوليًا. ويرتقب في هذا الإطار بلوغ معالجة نحو 8000 عمل فنّي في أفق 2030 مقابل 5000 عمل سنة 2025. كما ستتواصل عمليات صيانة وترميم التراث المكتوب بدار الكتب الوطنيّة باعتباره ركنا أساسيا في حفظ الذاكرة الوطنيّة وذلك من خلال تجهيز المخازن وفق معايير الحفظ الوقائي ومواصلة رقمنة الرصيد الوثائقي والمخطوطات وتطوير المكتبة الافتراضية لتيسير النفاذ الرقمي إلى الموارد وضمان سلامة المجموعات وتتبعها. ويواكب ذلك تنفيذ مشروع إحداث متحف التراث المكتوب "ميضة السلطان"، إلى جانب إنجاز مشروع جرد الأنماط المعمارية للمعالم التاريخية، بما يعزّز حفظ هذا الرصيد المعرفي وإتاحته في صيغ عروض حديثة تواكب التحولات الرقمية.

وفي إطار التوجّه نحو الرقمنة الشاملة للمواقع والمعالم والمجموعات التراثية، سيتم اعتماد تقنيات متقدمة تشمل المسح ثلاثي الأبعاد والذكاء الاصطناعي وإعداد سجلات جرد المخزون الفني بغرض تجميع البيانات الأساسية لكل عمل وتوثيقه رقميا وربطه بالمنصات الرقمية المعتمدة وارساء قاعدة بيانات وطنية موحّدة لجرد الأعمال والمصنفات الفنية ورقمنتها.

عدد المو اقع والمعالم المشمولة بالمسح الرقمي

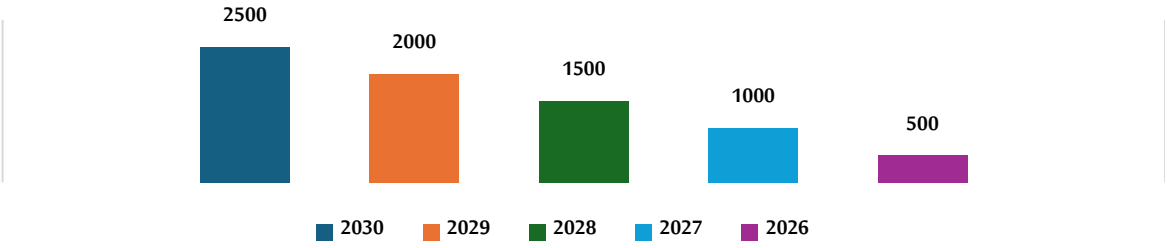

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

وبالتوازي سيتم العمل على مراجعة مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية بهدف توسيع نطاقها لتشمل التراث غير المادي، مع ملاءمتها مع المعايير الوطنيّة والدولية في مجال حماية التراث. كما سيتم العمل على تسجيل عناصر جديدة من التراث المادي واللامادي ضمن القوائم الدولية لمنظمة اليونسكو بما يعزّز حمايتها القانونية ويمنحها إشعاعا دوليًا، فضلا عن تطوير استراتيجيات متكاملة لإدارة المواقع والمعالم الأثرية وتحسين بنيتها التحتية عبر مواصلة مشروع التأمين الذاتي للمعالم والمواقع والمتاحف. كما سيتم تنفيذ سلسلة من المشاريع على غرار تهيئة حمامات أنطونيوس ومسرح قرطاج ومتحف حيدرة ومتحف سبيطلة ومركز تقديم الموقع الأثري بدقة ومواصلة إنجاز مشروع المركز العالمي لفنون الخط "أقرأ" وإحداث متاحف جهوية بكل من سليانة وسيدي بوزيد، إلى جانب متحف الحركة الوطنيّة بالحامة والمتحف الوطني لحضارات ما قبل التاريخ بقفصة.

الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية (الاقتصاد البرتقالي):

ستتجه الجهود خلال الخماسية القادمة إلى إعداد استراتيجية شاملة هدفها جعل الثقافة رافدا اقتصاديا فاعلا عبر دعم الصناعات الثقافية والإبداعية ودمجها ضمن الاقتصاد الجديد القائم على الابتكار والتكنولوجيا ويساهم في رفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 3% وذلك من خلال تفعيل آليات تدخل صندوق التشجيع والاستثمار الأدبي والفني ليمكّن القطاع الخاص وخاصّة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية من الاستفادة من آليات تمويل عمومي مرنة تشمل المنح والقروض الميسّرة والمساهمات المباشرة، بما يعزز التنمية المحلية ويقوي الاقتصاد التضامني ويرفع حجم الإنتاج الثقافي.

وفي السياق ذاته، سيتم تعزيز تدخلات صندوق ضمان القروض في الصناعات الثقافية والإبداعية عبر الترفيع في سقف الضمان من 90 ألف إلى 300 ألف دينار، وتوجهه ليصبح أداة تنموية واستثمارية مستدامة تدعم مراحل الانطلاق والتوسع للشركات الناشئة ومبادرات ريادة الأعمال في المجال الثقافي والإبداعي وخلق مواطن شغل في المجال الثقافي. كما سيتم العمل على مزيد تحفيز الاستثمار في الأنشطة الثقافية وتسهيل إنجاز المشاريع من خلال إلغاء عدد من التراخيص الإدارية ومراجعة كراسات الشروط القائمة لتتلاءم مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

وبالتوازي مع ذلك، ستتواصل الجهود لدعم نشر الكتاب وترويجه باعتباره نشاطًا اقتصاديًا وثقافيا مهما وذلك من خلال تشجيع إحداث دور نشر جديدة في الجهات وتنظيم معارض جهوية وإقليمية للكتاب بهدف بلوغ حوالي 1400 معرضا في أفق سنة 2030. كما سيتم تشجيع المبادرات الخاصّة في مجالات السينما والفنون الرقمية والألعاب التفاعلية بهدف تكثيف الإنتاج الثقافي وتعزيز مساهمته في خلق قيمة اقتصادية مضافة وديناميكية تنموية بالجهات، فضلا عن تطوير الخدمات والمنتجات الثقافية عبر دعم الابتكار في مجال التراث باعتماد قائمة أنشطة تشمل الفنون الرقمية والألعاب التفاعلية والمنتجات المستوحاة من التراث مع إدراج هذه المنتجات ضمن منظومات الجودة الدولية بما يعزّز قدرتها التنافسية ويساهم في تحسين فرص ترويجها على المستويين الوطني والدولي. كما ينتظر العمل على مزيد تطوير دور مدينة الثقافة وتحويلها إلى قطب ثقافي متكامل يعزز مكانتها كمركز محوري للتبادل الثقافي والتعاون الفني.

دعم الممارسة الثقافية والمشاركة المجتمعية: من خلال دعم منظومة حماية الحقوق الفكرية والأدبية عبر إرساء مؤسسات للتصرف الجماعي في حقوق المؤلف وتطوير مهام المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لتضطلع بدور هيئة تعديلية تتولى التأطير

والمرافقة التقنية للفاعلين في القطاع. كما سيتم تنقيح الإطار القانوني المنظم لمنظومة الحماية الاجتماعية للفنانين المبدعين بما يتلاءم مع خصوصية النشاط الفني الذي يتسم في الغالب بالطابع الموسمي أو المستقل. وفي سياق دعم البنية التحتية الثقافية سيتم تطوير خارطة المكتبات العمومية وتعزيز أسطول المكتبات المتنقلة بالجهات لبلوغ ما يقارب 470 مكتبة عمومية ومتنقلة جديدة في أفق سنة 2030 مع مواصلة مشروع حوسبة المكتبات العمومية وتعزيز التحوّل الرقمي بالقطاع وبهدف ذلك إلى توحيد الخدمات وتيسير النفاذ إلى الموارد الثقافية والمعرفية لفائدة مختلف فئات المجتمع بما يدعم مسار الرقمنة على المستوى الوطني.

نسبة حوسبة المكاتب العمومية (%)

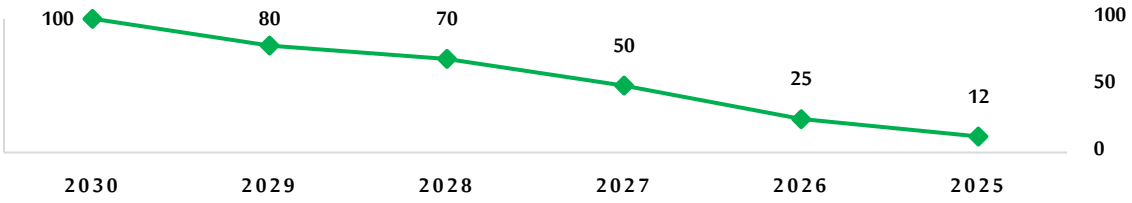

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

كما تتجه الجهود إلى إدراج التربية الثقافية والفنية والرقمية ضمن المناهج التعليمية لمختلف المراحل الدراسية بالتنسيق مع الهياكل المعنية وربطها ببرامج التربية على المواطنة وتنمية التفكير النقدي وروح الابتكار لدى الناشئة وسيواكب ذلك إطلاق برامج تدريبية سنوية للشباب في مجالات الحرف التراثية والتقنيات الرقمية الإبداعية وريادة الأعمال الثقافية. وفي إطار تطوير وظائف المكتبات العمومية سيتم العمل على عن تحويلها إلى "فضاء ثالث " مفتوح للمعرفة والتفاعل الاجتماعي من خلال إنشاء 165 فضاءا نموذجيا ورقميا جديدا مخصصا للأطفال واليافعين داخل المكتبات العمومية في أفق سنة 2030 بما يعزّز فرص التعلم ويوفّر خدمات ترفيهية ومعرفية موجهة للأطفال والشباب والكهول وحتى للفئة ما قبل سنّ الدراسة، إلى جانب تنفيذ برنامج "المكتبة مركز حي" وبرنامج " أربعاء الفن "وبرنامج "أيام الفنون" بدور الثقافة وإنشاء مراكز إبداعية رقمية ثقافية (FabLabs) و تجهيز فضاءات مفتوحة للشباب في مختلف الجهات بأدوات إنتاج رقمي وفني حديثة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والتصميم الرقمي بما يوفر بيئة محفزة على الابتكار والتجريب والإبداع الجماعي.

وفي هذا الإطار سيتم العمل على دعم الأنشطة الثقافية بالجهات والمناطق الشعبية والحدودية عبر إحداث مركبات ودور ثقافة جديدة موزعة على كافة الجهات الداخلية، إلى جانب بعث نواتات تكوين جهوية بالمؤسسات الثقافية بالشراكة مع الحرفيين المحليين لتوثيق الموروث الثقافي المادي وغير المادي ونقله للأجيال الجديدة، مع العمل على تثمينه وتحويله إلى موارد اقتصادية متجدّدة ذات تنافسية محليًا ودوليًا. كما ينتظر مواصلة تنفيذ مشروع "تمكين الشباب بالمكتبات العمومية" ودعم ثقافة القرب للفئات الهشة عبر المكتبات المتنقلة والنموذجية وبرنامج "ثقافة في الأحياء" وبرنامج "المهرجان يمشي ليك" وبرنامج "القوافل الثقافية والفنية " الموجهة للجهات الداخلية مع توفير خدمات ثقافية للفئات في وضعيات هشة وخصوصية وتنفيذ برامج تدريبية في الفنون لفائدة الأطفال والناشئة داخل المؤسسات التربوية مع التركيز على الفنون التعبيرية والبصرية.

ومن المنتظر كذلك توسيع قاعدة المهرجانات والمعارض الجهوية مع مراجعة مضامينها وربطها بالخصوصيات الثقافية المميزة لكل جهة، فضلا عن تحسين آليات إسناد الدعم بما يضمن مزيدًا من النجاعة والفاعلية. وفي هذا الإطار يرتقب أن يرتفع عدد الانشطة المبرمجة في الأحياء الشعبية والمناطق الداخلية والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية من 20 نشاط سنة 2025 إلى 140 نشاط سنة 2030.

عدد الأنشطة المبرمجة في الأحياء الشعبية والمناطق الحدودية والمو اقع الأثرية والمعالم التاريخية

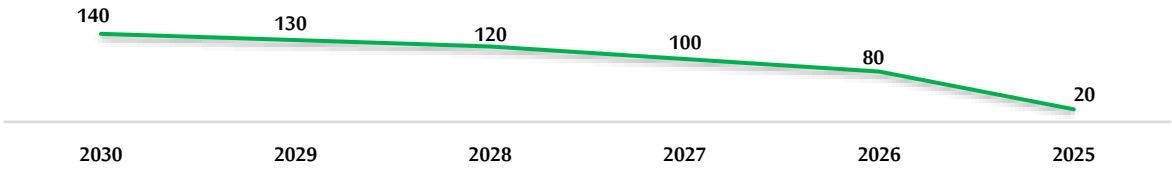

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

تكريس الإشعاع الثقافي الدولي: بالعمل على تعزيز الحضور الثقافي التونسي على الساحة الدولية من خلال تركيز خطة اتصالية وطنيّة شاملة تقوم على تطوير المحتوى الثقافي وسرد القصص المرتبطة بالتراث والإبداع التونسي إلى جانب دعم الترويج الدولي للمهرجانات والفنون وتطوير منصات رقمية دولية متخصصة تغطي مختلف المجالات الثقافية والفنية. كما سيتم تنفيذ برنامج التعاون مع المنصات الإعلامية العالمية وإبرام اتفاقيات شراكة مع عدد من المتاحف والمؤسسات الثقافية الدولية، بالإضافة لتنظيم مهرجان عالمي للتراث ينتظم بصفة دورية يجمع بين العروض الفنية الحية والمنتديات العلميّة المتخصصة وأسواق الصناعات والحرف التراثية وتنظيم "أيام التراث والمتاحف التونسية بالخارج" سنويا بالاعتماد على الطلبة التونسيين والجمعيات الناشطة في صفوف الجالية التونسية المقيمة بالخارج، فضلًا عن إحداث جائزة وطنية لحفظ وتثمين التراث موجهة للشباب ودعم إنتاج وترويج الأفلام الوثائقية التي تعرّف بالموروث الثقافي التونسي.

كما ستتوجه الجهود لدعم تموقع تونس كوجهة ثقافية سياحية على المستوى العالمي من خلال تنظيم معرض مغاربي للكتاب وتعزيز الشراكات الثقافية على المستويات المغاربية والمتوسطية والافريقية والدولية وإدراج المتاحف والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية وخاصّة المواقع والمدن العتيقة والمواقع المدرجة على لائحة التراث العالمي ضمن البرامج السّياحيّة التي تعتمدها وكالات الأسفار ببلدان الاعتماد، فضلا عن تعزيز الحضور الإقليمي والدولي لتونس عبر استضافة المؤتمرات والنّدوات الإقليميّة والدّوليّة والمشاركة فيها وإرساء التّوأمة بين المدن التّاريخيّة المتشابهة وذات البعد الحضاري المشترك هذا إضافة إلى تكوين شبكة من السّفراء الفخريين للثقافة التونسية من بين الشّباب المتميّزين المقيمين بالخارج وابرام اتفاقيات إنتاج وتوزيع مع منصات دولية كبرى بهدف توسيع نطاق عرض المحتوى الثقافي والفني التونسي وتعزيز انتشاره عالميا.

2.1 ضمان العمل اللائق وتعزيز الادماج

تعد البطالة من أهمّ التحديات الاقتصادية والاجتماعية في أغلب بلدان العالم بما فيها تونس لما ينجر عنها من انعكاسات خطيرة على الفرد والمجتمع وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بنسق التنمية والآليات المتاحة لتوفير مواطن الشغل. وعلى المستوى الوطني تميّز سوق الشغل في الفترة 2021-2025 بتواصل الطابع الهيكلي ومتعدّد الأبعاد للبطالة ويبرز ذلك خاصّة عبر:

- بلوغ نسبة البطالة 15.3 % في الثلاثي الثاني لسنة 2025 بعد تسجيلها مستويات مرتفعة سنتي 2020 و2021 بلغت على التوالي 18% و17.9% بعلاقة مع تواتر الأزمات الصحية والاقتصادية الدولية.
- تفاوت نسب البطالة بين الجهات حيث ترتفع البطالة بنسب أكبر في الولايات الداخلية.
- تباين البطالة بين الذكور والإناث حيث بلغت بطالة الإناث معدّل 20.9% مقابل 12.6% للذكور خلال سنة 2025 (الثلاثي الثاني) مع ارتفاع بطالة الشباب (15-24 سنة) (ذكور 36.4% وإناث 37.8 %) وأصحاب الشهائد العليا (ذكور 14.2% وإناث 31.3 %).

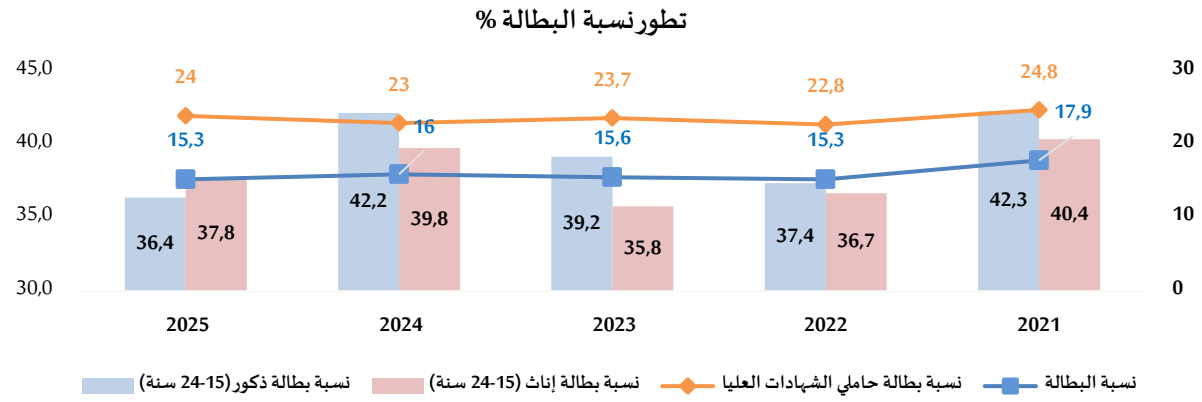

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وتجدر الإشارة إلى التغيّرات المهمّة للتشغيل على المستوى العالمي حيث يتوقّع حسب تقرير مستقبل الوظائف 2030 الذي أعده منتدى الاقتصاد العالمي سنة 2025 تأثر طلبات الشغل بالتطورات التكنولوجية والتغيرات الديمغرافية والتحول الأخضر إلى جانب الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية.

تقرير مستقبل الوظائف 2030: منتدى الاقتصاد العالمي 2025

يبرز تقرير مستقبل الوظائف 2025 الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي أن سوق الشغل العالمي يتجه نحو تغيرات عميقة بحلول 2030 نتيجة تداخل عوامل التكنولوجيا والاقتصاد والبيئة والديمغرافيا والمتمثّلة أساسا في:

التحوّل التكنولوجي: يعد الذكاء الاصطناعي المحرك الأقوى لتغيير المهارات والتغيرات الاقتصادية.

التحوّل الأخضر: تكثيف الجهود والاستثمارات الهادفة إلى خفض الانبعاثات الكربونية.

التحوّلات الديمغرافية: تسارع غير مسبوق في معدلات الشيخوخة.

وتتمثّل **الوظائف الأسرع نموّا في:**

- تقنية ادخال البيانات الضخمة وتحليلها.
- هندسة التكنولوجيا المالية.
- تقنية الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة.
- تطوير البرمجيات والتطبيقات
- تقنية الأمن السيبراني.
- صناعة السيارات الكهربائية والمستقلة.
- الهندسة البيئية.
- هندسة الطاقة المتجددة.

وفي ظل التوسّع المتسارع في استعمالات الذكاء الاصطناعي وظهور أنماط عمل جديدة قائمة على المنصّات الرقمية، تبرز الحاجة الملحّة إلى تطوير برامج التكوين المهني بما يساهم في المحافظة على مواطن الشغل وتعزيز قابلية تشغيل اليد العاملة باعتبار أن عديد المهن تعرف تحولات عميقة في طبيعة المهارات المطلوبة، مما يستوجب مرافقة العاملين وإعادة تأهيلهم وتمكينهم من اكتساب مهارات جديدة بما يضمن المحافظة على مواطن الشغل في اقتصاد يتّجه نحو الرقمنة الشاملة.

وعلى هذا الأساس انسجاما مع التوجّهات الاستراتيجية للدولة في تكريس العدالة الاجتماعية من خلال توفير العمل اللائق كحق أساسي والمساهمة في تقليص نسب البطالة وخاصّة لدى الشباب والنساء ولا سيما في الجهات الأقل تنمية يتوجّه العمل خاصّة على:

- تطوير كفاءة باحثي الشغل ودعم قدرات المؤسسة والجهة من خلال برامج وآليات سياسة التشغيل.
- النهوض بالمبادرة الخاصة.
- دفع نسق إحداث الشركات الأهلية.
- الرفع من فاعلية برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي في إطار سياسة وطنيّة مندمجة ومتكاملة.
- تكريس الحماية والتغطية الاجتماعية الشاملة والعادلة.

تطوير كفاءة باحثي الشغل ودعم قدرات المؤسسة والجهة

تعمل آليات التشغيل على تحقيق التوازن بين عرض الكفاءات والطلب عليها بما يمكن من تحويل رأس المال البشري من طاقة كامنة إلى طاقة منتجة وفاعلة إلى جانب تحقيق الاستقرار النفسي والاندماج الاجتماعي والرفع من الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية بما يجعلها أداة استراتيجية لتجسيم الدور الاجتماعي للدولة من خلال تقليص نسب البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار.

وعلى هذا الأساس تميّزت سياسة النهوض بالتشغيل بالعمل على مزيد استحثاث نسق إحداث مواطن شغل لائقة ومستقرّة وتلبية حاجيات المؤسسات والقطاعات الاقتصادية من اليد العاملة وتحسين التشغيلية لدى مختلف الفئات من الباحثين عن شغل وذلك وفق مقاربة تقوم على **خطة استراتيجية شاملة ودامجة** تأخذ بالاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني ولا سيما تباطؤ النمو وتنامي البطالة الهيكلية والفوارق الجهوية إلى جانب التغيرات المتسارعة على المستوى الدولي والمرتبطة بالعولمة والتحول الرقمي والتغيرات المناخية وتداعيات الأزمات الصحية والجيوسياسية على سوق الشغل.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

سعيًا إلى رفع كفاءة باحثي الشغل ودعم القدرات التشغيلية للمؤسسات والجهة، تم خلال الفترة 2021-2025 اعتماد عدة إصلاحات من أهمّها:

دعم التشغيل والإدماج المهني من خلال مراجعة الأمر عدد 542 لسنة 2019 المنظم لتدخلات برامج الصندوق الوطني للتشغيل قصد مزيد ملاءمتها مع التوجهات الكبرى وتشريع الشغل وكذلك مزيد استهداف أصناف جديدة من الباحثين عن الشغل على غرار فاقدي الشغل والعاملين في القطاع غير المنظم بهدف مرافقتهم للعمل المنظم بالإضافة إلى احداث آليتي تكوين تكميلي تستهدف تحسين تشغيلية الشباب الباحثين عن الشغل وتلبية حاجيات المؤسسات الاقتصادية من الحاجيات. وفي نفس الإطار، تم تنظيم الصالون الرقمي الأول للتشغيل سنة 2022 حيث تسنّى توفير 4278 موطن شغل وتربص من قبل 600 مؤسسة وتنظيم الصالون الأول لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة حيث تم توفير أكثر من 600 موطن شغل وتنظيم الأيام الجهوية للتشغيل في قطاع السياحة لتلبية حاجيات المؤسسات الناشطة في القطاع من الكفاءات المختصة حيث تم تلبية 2040 موطن شغل وتسجيل 4360 عرض شغل من قبل 121 مؤسسة ومشاركة 2700 باحث عن شغل. وبالتوازي مع تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدة لفائدة الباحثين عن شغل في إطار الشراكة مع القطاع الخاص والتي شملت قطاعات البناء والاشغال العامة والسياحة والصناعات التقليدية لفائدة تسع ولايات وإبرام اتفاقيات شراكة مع 13 من كبار المشغلين في مجال صناعة السيارات مع مواصلة العمل بالبرامج والآليات الخصوصية لتشجيع الانتداب ضمن المؤسسات العاملة في الأنشطة ذات المحتوى المعرفي المرتفع والمؤسسات الموجهة خدماتها خارج بلد المنشأ على غرار "مشروع تونس الذكية".

دعم المبادرات الجهوية في مجال التشغيل من خلال تنفيذ عديد البرامج خاصّة منها برنامج "دعم التكوين من أجل تشغيل الشباب التونسي" لفائدة 15 ولاية بهدف البحث عن بدائل للهجرة غير النظامية بدعم المبادرة الخاصّة والتكوين المهني والتكوين التكميلي لفائدة 5000 شاب وشابة في مجالات الصناعات الغذائية والميكانيك والنقل واللوجستيك والطاقات المتجددة والنسيج والاكساء والسياحة ومشروع "تعزيز أثر سياسات التشغيل ودعم خلق مواطن الشغل القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال للشباب والنساء في تونس" قصد تشخيص سلاسل القيمة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في كل من صفاقس وسوسة وتونس وتكوين 500 باحث عن شغل لإحداث 75 مؤسسة ناشئة بعنوان 25 مؤسسة بكل ولاية. هذا إلى جانب إعداد المخططات الجهوية للتشغيل بكل من ولايات تونس ومنوبة وسوسة والقيروان وصفاقس والانطلاق في إعداد المخططات الجهوية للتشغيل لفائدة ولايات القصرين وسيدي بوزيد وقفصة وسليانة وجندوبة والكاف، إضافة إلى انطلاق مشروع التمويل القائم على النتائج سنة 2024 الذي يهدف إلى تكوين وإدماج وتثبيت مواطن شغل لفائدة 2000 منتفعا من الباحثين عن شغل.

تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين رأس المال البشري من خلال التكفل بكلفة عمليات التكوين التكميلي أو التأهيل وإعادة التأهيل ليشمل 2752 منتفعا خلال الفترة 2023 -2025 وتنفيذ مشروع "مرافقة وتدريب الشباب وتعزيز التشغيلية الذي شمل 7734 باحثا عن شغل من خلال دورات تكوينية في مجال المهارات الحياتية وتنظيم دورات تكوينية في إطار برنامج "تصرف أمثل لمشروعك" لفائدة 1744 باعث مشروع وبعث 8 نواد للباحثين عن شغل في ولايات تونس وأريانة ونابل وزغوان وتهيئة وتجهيز 5 نواد لريادة الأعمال إلى جانب تطوير وتحيين منظومة "مهاراتي" للتكوين عن بعد وإرساء المقاربة المتعلقة بتحليل وتقييم المسارات المهنية المعتمدة في إسداء الخدمات الموجهة للباحثين عن شغل من قبل مكاتب التشغيل والعمل المستقل.

وبالتوازي تم العمل على إرساء وتحيين منهجية التنميط الإحصائي للباحثين عن شغل وتحيين المدونة التونسية للمهن والكفاءات ومواصلة إعداد الدليل المنهجي لتوجيه الباحثين عن شغل والدليل الخاص بالمرافقة العامة أو الشاملة ودعم المرافقة المشخصة للأشخاص ذوي الإعاقة لتيسير إدماجهم الفعلي في سوق الشغل فضلا عن تنفيذ مشروع "تعزيز فرص التشغيل والتكوين لفائدة الشباب ببلدان الجوار الجنوبي" من خلال الانطلاق في إعداد دراسة حول التحليل الإحصائي لفئة غير المنخرطين في التعليم أو الشغل أو التكوين (NEET) في تونس وإعداد دراسة حول تحليل السياسات والتشريعات المنظمة للخدمات المقدمة للشباب وإعداد خريطة حول الخدمات في سوق الشغل الموجهة لهم وانجاز برنامج "دعم تنافسية المؤسّسات والإدمـــاج الاقتصـــادي للمـــواطنين "CAP EMPLOI" بهدف تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتطوير كفاءاتهم عبر التكوين التكميلي ودعم ريادة الأعمال بالإضافة إلى مساندة نظام المبادر الذاتي وتشجيع الانتقال إلى العمل المنظم وتطوير ودعم القدرات المؤسساتية لتحسين حوكمة برامج التشغيل والاحاطة والمرافقة.

تكريس البعد الدولي في السياسة الوطنيّة للتشغيل وذلك بإنجاز مشروع "الانتداب العادل للعمال– FAIR III" الذي يهدف إلى ضمان الانتداب في مجال الهجرة حيث تم إنجاز دراسة حول فرص التوظيف للعمال التونسيين في دول الخليج وبرنامج "من أجل مقاربة شاملة لإدارة الهجرة وتنقل العمال في شمال إفريقيا THAMM" الذي مكن بالخصوص من تشغيل 297 تونسيا بفرنسا وتوظيف 108 طالب شغل بألمانيا وإنجاز دراسات للمهن والكفاءات المطلوبة في قطاع النقل البري واللوجستيك بتونس وبـ 5 بلدان أوروبية وتنظيم ملتقيات حول برامج الهجرة المنظمة والتنقل بين تونس وفرنسا إلى جانب إعداد نسخة جديدة من منظومة التصرف في ملفّات اليد العاملة الأجنبية وإعداد منصة رقمية لمؤسسات التوظيف بالخارج الخاصّة ودراسة نموذجها الاقتصادي وتقييم الخدمات الموجهة لطالبي الشغل في مجال التوظيف بالخارج وإدماج "هجرة العمل" في سياسات التكوين المهني.

وفي نفس السياق، تمّ دعم برامج التنمية المتضامنة والإدماج الاقتصادي للمهاجرين من خلال تنفيذ مشروعي MOBI-TRE1 و MOBI-TRE2 المتعلقان بتجسيم مقاربة "الهجرة كمورد" من خلال تعبئة الجالية التونسية للاستثمار وتعزيز التنمية الجهوية بتونس حيث تم بالأساس إنجاز 58 مشروعا في مختلف المجالات الاقتصادية وإعداد دليل الاستثمار لفائدة التونسيين بالخارج والشروع في إنجاز 30 مشروعا بالشراكة بين التونسيين المقيمين بمناطق التنمية الجهوية والتونسيين المقيمين بإيطاليا وفرنسا وألمانيا والعربية السعودية والكوت ديفوار وذلك بالتوازي مع تنفيذ مشروع "Perspectives" الذي يهدف إلى إنجاز 30 مشروعا بتونس من طرف الكفاءات التونسية بالخارج وتوظيف 200 شاب مهني تونسي بسويسرا في إطار اتفاق الشبان المهنيين وإنجاز منصة خاصّة بالتصرف في ملفاتهم.

كما مكنت برامج التعاون الثنائي من توظيف قرابة 31,4 ألف منتفع بفرنسا وابرام بروتوكول تنفيذي وآليات تطبيقية لتنفيذ حصص الهجرة السنّوية المسندة لتونس لتلبية حاجيات المؤسسات الإيطالية في مجال البناء والأشغال العامة على امتداد 3 سنوات فضلا عن توظيف حوالي 20 ألف مستفيد في سنتي 2024 و2025 بفضل دعم المؤسسات الخاصّة للتوظيف بالخارج. كما سجلت عروض وعمليات التشغيل بالخارج بالوكالة الوطنيّة للتشغيل والعمل المستقل خلال الفترة 2021-2024 إيداع 6358 عرض شغل في عديد المجالات المهنية ومن عدة بلدان تنحصر أغلبها بفرنسا وإيطاليا وألمانيا وكندا وقطر والعربية السعودية مكنت من تشغيل 9428 باحث عن شغل.

وقصد حوكمة التصرف في اليد العاملة الأجنبية تمّ تطوير المنظومة المعلوماتية الخاصّة بتشغيل اليد العاملة الأجنبية بتونس واسناد حوالي 19500 ترخيص عمل خلال الفترة 2021-2025.

جدول تطورعدد عروض الشغل بالخارج وعمليات التشغيل بالخارج خلال الفترة 2021-2024

	2021	2022	2023	2024	المجموع
عروض الشغل بالخارج	1208	2358	1245	1547	**6358**
عمليات التشغيل بالخارج	1419	1971	2877	3161	**9428**

المصدر: الوكالة الوطنيّة للتشغيل والعمل المستقل

تطوير أداء مصالح التشغيل وحوكمة سوق الشغل: عبر رقمنة الخدمات من خلال اعتماد منصة رقمية لمعالجة مطالب الانتفاع ببرنامج الإعداد للحياة المهنية والتسجيل عن بعد للباحثين عن شغل وإرساء منظومة التبادل اللامادي للبيانات بين قاعدة بيانات الوكالة وقواعد بيانات الهياكل العمومية المتدخلة في سوق الشغل وتطوير وتحيين منظومة "مهاراتي" للتكوين عن بعد في المهارات الحياتية التي تضم 13 محورا تكوينيا عن بعد وإرساء التطبيقة المعلوماتية QUALIPRO لرقمنة أنشطة خدمات الجودة بالوكالة الوطنيّة للتشغيل والعمل المستقل وإدماج نظام التنميط الوظيفي الإحصائي بمنظومة التّصرّف في مكاتب التشغيل والعمل المستقل فضلا عن إرساء نظام "SIMT scraping " لجمع البيانات من مواقع التّشغيل الإلكترونية الخاصّة على المستوى الوطني وتطوير نظام معلوماتي جديد لفائدة مكاتب التشغيل والعمل المستقل وفضاءات المبادرة واقتناء نظام للملاءمة بين عروض وطلبات الشغل يعتمد على الذكاء الاصطناعي.

وقصد متابعة تطورات سوق الشغل واستشراف حاجياته تم **إرساء منظومة لليقظة واستشراف المهن** تعتمد على نظام معلومات حول المهارات والكفاءات وإحداث خلية يقظة واستشراف المهن والكفاءات صلب المرصد الوطني للتشغيل والمهارات ومواصلة تنفيذ مشروع "مهارات من أجل التجارة والتنوع الاقتصادي" لملاءمة مع استراتيجيات تنمية القطاعات في تونس والجزائر والمغرب STED الذي مكن من إعداد 3 دراسات لسلاسل القيمة الخاصّة بزيت الزيتون والتمور ومشتقاتها والبلاستيك التقني وإعداد خارطة طريق لتطوير سلاسل القيمة إلى جانب برامج تكوينية لفائدة العاملين في قطاع البلاستيك التقني حسب الحاجيات المشخصة وتجهيز مركز التكوين المهني في البلاستيك التقني وإعداد مخطط أعمال نموذجي لإحداث مؤسسات خدمات فلاحية في قطاع زيت الزيتون وقطاع التمور.

كما تم العمل على تكوين مستشاري التشغيل في مجال المرافقة والعلاقة مع المؤسسات والمرافقة المشخّصة للباحثين عن شغل والتنميط الاحصائي ومجالات المهارات الحياتية ومجال تحليل وتشخيص الطلب وتقنيات البحث عن شغل إلى جانب أساليب التصرف في آليتي التكوين التكميلي والتأهيل الإضافي. وبالتوازي تمّ تعميم نظام التسيير ومعايير الجودة قصد حصول وكالة التشغيل والعمل المستقل ومكاتبها وفضاءات المبادرة على الإشهاد بالمطابقة حسب مواصفة إيزو 9001 صيغة 2015 وإحداث المنصة الافتراضية "ادامة" لمتابعة تقدم تنفيذ البرامج والمشاريع المنجزة في إطار التعاون الدولي وإرساء منظومة متابعة وتقييم للبرامج والمشاريع من خلال الانطلاق في مأسسة متابعة وتقييم سياسات وبرامج التشغيل على المستوى الوطني والجهوي واعتماد منظومة رقمية متكاملة للمتابعة والتقييم.

II. الاستنتاجات

تتميّز السياسة الوطنية للتشغيل باعتمادها على إطار تشريعي وقانوني يدعم الحق في العمل في ظروف لائقة وأجر عادل وتدعم برامج نشيطة للتشغيل تمكن من الإحاطة بالباحثين عن شغل ومرافقتهم من أجل تعزيز فرص إدماجهم بسوق الشغل. في المقابل مازالت هذه السياسات تواجه تحديات مرتبطة أساسا بالطابع الهيكلي ومتعدد الأبعاد للبطالة (بطالة الشباب وحاملي الشهادات العليا والاناث وارتفاعها بالجهات الداخلية) وضعف التنسيق بين المتدخلين في سوق الشغل والتباين بين منظومة التعليم والتكوين وحاجيات المؤسسات وضعف القدرة على الاستباق ومواكبة التحولات السريعة في سوق الشغل ونقص متابعة برامج التشغيل وتقييمها.

III. الأولويات والأهداف الإستراتيجية للفترة 2026-2030

تحرص الدولة خلال فترة المخطط على تأمين حقّ العمل لكلّ مواطن ومواطنة وذلك بإقرار الاستراتيجيات والتدابير الضرورية **لتحقيق التلاؤم بين العرض والطلب في سوق الشغل** من أجل تقليص نسب البطالة وتشمل الأولويات استحثاث نسق إحداثات مواطن الشغل من قبل المؤسسات وتوفير الآليات الضرورية لتشجيعها على الانتداب وتحسين نسب التأطير بها ودفعها إلى ضمان العمل اللائق وأجر عادل على أساس الكفاءة والإنصاف. كما تتمحور الأولويات حول ملاءمة عروض التشغيل مع الطلبات بتأمين توافق مؤهلات الباحثين

عن العمل وحاجيات المؤسسات عبر البرامج الموجهة لتحسين التشغيلية ومختلف صيغ التكوين والتوظيف والإدماج بسوق العمل والإعداد للتعامل مع المهن الجديدة فضلا عن تطوير آليات التنسيق والمتابعة والتقييم والاستشراف ورقمنة خدمات الهياكل المعنية بالتشغيل.

ولتجسيد هذه الأولويات، سيتم العمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

دعم قدرة المؤسسة الاقتصادية لتوفير مواطن شغل لائق وفقا لحاجياتها و آفاق تطورها:

دعم التشغيل بالمؤسسات الاقتصادية عبر مراجعة وتطوير برامج التشغيل الموجهة لفائدة المؤسسات الاقتصادية والتشجيع على الانتداب من خلال آليات الصندوق الوطني للتشغيل ومنظومة الامتيازات المالية والجبائية لفائدة المشاريع الاستثمارية ومنظومات المؤسسات الناشئة والشركات الأهلية إلى جانب رفع نسب الإدماج المهني لطالبي الشغل بتوفير التكوين التكميلي المشخّص وتأهيلهم بما يتلاءم وحاجيات المؤسسات المشغّلة وذلك بمقتضى اتفاقيات شراكة تبرم مع الأطراف المعنية وإحداث منصة رقمية لربط حاجيات المؤسسات ببرامج التكوين التكميلي أو التأهيل مع التشجيع على انتداب أصحاب الشهادات وذوي الإعاقة.

دعم تطوير منظومة مرافقة المؤسسات وتشجيعها على مزيد إحداث مواطن شغل إضافية خاصّة لأصحاب الكفاءات وحاملي الشهادات العليا وذلك بإرساء منظومة متكاملة للمرافقة من خلال مساعدة المؤسسات على إعداد مشروع تنموي وتنفيذه يتضمن خاصّة تعصير أساليب التصرف في رأس المال البشري وتحديد حاجياتها من اليد العاملة وإعداد برنامج انتداب على المدى القريب والمدى المتوسط والعمل على تلبيتها فضلا عن تعميم وتطوير المنصة الرقمية CRM التي تهدف إلى الترويج لحملات الاستكشاف لدى المؤسسات المستهدفة لجميع عروض الشغل، إلى جانب وضع إطار قانوني لإحداث سلك **المبادر الأجير** الذي يزاول نشاطه الخاص كمبادر أو صاحب مشروع ويتمتّع بصفة الأجير في نفس الوقت ضمن إطار قانوني أو مؤسساتي محدّد.

دعم قدرات الباحثين عن شغل لتنمية كفاءاتهم للالتحاق بموطن شغل لائق ومثمّن وفقا لمشروع مسارهم المهني:

تطوير منظومة مرافقة للشباب والباحثين عن شغل باعتماد منظومة وطنيّة للمرافقة والتكوين في المهارات الحياتية والمساعدة على إعداد المشروع المهني في المسارات التعليمية والتكوينية وتعزيز المهارات الحياتية في مختلف مراحل التعليم والتكوين إلى جانب احداث وتنفيذ برنامج "مرافقة الباحثين عن شغل " PACE" قصد توفير مرافقة مشخصة لتيسير إدماج الباحثين عن شغل في الحياة المهنية وتوسيع وتشبيك سلك المرافقين الباحثين عن شغل (مستشاري التشغيل/ مرافقي محاضن الاحتراف/ 4C/ المرافقين المتطوعين...) **وتوفير منصة رقمية لإعلام** الباحثين عن الشغل فضلا عن إنشاء مركز لتقييم الكفاءات في سياق التوظيف أو الترقية لفائدة المؤسسات وتحديث وإثراء مكتبة الاختبارات النفسية.

الرفع من كفاءة الباحثين عن شغل بتطوير آليات وبرامج لدعم التربصات بالوسط المهني والتكوين التكميلي حسب الحاجيات الخصوصية للباحثين عن شغل على غرار صك خدمات الجوار وبرامج خصوصية تستهدف فئات جديدة من المنتفعين (الذين ليسوا في وضعية تعليم أو تكوين أو عمل والمنقطعين عن الدراسة) وبرنامج التربصات الافتراضية.

دعم قدرات الجهة لتثمين ثرواتها وإحداث مواطن شغل لائق ومثمّن لجميع الفئات: وذلك بتكثيف الجهود الرامية إلى:

دعم التشغيل بالجهة من خلال دعم قدرات الجهة في اعداد وتنفيذ المخططات الجهوية للتشغيل وإعداد تطبيقات محمولة للتعريف بمكامن الجهة وثرواتها وإحداث مشاريع وفقا لخصوصيات الجهة وإيجاد آليات جديدة بهدف مرافقة الباحثين عن شغل قصد إدماجهم في سوق الشغل المحلية والجهوية والانطلاق في تجربة نموذجية لإعداد مخططات محلية وجهوية للنهوض بالتشغيل.

دعم المبادرات الشبابية على المستوى المحلي لمرافقة الناشئة والشباب عبر تعميم إحداث محاضن الاحتراف في جميع المعتمديات من قبل مجموعة من الشباب المختصين في مرافقة الشباب بما فيهم الباحثين عن شغل لتنمية قدراتهم في المجالات الحياتية والسلوكية والمهنية في إطار عقود أهداف سنوية مع إعداد مناهج العمل والأدلة البيداغوجية والاجرائية الخاصّة بها.

دعم البعد الدولي في السياسة الوطنيّة للتشغيل:

تحسين حوكمة هجرة العمل عبر إصدار قانون التوظيف بالخارج واعتماد التوظيف بالخارج كجزء لا يتجزأ من السياسات القطاعية ودعم المسالك النظامية لهجرة العمل وإرساء شراكة مع بلدان القبول وجعلها عنصرا قارا في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف بغاية تيسير التنقل وفتح أبواب الهجرة المنظمة لليد العاملة، إلى جانب تركيز سلك متفقدي المؤسسات الخاصّة للتوظيف بالخارج وإرساء منظومة مراقبة تغطي جميع المراحل المتعلقة بهجرة اليد العاملة وفقا للمعايير الدولية للعمل اللائق والتوظيف العادل. وبالتوازي، ينتظر تنظيم عمليات الوساطة واستكشاف واستغلال عروض الشغل الدولية في إطار اتفاقيات تمكّن من الاستفادة بميزات تفاضلية في إجراءات توظيف التونسيين بأهم البلدان الأوروبية والبلدان الأخرى وتسهيل الحصول على التأشيرات والإقامة للعمال وتشجيع الهجرة الدائرية التي تمكن من الاستفادة من الخبرات والتجارب المتبادلة والعمل على استكشاف فرص العمل المتوفرة بالخارج والرفع من كفاءة الباحثين عن شغل ومرافقتهم ومتابعة ادماجهم.

وفي نفس السياق، ستتجه الجهود نحو **تطوير نظام معلومات و اتصال حول هجرة العمل** لرصد فرص التوظيف بالخارج وتطوير منظومة المعلومات المتعلقة بهجرة اليد العاملة لإنتاج بيانات شاملة وإحداث منظومة معلوماتية خاصّة بالمؤسسات الخاصّة للتوظيف بالخارج فضلا عن ربط الوكالة الوطنيّة للتشغيل والعمل المستقل بنظيراتها ببلدان القبول لحسن استكشاف عروض الشغل والعمل على تلبيتها عن طريق الكفاءات التونسية وتطوير الخدمات على الخط ورقمنة ترخيص العمل للعمال الأجانب بشكل كلي.

إرساء نظام تعليمي وتكويني ملائم لاحتياجات سوق الشغل على المستوى الوطني والدولي بربط مخرجات نظام التعليم العالي والتكوين المهني بحاجيات سوق الشغل الوطنيّة والدولية وبناء نظام تكويني يتماشى مع متطلباته ومتوافق مع المعايير الدولية وتطوير نظام الاشهاد والاعتراف بالشهادات التونسية مع مختلف البلدان فضلا عن تحديث المناهج التعليمية والتكوينية بشكل دوري لضمان اكتساب المهارات الأكثر طلبا ومضاعفة عدد خريجي الاختصاصات المطلوبة. كما سيتم تعبئة الكفاءات التونسية بالخارج والمهاجرين العائدين للمساهمة في التنمية من خلال اعداد برامج لتشجيعهم على إحداث مشاريع استثمارية بتونس وتوفير برامج في التكوين التكميلي والمرافقة للعائدين من المهاجرين من أجل إدماجهم بسوق الشغل في عمل مؤجر أو اسنادهم مساعدة مالية لإحداث مشاريع للحساب الخاص وإحداث برامج للاستفادة من خبرات وكفاءة التونسيين بالخارج في جميع المجالات لتطوير برامج التكوين المهني والتعليم العالي ونقل التكنولوجيا.

تطوير أداء مصالح التشغيل وحوكمة السياسات والبرامج والمشاريع:

رقمنة الخدمات بتطوير نظام معلوماتي جديد لفائدة مكاتب التشغيل والعمل المستقل وفضاءات المبادرة وتركيز نظام للملاءمة بين عروض وطلبات الشغل يعتمد على الذكاء الاصطناعي وتركيز نظام "الأكاديمية الرقمية للوكالة" وتطوير نظام لتسجيل عروض الشغل عن بعد إلى جانب تعميم المرحلة النموذجية المتعلقة بمعالجة مطالب الانتفاع بعقود الإعداد للحياة المهنية عن بعد على كافة مكاتب التشغيل والعمل المستقل فضلا عن تطوير منصة CRM المتخصّصة في ترويج حملات الاستكشاف لدى المؤسسات المستهدفة بهدف جمع عروض الشغل إضافة إلى احداث منصة إلكترونية لتقييم المهارات الحياتية ووضعها على ذمة الباحثين عن شغل وربطها بمنصة MAHARATI والعمل على اصدار المصنف التونسي للمهن والكفاءات و تحيينه بصفة دورية و إدراجه بالمنظومة المعلوماتية لتقريب العرض والطلب وتفعيل موقع الواب الجديد الخاص به وإعداد منهجية لتحيينه المستمر مع تحيين الإطار التشريعي المنظم.

دعم الإطار المؤسساتي لحوكمة السياسات والبرامج والمشاريع ذات العلاقة بالتشغيل بإرساء إطار مؤسساتي يشرف على رسم وتعديل وتوجيه السياسات والمشاريع والبرامج المتعلقة بالتشغيل ومتابعة تنفيذها وتقييم النتائج المسجلة وإحداث لجان وطنيّة وجهوية لضمان التكامل بين مختلف الوظائف المذكورة لتحقيق الأهداف المرسومة وذلك باعتماد مقاربة تشاركية وتفاعلية.

إرساء منظومة متابعة وتقييم للبرامج والمشاريع وتدخلات الصندوق الوطني للتشغيل والمخططات الجهوية للتشغيل ومشاريع وبرامج الاستراتيجية الوطنيّة للتشغيل وإعداد وثيقة مرجعيّة حول مناهج ومؤشرات المتابعة والتقييم وإرساء منظومة لليقظة واستشراف المهن تشمل إنجاز دراسات ومسوحات ميدانية بصفة دورية وإرساء منصة رقمية لمتابعة وتحليل واستشراف تطورات سوق الشغل.

وستمكّن هذه الانجازات من تحقيق جملة من الأهداف الكميّة المستقبلية خلال الفترة 2026-2030 والمتمثّلة خاصّة في استهداف حوالي **765 ألف منتفعا** بالبرامج والآليات الموجّهة لتحسين كفاءة الباحثين عن شغل ودعم الادماج المهني لقرابة **148 ألف مستفيدا** ببرامج دعم التشغيل بالمؤسسات الاقتصادية إلى جانب **114 ألف منتفعا** ببرنامج دعم التشغيل في الجهة.

تدعيم البنية الأساسية لشبكة مكاتب التشغيل من خلال مشاريع تهيئة وبناء وتجهيز مكاتب **ودعم خدمات التشغيل** من خلال إحداث وبناء وتهيئة مكاتب تشغيل وعمل مستقل وفضاءات مبادرة.

دعم المبادرة الخاصّة والانتقال للعمل المنظّم

تمثّل المبادرة الخاصّة في تونس رافدا أساسيا لتحقيق الانتقال الاقتصادي والاجتماعي المنشود والمحرك الرئيسي لخلق الثروة ودفع نسق الاستثمار وتوفير مواطن الشغل. وأولت الدولة خلال السنّوات الأخيرة اهتماما متزايدا بدعم روح المبادرة وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب من خلال اعتماد منظومة تشريعية ومؤسساتية محفّزة تهدف إلى تذليل العقبات البيروقراطية وخلق بيئة تشجع الإبداع. وقد تجسد هذا التوجّه في إطلاق برامج تمويلية ومرافقة مبتكرة، تستهدف تحويل الأفكار الطموحة إلى مشاريع صغرى ومتوسطة قادرة على الصمود والمساهمة الفاعلة في تقليص البطالة ودفع عجلة التنمية الشاملة والعادلة.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهدت الفترة 2021-2025 اعتماد عديد الإصلاحات والبرامج الرامية إلى تعزيز ثقافة المبادرة لدى الشباب وإرساء آليات مرافقة وتمويل داعمة لبعث الشركات الناشئة والتي تشمل بالخصوص:

نشر وتنمية ثقافة المبادرة وخلق ديناميكية لدفع ريادة الأعمال: عبر إدراج مجال تنمية المبادرة الخاصّة كمادة تعليمية ضمن البرنامج البيداغوجي لمراكز التكوين المهني وإعداد المراجع والادلة الخاصّة بالمكون وإطلاق تجربة نموذجية شملت 30 مركز تكوين مهني راجع بالنظر إلى الوكالة التونسية للتكوين المهني وتنظيم دورات تكوينية لفائدة المكونين والمرافقين. كما تمّت بلورة التصور الأولي لإحداث نظام "المتكون المبادر" وإرساء "شبكة مؤسسات التكوين المهني المبادرة" بغرض تنمية روح المبادرة وانفتاح المؤسسة التكوينية على محيطها الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب المشاركة في تنظيم الصالون السنّوي لريادة الأعمال "ريادة" وتنظيم المسابقة الوطنيّة للمبادرة الخاصّة ومسابقات إقليمية بالمؤسسات التربوية والتكوينية لأفكار المشاريع ومسابقة المتكوّن المبادر في خمس قطاعات (التربية والثقافة وتكنولوجيا البيئة والصحة والتكنولوجيا العميقة) حيث تم اختيار 75 فكرة مشروع ومرافقتها للحصول على علامة المؤسسة الناشئة واحتضانها لمدة ستة أشهر.

تطوير المرافقة خلال كامل مراحل المشروع ولفائدة مختلف أصناف الباعثين: من خلال إعداد التصور الأولي لتطوير حقيبة أدوات المرافقة وإعداد "الحقيبة البيداغوجية" لمرافقي المنخرطين في نظام المبادر الذاتي وتطوير برنامج المرافقة "نظّم هيكل مشروعك" وتكوين 188 إطار مرجعي فضلا عن تطوير البوابة التفاعلية للمبادرة الخاصّة "مبادر" والانطلاق في استغلالها وبلورة التصوّر الأولي لآلية المساعدة الفنية لباعثي المؤسسات الصغرى بعد الانطلاق الفعلي في النشاط بهدف تعزيز فرص نجاحهم.

دعم المبادرة بالجهات: حيث تم إعداد ست دراسات حول سلاسل القيمة ومكامن التشغيل وست إستراتيجيات تسويقية اتصالية لولايات الجنوب للتعريف بمكامن التشغيل في هذه الجهات وإبرام عقد شراكة مع ديوان تنمية الجنوب لمرافقة 150 حرفية ينشطن في مجال الصناعات التقليدية وتشجيعهن على هيكلة وتنظيم مؤسساتهن وتأطيرهن للانتقال إلى العمل المنظم من خلال تمتيعهن بمنح في شكل تجهيزات حسب طبيعة نشاطهن إلى جانب إعادة تهيئة عدد من فضاءات المبادرة لتستجيب لحاجيات الباعثين ومتطلبات الجهات على غرار تهيئة ثلاث فضاءات مبادرة بولايات مدنين وقفصة وتوزر وإحداث خمسة نوادي ريادة أعمال بفضاء المبادرة بأريانة ومنوبة ونابل والمنستير ومكتب التشغيل والعمل المستقل بباب بحر من ولاية تونس وذلك بهدف مرافقة رواد الأعمال على تطوير ودعم مشاريعهم.

دعم التمويل و إنجاز برنامج دعم المشاريع والمؤسسات الصغرى المتعثرة: في إطار مشروع دعم التكوين والإدماج المهني الذي يستهدف 1603 باعث وإحداث خطي تمويل لمساعدة المشاريع والمؤسسات الصغرى على استعادة نسق نشاطها إثر الجائحة الصحية لفائدة 10281 مؤسسة صغرى. كما تمّ إقرار ثلاثة خطوط تمويل لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل بمقتضى قوانين المالية للسنوات 2023 و2024 و2025 وذلك في إطار تكريس الدور الاجتماعي للدولة وتمكين الفئات محدودة وضعيفة الدخل من الحصول على قروض بشروط تفاضلية بما مكن من تمويل 2766 مؤسسة منها 30% لفائدة الإناث إلى جانب توسيع قاعدة المنتفعين ببرامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لجميع الفئات حيث تم خلال سنة 2025 تخصيص 17م د لإسناد قروض بشروط

ميسرة لفائدة الباعثين والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات الناشئة والمؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة والصيد البحري لتمويل استثماراتها.

تيسير النفاذ إلى السوق: من خلال دعم برنامج جيل جديد من الباعثين حيث تمّ في هذا الإطار التمديد في فترة التمتّع بامتياز إبرام صفقات وعقود بالتفاوض المباشر مع المشتري العمومي من ثلاث إلى ست سنوات بالنسبة للمؤسسات الصغرى المحدثة في الغرض إلى جانب تحديد سقف المبلغ السنّوي الجملي للعقود والصفقات بمائتي ألف دينار بالنسبة للثلاث سنوات الأولى من الانتفاع بالبرنامج.

دفع نسق إحداث المؤسسات وتشجيع الانتقال إلى القطاع المنظّم: بتوسيع قاعدة المنتفعين بنظام المبادر الذاتي ليشمل فئات جديدة وخاصّة العاملين في القطاع الرقمي والخدمات الحديثة وادراج الصحفيين وإحداث منصة للتسجيل بالسجل الوطني للمبادر الذاتي حيث بلغ 5000 بطاقة مسندة في موفّى سنة 2025. كما تمّ إعداد منصة لتسجيل الراغبين في الحصول على القروض والانطلاق في دراسة سبل إرساء آلية تشبيك رقمي بين الهياكل العمومية المعنية بمرافقة باعثي المشاريع.

وبفضل هذه التدابير بلغ عدد عمليات مرافقة الراغبين في إحداث المشاريع حوالي 167 ألف مرافقة منذ سنة 2023 إلى غاية ماي 2025 وقد مكّنت من إحداث حوالي 11089 مؤسسة وقرابة 55800 موطن شغل خلال هذه الفترة.

II. الاستنتاجات

ترتكز سياسة المبادرة الخاصّة على تنمية ثقافة ريادة الأعمال خاصّة لدى الشباب وتقريب الخدمات من الباعثين عبر الهياكل الجهوية للإحاطة والمساندة والمرافقة إلى جانب تنويع مصادر وهياكل التمويل وتوسيع الفئات المستهدفة من تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل ومواصلة تبسيط الإجراءات والتقدّم في رقمنتها.

غير أن تعزيز فعالية المبادرة الخاصّة يتطلب تجاوز عدد من التحدّيات في علاقة بتعقّد إجراءات بعث المشاريع وضعف خدمات المرافقة خاصّة منها بعد الإحداث حيث تواجه المؤسسات الجديدة عدّة صعوبات تتعلق بتمويل دورة الإنتاج والتسويق والمساندة الفنيّة. كما تشمل التحدّيات ارتفاع كلفة التمويل ومحدودية أفكار المشاريع المجدّدة والقابلة للتمويل فضلا عن الصعوبات الكبيرة المتعلقة بالنفاذ إلى السوق وضعف قدرة المؤسسات المحدثة على مجابهة المنافسة ونقص ثقافة ريادة الأعمال لدى الخريجين سواء من منظومة التكوين المهني أو التعليم العالي. وبالتالي يستدعي النهوض بالريادة ضرورة مزيد تحسين مقوّمات مناخ الأعمال ومراجعة الإطار القانوني المنظم للمبادرة الخاصة.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

يعتبر تشجيع المبادرة الخاصّة خيارا استراتيجيّا للمرحلة القادمة هدفه **مزيد استقطاب جيل جديد من الباعثين وأصحاب الأفكار القادرين على تحويل الميزات التفاضلية المتاحة لكل الجهات إلى قاطرات لإنتاج الثروة وبناء نسيج اقتصادي يرتكز على الابتكار والتجديد** كأدوات رئيسية لتعزيز القدرة التنافسية الوطنية ودعم الادماج في سوق الشغل.

وعلى هذا الأساس تضطلع سياسة المبادرة الخاصّة بدور محوري في الحد من البطالة وخلق مواطن شغل لائقة تحفّظ كرامة كافة الفئات الاجتماعية من خلال توفير مناخ مؤسساتي وقانوني متطوّر ومنظومة مرافقة وإحاطة وتمويل مبتكرة لفائدة الباعثين الجدد بما يضمن استمرارية المشاريع الصغرى والمتوسطة ومشاريع مجدّدة وذات مردودية. وتتمثّل الأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030 في تكريس ثقافة المبادرة الذاتية ودعم الانتقال الآمن إلى الاقتصاد المنظّم.

دعم المبادرة الفردية:

خلق بيئة تشجع على المبادرة الفردية عبر إدراج محور المبادرة الخاصّة في المناهج التعليمية والتكوينية وتعميمه على جميع مراكز التكوين المهني بما يساهم في خلق جيل جديد مبادر ومجدّد والعمل على تفعيل نظام "المتكون المبادر" لتشجيع ريادة الأعمال لدى المتكونين بمراكز

التكوين المهني العمومية بما يضمن مسار مرافقة متكامل يساعد على إحداث مشاريع خلال فترة التكوين أو بعد التخرج. هذا إلى جانب مواصلة تنظيم المسابقات حول ريادة الأعمال قصد احداث ديناميكية لدى الناشئة تحفزهم على الابتكار خاصّة المسابقات المتعلقة بأحسن فكرة مشروع.

وفي نفس السياق، سيتم العمل على تطوير الشراكات مع مؤسسات التكوين المهني العمومية والخاصّة والجامعات لتحفيز خريجي هذه المؤسسات على إحداث مشاريعهم الخاصّة مع تطوير المحتوى الإعلامي حول المبادرة الخاصّة والتركيز على قصص النجاح لتغيير النظرة النمطية حولها والموقف الحذر من إحداث المشاريع والمؤسسات وانتهاج سياسة القرب سواء عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي أو الحملات الإعلامية في المعتمديات والمدارس والجامعات وتعميم تجربة نوادي ريادة الأعمال بكافة فضاءات المبادرة.

تحديد مسار مرافقة متكامل يضمن الإحاطة بالباعثين خلال كامل فترة المشروع بإدراج وحدات خصوصية ومشخصة حسب الفئات المستهدفة للمساعدة على بلورة فكرة المشروع وتجويدها وتحسين قابليتها وإعداد دراسات الجدوى وتوفير التكوين الفني والتقني لضمان نجاح المشروع والمساعدة على النفاذ للتمويل وخدمات المرافقة بعد إحداث المشروع لضمان ديمومته. كما ينتظر تطوير المرافقة لبعض الفئات الخصوصية على غرار العاملات الفلاحيات وفاقدي الشغل والأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير "برنامج جيل جديد من الباعثين" بغرض مرافقة الباعثين للنفاذ إلى السوق من خلال تخصيص جزء من مشاريع الهياكل العمومية إلى الباعثين الشبان مع إدراج مجالات جديدة تعنى بصيانة وحماية المواقع الأثرية وصيانة مراكز التكوين المهني بهدف دفع نسق الشركات المحدثة في إطار برنامج جيل جديد للباعثين والعمل على تركيز آلية دائمة لمرافقة المشاريع والمؤسسات المتعثرة على موارد الصندوق الوطني للتشغيل من خلال برنامج متكامل يتضمن تشخيص الحاجيات والمرافقة والدعم المالي بشروط تفاضلية.

إرساء منظومة تمويل شاملة وعادلة وذلك بمواصلة إحداث خطوط تمويل تستهدف جميع الفئات من الراغبين في إحداث المشاريع وحسب خصوصيات الجهات بالاعتماد على سلاسل القيمة الاقتصادية وإحداث خطوط تمويل تستهدف دعم قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية أو القطاعات ذات الأولوية مع بلورة تصور لتمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى والمتوسطة يعتمد على آليات التمويل المجددة والبديلة للتمويل البنكي مع العمل على تطوير الشراكات مع الجهاز البنكي لتمويل الباعثين وتطوير آلية ضمان القروض وآلية اعتماد الانطلاق. وفي ذات السياق سيتم بلورة تصور لتكفل الصندوق الوطني للتشغيل بجزء من الأعباء المالية والاجتماعية للباعثين وتمويل الدراسات المستوجبة لإحداث المشاريع وتطوير منصة رقمية مجانية لربط حاملي أفكار المشاريع بالبنوك لتمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى والمتوسطة فضلا عن تطوير تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى خاصّة المتمركزة في الجهات الداخلية وتعزيز آليات دعم وتمويل السياحة البديلة باعتبارها رافعة أساسية للتنمية الجهوية العادلة.

دعم الانتقال إلى العمل المنظم: من خلال استكمال تركيز نظام المبادر الذاتي ومواصلة تنفيذ مخططه العملي وتطويره على ضوء التقييم المتواصل له ومراجعته بصفة دورية في اتجاه توسيع قاعدة المنتفعين به وتوجيهه إلى القطاعات أو الجهات التي تشهد نسبا مرتفعة للعمل غير المنظم إلى جانب الترفيع في رقم المعاملات المستوجبة للانتفاع بالنظام وتطوير المنصة الرقمية للمبادر الذاتي بما يضمن سرعة تقديم الخدمات ومزيد تبسيطها فضلا عن تطوير الخطة الإعلامية حول المبادر الذاتي.

كما سيتمّ ضبط إستراتيجية وطنيّة لدعم الانتقال إلى العمل المنظم بإعداد رؤية متكاملة للحد من ظاهرة العمل غير المنظم وتوفير برامج للتدريب والتأهيل لتطوير المهارات وحوافز مالية وتبسيط الإجراءات القانونية والإدارية لإحداث المشاريع وتيسير النفاذ إلى التمويل والأسواق إضافة إلى خطة إعلامية متكاملة موجهة حسب خصوصية فئة العاملين في القطاع غير المنظم إلى جانب بلورة تصور لإمكانية إدماج الناشطين في هذا القطاع في شركات أهلية.

حوكمة منظومة المبادرة الخاصّة: بإرساء التقييم الدوري لبرامج دعم المبادرة الخاصّة وتصويب التدخلات عبر تقييم نتائج تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى ومتابعة الاعتمادات المرصودة لفائدة البنك التونسي للتضامن وبنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة على موارد الصندوق الوطني للتشغيل وتقييم نتائج تنفيذ خطوط التمويل وبرامج الدعم المالي والمراجعة الدورية لعقود الأهداف مع البنك التونسي للتضامن. كما سيتم دعم العمل التشاركي بتحديد وتطوير سلاسل القيمة الاقتصادية وإعداد

جذاذات لاعتمادها في إحداث المشاريع على المستوى المحلي والجهوي وإعداد بنك أفكار مشاريع ترتكز على الخصوصيات الجهوية والمحلية وإمضاء اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الجامعية والمنظمات المهنية وتشبيك هياكل المرافقة والمساندة والتأطير بهدف ترشيد الموارد وتوجيهها لمستحقها والاعتماد على الرقمنة والترابط البيني لتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص مدة إحداث المؤسسة وضبط برامج الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المموّلة على موارد الصندوق الوطني للتشغيل في إطار رؤية متكاملة لتحسين أثرها.

وستمكّن مختلف هذه البرامج والمشاريع من بلوغ مجموعة من الأهداف الكميّة خلال فترة المخطط:

- الرفع التدريجي في عدد المنتفعين بدورات المرافقة من حوالي 18 ألف منتفع سنة 2026 إلى 26 ألف منتفع في أفق سنة 2030.
- تطور عدد المشاريع المحدثة المنتفعة بآليات المرافقة من 5 آلاف إلى 7 آلاف مشروع والتوسع في إسناد القروض ليرتفع عددها من 16 ألف قرض سنة 2026 إلى 18 ألف قرض سنة 2030.
- إحداث نحو 27 ألف موطن شغل بحلول سنة 2030 مقابل 24 ألف موطن شغل سنة 2026.
- رفع العدد الجملي للمنخرطين بنظام المبادر الذاتي من 7 آلاف إلى 20 ألف منخرط.

تطور مؤشرات المبادرة الخاصة

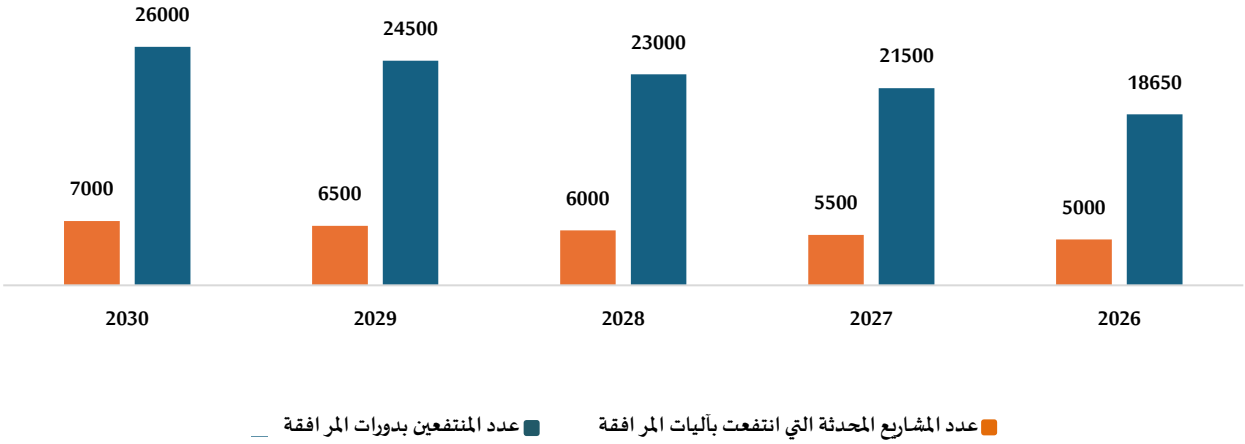

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

إحداث شركات أهلية ذات مسؤولية ومستدامة

تعتبر الشركات الأهلية مشروعا وطنيا جامعا وتوجّها استراتيجيا يرمي إلى إرساء دعائم العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل والناجع للثروات وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. ومن شأن النهوض بالمبادرات الجماعية وفقا لإرادة المواطنين وتماشيا مع خصوصيّات الفرص والمميّزات المتاحة بالمناطق والجهات أن يسهم في خلق ديناميكية اقتصادية تحقق التّنمية المحلية والجهوية وتكون قادرة على الصمود أمام التحديات الاقتصادية الكبرى وخلق واقع اجتماعي أكثر إنصافا وازدهارا.

I. نتائج احداث الشركات الأهلية للفترة 2021-2025

شهدت الفترة 2021-2025 إنجاز العديد من الإصلاحات والبرامج الهادفة إلى تعزيز احداث الشركات الأهلية تمثلت بالخصوص في:

تنفيذ جملة من الإصلاحات التشريعية التي تمثلت أساسا في اعتماد نظام قانوني وترتيبي لإحداث الشركات الأهلية بمقتضى المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المتعلّق بالشركات الأهلية والمنقح بالمرسوم عدد 3 لسنة 2025 وتصنيف الشركات الأهلية بالصنف "أ" فيما يتعلق بالحوافز المالية للاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار وخاصّة القطاعات ذات الأولوية وتمكينها من كراء العقارات التابعة للملك البلدي الخاص بالمراكنة ومن استغلال العقارات غير الفلاحية التابعة لملك الدولة الخاص والمنتوجات الغابية غير الخشبية إلى جانب منح الشركات الأهلية الفلاحية أولوية في استغلال العقارات الدولية الفلاحية بالمراكنة وإرساء تنظيم محكم لنشاط النقل العمومي المنتظم للأشخاص عند ممارسته من قبل الشركات الأهلية.

تطوير خدمات المرافقة والتكوين: من خلال تأمين مرافقة باعثي الشركات الأهلية منذ مرحلة التصوّر إلى مرحلة الانطلاق الفعلي في النشاط وتيسير مرافقة باعثي الشركات الأهلية من طرف البنك التونسي للتضامن بالإضافة إلى تنظيم ملتقيات تحسيسية جهوية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة باعثي الشركات الأهلية في عديد المجالات وتكوين المرافقين في مجال المبادرة الجماعية.

توفير التمويل والامتيازات المالية خاصّة منها:

- إسناد منح دعم للشركات الأهلية بقيمة 800 دينار شهريا لمدة 12 شهرا لكل شركة أهلية حيث تمتعت قرابة 79 % من الشركات الأهلية بهذه المنحة.
- إحداث خط تمويل لفائدة الشركات الأهلية بمبلغ 20 م د على موارد الصندوق الوطني للتشغيل بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 وتخصيص اعتماد إضافي بمقتضى قانون المالية لسنتي 2024 و2025 ليبلغ 60 م د
- تخصيص 10 م د من موارد الصندوق الوطني للتشغيل لضمان التمويل المسند للشركات الأهلية بمقتضى قانون المالية لسنة 2025.
- إمضاء اتفاقية مع البنك التونسي للتضامن لتمويل الشركات الأهلية باعتمادات 10 م د (2023) وإمضاء اتفاقيات مع خمس مؤسسات بنكية بمبلغ جملي 20 م د سنة 2024.
- انتفاع الشركات الأهلية بالتمويل على موارد صندوق مقاومة التلوث لإحداث وتوسيع مشاريع الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
- تمكين الشركات الأهلية من "منحة التشجيع على المبادرة التضامنية" وقدرها 20 أ د تسند خلال السنّة الأولى من تاريخ إحداث المؤسسة (الأمر عدد 461 لسنة 2023).
- تخصيص خط تمويل على الموارد الذاتية للبنوك لفائدة الشركات الأهلية بشروط تفاضلية (معدل هامش يعادل 1% فوق النسبة المرجعية في السوق النقدية).

دعم الاتصال والإعلام: من خلال إعداد هوية بصرية خاصّة بالشركات الأهلية وإعداد خطة إعلامية ودليل للشركات الأهلية وإنجاز فيديوهات للتعريف بملف الشركات الأهلية وتنظيم الأيام المفتوحة للشركات الأهلية لمرافقة ومساندة الراغبين في إحداث هذا الصنف من الشركات الأهلية بالإضافة إلى المساهمة في إنجاز برنامج تلفزي دوري يحمل عنوان " تونس الأهلية".

إحداث السجل الوطني للشركات الأهلية: من خلال إحكام التنسيق مع الهياكل المركزية والجهوية المتدخلة قصد تسريع دخولها طور النشاط وإحداث لجنة جهوية للإحاطة بالشركات الأهلية بكل ولاية والانطلاق في إرساء المنصة الرقمية بالتنسيق مع السجل الوطني للمؤسسات وإعداد لوحة قيادة رقمية متطورة "رافقني" خاصّة بالمتابعة الحينية للشركات الأهلية ومرافقتها عند بلورة فكرة المشروع.

تطور المؤشرات الكمية:

- تطور ملحوظ في عدد الشركات الأهلية المحدثة حيث ارتفع من 47 شركة أهلية سنة 2023 إلى حدود 230 شركة أهلية إلى غاية شهر أكتوبر 2025 منها 145 شركة أهلية محدثة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري وتربية الماشية.

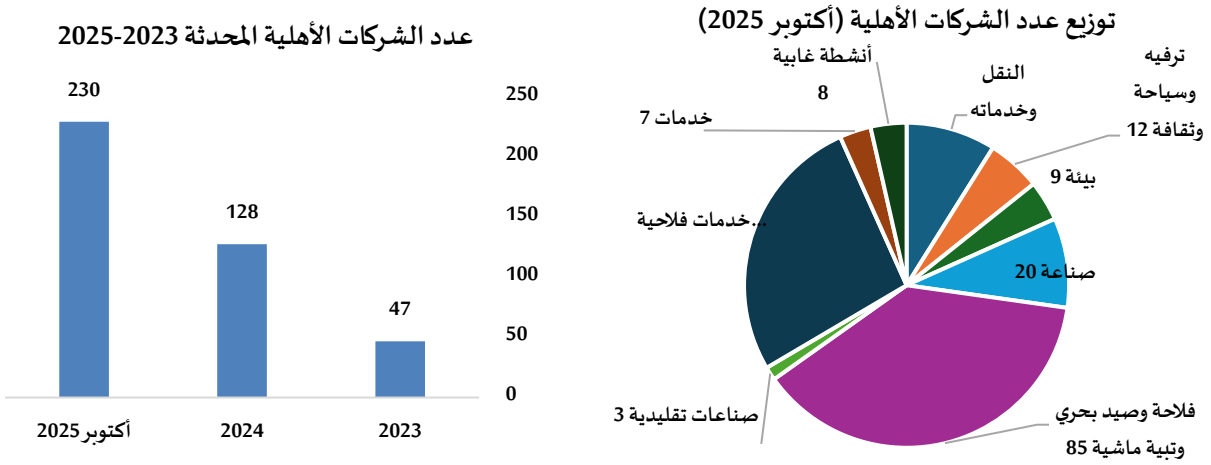

المصدر: السجل الوطني للمؤسسات

- تمثّل الشركات الأهلية المحلية 77 % من مجموع الشركات الأهلية المحدثة مقابل 23% شركات أهلية جهوية ويرتبط ذلك بطبيعة الإجراءات المبسطة المتعلقة بالشركات الأهلية المحلية مقارنة بإحداث الشركات الأهلية الجهوية.

توزيع عدد الشركات الأهلية حسب الأصناف إلى غاية أكتوبر 2025				
الأصناف	عدد الشركات الأهلية المحدثة	النسبة (%)	عدد الشركات الأهلية التي دخلت طور النشاط الفعلي	النسبة (%)
شركة أهلية محلية	177	77	36	72
شركة أهلية جهوية	53	23	14	28
المجموع	**230**	**100**	**50**	**100**

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

- يستقطب الإقليم الثالث والرابع حوالي 55 % من مجموع الشركات الأهلية المحدثة ويرجع هذا التفاوت إلى خاصيات الجهة المنتصبة بها الشركة الأهلية من الموارد الطبيعية واحتياجات المتساكنين لخلق موارد رزق ومواطن شغل. كما يسجل هذا التفاوت بين الجهات حيث تم تسجيل 24 شركة محدثة في ولاية باجة بينما نجد شركة واحدة محدثة في ولاية أريانة كما يحتل الإقليم الرابع العدد الأكبر من الشركات الأهلية التي دخلت طور النشاط الفعلي.

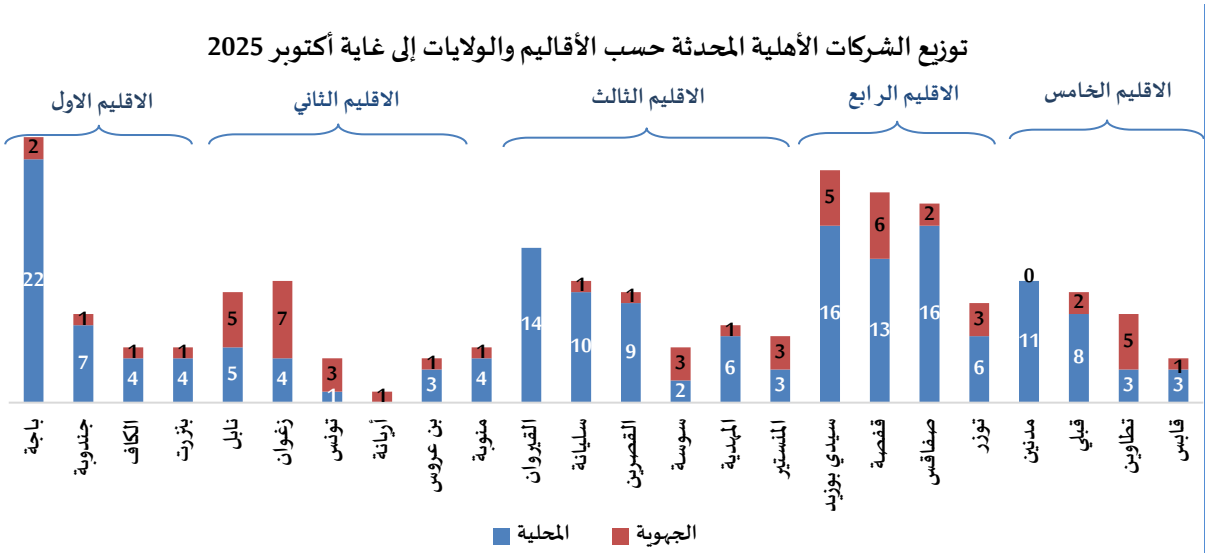

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

- تم تمويل 54 شركة أهلية بمبلغ جملي قدره 15,1 م د منها 15.05 م د من طرف البنك التونسي للتضامن وحصول 34 شركة أهلية على اشعارات تمويل بقيمة 14.9 م د (6.6 م د من البنك التونسي للتضامن و8.3 م دمن البنوك الشريكة) وبالتالي تمثّل نسبة الشركات الأهلية الممولة 23.5 % من جملة الشركات المحدثة نتيجة عدم دخول عديد الشركات الأهلية طور النشاط الفعلي.

II. الاستنتاجات

تستند سياسة الشركات الأهلية إلى إطار قانوني خصوصي ينظم إحداثها وسير نشاطها مع اعتماد نظام جبائي محفّز وخطوط تمويل ومنظومة إحاطة ومرافقة لباعثي الشركات الأهلية بما يعزّز فرص الاستمرارية والنجاعة.

في المقابل فإن تطور الشركات الأهلية يتطلب تجاوز عدد من التحديات المتعلقة بضعف ثقافة المبادرة الجماعية ونقص المرافقين المختصين للشركات الأهلية بالإضافة إلى صعوبة النفاذ إلى الأسواق الداخلية والخارجية ومحدودية استغلال الفرص المتاحة للنهوض بهذه الشركات عبر استثمار الثروات المحلية والاستفادة من طاقات وكفاءات الشباب والتشجيعات المرصودة لفائدتها بما يضمن للشركات الأهلية موقعها في الدورة الاقتصادية.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تمثّل الشركات الأهلية آلية مبتكرة تهدف إلى تكريس مفهوم الدولة الاجتماعية العادلة بفضل مساهمتها في خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية محليّة وجهوية تستند إلى المشاركة الفعلية للمواطنين في الاستثمار والإنتاج والاستفادة من الإطار التحفيزي والفرص الكامنة عبر استغلال منظومات الإنتاج المحلية والجهوية وتوظيف القدرات البشرية بإدماج الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والشباب العاطل عن العمل في الدورة الاقتصادية المحلية والجهوية فضلا عن دعم الابتكار الاجتماعي كرافعة أساسية للتنمية. وتؤسّس الشركات الأهلية لنموذج تنموي تضامني يقطع مع التهميش ويجعل من التنمية المحلية والجهوية عنصرا هاما في تعزيز النسيج الاقتصادي وتنويعه فضلا عن تثبيت ركائز الاستقرار الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس، سيتم خلال مخطط التنمية 2026-2030 **دعم إحداث شركات أهلية ذات مسؤولية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة** من خلال تجسيم المحاور التالية:

دعم حوكمة الشركات الأهلية: عبر إرساء إطار تنظيمي يقوم على تحديد الأدوار والمسؤوليات والرقابة والشفافية لتركيز وحدات مبادرة أهلية جهويا ومركزيا ورقمنة الخدمات المسداة وإحداث لجنة قيادة وطنيّة ولجان جهوية إلى جانب إرساء وتفعيل آليات المتابعة والتقييم والرقابة بتركيز جدول قيادة لمؤشرات المتابعة والتقييم إضافة إلى دعم التكامل بين الشركات الأهلية والقطاع العام والقطاع الخاص من خلال إبرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية والخاصّة ودعم تبادل الخبرات الفنية والتعاون لفائدة الشركات الأهلية التي في طور النشاط وهذا فضلا عن **تبسيط إجراءات إحداث الشركات الأهلية** ومواصلة تطوير المنصة الإلكترونية المتعلقة بالشركات الأهلية.

تأمين الإحاطة والمرافقة خلال مختلف المراحل: عبر إعداد برنامج ودليل مرافقة خاص بالشركات الأهلية يشمل المرافقة الإدارية والقانونية والمرافقة في مجال التمويل والمرافقة الفنية والتقنية والمرافقة الاجتماعية والمؤسساتية وتكوين مرافقين مختصين في المبادرة الجماعية لمرافقة الشركات الأهلية وتلبية حاجياتها من التكوين ومساعدتها على تطوير نشاطها إلى جانب تحفيزها على التجديد والابتكار من خلال تنظيم مسابقات وطنيّة وجهوية وتنمية الموارد البشرية وتطوير كفاءاتها.

تيسير النفاذ إلى التمويل وإلى السوق: عبر التمديد في خطوط تمويل الشركات الأهلية والترفيع في سقف التمويل على موارد الصندوق الوطني للتشغيل وتفعيل إسناد منحة التشجيع على المبادرة التضامنية إلى جانب تنويع مصادر تمويل الشركات الأهلية كالتمويل التشاركي وآليات التمويل الأخضر وإحداث خطّ تمويل لفائدة الشركات الأهلية التي تواجه صعوبات والعمل على تركيز متجر أهلي إلكتروني يعنى بتسويق منتوجات الشركات الأهلية في المعارض الجهوية والوطنيّة والدولية ودعم مشاركتها والاستفادة من آليات تشجيع التصدير.

تطوير استراتيجية إعلام واتصال خاصّة بالشركات الأهلية: عبر تنظيم حملات إعلامية للتعريف بالشركات الأهلية ونشر قصص نجاح رائدة للشركات الأهلية إلى جانب إعداد ومضات تحسيسية على محامل ووسائل إعلامية جهوية ووطنيّة وتنظيم أيام جهوية وإقليمية لمزيد التعريف بمختلف الإجراءات والحوافز المالية والجبائية.

وستمكن مختلف البرامج والمشاريع المبرمجة من إحداث 800 شركة أهلية في أفق سنة 2030 مقابل 400 شركة سنة 2026 ورفع عدد المنتفعين بعمليات الإحاطة والمرافقة إلى 1600 منتفعا وتعميم التكوين المستمر ليشمل 400 منتفعا إلى جانب تمكين 400 شركة أهلية من التمويل مع تحسين نسبة الشركات التي دخلت في طور النشاط الفعلي إلى 80% مع دعم 700 مبادرة لمشاريع الشركات الأهلية والمساهمة في إحداث أكثر من 3 الاف موطن شغل بما يعزز مساهمة الشركات الأهلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تطور مؤشرات الشركات الأهلية

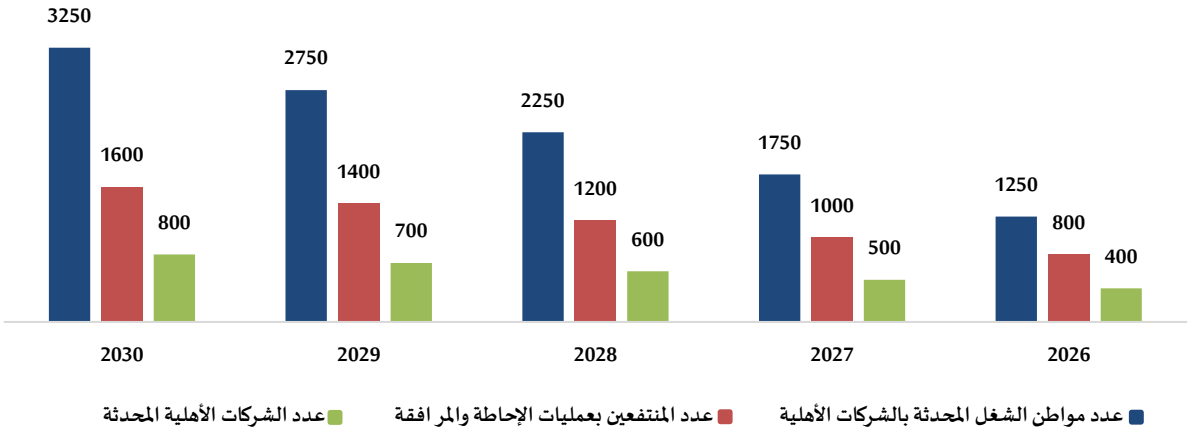

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

تطوير آليات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي

عرفت برامج وآليات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتطوير الريادة للفئات الهشة تطورا في العدد والتدخلات بفضل شموليتها لمختلف الفئات وهي موجّهة بالأساس إلى تمويل المشاريع الفردية ودعم التشغيل. وتعتمد هذه الآليات على حسن استغلال الإمكانات والفرص المميزة للجهة وذات القيمة التنافسية خاصّة في مجالي **الفلاحة والصناعات التقليدية** كما تساعد على **تدعيم قدرات المنتفعين وتأهيلهم في مجال بعث المشاريع وإذكاء روح المبادرة لديهم بالإضافة إلى إتاحة فرص التكوين في مجالات قطاعية متنوعة.**

ويتم تنفيذ برامج وآليات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتطوير الريادة عن طريق **تدخلات الدولة** سواء من طرف الوزارات أو هياكل المساندة والتمويل العمومية وعن طريق **الجمعيات والتعاون الدولي** وكذلك **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات** وتشمل أساسا **المرأة الريفية وخريجي مراكز التكوين المهني والتعليم العالي والحرفيين والحرفيات والأشخاص ذوي الحاجيات الخصوصية.**

أهم آليات وبرامج التمكين الاقتصادي

- البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائدات" (برنامج "رائدة" لدعم النساء في الوسطين الحضري والريفي سابقا)
- الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات بالوسط الريفي
- الإدماج الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي
- النهوض بالمبادرة الخاصّة في القطاع الفلاحي
- مشروع الإدماج الاقتصادي للشباب "مبادرون"
- تطوير آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني "PROMESS"
- مشروع دعم سلاسل التشغيل في الفلاحة والصناعات الغذائية بالوسط الريفي TRACE
- مشاريع نسائية تعتمد سلاسل القيمة في المنتجات الفلاحية أو تحويل المنتجات الفلاحية أو الصناعات التقليدية
- المشاريع الخصوصية "PROFITS" المنجزة في إطار مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة
- تحسين نفاذ الشباب إلى سوق الشغل
- برنامج جيل جديد من الباعثين
- الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة بأسر الهجرة غير النظامية
- الإدماج الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة
- برنامج تأهيل وإدماج الأطفال الجانحين المغادرين لمراكز الإصلاح
- تمكين الفلاحات والتنظيمات الريفية
- تمويل المجامع التنموية
- الإدماج الاقتصادي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل
- إسناد قروض المال المتداول لمشاريع الصناعات التقليدية
- البرنامج الجهوي للتنمية (آليات انطلاق 1 وانطلاق 2)
- المسؤولية المجتمعية للمؤسسات

I. الاستنتاجات

تتمثّل مكامن القوّة والفرص خاصّة في توفّر الإرادة السياسية لدعم الفئات الفقيرة والضعيفة الدخل وتعدد البرامج الموجّهة لدفع المبادرة الخاصّة والجماعية وتوفّر خطوط تمويل وبرامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وهياكل وأطر المرافقة والإحاطة بهذه الفئات.

ويتطلب إحكام استغلال هذه البرامج توفير مقاربة جديدة لمزيد التنسيق بين الهياكل المتدخّلة وتفادي تداخل البرامج وتحقيق التكامل فيما بينها مع مزيد تصويبها نحو الفئات المستهدفة وتنويع المبادرات والمشاريع وتوفير التمويل المناسب مع تحسين فاعلية التنفيذ من خلال المرافقة واعتماد سياسة اتصالية وإعلام وتحسيس المستفيدين وتأمين متابعة تنفيذ البرامج وتقييمها.

السياسة الوطنيّة المندمجة للتمكين الاقتصادي خلال الفترة 2026-2030:

قصد إضفاء مزيد من النجاعة على برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وحسن توظيف الأموال العمومية المرصودة للغرض وتصويب البرامج ومتابعتها وتقييمها، سيتم العمل على إرساء **سياسة وطنيّة جديدة** للإدماج الاقتصادي والاجتماعي **للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل غرضها** إعطاء دفع أكبر للمبادرات الفردية والمشاريع متناهية الصغر والصغرى والعمل على حسن التصرف في البرامج والتمويلات وتفادي ازدواجيتها وتوزيعها بصفة أفضل بين الجهات وبين الفئات بما يعكس شمولية التنمية. وعلى هذا الأساس سيتم اعتماد **برنامج وطني متكامل ومتناسق** يرتكز على المحاور التالية:

- **دعم الحوكمة** من خلال تحديد المفاهيم والفئات المستهدفة وطرق الحوكمة وتدخل البرنامج والتكوين ودعم القدرات.
- **توفير التمويل** عبر إحداث آلية تمويل موحدة لمختلف التدخلات في مجال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي ودفع المبادرة للفئات الفقيرة محدودة الدخل.
- **تكريس المتابعة والتقييم** للمشاريع المدرجة ضمن البرنامج الوطني عبر تطبيقة إلكترونية تتضمن مؤشرات المتابعة والنجاعة والتقييم بما يدعم نجاعة الإنجاز والأثر المرتقب من هذه المشاريع.

حماية وتغطية اجتماعية شاملة وعادلة

تهدف السياسة الاجتماعية في تونس إلى ترسيخ خيار الدولة الاجتماعية بوصفه توجهاً سياسياً واستراتيجياً يضع العدالة الاجتماعية في صلب السياسات العمومية ويعزز دور الدولة كفاعل رئيسي في حماية الفئات الهشة وضمان التماسك والتضامن داخل المجتمع. وفي هذا الإطار تعمل الدولة على تنفيذ حزمة من الإصلاحات والبرامج الوطنية الرامية إلى تطوير قاعدة بيانات اجتماعية موحّدة تمكّن من إرساء منظومة إحاطة قائمة على الاستحقاق والشفافية مما يسمح برفع قيمة المساعدات المالية لفائدة الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود وضمان حدّ أدنى من الدخل إلى جانب النفاذ إلى الرعاية الصحية الأساسية بما يحقق مفهوم الأمان المادي والجسدي لكل مواطن.

كما تمثل مسألة الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة أولوية سياسية واجتماعية من خلال اعتماد سياسات وبرامج تهدف إلى تيسير نفاذهم للخدمات الصحية والاجتماعية وتعزيز مشاركتهم الفعلية في الدورة الاقتصادية بما يكرّس مبدأ تكافؤ الفرص والمواطنة الكاملة.

وفي نفس الإطار سيتواصل إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي باعتبارها أحد الركائز للدور الاجتماعي للدولة وذلك بهدف توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين ويتزامن ذلك مع توجه استراتيجي لتعزيز علاقة التونسيين بالخارج بوطنهم، عبر تطوير آليات التعاون والاتفاقيات مع دول الإقامة، بما يدعم مساهمتهم في التنمية الاقتصادية ويكرّس دورهم كشريك فاعل ومحرك أساسي في مسار البناء والتنمية الوطنية.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

اتسمت السياسة الاجتماعية في تونس خلال الفترة 2021-2025 بتعزيز تدخل الدولة في المجال الاجتماعي في سياق دقيق تميّز بزيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية خاصّة على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل بما يؤكد مركزية الدور الاجتماعي للدولة كضامن للتماسك المجتمعي والعدالة الاجتماعية. ورغم حدة الضغوطات المسلطة على المالية العمومية ومحدودية الموارد المتاحة، سعت الدولة إلى دعم منظومة الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها وتحسين آليات الاستهداف فضلا عن تيسير النفاذ إلى الخدمات الأساسية بأقل تكلفة. وشملت التدخلات في هذا المجال بالخصوص:

دعم الحماية الاجتماعية: بتركيز منظومة المعرف الاجتماعي بنسبة 90% والترفيع في السقف السنّوي لمبالغ الخدمات الصحية الخارجية المتكفل بها في إطار النظام القاعدي للتأمين على المرض بعنوان المنظومة العلاجية الخاصّة أو نظام استرجاع المصاريف إلى جانب تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي لفائدة التونسيين بالخارج.

تطوير برامج الوقاية والإدماج الاجتماعي: حيث تم العمل على تطوير آليات التدخل الاجتماعي لفائدة الفئات الهشة وضبط شروط وإجراءات إسناد التمويل العمومي للجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية وتمويل مشاريع لفائدة الفئات الهشة في إطار اتفاقيات شراكة إلى جانب تهيئة مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بتونس والانطلاق في تهيئة مركز الرّعاية الاجتماعية للأطفال بتونس وتوسيع مركز الدّفاع والإدماج الاجتماعي بقابس لاحتضان برنامج الفرصة الثانية وتهيئة فضاءات الاستقبال والإنصات وتجهيزها (27 مؤسسة) وتمويل مشاريع موارد رزق في إطار التمويل العمومي للجمعيات والتعهد بالطفولة الفاقدة للسند العائلي وبرنامج العمل الاجتماعي المدرسي وبرنامج التعهّد بالأطفال والشبّان المسرّحين من مراكز الإصلاح التربوي والمسرّحين من السجون وتنفيذ مشروع "تحدي" الذي يكرّس المقاربة الشاملة ومتعددة الأبعاد للإستراتيجية الوطنيّة للحد من الفقر ودعم الفئات الهشة ومشروع الحماية الاجتماعية والمساعدة القانونية لفائدة الاسر الفقيرة والمجموعات والأفراد في الوضعيات الهشّة.

النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة: حيث تطوّرت الاعتمادات المخصّصة لبرنامج إيداع الأشخاص ذوي الإعاقة الفاقدين للسند لدى أسر التكفّل وبرنامج الإدماج الاقتصادي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة مع تغطية نسبة 80% من مجموع الطلبات بالآلات التعويضية واسناد منح لفائدة 294 جمعية رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تشرف على 317 مركز تربية مختصة.

دعم برنامج تعليم الكبار: باعتباره أداة أساسية للحد من الأمية وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي حيث بلغ عدد مراكز تعليم الكبار 953 مركزا وعدد الدارسين حوالي 21 ألف متعلّما وعدد المشاركين في شهادة التربية الاجتماعية حوالي 11 ألف بنسبة نجاح تقدر ب 85 % في المرحلة الأساسية و89.2% في مرحلة التكميل.

ضمان التوازنات المالية للصناديق: من خلال بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصناديق الاجتماعية وإحداث "حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي"، إلى جانب تحفيز الشركات المدينة لخلاص ديونها مع تكفل الدولة بتمويل بعض الأنظمة الخصوصية (تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفائدة المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية وتطبيق البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السنّ القانونية).

الحد من العمل الهش وتعزيز الإحاطة بالعمال: من خلال تنقيح مجلة الشغل في اتجاه تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة وانفاذه بما ساهم في ترسيم 46558 عاملا إلى جانب ترسيم عملة المناولة (7014 عامل بحوالي 344 شركة) مع العمل على متابعة حملات مراقبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب ضمان مستحقات العامل حتى في صورة عدم قدرة المؤسسة على دفعها وإبقاء الحق في العلاج وفي المنافع العائلية لمدة سنة إضافية لفائدة العمال المفصولين عن العمل لأسباب اقتصادية او فنية وملاءمة التشريع الوطني مع مقتضيات التشريع الدولي في مجال الصحة والسلامة المهنية ومراجعة جداول الأمراض المهنية وإعداد مشروع أمر يتعلق بإحداث مجلس وطني للسلامة والصحة المهنية.

العناية بالجالية التونسية بالخارج وتعزيز الرو ابط الثقافية والهويّة الوطنية: عبر إحداث وإعادة تهيئة 12 مركزا اجتماعيا وثقافيا و"دار التونسي" المتواجدة في البلدان ذات الكثافة الهجرية العالية ورقمنة تعليم اللغة العربية والحضارة التونسية لفائدة أبناء العائلات التونسية بالخارج مع إطلاق برنامج "تونسنا" الذي يهدف إلى توفير المرافقة النفسية والتمويل والتكوين المهني من أجل تحقيق إدماج فعّال ومستدام للتونسيين العائدين حيث بلغ عدد المنتفعين بآلية الادماج الاجتماعي والاقتصادي 1799 منتفعا و تمّ إنجاز 775 مشروعا.

النهوض بالهجرة المنظمة والوقاية من الهجرة غير النظامية: وذلك عبر تنفيذ حملات تحسيسية لمكافحة الهجرة غير النظامية في المؤسسات التربوية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي والمساهمة في الإحاطة بالتونسيين ضحايا الاتجار بالأشخاص إضافة إلى تنظيم برامج تعاون لتوفير فرص للهجرة النظامية بالتنسيق مع دول أوروبية والتعاون مع المنظمات الدولية في العودة الطوعية.

تطور مؤشرات السياسة الاجتماعية:

مستوى الفقر: رغم تعدد البرامج الاجتماعية الموجهة للحد من الفقر والارتداد اليه الا ان نسبة الفقر تعد مرتفعة نسبيا حيث تبلغ 16.6% سنة 2021 حسب المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك ومستوى عيش الاسر مع تسجيل تفاوت فيما بين الجهات والمناطق بعلاقة مع فرص النفاذ إلى الشغل وتحصيل الدخل. أما حسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2024 – (MPI) ووفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2024 سجلت بلادنا واحدة من أدنى مستويات الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية (3 %) وذلك نتيجة لفاعلية السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت بصفة هامة في الحد من مستويات الفقر وهو ما يعكس تغطية جيدة نسبيا للخدمات الأساسية.

ذوي الإعاقة: بلغت نسبة السكان البالغين من العمر 5 سنوات فأكثر والحاملين لإعاقة شديدة 3,3 % مقارنة بـ 12% لذوي الصعوبات الوظيفية في حين بلغت نسبة السكان الحاملين لبطاقة إعاقة حوالي 1.6 % سنة 2024 وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات خصوصية لفائدة هذه الفئة اعتمادا على استراتيجية متعددة القطاعات والابعاد بهدف ادماجهم اقتصاديا واجتماعيا:

تطور نسبة السكان ذوي الإعاقة (%)

	العدد	النسبة من مجموع السكان (%)
السكان البالغين من العمر 5 سنوات فأكثر والحاملين لإعاقة شديدة	375600	3,3
السكان البالغين من العمر 5 سنوات فأكثر والحاملين لصعوبات وظيفية	1373384	12.2
عدد السكان البالغين من العمر 5 سنوات فأكثر والحاملين لبطاقة اعاقة	180273	1.6

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الهجرة: سجّل عدد التونسيين المقيمين بالخارج خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2024 منحى تصاعديا واضحا إذ ارتفع من 1.7 مليون تونسيا سنة 2021 ليبلغ 1.9 مليون تونسيا سنة 2024 بما يعكس تنامي عدد التونسيين بالخارج.

وعلى المستوى الديموغرافي تمثّل الفئة العمرية (20 - 34 سنة) الشريحة الأكثر حضورا ضمن التدفقات الهجرية مع ارتفاع مستوى التأهيل البشري للمهاجرين. أمّا من حيث التوزيع الجغرافي فتسجّل الولايات الساحلية أعلى نسب انطلاق للتدفقات الهجرية في حين تظلّ أوروبا الوجهة الرئيسية للتونسيين بالخارج مع ظهور وجهات جديدة ككندا والبلدان الافريقية وهو ما يستدعي تعزيز سياسات المتابعة والتخطيط وتكييف آليات الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج.

التغطية الصحية والاجتماعية: بلغت نسبة التغطية الفعلية 87.9% سنة 2024 مع تغطية شاملة في القطاع العمومي في حين بلغت 79.5% في القطاع الخاص بما يعكس تواصل ظاهرة العمل غير المنظم وصعوبة الإدماج الاجتماعي. كما يفوق الحجم الجملي للخدمات المقدمة 18 مليار دينار أي ما يعادل 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يبرز الثقل الاجتماعي الكبير لمنظومة الضمان الاجتماعي ودورها المحوري في إعادة توزيع الدخل وتحقيق التماسك الاجتماعي.

نسبة التغطية الصحية والاجتماعية (%)

المؤشر	العدد (سنة 2024)		
عدد الناشطين في القطاعين العام والخاص	3014250		
عدد أصحاب الجرايات في القطاعين العام والخاص	1554077		
	العدد / النسبة	**القطاع الخاص**	**القطاع العام**
عدد المضمونين الاجتماعيين	4568327	3335918	1232409
نسبة التغطية الفعلية الاجمالية	%87.9	%79.5	%100
الحجم الجملي للخدمات (جرايات وتغطية صحية ومنافع أخرى) (م.د)	**18675 مليون دينار: 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي**		

المصدر وزارة الشؤون الاجتماعية

الأجر الأدنى المضمون: سجل الأجر الأدنى المضمون زيادات متتالية بما يعكس سعي الدولة إلى تعديل الأجر الأدنى لمجاراة ارتفاع كلفة المعيشة وضمان حدّ أدنى من القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المحدود:

تطور الأجر الأدنى المضمون

	2021	2022	2023	2024	2025
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (40 ساعة) بالدينار في الشهر	365.732	390.682	390,692	417,558	448,238
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (48 ساعة) بالدينار في الشهر	429,312	459,264	459,264	491,504	528,320
الأجر الأدنى الفلاحي المضمون (بالدينار في باليوم)	16,512	17,664	17.664	18,904	20,320

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

برنامج الأمان الاجتماعي:

- بلغ عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي 377 ألفًا سنة 2025 مقابل 243 سنة 2021 مما يعكس توسّع قاعدة المنتفعين.
- بلغ عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني 320 ألف منتفع خلال سنتي 2024 و2025 مقابل 243 ألف خلال سنة 2021 بفضل مراجعة معايير الاستحقاق وإعادة توجيه الدعم نحو صيغ أخرى أكثر نجاعة.
- سجل عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة تراجعا حادا بداية من سنة 2024 حيث انخفض من 620 ألف منتفع إلى 472 ألفًا وهو ما يعكس تحوّلًا في سياسة التحويلات الاجتماعية من آليات غير مباشرة إلى برامج أكثر استهدافًا في إطار ترشيد النفقات العمومية وتعزيز نجاعة منظومة الحماية الاجتماعية:

تطور مؤشرات برنامج الأمان الاجتماعي

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي (بالألف)	243	248	338	356	377
عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالألف)	243	248	338	320	320
عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة (بالألف)	620	623	622	472	472

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

توزيع التحويلات المالية حسب نوع الخدمات المقدمة: تطوّرت تدخلات الدولة في مجال الدعم الاجتماعي الموجّه للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات الهشّة خلال السنّوات الأخيرة عبر تنويع آليات المساندة بين تحويلات مالية مباشرة ومساعدات موسمية وظرفية وبرامج موجهة للأطفال وكبار السنّ إضافة إلى مشاريع الإدماج الاجتماعي. ويبرز هذا التوجّه سعي الدولة إلى تعزيز الاستهداف وتحسين نجاعة الدعم الاجتماعي بما يساهم في تخفيف حدّة الفقر وتعزيز التماسك الاجتماعي:

تطوّر التحويلات المالية حسب نوع الخدمات (م د)

الالية	2021	2022	2023	2024	2025
التحويلات المالية للأسر الفقيرة	645	689	867	980	1170
مساعدات العودة المدرسية والجامعية	20.5	25	30	34	60
منحة الأطفال 0-5 سنوات	-	54	71	75	72
اعانات بعنوان الأعياد والمناسبات الدينية	52	59	61	63	68.5
مشاريع لفائدة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات الهشة	6	6	7.5	10	13.5
مجانية النقل البري	7	4	3.5	3	3.1
المساعدات الظرفية	4	5	5	6	6.5
مراكز الطفل في سنّ ما قبل الدراسة	10	10	10	11	11.55
برنامج عملة الحضائر ما فوق 60 سنة	-		25	25	29
المجموع	**744.5**	**852**	**1080**	**1207**	**1434.15**

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

II. الاستنتاجات

رغم توفّر إطار تشريعي وقانوني ومؤسساتي يضمن الحماية الاجتماعية والادماج الاقتصادي والاجتماعي والتغطية الاجتماعية والصحية وتوفير خدمات اجتماعية شاملة لكل المواطنين مع إرساء آليات وبرامج للإحاطة بالتونسيين بالخارج فإن المنظومة الاجتماعية تشكو من ضعف التغطية الاجتماعية للأجراء في القطاع الفلاحي والتفاوت في نسب التغطية بين الجنسين والجهات وتباين أنظمة التقاعد بين القطاع العمومي والقطاع الخاص إلى جانب غياب إطار تشريعي شامل للهجرة وتقادم النصوص المنظمة للدفاع الاجتماعي.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للسياسة الاجتماعية للفترة 2026-2030

تنصهر التوجهات الوطنية لضمن خيار تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي وتطوّر المسار التنموي الشامل ببلادنا. ويكمن رهان تجسيد الدور الاجتماعي للدولة في ضرورة التوصّل إلى تخفيض نسبة الفقر وتمكين الفئات ضعيفة الدخل من ظروف معيشية أفضل بما يوفّر الأرضية لدفع أكبر لمسار التنمية فضلا عن مواكبة متطلبات الضغوطات الديمغرافية المرتبطة بتزايد نسبة كبار السنّ التي بلغت 16.9% سنة 2024 وتواصل حركة التنقل بين الجهات والهجرة إلى الخارج إضافة إلى مواكبة ضغوطات سوق العمل وتوسّع ظاهرة الاقتصاد الموازي والتي يترتب عنها زيادة الطلب على المساعدات الاجتماعية وخدمات الحماية والتغطية الاجتماعية بما يزيد من العبء المحمول على منظومة التضامن الوطني.

كما أنّه وبناء على ما تقدم أصبح من الضروري صياغة توجّهات مستقبلية واضحة للسياسة الاجتماعية قادرة على **الانتقال من التدخّل الظرفي إلى بناء منظومة اجتماعية متكاملة قائمة على الحقوق والإنصاف والنجاعة** وذلك من خلال إعادة بناء المنظومة الاجتماعية على أسس مستدامة تضمن إيجاد الحلول للعجز المالي والهيكلي وترتكز على المحاور الاستراتيجية التالية:

تكريس قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية:

تحقيق تنمية اجتماعية شاملة ومنصفة من خلال مراجعة برنامج الأمان الاجتماعي في إطار مقاربة شاملة لبرنامج العدالة الاجتماعية عبر توسيع المنافع العائلية المسندة للأطفال لتصبح أكثر شمولية وإنصافا إلى جانب تعميم المعرف الاجتماعي الموحّد لكل المواطنين والحرص على إحكام التصرف في توزيع المنافع الاجتماعية على مستحقيها بما يضمن انتفاع الأسر الفقيرة بالتحويلات المالية وتركيز منظومة معلوماتية اجتماعية مندمجة لتسهيل اسناد المنافع لمستحقيها وتيسير نفاذهم إليها.

وبالتوازي، سيتم العمل على تعميم استغلال بطاقات العلاج الإلكتروني "أمان" لأولي الحق الحاملين لمعرّف وحيد بما يدعم الإدماج المالي للمنتفعين بالتحويلات المالية ويساعد على تقييم نجاعة أنموذج التنقيط واختبار برنامج "سبل المعيشة البديلة" ومراجعة إسناد بطاقات العلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة بما يحقق الإنصاف والعدل وإعادة التصديق تدريجيا على كافّة المنتفعين بالتحويلات المالية الشهرية والعلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة للتأكّد من مطابقة الانتفاع للشروط المستوجبة قانونا.

كما سيتم العمل على مواصلة إسناد المساعدات المدرسية والجامعية وتوفير اشتراكات النقل المدرسي والجامعي لفائدة التلاميذ والطلبة والأطفال في السنّوات التحضيرية والكتاتيب من أبناء الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و25 سنة.

الادماج الاقتصادي للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل بمراجعة برامج الإدماج الاقتصادي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل ومزيد إحكام التصرف وضمان نجاعة التدخلات باعتماد نظام متكامل وشامل للإدماج الاقتصادي لفاقدي مواطن الشغل لأسباب اقتصادية إلى جانب إرساء آليات الإدماج الاقتصادي للعاملات الفلاحيات بتوفير التمويلات اللازمة للمؤسسات الفلاحية الصغرى.

الإدماج الكامل والنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة عبر تركيز صندوق النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة مع اعتماد إستراتيجية متكاملة من أجل دفع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراجعة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلّقة بالأشخاص ذوي الإعاقة خاصّة القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005.

بالتوازي، سيتم إحداث مراكز لإدماج الأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحّد تقدم الخدمات التربوية المختصة والتأهيلية وتوفّر أفضل سبل الاندماج والمرافقة الاجتماعية مع إيلاء عناية خاصّة بالأطفال ذوي الإعاقة المتمدرسين من خلال تكوين مرافقين من مدرسي التربية الاجتماعية لتيسير الادماج في المنظومة التربوية والحياة الاجتماعية. هذا إلى جانب تركيز المنصة الرقمية لإسناد بطاقات إعاقة رقمية ذكية بما يسمح بتسهيل حصول ذوي الإعاقة على البطاقة وتجديدها عن بعد وتعزيز النفاذ الرقمي لمختلف الخدمات خاصّة الفاقدين للسند منهم (التربية، التكوين المهني، التشغيل، ...) وإحداث مراكز للسياحة الميسرة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

إعادة إدماج الفئات المهددة بالقطيعة الاجتماعية وخاصّة منهم الأطفال والشباب من خلال تطوير مهام مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتهيئتها ومراجعة هيكلة المعهد الوطني للطفولة بما يضمن مزيد الإحاطة بالأطفال فاقدي السنّد وتطوير التكفل بهذه الفئة لدى العائلات البديلة بما يضمن تنشئة متوازنة تسمح لهم بالاندماج داخل العائلة وداخل المجتمع. هذا إلى جانب تطوير مهام مراكز الدفاع الاجتماعي في اتجاه الإحاطة بالأطفال والشباب ذوي السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتطوير برنامج مكافحة تعاطي المخدرات من خلال تأهيل المدمنين منهم وإعادة الإدماج وتطوير برنامج مكافحة ظاهرة العنف المجتمعي والعمل على إحياء تجربة الخلايا الاجتماعية بالوسط المدرسي عبر منصة رقمية تحدث في الغرض بالتنسيق مع وزارة التربية، فضلا عن تعميم برنامج الفرصة الثانية على جميع مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.

كما ستتواصل الجهود لمنع تشغيل الأطفال بما يخالف قانون العمل مع تكثيف حملات الرقابة ومنع استغلال الأطفال وحمايتهم من الأعمال الخطرة، إضافة إلى تنفيذ مشروع الإسعاف الاجتماعي"Samu Social " لفائدة "فاقدي السنّد" عبر توفير سيارات للفرق المتنقلة مجهزة بعيادة وفضاء استقبال أوّلي وتعميمها على كامل الجهات من أجل تعزيز التضامن الاجتماعي والحد من مظاهر التهميش.

تطوير منظومة محو الأمية وتعليم الكبار إلى منظومة التعلم مدى الحياة وتثمينه من خلال إحداث مركز وطني للتربية الاجتماعية وصياغة الإطار القانوني لتأطير برامج تربية اجتماعية للتعلم مدى الحياة واثراء وتجديد المضامين التعليمية لمحو الأمية والسعي إلى تنظير

الشهادة المسلمة من أجل المساعدة على الادماج الاقتصادي والاجتماعي للمتمدرسين وتكثيف المرافقة والتأهيل لإجراء شهادة الكفاءة المهنية بالتعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل إلى جانب توفير آليات مصاحبة في بعث المشاريع الصغرى والمنتجة والمدرة للدخل بالنسبة للمتحصلين على شهادة محو الأمية.

تعزيز العمل في ظروف آمنة ولائقة:

يكتسي تحقيق هذا الهدف أهمّية بالغة باعتباره من أنجع أدوات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والحد من الفقر والهشاشة إلى جانب دوره في توسيع قاعدة المساهمين في منظومات الحماية الاجتماعية ودعم استدامتها. وسيتمّ في هذا المجال العمل على:

ضمان العمل اللائق من خلال المراجعة الشاملة والجذرية لأحكام مجلة الشغل بما يتماشى والدستور والمعايير الدولية واعتماد إطار قانوني للعمل عن بعد وإرساء اقتصاد المنصات الرقمية في ظل التحوّل نحو الذكاء الاصطناعي.

ضمان أجر يوفّر الحد الأدنى من الدخل لتغطية النفقات الأساسية وتأمين مستوى معيشي لائق للأسرة وبالتالي القطع الكلي مع التشغيل بأجر غير لائق إضافة إلى اعتماد منظومة لتأمين فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية بما يضمن الحد من تأثير التداعيات الاقتصادية على العمّال المسرّحين.

استكمال إرساء النظام القانوني لحماية العاملات الفلاحيات بإصدار النصوص التطبيقية للمرسوم عدد 4 لسنة 2024 والمتعلق بنظام الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات وتركيز صندوق العاملات الفلاحيات المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2025 والسجل الوطني للعاملات الفلاحيات.

تدعيم الحوار الاجتماعي بين أصحاب العمل والعمال وتحسين المناخ الإجتماعي داخل المؤسسة من خلال تحديد شروط العمل وظروفه بما في ذلك الأجور وساعات العمل والتحوّل من دور الرقابة إلى دور الإحاطة القانونية لتحقيق التوازن في العلاقات المهنية وتنقيح احكام مجلة الشغل في اتجاه إدراج آلية الوسيط المهني داخل كل مؤسسة.

ضمان تغطية شاملة ومنصفة وإدماجيه لكافة العمال في مجال الصحة والسلامة المهنية عبر اعتماد إستراتيجية وطنيّة للصحة والسلامة المهنية ومراجعة التشريعات الوطنيّة في هذا المجال حتى تتلاءم مع التشريعات الدولية مع تركيز مصالح للصحة والسلامة المهنية في قطاع الوظيفة العمومية والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية علاوة عن إعطاء الأولوية للوقاية الأولية من خلال تقييم المخاطر المهنية واعتماد وثيقة موحدة لتصنيفها وخطة اتصالية للتوعية في مجال الصحة والسلامة المهنية.

ديمومة الخدمات الاجتماعية وتحسينها وتنويع مصادر تمويل الصناديق:

ضمان ديمومة الخدمات الاجتماعية وتحسينها: ستتجه الجهود نحو تركيز أرضية للحماية الاجتماعية توفّر ضمانات أساسية وتكفل حدا أدنى من الحماية والرعاية الصحية الأساسية وتأمن الدخل الاجتماعي وتدعم الخدمات الإلكترونية عبر إرساء نظام للتبادل الالكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسدي الخدمات الصحيّة والمضمونين الاجتماعيين وتعزيز الترابط البيني بين الهياكل العمومية وتحقيق الانتقال الرقمي للصناديق.

بالتوازي، سيتم العمل على تنويع مصادر تمويل الصناديق من خلال الانطلاق في إصلاحات هيكلية شاملة ومراجعة المنظومة كلها بسائر مكوّناتها بحسب الخدمات الاجتماعية بما يضمن استمرارية التغطية الصحية لكل المضمونين الاجتماعيين على اختلاف منظومات انخراطهم مع إعداد مجلة قانونية تمنح الصناديق آلية رقابة واستخلاص فعلي لضمان استخلاص الديون وإرساء متابعة آلية ودورية لكبار المدينين تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. هذا فضلا عن اعتماد إطار قانوني ملائم لضمان الانخراط الطوعي للعاملين بالقطاع غير المنظم بأنظمة الضمان الاجتماعي ووفق مرحلية مرنة. كما سيتم اعتماد نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الاستشفائيّة وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعليّة مع مراجعة نظام التأمين على المرض وخاصّة التعهد بالأمراض الثقيلة والتحكّم في نفقات الأدوية ومراجعة سياسة تسعير الأدوية.

توسيع التغطية الاجتماعية من خلال توسيع مجال التصريح بالأجور عن بعد لتشمل فئات جديدة من المنخرطين واعتماد نظام موحّد لذوي الدخل المحدود وضمان حد أدنى من التغطية الاجتماعية مع تنفيذ خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي إلى جانب احداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات ومكاتب للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية أو محلية.

تعزيز الحماية الاجتماعية للتونسيين بالخارج ومساهمتهم في التنمية:

تعدّ الهجرة ومساهمة التونسيين بالخارج رافدا استراتيجيا للتنمية وذلك باعتبار ما تمثله الجالية التونسية بالخارج من قوة بشرية واقتصادية قادرة على دعم الابتكار ودفع الاستثمار وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية، سترتكز الجهود خلال الفترة المقبلة على تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية على المستوى الوطني والإقليمي والجهوي والمحلي عبر جذب استثمارات التونسيين بالخارج وحثهم على المساهمة في تمويل المشاريع ذات الأولوية الوطنيّة وبعث مبادرات ريادية ومشاريع تضامنية في مناطقهم الأصلية وتطوير المنصة الوطنيّة للكفاءات التونسية بالخارج وتشجيع الشراكات مع الجامعات والمؤسسات الاقتصادية التونسية. هذا بالتوازي مع تحيين الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي وإبرام اتفاقيات مع دول أخرى لتوسيع منظومة التغطية الصحية والاجتماعية للتونسيين المقيمين بالخارج.

حوكمة إدارة ملف الهجرة الو افدة: عبر تركيز منظومة شاملة لإدارة الهجرة الوافدة وإنجاز مسوحات وطنيّة دورية ودراسات كميّة ونوعية حول الهجرة الوافدة تبعا لنتائج المسح الوطني الثاني للهجرة الدولية.

حوكمة السياسات الاجتماعية:

سيتسنّى تكريس التحوّل الرقمي في مجال الخدمات الاجتماعية بفضل استكمال إنجاز النظام المعلوماتي لبرنامج الحماية الاجتماعية وإرساء منصة خاصّة بالتمويل العمومي للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ورقمنة بطاقات الأشخاص ذوي الإعاقة "طريقي" وإرساء نظام معلومات وطني شامل ومندمج حول الهجرة الدولية إلى جانب إنشاء البوابة الوطنيّة للخدمات الادارية على الخطّ ونظام إدارة حيني للمعرّف الاجتماعي ونظام التّبادل الالكتروني للمعطيات الخاصّة بالصّندوق الوطني للتأمين على المرض إلى جانب رقمنة خدمات الصّندوق الوطني للضّمان الاجتماعي والصّندوق الوطني للتّقاعد والحيطة الاجتماعيّة.

3.1 دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال

يشكل دعم الأسرة وتوفير الحماية الاجتماعية لها وتكريس التضامن بين الأجيال هدفا جوهريا للسياسات الاجتماعية للدولة خاصّة عبر مزيد رفع مكانتها وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لمختلف أفرادها. وتتجسد هذه الرؤية في سياسات اجتماعية تهدف إلى تحقيق الحماية والرفاه الاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية خاصّة في ظل التحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها بلادنا.

وتجسيما لأحكام الدستور الذي أكد على التزام الدولة بدورها الاجتماعي وعملا على الاستجابة لحاجيات المواطنين وانتظاراتهم سيتم العمل على إيلاء مزيد العناية بالأسرة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية من خلال مزيد الإحاطة بالمرأة كشريك أساسي في التنمية ودعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات وتعزيز تماسك الأسرة وتوازنها وتحقيق الرفاه لجميع الأطفال دون تمييز وحمايتهم من جميع أشكال التهديد وضمان رعاية أفضل لفائدة كبار السنّ وتثمين خبراتهم وحثّهم على المشاركة الفاعلة في الحياة العامة.

وعلى هذا الأساس تهدف سياسة الدولة في هذا المجال إلى:

- جعل النساء فاعلات وقادرات على التغيير والاندماج الاقتصادي والاجتماعي.
- ضمان أسرة متوازنة ودامجة ومنفتحة على محيطها بما يرسّخ دورها المحوري في بناء المجتمع.
- تحقيق النماء والرفاه والحماية لجميع الأطفال في بيئة سليمة وآمنة.
- رعاية كبار السنّ وحمايتهم وتثمين قدراتهم وتعزيز إدماجهم في الحياة العامة.

نساء فاعلات وقادرات على التغيير والاندماج الاقتصادي والاجتماعي

تعمل الدولة تجسيما لمقتضيات الفصل 51 من الدستور على مزيد دعم مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص من خلال تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامّة وفي الأنشطة الاقتصادية وجعلهن شريكا فاعلا في التنمية إيمانا بأن مساهمتهن في الدورة الاقتصادية ليست مجرد حقّ بل هي رافد حيوي لتحقيق التنمية الشاملة. كما تولي الدولة الأهمية القصوى لتعزيز البرامج والآليات الضرورية لحمايتهن والتعهد بهن من جميع أشكال العنف داخل الأسرة والمجتمع.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

اتسمت الفترة المنقضية بتطوير التشريعات وتوفير الآليات والبرامج الرامية إلى مزيد الإحاطة بالمرأة اقتصاديا واجتماعيا ودعم مكانتها في الأسرة وفي المجتمع وهو ما مكن من تعزيز قدراتها في مجال المشاركة الاقتصادية واقتحامها للعديد من القطاعات الواعدة إلى جانب تواصل دعم حضورها في مواقع القرار ووضع البرامج والآليات لحمايتها من كل أشكال العنف وذلك خاصّة عبر:

دعم ريادة الأعمال النسائية ودفع الاستثمار: بإعداد "الاستراتيجية الوطنيّة للنهوض بريادة الأعمال النسائية" في أفق 2035 وخطتها التنفيذية والتي تهدف إلى رفع نسبة النساء صاحبات الأعمال من خلال بعث مشاريع صغرى ومتوسطة وإنجاز البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار (رائدات) وإطلاق المنصّة الرّقميّة الخاصّة بالبرنامج وإحداث فضاءات متعدّدة الخدمات لتأمين المساندة والمرافقة والتكوين على المستوى المحلي والجهوي. وقد مكّن برنامج "رائدات" منذ انطلاقه سنة 2022 من تمويل 6229 مشروعا نسائيّا وخلق أكثر من 12 ألف موطن شغل مباشر.

تعزيز الإدماج الاقتصادي للنّساء والفتيات: من خلال إعداد الاستراتيجية الوطنيّة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي في أفق 2030 وخطّتها التنفيذية والشروع في إرسائها مع مواصلة تنفيذ خطة عمل الاستراتيجيّة الوطنيّة للتّمكين الاقتصادي والاجتماعي للنّساء والفتيات في المناطق الرّيفيّة عبر إحداث مشاريع نسائية تعتمد سلاسل القيمة في المنتجات الفلاحية وتحويل المنتجات الفلاحية والصناعات التقليدية فضلا عن تنفيذ البرنامج الوطني للإدماج الاقتصادي للعاملات في القطاع الفلاحي الذي يهدف إلى رفع الهشاشة الاقتصاديّة والاجتماعيّة عن النّساء والفتيات العاملات موسميا في القطاع الفلاحي وتيسير نفاذهنّ إلى وسائل الإنتاج حيث مكن البرنامج منذ انطلاقه سنة 2023 من إحداث 238 مورد رزق في 13 معتمدية بكل من ولايات سيدي بوزيد والقيروان والقصرين.

كما تواصل في نفس الإطار تنفيذ برنامج الإدماج الاقتصادي لأمّهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي عبر إحداث مشاريع متناهية الصّغر لفائدتهن خاصّة بالمناطق ذات الكثافة السّكّانيّة العالية حيث ساهم هذا البرنامج في إحداث 788 مورد رزق ونجاة 1453 تلميذا وتلميذة من الانقطاع المدرسي خلال الفترة 2021- 2025 وإنجاز برنامج صامدة للإدماج الاقتصادي للنساء ضحايا العنف الزوجي من خلال خلق حوالي 373 مورد رزق بـ 20 ولاية إلى جانب دعم وإحداث 40 مجمعا نسائيا بـ 13 ولاية لفائدة ما يفوق 1100 منخرطة مع استفادة 13 مجمعا بأربع ولايات من اتفاقيّة الشراكة المبرمة مع الغرفة الوطنيّة للمساحات الكبرى بغرض تسويق منتجات هذه المجامع.

الحدّ من العنف ضدّ النساء: عبر مواصلة تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة لمناهضة العنف ضدّ المرأة ومواصلة تقريب الخدمات بإحداث 17 مركزا لإيواء النساء ضحايا العنف بطاقة استيعاب بلغت 258 سريرا وهو ما سمح بإيواء 1354 امرأة و1317 طفلا وطفلة إلى غاية 2025.

وفي نفس السياق تم اعداد خطة وطنيّة للتوعية من العنف المسلط ضد النساء والفتيات لا سيما في الوسط الرقمي وإحداث المرصد الوطني لمقاومة العنف ضدّ المرأة لدعم البحوث العلميّة والميدانية وإحداث التّنسيقيات الجهويّة لمناهضة العنف ضدّ المرأة وجملة من الخطوط الخضراء للإصغاء والتوجيه على غرار الخط الأخضر 1899 والشروع في تركيز المنصة الوطنية الرقمية لمقاومة العنف ضد المرأة

وهي شبكة تواصل تشاركية لمتابعة حالات التعهد بالنساء ضحايا العنف وتوفير البيانات والمعطيات الحينية، إلى جانب اعداد خطة العمل الوطنيّة الأولى لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 "المرأة والأمن والسلم" والمصادقة على خطة العمل الوطنيّة الثانية.

تطوير الاستشراف ورصد الفجوات القائمة بين الجنسين في مختلف القطاعات: من خلال تطوير منظومة الرصد والاحصاء وإعداد التقارير الدورية في مجال المرأة ورصد الفجوات القائمة بين الجنسين على غرار إعداد التقرير السادس للجمهورية التونسية حول التّقدّم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

II. الاستنتاجات

تعتبر قضايا المرأة من أهمّ القضايا الأساسية في سياسة الدولة ويتجلّى ذلك في المكاسب التشريعية والمؤسساتية لا سيما برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي. وعلى هذا الأساس تواصلت الإصلاحات الرامية إلى تعميم التحاق كل الفتيات بالتعليم والتكوين وتحسين المؤشرات الصحية للنساء إلى جانب تطوير وتنويع برامج الادماج الاقتصادي والاجتماعي خاصّة لفائدة النساء والفتيات في المناطق الريفية وفي وضعيات الهشاشة والعمل على الترفيع في المساهمة الاقتصادية للمرأة فضلا عن وضع منظومة تشريعية وآليات ضامنة لحقوق المرأة ومناهضة لجميع أشكال العنف والتمييز ضدها.

ورغم مختلف هذه المكاسب لا يزال مجال المرأة يشكو من بعض النقائص المرتبطة أساسا بغياب نصوص قانونية منظمة لعدد من برامج الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء وضعف الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذها مع غياب دراسة الأثر الاقتصادي واستدامة المشاريع المحدثة وضعف المساهمة الاقتصادية لدى النساء التي لا زالت في حدود 26%. كما لا تتجاوز نسبة النساء صاحبات المؤسّسات حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء، 10% مقارنة بالمعدل العالمي الذي يبلغ 30% وبلغت نسبة النّساء اللاتي يعملن لحسابهنّ الخاص 19.1% سنة 2024. هذا إلى جانب ضعف نسبة النشاط لدى النساء والتي لا تتجاوز 33.6% من مجموع السكان النشيطين وارتفاع نسبة البطالة لديهن حيث تمثّل حوالي 20,9% مقابل 12.6% لدى الرجال و15.3% كمعدل وطني سنة 2025 كما بلغت نسبة البطالة من بين حاملات الشهادات العليا 31,3% سنة 2025.

وتواجه النساء في الوسط الريفي العديد من التحديات والمتمثلة خاصّة في تردي ظروف العمل والنقل للعاملات في القطاع الفلاحي وارتفاع نسب العمل الهش خاصّة في المناطق الفلاحية حيث لا تتجاوز نسبة النساء العاملات في القطاع الفلاحي اللواتي يتمتّعن بالتغطية الاجتماعية 13,2% حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 إضافة إلى صعوبة نفاذ النساء والفتيات في الوسط الريفي إلى الموارد ووسائل الإنتاج.

كما تم تسجيل تفاوت في معدلات الأمية بين الجنسين وبين الجهات حيث بلغت نسبة الأمية لمن بلغ سنّهم 10 سنوات فما فوق 17,3% سنة 2024 تتوزع بين 22,3% للإناث مقابل 12% للذكور مع تواصل ارتفاع معدلات العنف المسلط على النساء يتقدّمها العنف اللفظي بنسبة تقدر بـ 92% ويليها العنف المادي بنسبة تقدر بـ 73 % والعنف النفسي بنسبة 71.5% من بين الإشعارات الواردة.

III. الأهداف والمحاور الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تواجه السياسة في مجال المرأة تحولات عميقة ومتسارعة تأثر بشكل مباشر على أوضاع النساء وأدوارهن داخل الأسرة والمجتمع وتتمثّل خاصّة في تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل بما يفرض ضرورة تقاسم الأدوار داخل الأسرة والتشجيع على الأبوّة النّشطة لتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والأسرية إلى جانب التحولات التكنولوجية والرقمية المتسارعة وتأثيرها على إعادة تشكيل أنماط العمل والتواصل والتحديات المرتبطة بالشيخوخة السكانية وهو ما سيفرض ضغوطا متزايدة على أدوار الرعاية للنساء بما يؤثر سلبا على فرص اندماجهن الاقتصادي والاجتماعي. كما أن تكريس مبدأ المساواة في الفرص يستدعي تعزيز دور المرأة اجتماعيا واقتصاديا من خلال تطوير التشريعات وتوفير الآليات الكفيلة بمزيد الإحاطة بها وتنمية قدراتها بما ييسّر نفاذها إلى الموارد والمعرفة والاستثمار ومواقع القرار لا سيّما في المناطق الريّفية والنساء اللاتي في وضعيات هشة ويعزز مشاركتها في الحياة العامّة وفي التنمية ويضمن حقوقها الاجتماعية والاقتصادية ويقيها من السلوكيات الاجتماعية السّلبية ومن جميع أشكال العنف داخل الأسرة والمجتمع.

وتتمثّل أولويات المخطط للفترة 2026-2030 في جعل نساء تونس "**نساء فاعلات اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيا وسياسيًا وقادرات على تغييرو اقعهنّ والانخراط في تحقيق التنمية بما يعزّز إدماجهنّ**".

وسيتمّ تحقيق هذه الأولويات من خلال أربعة أهداف إستراتيجية تتمثّل في:

دفع ريادة الأعمال النسائيّة والاستثمار: من خلال إعداد نصّ قانوني منظّم لريادة الأعمال النسائية وتنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنيّة للنهوض بريادة الأعمال النسائية في أفق 2035 والانطلاق في تنفيذ البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائدات 2" للفترة 2026-2030 وتوفير المرافقة القبلية والبعدية لصاحبات أفكار المشاريع وتيسير نفاذ الباعثات إلى تسويق منتوجاتهن وذلك بالتوازي مع تطوير المهارات الريادية لدى النساء والفتيات ورسم مسار المرافقة والتكوين والتمويل وإطلاق منصة رقمية لتسويق منتوجات المنتفعات ببرامج الإدماج الاقتصادي وريادة الأعمال ودعم القدرات على المستوى الجهوي والمحلي مع إتاحة فرص للنساء باعثات المشاريع ورائدات الأعمال لتبادل التجارب النسائية وتثمين التجارب في مجال ريادة الأعمال.

تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات: وذلك من خلال تنفيذ الخطة الوطنيّة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الوسط الريفي في أفق 2030 ومأسسة برامج الإدماج الاقتصادي وحوكمة تنفيذها. وسيتم للغرض اعتماد إطار قانوني منظّم لهذه البرامج وتركيز منصة رقمية لتسويق منتوجات المنتفعات ببرامج الإدماج الاقتصادي وحوكمة خطوط تمويل موارد الرزق وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذها بما يساهم في خلق ديناميكيّة اقتصاديّة وتنمويّة على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي (برنامج الإدماج الاقتصادي لأمّهات التلاميذ المهدّدين بالانقطاع المدرسي والبرنامج الوطني للإدماج الاقتصادي للعاملات في القطاع الفلاحي وبرنامج صامدة للإدماج الاقتصادي للنساء ضحايا العنف الزوجي...).

تكريس العدالة الاجتماعية: حيث سيتم ضبط تصوّر لخطة وطنيّة متعددة القطاعات للنهوض بالنساء والفتيات في وضعيّات هشاشة وتنفيذها باعتماد الآليات والتدابير اللازمة لتيسير انتقال النساء والفتيات من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظّم لضمان ظروف العمل اللائق للفئات الاجتماعية الهشة والاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

وفي نفس السياق سيتم دعم مشاريع تثمين المنتجات الفلاحية من التحويل إلى التسويق وإحداث فضاءات للتكوين وتسويق المنتوجات النسائية في الوسط الريفي ومرافقة النساء والفتيات حاملات أفكار المشاريع إلى جانب تنفيذ برامج تكوينية تكميلية للمنتفعات ببرامج الإدماج الاقتصادي مع تأمين المرافقة القبلية والبعدية لفائدة الباعثات وتنفيذ حملات توعوية وتثقيفية في صفوف النساء والفتيات في الوسط الريفي للتعريف بحقوقهن وبآليات الحماية.

تعزيز الوقاية من العنف ضدّ النساء والفتيات وتقريب خدمات التعهد: من خلال إعداد استراتيجية جديدة ومخطط تنفيذي لمقاومة العنف ضد المرأة للفترة 2026–2030 ومواصلة تنفيذ البرنامج الوطني "في الوقاية حماية" من خلال العمل على إدماج التربية على المساواة ونبذ العنف ضمن المناهج التعليمية ومواصلة تنظيم تظاهرات وحملات توعوية وتثقيفية وطنيّة وجهوية وفي الأحياء والمناطق الريفية إلى جانب مراجعة كراس الشروط المنظّم لإحداث وتسيير مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف وإنجاز الخطة الوطنيّة للتوعية من العنف ضد النساء والفتيات بما في ذلك في الفضاء الرقمي وضمان حقوق ذوي الإعاقة في النفاذ إلى المعلومات والخدمات.

وفي نفس الإطار ستتكثف الجهود بهدف تطوير وحوكمة الخدمات الجوارية لفائدة النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهنّ بمختلف الجهات وتطوير الأطر القانونية المنظمة لمراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف وتنفيذ برنامج لدعم القدرات في مجال الوقاية والحماية والتعهد بالنساء ضحايا العنف حول مهارات التواصل مع ضحايا العنف وتعزيز قدرات التنسيقيات الجهوية والفرق الجهوية متعددة الاختصاصات المنبثقة عنها حول التدخل في الحالات المستعجلة.

وبهدف دعم منظومة الرصد في مجال العنف سيتواصل إنجاز الدراسات والتقارير مع تطوير منظومة إنتاج البيانات الإحصائية وإدخال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتحسين الوقاية والحماية للنساء والفتيات من العنف فضلا عن تنفيذ الخطة الوطنيّة الثانية حول المرأة والسلم والأمن 1325 والعمل على تنزيلها إلى خطط قطاعية للفترة 2026–2028 وتنظيم حملات توعوية بشأنها وإنجاز جملة من الدراسات حول تعزيز مشاركة المرأة في الوقاية وتعزيز الصمود بعد النزاعات والأزمات وحول المساواة بين الجنسين ودور النساء والفتيات في تحقيق الأمن والسلم.

تطوير الاستشراف ورصد الفجوات القائمة بين الجنسين: من خلال وضع تصور لمبادرة "القيادة النسائية" ومخططها التنفيذي قصد تطوير الأطر الهيكلية والإجرائية والموازنات المالية الداعمة للقيادة النسائية في مختلف القطاعات وتوفير معطيات ديمغرافية وإحصائية حول الصحة والتعليم والتشغيل والمشاركة في الحياة العامة وإنجاز دراسات وبحوث سنوية حول واقع المرأة في مختلف المجالات وتثمين الخبرات والكفاءات النسائية في الأدوار القيادية.

تعزيز مشاركة النساء والفتيات في المحافظة على بيئة سليمة: من خلال المساهمة في وضع برامج لدعم المبادرات النسائية في مجالات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدّائري وتنفيذه وإصدار البحوث والدراسات حول المسائل ذات العلاقة بالمرأة والتغيرات المناخيّة وتثمين المبادرات النسائيّة في المجال البيئي.

أسرة متوازنة ودامجة ومنفتحة على محيطها

تعتبر الأسرة أحد أهمّ الأولويات الوطنية حيث أنّها "الخلية الأساسية للمجتمع وعلى الدولة حمايتها" كما نصّ عليه الفصل 12 من الدستور. وقد شهدت الفترة 2021-2025 إنجاز جملة من الإصلاحات والبرامج والمشاريع الرامية إلى النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر ودعم التّرابط والتّماسك الأسري وتعزيز التضامن والتّواصل بين أفرادها.

I. إنجازات الفترة 2021-2025

تمثلت أهمّ الإنجازات لفائدة الأسرة خلال الفترة 2021-2025 في:

تنفيذ الاستراتيجية الوطنيّة لتطوير قطاع الأسرة: بمختلف مكوّناتها واعتماد خطة عمل وطنيّة للتماسك الأسري في أفق 2035.

تنفيذ برنامج الإدماج الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصّة: من خلال خلق موارد رزق ومشاريع لفائدة 3537 أسرة وهو ما سمح بتحسين أوضاع أغلب أفراد الأسر المنتفعين بموارد الرزق والخروج بهم من وضعية الإعالة إلى وضعية الادماج الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب تنفيذ برنامج بعث مشاريع إيكولوجية والذي انتفعت به حوالي 39 أسرة وذلك بولايات جندوبة (معتمدية فرنانة) وصفاقس (معتمدية الصخيرة) وقابس.

تعزيز الادماج الاجتماعي للأسر: من خلال تأهيلها وتثقيفها في مجال الحقوق والمكتسبات القانونية والتربية الوالدية وإعداد الشباب للحياة الزوجية والوقاية من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر ودعم الحوار داخل الأسرة حيث استفاد بتدخلات هذا البرنامج حوالي 90 ألف أسرة خلال الفترة 2021-2025.

مواصلة إحداث فضاءات مندمجة للأسر ومراكز الإرشاد والتوجيه الأسري: وتعزيز خدمات التعهد الاجتماعية والنفسيّة والقانونيّة.

تنفيذ برنامج إحداث وحدات للتعهد بالأولياء و أبنائهم ذوي اضطرابات التعلم: عبر توفير خدمات التعهد بالأطفال ومرافقة الأولياء وتوفير أدلة ودعائم اتصالية وتركيز 05 وحدات تعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي اضطرابات التعلّم بأريانة وباجة، وجندوبة والقيروان ومدنين.

تطوير التشريعات في مجال الأسرة: من خلال إصدار القانون عدد 44 لسنة 2024 المؤرخ في 12 أوت 2024 المتعلق بتنظيم عطل الامومة والأبوة في القطاع العام والقطاع الخاص والوظيفة العمومية والذي يهدف إلى تحسين وتطوير نظام العطل المتعلقة بالأمومة والأبوة وراحة الرضاعة والعمل على المساواة بين القطاعين العام والخاص وفق المستجدات المجتمعية الحالية إلى جانب مراعاة مصلحة الطفل الفضلى ودعم الروابط العائلية بهدف التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية.

II. الاستنتاجات

تتميز السياسة العمومية في مجال الأسرة بتوفر جملة من الدعائم تتمثّل أساسا في توفّر منظومة قانونية داعمة للأسرة والأمومة والأبوة وإرساء استراتيجيات وطنيّة لتطوير الأسرة والتماسك الأسري إضافة إلى إرساء سياسة عمومية داعمة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأسر تتميز بتعدد البرامج والآليات والفضاءات لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية. في المقابل لازالت هذه التدخلات تواجه عديد الإشكاليات والمتمثّلة خاصّة في عدم وجود خطة اتصالية شاملة لأفراد الأسرة وغياب استراتيجية وطنيّة للإدماج الاقتصادي للأسر إضافة إلى تشتت البرامج ونقص النجاعة.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تواجه الأسر التونسية جملة من التحديات المتمثّلة خاصّة في تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل بما يفرض ضرورة تقاسم الأدوار والتشجيع على الأبوة النشطة في تربية الأبناء وما ترتب عنه من ناحية أخرى من تفكّك أسري وارتفاع نسب الطلاق ونسب العزوف عن الزواج وضعف الوعي بمبادئ الحياة الزوجية وغياب التواصل والترابط بين الأجيال إلى جانب ارتفاع منسوب السّلوكيّات المحفوفة بالمخاطر (العنف الأسري والهجرة غير النظامية والإدمان على المخدرات والأنترنات...).

كما تشهد الأسرة تحوّلات ديمغرافية هامّة تمثّلت خاصّة في تطوّر عدد الأسر إلى 3,5 مليون أسرة سنة 2024 مع تراجع متوسط حجم الأسرة من 4.05 سنة 2014 إلى 3.45 سنة 2024 وارتفاع نسبة الشيخوخة السكانية وهو ما يستدعي تعزيز المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية ومواكبة التحوّلات الرقمية المتسارعة وتأثيرها على أنماط التواصل الأسري والتنشئة الاجتماعية لفائدة الأسر إلى جانب توفير الخدمات المناسبة لمختلف الفئات العمرية والوضعيات الاجتماعية.

ولمواكبة هذه التحولات تم إعداد **سياسة وطنيّة مندمجة للنهوض بالأسرة وفق مقاربة شاملة تهدف إلى الإعداد والتأهيل الأسري وتعزيز صمود الأسرة وتوازنها وتماسك أفرادها** باعتبارها الخليّة الأساسيّة للمجتمع بما يضمن التكامل في تربية الأطفال ودعم الترابط بين الأجيال وتقليص الفجوات والارتقاء بأوضاع الأسر اقتصاديّا واجتماعيّا بما يجعلها شريكا فاعلا في التّنمية وعنصرا فاعلا في التّنشئة الاجتماعيّة ورسم ملامح مجتمع متوازن وفق أولويات تهدف إلى خلق أسرة متوازنة ودامجة ومنفتحة على محيطها بما يرسّخ دورها المحوري في بناء المجتمع من خلال تحقيق الأهداف التالية:

دعم الروابط الأسريّة والتّماسك والتّضامن الأسري: عبر تنفيذ خطة العمل الوطنيّة للتماسك الأسري وتنظيم استشارة وطنيّة لتطلعات الأسرة التونسية حول الأزمنة المدرسية والمهنية والاسرية واستغلال نتائجها في تعديل السياسات والعمل على تعزيز ثقافة الحوار وحسن التعامل وترسيخ القيم الداعمة للتماسك والتضامن والاندماج داخل الأسرة ومع محيطها وبين الأجيال إلى جانب اعتماد برنامج وطني للإعداد والتأهيل للحياة الزوجية والأسرية وإحداث مؤسسة الموفّق الأسري وضبط شكلها القانوني ومراجعة القانون المنظم للمنح العائلية وإعداد قانون نظام النفقة وجراية الطلاق. وفي نفس الإطار سيتم تنفيذ برنامج وطني في مجال التنشئة الاجتماعية إلى جانب دعم برامج التحسيس والتوعية والتثقيف لفائدة الأولياء للوقاية من السلوكيات السلبية.

تجويد خدمات القرب بما يستجيب لحاجيات الأفراد والجهات حيث سيتم ضبط خارطة المؤسسات الجوارية وضبط مقومات ومعايير الفضاءات الجاذبة والآمنة للأسرة مع العمل على تعزيز الاستثمار في الفضاءات التي تقدّم خدمات لفائدة الأسر ووضع نص تشريعي لتنظيم فضاءات متعددة الخدمات للأسرة لتأمين أنشطة توعوية وتثقيفية حماية لها من كل التهديدات والمخاطر بما في ذلك في الفضاء الرقمي.

دعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأسر ذات الوضعيات الخاصّة: من خلال إعداد خطة وطنيّة وبرنامج عمل تنفيذي للإدماج الاقتصادي للأسر واعتماد إطار قانوني لبرامج الادماج الاقتصادي وحوكمة تنفيذها ضمانا لديمومة المشاريع وموارد الرزق المحدثة مع مواصلة تمكين الأسر ذات الوضعيات الخاصّة من موارد رزق ومشاريع اقتصادية تساهم في تحسين أوضاعها الاجتماعية وتقريب الخدمات ومراجعة تجربة فضاءات الأسرة وتصويبها نحو احداث فضاءات متعدّدة الخدمات والاختصاصات لتأمين المرافقة والتكوين والتسويق لفائدة الأسر وأفرادها.

دعم مشاركة الأسر في ضمان المحافظة على بيئة سليمة: من خلال تكثيف الأنشطة التثقيفية والتوعوية لضمان الاستدامة البيئية عبر إنتاج دعائم اتصالية رقمية للتوعية والتثقيف حول مختلف الأنشطة والبرامج لفائدة الأسر لدعم مشاركتها وتعزيز قدراتها في مجال ترشيد الاستهلاك والإنتاج المستدام إلى جانب احداث برامج دعم موارد الرزق الايكولوجية التي تراعي الخصوصيات البيئية لكل منطقة.

أطفال في نماء وحماية في ظل بيئة سليمة وآمنة

نص الفصل 52 من الدستور على "أن حقوق الطفل مضمونة وعلى أبويه وعلى الدولة أن يضمنوا له الكرامة والصحة والرعاية والتربية والتعليم وعلى الدولة أيضا توفير جميع أنواع الحماية لكل الأطفال دون تمييز وفق مصلحة الطفل الفضلى وتتكفل الدولة بالأطفال المتخلّى عنهم أو مجهولي النسب". وعلى هذا الأساس، سيتواصل إيلاء الطفولة اهتماما خاصا عبر توفير الآليات الكفيلة بضمان حقوق الطفل ورفاهه لتحقيق نمائه وتربيته تربية شاملة ومتوازنة وذلك باعتماد خطط عمل وقائية وحمائية مشتركة ومندمجة يكون الطفل والعائلة فيها محورا وشريكا. وقد أكّدت عديد المجالس المجالية على ضرورة العمل من خلال برامج ومشاريع على تكريس هذا التوجّه.

I. أهمّ نتائج الفترة 2021-2025

اتسمت الفترة المنقضية 2021-2025 بوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج تقوم على مبدأ التشارك والاندماج في التدخلات والخدمات مع تطوير أساليب التنسيق بين مختلف المتدخلين وجعلها أكثر فاعلية ونجاعة بهدف تحقيق النّماء والرفاه والحماية لجميع الأطفال دون تمييز وتهيئة الفرص المتكافئة لهم للتعبير عن قدراتهم وتطوير مهاراتهم في بيئة سليمة وآمنة. وتمثلت أهمّ هذه الإنجازات خاصّة في:

تطوير منظومة وقاية الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال التهديد: عبر إعداد المخطط الإستراتيجي للتواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي وذلك بناء على دراسة ميدانية لضمان فهم المعايير الاجتماعية والثقافية التي تشجع على العنف وإنتاج أدلة تدريبية وعلميّة حول مفاهيم التواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي إضافة إلى تعزيز التربية الإيجابية والترويج لها كبديل.

وفي نفس الإطار، تواصل تنفيذ الحملة الوطنيّة الاتصالية للتصدي للعنف المسلط على الأطفال والانطلاق في إنجاز خطة العمل الوطنيّة لحماية الأطفال من العنف في الفضاء الرقمي 2024-2028 ومراجعة الإطار القانوني المتعلق بمكافحة العنف المسلّط على الأطفال عبر الأنترنات وإمضاء الميثاق الوطني من أجل دعم قدرات الأسرة لضمان بيئة آمنة للطفل في الفضاء الرقمي فضلا عن إنجاز البرنامج الوطني لمناهضة العنف في الوسط المدرسي تحت شعار "لا للعنف بالوسط المدرسي" والذي استهدف حوالي 1500 إطارا تربويا بالمؤسسات التعليمية وقرابة 200 ألف تلميذا في كافة الولايات، إلى جانب تنفيذ الحملة الاتصالية الوطنيّة للوقاية من مخاطر المخدرات تحت شعار "قول لا للمخدّرات" والشروع في إعداد خطة وطنيّة للوقاية من استهلاك المخدرات لدى الأطفال واليافعين.

تطوير منظومة الرعاية: حيث تم تعزيز خدمات المراكز المندمجة للشباب والطفولة وجودتها ومواصلة احتضان الأطفال المهددين أو الذين يعيشون صعوبات اجتماعية إضافة إلى تعزيز بنيتها الأساسية حيث بلغ عددها حاليا 22 مركزا موزعة على 17 ولاية وبطاقة استيعاب في حدود 900 طفلا وبلغ عدد المنتفعين بخدمات الرعاية بالمراكز المندمجة أكثر من 10.3 ألف طفلا خلال الفترة 2021-2025. كما تواصل تطوير خدمات الرعاية بمركبات الطفولة وتقديم خدمات التنشيط التربوي والاجتماعي ورعاية الأطفال المهددين والفاقدين للسند العائلي حيث تطور عدد مركبات الطفولة ليبلغ 105 مركبا سنة 2025 مع تمتع حوالي 28 ألف طفل بخدمات الرعاية.

كما تواصل إنجاز برنامج الإيداع العائلي للأطفال المرتكز على دعم قدرات الأسر على احتضان أطفالها ليبلغ العدد الجملي للمنتفعين بهذا البرنامج 1500 طفلا خلال الفترة 2021-2025 وتنفيذ البرنامج النموذجي للوالدية الإيجابية والرامي إلى تحسين قدرات الأولياء على الرعاية الملائمة للنموّ المعرفي والعاطفي للأطفال وتنمية قدرات المهنيين حول برامج الوالديّة الإيجابيّة حيث تم توسيع نطاق البرنامج ليشمل 8 ولايات ويضم 54 وحدة إشعاع محلي بمؤسسات الطفولة والصحة.

النهوض بنماء ورفاه الأطفال:

عبر تيسير نفاذ الأطفال دون تمييز لخدمات الطفولة المبكرة وذلك بمواصلة تنفيذ الإستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة 2017-2025 ومخططها التنفيذي وهو ما مكّن من رفع نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة إلى 43% سنة 2025 خاصّة بالمناطق الداخلية والمهمّشة والاحياء الفقيرة وذات الكثافة السكانية العالية وإصدار كراس شروط إحداث روضة أطفال وإحداث الاجازة في علوم التربية اختصاص الطفولة المبكرة بالمعهد العالي لإطارات الطفولة بدرمش واعتماد الميزانية المراعية لحقوق الطفل منذ سنة 2024.

كما تواصل تنفيذ البرامج الاجتماعية الموجهة للأطفال لا سيما برنامج النهوض بالطفولة المبكرة "روضتنا في حومتنا" من خلال انتفاع حوالي 5738 روضة أطفال وحوالي 75 ألف طفلٍ من أبناء العائلات المعوزة وفاقدي السنّد بمختلف تدخلاته وتنفيذ برنامج دمج الأطفال ذوي اضطرابات طيف التوحد بمؤسسات الطفولة المبكرة من خلال تمكين حوالي 1657 طفل من ذوي اضطراب طيف التوحّد من الدمج برياض الأطفال مع تخصيص منحة شهرية تقدر بـ 200 د إلى جانب البرنامج الوطني للروضة العمومية الدامجة الذي مكن من احداث 51 روضة أطفال عمومية دامجة بطاقة استيعاب جمليّة تقدر بـ 2500 طفلا مع تخصيص 50% من طاقة استيعابها مجانا لفائدة أبناء العائلات محدودة الدخل وتصل إلى 70% في المناطق الأكثر هشاشة وذات الأولوية مع تدعيم برنامج إحياء رياض الأطفال البلدية من خلال تهيئة رياض الأطفال البلدية الناشطة وتحسين بنيتها التحتية والتي بلغ عددها 44 روضة بلدية سنة 2025 واعتماد إطار شراكة مع البلديات بهدف مزيد حوكمة ومتابعة تنفيذ البرنامج.

الارتقاء بمنظومة التنشيط التربوي والاجتماعي من خلال تطوير مؤسسات الطفولة القارة والمتنقلة وتمكين أكبر عدد من الاطفال من الحق في التنشيط التربوي والاجتماعي وتحسين جودة الخدمات التربوية والاجتماعية والترفيهية الموجهة للأطفال حيث بلغ عدد نوادي الأطفال 204 نادي قار و33 نادي متنقل استفاد منها أكثر من 470 ألف طفل خلال سنة 2025 وتعزيز التربية على وسائل الإعلام بمراكز الإعلامية الموجهة للطفل والتي يبلغ عددها حاليا 25 ناديا يستفيد بمختلف خدماتها حوالي 17 ألف طفل إل جانب توسيع دائرة المنتفعين بالخدمات المسداة من قبل مراكز الاصطياف وترفيه الأطفال لتشمل جميع الفئات الهشة من الأطفال وتطوير مهامها من خلال تنظيم أنشطة في مجالات الإعلامية واللغات الحية والرياضة وأنشطة ترفيهية وثقافية وتحسيسية لفائدة الأطفال فاقدي السنّد وأنشطة لفائدة أبناء التونسيين بالخارج واطلاق نشاط مركز اصطياف وترفيه الأطفال بجرجيس، إلى جانب صياغة مشروع قانون توجيهي للتنشيط التربوي الاجتماعي ومراجعة كراسات شروط فتح نوادي الاطفال ومراكز الإعلامية الموجهة للطفل في القطاع الخاص والمحاضن المدرسية نحو مزيد تبسيط الإجراءات ودفع الاستثمار.

تطور أهمّ المؤشرات:

- شهدت الخماسية الأخيرة بالخصوص ارتفاع نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة من 38% سنة 2021 إلى 43% سنة 2025 وتطور العدد الجملي لنوادي ومركبات الطفولة لتبلغ على التوالي 204 ناديا و105 مركبا سنة 2025.

تطور أهمّ المؤشرات في مجال الطفولة 2021-2025

المؤشر	2021	2025
نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة (%)	38	43
عدد مركبات الطفولة	99	105
عدد نوادى الأطفال القارة	219	204
عدد نوادي الأطفال المتنقلة	27	33
عدد المراكز المندمجة للشباب والطفولة	22	22
عدد المنتفعين ببرنامج النهوض بالطفولة المبكرة	9946	24457
عدد المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي	261	350

المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ

كما اتسمت أوضاع الطفولة في تونس خاصة بما يلي:

- ضعف نسبة الرضاعة الطبيعية الحصرية التي بلغت 17.8 % سنة 2023 رغم التحسن المسجل مقارنة بسنة 2018 ودون المعدل العالمي (48%).
- ضعف نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و4سنوات (47,2%) وبلغت هذه النسبة 35.4% في المناطق الريفية وسجلت جهات الوسط الغربي 37.7% وهي أدنى نسبة للأطفال الذين يستفيدون من هذه الخدمات تلها منطقة الشمال الشرقي بنسبة 43,3% (حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2023).

- تراجع مؤشر نمو الأطفال البالغين من العمر أقل من 5 سنوات وفقا لمعايير منظمة الصحة العالمية إلى 76.9%سنة 2023 مقابل 82.3% سنة 2018.
- تراجع نسبة الأطفال الذين يمتلكون المهارات الأساسية في القراءة من الفئة العمرية 7-14 سنة، لتبلغ 64% سنة 2023 مقابل 66% سنة 2018 مع تسجيل تفاوت بين الوسط الحضري (71.7%) والوسط الريفي (50.7%).
- بلوغ نسبة الأطفال الذين يمتلكون المهارات الأساسية في الحساب للفئة العمرية 7-14 سنة، نسبة 31.7% سنة 2023.
- بلوغ نسبة التغطية الصحية للأطفال للفئة العمرية 0-17 سنة، 84.5% سنة 2024 يؤمّنها الصندوق الوطني للتأمين على المرض بنسبة 67% في الوسط الحضري و36.7% في الوسط الريفي من طرف برنامج الأمان الاجتماعي.

II. الاستنتاجات

يتميز مجال الطفولة بوجود منظومة متكاملة داعمة لوقاية الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال التهديد وتعدد الخطط الاستراتيجية والبرامج في مجال النهوض بالطفولة المبكرة إضافة إلى توفر بنية تحتية وشبكة هامّة من مؤسسات الطفولة تقدم خدمات تربوية واجتماعية وترفيهية لفائدة الأطفال. في المقابل لا يزال القطاع يعرف جملة من الإشكاليات والمتمثّلة خاصّة في تشتت التدخلات في مجال حماية الأطفال وغياب الإطار التشريعي المنظم لبرامج الطفولة المبكرة مع تسجيل تفاوت جهوي في مجال النفاذ لخدمات الطفولة المبكرة واهتراء البنية الأساسية لمختلف المؤسسات.

كما أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر أثرت على قدرتها الذاتية في الاستجابة للحاجيات الأساسية لأطفالها وعلى تخلي بعض العائلات عن التعهد والإحاطة بأبنائها إضافة إلى تفاقم أشكال العنف الموجه ضد الأطفال وخاصّة في الفضاء الرقمي وهو ما أثر سلبا على أوضاع الأطفال.

III. الأولويات والأهداف الإستراتيجية للفترة 2026-2030

يواجه الأطفال جملة من التطورات والتحديات المرتبطة أساسا بالتحولات الديمغرافية حيث بلغ عدد الأطفال للفئة العمرية (0-18 سنة) حوالي 3.3 مليون طفل وهو ما يمثل نسبة 27.5% من مجموع السكان سنة 2024 مع تراجع نسبة الأطفال للفئة العمرية (0-5 سنوات) إلى 5,9%، إلى جانب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر وتأثيرها على قدرتها على توفير الحاجيات الأساسية وظروف العيش الكريم للأطفال. كما تمثّل العلاقات الأسريّة تحديّا هاما للتوازن العاطفي والتنشئة السليمة للأطفال إضافة إلى التحوّلات الرقمية وما أفرزته من تهديدات مرتبطة باتساع الفجوة في النفاذ إلى التكنولوجيا وأنماط التعلم الحديثة وتنامي الإدمان الرقمي والعنف الالكتروني.

ويمثل الاستثمار في الطفولة أساس كل توجه يهدف إلى تحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي ومن أوكد الأولويات وأهم التوجهات الاستراتيجية للدولة وهو ما يتطلب تكثيف الإصلاحات خلال الفترة القادمة بهدف تحقيق النماء والرفاه والحماية لجميع الأطفال دون تمييز وتهيئة الفرص المتكافئة لهم للتعبير عن قدراتهم وتطوير مهاراتهم في بيئة سليمة وآمنة تمكّنهم من المشاركة في المسائل التي تهمّهم.

وعلى هذا الأساس ترتكز توجهات الفترة القادمة على **جعل الاطفال يتمتعون بكافة حقوقهم الأساسية وينشئون في بيئة آمنة وحاضنة تقيهم وتحميهم من جميع أشكال التهديد والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتُنمّي فيهم روح المبادرة والإبداع وتمكّنهم من المشاركة الفاعلة**.

ولتحقيق هذه التوجهات تتمحور الأهداف الاستراتيجية بالخصوص حول:

تنمية مهارات الأطفال وتعزيز قدراتهم على الإبداع والابتكار:

إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرّة لتشمل الفترة 2026-2035 والخطة التنفيذية الخاصّة بها بهدف إعمال الحق في النماء والرفاه لجميع الأطفال في سن الطفولة المبكرة دون تمييز وتعزيز التعليم الجيد والشامل وضمان بيئة ملائمة لنمو الأطفال وتحقيق ذواتهم.

تجويد خدمات رياض الأطفال العمومية من خلال تشجيعها على الحصول على علامة جودة لمؤسسات نموذجية وادراج رياض الأطفال العمومية ضمن منظومة الإشهاد بمواصفات الجودة والعمل بمبادرات تحفيزية (جائزة أفضل روضة وأفضل روضة صديقة للبيئة) إلى جانب إحداث مؤسسات صديقة للأطفال تستجيب لحاجياتهم الحقيقية وتكون صديقة للبيئة ومواكبة للتغير الاجتماعي.

وفي نفس الاطار سيتم تدعيم البرنامج الوطني للروضة العمومية الدامجة وبرنامج النهوض بالطفولة المبكرة "روضتنا في حومتنا" وبرنامج دمج الأطفال ذوي اضطرابات طيف التوحد مع العمل على مزيد حوكمتها وتصويب تدخلاتها وتعبئة الموارد المالية الضرورية لتنفيذها ومواصلة تنفيذ برنامج إحياء رياض الأطفال البلدية والعمل على وضع آليات لتوظيفها بالنجاعة المطلوبة إلى جانب الشروع في مراجعة وتطوير المنهج التربوي ليشمل مرحلة إعداد محامل العمل البيداغوجية لفائدة الإطارات التربوية بمؤسسات الطفولة المبكرة من أجل تكافؤ الفرص لكل الأطفال في تلقّي محتوى تربوي يؤهلهم لحياة مدرسية ناجحة دون تمييز واصدار النصوص الترتيبية للبرامج الاجتماعية والقانون التوجيهي لمؤسسات الطفولة ومراجعة النصوص المتعلقة بنظام عمل مؤسسات الطفولة ومراجعة كراسات الشروط.

وستمكن مختلف هذه البرامج والتدخلات من الرفع من نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة إلى 52% في أفق سنة 2030.

تطوّرنسبة الإلتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة 2026-2030 (%)

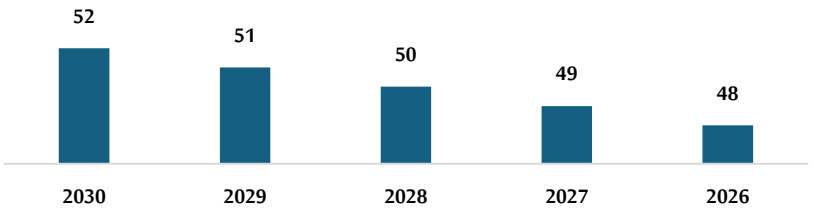

المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ

تطوير منظومة التنشيط التربوي والاجتماعي: من خلال اعتماد استراتيجية وطنيّة للنهوض بمنظومة التنشيط التربوي والاجتماعي لتواكب التطورات وتطوير مؤسسات تربوية اجتماعية داعمة لاحتياجات الأطفال دون تمييز وتراعي مختلف الفئات والجهات ذات الأولوية من حيث نسبة التغطية وقرب الخدمات بالجودة والفاعلية المستوجبة في إطار تكافؤ الفرص والحد من التفاوت الجهوي، إلى جانب تنفيذ برامج سنوية للتظاهرات الوطنيّة والجهوية في مجال التنشيط التربوي والاجتماعي بما يعزز روح الخلق والابداع والمبادرة لدى الأطفال مع تعزيز استغلال الوسائل الرقمية وتعميم نوادي الإعلامية والروبوتيك والتربية على الاستعمال الآمن للأنترنت بمؤسسات التنشيط التربوي والاجتماعي بهدف تنمية المهارات الناعمة للأطفال وترسيخ القيم والمواطنة.

تعزيزوقاية جميع الأطفال وحمايتهم: من كل أشكال الاستغلال والعنف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر والظواهر الجديدة والمستجدة من خلال مراجعة مجلة حماية الطفل ودعم دور مندوبي حماية الطفولة واعتماد الاستراتيجية الوطنيّة للحد من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر التي تهدف إلى تعزيز العمل الشبكي بين مختلف المتدخلين لوقاية الأطفال وحمايتهم من الظواهر السلبية ومواصلة تنفيذ برنامج التصدي للعنف المسلط على الأطفال وتعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من كل أشكال العنف المسلط عليهم داخل الأسرة وخارجها ومواصلة تنفيذ الحملة الوطنيّة الاتصالية للتصدي للعنف المسلط على الأطفال بهدف خلق وعي مجتمعي للتصدّي لجميع أشكاله.

كما سيتم في نفس الإطار مواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنيّة لحماية الأطفال من العنف في الفضاء الرقمي 2024-2028 والخطة الاستراتيجية للتواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي والمشاركة المجتمعية في مجال مناهضة العنف إلى جانب الشروع في مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي للمراكز المندمجة للشباب والطفولة وادراجها ضمن منظومة الإشهاد بمواصفات الجودة وضبط خطة لمراجعة أنظمة التعهد بهذه المراكز والترفيع في منحة الإيداع العائلي وتحديد الإطار الترتيبي لحوكمتها.

كبار السنّ يعيشون بكرامة وفي ترابط مع جميع الأجيال

أولت الدولة مكانة متميزة لكبار السنّ في الأسرة والمجتمع تماشيا مع مضمون الدستور الذي ينص على أن "الدولة تضمن الرعاية والإحاطة بكبار السنّ وعلى أن الأسرة تمثّل الوسط الطبيعي للإنسان في مختلف مراحله العمرية". ومن هذا المنطلق تعمل السياسات الموجهة لكبار السنّ على ضمان وتكريس حقوقهم على جميع المستويات خاصّة الذين يعيشون في وضعيات هشة من خلال تأمين شيخوخة نشيطة وتجاوز مفهوم الرعاية السلبية إلى الاستثمار الأمثل في خبراتهم وتوظيف كفاءاتهم بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة بالإضافة إلى تحقيق رفاهيتهم الاجتماعية والصحية والمحافظة عليهم داخل أسرهم وفي محيطهم الطبيعي.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهدت الفترة 2021-2025 جملة من الإنجازات بهدف الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية وتأمين الخدمات الموجهة لكبار السنّ من أهمّها:

رعاية وضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السنّ:

إعداد الإستراتيجية الوطنيّة متعددة القطاعات لكبار السنّ في أفق 2030 وصياغة الخطة التنفيذية المتصلة بها والانطلاق في تنفيذها إلى جانب إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بحقوق كبار السنّ بهدف ضمان كبار السنّ لحقوقهم كاملة وممارستها بصفة فعلية ووقايتهم وحمايتهم من الانتهاكات وتيسير نفاذهم إلى الخدمات ودعم مشاركتهم وادماجهم في المجتمع.

تطوير الرعاية المؤسساتية لكبار السنّ من خلال توفير الإحاطة والرعاية لفائدة المسنين المعوزين والفاقدين للسند وتحسين جودة الخدمات المسداة وتطوير البنية الأساسية للمؤسسات (09 مؤسسات رعاية وظيفية ناشطة و05 مؤسسات رعاية في طور إعادة البناء والتهيئة) وهو ما مكّن من بلوغ عدد المقيمين بمؤسسات الرعاية 364 مسنا سنة 2025 إضافة إلى انطلاق عمل مؤسسة "أم الخير" لرعاية كبار السنّ بأريانة والتي أنجزت بهبة حيث يؤمّها حاليا 50 مسنّا ومسنّة.

دعم برنامج الإيداع العائلي لكبار السنّ حيث تم رفع قيمة المنحة لفائدة العائلات الكافلة لكبير السنّ من 200 د إلى 350 د شهريا منذ سنة 2023 بما يساعدها على تلبية حاجياته من رعاية صحية واجتماعية وهو ما مكّن من تطور عدد المنتفعين بها إلى 459 مسنّا مكفولا سنة 2025 (82 % منهم من النساء) مقابل 115 مسناّ مكفولا سنة 2021 وذلك بالتوازي مع تعزيز **الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدة كبار السنّ بالبيت** من خلال مواصلة احداث الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السنّ بالبيت بما يدعم دور الأسرة في رعاية كبير السنّ وضمان بقائه في محيطه الطبيعي حيث بلغ عدد الفرق المتنقلة حاليا 49 فريقا مقابل 25 فريقا سنة 2021 وينتفع بخدماتها حوالي 5500 مسنّا ومسنّة مقابل 3000 منتفعا سنة 2021.

حماية كبار السنّ من كل أشكال العنف والتهديد بتطوير منظومة الإشعار والإحاطة والتوجيه لكبار السنّ في وضعية تهديد من خلال تقديم خدمات الإصغاء والإرشاد القانوني والتوجيه لكبار السنّ في وضعيات هشاشة أو ضحايا العنف عبر الرقم الأخضر 1833.

إدماج كبار السنّ في الحياة العامة والاستفادة من كفاءتهم وخبراتهم: من خلال مواصلة تطوير **برنامج النوادي النهارية لكبار السنّ** والرفع من عدد المستفيدين بالخدمات والأنشطة الترفيهية والاجتماعية حيث بلغ عدد النوادي النهارية 25 ناديا في سنة 2025 مقابل 18 ناديا سنة 2021 وتطوّر عدد منخرطي رواد هذه النوادي من 1002 منخرطا سنة 2021 إلى 1369 منخرطا سنة 2025.

تحسين مناخ الاستثمار في مجال كبار السنّ: من خلال مراجعة كراس شروط إحداث وتسيير مؤسسات رعاية كبار السنّ.

تطور أهمّ المؤشرات: شهدت الفترة المنقضية تطورا لمختلف المؤشرات المرتبطة بكبار السنّ كما يلي:

تطور مؤشرات كبار السنّ 2021-2025

المؤشر	2021	2025
عدد مؤسسات رعاية كبار السنّ الوظيفية	12	9
عدد كبار السنّ المقيمين بمؤسسات الرعاية	421	364
عدد المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي	115	459
عدد الفرق المتنقلة	25	49
عدد المنتفعين بخدمات الفرق المتنقلة	3000	5500
عدد النوادي النهارية	18	25
عدد المنخرطين بالنوادي النهارية	1002	1369

المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ

نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 حول كبار السنّ

- تواصل التطوّر الديمغرافي لفئة كبار السنّ (60 سنة فما فوق) حيث بلغ عددهم 2.2 مليون مسن أي ما يمثل 16.9% من مجموع السكان سنة 2024 مقابل 11.4% سنة 2014 مع تسجيل نسبة إعالة بلغت 28 % ومؤشر شيخوخة تصل 74% سنة 2024.
- بلغت حصّة النساء من مجموع كبار السنّ 52% مقابل 48% نسبة الرجال.
- نسبة الأرامل تمثّل 38 % من النساء كبار السنّ مقابل 5.6% لدى الرجال.
- قرابة 58% من كبار السنّ بالإقليم الثاني والثالث ويسجل الإقليم الثاني أعلى نسبة (34.4%).
- حوالي 54.5 % من كبيرات السنّ لا تمتلكن مستوى تعليمي مقابل 24.8% لدى الرجال.
- يمتلك الرجال كبار السنّ مصدر دخل بنسبة 84.3% مقارنة بالنساء بنسبة 56.2% وذلك من بين 69.9% من الأشخاص الذين لديهم مصدر دخل ويمثل التقاعد أعلى نسبة بـ 78.2% مقارنة بالدخل القار بنسبة 14.2%.
- نسبة كبار السنّ المشمولين بالتغطية الصحية بلغت 88% مع تسجيل تفاوت لصالح الرجال بنسبة 89.8% مقابل 86.5% لدى النساء.
- نسبة المسنين المنخرطين في نظام الحماية الاجتماعية 52 % (72.2% لدى الرجال مقابل 33.2% لدى النساء).
- قرابة 36% من كبار السنّ يعيشون خارج الأسرة (10.5% يعيشون بمفردهم و26% يعيشون مع الزوج فقط).

II. الاستنتاجات

تتميّز منظومة رعاية وحماية كبار السنّ خاصّة بتوفّر إرادة سياسية للنهوض بالسياسة الاسرية والداعمة لرعاية كبير السنّ داخل محيطه الطبيعي وحماية الحق في الصحة وضمان مجانية العلاج للمسنيّن ذوي الدخل المحدود والفاقدين للسند العائلي مع إرساء إستراتيجية وطنيّة متعددة القطاعات لكبار السنّ وخطة تنفيذية متصلة بها في أفق 2030 إلى جانب توفر منظومة مؤسساتية متعددة الخدمات وبرامج الرعاية لفائدة كبار السنّ (الرعاية المؤسساتية والأسرية، ...).

كما تمكّن التشريعات في مجال الضمان الاجتماعي للمضمونين الاجتماعيين من تمتيع والديهم في الكفالة والذين لا يستفيدون من أي نظام آخر للتغطية الصحية من التمتع بخدمات التأمين على المرض والبرنامج الوطني لصحة المسنّين إلى جانب انخراط القطاع الخاص في الخدمات الموجهة لكبار السنّ ورغبة متزايدة للاستثمار في مجال كبار السنّ (الاقتصاد الرعائي/ الفضي) إلى جانب ادراج التكوين في طب الشيخوخة في كليات الطب وضمن برامج التكوين المستمر لفائدة الإطار الطبي وشبه الطبي مع توفر الكفاءات الطبية وشبه الطبية المختصة وذات الاشعاع العالمي إضافة إلى برامج تعليم الكبار ومحو الامية.

في المقابل تواجه هذه المنظومة عديد النقائص والتحديات المتمثّلة خاصّة في ضعف طاقة الاستيعاب بمؤسسات الرعاية والبنية التحتية المهترئة لبعض المؤسسات ومحدودية التدخل الحيني في وضعيات التهديد وغياب مؤسسات مختصة في الإيواء المؤقت/ الإسعافي لكبار السنّ في وضعيات تهديد مع انتشار الأمراض المرتبطة بكبار السنّ (الزهايمر) وتزايد نسب العنف ضدّهم وصعوبة استقطابهم لدى العائلات الراغبة في الكفالة.

كما تواجه تحديات أخرى مرتبطة خاصّة بعدم ملاءمة جل الفضاءات للخصوصيات البدنية لكبار السنّ وعدم مراعاة خصائصهم وحاجياتهم عند تصور وتنفيذ المشاريع السكنية ومشاريع البنية التحتية ووجود فئة من كبار السنّ دون دخل بالتوازي مع صعوبة النفاذ

إلى الخدمات الصحية خاصّة لكبار السنّ في المناطق الريفيّة وغير القادرين على التنقل لأسباب صحية ونقص وحدات طب الشيخوخة والإطار الطبي وشبه الطبي المختص في الرعاية الشاملة لكبار السنّ ونقص الحوافز للاستثمار في أنشطة الاقتصاد الفضّي.

III. الأهداف والمحاور الاستراتيجية لسياسة كبار السنّ للفترة 2026-2030

تواجه السياسات في مجال كبار السنّ جملة من التحولات والتطورات والمتمثّلة خاصّة في التهرّم السكاني وهو ما سيفرض ضغوطا متزايدة لتوفير الخدمات والمرافق الضرورية لفائدة كبار السنّ وعلى منظومة التغطية الصحية والاجتماعية ولتهيئة الفضاءات الملاءمة لهذه الفئة. وتستدعي هذه التحوّلات تشجيع الاستثمار في الأنشطة الموجهة لكبار السنّ والمرتبطة بالاقتصاد الفضي إلى جانب تأمين استخدام التكنولوجيات الحديثة لتوفير الخدمات والمرافق الموجهة لفائدتهم.

وتجسيما للتوجهات الرامية لإيلاء عناية خاصّة بكبار السنّ ولمخرجات الإستراتيجية الوطنيّة متعددة القطاعات لكبار السنّ 2022-2030 تنبني سياسة كبار السنّ على غاية أساسها "شيخوخة نشيطة وحياة كريمة" وذلك من خلال تأمين رفاه كبار السنّ سواء في محيطهم الطبيعي أو في مؤسسات الرعاية والاستثمار الأمثل في كفاءاتهم وخبراتهم بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة والمسار التنموي للبلاد ويحقق رفاههم الاجتماعي والصّحي.

الاستراتيجية الوطنيّة متعددة القطاعات لكبار السنّ 2026 - 2030

الرؤية الاستراتيجية:

كبار السنّ يعيشون بكرامة وفي انسجام وتكامل مع الأجيال الأخرى في مجتمع داعم لهم.

الرسالة:

جعل كبار السنّ مواطنين فاعلين وتمكينهم من كل مقومات العيش الكريم في بيئة آمنة ودامجة تضمن حمايتهم ومشاركتهم وتمتعهم بمختلف حقوقهم.

الأهداف الاستراتيجية:

- دعم القدرات الاجتماعية والمادية للأسر والتضامن بين الأجيال لضمان بقاء كبار السنّ في وسطهم الطبيعي بكيفية تحفظ كرامتهم.
- توفير سبل حماية كبار السنّ من الفقر والهشاشة وتحسين ظروف عيشهم وضمان حمايتهم من كل المخاطر.
- تكريس الحق في الصحة لكبار السنّ دون تمييز.
- دعم الشيخوخة النشيطة والمواطنة الفعالة لكبار السنّ بما يعزز مكانتهم في المجتمع ومساهماتهم في التنمية.
- اعتماد إطار مؤسساتي وتشريعي ومعلوماتي ملائم لكبار السنّ.

النتائج المنتظرة:

- أسر تستفيد بالدعم والمرافقة لمواصلة دورها في احتضان كبار السنّ ورعايتهم بشكل يضمن مزيدا من التماسك الاسري والترابط بين الأجيال.
- اعتماد برامج صحية واجتماعية مستجيبة لحاجيات كبار السنّ خاصة من يعيشون في وضعيات صعبة لحمايتهم من الممارسات الاقصائية والتمييزية ومن العنف بمختلف أشكاله.
- كبار السنّ نشيطين ومندمجين في النسيج الاجتماعي والاقتصادي يضعون خبراتهم ومعارفهم في خدمة الشأن العام ويساهمون كل حسب طاقاته وقدراته في المجهود التنموي.
- إطار مؤسساتي وقانوني في خدمة كبار السنّ بمختلف فئاتهم.
- حقوق كبار السنّ ومشكلاتهم تحظى باهتمام صناع القرار وتجد المساندة من قبل الراي العام ووسائل الاعلام بمختلف أصنافها.

المحاور الاستراتيجية:

- الإحاطة الأسرية بكبار السنّ ورعايتهم في وسطهم الطبيعي ودعم التضامن بين الأجيال
- حماية كبار السنّ من الفقر والهشاشة وأثناء الأزمات وتحسين نوعية حياتهم وضمان حقهم في بيئة صديقة ودامجة.
- حق كبار السنّ بمختلف فئاتهم في النفاذ لخدمات صحية ذات جودة.
- مشاركة كبار السنّ في الحياة الاقتصادية والثقافية الترفيهية وفي الأنشطة الرياضيّة والحياة العامة والشأن المحلي.
- حوكمة قطاع كبار السنّ وتطوير السياسات المعتمدة لفائدتهم.

وتتمثّل الأهداف المستقبلية للفترة 2026-2030 في **" كبار السنّ يعيشون بكرامة وفي انسجام وتكامل مع الأجيال الأخرى في مجتمع داعم لهم"** من خلال رعاية كبار السنّ وحمايتهم من كل أشكال العنف والتهديد وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية عبر إنجاز الإصلاحات والبرامج التالية:

تطوير المنظومة التشريعية: من خلال إصدار قانون حماية حقوق كبار السنّ والنصوص الترتيبية المتصلة به و**التشجيع على الاستثمار الخاص في مجال كبار السنّ** من خلال إصدار كراس الشروط المتعلق بإحداث وتسيير مؤسسات الإيواء والإحاطة بكبار السنّ وإعداد كراس شروط إحداث وتسيير النوادي النهارية لكبار السنّ وكراس شروط إحداث وتسيير الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدتهم إلى جانب إعداد خطة وطنيّة لتوظيف واستثمار خبرات ومعارف كبار السنّ (اعادة توظيف السجل الوطني للكفاءات).

الارتقاء بجودة الخدمات الموّجهة إلى كبار السنّ: عبر دعم برنامج الإيداع العائلي لكبار السنّ لدى أسر بديلة بهدف بلوغ 597 منتفعا بهذا البرنامج سنة 2030 وتنظيم حملات توعوية تحسيسية لتشجيع الاسر على احتضان مسنيها وحسن معاملتهم ودعم خدمات القرب لكبار السنّ في محيطهم الأسري بالرفع من نسبة التغطية بالخدمات الاجتماعية والصحية للفرق المتنقلة لكبار السنّ بالبيت ودعم قدرات هذه الفرق وتدعيمها بالإمكانيات المادية والبشرية حيث من المتوقع أن يبلغ عددها 64 فريقا متنقلا ينتفع بخدماتها حوالي 7500 مسنّا ومسنّة سنة 2030 مع دعم خدمات البريد المتنقل لفائدة كبار السنّ فاقدي السنّد وغير القادرين على الحركة.

تطوير البنية الأساسية وتحسين جودة خدمات مؤسسات الرعاية: وذلك باستكمال أشغال تهيئة مؤسستي رعاية كبار السنّ بالقيروان والقصرين واستعادة نشاطهما ومواصلة أشغال التهيئة لمؤسسات رعاية كبار السنّ بباجة وسوسة ومنوبة وسليانة إلى جانب إحداث مؤسسة لرعاية كبار السنّ بجندوبة واستكمال أشغال التوسعة بمؤسسة رعاية كبار السنّ "عبد الله الجلالي" بسيدي بوزيد فضلا عن إحداث مركز رعاية كبار السنّ بصفاقس وإحداث فضاءات مشتركة بين الأطفال وكبار السنّ للمساعدة على مزيد الترابط بين الأجيال.

تطوير مسار التعهد بكبار السنّ في وضعيات التهديد ووقايتهم وحمايتهم من كل أشكال العنف المسلط ضدهم: من خلال تدعيم الخط الأخضر للتوجيه والإرشاد والاشعار حول كبار السنّ في حالة التهديد (1833) وإحداث فضاء إنصات وتعهد نفسي بكبار السنّ ضحايا العنف إلى جانب وضع خطة اتصالية لنشر ثقافة حقوق كبار السنّ وللوقاية من التميز والعنف المسلط عليهم.

توفير خدمات صحية ذات جودة لفائدة كبار السنّ: عبر وضع خطة وطنيّة لتأمين الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية لكبار السنّ وتكريس مبدأ الأولوية لهم في النفاذ للخدمات الصحية في المؤسسات الاستشفائية العمومية إلى جانب صياغة دليل لمساعدة الأسر الراعية لكبير سن فاقد للاستقلالية أو المصاب بمرض الزهايمر.

حوكمة قطاع كبار السنّ: بإرساء نظام معلومات ورصد حول كبار السنّ ودعم قدرات الموارد البشرية العاملة في مجال كبار السنّ فضلا عن وضع منظومة معلوماتية رقمية لمتابعة مؤسسات الرعاية والمشاريع والأنشطة الموجهة إلى كبار السنّ مع إعداد خطة اتصالية وطنيّة للترويج لصورة إيجابية عنهم ومناصرة قضاياهم والدفاع عن حقوقهم.

4.1 تمكين الشباب وإدماجه في بيئة سليمة وآمنة ومحفزة

في إطار تكريس الدور الاجتماعي للدولة وبالنظر إلى الأهمية الديمغرافية للشباب الذي يمثل حوالي 26.7% (15-34 سنة) من مجموع السكان واعتبارا لكونه ثروة وطنية مقوّما أساسيا في رسم وتنفيذ التوجهات الوطنيّة والسياسات التنموية ظل الاهتمام بالفئات الشبابية في مقدمة التوجهات الوطنيّة الرامية إلى دعم الأجيال القادمة وإدماجهم الفعّال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتعزيز روح المواطنة والانتماء لديهم ومشاركتهم في الشأن العام وبناء جيل يعتزّ بهويّته ومواطنته. هذا إلى جانب إرساء بيئة ملائمة وسليمة تمكن من الإحاطة بالشباب في وضعيات هشة والشباب بالمناطق الريفية والأحياء الشعبية والشباب ذوي الإعاقة من أجل المساهمة في صقل وتطوير مؤهلاته ومهاراته وحفزه على الابداع والابتكار والريادة وتعزيز مشاركته الفعلية في الشأن العام.

ومن هذا المنطلق وتنفيذا للاستراتيجية الوطنيّة للشباب في أفق 2035 سيتم خلال الفترة المقبلة اعتماد سياسات دامجة وأكثر شمولا وإنصافا موجهة لجميع الفئات الشبابية **بهدف جعل الشباب متجذّرا في مواطنته وفاعلا ومقتدرا ومشاركا في التنمية الاقتصادية ومنفتحا على العالم وتحويل طاقاتهم إلى قوة إنتاجية و إبداعية تقود التنمية وتضمن ريادة تونس في عالم متغير.**

الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035

الرؤية الاستراتيجية:

شباب متجدر في مواطنته، فاعل مقتدر، مشارك في التنمية وخلق القيمة ومنفتح على العالم.

المهمة:

إرساء بيئة تعزز مشاركة الشباب في الشأن العام، تدعم آليات الإحاطة بما يلبي احتياجاته، تيسر انخراطه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسخ القيم الإنسانية لديه في إطار مقاربة تشاركية دامجة.

الأهداف الإستراتيجية:

تعزيز قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب ودعم مشاركته في الشأن العام.

ترسيخ أنماط العيش السليم وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في صفوف الشباب.

التشجيع على الإبداع وتثمين الابتكار.

تعزيز منظومة الترفيه والسياحة الشبابية داخليا وخارجيا.

الدعامات:

مؤسسات تعنى بالشباب دامجة وناجعة وجاذبة.

الاستشراف والتخطيط الإستراتيجي والحوكمة.

مبادئ الاستراتيجية:

الشباب شريك أساسي وفاعل تنموي.

الإنصاف وتساوي الفرص للمرأة وذوي الإعاقة والفئات الهشة والمهمشة من الشباب.

الانطلاق من الواقع الوطني والمحلي السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي.

ضمان حقوق الأجيال القادمة.

خصائص الاستراتيجية:

تشاركية: يشارك في صياغتها وتنفيذها وتقييمها كل الفاعلين في الشأن الشبابي والشباب.

دامجة: تعزز إدماج الشباب في مسار اتخاذ القرار.

مجالية: تراعي الخصوصيات الجهوية والمحلية.

شاملة: تراعي الشباب بمختلف فئاته في كافة المجالات.

مرنة: قابلة للتعديل.

شباب متمكّن

يعتبر قطاع الشباب ركيزة أساسية للتنمية البشرية والمجتمعية باعتبار حجمه الديمغرافي ولكونه عنصرا من عناصر القوى المنتجة ومساهما ناجعا وفاعلا في رفع التحديات التنموية.

I. أهمّ نتائج الفترة 2021-2025

تميزت الفترة المنقضية بمواصلة العناية والإحاطة بالشباب من خلال إنجاز جملة من البرامج والإصلاحات الرامية إلى تطوير الإطار التشريعي والهيكلي المنظم لقطاع الشباب وإرساء استراتيجية وطنيّة للشباب في أفق2035 إلى جانب مواصلة ترسيخ قيم المواطنة لدى الفئات الشبابية وتعزيز مشاركتهم في الشأن العام واكتشاف المواهب ومرافقتها ودعمها وإدماجها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتطوير خدمات التنشيط التربوي والاجتماعي والسياحة الشبابية من خلال:

إرساء سياسة وطنيّة مندمجة في مجال الشباب: في إطار الاستراتيجية الوطنيّة للشباب في أفق 2035 والانطلاق في إعداد مخططها التنفيذي بمشاركة مختلف الأطراف المتدخلة في الشأن الشبابي إلى جانب تنفيذ البرنامج النموذجي للآلية التشاركية بهدف تعزيز مشاركة الشباب في السياسات والبرامج الشبابية وذلك كتجربة نموذجيّة بـ 03 مؤسسات شبابية والعمل على تعميمها على بقية المؤسسات.

تعزيز قيم المواطنة والمشاركة في الشأن العام: عبر تركيز المكتب الاستشاري للشباب لتعزيز تواجد الشباب في مراكز أخذ القرار ودعم مشاركتهم في وضع البرامج والتصورات وتنفيذ السياسات الشبابية ومواصلة تركيز نوادي التربية على المواطنة وتهيئة فضاءات الاعلام والاتصال داخل مؤسسات الشباب ودعم أكبر للمبادرات الشبابية في مجال المواطنة فضلا عن تنظيم التظاهرات الرامية إلى ترسيخ قيم التطوّع لدى الشباب على غرار تنظيم الملتقى العربي للتطوع والسياحة الشبابية وتنظيم جملة من البرامج والأنشطة لفائدة حوالي 60 ألف شابا وشابة بمختلف الجهات.

دعم الأنشطة الموجهة للشباب: من خلال تنفيذ برنامج الأنشطة الصيفية والسياحة الشبابية وتكثيف برامج الوقاية من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر ودعم أنشطة الابداع العلمي والتكنولوجي والتحول الإيكولوجي لفائدة حوالي 180 ألف شاب وشابة سنويا فضلا عن تنظيم الدورة الأولى لمهرجان الشباب 2025 بهدف تعزيز قدرات الشباب واكتشاف المواهب الشابة والمساهمة في الوقاية من التطرف العنيف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر لفائدة الشباب بمختلف الجهات.

تطور المستفيدين بالأنشطة الموجهة للشباب خلال الفترة 2021-2025

المؤشرات	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المستفيدين من الأنشطة والبرامج الموجهة للشباب المبدع (بالألف)	20.5	24.8	32.1	37.8	40.1
عدد الليالي المقضّاة بمراكز الإقامة من طرف الشباب (بالألف)	108	244	246	255	260
عدد المشاركين في برامج السياحة الشبابية (بالألف)	82	194	181	160	185
عدد المشاركين في برامج التأهيل والادماج الاجتماعي والاقتصادي	2850	2257	3250	3277	4300

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

وفي نفس السياق تواصل العمل على **حماية الشباب من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر** بإعداد مخطط عمل وطني للوقاية من العنف والمخدرات في الأوساط الشبابية والانطلاق في إعداد مخططات جهوية ودعم جملة من المبادرات المحلية والجهوية التي تنفذها المؤسسات الشبابية إلى جانب تنظيم جملة من الأنشطة التوعوية والتحسيسية على غرار الحملة الوطنيّة التحسيسية "Move bike" ضد استهلاك المخدرات في الأوساط الشبابية.

دعم الادماج الاقتصادي للشباب: عبر تنمية روح المبادرة وريادة الأعمال من خلال تنفيذ برنامج "نبني" حول مرافقة الشباب في مجال بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة بكل من ولايات القيروان وتوزر والمنستير وقفصة ومواصلة تنفيذ مشروع "حلمة" بكل من ولايات صفاقس والمهدية وتطاوين ومدنين حيث تم تسجيل أكثر من 300 شابا وشابة في مراكز التدريب المهني الخاصّة والعمومية.

وفي مجال ريادة الأعمال تمّ دعم أكثر من 60 مشروعا اقتصاديا وتنفيذ برنامج النهوض بالمبادرات الشبابية بولايات باجة وجندوبة والكاف وسليانة ومنوبة وبرنامج الادماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب حيث تم دعم 50 مشروعا تنمويا وتنفيذ برنامج النهوض بالمبادرات الشبابية وتنظيم البرنامج الوطني للمبادرة وبعث المشاريع بالشراكة مع منظمة اليونسيف لفائدة 1200 شابا وشابة من 24 ولاية. هذا إلى جانب دعم اكتشاف المواهب الشابة ومرافقتها عبر تعزيز الإعلام الشبابي بتركيز إذاعات وتلفزات الواب ونوادي الروبوتيك بالمؤسسات الشبابية وتنظيم أكاديميات تعنى باكتشاف المواهب الشابة في الموسيقى والمسرح وصناعة المحتوى وتنظيم جملة من المهرجانات والتظاهرات وإطلاق برنامج لتشجيع المبادرات الشبابية في الذكاء الاصطناعي والروبوتيك بالتعاون مع الوكالة الوطنيّة للبحث العلمي.

تطوير البنية الأساسية: بمواصلة تعزيز شبكة المنشئات الشبابية وتطوير خدماتها بمختلف الجهات خاصّة في المناطق الداخلية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية حيث تطور عدد دور الشباب ليبلغ 357 وعدد مركبات الشباب 50 مركبا وعدد مراكز التخييم والاصطياف 24 مركزا سنة 2025 إلى جانب مواصلة تحويل نوادي الشباب الريفي إلى دور شباب قارة، فضلا عن تهيئة وتطوير البنية التحتية لنحو 52 مؤسسة شبابية من الجيل الثاني ليبلغ عددها الجملي 79 مؤسسة سنة 2025 وتهيئة وصيانة المؤسسات الشبابية من دور ومركّبات شباب ومراكز إقامة وتخييم واصطياف بمختلف الولايات ودعمها بالتجهيزات العصرية فضلا عن تهيئة 15 مؤسسة شبابية بـ10 ولايات ودعمها بالتجهيزات اللازمة في إطار مشروع "معًا" مع إحداث منصة إلكترونية حول المؤسسات الشبابية القارة.

تطورعدد المنشئات الشبابية خلال الفترة 2021-2025

المنشآت الشبابية	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المركبات الشبابية	49	49	49	49	50
عدد دور الشباب	337	338	342	345	357
عدد مراكز الإقامة	3	3	3	3	3
عدد مراكز التخييم والاصطياف	23	23	23	23	24

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

دعم منظومة الترفيه والسياحة الشبابية: عبر تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي من خلال إعداد مشروع لمراجعة المنشور عدد 29 المتعلق بتنظيم استغلال الفضاءات الشبابية وتحويل 5 مراكز إقامة إلى مؤسسات عمومية للشباب ومراجعة أدوار وحدات الرحلات وسياحة الشباب إلى جانب مواصلة تهيئة وتجهيز مؤسسات السياحة الشبابية بالتجهيزات العصرية وتوسيع التعاون مع البلدان الصديقة والشقيقة بما يمكّن من توفير فرص جديدة للشباب للانفتاح على الثقافات الأخرى ومراجعة الاتفاقيات لتتناسب مع حاجيات وتطلعات الشباب والترفيع في عدد المستفيدين من برامج التبادل الدولي مع إعطاء أولوية للشباب الفاعل في مجالات الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الحديثة والفنون...

وفي نفس السياق تواصل تطوير منظومة التنشيط التربوي والاجتماعي من خلال الانطلاق في إعداد مشروع قانون توجيهي للتنشيط التربوي والاجتماعي ومراجعة مهام المؤسسات الشبابية وإعداد الخطة الوطنيّة للنهوض بمنظومة التنشيط في الوسط الريفي مع تطوير برامج ومضامين التنشيط التربوي والاجتماعي ورصد الأنشطة الجذابة والمستحدثة وتعزيز مشاركة الشّباب في برمجة وتنفيذ الأنشطة والبرامج الشبابية.

II. الاستنتاجات

تتميّز السياسة الشبابية بإرساء استراتيجية وطنيّة للشباب في أفق 2035 وتوفّر شبكة مهمّة من المؤسسات الشبابية بمختلف الجهات وتدعيمها بنوادي الاعلام ومراكز الابداع والابتكار وتعدد آليات وبرامج الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الشبابية وخاصّة بالمناطق الداخلية والاحياء ذات الكثافة السكانية العالية إضافة إلى الشراكات الدولية الداعمة للبرامج الشبابية وانخراط الشباب من خلال الالية التشاركية في وضع التصورات والبرامج الموجّهة للشباب وتنفيذها.

وفي المقابل تواصل ضعف مشاركة الشباب في العمل الجمعياتي والتطوعي والاهتمام بالشأن العام وتراجع الإقبال على المؤسسات الشبابية نتيجة عدم ملاءمة توقيت عمل هذه المؤسسات ونقص تكوين المنشّطين في المجالات المتطورة والحديثة وضعف البنية التحتية الرقمية إضافة إلى غياب حوكمة البرامج وضعف نجاعة التدخلات والخدمات الموجهة للشباب. كما برزت لدى الفئات الشبابية تحديات تتعلق بالاندماج في سوق الشغل والظواهر السلوكية المحفوفة بالمخاطر والهجرة غير النظامية والعنف وتأخر سنّ الزواج.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تم بلورة رؤية استشرافية بهدف تمكين الشباب من الاضطلاع بدور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحثّه على الإبداع والابتكار وتوجيهه نحو الريادة وإحداث المشاريع وتعزيز مشاركته الفاعلة في بناء نموذج تنموي أكثر شمولا وإنصافا. وترتبط المقاربة الجديدة بخلق بيئة محفّزة لمشاركة فعالة للشباب في الشأن العام والتشجيع على الإبداع وتنمية مهاراته وقدرته على التعامل مع متطلبات العولمة والانفتاح على الثقافات وحثّه على الاندماج في دورة العمل والإبداع فضلا عن تعزيز أطر التنشيط والترفيه الشبابي.

وترتكز الأولويات للفترة 2026-2030 على الأهداف المضمنة بالاستراتيجية الوطنيّة للشباب في أفق 2035 والمتمثّلة في:

تعزيز المواطنة والمشاركة لدى الشباب عبر نشر قيم المواطنة والانتماء: بتكوين جيل من الشباب يتحلّى بالوعي المدني والقدرة على التأثير الإيجابي في محيطه بما يعزز المشاركة الفاعلة وذلك من خلال وضع برنامج وطني حول تربية المواطنة النشيطة داخل المؤسسات الشبابية وإحداث شبكة وطنيّة لنوادي المواطنة والتطوع داخل مؤسسات الشباب وتجهيزها بمعدات رقمية ووسائل تواصل حديثة إلى جانب دعم مشاركة الشباب في صنع القرار من خلال التعميم التدريجي لتجربة الآلية التشاركية في مؤسسات الشباب وبعث منصّات رقمية وطنيّة وجهوية للتشاور الشبابي المفتوح مثل منصة "شباب يقرّر" لعرض مشاريع القوانين والبرامج الشبابية وجمع الآراء والتوصيات وتنظيم منتديات شبابية وطنيّة وجهوية. وفي إطار ترسيخ قيم التطوّع والتضامن سيتمّ بلورة استراتيجية وطنيّة لتنظيم وتثمين العمل التطوعي الشبابي وبعث برنامج "سفراء التطوع الشبابي" لتمثيل تونس في المحافل الدولية وتنظيم برامج تبادل الخبرات.

تحقيق الرفاه الاجتماعي وترسيخ أنماط العيش السليم: من خلال تعزيز القدرات والمهارات الحياتية لدى الشباب عبر إحداث أكاديميات وطنيّة وجهوية لتنمية المهارات الحياتية وتركيز برنامج وطني للتمكين الرقمي وتنمية الذكاء الاجتماعي وتشجيع المبادرات الشبابية في تنمية المهارات والعمل على تعميم السلوك الصحي السليم والنفاذ إلى الخدمات من خلال إطلاق حملات وطنيّة للتربية الصحية تشمل التغذية والنشاط البدني والوقاية من الإدمان والتربية الصحية ضمن برامج التنشيط والتكوين. وتعتمد المقاربة التشاركية على مساهمة الشباب في صياغة الأنشطة وتطوير مشاركتهم في الانتقال الإيكولوجي ودمج محتوى بيئي في البرامج الشبابية وإحداث نوادٍ بيئية شبابية متخصصة وتشجيع ريادة الأعمال البيئية عبر تنظيم مسابقات وطنيّة وبرامج تدريبية إلى جانب تعزيز الشراكة مع الفاعلين المحليين والدوليين في مجال الانتقال الإيكولوجي ودعم التحول الرقمي في خدمة البيئة من خلال تطوير تطبيقات ومنصات رقمية.

تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب: من خلال نشر ثقافة المبادرة وريادة الأعمال وإحداث فضاءات "الشاب المبادر" كمختبرات تدريبية واحتضان مشاريع الشباب وتكوين إطارات شبابية في ريادة الأعمال مع إصدار شهادة وطنيّة في المرافقة للمبادرات فضلا عن تعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب عبر تنفيذ برامج خصوصية مع تحديد دقيق لمسارات مرافقة شخصية للتكوين والإدماج المهني ورقمنة خدمات الادماج الموجهة للشباب.

وفي نفس السياق، ستتظافر الجهود بهدف **دعم الإبداع والابتكار والتجديد** من خلال تثمين المبادرات الشبابية الإبداعية عبر اعتماد برنامج وطني لاكتشاف المواهب وربطها بمسارات مهنية متواصلة وإطلاق جائزة وطنيّة سنوية في مجالات الابتكار والفنون والإعلام والبيئة والعلوم إلى جانب تنظيم مهرجان وطني سنوي لإبداعات الشباب في الإعلام الجديد مع العمل على تحفيز الشباب على الإبداع الرقمي والابتكار العلمي والتكنولوجي من خلال إنشاء منصة رقمية وطنيّة للشباب المبدع مع ملفات تعريفية وقواعد بيانات وفرص تدريب ومراجعة الإطار التشريعي لدعم الإبداع وتيسير النفاذ إلى التمويلات وتحويل دور الشباب إلى "دور ذكية" مجهزة بالتكنولوجيا الحديثة وربطها بالألياف البصرية .

تطوير منظومة الحركية والترفيه الشبابي: بالعمل على تعميم برامج الحركية الوطنيّة والدولية من خلال تطوير برامج تبادل شبابي وطنيّة ودولية لدعم تمويل المبادرات الشبابية وتعزيز الدبلوماسية الثقافية والسياحية الموجهة للشباب ودعم الترفيه الصحي والثقافي عبر دعم البنى التحتية المخصصة للترفيه والرياضة وتنظيم مهرجانات وفعاليات ثقافية ورياضيّة دورية مع دمج الترفيه الرقمي وتطوير تطبيقات الألعاب الذكية، فضلا عن مواصلة حوكمة ودعم منظومة الترفيه والسياحة الشبابية من خلال مراجعة الإطار التشريعي للترفيه والسياحة الشبابية وتركيز منصة وطنيّة تفاعلية لخدمات السياحة الشبابية والتجوال. هذا إلى جانب دعم الاستثمار الخاص في مجال احداث مؤسسات السياحة الشبابية ومواصلة هيكلة وتأهيل الشركة التونسية لسياحة الشباب وتوسيع قاعدة المستفيدين بأنشطة وبرامج السياحة الشبابية ليبلغ حوالي 240 ألف شابا وشابة في أفق 2030.

تطورعدد المستفيدين ببرامج و أنشطة السياحة الشبابية (بالألف)

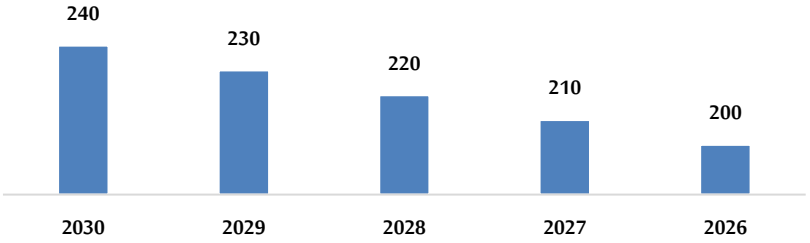

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

تعزيز البنية الأساسية الشبابية: من خلال احداث وتهيئة جملة من المؤسسات الشبابية من دور شباب ومركبات شبابية ومراكز الإقامة ومراكز التخييم والاصطياف والانطلاق في تنفيذ برنامج إحداث فضاءات شبابية ورياضية من خلال برمجة إنجاز 176 فضاء شبابي ورياضي خلال فترة المخطط وخاصّة بالمناطق الداخلية والاحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة وهو ما سيمكن من الرفع من قاعدة المنخرطين بمؤسسات الشباب إلى 180 ألف شاب وشابة سنة 2030.

دعم الأنشطة والبرامج الشبابية: في مختلف المجالات التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للشباب على غرار تعزيز القدرات والمهارات الحياتية وترسيخ قيم التطوع والتضامن ونشر ثقافة ريادة الأعمال والمبادرة ووقاية الشباب من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتعزيز مشاركتهم في الانتقال الإيكولوجي ويتوقّع أن يبلغ عدد المستفيدين بهذه البرامج حوالي 280 ألف شاب وشابة سنة 2030.

عدد المستفيدين بالبرامج المضمنة بالاستراتيجية الوطنية للشباب (بالألف)

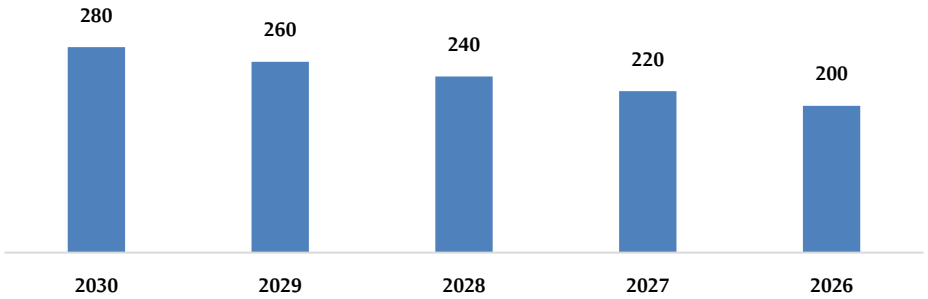

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

رياضة للجميع وذات إشعاع دولي

تعتبر الرياضة عنصرا أساسيّا ومساهما فاعلا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا سيما بفضل دورها التربوي والاجتماعي والأخلاقي في تعزيز قيم الانتماء والانضباط والاحترام والتنافس النزيه وتحقيق التوازن النفسي وتحسين الصحة العامة لمختلف الفئات وتساهم في تدعيم مكانة بلادنا على الصعيد الإقليمي والدولي بفضل تنظيم المسابقات والتظاهرات الرياضيّة وإحراز نتائج متميزّة.

ويستوجب تنمية القطاع الرياضي تنفيذ الإصلاحات الكفيلة بإرساء حوكمة شاملة للمنظومة الرياضية تقطع مع التسيير التقليدي وتكرس مبدأ العدالة الرياضية بين كافة الجهات غايتها تطوير الممارسة الرياضيّة المنظمة والواسعة بكل المناطق والجهات وتحويل الممارسة الرياضية إلى نمط عيش يسهم في الوقاية الصحية والاندماج الاجتماعي.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهد قطاع الرياضة والتربية البدنية خلال الخماسية 2021-2025 تنفيذ جملة من الإصلاحات والبرامج والمشاريع شملت بالخصوص:

تعزيز الحوكمة وحسن التصرف صلب الهياكل الرياضيّة: حيث تم إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون الهياكل الرياضيّة في اتجاه مواكبة المستجدات والتحولات التي تشهدها المنظومة الرياضيّة على مستوى الاحتراف وتسيير الهياكل الرياضيّة والتمويل الرياضي والاخلاقيات الرياضيّة وإصدار القانون المتعلق بمكافحة المنشطات في المجال الرياضي وإصدار الأمر المتعلق بضبط التنظيم الاداري والمالي للوكالة الوطنيّة لمكافحة المنشطات وطرق تسييرها وإعداد مشروع قانون لمكافحة العنف والشغب في الملاعب والفضاءات الرياضيّة فضلا عن تأسيس اللجنة الاستشارية لحوكمة إسناد المنح لصالح الهياكل الرياضيّة إضافة إلى تعزيز آليات الرقابة ومقومات الحوكمة داخل الجامعات الرياضيّة وإعادة هيكلتها.

كما تواصل العمل على تمويل الهياكل الرياضيّة وترشيد الدعم العمومي من خلال إرساء قواعد ومقاييس موضوعية للتمويل العمومي وتوجيهه لدعم الفرق الهاوية وخاصّة لأصناف الشبان والألعاب الفردية ومراجعة معايير الإسناد حسب حجم النشاط الفعلي للجمعيات الرياضيّة، بالتوازي مع مواصلة تدعيم الموارد الذاتية للجمعيات الرياضيّة تم الانطلاق في إرساء منظومة تشريعية خاصّة بالاحتراف في المجال الرياضي واقتراح إحداث شركات رياضيّة وفقا لمقتضيات قانون الهياكل الرياضيّة إلى جانب مواصلة التصدي لظاهرة الرهان الموازي وتطوير مداخيل الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب وتوسيع وتنويع أساليب الرهان الرياضي.

النهوض بالرياضة المدنية: عبر توسيع قاعدة ممارسي الرياضة المدنية بتوفير الدعم المالي والمادي والفني لمختلف الجامعات والجمعيات الرياضيّة ورفع عدد الجمعيات الرياضيّة وتشجيعها على بعث فروع واختصاصات جديدة مما مكّن من زيادة عدد المجازين ومواصلة دعم الرياضة النسائية من خلال مواصلة الدعم المالي بتخصيص 10% سنويّا من موارد الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة لفائدتها وتحمّل الدولة معاليم انخراطها بالجامعات الرياضيّة إلى جانب تدعيم تواجد العنصر النسائي في مواقع التسيير والإدارات الفنية.

كما تواصل دعم ذوي الإعاقة بإحداث اختصاصات جديدة وإدراج فروع رياضة لذوي الإعاقة صلب باقي الجامعات الرياضيّة وإدراج النشاط الرياضي ضمن برامج مراكز التربية المختصة إلى جانب ملاءمة البناءات والمنشآت الرياضيّة مع احتياجاتهم. هذا فضلا عن دعم تنظيم التظاهرات الرياضيّة والارتقاء بالمستوى الفني للمسابقات والنتائج الرياضيّة وتنظيم المباريات والتظاهرات الرياضيّة الوطنيّة وتدعيم الشراكات بين الهياكل الرياضيّة والمؤسسات الاقتصادية في تبني تمويل التظاهرات إلى جانب استقطاب تنظيم التظاهرات والمؤتمرات والملتقيات الرياضيّة الدولية وتعزيز التمثيلية التونسية صلب الهياكل الرياضيّة الدولية.

تطوير رياضة المواطنة والرياضة للجميع: من خلال تطوّر أنشطة الجامعة التونسية للرياضة للجميع وفي عدد الجمعيات والمنتفعين ونشر ثقافة الممارسة الرياضيّة والتعريف بآثارها الصحية والنفسية والاجتماعية على الفرد والمجتمع مع مواصلة رصد واقع الممارسة الرياضيّة واستثمار نتائج المسح الوطني حول الممارسات الرياضيّة لإعداد الخطط المستقبلية للنهوض بممارسة الأنشطة الرياضيّة.

تطوير البنية الأساسية الرياضيّة: حيث تم إنجاز مشاريع بناء وتهيئة وصيانة الملاعب والقاعات الرياضيّة ومختلف الفضاءات متعددة الاختصاصات وتحسين تغطية الجهات الداخلية بالمنشآت الرياضيّة والارتقاء التدريجي بالمؤشرات التنموية خاصّة بالمناطق الداخلية بهدف تقليص التفاوت الجهوي مع مواصلة تأهيل شبكة الملاعب الرياضيّة الكبرى وفقا لمواصفات الاتحادات الدولية والقارية وخاصّة من خلال تأهيل الملعب الأولمبي بسوسة وإنجاز الدراسات المتعلقة بإعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه وانطلاق الدراسات الفنية لتوسيع وتأهيل ملعب الطيب المهيري بصفاقس وتهيئة ملعب بن جنات بالمنستير والملعب الأولمبي برادس .

وتواصل العمل على تشجيع الاستثمار الخاص في المجال الرياضي من خلال مراجعة كراسات شروط القاعات الخاصّة للرياضة ومراكز التربصات وتكوين الرياضيين بهدف دعم مجهود الدولة في الارتقاء بالبنية التحتية الرياضيّة وخلق فرص التشغيل والحد من البطالة خاصّة في صفوف أصحاب الشهائد العليا في الاختصاصات الرياضيّة.

النهوض برياضة النخبة: من خلال وضع نظام أساسي جديد لرياضيي النخبة وضبط المقاييس والمعايير الفنية والعلميّة لحسن استهداف الرياضيين المتميزين في إطار عقود أهداف ودعم مشاركة المنتخبات الوطنيّة في التظاهرات الدولية من خلال توفير الموارد المالية واللوجستية الملائمة واستغلال المنشئات الرياضيّة وهو ما مكنها من المشاركة في معظم التظاهرات الدولية الرسمية إلى جانب تنفيذ برامج لتكوين منتخبات ناشئة وفق معايير علميّة وفنية دقيقة وإدماج التلاميذ الرياضيين في المعاهد الرياضيّة ودعم مشاركة الرياضيين الشبان في التظاهرات الإقليمية والدولية.

كما حظيت البنية الأساسية والتجهيزات الرياضيّة لرياضة النخبة بعناية خاصّة من خلال إحداث معاهد رياضيّة جديدة (المعهد الرياضي بصفاقس، المعهد الرياضي بالقيروان، المعهد الرياضي بجندوبة، المعهد الرياضي بقابس) وإحداث وتجهيز مراكز إعداد وتكوين رياضيي النخبة وتنظيمها في شكل مؤسسات عمومية من أجل إحكام إدارتها وتسييرها وتوقيع اتفاقيات لاستغلال المنشآت الرياضيّة الكبرى بالحي الوطني الرياضي والمركب الرياضي بعين دراهم لتأمين استقبال تربصات المنتخبات الوطنيّة. وذلك بالتوازي مع تطوير الإطار التشريعي من خلال إصدار القانون المتعلق بمكافحة المنشطات في المجال الرياضي والأمر المتعلق بإحداث مراكز تكوين وإعداد رياضيي النخبة والقرار المتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنيّة لرياضة النخبة وطرق تسييرها مع الانطلاق في إعداد برنامج عمل في إطار الاستعداد لمشاركة تونس في الألعاب الأولمبية بلوس أنجلوس 2028 بهدف رفع عدد الرياضيين المشاركين وتحقيق نتائج مشرفة للرياضة التونسية.

وقد مكنت مختلف هذه التدخلات من **تألق النخبة الوطنيّة وتحقيق نتائج رياضيّة متميزة** في مختلف الاختصاصات الرياضيّة وارتفاع حصيلة الميداليات العالمية في الرياضات الفردية وإحراز المنتخبات الوطنيّة في الرياضات الجماعية على عديد الألقاب:

- بروز عدد من الأبطال العالميين التونسيين في رياضات التنس والتايكواندو والسباحة والجمباز والرياضة البارالمبية والحصول على ميداليات عالمية في السباحة والتايكواندو وألعاب القوى والكرة الحديدية والكيك بوكسينغ والتنس والوشو كونغ فو.
- ميدالية ذهبية وميدالية فضية في الألعاب الأولمبية بطوكيو 2020 وثلاث ميداليات (ذهبية، فضية، برونزية) في الألعاب الأولمبية باريس 2024
- حصول المنتخب الوطني لرياضة المعوقين على 11 ميدالية منها 4 ذهبية في الألعاب البارالمبية طوكيو 2020 و11 ميدالية (5 ذهبية، 3 فضية، 3 برونزية) في الألعاب البارالمبية باريس 2024 محافظا على الصدارة عربيا وإفريقيا.
- 27 ميدالية في الألعاب المتوسطية (وهران 2022) و7ميداليات في الألعاب الإسلامية (قونيا 2022) وأكثر من 300 ميدالية في البطولات الإفريقية (2021-2022).
- ترشح منتخبات كرة القدم وكرة اليد والكرة الطائرة للكؤوس العالمية على غرار ترشح ومشاركة المنتخب الوطني لكرة القدم لنهائيات كأس العالم بقطر 2022 والترشح لنهائيات كأس العالم 2026 بأمريكا وكندا والمكسيك وتتويج منتخبي كرة السلة والكرة الطائرة بالبطولة الإفريقية (2021).

تطوير منظومة التربية البدنية والأنشطة الرياضيّة بالوسط المدرسي: بمواصلة تعميم تدريس مادة التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية من خلال تعزيز الموارد البشرية لإطارات التدريس إلى جانب مواصلة تطوير العمل بالخلايا والهياكل التنموية للرياضة والعمل على تحسين جودة البرامج والمناهج من خلال استكمال الإصلاحات المتعلّقة بالتوجهات والبرامج الرسمية لمادة التربية البدنية بكافة المراحل التعليمية والانطلاق في تنفيذ تجربة إدماج رياضات حديثة ملائمة للبيئة المدرسية وبرمجة جملة من الدورات التكوينية النموذجية في الألعاب الشعبية والتراثية.

الارتقاء بمنظومة التكوين والبحث العلمي: عبر تجويد منظومة التكوين الجامعي والتقييم بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية ورفع شروط الالتحاق بشعبة الرياضة وتحسين نسبة تأطير الطلبة وتعزيز البنية التحتية الأساسية للمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية وإحداث مخابر ووحدات بحث جديدة بما مكّن من حصول بعض المعاهد على ترتيب مشرف ضمن التصنيف الأكاديمي العالمي على غرار المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بصفاقس والمعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بالكاف فضلا عن ابرام اتفاقيات شراكة مع النسيج الاقتصادي لتنمية الموارد المالية لهياكل البحث وتطوير التعاون الدولي في المجالات البحثية والعلميّة.

تطور مؤشرات المنظومة الرياضية:

تطور عدد الجمعيات وعدد المجازين: تميزت الفترة المنقضية بتطور قاعدة ممارسي الرياضة المدنية من خلال الرفع من عدد الجمعيات من 1859 سنة 2021 إلى 1979 جمعية سنة 2025 ومن عدد المجازين من 169.7 ألف سنة 2021 إلى 195.6 ألف مجاز ومجازة سنة 2025 وذلك حسب الجدول التالي:

تطور عدد الجمعيات وعدد المجازين 2021-2025

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
عدد الجمعيات	1859	1858	1902	1949	1979
عدد المجازين (بالألف)	169,7	171,3	188,3	189,1	195,6
منهم إناث (بالألف)	46,4	47,8	56,3	56,6	60,4

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

تطور المنشآت الرياضيّة: تطورت البنية الأساسية الرياضيّة من خلال ارتفاع عدد القاعات والملاعب الرياضيّة لتبلغ على التوالي 304 قاعة رياضيّة و407 ملعبا معشبا سنة 2025.

تطور عدد المنشآت الرياضيّة 2021-2025

المنشآت الرياضيّة	2021	2022	2023	2024	2025
عدد القاعات الرياضيّة	274	282	288	298	304
عدد الملاعب المعشبة	358	367	380	389	407
عدد المسابح المغطاة	17	17	20	21	21
عدد المضامير الاصطناعية	16	16	16	16	16

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

تطور نسبة التغطية بالتربية البدنية: تطورت المؤشرات المرتبطة بتدريس مادة التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية والتي بلغت 62.5 % بالابتدائي و92.4% بالثانوي و98% بالإعدادي خلال السنّة التربوية 2024-2025.

تطور نسبة التغطية بالتربية البدنية 2021-2025

نسبة التغطية بتدريس التربية البدنية (%)	2022	2023	2024	2025
الابتدائي	60.2	67.6	66	62.5
الإعدادي	95,3	94	92	92,4
الثانوي	98,5	98	97	98

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

تطور عدد الطلبة والمدرسين: ارتفع عدد الطلبة المرسمين بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية ليصل إلى 4159 طالبا خلال السنّة التربوية 2023-2024 مقابل 3947 طالبا خلال السنّة التربوية 2020-2021 وانخفاض عدد المدرسين الباحثين إلى 146 مدرسا باحثا:

تطورعدد الطلبة والمدرسين بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية 2021-2024

السنة الجامعية	2021/2020	2022/2021	2023/2022	2024/2023
عدد الطلبة	3947	3962	3768	4159
عدد المدرسين الباحثين	150	150	150	146

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

II. الاستنتاجات

تتميز المنظومة الرياضيّة بإطار قانوني وتشريعي يكرّس الرياضة كحق للجميع وهياكل مؤسساتية لها تجربة وخبرة تاريخية في التأطير والتنظيم وجمعيات رياضيّة متفوّقة قاريا وإقليميا في عديد الرياضات الجماعية والفردية مع بروز أبطال عالميين والكفاءات الفنية والإحاطة الطبية والاجتماعية بالرياضيين ومنظومة قانونية داعمة للتربية البدنية كمادة إجبارية وشبكة من المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية تشمل مخابر ووحدات بحث متطورة وكفاءات بشرية مكنت من انخراط بعض المعاهد في التصنيفات العالمية.

ولكن رغم الاشعاع الذي عرفته الرياضة التونسية، فهي لازالت تعرف عديد الإشكاليات تتمثّل خاصّة في عدم مواكبة الإطار التشريعي للتحولات العالمية في المجال الرياضي وضعف حوكمة الهياكل الرياضيّة في مجال التصرف المالي والإداري وهشاشة التمويل الرياضي وضعف الاستثمار الخاص واهتراء البنية الأساسية للمنشآت الرياضيّة إضافة إلى هجرة الكفاءات الفنية والمدربين وضعف التكوين القاعدي وبرامج الناشئين إلى جانب التفاوت الجهوي في مجال البنية الأساسية الرياضيّة خاصّة نقص إمكانات الجماعات المحلية في إنجاز وصيانة المنشآت الرياضيّة وفي مساندة الجمعيات الرياضيّة وكذلك تنامي ظواهر العنف والتعصب في الفضاءات الرياضيّة.

كما تواجه المنظومة الرياضية ضعف نسب ممارسة النشاط البدني لدى التونسيين والتي لم تتجاوز 16.8% سنة 2021 وتراجع نسبة تدريس التربية البدنية في الابتدائي إلى 63% مع اتساع التفاوت بين الجهات نتيجة نقص الموارد البشرية والفضاءات الرياضيّة بالمدارس وعدم ملاءمة التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل وتواصل ارتفاع بطالة خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية.

III. الأهداف والمحاور الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تساهم الرياضة في بناء الذات وصقل مواهب الفئات الشابة ضمن مقاربة شمولية تستند إلى التكامل بين الصحة الجسدية والنفسية وتنمية القيم والمهارات الحياتية واعتماد أساليب حديثة في التعلم. وتبرز الحاجة إلى مزيد النهوض بالمنظومة الرياضيّة ونشر الممارسة البدنية والعمل على إحكام التأطير والإحاطة بالرياضيين لمواصلة تألق الرياضة التونسية في المسابقات الدولية وتوظيف التكنولوجيات الحديثة وتعبئة موارد جديدة للتمويل الرياضي لتطوير الأداء الرياضي إلى جانب تطوير مجالات التعاون الدولي الرياضي.

وستنبني الخطة التنموية للرياضة للفترة 2026-2030 على **تدعيم حوكمة المنظومة الرياضيّة وتوفير أفضل ظروف النجاح والتألق للنخبة الوطنيّة في المحافل الدولية ونشر الممارسة الرياضيّة والارتقاء بمؤشرات التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية فضلا عن تحسين جودة التكوين الجامعي وتعزيز دور البحث العلمي الرياضي** بغرض إرساء منظومة رياضيّة شفافة مستدامة وتنافسية. هذا مع العمل على ضمان تكافؤ الفرص على مستوى المناطق والجهات بنشر الممارسة الرياضيّة من قبل الجميع وتعميم تدريس التربية البدنية ودعم استكشاف المواهب الشابة وذلك من خلال:

تطوير الرياضة المدنية: بالعمل على تعزيز الحوكمة والأداء والشفافية في تسيير الهياكل الرياضيّة من خلال إصدار القانون المتعلق بالهياكل الرياضيّة ومراجعة الإطار التشريعي للجمعيات والجامعات الرياضيّة وحوكمة التصرف المالي والإداري للهياكل الرياضيّة وإحداث آليات رقابية مستقلة للمتابعة والتقييم ورفع عدد المجازين بتشجيع الجمعيات على إحداث اختصاصات جديدة وبعث جمعيات جديدة في الرياضات الفردية ورياضة ذوي الإعاقة مع تعزيز حضور المرأة في الممارسة الرياضيّة وفي مواقع القرار بالهياكل الرياضيّة عبر

إدراج الرياضة النسائية ضمن أولويات التمويل العمومي وإطلاق حملات وطنيّة تحسيسية موجهة للفتيات لترغيبهن في الرياضة.

تطور عدد المجازين (بالألف) 2026-2030

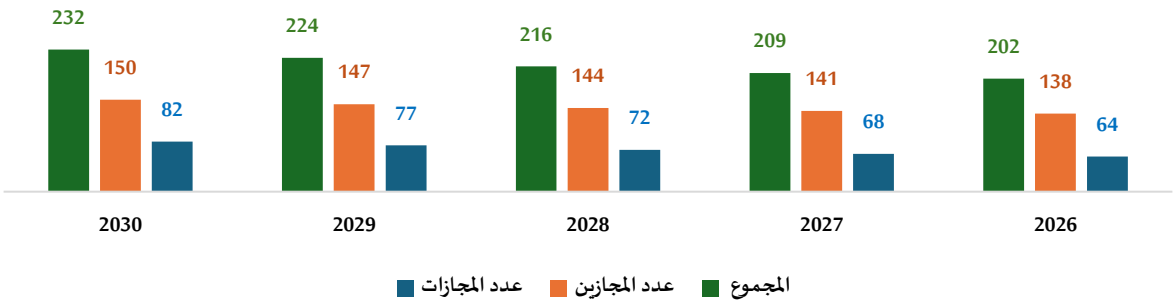

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

كما ستتظافر الجهود بهدف تنويع مصادر تمويل الرياضة وضمان استدامتها من خلال إرساء نظام حقيقي للاحتراف وإحداث الشركات الرياضيّة وإعادة هيكلة صندوق النهوض بالرياضة والشباب وتنمية مداخيله إلى جانب تطوير آليات مبتكرة للتسويق والرعاية (البث الرقمي، الإعلانات) ومواصلة حوكمة وترشيد التمويل العمومي والعمل على تثمين الكفاءات والحد من هجرتها باعتماد نظام محفّز للكفاءات المتميزة وإرساء قاعدة بيانات وطنيّة للإطارات الفنية وتكثيف التكوين المتخصص وبمعايير دولية لفائدة المدربين والمسيّرين.
كما سيتم العمل على جعل الرياضة داعمة للقيم والأخلاق الإيجابية من خلال إصدار قانون مكافحة أعمال العنف والشغب بالمنشآت والتظاهرات الرياضيّة وتنظيم حملات وطنيّة لمكافحة العنف في الملاعب ونشر ثقافة الروح الرياضيّة وبرمجة تظاهرات وطنيّة وجهوية تعزز التضامن والمواطنة إلى جانب تفعيل إشعاع الرياضة كأداة لتعزيز صورة تونس بالخارج.

ترسيخ رياضة المواطنة: من خلال تعزيز الوعي ونشر ثقافة الرياضة للجميع وتنمية الاعتقاد الفردي والمجتمعي بأهمية الممارسة البدنية والرياضيّة وإدماج الرياضة في أنماط الحياة اليومية وإطلاق حملات تحسيسية خاصّة لفائدة الأطفال والأولياء حول الممارسات الرياضيّة فضلا عن مزيد دعم الجمعيات الناشطة في رياضة المواطنة وخاصّة الموجهة إلى كبار السنّ والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

النهوض برياضة النخبة: وذلك عبر مزيد العناية بالنخبة الشابة من خلال إرساء منظومة وطنيّة شاملة لاستكشاف وانتقاء المواهب الرياضيّة قصد توسيع قاعدة الرياضيين الواعدين وتعزيز برامج الانتقاء المبكر للمواهب الرياضيّة إلى جانب تطوير المستوى الفني لرياضيي النخبة الشابة وتكوين وإعداد مؤطرين في مختلف الاختصاصات الرياضيّة وخاصّة الأولمبية منها إضافة إلى إرساء آليات تواصل بين المؤسسات التربوية والهياكل الرياضية.

وفي هذا السياق، سيتواصل العمل على الارتقاء بالنتائج الرياضيّة للمنتخبات الوطنيّة وتعزيز قدراتها على تحقيق نتائج متميزة وذلك من خلال تطوير مراكز التكوين وإرساء برامج تدريبية متقدمة لإعداد مشاركاتها في البطولات والتربصات الدولية في إطار عقود أهداف واعتماد تصنيف سنوي لرياضيي النخبة حسب النتائج المحققة إلى جانب دعم تنظيم التظاهرات الرياضيّة الدولية الرسمية في تونس وتحسين البنية التحتية والتجهيزات الرياضيّة. كما سيتم تعزيز مشاركة الرياضيين في الألعاب الأولمبية والبارالمبية والبطولات العالمية عبر اعتماد تقنيات تدريب حديثة ومتطورة وإبرام عقود أهداف سنوية لرياضيي المستوى العالي وإنجاز تقييم دوري لمسار الرياضيين وأدائهم في إطار تخطيط استراتيجي يغطي دورة أولمبية كاملة مع العمل على توجيه الدعم الفني واللوجستي بشكل ممنهج يضمن الإعداد المثالي للاستحقاقات الدولية الكبرى.

وفي جانب آخر سيتم العمل على ترسيخ احترام أخلاقيات الرياضة وتكريس قيم النزاهة والالتزام بالقوانين في الممارسة الرياضيّة وذلك عبر تكثيف الحملات التوعوية حول مخاطر المنشطات وإرساء آليات وقائية ورقابية فعالة لمكافحتها وإدماج مبادئ اللعب النظيف في البرامج التدريبية والتكوينية وتعزيز التنسيق مع الهياكل الوطنيّة والدولية المختصة في مجال مكافحة المنشطات.

دعم التربية البدنية والأنشطة الرياضيّة في الوسط المدرسي: عبر تعميم تدريس مادة التربية البدنية بكافة المراحل التعليمية بهدف بلوغ تغطية شاملة بمادة التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية في أفق سنة 2030 وضمان تكافؤ الفرص بين الجهات وذلك من خلال وضع خطّة وطنيّة لإعادة توزيع الموارد البشرية وفق خارطة تربوية دقيقة إلى جانب تحفيز التوظيف في المؤسسات الخاصّة ومراكز التكوين لتغطية النقص في تشغيل خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية.

كما ينتظر تجويد المناهج والبرامج الخاصّة بمادة التربية البدنية بما يتماشى مع المستجدات التربوية والبدنية وتلبية متطلبات المتعلمين والمجتمع بإنجاز مراجعة شاملة للبرامج الرسمية باعتماد المقاربة بالكفايات وتحديث المضامين بما يواكب علوم التربية البدنية الحديثة وإدماج التربية الحركية في مرحلة ما قبل التمدرس وتطوير التكوين الأساسي والمستمر للإطارات التربوية وإدخال أدوات رقمية حديثة لتقييم الأداء وتحليل المهارات البدنية وذلك بالتوازي مع دعم الأنشطة الرياضيّة في مراكز التكوين المهني والمراكز المختصة عبر إدراج الأنشطة الرياضيّة ضمن البرامج الرسمية لمراكز التكوين وإعداد دليل بيداغوجي موجّه للفئات الخاصّة (ذوي الإعاقة، الفتيات...).

تطوير منظومة الرياضة المدرسية والجامعية: من خلال تعميم بعث الجمعيات الرياضيّة داخل جميع المؤسسات التعليمية وتنظيم أولمبياد مدرسي وجامعي على المستوى الجهوي والوطني وتفعيل تفرغ الطلبة والتلاميذ المشاركين في الأنشطة الرياضيّة ومراجعة النظام الأساسي للجامعة التونسية للرياضة المدرسية والجامعية إلى جانب تعزيز مراكز النهوض بالرياضة في المرحلة الابتدائية ومراجعة النصوص المنظمة لها وتطوير الرياضة بالمرحلة الإعداديّة بتطبيق مناهج موحّدة وتوفير التكوين المستمر إلى جانب تطوير شعبة الرياضة بالمرحلة الثانوية ومواصلة بعث معاهد رياضيّة إقليمية لتجميع النخبة وتحسين الإحاطة النفسية والتربوية للتلاميذ الرياضيين.

دعم منظومة التكوين والبحث العلمي: من خلال إدراج مسارات تكوينية جديدة مع مراجعة مهام ومشمولات المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية لتشمل كافة علوم الرياضة وتفعيل منظومة الإشهاد وضمان الجودة بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية إلى جانب دعم إحداث مسالك تكوين قائمة على مبدأ البناء المشترك أو الإشهاد المزدوج فضلا عن تهيئة وتأهيل الفضاءات الرياضيّة والبيداغوجية ومخابر البحث ومنشآت الإقامة والإعاشة وتوفير تجهيزات رياضيّة وبيداغوجية حديثة تتماشى مع متطلبات التكوين الرياضي العصري.

وبالتوازي، سيتمّ **دعم هياكل البحث والباحثين** في مجال الرياضة والنشاط البدني بإعداد قاعدة بيانات وطنيّة موحدة لتجميع وتصنيف مواضيع رسائل الماجستير والدكتوراه في اختصاصات علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضيّة وإبرام اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الاقتصادية بهدف تنمية الموارد المالية لهياكل البحث العلمي وتعزيز البحث التطبيقي والاستثمار في مشاريع ذات طابع رياضي إلى جانب **تطوير التعاون الدولي في المجال البحثي والعلمي** وتوفير فرص إشهاد مشترك و الانخراط في شبكات البحث الدولية وتنظيم تظاهرات علميّة ذات إشعاع إقليمي ودولي. وفي هذا السياق، ينتظر تطور عدد المدرسين الباحثين ليبلغ 275 مدرسا باحثا سنة 2030.

تطوير البنية الأساسية: عبر مواصلة تهيئة وصيانة المنشئات الرياضية وبرمجة إحداث ملاعب وقاعات رياضية جديدة من خلال إحداث 30 قاعة للرياضات الجماعية و 40 قاعة للألعاب الفردية إضافة إلى 34 ملعب بلدي معشب و300 ملعب حي خاصّة بالمناطق الريفية والحدودية والأحياء الشعبية وتأهيل الملاعب الرياضية الكبرى بمختلف الأقاليم على غرار إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه وتأهيل ملعب الطيب المهيري بصفاقس وتهيئة ملعب بن جنات بالمنستير والملعب الأولمبي برادس وإحداث مراكز التربصات الرياضية (مركز التربصات بالشعانبي ومركز التربصات بتوزر) والمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية.

وعي ديني ينبني على قيم التسامح والاعتدال

ترمي سياسة الدولة في مجال الشأن الديني إلى تعزيز تماسك المجتمع تحت راية "الهوية الوطنية الإسلامية" حيث نص الفصل الخامس من الدستور على أن تونس جزء من الأمة الإسلامية ويسند للدولة وحدها مسؤولية العمل في ظل نظام ديمقراطي على تحقيق مقاصد الإسلام الحنيف المتمثلة في حفظ النفس والعرض والمال والدين والحرية. وعلى هذا الأساس تهدف السياسة الوطنية للشأن الديني إلى تيسير إقامة الشعائر الدينية ونشر قيم الاعتدال والتسامح صلب المجتمع بما يضمن الحفاظ على تماسكه وثوابته ويحقّق الاندماج الاجتماعي والعدل والإنصاف والمساواة بين جميع أفراده ويساهم في التصدي لكل مظاهر التطرف ويحمي السلم الاجتماعي وفق أحكام الدّستور.

I. أهم نتائج الفترة 2021–2025

تميزت الفترة 2021-2025 بإنجاز عديد البرامج والمشاريع الرامية إلى دعم المرافق الدينية والقيم الإسلامية والتي شملت إنجاز أشغال الصيانة والتهيئة لعديد الجوامع والمساجد وترسيمها كمعالم دينية وإسناد تراخيص البناء وتوفير الفضاءات المخصّصة للنساء لتوفير أفضل الظروف لمرتاديها قصد أداء الشعائر الدينية وهو ما مكّن من تطور نسبة المعالم الدينية لكل ألف ساكن من 0.388% سنة 2022 إلى 0.565% سنة 2024 وبلوغ 6737 معلما دينيا وتطور عدد الكتاتيب إلى 2087 كتابا سنة 2025 من خلال إعادة تهيئتها أو إنشاء كتاتيب جديدة وهي تعتبر مؤسسات تعليمية مبكرة تعمل على تعليم الأطفال القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم وتلقينهم مبادئ الدين والأخلاق الحميدة لخلق جيل واع ومتخلق.

كما تمّ ضبط خطط وبرامج رامية إلى صيانة القيم الروحية لأفراد المجتمع عند إقامة الشعائر الدينية وتكثيف برامج التوعية والإرشاد والتذكير بمبادئ الدين الإسلامي وأحكامه المبنية على التسامح والداعية إلى الوسطية والاعتدال والتيسير والعمل على مراقبة وتفقد الأنشطة التي تنجزها الإطارات المسجدية بالجوامع والمساجد (الخطب والدروس) للمحافظة على السلم الاجتماعي والأمني والتصدي لمظاهر التطرف عبر تطوير الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (السجون ومراكز الإصلاح ودور المسنّين) والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج (بما في ذلك الإرشاد الديني في موسم الحج) والتي بلغت 553 ألف درسا سنة 2025 مقابل 170 ألف درسا سنة 2021.

المؤسسات الدينية والكتاتيب: بلغ عدد المعالم الدينية لسنة 2025 حوالي 6737 معلما دينيا و2087 كتابا موزعة على كامل تراب الجمهورية. وتطوّرت بذلك نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني من 0.574 % سنة 2021 إلى 0.580% سنة 2025 وتتضمن 2.2% منها فضاء ات مخصصة للنساء.

تطور عدد دور العبادة والكتاتيب

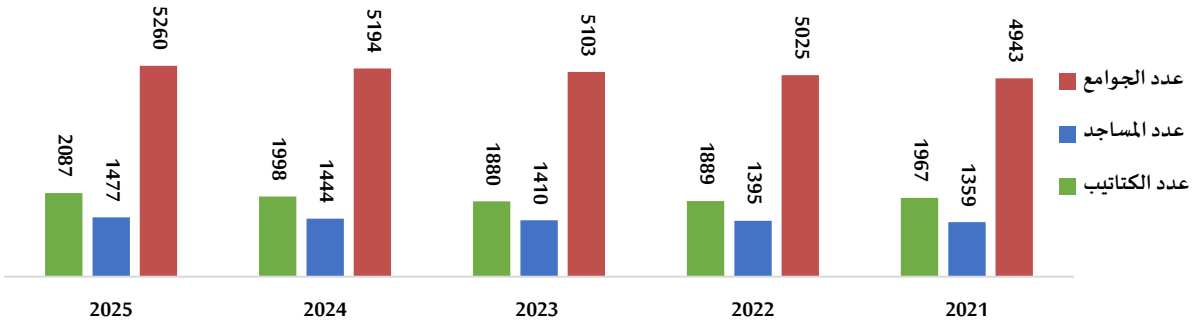

المصدر : وزارة الشؤون الدينية

II. الاستنتاجات

تتميز تونس بعمق الوعي الديني لدى المواطن وتتمتع المؤسسات الدينية برمزيّة لا سيما المساجد التاريخية والشخصيات الدينية المؤثرة والتي تضطلع بدور محوري في ترسيخ القيم الإنسانية والدينية والتعامل مع القضايا الاجتماعية خاصة من خلال الخطب الجمعية والدروس الدينية ووسائل التواصل الاجتماعي والعمل الخيري والتطوّعي بما يعزّز الوحدة الدينية والتماسك الاجتماعي، فضلا عن فرص الحصول على الهبات المخصصة لبناء وتهيئة المعالم الدينية وصيانتها مما يعزز كفاءة إدارة المرافق الدينية.

ومع ذلك يواجه الشأن الديني مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تؤثر سلبًا على فعاليته والمرتبطة أساسا بضعف الاعتمادات المالية من ميزانية الدولة بما يعيق القدرة على تهيئة المعالم الدينية ذات البنية الإنشائية المتدهورة إضافة إلى عدم استكمال المنظومة القانونية المنظمة لقطاع الحج والعمرة وعدم توفّر خارطة رقمية للمعالم الدينية في الولايات مع نقص صيانة المعالم الدينية الأثرية. كما يشكو الخطاب الديني من نقص التّنوع في استخدام الأساليب الفكرية والخطابية فضلاً عن نقص التواصل مع الشباب وغياب آليات فعالة لترسيخ القيم الدينية لديه وضعف استغلال التكنولوجيات الحديثة في نشر الفكر الديني المعتدل.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

في ظل التحولات والتطورات على الصعيد الوطني والدولي والمرتبطة أساسا بالتحولات الديمغرافية خاصّة مع تزايد عدد المسنين والتمركز السكاني في المدن الكبرى، إضافة إلى التطورات التكنولوجية والرقمية وما تفرضه من تحديات وفرص وما يشهده المجتمع التونسي من تغيرات، بات من الضروري العمل على مراجعة دور الشأن الديني في معالجة مختلف هذه المتغيرات. وعلى هذا الأساس ترنو الاستراتيجية المستقبلية في هذا المجال إلى:" **تكثيف التوعية والإرشاد الديني الموجه للمواطنين وخاصّة الشباب وتطوير الخطاب الديني لنشر الفكر الديني المستنير المبني على قيم التسامح والاعتدال والوسطية وضمان إقامة الشعائر الدينية على أحسن وجه** ". وذلك من خلال تحقيق الأهداف والمحاور الاستراتيجية التالية:

تيسير ممارسة الشعائر الدينية للنساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني:

تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر إنجاز الخارطة الرقمية التي تحدد الحاجة الفعلية لإحداث المعالم الدينية وتبرز توزيعها المجالي لاعتمادها عند الترخيص في البناء وتقييم الحاجة الفعلية لكل منطقة لبناء معلم ديني (حسب الكثافة السكانية والمسافة الفاصلة عن بقية المعالم الدينية) إلى جانب تطوير المنظومة المعلوماتية المندمجة للحج لمزيد تبسيط الإجراءات للمواطن والإدارة وحمايتها من الاختراقات وإرساء منظومة التصرف في المعالم الدينية.

حوكمة بناء المعالم الدينية وذلك بالعمل على مواصلة الترخيص في بناء الجوامع والمساجد والمصادقة على ترسيمها كمعالم دينية استجابة لطلبات المواطنين بالولايات بهدف توفير دور العبادة بالعدد الكافي وضمان تكافؤ الفرص بين الجهات والفئات ومراعاة حاجيات كبار السنّ والحرص على توفير الفضاءات المخصصة للنساء بالجوامع والمساجد من خلال اشتراط توفيرها في ملفات تراخيص بناء المعالم الدينية بهدف تغطية 2.45 % من المعالم سنة 2030 وإعطاء الأولوية في الترخيص في بناء أو فتح الكتاتيب في الجهات التي تكون فيها نسبة التغطية ضعيفة مقارنة بعدد الأطفال دون ست سنوات قصد إتاحة الفرصة لهم لتلقي تربية سليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والعمل على تعصيرها وذلك باعتماد تكنولوجيات الاتصال الحديثة في العملية التربوية وبلوغ 2354 كتابا سنة 2030 مع العمل على رصد الكتاتيب غير المؤهلة للعملية التربوية من أجل تهيئتها لاحتضان الأطفال.

وسيتمّ العمل على تشجيع ربط المساجد بالطاقة الشمسية واستغلال التقنيات الذكية للتحكم في الاستهلاك إلى جانب ترشيد استهلاك المياه وبناء المواجل وإعادة استعمال مياه الوضوء.

وفي نفس السياق، سيتواصل إنجاز أشغال صيانة وتهيئة بالمعالم الدينية في إطار الحفاظ على الموروث الديني وتوفير أفضل الظروف لأداء الشعائر الدينية والعمل على مزيد تحييد الجوامع والمساجد بتكثيف عمليات التفقد والمراقبة للمعالم الدينية ومتابعة الأنشطة

التي تقدّمها الإطارات المسجدية (الخطب الجمعية والدروس) وتكوينهم بهدف المحافظة على السلم الاجتماعي والأمني وحماية البلاد من مخاطر التطرّف.

كما سيتواصل تحسين جودة الخدمات المقدمة للحاج التونسي قصد تمكينه من أداء المناسك في أفضل الظروف وتطوير برامج التوعية الدينية والإرشاد الديني لفائدة الحاج والمعتمر (توعية مرئية وسمعية ومكتوبة) فضلا عن التوجّه نحو استعمال الطاقة الشمسية بجميع المعالم الدينية في كل الولايات ومراقبة استهلاك الطاقة بالمعالم الدينية.

المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع:

تطوير مضامين الخطاب الديني بتكثيف الدروس الدينية والتوعية والإرشاد الديني ومزيد مواكبة الخطاب الديني للواقع وإسهامه في تعزيز المبادئ والقيم السمحة داخل المجتمع وتجذير الهوية التونسية في الداخل والخارج، مع تكثيف التوعية والتحسيس بأهمية التوقّي من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر والتصدي للانحرافات الفكرية والسلوكية بما يدعم تماسك النسيج المجتمعي والتعايش السلمي والتأكيد على دور الأسرة وخاصّة المرأة في ضمان السلم والأمن المجتمعي بهدف بلوغ 1040 ألف درسا دينيا في أفق سنة 2030 إلى جانب تطوير مهام الجوامع والمساجد في اتجاه نشر المبادئ والقيم الإسلامية لتحصين المجتمع وضمان سلامته وأمنه وترسيخ الحسّ الوطني ومزيد رعاية الناشئة لتربيتها تربية سليمة وفقا لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه السمحة من خلال حفظ القرآن وتفسيره ومعرفة أصوله على أسس صحيحة وتنظيم المسابقات المحلية والوطنيّة والعالمية.

التكوين وتنمية رأس المال البشري:

عبر **تدعيم تكوين الإطارات المسجدية الدينية** (الوعاظ وأئمة الخطابة والمؤدبون والمؤذنون والقرّاء) لتطوير أدائهم والإحاطة بهم نظرا لدورهم الفعّال في توعية الناس ونشر الفكر الديني المستنير.

5.1 النفاذ إلى السكن اللائق

يضطلع قطاع السكن بدورا أساسي في تحسين جودة حياة المواطن وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة ويعدّ توفير المسكن اللائق من المقوّمات الأساسية لكرامة المواطن وعامل استقرار واطمئنان ودافع للحثّ على العمل والإنتاج الاقتصادي. كما أن الحقّ في السكن يعدّ من أوكد مقوّمات العدالة الاجتماعية ومن المكاسب المهمّة للمجتمع التونسي.

وانتهجت تونس سياسة سكانية كانت لها آثار إيجابية ملموسة من خلال تطوّر الرصيد السكني حيث تّم إحداث 4266.2 ألف مسكن سنة 2024 مقارنة بـ 1021.8 ألف مسكن سنة 1975 بوتيرة إحداث سنوية تناهز 65 ألف مسكن مقارنة بمعدل تكوين الأسر بـ 49 ألف أسرة. وتضطلع الدولة بدور محوري في النهوض بقطاع السكن والتهيئة العمرانية لا سيما تخطيط النسيج العمراني وتوفير الأطر المشجّعة على اقتناء المساكن ومساهمة الباعثين العقاريين العموميين في إنتاج المساكن إلى جانب قطاع البعث العقاري الخاص والبناء الذاتي من قبل العائلات الذي يستأثر بنسبة تصل إلى 82% من المساكن المنجزة سنويا.

هذا ولا يزال قطاع السكن يعرف عديد الصعوبات الهيكلية والتي تتجلى بشكل رئيسي في عدم التوافق بين عرض المساكن التي يوفرها القطاع المنظم مع احتياجات الفئات الاجتماعية متوسطة ومحدودة الدخل خاصّة بالتجمعات السكنية الكبرى نظرا لتقلص الرصيد العقاري بالإضافة إلى التباين في العرض المتوفر والطلب على المساكن حسب الجهات.

ويعود التباين النوعي والمجالي بين العرض والطلب على السكن لعدة عوامل منها تمركز جانب كبير من السكان وبالخصوص في تونس الكبرى والمدن والتطور الديمغرافي والعمراني بعديد المناطق والجهات وعدم قدرة القطاع المنظم على توفير المساكن الاجتماعية بالعدد الكافي ونقص الأراضي المهيأة والصالحة للبناء وتراجع نسق تهيئة المقاسم بسبب طول آجال مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وتعقّد معالجة ملفات التقسيمات وتقلص المدخرات العقارية إضافة إلى ارتفاع كلفة السكن. وأدى ارتفاع أثمان المساكن المنجزة من قبل الباعثين العقاريين والأراضي المعروضة للبيع إلى تزايد المضاربات العقارية وبالتالي الحد من قدرة المواطن على الاقتراض رغم تنوع آليات التمويل، مما أثر سلبا على طلب اقتناء المساكن في القطاع المنظم والالتجاء إلى التقسيمات العشوائية والبناء الفوضوي.

كما أدّى التوسّع العمراني غير المنظم وانتشار السكن العشوائي في عديد المناطق إلى تحديات كبيرة على مستوى التجهيز بالشبكات والحصول على الخدمات العامة وتزايد الإشكاليات على المستوى والاجتماعي والبيئي.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025:

أبرز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 في جانب قطاع السكن أهمّ النتائج التالية:

- وجود فائض سكني حيث بلغ الرصيد السكني ما يقارب 4.266 مليون وحدة سكنية مقابل 3.472 مليون أسرة.
- بلوغ نسبة المساكن الشاغرة 19,4% وترتفع هذه النسبة في الإقليمين الثالث والخامس باعتبارها أقطاب سياحية إضافة إلى تأثير عامل الهجرة بالخارج.
- تواجد حوالي ثلاثة أرباع المساكن في المناطق الحضرية مع تركز المساكن بتونس الكبرى وبالمدن الكبرى مقارنة ببقية الولايات.
- تحسن في نوعية السكن من خلال تراجع نسبة المساكن البدائية.
- تحسّن مقوّمات الرفاه داخل المساكن بارتفاع نسبة المساكن التي تتراوح مساحتها بين 50 و199 مترًا مربعًا.

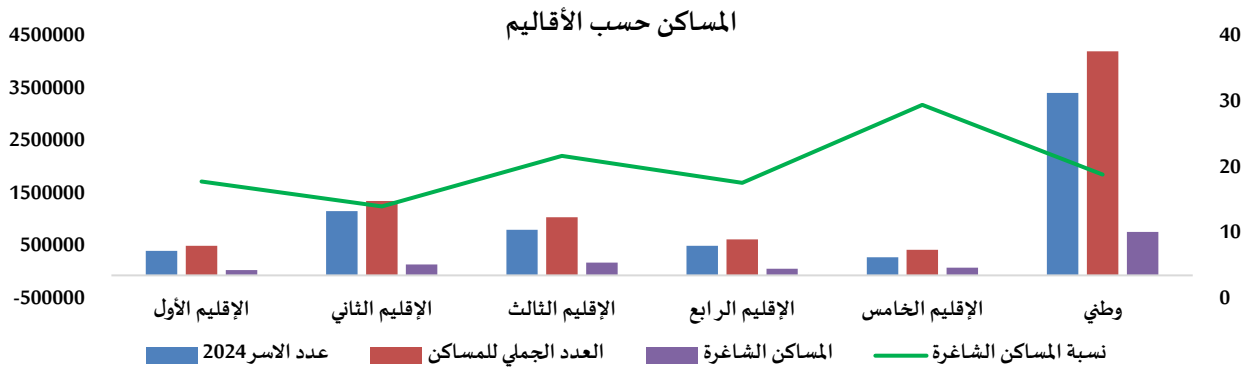

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

وتميزت الإنجازات في مجال السكن بمراجعة التشريعات في اتجاه التأكيد على دعم الدور الاجتماعي للدولة باستهدافها الأسر محدودة الدخل. وقد تم خلال الفترة 2021-2025 اعتماد الإجراءات التالية:

في المجال القانوني والتشريعي:

- إصدار الأمر عدد 127 لسنة 2023 المؤرخ في 10 فيفري 2023 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء "فوبرولوس" بتوسيع دائرة المستفيدين.
- توسيع مجال برنامج المسكن الأول ليشمل عملية تمويل البناء الذاتي من قبل العائلات بقانون المالية 2025.
- خفض الأداء على القيمة المضافة من 13% إلى 7% بداية من سنة 2025 بمقتضى قانون المالية لسنة 2025، بالنسبة للعقارات المبنية المعدة قصرا للسكن والمنجزة من قبل الباعثين العقاريين والتي لا يتجاوز ثمنها 400 ألف دينار.
- إصدار قرار مؤرخ في 8 أفريل 2025 يضبط شروط وإجراءات اقتناء الوكالة العقارية للسكنى لأراضي على ملك الدولة الخاص أو على ملك الجماعات المحلية بسعر تفاضلي.

في مجال توفير المساكن:

- بناء أكثر من 104 ألف وحدة سكنية منها 82% عن طريق البناء الذاتي (تتجاوز 85 % في الجهات الداخلية) و16% عن طريق الباعثين العقاريين الخواص وحوالي 2% عن طريق الباعثين العقاريين العموميين.
- برمجة الباعثين العقاريين العموميين إنجاز 210 مشروع عقاري لبناء 8864 مسكن (40.6% في طور الدراسة و25.1% و34.3% في مرحلة التسويق).
- تنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الذي تضمّن:

✓ إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها: إبرام اتفاقيات مع المجالس الجهوية لإنجاز حوالي 10190 مسكنا جديدا معوضا للمساكن البدائية، أنجز منها 7368 مسكنا وأخرى متواصل إنجازها ويبلغ عددها 2822 مسكنا. كما سيتم الانطلاق في إنجاز حوالي 913 مسكنا جديدا تعويضًا للمساكن البدائية.

✓ إنجاز وتوفير مساكن اجتماعية أو تهيئة وتوفير مقاسم اجتماعية: تمت برمجة إنجاز 13000 مسكنا ومقسما اجتماعيا وتضمنت المرحلة الأولى بناء 8373 مسكنا ومقسّما اجتماعيا من طرف باعثين عقاريين عموميين وخواص موزعة على 20 ولاية تم تسليم 4708 منها فيما بلغ عدد المساكن الجاهزة 1139 مسكنا إلى جانب تواصل إنجاز 2338 مسكنا ومقسما اجتماعيا موزعة على8 ولايات وتقدم إنجازها بنسبة 90%. كما تم الانطلاق في المرحلة الثانية من البرنامج والمتعلقة بحوالي 4615 مسكنا اجتماعيا موزعة على 18ولاية.

في مجال توفير الأراضي الصالحة للبناء وتمويل السكن:

- اقتنت الوكالة العقارية للسكنى خلال الفترة 2021-2025 حوالي 312 هكتارا وينتظر اقتناء 72 هك خلال سنة 2025. كما بلغت المساحة التي تم التفويت فيها 85 هك.
- المصادقة على أثمان 3450 مسكن و200 مقسم وإسناد قروض لفائدة 2353 منتفع من صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء.
- تمويل 2960 مسكن وذلك إلى موفّى شهر جوان 2025 في إطار برنامج المسكن الأول.
- مساهمة الصندوق الوطني لتحسين السكن بـ 50 م د لمساعدة الفئات الضعيفة الدخل لتحسين مساكنها.

II. الاستنتاجات

تتميّز سياسة السكن بتخصيص إجراءات للفئات الاجتماعية محدودة ومتوسطة الدخل من خلال توظيف أراضي دولية لفائدة الباعثين العقاريين العموميين والتفويت فيها بالدينار الرمزي لإنجاز مشاريع سكنية للفئات ضعيفة ومحدودة الدخل وتمويل مشاريع المساكن والمقاسم الاجتماعية المنجزة من الباعثين العقاريين العموميين من قبل صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء. ويكمن ضعف قطاع السكن بالخصوص في عدم ملاءمة المنظومة التشريعية والمؤسساتية والمالية مع التطوّرات واحتياجات كل الفئات الاجتماعية وندرة تهيئة الأراضي الصالحة للبناء وصعوبة تكوين مخزون عقاري وتراجع إنجاز المساكن وانتشار البناء والأحياء العشوائية وغياب إطار تشريعي لتطوير وتنظيم السكن المعد للكراء.

وينتظر أن تعرف سياسة السكن مزيد الدعم في إطار مراجعة الاستراتيجية الوطنية للسكن للاستجابة للطلب المتزايد وتسهيل حصول الشركات العقارية العمومية على الأراضي وتحيين صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص وتسوية أملاك الأجانب. وفي جانب آخر تتمثّل المخاطر التي تهدد سياسة السكن في طول إجراءات إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وتعقّد إجراءات تقسيم الأراضي ومراحل الترخيص في البناء وبروز أحياء سكنية فوضوية تفتقر للمرافق والتجهيزات الجماعية خارج أمثلة التهيئة العمرانية وضعف استغلال موارد صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والارتفاع المتسارع لمواد البناء وتأثيره على كلفة السكن.

III. الرؤية والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تأثر التحوّلات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية والتحدّيات المناخية مباشرة على قطاع السكن حيث تتفاعل العوامل الداخلية مع المتغيّرات العالمية لا سيما فيما يتعلق بسلسلة التزوّد بالتجهيزات والمواد والطاقة.

وفي هذا الإطار تهدف سياسة التعمير والسكن إلى تحسين جودة الحياة للجميع عبر تمكين الأجيال الحالية والقادمة من السكن في مدن محكمة التهيئة من خلال تطوير **"مدن ذكية ومستدامة ودامجة تمكن من تحسين النفاذ العادل للسكن اللائق بأسعار معقولة والنفاذ للمساحات الخضراء وللفضاءات العامة الملائمة والآمنة "**. وفي إطار التمشي التصاعدي لإعداد المخطط 2026-2030 الرامي إلى تلبية الاحتياجات الفعلية للمواطنين، تمثّل هذه الرؤية الاستراتيجية عنصراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لما يمثله السكن من حق أساسي للمواطن وركيزة للاستقرار الاجتماعي.

الأولويات والأهداف الاستراتيجية للسياسة السكنية:

تعتمد السياسة السكنية المستقبلية على تلبية الاحتياجات السكنية الملحة بتوفير سكن ملائم لمختلف الشرائح المجتمعية بما يتناسب مع قدرتهم الشرائية، لا سيما للفئات محدودة الدخل والاستجابة للطلبات المحلية والجهوية والإقليمية، على تنشيط قطاع البناء - الذي تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 6.6% وتوفيره لوظائف مباشرة لنحو نصف مليون فرد - وعلى التحكم في ارتفاع كلفة البناء وترشيد التوسع العشوائي الناتج عن بناء مساكن غير مرخص فيها، ... وفي هذا الإطار ترتكز أولويات سياسة السكن بالخصوص على:

توفير الأراضي الصالحة للبناء السكني، عبر دعم تدخل الوكالة العقارية للسكنى في تكوين مدخرات عقارية جديدة وفق توجهّات الأمثلة التوجيهيّة للتهيئة لمجابهة الحاجيات المستقبليّة من الأراضي القابلة للتهيئة وكذلك إحداث أقطاب سكنيّة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار

نسق تطوّر المدن ونموّها وتوفير مقاسم مهيئة للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود عبر اقتناء لأراضي على ملك الدولة الخاص أو على ملك الجماعات المحلية بسعر تفضيلي والاستغلال الأمثل للأراضي وذلك بالترفيع في الكثافة السكانية وتشجيع السكن العمودي.

توفير الوحدات السكنية عبر تدعيم تدخلات مختلف البرامج الوطنية السكنية، عبر ملاءمة العرض مع الطلب بالتركيز على الجهات التي تشهد ضغطا عمرانيا وتحقيق تكافؤ الفرص والنفاذ العادل للسكن اللائق لمختلف الفئات الاجتماعية وإدراج آلية الكراء المملّك وآلية البيع بالتقسيط ضمن الآليات التي يمكن اعتمادها من قبل الباعثين العقاريين العموميين، خاصّة بالنسبة للمساكن الاجتماعية ومراجعة القوانين التي تنظم العلاقة بين المكترين والمسوغين. كما تشمل الأوليات إنجاز مساكن اجتماعية بأثمان معقولة موجهة لمختلف الشرائح الاجتماعية وخاصّة ذوي الدخل المحدود، عبر تخصيص أراضي دولية بالدينار الرمزي لإنجاز مشاريع سكنية اجتماعية وتمويل بناء المشاريع السكنية الاجتماعية من صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء إلى جانب التوجّه نحو التجديد الحضري وتهذيب الأحياء السكنية والحد من البناء الفوضوي من خلال مراجعة شاملة للمنظومة التشريعية لمجالي التعمير والإسكان.

التأقلم والتكيف مع التحديات المناخية من خلال تشجيع إنجاز المشاريع السكنية باستعمال المواد الايكولوجية والتقنيات الجديدة الصديقة للبيئة والاستجابة للنجاعة الحرارية استعمال الطاقة الشمسية في المشاريع السكنية وتخزين مياه الأمطار والاقتصاد في الماء وتأمين مساهمة الصندوق الوطني لتحسين السكن في تمويل عمليات إصلاح المساكن المتضرّرة من الكوارث الطبيعية أو الحالات الطارئة وإعادة الإسكان الوقتي للعائلات إضافة إلى حثّ الوكالة العقارية للسكنى على تعميم تجربة إنجاز تهيئة أحياء ايكولوجية باعتماد تثمين الموارد الطبيعية المتواجدة ورسكلة وتثمين النفايات والمياه المستعملة في مقاربة تشاركية مع المتساكنين والبلديات.

وفي هذا السياق، ترتكز الأهداف الاستراتيجية لسياسة السكن على تمكين جميع الفئات الاجتماعية من الحصول أو النفاذ إلى سكن لائق من خلال زيادة العرض السكني بتوفير الأراضي المُهيأة والوحدات السكنية المتنوعة المستجيبة لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وحسب الجهات من حاجيات البناء الذاتي والمساكن إضافة إلى النهوض بالسكن القائم بتهيئة الاحياء السكنية وتحسين تجهيزاتها.

المحاور والبرامج الرئيسية لسياسة السكن:

في إطار تجسيد الأولويات والأهداف الاستراتيجية للقطاع ستشهد فترة مخطط التنمية 2026-2030 تنزيل خطة العمل المنبثقة عن مراجعة **الإستراتيجية الوطنية للسكن** وذلك من خلال اصدار النصوص القانونية والترتيبية وادخال التعديلات والتقيحات اللازمة على النصوص ذات الصلة بالقطاع لتنفيذ نتائج هذه المراجعة من جهة وكذلك تنفيذ البرامج الوطنية السكنية من جهة أخرى.

في المجال القانوني والترتيبي:

مراجعة الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء "فوبرولوس" بغرض تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة قصد التحكم في كلفة بناء المساكن وتهيئة المقاسم الاجتماعية وذلك لتمكين الفئات محدودة الدخل والمتوسطة من اقتناء مساكن ومقاسم اجتماعية بأثمان معقولة.

في مجال توفير المساكن:

ينتظر بالتوازي مع مساهمة العائلات في إطار البناء الذاتي لمساكنها توسيع مجال برنامج المسكن الأول ليشمل عملية تمويل البناء الذاتي، بالإضافة إلى إمكانية اسناد القروض للأجراء لبناء مسكن عن طريق الفوبرولوس. كما سيوفّر الباعثين العقاريين العموميين 24438 مسكنا منها 35% في مرحلة الدراسة ونسبة 40% في مرحلة الأشغال ونسبة 25% في مرحلة التسويق موزعة على كافة الولايات فيما ستمكّن تدخلات الباعثين العقاريين الخواص من بناء 17000 مسكن.

محفظة مشاريع الباعثين العموميين

الشركات / مسار الإنجاز	طور الدارسة		طور الأشغال		التسويق	
	المشاريع	المساكن	المشاريع	المساكن	المشاريع	المساكن
الشّركة الوطنيّة العقّاريّة للبلاد التونسية	18	1911	30	1051	50	1472
الشّركة الوطنيّة العقّاريّة للبلاد التونسية للشمال	4	123	2	121	10	203
الشّركة الوطنيّة العقّاريّة للبلاد التونسية للوسط	5	142	5	179	27	472
الشّركة الوطنيّة العقّاريّة للبلاد التونسية للجنوب	10	699	11	344	8	317
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	10	643	6	477	14	510
المجموع	47	3518	54	2172	109	2974

المصدر: وزارة التجهيز والإسكان

وستشمل آلية الكراء المملّك المتعلقة بتوفير مساكن اجتماعية لفائدة الفئات الاجتماعية محدودة ومتوسطة الدخل، إنجاز حوالي 5000 مسكن ضمن آلية الكراء بكلفة تقدر بحوالي 750 مليون دينار (أي بمعدل 1000 مسكن سنويا). وسينطلق بداية من سنة 2026 إنجاز القسط الأوّل لحوالي 1213 مسكن تتوزع على 11 ولاية. بكافة تقدر بحوالي 212 م د. كما سيتمّ برمجة مشاريع سكنية أخرى تنجز في إطار منظومة الكراء المملّك حسب توفر العقارات اللازمة لتشمل كل الولايات.

وسيتركّز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي على إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها حيث ينتظر مواصلة إنجاز 3825 مسكن جديد معوض للمساكن البدائية في إطار مشاريع متواصلة متعلقة بإنجاز 10190 مسكنا وإنجاز 1913 مسكن جديد معوض للمساكن البدائية موزعة على 13 ولاية وكذلك إنجاز وتوفير مساكن اجتماعية أو تهيئة وتوفير مقاسم اجتماعية المتعلقة بالمرحلة الثانية من البرنامج والمتمثلة في 4600 مسكنا اجتماعيا موزعة على 18 ولاية وذلك على جزئين. ويتمثّل الجزء الأول من المرحلة الثانية في إنجاز حوالي 2643 مسكنا اجتماعيا موزعة على 13 ولاية من المبرمج الإعلان عن طلب عروض للانطلاق في إنجازه عن طريق باعثين عقاريين خواص خلال الثلاثي الأول من سنة 2026 فيما يشمل الجزء الثاني من المرحلة الثانية إنجاز حوالي 1957 مسكنا اجتماعيا موزعة على 10 ولايات من المبرمج الانطلاق في إنجازه بداية 2027 واستكمال إنجاز الدراسات الطوبوغرافية والعمرانية والتصفية العقارية اللازمة للأراضي المقترح استغلالها لإنجاز المرحلة الثالثة من البرنامج والمتعلقة بحوالي 4000 مسكنا اجتماعيا.

في مجال توفير الأراضي الصالحة للبناء: برامج التدخل المستقبلي للوكالة العقارية للسكنى:

سيتواصل خلال فترة المخطط العمل على اقتناء 294 هكتار من الأراضي وبيع 219 هك من الأراضي موزعة على كافة الولايات وتوفير 600 مقسم اجتماعي بسعر تفضيلي وانجاز دراسات لـ 93 مشروع تقسيم وأشغال تهيئة لـ 86 مشروع تقسيم وتسويق 65 مشروع تقسيم.

في مجال تمويل السكن: سيتواصل العمل المتعلّق بتخصيص 1000 م د لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء لاقتناء مقاسم واقتناء وبناء وتوسعة مساكن، تخصيص 200 م د لمواصلة التدخلات العادية للصندوق (اسناد قروض لفائدة الاجراء لتمويل اقتناء مسكن أو مقسم أو بناء أو توسعة مسكن) و750 م د لتمويل بناء المساكن الاجتماعية وتهيئة المقاسم الاجتماعية التي ستنجزها كل من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وفروعها بالشمال والوسط والجنوب وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والوكالة العقارية للسكنى.

وسيتواصل في الغرض تشجيع تمويل المسكن الأول للأفراد والعائلات وتفعيل آلية صندوق ضمان القروض السكنية المسندة للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار إلى جانب مساهمة الصندوق الوطني لتحسين السكن للمساهمة في مساعدة الفئات ضعيفة الدخل لتحسين مساكنها.

وستشمل تدخلات البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بالخصوص:

- إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها: مواصلة إنجاز 3825 مسكن جديد معوض للمساكن البدائية بكافة الولايات وبرمجة إنجاز 1913 مسكن جديد معوض للمساكن البدائية موزعة على 13 ولاية.

- إنجاز وتوفير مساكن اجتماعية أو تهيئة وتوفير مقاسم اجتماعية: سيتم الانطلاق في إنجاز المرحلة الثانية المتمثلة في بناء 4600 مسكنا اجتماعيا تشمل قسط أول لـ 2643 مسكنا اجتماعيا وقسط ثاني لـ 1957 مسكنا اجتماعيا.
- برمجة إنجاز مشاريع جديدة في طور الدرس لإنجاز المرحلة الثالثة من البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي لإنجاز حوالي 4000 مسكنا اجتماعيا.

كما ينتظر أن تتطور مؤشرات الأداء للفترة 2026-2030 على النحو التالي:

مؤشر الأداء عدد الوحدات	2024	2025	التقديرات				
			2026	2027	2028	2029	2030
العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.	13044	13496	15831	16939	18260	21749	24059
العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس	4613	4900	5300	5700	5800	5900	6000
العدد التراكمي للمساكن المنجزة لبرنامج المسكن الاول	2881	3350	3950	4200	4300	4400	4500
مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة	**20538**	**21746**	**25081**	**26839**	**28360**	**32049**	**34559**
معدل النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن اجتماعيه أو ميسّرة أو مقاسهم مهيّأة (%)	43	44	45	46	47	48	48

المحور الثاني
تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية

المقدمة

يشهد العالم تحوّلات عميقة ومتسارعة شملت الأبعاد الجيوستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والتي أدّت إلى تغيّر كبير في أنماط الإنتاج والاستهلاك وطرق تنظيم الاقتصادات وموازين التنافس بين الدول. كما أدّت إلى خلق واقع جديد يتّسم بإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية واشتداد المنافسة في الأسواق خاصّة جرّاء تسارع الانتقال الرقمي والتحوّل الطاقي وزيادة الاهتمام بالمعايير البيئية.

وفي هذا السياق، تبرز رهانات جديدة للاقتصاد الوطني تستدعي في ذات الوقت تعزيز الصمود وتحسين الأداء والإنتاجية والتوجّه نحو مزيد إحداث مواطن الشغل والحدّ من التفاوت الجهوي والاجتماعي والتأقلم مع محدودية الموارد الطبيعية وتكريس الأمن المائي والبيئي كأولويات قصوى.

وفي هذا الإطار يمثّل تعصير النسيج الاقتصادي توجّها محوريا لمخطط التنمية 2026- 2030 من خلال الاعتماد على استراتيجيات متكاملة وإصلاحات هيكليّة تهدف إلى توظيف التكنولوجيات الحديثة بما في ذلك الذكاء الصناعي وتعزيز منظومة التجديد والابتكار للانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد قائم على الابتكار والتجديد والقيمة المضافة.

كما يشمل هذا التوجّه تنفيذ برامج للمساندة الفنية وتأهيل المؤسسات المنتجة وإعادة هيكلتها، إلى جانب تطوير منظومات الإنتاج والارتقاء بجودة المنتجات والخدمات وتعزيز قدرتها التنافسية

ويستوجب هذا التوجّه تطوير البنية التحتية خاصّة تلك المرتبطة خاصّة في مجالات النقل واللوجستيك والرقمنة، من خلال تحديث شبكات الطرقات والموانئ والمطارات وتأهيل المناطق الصناعية وتعزيز البنية التحتية الرقمية ويُشكّل ذلك ركيزة أساسية لإعادة تموقع تونس كمركز إقليمي ودولي للإنتاج والاستثمار والخدمات، بما يعزّز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية ويرفع قدرتها على استقطاب الاستثمارات ويُهيّئها لمواجهة تحديات المستقبل وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

1.2 إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة

الصناعات المعملية

يعدّ القطاع الصناعي ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث يساهم بنحو 15% في الناتج الداخلي الخام ويغطي قرابة 90% من حجم صادرات السلع ويشغل قرابة 20% من إجمالي مواطن الشغل.

واعتبارًا لأهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني تبرز ضرورة العمل على الرفع من حركية المؤسسات الصناعية ومن القيمة المضافة بما يعزز مساهمته في الناتج الداخلي الخام. ويستدعي هذا التوجه الاستراتيجي إرساء نموذج صناعي حديث يرتكز على اقتصاد المعرفة والتكنولوجيات الحديثة والنظيفة ويعزز التموقع في سلاسل القيمة ويدعم بناء نسيج صناعي تنافسي قادر على خلق الثروة وعلى استثمار الميزات التفاضلية للجهات وعلى التفاعل بمرونة مع المتغيرات الدولية والوطنية.

ولكسب هذه الرهانات، وجب العمل على تنفيذ استراتيجية متكاملة لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية والترفيع من إنتاجيتها وتعزيز الاندماج الاقتصادي والنهوض بالأنشطة الصناعية الواعدة ورفع قيمة الصادرات الصناعية وتعصير البنية التحتية الصناعية.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

يبرز تشخيص واقع القطاع الصناعي في تونس خلال الفترة 2021-2025، أنّ الصناعات المعملية تواجه عدة تحديات أثرت بشكل كبير على الحركية الاقتصادية وساهمت في تذبذب النمو الاقتصادي خاصّة في ظل تطورات الاقتصاد الدولي والعوامل الظرفية التي واجهته.

النسيج الصناعي:

يتكون النسيج الصناعي من 4604 مؤسسة تشغّل أكثر من 10 أجراء وبإجمالي حوالي 522 ألف موطن شغل، منها 2066 مؤسسة مصدرة كليا توفر 67 % من إجمالي مواطن الشغل. وتتوزع المؤسسات الصناعية بين تونسية (44 %) وأجنبية (40.1%) وذات مساهمة أجنبية في رأس مالها (15.9%). ويشكل قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية 31.7% من النسيج الصناعي ويحتل قطاع الصناعات الغذائية المرتبة الثانية بـ 21.5%، يليه قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بـ 19.7%.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجهوي للمؤسسات، فإن أهمّ الوحدات الصناعية خاصّة منها الناشطة في القطاعات الكبرى مثل النسيج وقطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية والصناعات التحويلية، تتمركز في المناطق الساحلية. حيث تستقطب 5 ولايات (نابل، بن عروس، المنستير، سوسة، صفاقس) أكثر من 55% من مجموع الوحدات الصناعية باعتبار قربها من الموانئ وسهولة النقل وتوفر البنية التحتية واليد العاملة الملائمة مقارنة بالمناطق الداخلية.

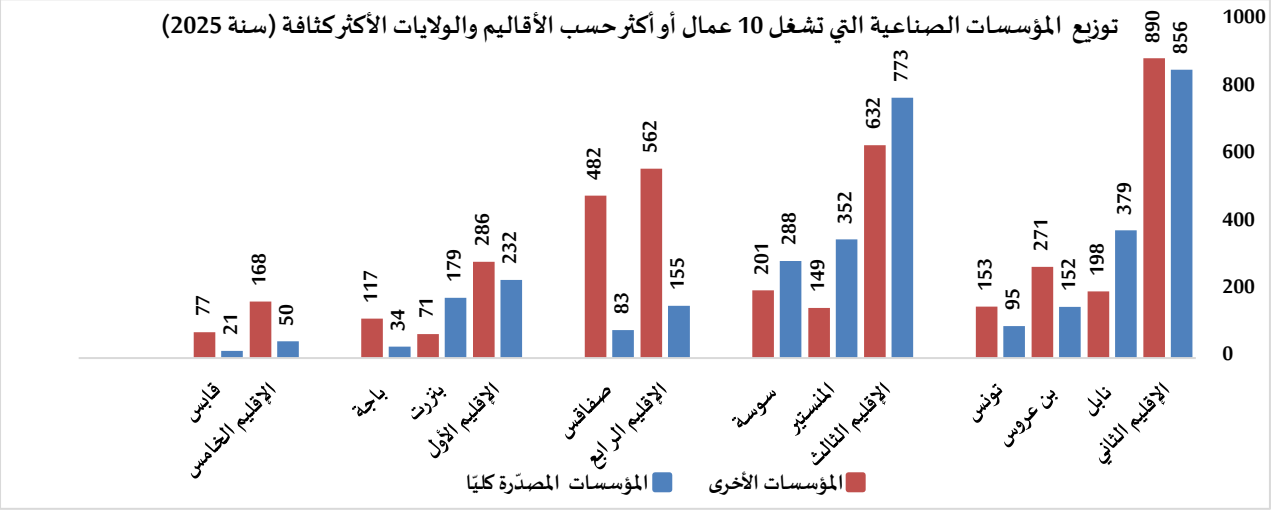

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

القيمة المضافة للصناعات المعملية:

لم يشهد قطاع الصناعات المعملية التطوّر المنتظر خلال الفترة 2021-2025 حيث بلغت مساهمته في الناتج الداخلي الخام معدل 15.6% وذلك بالنظر إلى ضغوطات تغيّرات الأسواق الخارجية وبالأخص ضعف الطلب الخارجي من الدول الأوروبية وتقلبات سلاسل التزويد جراء الأزمات الأخيرة وكذلك العوامل الظرفية غير المناسبة.

تطور مساهمة الصناعات المعملية في الناتج المحلي 2026-2030 (%)

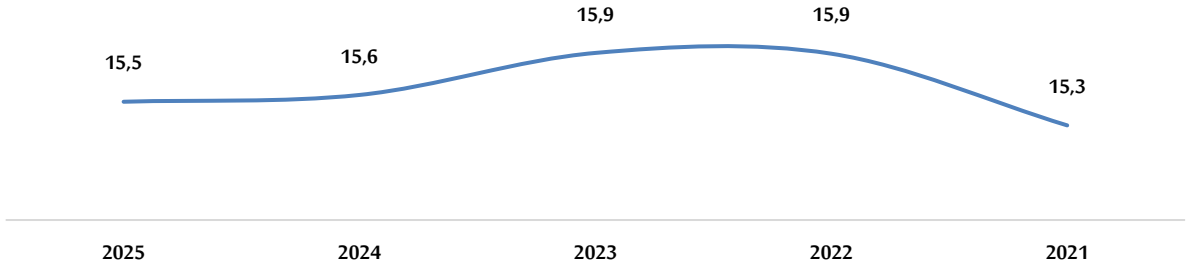

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وشهدت القيمة المضافة خلال الفترة 2021-2025 تغيرات طفيفة مرادها تذبذب أداء يخص الأنشطة الصناعات المعملية وذلك بالنظر إلى التأثر بضعف الطلب الخارجي بالنسبة لكل من الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والظروف المناخية فيما يتعلق بالصناعات الغذائية إضافة إلى الصعوبات الظرفية والهيكلية للأنشطة الصناعية الأخرى.

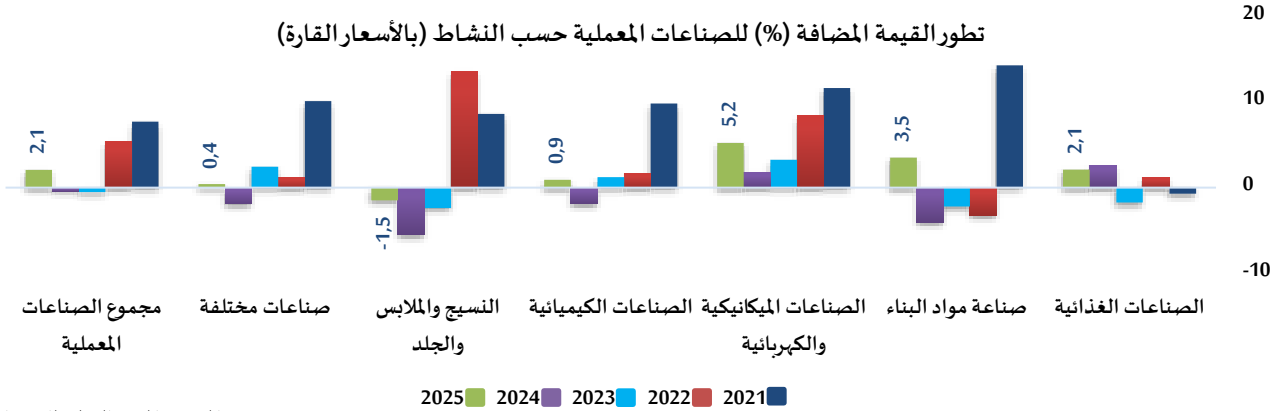

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الصادرات الصناعية:

شهدت **صادرات الصناعات المعملية** تذبذبا من سنة لأخرى رغم التطور الإيجابي لمعدل الفترة 2021- 2025 مثلما يبزه الجدول التالي:

السنة	2021	2022	2023	2024	2025	معدل الفترة 2021-2025
نسبة التطور (%)	21.0	17.4	11.7	1.0-	6.7	**11.2**

المصدر المعهد الوطني للإحصاء

أمكن تحقيق الأهداف المرسومة بالاستراتيجية الوطنية للصناعة والتجديد فيما يتعلق بقيمة صادرات الصناعات المعملية بعلاقة مع تحسن صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية، والنسيج، ومواد البناء والصناعات المختلفة. هذا ولا يزال نسق الصادرات الصناعية مرتبطا بالطلب بالأسواق الأوروبية والمنافسة القوية من طرف دول شرق آسيا. وشهدت واردات القطاع الصناعي زيادة بنسبة 8%، بعلاقة مع تطوّر استيراد مواد التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنعة. وظلّ الميزان التجاري الصناعي يعاني من عجز هيكلي بسبب ارتفاع واردات المواد الأولية ومعدات الإنتاج مقارنة بالصادرات.

وتبين هيكلة الصادرات التونسية وفق نوع الاستخدام أن **المواد النصف مصنعة والتجهيزات والمعدات الصناعية** تشكل أكثر من 50% من إجمالي صادرات السلع. كما يُبيّن تحليل مركز الدراسات الاستشرافية والمعلومات الدولية (CEPII) للصادرات وفق المحتوى التكنولوجي أنّ الصناعة التونسية حققت تقدمًا ملحوظًا خلال العشرية الأخيرة، إذ تمثل **الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع** نحو 12% من إجمالي صادرات السلع. ويعكس هذا المستوى تحسنًا في القدرات الصناعية والتكنولوجية، خاصّة في بعض القطاعات المرتبطة بالصناعات الكهربائية وال الإلكترونية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وصناعة مكونات الطائرات والسيّارات.

ورغم تسجيل نتائج إيجابية خلال السنّوات الأخيرة، فإن هذه المكاسب تظل دون الإمكانات المتاحة، ولا تعكس انتقالاً هيكليًا واسع النطاق نحو أنشطة تكنولوجية متقدمة، إذ تتركز في عدد محدود من القطاعات والمؤسسات، مع ضعف في الترابطات المحلية ومحدودية تثمين البحث والتطوير. ويبرز في هذا السياق تحدّي الارتقاء في سلاسل القيمة، من خلال تعزيز القدرات الوطنية في مجالات الابتكار، والتصميم، والهندسة، والتطوير التكنولوجي، بما يمكّن الصناعة التونسية من الانتقال من دور المجمّع أو المناول إلى دور المنتج والمطوّر لحلول صناعية ذات قيمة مضافة أعلى وقدرة تنافسية مستدامة.

وفي هذا الإطار، يظل تحقيق نموّ اقتصادي قويّ وتنويع النسيج الإنتاجي رهين تطوير التموقع الصناعي والتكنولوجي وتحسين الأداء التصديري للصناعات المعملية حيث يعتبر التصنيع الحديث عنصرًا أساسيًا للتحول الهيكلي الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني. هذا ويبرز تطور صادرات الصناعية المحلية عدم انتظامية أدائها من سنة لأخري

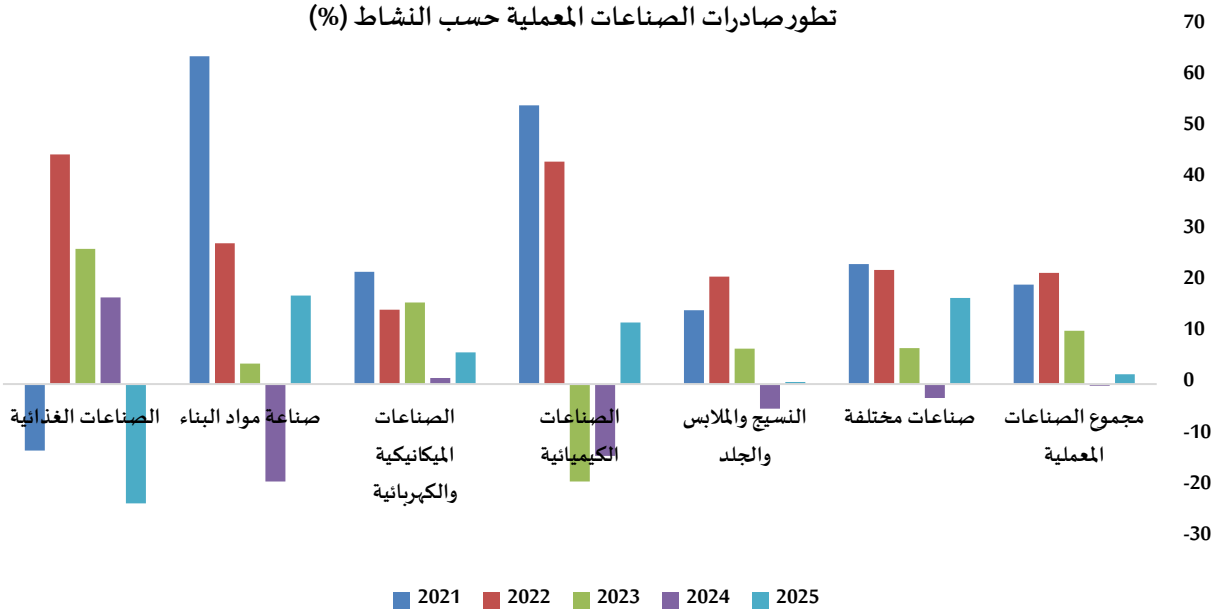

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

التنويع في صادرات الصناعات المعملية:

تشكل قطاع **الصناعات المعملية** العمود الفقري للصادرات التونسية، إذ يستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات السلعية، ويضطلع بدور محوري في إدماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية، غير أن تحليل هيكلة الصادرات الصناعية المعملية يُبرز أن هذا الإدماج ما يزال **انتقائيًا ومحدود التنويع**، سواء على مستوى المنتجات أو على مستوى الأسواق.

فعلى مستوى **تنويع المنتجات الصناعية**، تتركز صادرات الصناعات المعملية أساسًا في عدد محدود من الانشطة، وعلى رأسها الصناعات الميكانيكية والكهربائية، وصناعة مكونات السيارات والطائرات، والنسيج والملابس، إضافة إلى بعض الصناعات الغذائية التحويلية. أما على مستوى **تنويع الأسواق**، فتتسم صادرات الصناعات المعملية بتركيز جغرافي واضح، حيث تُوجَّه نسبة كبيرة منها نحو **الأسواق الأوروبية التقليدية**، خاصّة فرنسا وألمانيا وإيطاليا. ويجعل هذا التمركز الجغرافي الأداء التصديري الصناعي حساسًا للتقلّبات الظرفية الاقتصادية خاصّة منها الطلب الخارجي، وفي المقابل لايزال التصدير نحو الأسواق الناشئة ذات الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية، لا سيما في دول إفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط، وبعض الدول الآسيوية محدودًا.

ويحد هذا النمط من التركز المزدوج القطاعي والجغرافي من قدرة الصناعات المعملية على على الاضطلاع بدورها كرافعة أساسية للتحول الهيكلي للاقتصاد ويُضعف مساهمتها في تحقيق نمو صناعي مستدام وقادر على الصمود أمام المتغيرات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، فإن **تنويع صادرات الصناعات المعملية** يعدّ توجها استراتيجيًا للسياسة الصناعية الوطنية من خلال دعم الانتقال نحو صناعات ومنتجات ذات قيمة مضافة أعلى ومحتوى تكنولوجي أكثر تقدّمًا وتعميق سلاسل القيمة المحلية وتوسيع قاعدة الأسواق الخارجيّة.

ويرتكز هذا التوجّه على تعزيز دور الأقطاب التكنولوجية والعناقيد الصناعية باعتبارها آليات فعّالة لتنمية التكامل بين المؤسسات، والرفع من الإنتاجية، ودعم التنويع الأفقي والعمودي للمنتجات، وتحفيز البحث والتجديد والابتكار، بما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، ولا سيما المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ويمكنها من الاندماج بصورة أفضل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

تطور الميزة النسبية الظاهرة لأهم الصناعات التحويلية

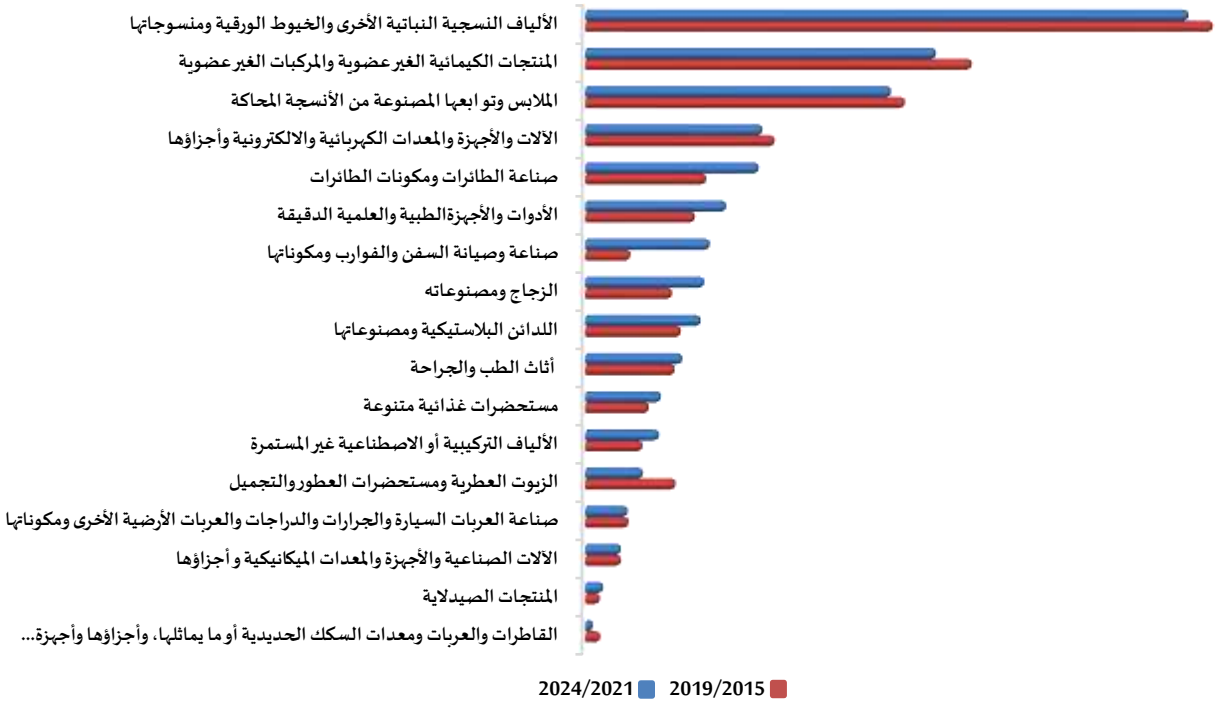

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

تنافسية الصادرات الصناعية: الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية:

ويُبرز تحليل الميزة النسبية الظاهرة[3] للصناعات المعملية التونسية خلال العشرية الأخيرة وخاصّة الفترة 2021–2024 تفاوتًا هيكليًا واضحًا بين الفروع ويعكس في آن واحد مكامن قوة راسخة وإمكانات للارتقاء وحدودًا بنيوية لا تزال تكبح مسار التحول الصناعي.

مقاربات السياسة الصناعية الناجعة للارتقاء بالجهد التصديري كما وكيفا:

الفروع ذات الميزة النسبية القوية: من التثبيت إلى الارتقاء الوظيفي

تشمل هذه الفئة صناعات تتمتع تونس فيها بتموقع تنافسي مستقر داخل سلاسل القيمة العالمية، على غرار المعدات الكهربائية والإلكترونية ومكونات السيارات والطائرات والصناعات البحرية المتقدمة (بناء اليخوت وصيانة السفن) والأجهزة الطبية والعلمية إلى جانب بعض الصناعات الغذائية المعملية والنسيج التقني. ويعكس هذا الأداء تراكم خبرات إنتاجية واندماجًا قويًا في منظومات تصديرية موجهة للخارج، وإن ظل هذا التموقع في عدد من الحالات متركزًا في أنشطة التجميع والمناولة.

---

[3] تمثل الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية أداة كمية مركزية لتشخيص موقع الصناعة الوطنية داخل التجارة الدولية، إذ تتيح قياس درجة التخصص القطاعي وتحديد الفروع التي تتمتع فيها المؤسسات التونسية بقدرة تنافسية فعلية في الأسواق الخارجية. ولا تقتصر أهمّية هذا المؤشر على توصيف الأداء التصديري القائم، بل تمتد إلى إبراز طبيعة التموقع داخل سلاسل القيمة العالمية بين أنشطة منخفضة القيمة المضافة وأخرى أكثر تعقيدًا وتكنولوجية. ويكتسي هذا التحليل أهمّية خاصّة في مسار بناء نموذج صناعي تونسي حديث ومستدام بالنظر إلى اعتماد النموّ الصناعي بدرجة كبيرة على التصدير وما يطرحه ذلك من رهانات تتعلق بجودة هذا التخصص. وعليه، يسمح احتساب الميزة النسبية بالتمييز بين ميزات قائمة على عوامل تقليدية وأخرى ديناميكية ناتجة عن تراكم القدرات الإنتاجية والتنظيمية والتكنولوجية، بما يوفر أساسًا تحليليًا لتوجيه السياسة الصناعية نحو التنويع والارتقاء في سلاسل القيمة.

ويُمثّل نشاط **مكونات السيارات** مثالا مرجعيا للانتقال من الاندماج الصناعي القائم على الميزة النسبية إلى تموقع تنافسي مستدام داخل سلاسل القيمة العالمية. فقد مكّن التموقع التاريخي لتونس في هذا المجال، إلى جانب توفّر قاعدة واسعة من الكفاءات الهندسية والتقنية خاصّة في الكهرباء والإلكترونيك والميكاترونيك والأنظمة المدمجة، من الاندماج في حلقات إنتاجية متقدمة داخل المنظومة الأوروبية لصناعة السيارات. غير أنّ استدامة هذا التموقع تقتضي الانتقال من الحلقات الحالية لصنع المكونات إلى وظائف صناعية ذات قيمة مضافة أعلى والتحكم المتدرج في مجموعة أوسع من الوظائف الصناعية، تشمل التصميم الهندسي والاختبارات المتقدمة وتكييف المنتجات وتطوير المكونات المرتبطة بالتحولات التكنولوجية الجارية ولا سيما المركبات الكهربائية والمتصلة. ويتيح هذا المسار بناء تموقع صناعي متعدد الحلقات داخل السلسلة القيمية ويعزز القيمة المضافة المحلية ويحدّ من هشاشة الاندماج ويُرسّخ دور تونس كمركز صناعي متخصص وقابل للاستدامة في صناعة مكونات السيارات دون استهداف مرحلة التجميع النهائي.

وينطبق منطق التموقع المستدام متعدد الحلقات داخل سلاسل القيمة كذلك على قطاعي **مكونات الطائرات والصناعات البحرية**، حيث تستند التنافسية الدولية أساسًا إلى التخصص الوظيفي وليس إلى التكامل الرأسي. ففي مجال الطيران، مكّن اندماج تونس في تصنيع المكونات الدقيقة والأنظمة الكهربائية مدعومًا بكفاءات هندسية ومعايير ذات جودة عالية، من بناء تموقع صناعي واعد يستوجب اليوم تعميقه عبر تطوير وظائف الهندسة والاختبارات المتقدمة والخدمات الصناعية المصاحبة. وبالمثل، توفر الصناعات البحرية خاصّة بناء اليخوت وصيانة السفن فرصًا ملموسة للارتقاء الوظيفي من خلال الجمع بين التصنيع المتخصص والهندسة البحرية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية بما يعزز تموقع تونس في سلاسل قيمة كثيفة المعرفة وقابلة للاستدامة.

الفروع ذات الميزة النسبية المحتملة: بناء القاعدة الصناعية وتسريع الاندماج:

تضمّ هذه الفئة قطاعات تُظهر تحسنًا تدريجيًا في مؤشرات الميزة النسبية دون بلوغ عتبة الاستدامة، على غرار بعض الحلقات في السلسلة القيمية **لصناعة السيارات والصناعات الكيميائية المتقدمة والميكاترونيك والأقمشة والملابس ذات الاستعمال التقني و أثاث الطب والجراحة والزيوت العطرية**. وتستمد هذه القطاعات طابعها الواعد من قابليتها للاندماج في سلاسل قيمة ديناميكية أو من ارتباطها الوظيفي والتكنولوجي بالقطاعات ذات الميزة المؤكدة.

الفروع ذات الميزة النسبية الضعيفة: انتقائية استراتيجية وإعادة توجيه الموارد:

تشمل هذه الفئة بعض **الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية**، على غرار **الصناعات الدوائية وآلات الإنتاج الصناعي** والتي لا تُظهر في وضعها الراهن تموقعًا تنافسيًا واضحًا. غير أن ضعف الميزة النسبية الحالية لا ينفي طابعها الاستراتيجي على المدى المتوسّط بل يبرز الحاجة إلى مقاربة انتقائية لتطوير القدرات وتوطين المعرفة وبناء قاعدة صناعية تدريجية.

وتُعدّ الصناعات الدوائية من بين القطاعات الواعدة ذات البعد التجديدي في الاقتصاد التونسي، ليس بالنظر إلى حجم صادراتها الحالي، بل لما تتيحه من إمكانات ارتقاء وظيفي في سلاسل القيمة العالمية القائمة على المعرفة والتنظيم. حيث تمتلك تونس مقومات تموضع انتقائي في حلقات ذات قيمة مضافة مرتفعة من السلسلة الدوائية بفضل توفر قاعدة هامّة من الكفاءات في مجالات الطب والصيدلة والبيولوجيا والبيوكيمياء إلى جانب صناعة محلية قوية تتوزع بين قطاع خاص وقطاع عام وإطار قانوني يدعم الاستثمار المحلي والأجنبي ويسعى لتوسيع الصادرات إلى إفريقيا والأسواق العربية، مع التركيز على الجودة العالية لتكون تونس منصة إقليمية للتصدير الدوائي.

وفي هذا الإطار، يبرز التموقع في مجالات البحث التطبيقي، والتجارب السريرية، وتطوير الصيغ الدوائية، إلى جانب خدمات الشؤون التنظيمية والتسجيل الدوائي، كأحد المسارات الاستراتيجية للارتقاء بالصناعة الدوائية الوطنية. فمن شأن هذه الأنشطة أن تُمكّن من الانتقال من نموذج صناعي تقليدي يقتصر أساسًا على تلبية حاجيات السوق المحلية إلى نموذج أكثر ابتكارًا واندماجًا في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، بما يعزز القدرة التنافسية للقطاع ويرفع من قيمته المضافة.

ويستند هذا التوجّه إلى ما تتمتع به تونس من مقومات واعدة، من أبرزها منظومة صحية وجامعية متطورة، وتوفر كفاءات بشرية عالية التأهيل بتكلفة تنافسية، إلى جانب الإمكانات المتاحة لإرساء أقطاب تكنولوجية صحية تُعزز التكامل بين المؤسسات الصناعية، ومراكز

البحث والتطوير، والمستشفيات الجامعية، بما يدعم الابتكار ونقل التكنولوجيا وتسريع تطوير المنتجات الدوائية ذات القيمة المضافة العالية.

وعليه، تمثل الصناعة الدوائية مجالًا استراتيجيًا لتحويل الميزة النسبية القائمة على رأس المال البشري إلى ميزة تنافسية مستدامة شريطة اعتماد سياسات صناعية وتنظيمية موجهة قادرة على تشجيع الشراكات الدولية وتثمين البحث والتطوير وتعميق الاندماج المحلي في سلاسل القيمة بما يدعم مسار التنويع الاقتصادي ورفع كثافة المعرفة في الصناعات المعملية التونسية.

وينطبق هذا الأمر على صناعة الآلات الصناعية وهي معدات ميكانيكية أو كهربائية أو روبوتية مصممة لتسريع وتحسين الإنتاج من خلال تحويل المواد الخام أو تجميعها أو تغليفها أو تشكيلها. وتتراوح هذه الآلات من آلات التشكيل (الثني، القطع) والتشغيل الآلي (التحكم الرقمي الحاسوبي، الروبوتات) والتجميع (اللحام) إلى حلول متخصصة لقطاعات معالجة الأغذية والطب (التعقيم، الدقة) والبناء، مما يحسن الكفاءة والدقة مع تقليل التدخل البشري.

من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية الصناعة التونسية ورهان التحول النوعي:

لا يُعد توفر ميزة نسبية في حد ذاته ضمانًا لاستدامة التنافسية الصناعية، إذ تظل هذه الميزة بطبيعتها ساكنة ومشروطة بعوامل تكلفة أو تموقع ظرفي. ويتمثل التحدي الجوهري أمام الصناعة المعملية التونسية في تحويل المزايا القائمة أو الناشئة إلى مزايا تنافسية ديناميكية قائمة على الإنتاجية والجودة والابتكار والقدرة على الارتقاء الوظيفي داخل سلاسل القيمة، من التجميع إلى الهندسة والتصميم والاختبارات المتقدمة والخدمات المرتبطة بالمنتج.

ويفرض التصنيف الكمي للفروع الصناعية اعتماد سياسة صناعية تفاضلية تتركز على مواءمة أدوات التدخل مع درجة نضج كل قطاع داخل سلاسل القيمة:

- تثبيت وتعميق الفروع ذات الميزة القوية عبر دعم الارتقاء الوظيفي والابتكار التطبيقي.
- تسريع الاندماج في الفروع ذات الميزة المحتملة من خلال الاستثمار وتوطين التكنولوجيا والشراكات الصناعية.
- انتقائية **استراتيجية** في الفروع ذات الميزة الضعيفة مع توجيه الموارد نحو بناء القدرات القابلة للتحول.

الأقطاب التكنولوجية والعناقيد الصناعية:

تشكل الأقطاب التكنولوجية والعناقيد الصناعية الأداة التنفيذية المركزية لترجمة هذا التشخيص الكمي إلى مسار تحولي ملموس، إذ يتيح تحويل الميزة النسبية الساكنة إلى قدرات إنتاجية متقدمة عبر تجميع الفاعلين وتوطين المعرفة وتسريع الابتكار التطبيقي وتعميق المحتوى المحلي. ولا تُطرح هذه الأقطاب كآلية دعم عامة فقط، بل كأداة موجهة لخدمة القطاعات القاطرة خاصّة الصناعات الكهربائية والإلكترونية ومكونات السيارات والطائرات والصناعات البحرية والصناعات الطبية وصناعة الآلات الصناعية وصناعة النسيج التقني، بما يعزز مساهمة الصناعات المعملية في التنويع الاقتصادي والنمو طويل الأمد.

أمّا على **المستوى النوعي** فقد ارتكزت الجهود خلال الفترة 2021-2025 على المحافظة على النسيج الصناعي وتطويره من خلال:

النهوض بالقدرة التنافسية للمؤسسات والنهوض بالاستثمار الصناعي:

- دعم ومساندة المؤسسات الصناعية من خلال تمكينها من الحصول على امتيازات جبائية في إطار التشجيع على الصناعة المحلية.
- توفير المنح ضمن برامج التأهيل الصناعي وبرنامج دعم الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية.
- مواصلة العمل بخط اعتماد دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- امتياز تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط بالنسبة للقروض المسندة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- إصدار قانون التمويل التشاركي لتمويل باعثي المشاريع الجدد.

التطوير التكنولوجي وتعزيز الجودة والاستدامة والتحول الرقمي والبحث والتطوير:

- إنجاز مراكز مختصة في الغرض إضافة إلى توسعة مراكز البحث والتطوير الخاصّة في عدد من المؤسسات الصناعية. والجدير بالذكر أنّ بعض المؤسسات الصناعية نجحت في تأقلمها مع التوجهات التكنولوجية الحديثة على غرار مرونة الانتقال نحو تصنيع السيارات ومكوناتها خاصّة الكهربائية منها والصناعة الذكية والبيوتكنولوجيا والتقنيات الهادفة للحدّ من البصمة الكربونية.
- تنفيذ مشروع النهوض بالواردات من البلدان النامية الذي يهدف إلى تعزيز قدرة القطاع على تصدير الملابس الجاهزة إلى الأسواق الأوروبية وفقا لمتطلبات المعايير البيئية والاقتصاد الدائري.
- انخراط المؤسسات الصناعية في الاقتصاد الدائري والمستدام على غرار التجربة النموذجية لتثمين نفايات الملابس المستعملة في توفير الطاقة البديلة لمصنع إسمنت جبل الوسط.

1. الإشكاليات القطاعية:

يواجه القطاع الصناعي عدة إشكاليات تحدّ من قدرته التنافسية ودوره في دفع النموّ وخلق مواطن شغل يتمثّل أبرزها في:

- تعقد الإجراءات الإدارية وضعف الإحاطة والمرافقة التي أدت إلى عزوف المستثمرين على بعث المشاريع خاصّة في المناطق الأقل تنمية.
- تعدد الصعوبات المتعلّقة بمناخ الأعمال (التمويل، الجباية، اللوجستيك،) التي تعيق التنمية الصناعية.
- ضعف القيمة المضافة ومستوى الإدماج المحلي لبعض الأنشطة الصناعية إضافة إلى ضعف إنتاجية الصناعات التحويلية.
- صغر حجم المؤسسات الصناعية وضعف تنافسيتها.
- تركّز الصادرات على الأسواق الأوروبية ومحدودية التصدير للأسواق الجديدة.
- تواضع جهود البحث والتطوير لدى المؤسسات الصناعية وقلّة تثمين الابتكارات.
- نقص التنسيق بين القطاع الصناعي ومؤسسات التكوين بخصوص المؤهلات التقنية والمعرفية.
- بطؤ نسق تنفيذ المواثيق القطاعية المعتمدة.

2. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية المرتبطة بالسياسة الصناعية:

على **الصعيد الدولي والإقليمي**، شهد العالم خلال السنّوات الأخيرة تحوّلات عميقة تمسّ المنظومات الصناعية والبنية التحتية الداعمة لها، نتيجة التطوّر التكنولوجي السريع وتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك والضغوط البيئية المتزايدة. وقد أعادت هذه التحولات صياغة مفهوم الصناعات المعملية والبنية التحتية الصناعية، التي لم تعد تقتصر على أساليب الإنتاج والمناطق الصناعية التقليدية، بل أصبحت تشمل مكوّنات رقمية وبيئية ولوجستية متكاملة. وتتلخص أهمّ التحولات فيما يلي:

التحول نحو الصناعة الذكية (Industry 4.0):

- رقمنة العمليات الصناعية عبر استخدام الروبوتيك والذكاء الاصطناعي.
- الحاجة إلى شبكات اتصال متطورة (5G) وأنظمة تحكم رقمية داخل المصانع.
- بروز مناطق صناعية ذكية تعتمد على التحليل الفوري للبيانات وتحسين الإنتاجية.

الانتقال الطاقي نحو الاقتصاد منخفض الكربون:

- التوجه العالمي نحو الطاقات المتجددة وتقليص الانبعاثات خاصّة أمام عدم استقرار أسعار الطاقة والمواد الأولية.
- تزايد أهمّية "المناطق الصناعية الخضراء" المجهزة بمحطات شمسية ورياح.
- دمج مفاهيم الكفاءة الطاقية في التصاميم الصناعية.

إعادة توطين سلاسل القيمة الصناعية:

- سعي الدول الأوروبية والآسيوية إلى لتقريب مواقع الإنتاج من الأسواق النهائية لتقليص المخاطر.

- تزايد أهمّية شمال إفريقيا كموقع بديل تنافسي.
- تأثر سلاسل القيم العالمية بتواتر النزاعات والصراعات الإقليمية.

بروز الاقتصاد الرقمي والدائري والتصنيع المستدام:

- الرقمنة الصناعية والبيانات الكبرى(Big Data & Cloud) .
- اعتماد البيانات في اتخاذ القرار الصناعي الفوري وتحسين الصيانة والإنتاج مع بروز الحاجة إلى حماية إلكترونية قوية.
- الانتقال من نموذج "الاستهلاك ثم الرمي" إلى نموذج يعتمد على إعادة الاستخدام والتدوير.
- انتشار الصناعات البيئية التي تستغل النفايات كمواد أولية.

العولمة الجديدة والتكامل الإقليمي:

- تراجع العولمة التقليدية وبروز تجمعات اقتصادية إقليمية.
- إعادة توزيع الاستثمارات الصناعية وفق معايير القرب والجودة.
- تسجيل صعوبات جديدة كفرض بعض الدول سياسات تجارية حمائية وارتفاع التكاليف اللوجستية.

أما على **الصعيد الوطني**، فسيتم تكريس التعويل على الذات بتطوير قدرات المؤسسات الصناعية الوطنية ورفع نسبة الاندماج باستغلال الموارد المتاحة وكفاءة ومهارة الموارد البشرية التونسية ومخرجات منظومة البحث العلمي للتجديد الصناعي مع تطوير المؤسسات والمنشآت العمومية ورفع أدائها في إطار برنامج متكامل لإعادة هيكلتها وتعزيز دورها كدافع للتنمية الشاملة والعادلة.

IV. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

انطلاقا من المقترحات التي تقدمت بها مختلف المجالس المحلية والجهوية والإقليمية من جهة، وبناء على مخرجات الدراسة الاستراتيجية للصناعة والتجديد في أفق 2035 وأخذا بعين الاعتبار للفرص والتحديات الناتجة عن التحولات والتطورات على الصعيدين الوطني والعالمي من جهة أخرى، تم ضبط الأولويات والأهداف الاستراتيجية للسياسة الصناعية الوطنية بهدف رفع التحديات المطروحة والنهوض بالاقتصاد الوطني والاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة والعادلة.

وتتمثل الأولويات الاستراتيجية لتطوير ودعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي خلال الفترة 2026-2030 فيما يلي:

- دفع الصادرات الصناعية للمرور إلى 25000 مليون دولار سنة 2030،
- تطوير مواطن شغل (المؤسسات التي تشغل 10 أو أكثر) إلى 740 ألف موطن شغل سنة 2030،
- رقمنة 40% من المؤسسات الصناعية في أفق 2030.

وتهدف **الرؤية الاستراتيجية** للصناعة والتجديد إلى تركيز مقومات **صناعة ذات قدرة تنافسية عالية وذات محتوى تكنولوجي متطور تمكن من نمو شامل وعادل** حيث سترتكز الخطة الاستراتيجية المقترحة على التجديد صلب المؤسسة وعلى مواكبة التغيرات العالمية خاصه الانتقال البيئي والرقمي للاقتصاد وتعزيز تموقع القطاع ضمن سلاسل القيمة العالمية والتجديد والتطوير التكنولوجي. وفي هذا الإطار، تتمثل التوجهات والأهداف الاستراتيجية للقطاع الصناعي خلال الفترة 2026-2030 فيما يلي:

- دعم السيادة الصناعية وتحقيق الأمن الطاقي والغذائي والدوائي،
- تشجيع الابتكار والتحول الرقمي والتكنولوجي والصناعة الذكية لتحسين الإنتاجية والتنافسية والتموقع في سلاسل القيمة العالمية،
- الانتقال نحو اقتصاد دائري وأخضر ودعم المبادرات الصناعية المستدامة والحدّ من انبعاثات الكربون،
- تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصّة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية،
- تحسين وتحيين الإطار القانوني والمؤسساتي بما يدعم الاستثمار الصناعي والتنافسية،
- ملاءمة وتيرة الصادرات مع وتيرة الطلب العالمي من خلال تعزيز الصادرات للمنتجات الصناعية التي تشهد زيادة في الطلب العالمي.

1. مضمون السياسة الصناعية:

ترتبط القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية بدرجة أولى بالتجديد والتطور التكنولوجي بجميع أشكاله صلب المؤسسة مع ضمان توفّر بيئة ملائمة للاستثمار. وتعتبر هذه التحديات بالغة الأهمية خاصّة في ظل المنافسة العالمية الشديدة للأسواق الخارجية في هذا المجال مما يدفع المؤسسات الصناعية إلى ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية والاندماج في مسارات التحول الرقمي والبيئي.

ولتجسيد الأبعاد المجالية للتنمية، تنتهج السياسة الصناعية مقاربةً ترمي إلى إرساء نسيج صناعي حديث ومتوازن، يقوم على تعميم المناطق الصناعية العصرية بمختلف جهات البلاد، بما يضمن توزيعاً أكثر توازناً للأنشطة الصناعية. كما تستهدف هذه المقاربة توجيه الاستثمارات الصناعية الجديدة نحو الجهات الداخلية، من خلال تأهيل وتحديث المناطق الصناعية القائمة وتطويرها وفق الخصوصيات الاقتصادية والميزات التنافسية لكل جهة، بما يسهم في الحد من التفاوتات الجهوية وتحقيق تنمية صناعية مستدامة وشاملة.

ويستند تحقيق هذه التوجهات إلى تعزيز التكامل بين الأقطاب وإرساء شبكة صناعية متعددة المراكز قادرة على استيعاب الصناعات المعملية خاصّة منها الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، والأنشطة المبتكرة مع توجيه الاستثمارات حسب الميزة التفاضلية لكل منطقة، بما يمكّن من خلق مواطن شغل قارة، ودفع تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وتحقيق تنمية صناعية مندمجة ترسخ موقع تونس كمنصة إقليمية للصناعة والابتكار.

كما تعتمد المقاربة الجديدة على جملة من الآليات العملية الكفيلة بتجسيم التوزيع المجالي للنشاط الصناعي وتعزيز تنمية الأقطاب المتمثلة أساسا في تهيئة وتعصير المناطق الصناعية وفق معايير حديثة تشمل تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات اللوجستية وربطها بشبكات النقل والموانئ، مع توجيه جزء مهم من هذه المشاريع نحو الجهات الداخلية خصوصا في ظل وجود منظومة حوافز موجّهة للاستثمار سواء عبر الامتيازات الجبائية أو آليات التمويل أو مرافقة المؤسسات.

وفي نفس السياق، سيتم العمل على مزيد تحسين مناخ الاستثمار بما يسمح من إرساء شبكة صناعية متعدّدة المراكز قادرة على تعزيز الاندماج الاقتصادي بين الجهات وتدعم تنافسية الصناعة الوطنية.

وفي هذا الإطار وتجسيما للتوجهات الاستراتيجية المرسومة، سيتمّ العمل خلال الفترة 2026-2030 على اتخاذ جملة من الإجراءات والإصلاحات الموجهة إلى مختلف الأنشطة الصناعية، والتي تتمحور أساسا في:

2. التحول الرقمي:

لم يعد الانخراط في مبادرات الصناعة الذكية 4.0 والتحول الرقمي خيارا، بل ضرورة ملحّة في ظل التطور التكنولوجي الحاصل على الصعيد الدولي. وللقطاع الصناعي في تونس من المقومات التي تجعله قادرا على التموقع في مجال الصناعة الذكية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتُعزز الصناعة القائمة على المعرفة والابتكار، فضلا عن أن تسريع التحول الرقمي يعزز تنافسية القطاع الصناعي ونمو المؤسسات والاستدامة الصناعية. كما أن هذا التحول يساعد على اقتحام أسواق جديدة ويساهم في إيجاد حلول سريعة لمختلف الإشكاليات وتحسين جودة المنتجات بأقل التكاليف.

وفي هذا السياق تم اعداد برنامج عمل بغرض تجسيد أهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتجديد في أفق سنة 2035 والتي تسعى إلى تحقيق صناعة قوية تعتمد على الرقمنة، وذلك من خلال تطوير قدرات الصناعة التونسية وتعزيز تنافسية المؤسسات في مختلف المجالات وجعلها قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.

ويهدف هذا البرنامج إلى دعم التحوّل نحو الصناعة الذكية (Industry 4.0) من خلال:

- تنفيذ مشاريع تشخيص، ومرافقة، وتكوين لفائدة المؤسسات لاعتماد تقنيات الإنتاج الذكي والرقمنة وتطوير آلية لتمويل العبور إلى الصناعة الذكية وإحداث منصة موحدة "e-industrie" تشمل مختلف الخدمات الرقمية لدعم تنافسية المؤسسات الصناعية.
- دعم الصناعات الذكية والتحول الرقمي للمؤسسات عبر آلية Industrie 4.0 ITP

- إنشاء منصة وطنية رقمية للتجديد.
- إحداث مركز لدعم التحول الرقمي للشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى مساعدتها على تبني التكنولوجيا الحديثة.

3. تطوير المهارات الصناعية مع متطلبات الصناعة الذكية وعولمة المؤسسات:

يتيح انفتاح القطاع الصناعي على الأسواق العالمية والولوج إلى الأسواق الجديدة والواعدة آفاقا جديدة لرفع صادرات المؤسسات التونسية وتطوير منتوجاتها وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال توفير منتجات صناعية ذات جودة عالية. ويستوجب ذلك العمل على:

- تكثيف دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتجمعات الصناعية.
- العمل على إنشاء مجمعات صناعية ومراكز كفاءة توفر فرصًا واعدة للتصنيع، من خلال جمع شركات مكملة لبعضها البعض ضمن منطقة جغرافية واحدة.

4. النهوض بالاستثمارات ذات الأثر في القطاع الصناعي:

من بين ركائز السياسة الصناعية، دعم الاستثمارات ذات الأثر من خلال تحسين مناخ الأعمال وتحديث الإطار التشريعي لتشجيع الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية. وذلك بهدف تعزيز القدرة التنافسية للقطاع بما يساهم في رفع الصادرات الصناعية وزيادة مساهمة الصناعة في النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل. وفي هذا الإطار، سيتم العمل خلال الخماسية المقبلة على:

- تعزيز البعد الاجتماعي والبيئي في منظومة الحوافز وذلك بالعمل على ربط الحوافز بمدى تأثير المشاريع على التنمية الجهوية والاجتماعية وليس فقط على مؤشرات اقتصادية.
- تعزيز القدرات المؤسساتية في اتجاه مزيد حوكمة الاستثمار ودعم المجهودات في مرافقة المستثمرين وتقديم خدمات متطورة.
- مرافقة المستثمرين فيما بعد الإحداث لدفع المبادرة الخاصّة وديمومة المؤسسات.
- تفعيل منظومة التمويل التشاركي كآلية مبتكرة لدعم الاستثمار وريادة الأعمال وتعزيز التنمية.
- مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل الصناعة حيث ينتظر أن تتم المصادقة على ملفات طلبات التأهيل الواردة من المؤسسات الصناعية مثلما يبينه الجدول التالي:

ملفات طلبات التأهيل

	2026	2027	2028	2029	2030
تأهيل الصناعة (عدد الملفات)	200	220	240	260	290
الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية (عدد الملفات)	370	400	440	480	520

(وزارة الصناعة والمناجم والطاقة)

- إرساء نموذج صناعي مبتكر ومستدام في إطار الرؤية الجديدة لبرنامج التأهيل يعتمد على التأقلم مع الواقع الجديد في التميز الصناعي الذي لا تقتصر فيه القدرة التنافسية على خفض التكاليف وإنما على:

✓ الابتكار: إدماج تقنيات الصناعة 4.0 والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتشجيع على التحول نحو صناعة ذكية فعالة ومواكبة للتحولات العالمية.

✓ الاستدامة: مساندة المؤسسات الصناعية في مجال التحول البيئي وتشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والدائري وتقليص البصمة الكربونية وذلك من خلال تنفيذ برنامج "PMN Décarbonation" الذي شهد انخراط 17 مؤسسة منذ شهر ماي 2024.

- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية: تنفيذ برامج إعادة هيكلة الشّركة التونسيّة لصناعة الحديد "الفولاذ" والشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق والشركة التونسية للسكر وشركة إسمنت بنزرت وشركة إسمنت أم الكليل.
- تحسين الجودة والإنتاجية الصناعية، من خلال اعتماد منهجيات فعّالة مثل برنامج Kaizen، لتعزيز الأداء المؤسسي وضمان الجودة.

- إحداث العلامات المميزة للجودة: وذلك من خلال:

✓ دعم ومساندة المؤسسات على وضع أنظمة التحكم في الجودة والاسترسال والانخراط في إشهاد المنتج ووضع العلامات المميزة للجودة (BIO وFQL وAOC...).

✓ وضع برامج تعرّف بالعلامة التونسية لجودة المنتجات الغذائية لدى المستهلك النهائي.

✓ إرساء العلامة المميزة للجودة لزيت الزيتون وتنظيم المناظرة الوطنية لنيل الجائزة الوطنية لأحسن زيت زيتون معلب.

وفي إطار الحرص على **دعم التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر** باعتباره من التوجهات الرئيسية للقطاع الصناعي (خاصّة تصدير المنتوجات ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع واستقطاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية المجددة والتي ستمكن من نقل التكنولوجيا ونقل المعرفة والقيام بمشاريع بحث وتطوير وتنويع منتوجاتها)، سيتم العمل على تحقيق المحاور الاستراتيجية التالية:

- تطوير واستغلال اتفاقيات التبادل الحر مع السوق الأوروبية والإفريقية.
- تطوير الصادرات وتشجيع المؤسسات الصناعية التونسية على الانتصاب بالأسواق الخارجية.
- دعم الاستثمارات المباشرة الخارجية.

5. تطوير الاختصاصات القطاعية وسلاسل القيمة الواعدة:

علاوة على تطوير القطاعات التقليدية ودعم تنافسيتها، سيتم العمل على تشجيع الصناعات ذات الأولوية وذات محتوى تكنولوجي عالي على غرار صناعة مكونات السيارات، الصناعات الصيدلانية، الجلود والأحذية، الصناعات الإلكترونية، صناعة مكونات الطائرات، صناعة قوارب الترفيه، وذلك عبر إعداد مواثيق شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وستشمل خطة العمل في هذا الإطار دعم القدرة التنافسية وتطوير القطاعات الواعدة:

قطاع الصناعات الغذائية:

يؤدي قطاع الصناعات الغذائية دورا هاما في الاقتصاد الوطني باعتبار مساهمته في ضمان الأمن الغذائي الوطني وصادرات البلاد، حيث يساهم بأكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي و10% من صادرات السلع. ومن هذا المنطلق، سيتم العمل خلال فترة المخطط 2026-2030 على مزيد النهوض بقطاع الصناعات الغذائية وذلك من خلال:

- تفعيل خلية يقظة الذكاء الاقتصادي لمنظومتي زيت الزيتون والتمور مع سحب هذه اليقظة تدريجيا لتشمل كامل أنشطة قطاع الصناعات الغذائية.
- الرفع من القيمة المضافة للمنتجات الغذائية عبر اعتماد أساليب تصنيع نظيفة ومبتكرة.
- العمل على دفع صادرات منتجات القطاعات الواعدة وتطوير سلاسل القيمة.
- تعزيز السلامة الصحية للمنتجات الغذائية من خلال مواصلة المصادقة الفنية للمؤسسات الناشطة في مجال تحويل المنتجات ذات أصل نباتي إلى حين استكمال صدور النصوص التطبيقية للقانون عدد 25 لسنة 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات.
- اعتماد برنامج ريادة أعمال للمنتجات الغذائية الفاخرة.

صناعة النسيج والملابس والجلود والأحذية:

يتسم قطاع النسيج والجلود بأهمية فاعلة في الاقتصاد التونسي ويعتبر قطاعا استراتيجيا، حيث أصبح من بين الصناعات الرائدة التي تشكل ركيزة قوية في الهيكل الاقتصادي. ويعتبر تنوعه في إنتاج الأقمشة والملابس مؤشراً على قدرته على التكيف مع تطلعات السوق المتغيرة. ويضطلع القطاع بدور حيوي في خلق الدخل للعديد من العائلات حيث إنّه يؤمن قرابة 34 % من مواطن الشغل (المؤسسات التي تشغل 10 أو أكثر) التي توفرها الصناعات المعملية. كما يساهم بـ 18% من صادرات السلع.

وبالنظر لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني سيتم العمل على:

- إحداث صندوق لتدعيم التحول البيئي والطاقي (معالجة المياه، النفايات والتلوّث).
- إحداث برنامج "الاستدامة الصناعية" لإنشاء محطات معالجة مشتركة في المناطق الصناعية.
- إرساء ودعم الشراكات بين مؤسسات القطاع والمزودين المحليين لتطوير الصناعات الفرعية.
- إقامة معرض دولي للنسيج والملابس في تونس.
- إعداد ميثاق النهوض بالقدرة التنافسية لقطاع صناعة الجلود والأحذية في أفق 2030.
- اعتماد تقنيات مقتصدة للماء والطاقة.

صناعة مكونات السيارات:

تعتبر صناعة مكونات السيارات محركًا هاما للتشغيل ودعم النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار ترتكز خطة العمل للقطاع على مواصلة تنفيذ ميثاق النهوض بالقدرة التنافسية حيث سيتم العمل في الفترة المقبلة على:

- توفير بنية تحتية صناعية وتكنولوجية متكاملة محفزة للاستثمار "Automotive Smart City".
- التوجه نحو الاستثمار في تصنيع الجيل الجديد من السيارات كالمستعملة للطاقات المتجددة والتقنيات الذكية.
- تعزيز تموقع قطاع تصنيع مكونات السيارات والرفع من محتواه التكنولوجي.
- استقطاب مجامع الشركات الخاصّة الكبرى للاستثمار في مشاريع هامة لتصنيع جزء من الحاجيات الوطنية من السيارات مع تحقيق نسبة إدماج عالية.
- رفع قيمة الصادرات من خلال استهداف أسواق جديدة.

مكونات الطائرات:

تصنّف صناعة الطائرات ومكوناتها ضمن القطاعات الواعدة المؤثرة في اقتصاديات العالم، إذ أنها تساهم بشكل فعّال في تعزيز التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وتعزيز الابتكار وتحفيز النموّ وتطوير هيكلة الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، تم ضبط برنامج عمل يشمل عدة محاور ترتكز أساسا على إعداد ميثاق للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع مكونات الطائرات في تونس في أفق 2030 يهدف إلى:

- تعزيز مركز الامتياز في مهن صناعة الطائرات (CEMIA) بالمعدات والمدربين اللازمين.
- تبسيط الإجراءات الجمركية بين الشركات في قطاع تصنيع الطائرات (جواز سفر جمركي).
- تنقيح التشريعات المتعلقة بمعالجة نفايات الشركات المصدرة كليا.
- إنشاء خلية اتصالية خاصّة بمصنعي مكونات الطائرات في تونس.
- تنفيذ استراتيجية للترويج لموقع تونس كوجهة ذات تنافسية للاستثمار في مجال تصنيع مكونات الطائرات.

الصناعات الكهربائية والإلكترونية والمكونات الذكية:

تُعدّ الصناعات الكهربائية والإلكترونية من الركائز الأساسية للمنظومة الصناعية العالمية، نظرًا لارتباطها الوثيق بسلاسل الإمداد في قطاعات ذات قيمة مضافة مرتفعة، وعلى رأسها صناعة السيارات والطيران/الفضاء. وتتسم هذه القطاعات بهيكلية صناعية مركّزة، تقودها مجموعة محدودة من كبار المصنّعين العالميين ومتكاملي الأنظمة، في مقابل شبكة واسعة من المزودين المصنّفين ضمن مستويات متعدّدة بحسب درجة تعقيد المكوّنات والأنظمة المنتجة. وفي ظل التحولات الجارية تبرز فرص متزايدة أمام الدول القادرة على توفير قاعدة صناعية مرنة، ذات كفاءة تقنية وتنظيمية.

في هذا السياق، مكّنت التوجهات والسياسات الصناعية التي اعتمدتها تونس خلال العقود الماضية من بناء قطاع يتمتع بدرجة هامّة من الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. وقد ارتكز هذا الاندماج في مرحلة أولى على تصنيع مكوّنات نصف مصنّعة، (مثل الكوابل، ومعدات توزيع الكهرباء، والمراكم والبطاريات)، قبل أن يتوسّع تدريجيًا ليشمل مكوّنات جاهزة وإلكترونيات مدمجة ذات استعمالات صناعية متقدمة، موجّهة أساسًا لقطاعات السيارات والطيران/الفضاء، إضافة إلى الأجهزة الطبية والعلمية وأنظمة وتجهيزات التوصيل المتخصصة.

وقد توجّهت هذه المنتجات أساسًا نحو الأسواق الأوروبية، حيث فرضت متطلبات الجودة والامتثال للمعايير الدولية (السلامة، التتبع، الاعتماد الصناعي) مسارًا تراكميًا من التعلم الصناعي ونقل الخبرات. وأسهم هذا المسار في تمكين عدد من المؤسسات التونسية من الارتقاء إلى موقع مزوّدين من الدرجة الثانية، بل وأحيانًا الأولى، ضمن سلاسل القيمة، والتحوّل إلى فاعلين إقليميين في إفريقيا وأوروبا.

غير أنّ هذا الاندماج، رغم أهمّيته، لا يزال يتمركز في الغالب ضمن حلقات إنتاجية ذات قيمة مضافة متوسطة، ويظل محدودًا في مجالات التصميم، وتطوير الأنظمة، والبحث والتطوير، والتكامل الوظيفي. وعليه، تبرز ضرورة الانتقال نحو الارتقاء النوعي داخل سلاسل القيمة عبر تعزيز المحتوى التكنولوجي وتطوير الكفاءات الهندسية وربط الشراكات الصناعية مع المجمّعين وكبار المنتجين.

وفي هذا الإطار، تمتلك تونس جملة من المقومات التي تؤهلها للتموقع بشكل أفضل، من بينها القرب الجغرافي من الأسواق الأوروبية، وتوفر يد عاملة مؤهلة بتكلفة تنافسية، وتراكم خبرات صناعية في قطاعات منظمة وعالية المتطلبات. وبهدف تحويل قطاع الصناعات الكهربائية وال إلكترونية إلى رافعة حقيقية للتنويع الصناعي وتعزيز القدرة التصديرية لتونس سيتم العمل على:

- تثمين المقومات والميزات التفاضلية لتونس في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية.
- إعادة توجيه السياسة الصناعية نحو دعم الابتكار في الصناعات الكهربائية والإلكترونية وتشجيع الاستثمار بالقطاع.
- تعزيز الروابط بين المؤسسات الصناعية ومراكز البحث والتطوير.

صناعة يخوت الترفيه والقوارب الخفيفة، وصيانة السفن، وتصنيع المكوّنات:

شهد قطاع الصناعات البحرية نموا متواصلا على المستويين العالمي والإقليمي، مدفوعًا بارتفاع الطلب على اليخوت الصغيرة والمتوسطة، خاصّة في السوق الأوروبية وحوض البحر الأبيض المتوسط. ويُعزى هذا التطور إلى توسّع السياحة البحرية، وارتفاع الطلب على القوارب الترفيهية ذات الجودة العالية والمتوسطة السعر. كما يشهد الطلب على القوارب المهنية كقوارب الصيد الحديثة وقوارب الدوريات الامنية والإنقاذ توسعًا ملحوظًا، سواء لأغراض اقتصادية أو أمنية. وإلى جانب ذلك، يسجّل نشاط صيانة وإصلاح السفن نموًا مستقرًا، مستفيدًا من كثافة حركة الملاحة البحرية في المتوسط. ويتميّز هذا الطلب بكونه طويل الأمد ومستقرًا نسبيًا، وغير مرتبط بدورات اقتصادية قصيرة، مما يمنح القطاع قدرة عالية على الاستدامة وجاذبية استثمارية معتبرة. ومن شأن تطوير هذا القطاع أن يفتح لتونس مجالاً جديداً للاندماج في سلاسل القيمة البحرية العالمية، ويوفر فرص عمل تقنية عالية المهارة، ويُعزّز تنويع قاعدتها الصناعية.

وتعمل تونس على الاستفادة من الطلب المتنامي على اليخوت والقوارب السياحية في حوض المتوسط، ومن توجه العديد من الشركات الأوروبية إلى البحث عن مواقع إنتاج تنافسية وقريبة جغرافيا .ويستدعي تطوير هذا القطاع:

- اعتماد سياسة استثمارية انتقائية، وإنشاء منظومة تجميع بحرية تشمل مراكز تكوين مختصة، وحدات اختبار ومعايرة، ومناطق صناعية بحرية.
- تحفيز الشراكات مع المصنعين الأوروبيين في إطار تصنيع مشترك ونقل تكنولوجي تدريجي.

الصناعات الدوائية والصيدلية:

في إطار الجهود المستمرة نحو تطوير الاقتصاد الوطني، يبرز مزيد النهوض بقطاع الصناعات الصيدلية كمحطة مهمة في هذا المسار. وترتكز هذه الجهود على تعزيز مناخ الاستثمار ودعم الابتكار ودعم البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا الطبية، مما يجسد الالتزام بتحقيق تحول إيجابي في هذا القطاع الحيوي. وفي هذا السياق سيتم إعداد ميثاق الشراكة للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع الصناعات الصيدلية في أفق 2030 عبر:

- تحسين حوكمة القطاع من خلال التقليص في آجال حصول المؤسسات على رخصة وضع منتجاتها الصيدلية بالسوق.
- رفع القيمة المضافة ودعم البحث والتطوير من خلال إنتاج وتطوير الصناعة المحلية للأدوية المستخرجة من البيوتكنولوجيا وتطوير صناعة المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف الموجهة إلى قطاع صناعة الأدوية.
- تعزيز الترويج والتصدير نحو الأسواق الواعدة.

صناعة المعدّات والأجهزة الطبية والعلمية:

يمثل قطاع المعدات والأجهزة الطبية والعلمية فرصة استراتيجية لتونس للاندماج في سلاسل القيمة الصحية العالمية، من خلال التموقع في التصنيع والتجميع متوسّط التعقيد، وتطوير المكونات الطبية وخدمات الصيانة بما يعزز القيمة المضافة الصناعية ويخلق وظائف تقنية مستدامة. حيث يشهد قطاع المعدات والأجهزة الطبية والعلمية نموًا متسارعًا على المستوى العالمي، مدفوعًا بارتفاع الطلب على خدمات الرعاية الصحية، وتقدم التكنولوجيا الطبية، إلى جانب توسّع التغطية الصحية في الدول النامية. وتشمل هذه الديناميكية أجهزة التشخيص، والمعدات الطبية الكهربائية، والأجهزة المخبرية والعلمية، إضافة إلى مستلزمات المستشفيات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط. وعلى المستوى الإقليمي، يبرز حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا كسوقين واعدين، نتيجة الاستثمار المتزايد في البنية التحتية الصحية، والطلب المتنامي على المعدات الطبية. ويتميّز هذا القطاع بطلب مستقر وطويل الأمد، نظرًا لارتباطه المباشر بالصحة العامة والبحث العلمي، مما يجعله من أكثر القطاعات مقاومة للتقلبات الاقتصادية.

وتمتلك تونس قاعدة صناعية وتقنية تؤهلها للاندماج بفاعلية في صناعة المعدات والأجهزة الطبية والعلمية، حيث تتوفر لديها نسبة معتبرة من متطلبات هذا القطاع من القدرات الإنتاجية، خاصّة في مستوياته المتوسطة من حيث التعقيد التكنولوجي. وتبرز هذه القدرات من خلال وجود نسيج صناعي متطور في الميكانيك الدقيقة، والكهرباء والإلكترونيات الصناعية، وتجميع المكونات، إلى جانب خبرة معتبرة في صناعة الأسلاك والكابلات الطبية، والقطع البلاستيكية التقنية، وبعض المعدات الطبية الكهربائية. كما يمكن أن تستفيد تونس من كلفة إنتاج تنافسية، والموارد البشرية المؤهلة في الهندسة والعلوم التطبيقية لتطوير الصناعات الإلكترونية والكهربائية والصناعات الدوائية وصناعة الآلات الطبية.

وسترتكز الجهود خلال الفترة القادمة على ضبط وتنفيذ برامج تساهم في تطوير الصناعة الطبية ذات القيمة المضافة خاصّة في مجالات التجميع والتصنيع المرحلي.

6. تعزيز الدور الاقتصادي للأقطاب التكنولوجية والصناعية:

تحتل الأقطاب التكنولوجية موقعًا مركزيًا في الاستراتيجية الصناعية الوطنية باعتبارها أداة ناجعة لتحويل المعرفة والبحث العلمي إلى قيمة اقتصادية ملموسة. فهي تمثل حلقة الوصل الأساسية بين منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة، والنسيج الصناعي والإنتاجي من جهة أخرى، بما يسمح بتجاوز الطابع النظري للبحث، وتعزيز تثمين نتائجه في شكل منتجات، وخدمات، وتكنولوجيات قابلة للتسويق والتصنيع. ويعتمد هذا التمشي على إرساء فضاءات ترابية منظمة تجمع، في إطار شراكات مؤسسية مستدامة، المؤسسات الصناعية والتكنولوجية، والجامعات، ومراكز البحث، ومؤسسات التكوين، بما يتيح الانتقال من منطق البحث المعزول إلى منطق الابتكار الموجه بحاجيات السوق. وفي هذا الإطار، تضطلع الأقطاب التكنولوجية بدور محوري في تسريع نقل التكنولوجيا، وتعزيز البحث التطبيقي، وتطوير حلول صناعية ذات محتوى معرفي مرتفع وقيمة مضافة عالية.

وفي السياق التونسي، تكتسي الأقطاب التكنولوجية أهمّية استراتيجية خاصّة بالنظر إلى توفر رصيد هام من الكفاءات العلمية والهندسية، مقابل محدودية تثمين البحث العلمي صناعيًا. ومن هذا المنطلق، تمثل الأقطاب التكنولوجية إطارًا عمليًا لمعالجة هذه المعضلة، عبر ربط برامج البحث بالأولويات الصناعية الوطنية، ولا سيما في القطاعات الواعدة ذات القدرة على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية، مثل الصناعات الكهربائية وال الإلكترونية، ومكونات السيارات والطيران، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، والصناعات الدوائية والبيوتكنولوجية، والصناعات الغذائية المتقدمة.

كما تساهم الأقطاب التكنولوجية في تطوير منظومات صناعية محلية متخصصة، قادرة على خلق تأثيرات تراكميّة إيجابية، من خلال تعزيز التعاون بين المؤسسات، وتحسين الإنتاجية، ودعم الابتكار التشاركي، خاصّة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وتلعب هذه الأقطاب دورًا محوريًا في احتضان المؤسسات الناشئة والمشاريع التكنولوجية، وتيسير انتقالها من مرحلة الفكرة إلى مرحلة الإنتاج الصناعي والتوسع التجاري.

ويتطلب تفعيل هذا الدور الاستراتيجي للصناعات المعملية الحديثة تحسين حوكمة الأقطاب التكنولوجية وتعزيز نجاعتها التشغيلية، عبر وضوح الأدوار، وتنسيق السياسات العمومية، وتكامل آليات الدعم والتمويل. كما يستوجب الأمر توجيه هذه الأقطاب نحو مزيد من التخصص الذكي، وربطها بمنظومات الابتكار الوطنية، وبآليات تثمين البحث، وحماية الملكية الفكرية، وتشجيع الشراكات مع القطاع الخاص ومع شركاء دوليين.

ويستند الدور الفعال للأقطاب التكنولوجية في إطار مخطط التنمية 2026-2030 إلى إعادة هندسة الأقطاب التكنولوجية من أجل إحداث تحول نوعي في النموذج الصناعي التونسي، والانتقال من مقاربة قائمة على توفير الفضاءات والبنية التحتية إلى مقاربة متكاملة تضع الابتكار، والمعرفة، والقيمة المضافة في صميم التنمية الصناعية وتشمل العمل بصيغة متناسقة وفعالة مع مختلف المتدخلين.

وتكتسي الأقطاب التكنولوجية أهمّية خاصّة في ضوء التحديات المرتبطة بمحدودية تثمين البحث العلمي، وضعف اندماج المؤسسات الصغرى والمتوسطة في مسارات الابتكار، وتفاوت الجاذبية الصناعية بين الجهات. ومن هذا المنطلق، تمثل الأقطاب التكنولوجية أداة مركزية لإعادة توزيع الديناميكيات الصناعية على المستوى الجهوي، وتحفيز التنمية الصناعية المندمجة، بالاستناد إلى المزايا النسبية المحلية ورصيد الكفاءات المتوفر.

وتعدّ الأقطاب التكنولوجية منصات رئيسية لتحويل البحث العلمي إلى إنتاج صناعي، عبر تعزيز الروابط بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، والمؤسسات الصناعية من جهة أخرى، وتوجيه البحث التطبيقي نحو حاجيات السوق والأولويات الصناعية الوطنية. كما تهدف إعادة هندسة الأقطاب التكنولوجية إلى تجاوز التشتت القطاعي وضعف التنسيق، من خلال إرساء أقطاب متخصصة تستجيب لحاجيات تطوير المنظومات الصناعية وسلاسل القيمة، وليس على تجميع أنشطة متفرقة مع توجيهها نحو التخصصات الذكية المرتبطة بالصناعات المستقبلية والقطاعات ذات الإمكانات التصديرية العالية، مع تعزيز انفتاحها على الشراكات الدولية، واستقطاب الاستثمارات التكنولوجية، وربطها بمنظومات التمويل والابتكار.

كما يشكل التكامل بين الأقطاب التكنولوجية وحاضنات الأعمال ومراكز التكوين أحد العناصر الأساسية لضمان استدامة هذه المنظومات. وعليه، فإن إعادة هندسة الأقطاب التكنولوجية تمثل خيارًا استراتيجيًا لبناء صناعة تونس المستقبل، صناعة قادرة على الانتقال من منطق التجميع إلى منطق الابتكار، ومن التنافس بالكلفة إلى التنافس بالقيمة، بما يعزز السيادة الصناعية ويرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ويدعم مسار النمو الشامل وخلق مواطن الشغل المؤهلة.

7. دعم الصناعة النظيفة والخضراء: الطاقات المتجددة وتثمين النفايات:

يمثل التحول البيئي للصناعة التونسية من أهمّ تحديات الفترة القادمة وهو ذو أولوية خاصّة بعد انضمام تونس لاتفاقية باريس سنة 2016 وتغيير نمط وتصرفات المستهلك في تونس وفي العالم نحو مزيد من اليقظة والتثبت من مدى احترام الجوانب البيئية للمنتوجات المعروضة في السوق. ويعدّ احترام الجانب البيئي في تسويق المنتوجات الصناعية شرطا أساسيا للتصدير خاصّة بالأسواق الأوروبية.

ولتجسيد الاستدامة في القطاع الصناعي، تم تضمين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي ضمن التوجهات الاستراتيجية للقطاع. حيث سيتم العمل على تسجيل نمو مطرد في كنف احترام البيئة ووفقا لنسق يكفل صيانة الموارد الطبيعية ويساهم في خلق مواطن الشغل في ظروف ملائمة.

وباعتبار أهمّية الاقتصاد الأخضر في تطوير اقتصاد ذو نمو مرتفع ومبتكر وتحقيق تنمية مندمجة، فسيتمّ العمل خلال الفترة 2026-2030 على النهوض بالقطاع الصناعي في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال اعتماد التكنولوجيات النظيفة وذات القيمة المضافة العالية، من خلال خاصة:

- التركيز على دعم المؤسسات الصناعية للتحول نحو الاستدامة عبر اعتماد الاقتصاد الدائري وتحسين التصرف في الموارد.
- تطوير هياكل التكوين والمساندة الفنية للقطاع الصناعي وتطوير الخدمات المخبرية لمواكبة متطلبات الصناعة النظيفة.
- وضع برامج لمعالجة النفايات وخاصّة الخطيرة والمياه الصناعية المستعملة.

- تشجيع التحول البيئي للمؤسسات عبر تحسين النجاعة الطاقية والحد من البصمة الكربونية وإدخال مفاهيم التحليل البيئي.
- استغلال الفرص المتاحة لتطوير القطاعات الواعدة في الاقتصاد الأخضر.
- دعم التكوين ومرافقة المؤسسات بهدف التقليص من الانبعاثات الملوّثة (البصمة الكربونية) وإعداد خطة وطنية للانتقال الصناعي منخفض الكربون ودعم ريادة الأعمال الخضراء.

البنية التحتية الصناعية

تُعتبر البنية التحتية الصناعية عنصرا محوريًا في دعم النشاط الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية على المستويين المحلي والدولي. وتكمن أهمّيتها في أنها تُسهم في تحفيز النمو الاقتصادي عبر زيادة الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتوفر بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إضافة إلى مساهمتها في خلق مواطن شغل ورفع مستوى عيش الأفراد في مختلف الجهات.

تتوفر بتونس 189 منطقة صناعية جاهزة وفي طور الاستغلال على مساحة جملية تبلغ 5946 هكتار منها 114 منطقة مهيأة من قبل الوكالة العقارية الصناعية على مساحة 3089 هكتار موزعة على مختلف الأقاليم.

التوزيع الجهوي للمناطق الصناعية حسب المساحة (هك)

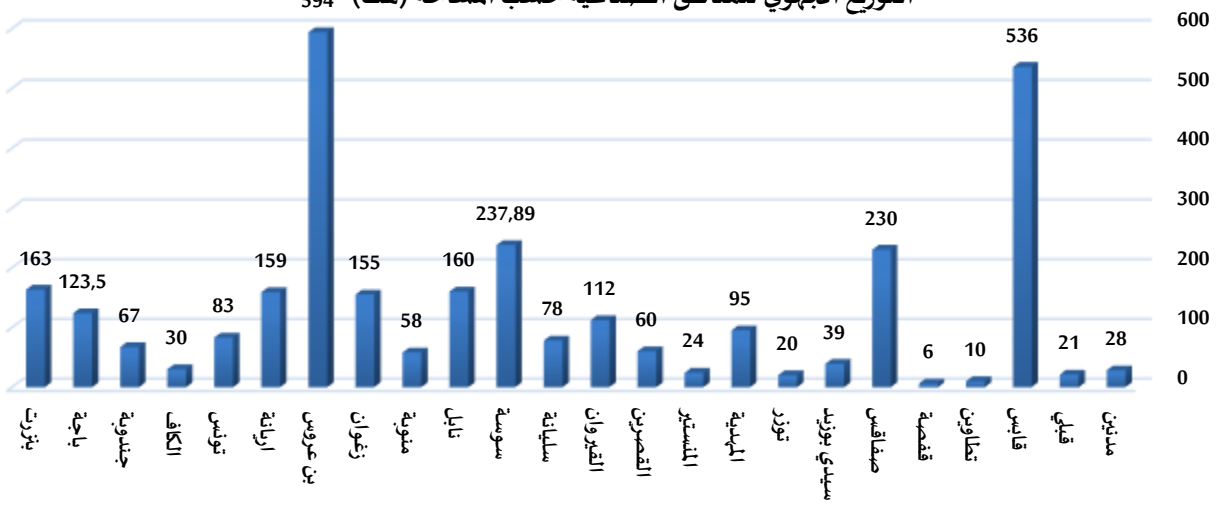

المصدر: الوكالة العقارية الصناعية

ورغم المجهودات المبذولة للحد من التفاوت الجهوي، تبقى المدن الكبرى والمناطق الساحلية تستحوذ على النصيب الأوفر من المساحات المهيأة من المناطق الصناعية. وفيما يتعلق **بنسب الاستغلال**، أظهر الجرد الذي أعدّته الوكالة العقارية الصناعية أنّ 53 % من الأراضي المباعة هي في طور الإنتاج مع تسجيل 1519 مقسماً صناعياً لا تزال أراضي بيضاء أغلبها بمناطق التنمية الجهوية التي تشهد إقبالا متواضعا رغم تشجيعات الدولة.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

تميزت الفترة 2021–2025 بتقدم ملحوظ في تطوير البنية التحتية الصناعية، مع تسجيل إنجازات نوعية وكمية أسهمت في تعزيز الإنتاجية وجاذبية الاستثمار. إلا أنه يجدر بالذكر أن قطاع البنية التحتية الصناعية واجه تحديات وإشكاليات مختلفة أثرت على استكمال بعض المشاريع وتحقيق بعض الأهداف المرجوة.

الوكالة العقارية الصناعية:

شمل برنامج الوكالة العقارية الصناعية لتهيئة المناطق الصناعية خلال الفترة 2021-2025 تهيئة 43 منطقة صناعية على مساحة جملية تُقدّر بحوالي 1,605هكتار موزعة على النحو التالي:

- 13 منطقة على مساحة 525 هك على الشريط الساحلي وهو ما يمثل 33%من المساحة الجملية و30% من مجموع العدد الجملي.
- 30 منطقة تنمية جهوية على مساحة 1080هك أي ما يمثل 67% من المساحة الجملية وما يمثل 70%من مجموع العدد الجملي.

توزيع المناطق الصناعية على الشريط الساحلي ومناطق التنمية الجهوية

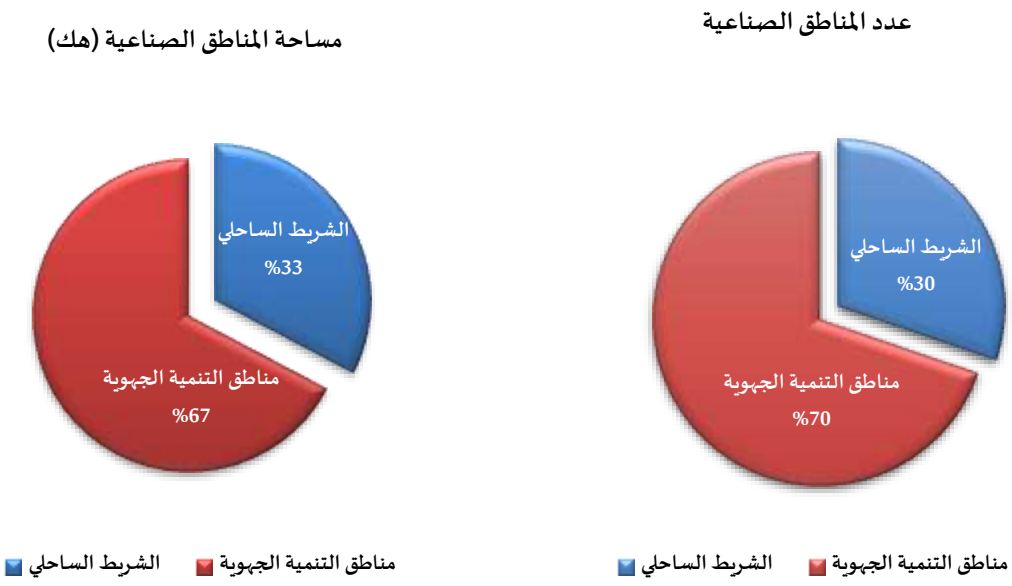

المصدر: الوكالة العقارية الصناعية

وبالنسبة لتقدم إنجاز برنامج الوكالة المتعلق بتهيئة المناطق الصناعية:

- الانتهاء من تهيئة خمسة مناطق صناعية على مساحة 100 هك.
- الانتهاء من دراسات تهيئة ثلاثة مناطق صناعية على مساحة 85 هك ولم تنجز أشغال تهيئتها.
- مواصلة إنجاز أشغال أو إعلان طلب عروض لـ 10 مناطق صناعية على مساحة 399 هك.
- مواصلة إعداد دراسات لواحد وعشرون منطقة صناعية على مساحة 820 هك.

الأقطاب والمركبات التكنولوجية والصناعية:

تضم منظومة الأقطاب 11 قطبًا موزعة على 11 ولاية، مختصة بالأنشطة الواعدة كالنسيج التقني والصناعات الغذائية والطاقة المتجددة:

القطب	الاختصاص
مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية (وزارة تكنولوجيات الاتصال)	تكنولوجيا الاتصالات
القطب الصناعي والتكنولوجي بقابس	كيمياء دقيقة مطبقة في قطاعات الصيدلية ومواد التجميل، بيئة وطاقات متجددة، تثمين المواد الانشائية والصناعات الغذائية الجيوحرارية
القطب البيوتكنولوجي سيدي ثابت	البيوتكنولوجيا المطبّقة في الصحّة والصناعات الصيدليّة
القطب التكنولوجي ببرج السدرية	الطاقة المتجددة، المياه، البيئة والبيوتكنولوجيا النباتية
القطب التنموي ببنزرت	الصناعات الغذائية
القطب التكنولوجي بسوسة	ميكانيك، الإلكترونيك والإعلامية
القطب التكنولوجي بصفاقس	تكنولوجيا الاتصالات والملتيميديا
القطب التنموي المنستير / الفجة	النسيج
القطب التكنولوجي بمدنين (وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري)	استغلال وتثمين الثروات الطبيعية الصحراوية
القطب التكنولوجي بقفصة	غير محدد
القطب التكنولوجي بجندوبة	غير محدد

وتتمثل إنجازات الأقطاب إلى موفّى سنة 2024 فيما يلي:

على مستوى الاستثمار و انتصاب المؤسسات صلب فضاءات الأقطاب والمناطق الصناعية المساندة لها: بلغ عدد المؤسسات المنتصبة في فضاءات الأقطاب والمناطق الصناعية نحو 866 مؤسسة في سنة 2024، منها 82 أجنبية باستثمارات إجمالية تزيد عن 2990 م د، موفرة نحو 46 ألف موطن شغل، منها أكثر من 9700 لحاملي الشهادات العليا، بنسبة تأطير تقارب 38%.

على مستوى إحداث المؤسسات الناشئة والمساهمة في إنجاز مشاريع البحث التشاركي: ساهمت الأقطاب إلى موفّى سنة 2024 في دعم وإحداث نحو 580 مؤسسة ناشئة متعددة الاختصاصات على غرار الصناعة الذكية، الطاقات المتجددة، والصناعات النظيفة...

على مستوى تركيز مكونات الأقطاب ودعم التطوير التكنولوجي والتجديد: عملت الأقطاب منذ تأسيسها على تطوير مكوناتها الأساسية ودعم الابتكار التكنولوجي من خلال فضاءات الإنتاج والتعليم العالي والبحث العلمي ومحاضن المؤسسات ومراكز الموارد التكنولوجية. وبحلول نهاية 2024، تم تركيز 20 مركز بحث يضم 35 مخبرًا و360 أستاذًا باحثًا و130 مهندسًا، إلى جانب 46 مؤسسة تعليم عالي، و3 مراكز موارد تكنولوجية، و12 محضنة مؤسسات، و5 مراكز كفاءات متخصصة في الصناعة الذكية. كما أسهمت الأقطاب في إنشاء 14 شبكة شراكة صناعية في قطاعات واعدة وتطوير 5 تطبيقات قطاعية لليقظة التشاركية.

على مستوى تهيئة المناطق الصناعية والفضاءات الصناعية بالأقطاب وبالمركبات الصناعية والتكنولوجية: بلغت مساحة المناطق الصناعية التي تمت تهيئتها من قبل الأقطاب حوالي 895 هك موزعة على 20 منطقة، بينما تجاوزت مساحة الفضاءات الصناعية 218 ألف م². أما المركبات الصناعية والتكنولوجية، فقد استكملت تهيئة 4 مناطق صناعية بمساحة إجمالية بلغت 123 هك.

الوكالة العقارية الصناعية:

تم خلال الفترة 2021 -2025 تحقيق عدة إنجازات عززت من القدرة على تطوير المناطق الصناعية ودعم المشاريع الاستثمارية، تمثلت بالأساس في:

- صدور المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصّة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة،
- صدور قرار وزيرة التجهيز والإسكان بتاريخ 18 ديسمبر 2024 بشأن التراتيب العمرانية للمناطق الصناعية الصغيرة (≤ 100 هك)،
- تعزيز التواصل مع البلديات والمجالس الحلية والجهوية لتسريع الإجراءات الإدارية والمصادقات وضمان انسجام المناطق الصناعية مع المخططات العمرانية،
- تطوير نظام معلوماتي جديد لتحسين التصرف في المناطق الصناعية وتقديم المعلومات حول المناطق الصناعية،
- تطوير واستعمال آليات جديدة لمراقبة مدى التزام المستثمرين بتنفيذ مشاريعهم داخل المناطق الصناعية،
- تطوير استراتيجية تسويقية رقمية أكثر نجاعة لجذب المستثمرين المحليين والدوليين،
- تحقيق التوازن الجهوي من خلال تعزيز وتوفير مناطق صناعية في مختلف الولايات بكل من الشريط الساحلي والتنمية الجهوية وتطوير مقاربة جديدة للتخطيط تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي.

الأقطاب والمركبات التكنولوجية والصناعية:

تتمثل أبرز الإنجازات النوعية للأقطاب الصناعية في:

- توفير عناصر منظومة الأقطاب (جامعات، مراكز بحث، مراكز تكوين، محاضن مؤسسات...) لتغطية القطاعات الاقتصادية الرئيسية بأغلب جهات البلاد.
- بروز مؤسّسات ناشئة ومنتجات مبتكرة ضمن مشاريع تشاركية بين قطاع الصناعة والقطاع الأكاديمي.
- انتصاب مؤسسات صناعية ذات المحتوى التكنولوجي العالي خاصّة منهم المستثمرين الأجانب.
- الإحاطة بالمستثمرين والمؤسسات الناشئة لتعزيز القدرة التنافسية واعتماد التكنولوجيات الحديثة وتحسين إدارة الموارد والحد من التلوث والانبعاثات.

مراكز الموارد التكنولوجية (سوسة والمنستير):

تهدف مراكز الموارد التكنولوجية بسوسة والمنستير إلى دعم المؤسسات الصناعية والبحث العلمي عبر صناعة النماذج الأولية والتدريب المتقدّم وتعزيز التكامل بين البحث والإنتاج. وخلال الفترة الماضية، قدمت هذه المراكز دعمًا لمؤسسات ذات محتوى تكنولوجي عالي في مجالات الميكاترونيك والصناعات الذكية، إلى جانب تقديم خدمات تقنية لمؤسسات قطاع النسيج والملابس لتحسين جودة المنتجات وتعزيز القدرة التنافسية وحضورها في الأسواق.

1. الإشكاليات القطاعية:

عرفت البنية التحتية الصناعية خلال الفترة 2021–2025 عدة صعوبات حالت دون تحقيق الأهداف المرسومة بسبب ارتفاع تكلفة تهيئة المناطق الصناعية وتراجع فرص الاستثمار وصعوبات استغلالها وتطويرها. وتتمثل أبرز الإشكاليات التي أثرت سلبًا على تقدم إنجاز المشاريع في:

- غياب قوانين تحدد مدة الإجراءات والمراحل اللازمة لإحداث المناطق الصناعية، وتعقّد الإجراءات وتعدد المتدخلين وصعوبة تعبئة الموارد المالية، خاصّة للمركبات والأقطاب الصناعية والتكنولوجية.
- غياب إطار قانوني ينظم تدخلات المركبات الصناعية والتكنولوجية وحوكمة مراكز الموارد التكنولوجية والتصرف فيها.
- محدودية الحوافز في مجال النهوض بالبنية التحتية الصناعية خاصّة إحداث مناطق صناعية من الجيل الجديد تستجيب للمعايير الدولية المعتمدة في المجال.
- تغير الأسعار وارتفاع كلفة التهيئة الخارجية.
- طول آجال تغيير صبغة العقارات وإجراءات التسوية العقارية (حتى 7 سنوات).
- عدم توفر مقاطع مرخص لها لتزويد المقاولات بالمواد المقطعية اللازمة.
- عزوف عديد شركات المقاولات عن المشاركة في طلبات العروض.

2. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية المرتبطة بسياسة البنية التحتية الصناعية:

تواجه البنية التحتية الصناعية تحديات كبرى ذات علاقة بتطويرها وقدرتها على جلب الاستثمار وجعلها قاطرة للتنمية والتصدير، منها خاصة:

- الحفاظ على النسيج الصناعي وتطويره واسترجاع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب عبر توفير بنية تحتية متطورة.
- مواكبة التحولات التكنولوجية والاقتصادية والبيئية عبر الانتقال إلى الصناعة الذكية واعتماد الإنتاج النظيف والمنخفض الكربون مع تعزيز الاقتصاد الدائري بالمناطق الصناعية كخيار استراتيجي لتحقيق الانتقال نحو نموذج أخضر وأكثر استدامة.
- ضرورة اعتماد التعايش الصناعي كآلية مبتكرة لتحقيق التوازن الاقتصادي والبيئي داخل المناطق الصناعية عبر تعزيز التعاون بين المؤسسات وتحسين استغلال الموارد والحد من الانعكاسات السلبية على البيئة.
- إدماج القطاع الصناعي بسلاسل القيمة العالمية.

II. الأولويات والاهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تم تحديد الرؤية والتوجهات والمحاور والأهداف الاستراتيجية للبنية التحتية الصناعية خلال فترة المخطط بالاعتماد على مخرجات الدراسة الاستراتيجية للصناعة والتجديد في أفق 2035 ومخرجات تقارير المجالس الجهوية والمحلية والإقليمية. ومن هذا المنطلق، تم ضبط البرامج الاستثمارية للوكالة العقارية الصناعية والأقطاب والمركبات الصناعية.

1. أولويات سياسة البنية التحتية الصناعية 2026-2030:

يرتكز التوجه الاستراتيجي على **تعزيز مناخ الأعمال وتنمية الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية من خلال تطوير البنية التحتية الصناعية والخدمات اللوجستية**، بما يدعم المؤسسات الصناعية ويعزز من تنافسيتها وقدرتها على الابتكار والتجديد التكنولوجي. وسيرتكز العمل في هذا المجال على تسهيل الاستثمارات الصناعية بالجهات وتطوير البنية التحتية الصناعية وتطوير البنية التحتية للمراكز الفنية الداعمة للجودة.

2. الأهداف الاستراتيجية لسياسة البنية التحتية الصناعية:

تهدف السياسة الصناعية في مجال البنية التحتية بالأساس إلى:

- توفير رصيد عقاري من المدخرات العقارية الصناعية على المدى المتوسط والبعيد بمختلف الجهات.
- بناء محلات صناعية لتلبية الحاجيات الملحة للصناعيين الراغبين في الانتصاب بالمناطق الصناعية.
- تقليص الآجال المتعلّقة بالحصول على المصادقات في مختلف مراحل الدراسات.
- تهيئة مناطق صناعية مندمجة من خلال التسريع في إصدار النصوص الترتيبية المتعلّقة بالتراتيب العمرانية الخاصّة والتي تم التنصيص عليها بالفصل 2 من المرسوم عدد 68 المتعلّق بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية.
- التوجه نحو تهيئة مناطق صناعية صديقة للبيئة ومحافظة على الطاقة من خلال استعمال الطاقة البديلة لتشغيل شبكات التنوير العمومي المنجزة بالمناطق الصناعية.
- تثمين واعادة توظيف المناطق الصناعية الموجودة.

III. مضمون سياسة البنية التحتية الصناعية حسب المحاور والبرامج الرئيسية

1. دعم الاستثمارات الصناعية بالجهات:

يهدف هذا التوجه إلى تحسين عملية استغلال المناطق الصناعية من خلال بعث برامج وطنية نموذجية لتطوير النسيج الصناعي بالجهات. وسيتم في هذا الإطار العمل على:

- توفير مناخ أعمال ملائم لتنمية الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار وتبسيط ومراجعة الإجراءات والنصوص القانونية والتشريعية ذات العلاقة بالاستثمار وتطوير الخدمات اللوجستية وبعث مناطق صناعية تستجيب لمتطلبات المؤسسات الصناعية على غرار المناطق الصناعية الذكية والمتطورة والتي تعتمد على الطاقات المتجددة والاقتصاد الدائري.
- تنظيم عمليات ترويجية للمناطق الصناعية المهيئة بالجهات خاصّة منها الداخلية وكيفية استغلالها في علاقة بتثمين ثروات الجهات وبعث مشاريع صناعية ذات قيمة مضافة عالية.
- اختيار هذه المناطق حسب معايير يتم تحديدها خاصّة منها جاهزية المنطقة والموارد الطبيعية المتوفرة والقطاعات المستهدفة.
- توفير مناطق صناعية على مساحات كبرى بجودة عالية وتطوير علاقات الشراكة ما بين القطاعيين العام والخاص.
- استقطاب المستثمرين وتقديم الإحاطة ومرافقتهم قبل وبعد الانتصاب بالجهة ومتابعة تنفيذ الاستثمارات.
- إحداث مناطق صناعية مختصة حسب الخصوصيات الجهوية ومنظومات الإنتاج وإنشاء مناطق صناعية خضراء.
- توجيه الأقطاب التكنولوجية نحو مزيد من التخصص (مثل الطيران، السيارات، التكنولوجيا الحيوية، تقنيات النانو، النسيج، وغيرها) من أجل تحسين موقع الصناعة التونسية على الصعيد الدولي.

2. تطوير البنية التحتية الصناعية:

بهدف توفير بنية تحتية صناعية ملائمة لحاجيات المستثمرين، سيتم العمل خلال فترة المخطط 2026-2030 على:

- تثمين البنية التحتية الصناعية المتواجدة حاليا من خلال إعادة تهيئتها وترشيد التصرف فيها وصيانتها نظرا لضعف نسبة استغلال المناطق الصناعية المتواجدة. وسيتم العمل في مرحلة أولى على إيجاد الحلول للإشكال المتعلق بالمحلات الصناعية المغلقة وغير المستغلة وتسريع إجراءات إسقاط الحق في العقارات التي تجاوزت الآجال القانونية ولم يتم استغلالها ودخولها طور الإنتاج.
- مراجعة منظومة الأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية.
- مراجعة المعايير المعتمدة لربط المناطق الصناعية بشبكة الماء مع التوجه نحو استغلال المياه المعالجة في بعض الأنشطة.
- مراجعة منهجية برمجة المناطق الصناعية باعتماد البرمجة على المدى البعيد من خلال خاصة:

✓ تحديد رصيد من المدخرات العقارية الصناعية وتطوير خارطة لكل المدخرات العقارية الصناعية تغطي كل الجهات يتم اعتمادها لبرمجة المناطق الصناعية على المدى البعيد.

✓ إعداد دراسات جدوى اقتصادية وفنية لكل المناطق الصناعية التي ستتم برمجتها قبل الشروع في إجراءات التهيئة بالاعتماد على كراس شروط موحد.

✓ إرساء نظام للمتابعة وتقييم المناطق الصناعية وإعداد تقارير دورية حول وضعية المناطق الصناعية.

ويرتكز التوجّه الاستراتيجي المعتمد على برمجة مناطق صناعية كبرى ومندمجة تُجهَّز بكامل المرافق الأساسية والشبكات الخارجية. وفي هذا الإطار، تمت برمجة جملة من المشاريع الكبرى من بينها: منطقة صناعية كبرى بضيعة زروق بولاية صفاقس على مساحة 212 هكتاراً ضمن الإقليم الرابع، ومنطقة صناعية كبرى بالحسيان بولاية أريانة على مساحة 650 هكتاراً ضمن الإقليم الثاني، إلى جانب منطقة صناعية كبرى بالسبيخة 3 بولاية القيروان على مساحة 250 هكتاراً ضمن الإقليم الثالث، بما من شأنه الإسهام في خلق ديناميكية جديدة بالأقاليم المعنية وبعث مواطن شغل واستقطاب الاستثمار ودفع التصدير وتحفيز النمو الصناعي. كما سيتم العمل على توفير الرصيد العقاري الصناعي الملائم لإنجاز مناطق صناعية كبرى مندمجة بكل من الإقليمين الأول والخامس.

وفي هذا السياق تم ضبط برنامج عمل في مجال البنية التحتية الصناعية تتلخص في:

بالنسبة للوكالة العقارية الصناعية:

- الانتهاء من تهيئة 28 منطقة صناعية على مساحة 1167 هك منها 10 مناطق بالشريط الساحلي بمساحة 357 هك (سيدي عاشور والنفيضة 3 وكندار 2 ورأس المرج والمغيرة 5 وجعفر- رواد والمحرس 2 وأوتيك 2 وقرمبالية- بوزكري ومنزل تميم -الملاعبي) و18 منطقة صناعية بالتنمية الجهوية بمساحة 810 هك (السبيخة 2 وأم العظام والارتياح 2 (القسط 1) وبن بشير والكاف (توسعة) واستفطيي (القسط 1) وبن قردان وبوتفاحة 2 والفجيج والعروسة والفحص-المرجى ودخان والمسلان والحنشة 2 ودقة والروماني والسرس والخبطة 2).
- إعداد دراسات تهيئة 14 منطقة صناعية على مساحة 1488 هك منها 7 مناطق صناعية بالشريط الساحلي بمساحة 1114 هك وهي مشاريع متواصلة (مساكن الزيات والقلعة الصغرى وضيعة زروق والحسيان وسليمان 2 وبوربيع وسدويكش) و6 مناطق صناعية بالتنمية الجهوية بمساحة 124 هك وهي مشاريع متواصلة (سليانة 3 والقلعة 2 وبونمشة وبوحجلة ونصر الله وبرقو) إضافة إلى إعداد دراسة تهيئة المنطقة الصناعية السبيخة 3 بمساحة 250 هك وهي من المشاريع الجديدة.

بالنسبة للأقطاب والمركبات التكنولوجية الصناعية:

سترتكز الجهود خلال فترة المخطط نحو دعم تكامل حلقات منظومة الأقطاب، ومراجعة الإطار القانوني لتعزيز الشراكة بين الإنتاج والبحث العلمي التطبيقي، وجذب الاستثمار في القطاعات الواعدة. وتشمل الأهداف الرئيسية في مجال البنية التحتية الصناعية تهيئة أكثر من 1000 هك من المناطق الصناعية وبناء أكثر من 300 ألف م² من المنشآت الصناعية متعددة الاختصاصات وتطوير المدخرات العقارية الصناعية في الأقطاب والمركبات الصناعية والتكنولوجية بالجهات الداخلية على مساحة 218 هك.

3. تطوير البنية التحتية للجودة والمراكز الفنية الصناعية:

تعد منظومة البنية التحتية للجودة من أهمّ العناصر الداعمة للاقتصاد الوطني، وهي تتكون من أنظمة الاعتماد والتقييس وتقييم مطابقة المنتجات والخدمات والتحاليل والتجارب والإشهاد بالمطابقة والمترولوجيا مما يمكن من تعزيز التصدير وتطوير المبادلات التجارية ودعم تموقع تونس بالأسواق الخارجية من خلال إزاحة الحواجز الفنية للتجارة وموائمة منظومة الجودة التونسية مع نظرائها بالخارج. وتعمل الدولة من خلال مواءمة معايير الجودة الوطنية مع النظم الدولية على تكافؤ الفرص في التبادل التجاري بما يضمن إعترافا دوليا بالمنتوج والخبرات التونسية ، مما يعزز الثقة في العلامة التونسية ويدعم قدرتها على الولوج إلى أسواق جديدة.

كما تساهم منظومة الجودة في تمكين بلادنا من إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف حول الاعتراف المتبادل والتعاون الدولي وتسهيل إدماج الاقتصاد التونسي في سلاسل القيمة العالمية.

وتتكون منظومة الجودة من عدة هياكل متكاملة وهي المراكز الفنية والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية والمجلس الوطني للاعتماد والوكالة الوطنية للمترولوجيا والمخبر المركزي للتحاليل والتجارب ومصالح المراقبة بوزارة التجارة ومصالح الديوانة التونسية.

وبخصوص منظومة المراكز الفنية، فهي تضم 8 مراكز تنشط في مختلف القطاعات الصناعية: المركز الفني للصناعات الغذائية، المركز الفني لصناعة الخشب والتأثيث، المركز التقني لمواد البناء والخزف والبلور، المركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية، المركز الوطني للجلود والأحذية، المركز الفني للنسيج، المركز الفني للكيمياء والمركز الفني للتعبئة والتغليف.

ويتمثل دور المراكز الفنية بالأساس في تقديم خدمات واستشارات فنية للمؤسسات الصناعية لتطوير منتوجاتها وجودتها والرفع من المحتوى التكنولوجي للمنتوجات الصناعية من خلال عمليات الإحاطة الفنية والتحاليل والتجارب ومشاريع البحث التطبيقي التشاركي. حيث تضطلع بدور هام يتمثل خاصّة في:

- توفير اليقظة التكنولوجية والعلمية والقانونية والتشريعية وكل المعلومات الفنية أو الصناعية ذات علاقة بتطور القطاعات الصناعية والقيام بالإحصائيات وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بالأنشطة الصناعية.
- تقديم الإحاطة والمساندة الفنية لفائدة المؤسسات الصناعية في مجالات عديدة كالتجديد واليقظة التكنولوجية وتحسين الإنتاجية والجودة والتكوين المستمر في مجالات فنية دقيقة وغيرها.
- مساعدة الصناعيين على تعصير طرق العمل والتحكم في الجودة والقيام بالتحاليل والتجارب للتثبت من جودة المنتجات.
- مساعدة المؤسسات على تحسين الإنتاج من الناحية التقنية والبشرية وذلك عن طريق توجيهها لتطوير المنتوج وإقرار برامج استثمار ملائمة إضافة إلى مشاريع البحث التطبيقي التشاركي.

وبهدف تعزيز هياكل التطوير ودعم أنشطتها، سيتم إنجاز المشاريع التالية:

- مشاريع متواصلة: مشروع المجمع التقني بتونس الكائن بالمنطقة الصناعية بالعقبة.
- مشاريع جديدة: مشروع بناء مقر المركز الفني لصناعة الخشب والتأثيث بمعتمدية الوردية من ولاية تونس وتطوير أنشطته وتحديث مخابره استنادًا إلى برنامجه الوظيفي.

المناجم

يُعدّ قطاع المناجم، الذي يضم الفسفاط ومشتقاته والمواد المنجمية غير الفسفاطية، أحد الأعمدة الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، نظرا لما يتوفر من موارد طبيعية هامة والقدرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية لا سيما دعم الميزان التجاري وخلق مواطن الشغل خاصّة بالمناطق الداخلية.

وشهد القطاع خلال السنّوات الأخيرة جملة من الصعوبات ذات الطابع الفني والاجتماعي التي حالت دون تحقيق الأهداف المرسومة وتوظيف الطاقات المتاحة رغم ازدياد الطلب خاصّة على المواد الفسفاطية مما يستدعي اعتماد مقاربة جديدة لاستعادة حيوية القطاع، بهدف الرفع من النجاعة وتحسين مردودية المنظومة المنجمية وتثمين سلاسل القيمة استجابة لمشاغل المواطنين المنبثقة من التقارير المجالية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي. ويرتكز التوجه العام على **استعادة القدرة الإنتاجية لمنظومة الفسفاط وتطوير التحويل الصناعي والتصدير** من خلال تنويع المنتجات والأسواق، بما يعزز التوازنات الاقتصادية. وفي هذا الإطار يتضمن مخطط التنمية 2026-2030 حزمة إصلاحات مؤسساتية وتشغيلية وبيئية لضمان حسن استغلال وإدارة الموارد المنجمية، إضافة إلى الاصلاح المالي وتحسين الشفافية وترشيد النفقات وتعزيز المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الناشطة في القطاع.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

ارتكز العمل خلال الخماسية المنقضية على اتخاذ جملة من التدابير لمعالجة تراجع إنتاج الفسفاط وعدم انتظاميته لا سيما الصعوبات المتعلقة بالنقل وتوقّف المغاسل ونقص التزود بالمياه، حيث تم في الغرض اقتناء آليات شحن ونقل الفسفاط ودخولها حيز الاستغلال بداية من جويلية 2024 ومواصلة برنامج تأهيل شبكة المياه الصناعية وصيانة وتأهيل المغاسل.

وأدى غياب استراتيجية واضحة لقطاع تحويل الفسفاط إلى تأجيل أو إلغاء العديد من مشاريع التجديد خاصّة بجهة قابس، مما تسبب في تفاقم حالة الاهتراء وارتفاع الأعطال الفنية التي أثرت سلبًا على القدرة التحويلية. كما أدى غلق مصنع صفاقس إلى فقدان جزء مهم من الطاقة الإنتاجية، التي كان مبرمج لها أن تعوض بمعمل المظيلة 2 الذي لا يزال معطلا. ورغم كل هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد تم الحفاظ على استمرارية النشاط بالحدّ الأدنى، قصد تلبية الاحتياجات الأساسية للسوق الوطني والحفاظ على قاعدة العملاء الخارجيين.

وسجلت معظم **مؤشرات قطاع الفسفاط ومشتقاته** تراجعا خلال الفترة 2021-2025 مقارنة بما هو مبرمج، حيث بلغ مجموع إنتاج الفسفاط حوالي 16.55 مليون طنّ مقابل 28.7 مليون طن مبرمجة، بالإضافة إلى إنجاز استثمارات بحوالي 332 م د خلال كامل الفترة مقابل تقديرات بـ 2000 م د جراء تعطل إنجاز كل من مشاريع أم الخشب ومنجم المكناسي وعدم اقتناء الآليات وعدم الانطلاق في إنجاز مشروع الفسفاط توزر-نفطة.

تطورإنتاج الفسفاط 2010-2025 (مليون طن)

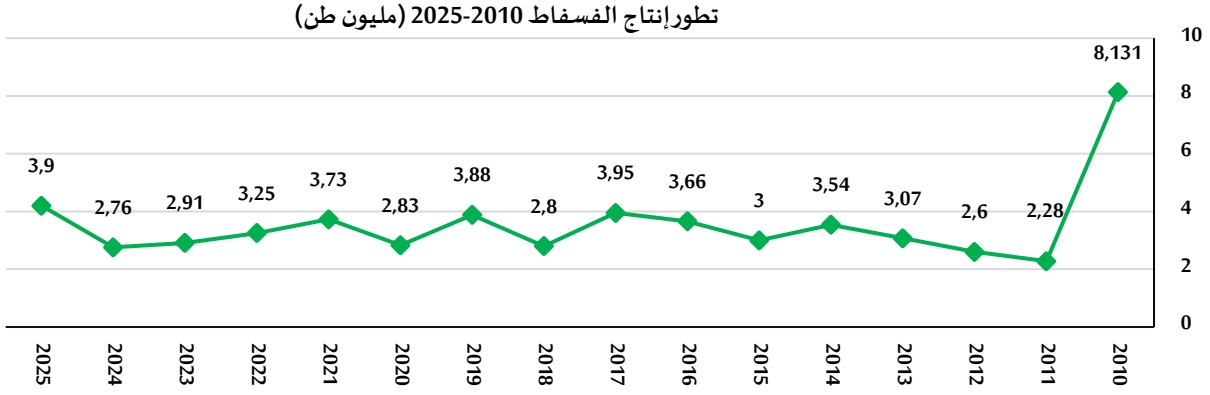

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

كما ظلّت معدلات إنتاج مشتقات الفسفاط خلال الفترة 2021-2025 دون المأمول. ويعزى ذلك بالأساس إلى ضعف الاستثمار في مجال تحديث وتجديد الوحدات الصناعية، وعدم انتظام سير العمليات التشغيلية. كما لم تتجاوز صادرات مشتقات الفسفاط نسبة 38% ممّا كان مبرمجا. وبلغ حجم الاستثمارات حوالي 442 م د مقارنة بتقديرات بحوالي 1520 م د نتيجة تعطل مشروع المظيلة 2 ومشاريع تأهيل وحدات الإنتاج بكل من قابس والصخيرة.

إنتاج مشتقات الفسفاط خلال الفترة 2021-2025 (ألف طن)

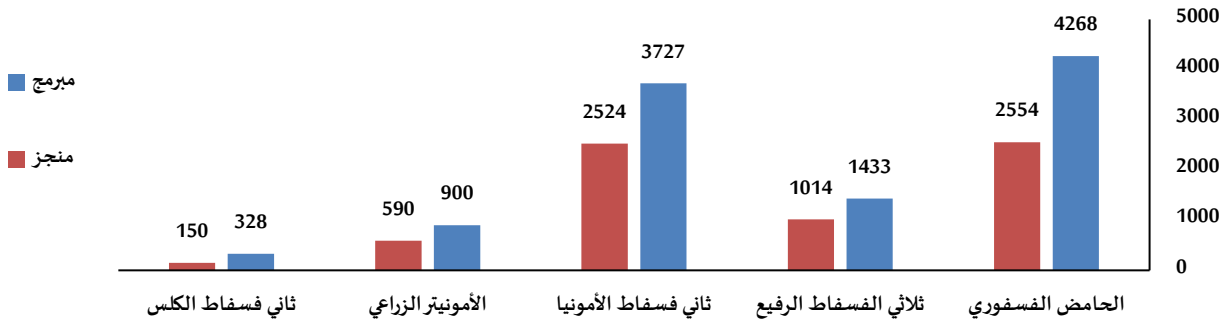

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

وشهد قطاع المواد غير الفسفاطية خلال الفترة 2021-2025 دخول عديد الامتيازات حيز الاستغلال على غرار مشروع لإنتاج مادة البارتين و11 مشروعا لإنتاج الأملاح، بالإضافة إلى إسناد 3 امتيازات استغلال جديدة لمادة كاربونات الكالسيوم وامتياز استغلال لمادة الجبس وإسناد رخصتي بحث عن مادة البروم.

وقد عرف إنتاج معظم **المواد غير الفسفاطية** استقرارا خلال كامل الفترة حيث تم تسجيل:

- انخفاض طفيف في إنتاج الحديد، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع طلب شركات الإسمنت على الحديد من جهة وضعف وسائل تخزين أكسيد الحديد بشركة جبل الجريصة من جهة أخرى،
- تحسن نسبي في إنتاج الملح، إلا أنه لم يسجل التحسن المرتقب وذلك نظرا لعدم دخول العديد من مشاريع استغلال الملح بشط الجريد للنشاط،
- استقرار في إنتاج الجبس في مستوى 1,1 م طن ومن المؤمل بلوغ 1,3 م طن سنة 2025.

تطور إنتاج أهم المواد غير الفسفاطية خلال فترة 2010-2025

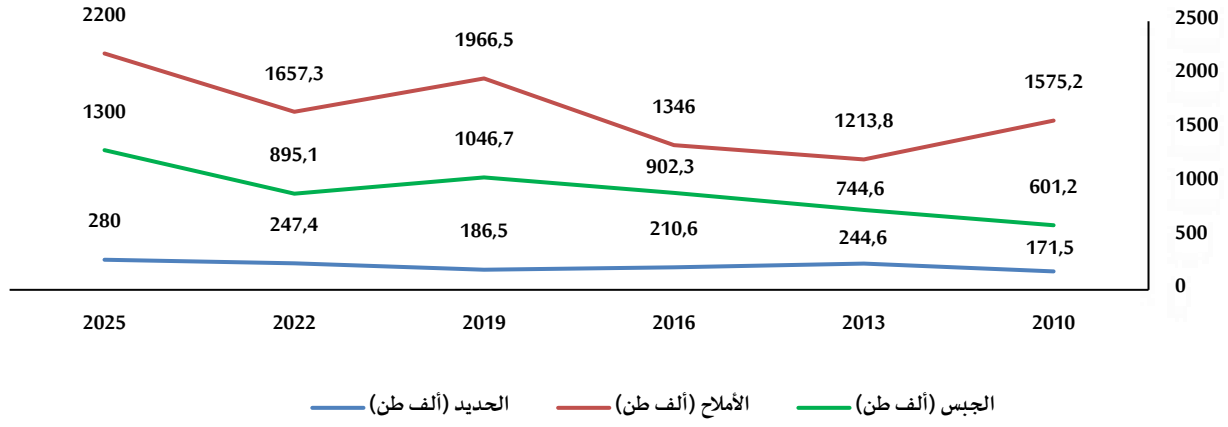

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

1. الإشكاليات الهيكلية:

يبرز تحليل أداء قطاع الفسفاط ومشتقاته وجود عدّة إشكاليات جوهرية والمتعلقة أساسا بتقادم جهاز الإنتاج وضعف برامج الصيانة، وضعف أداء الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية، وتراجع نسق نقل الفسفاط التجاري بواسطة السكك الحديدية، والتزود بالمياه الصناعية الضرورية لوحدات الإنتاج، ونقص التمويلات المخصصة للاستثمارات ممّا حال دون تنفيذ بعض المشاريع المبرمجة في آجالها بالإضافة إلى تنامي التهديدات البيئية المرتبطة بأنشطة الاستخراج وانبعاثات الغازات الملوثة والنفايات الصلبة.

وسجلت في ذات الوقت أنشطة استخراج المواد غير الفسفاطية صعوبات ترتبط بالاستغلال العشوائي للأحجار الصناعية، ونقص تثمين عديد المواد المعدنية في مجالات لا تتلاءم نوعيتها وتصديرها خام دون أي قيمة مضافة،

وتتمثل **التحديات المرتبطة بنشاط استخراج وإنتاج الفسفاط التجاري:** بالأساس في ضرورة رفع الطاقة الاستخراجية من خلال التسريع في إنجاز الاستثمارات خاصّة منها المتعلقة باقتناء آليات المناجم مع العمل على فتح مناجم جديدة واستغلال المناجم ذات الانحدار العالي وتحسين مؤشرات الصيانة وتطوير البنية التحتية والوسائل اللوجستية وتأمين نقل الفسفاط عبر تأهيل شبكة السكك الحديدية وإعداد دراسات مشروع النقل الهيدروليكي كحل استراتيجي إلى جانب تسريع نسق الاستثمارات المتصلة بتأهيل معدات الإنتاج بما في ذلك المغاسل الحالية والمشاريع الكبرى على غرار مشروع مغسلة أم الخشب وفتح المناجم الجديدة المبرمجة والتي تستوجب إيجاد حلول بديلة لإشكاليات نقص المياه بالحوض المنجمي.

كما تبرز عديد التحديات الخاصّة بنشاط تحويل وتسويق الفسفاط: أهمّها معالجة الإشكاليات البيئية لا سيما تقليص الانبعاثات الصناعية والتحكم في النفايات (الفوسفوجيبس) بما يتماشى مع الالتزامات الوطنية في مجال الانتقال البيئي وحماية المحيط، بالإضافة إلى تأهيل وصيانة وحدات الإنتاج بالمجمع الكيميائي التونسي بما يساهم في الترفيع في الإنتاج وتنويعه من خلال إدماج منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية بما يعزز موقع تونس التنافسي في الأسواق الخارجية.

ويستوجب النهوض بقطاع المواد غير الفسفاطية تطوير: البحث المنجمي عبر توفير الخرائط الجيولوجية وتحديث التشريع المنجمي والترويج للمواقع الواعدة وفض الإشكاليات العقارية لبعث المشاريع المنجمية وخاصّة منها مشاريع الجبس الكائنة بولاية تطاوين وتثمين المواد الانشائية والصخور الصناعية المتوفرة.

2. استشراف التحولات لقطاع المناجم:

يشهد العالم ازديادا ملحوظا في الطلب على المواد الفسفاطية والمعادن النادرة باعتبارها رافدا أساسيا لعديد الأنشطة الفلاحية والصناعية، وفي المقابل برزت أهمّية البعد البيئي للأنشطة الاستخراجية والتحويلية خاصّة فيما يتعلق بتقليل الانبعاثات الغازية والتخلص من النفايات المشعة أو الثقيلة مثل الفسفوجيبس وضرورة الالتزام بشروط البصمة البيئية.

ويبقى تطوير القطاع مرتبط بتوفير المياه الصناعية بالقدر الكافي بما في ذلك إعادة استعمال المياه المعالجة. كما يتيح التطور التكنولوجي المتسارع والبحث العلمي في ميدان الاستخراج والمعالجة، عديد الفرص لتحسين استخراج الفسفاط الخام وتقنيات غسله ومعالجة المياه وتثمين النفايات.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

استنادًا إلى أهمّية القطاع في تقليص التفاوت التنموي وخلق مواطن الشغل والمساهمة في دعم التصدير، تمّ تحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية للسياسة المنجمية مع التوجه نحو استغلال الفرص لتثمين هذه المنتجات على المستويين الوطني والدولي. كما تستند أولويات المرحلة على ضرورة معالجة الإشكاليات القائمة والاستجابة قدر الإمكان لمتطلبات التنمية الشاملة والعادلة.

1. أولويات السياسة المنجمية:

تتلخص أولويات السياسة العمومية **لقطاع الفسفاط** للفترة 2026-2030 في الترفيع التدريجي في طاقة الاستخراج والإنتاج بما يمكّن من الرّفع من إنتاج مادّة الفسفاط إلى ما يقارب عن **11.4 مليون طن** مع موفّى سنة 2030، بالإضافة إلى العودة تدريجيا لنشاط تصدير الفسفاط المجفف خاصّة مع ارتفاع أسعار الفسفاط العالمية ليبلغ **600 ألف طن** في أفق 2030.

وتهدف السياسة الخاصّة **بقطاع تحويل وتسويق المواد الفسفاطية** خلال الفترة 2026-2030 إلى إرساء مسار تنموي شامل يقوم على إصلاحات هيكلية عميقة تشمل مختلف أبعاد النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وفي هذا الإطار، يمثل برنامج تأهيل المجمع الكيميائي التونسي أحد الركائز الأساسية لإعادة تموقعه كفاعل وطني محوري في الصناعة الكيمياوية، بما يسهم في تحقيق الأمن الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية. ويرتكز هذا البرنامج على استرجاع الطاقة التصميمية للمصانع وضمان استغلالها الأمثل لبلوغ **نسبة لا تقل عن 85% من القدرة الإنتاجية** والمحافظة عليها بصفة مستدامة. ويستند هذا البرنامج على تعزيز المحافظة على البيئة عبر تقليص الانبعاثات الصناعية والتحكم في النفايات. أما فيما يتعلق بجانب النشاط الصناعي، يتجه المجمع الكيميائي التونسي نحو تنويع وتطوير الإنتاج من خلال إدماج منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، بما يعزز موقعه التنافسي في الأسواق الداخلية والخارجية.

كما يُعدّ استغلال الإمكانات الكامنة من **المواد غير الفسفاطية** خيارًا واعدًا لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. حيث بات من الضروري إدماج البحث العلمي في صلب السياسة المنجمية عبر توفير التمويل اللازم وتطوير الكفاءات المحلية وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، بالإضافة إلى الانفتاح على التعاون الدولي. وقد تمّ الأخذ بعين الاعتبار لهذه المضامين ضمن استراتيجية وطنية شاملة للاستكشافات المنجمية تراعي المعايير البيئية والاجتماعية.

وبالتالي، فإنّ تطوير قطاع المناجم على أسس علمية متينة يُسهم في خلق مواطن الشغل وتحريك الدورة الاقتصادية ويُرسّخ مسارًا تنمويًا أكثر توازنًا وديمومة، قوامه الابتكار والمعرفة وحسن استغلال الثروات الطبيعية.

2. الأهداف الاستراتيجية للسياسة المنجمية:

وانطلاقا من هذه الأولويات تم رسم خطة عمل وفق مقاربة جديدة تشمل الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تطوير طاقة استخراج وإنتاج الفسفاط وذلك عبر حل الاشكالات العالقة وتطوير المشاريع الجديدة.
- تنمية إنتاج وتصدير مشتقات الفسفاط وإدماج متطلبات التنمية الشاملة في أبعادها البيئية والاجتماعية والإيكولوجية، بالإضافة إلى تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية بهدف تطوير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والعمل على إدماج المجمع الكيميائي في صلب المبادرات الوطنية الرامية لتفعيل الاقتصاد الأخضر.

كما تهدف السياسة المنجمية إلى:

- تطوير إنتاج المواد المنجمية غير الفسفاطية،
- تثمين المواد المعدنية وتعزيز قيمتها المضافة خاصّة منها الصخور الصناعية،
- التشجيع على الاستثمار في مجال البحث المنجمي للمعادن الاستراتيجية والمستعملة في الطاقة النظيفة (رصاص، زنك، نحاس، اللثيوم، العناصر الأرضية النادرة...).
- الاهتمام بالبعد البيئي عبر مواصلة جهود التأهيل البيئي للمواقع المنجمية.

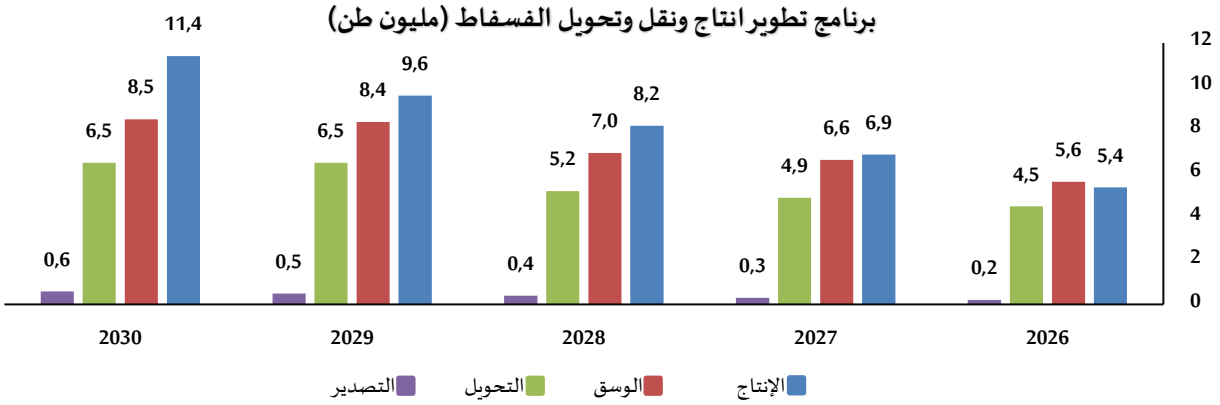

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

ومن المؤمّل أن تؤدّي هذه الإجراءات إلى تطور الإنتاج كما هو مبين بالجدول التالي:

برنامج تطوير إنتاج أهمّ المواد غير الفسفاطية (طن)

المادة المعدنية	2026	2027	2028	2029	2030
الحديد	280 000	300 000	300 000	300 000	300 000
البارتين	2 950	3 300	3 650	3 000	3 000
رصاص وزنك	8 500	10 000	11 500	318 750	14 000
الأملاح	3 105 138	3 260 142	3 410 143	3 500 150	3 430 150
الجبس	1 199 941	1 267 941	1 373 941	1 440 941	1 542 941
كربونات الكلسيوم	400 000	400 000	400 000	400 000	400 000
البنتونيت	5 400	5 900	6 500	8 000	10 000

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

3. مضمون السياسة المنجمية حسب المحاور والبرامج الرئيسية:

المحور الأول: المواد الفسفاطية:

- **الترفيع في طاقة الاستخراج:** عبر تحسين طاقة النقل داخل المناجم السطحية بالعمل على تأهيل عدد 3 شاحنات ذات حمولة أحادية 170 طن بمعدل شاحنة سنويا و8 كاسحات على مدى 3 سنوات، واقتناء آليات مناجم جديدة، بالإضافة إلى إنجاز دراسة لاستغلال المناجم ذات الانحدارات المرتفعة.

- **الترفيع في الإنتاج** عبر تدعيم تجهيزات الإنتاج والنقل بالحوض المنجمي ودخول المشاريع الجديدة طور الإنتاج الفعلي وهي مشروع أم الخشب 01 سنة 2027 وأم الخشب 02 سنة 2029 ومشروع تعويم الفسفاط السيليسي سنة 2029 ومشروع نفطة توزر سنة 2029.

- **حوكمة استعمال المياه الصناعية:** من خلال معالجة إشكال الربط العشوائي على قنوات نقل المياه الصناعية وحفر 12 بئر جديدة تعويضية وتأمين استقلالية ربط مدينتي أم العرائس والرديف بالماء الصالح للشراب بحلول سنة 2027، هذا بالإضافة إلى تركيز وحدة ترشيح ذات ضغط عالي بهدف استرجاع المياه من النفايات الدقيقة بعد عملية الترسيب مما يمكن من الرفع من نسبة استرجاع المياه بنسبة تفوق 95 %.

- **الوسق والنقل:** من خلال التعويل على الوسائل الذاتية لشركة فسفاط قفصة في جزء من نشاط النقل لتأمين تزويد وحدات الإنتاج بالفسفاط الخام وذلك عبر اقتناء الآليات الضرورية مع إعداد برنامج تأهيلي للشركة التونسية لنقل المواد المنجمية للفترة 2026-2027 واستكمال دراسة الجدوى لمشروع النقل الهيدروليكي.

- **التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة:** ببرمجة إنجاز 7 مشاريع لتحسين النجاعة الطاقية بالإضافة إلى تركيز محطة الفولطاضوئية بقدرة 15 ميغاواط، مما يسمح باقتصاد 34 ألف طن مكافئ نفط بقيمة 16,5 م د / السنّة.

المحور الثاني: تحويل وتسويق المواد الفسفاطية:

يندرج برنامج تأهيل المجمع الكيميائي التونسي للفترة 2026-2030 في إطار إعادة تموقعه كركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني وأحد أهمّ محركات التنمية الاجتماعية. وقد تم ضبط محاور هذا البرنامج التأهيلي على الاصعدة التالية:

على الصعيد الاقتصادي: اعتماد نموذج جديد قائم على خلق القيمة المضافة، عبر التوجه نحو تحويل الفسفاط الخام إلى مشتقات عالية المردودية إلى جانب تنويع المنتوجات استجابة لطلب الأسواق الخارجية مع ضمان تغطية الطلب المتزايد على الأسمدة في السوق الداخلية وخاصّة لفائدة القطاع الفلاحي.

على الصعيد البيئي: اعتماد خطط انتقال طاقي إلزامية بهدف تثمين المنافع الطاقية والرفع من استعمال الطاقات البديلة والحدّ من الانبعاثات الملوثة، بالإضافة إلى التوقف الكلي عن سكب مادة الفوسفوجيبس في البحر وتشجيع استخدام التكنولوجيات النظيفة لمعالجة الفوسفوجيبس ومخلفات الإنتاج، وذلك عبر إنجاز مشاريع المتعلقة باحترام المعايير البيئية وخفض نسب الانبعاثات الغازية.

على الصعيد الاجتماعي: يعمل المجمع الكيميائي التونسي على تطوير علاقته بمحيطه وتعزيز حضوره كفاعل اقتصادي واجتماعي مسؤول من خلال إدماج مبادئ المواطنة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية في سياساته التعاقدية الجديدة. وفي هذا الإطار، من المنتظر أن يساهم البرنامج التأهيلي في خلق أنشطة اجتماعية واقتصادية موازية بجهات الإنتاج من خلال توفير فرص تشغيل مباشرة وغير مباشرة، على غرار مشروع صناعة الأكياس وتكييس الأسمدة بالمزونة ومشروع نقل الفوسفوجيبس واستغلاله.

على الصعيد الفني: يقتضي الرجوع إلى الطاقة القصوى للإنتاج تأهيل وحدات إنتاج الحامض الفسفوري ووحدات الحامض الكبريتي والرّفع من جاهزيتها ووحدات إنتاج الطاقة بالإضافة إلى الترفيع في استغلال المياه الصناعية وتأمين التزود بالمواد الأولية، كما سيتم دراسة إنشاءات جديدة لتنويع المنتوجات وتحسين المردودية.

تأمين النقل واللوجستيك: من المنتظر إنجاز جملة من المشاريع الاستثمارية المتعلقة بتأمين حاجيات المجمع الكيميائي التونسي عبر تجديد معدات تفريغ الكبريت من البواخر وإنجاز خندق لتفريغ عربات الكبريت بكل من الصخيرة وقابس واقتناء شاحنات مهيأة لنقل الكبريت إلى مصانع المظيلة وإحداث خطوط حديدية داخل مصنع المظيلة 2 وتجديد خطوط حديدية داخل قسم الشحن بصفاقس والصخيرة وإنشاء رصيف للمواد الصلبة بميناء الصخيرة بالإضافة إلى تهيئة مينائي قابس وصفاقس لاستقبال البواخر كبيرة الحجم.

توفير المياه الصناعية: حيث ينتظر تزويد شبكة مصنع مظيلة 2 بمياه الآبار واستبدال مياه الآبار بمياه البحر بالصخيرة عن طريق استعمال تقنية التناضح العكسي إلى جانب توفير الحاجيات من المياه من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالنسبة لوحدات المجمع بقابس.

التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة: تمت برمجة إنجاز 10 مشاريع بإجمالي استثمارات تقدر بحوالي 605 م د للفترة 2026-2030 ستمكن من الاقتصاد في الطاقة الكهربائية بـ253 جيغاواط ساعة في السنّة (منها 23 جيغاواط ساعة/سنة بفضل مشاريع النجاعة الطاقية و230 جيغاواط ساعة/سنة بفضل الإنتاج الإضافي للكهرباء) والاقتصاد في الطاقة الحرارية بـ 73 ألف طن مكافئ نفط في السنّة بالإضافة إلى تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بحوالي 588 ألف طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا، أي ما يعادل حوالي 3 % من الهدف المحدد في المساهمة المحددة وطنيا بحلول عام 2030.

السياسة التسويقية للمجمع الكيميائي التونسي: تتمثل السياسة التسويقية في المحافظة على الحرفاء الاستراتيجيين والتقليديين والسعي نحو كسب أسواق جديدة بقارتي إفريقيا وأمريكا.

المحور الثالث: النهوض بإنتاج المواد غير الفسفاطية:

على مستوى الإجراءات التشريعية والقانونية: سيتركز العمل على إصدار مجلة المناجم الجديدة ونصوصها الترتيبية وتحيين القانون المتعلق بإحداث الديوان الوطني للمناجم وإصدار قانون حماية التراث الجيولوجي.

على مستوى الإجراءات الإدارية: سيشمل العمل بالخصوص تبسيط الإجراءات بهدف تيسير إسناد الرخص المنجمية، وإنجاز دراسة إستراتيجية لقطاع المناجم ودراسة استراتيجية للرمل السيليسي بالبلاد التونسية.

على مستوى البحث الجيولوجي والمنجمي: ستتركز الجهود على تعزيز دور البحث الجيولوجي والمنجمي في استكشاف المواد المعدنية من خلال تكثيف الدراسات الجيولوجية الدقيقة والبحوث المنجمية الميدانية المتقدمة وتطوير قاعدة بيانات وطنية جيولوجية ومنجمية محدثة وتوفير الخرائط الرقمية للمساعدة على اتخاذ القرار وتوجيه الاستثمارات وتثمين الموارد المعدنية بطريقة مستدامة. كما ينتظر:

- مواصلة الأشغال بورقتي سيدي بوزيد وبئر أم سواغ.
- الانطلاق في إنجاز خريطة دوز وخارطة أخرى بالجنوب الغربي للبلاد التونسية،
- إعداد الخرائط السيسموتكتونية وخرائط التسارع الزلزالي،
- إنجاز 9 خرائط جيولوجية تأليفية بالمهدية وسوسة ومكثر والقصرين وقرقنة وصفاقس والمكناسي وقفصة وتمغزة
- استكمال التجارب المعملية وتثمين الرمل السيليسي والقيام بدراسة فنية واقتصادية برخصتي البحث "قلعة بالرحاوي" و"فايض عيفة" والترويج لهذه المواقع لاستغلالها،
- إعداد التجارب المعملية وإنجاز التحاليل الكيميائية والجيوتقنية لرخصتي البحث "جبل الخروبة" و "الحمري" والترويج لها،
- مواصلة جرد أبرز المواقع الجيولوجية ومواصلة الحفريات الباليونتولوجية بالوسط والجنوب.
- إنجاز خريطة التراث الجيولوجي وتركيز بوابة رقمية للتراث الجيولوجي.

النقل واللوجستية

يمثّل قطاع النقل واللوجستية أحد أهمّ القطاعات الحيوية في المنظومة الاقتصادية الوطنية حيث يلعب دورًا أساسيا في تعزيز حركة التجارة الداخلية والخارجية وتنافسية المؤسسات. وتتجلى هذه الأهمية من خلال مساهمة القطاع بحوالي 7 % من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير المداخيل بالعملة الأجنبية وحوالي 170 ألف موطن شغل.

ومنذ سنة 2010 تراجع أداء قطاع النقل نتيجة تتالي الأزمات على المستوى الوطني والدولي حيث برزت عدة إشكاليات هيكلية حالت دون الارتقاء بأدائه إلى المستوى المطلوب وأدّت إلى تنامي الصعوبات المالية الهيكلية لجل المؤسسات العمومية الناشطة في مجالات النقل.

وتكريسا للدور الاجتماعي للدولة في تحسين جودة حياة المواطنين والارتقاء بظروف عيشهم من خلال الاستجابة لحاجيات التنقل وتيسير النفاذ إلى مواطن الشغل وإلى الخدمات الاجتماعية، حظي قطاع النقل العمومي البري للأشخاص بعناية خاصة. وقد تجسّد ذلك عبر العمل على معالجة الإشكاليات المرتبطة بمشاريع الشبكة الحديدية بتونس الكبرى وتسريع دخولها حيّز الاستغلال إلى جانب دعم أسطول النقل بالحافلات وتعزيز برامج الصيانة، بما ساهم في تحسين انتظام الخدمات وجودتها وجاذبيتها.

وفي إطار السعي إلى استرجاع مكانة قطاع النقل واللوجستية وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، فإن فترة المخطط 2026-2030 تعتبر مفصلية لإعطائه الدفع المطلوب باستغلال الفرص التي يتيحها في الاستثمار ولتطوير دوره في نمو القطاعات المنتجة الأخرى كالسياحة وتعزيز تنافسية قطاع التصدير والتحكم في كلفة التوريد. ولتحقيق ذلك، ستتظافر الجهود **لتجسيم المشاريع المهيكلة والاستثمار في البنية الأساسية للموانئ**. هذا بالإضافة إلى **استرجاع حصة الناقلة الوطنية شركة الخطوط التونسية مكانتها** في النقل الجوي الدولي المنتظم وغير المنتظم. كما تتطلب الفترة **هيكلة مؤسسات النقل العمومي** حتى يتسنى ضمان ديمومتها والارتقاء بخدماتها بغرض الاستجابة لحاجيات المواطنين واستحثاث نسق التنمية بكل الجهات.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

تتمثل أهمّ نتائج قطاع النقل خلال الفترة 2021–2025 في النهوض بمنظومة النقل العمومي الجماعي عبر العمل على تحسين العرض وجودته وكذلك تدعيم النقل الحديدي للبضائع والأشخاص، مع إيلاء أهمّية خاصّة للجوانب المتعلقة بالسلامة المرورية، ورقمنة الإجراءات والخدمات، والتحول نحو النقل الإيكولوجي المراعي للبيئة. في المقابل لم تشهد عديد المجالات تقدما ملحوظا على غرار البنية التحتية للموانئ البحرية والجوية واللوجستية نتيجة عدم إنجاز المشاريع الكبرى المهيكلة (ميناء المياه العميقة بالنفيضة وتوسعة مطار تونس قرطاج والمناطق اللوجستية ...) وهو ما يمثّل عائقا أمام رفع قوّة الاقتصاد الوطني.

1. خدمات النقل العمومي:

شهدت الفترة المنقضية العمل على النهوض بالنقل العمومي من خلال تعزيز أسطول النقل الجماعي البري لضمان تكافؤ فرص التنقل لجميع الفئات وبكل الجهات والأقاليم بالنظر إلى تراجع خدماته الراجعة أساسا إلى ضعف جاهزية الأسطول لتقادمه ونقص الاستثمار في تجديد معدات النقل لعدة سنوات باعتبار الصعوبات المالية التي عرفتها الشركات العمومية للنقل البري للمسافرين.

أسطول الحافلات: شملت التدابير تدعيم أسطول شركة نقل تونس بـ 300 حافلة جديدة و300 حافلة مستعملة وإصلاح وتأهيل 200 حافلة و165 حافلة مستعملة في شكل هبة (تمت إحالة 60 منها لفائدة الشركات الجهوية للنقل لدعم منظومة النقل المدرسي بالجهات) لينخفض معدل عمر الاسطول من 12 سنة و3 أشهر في 2024 إلى 10 سنوات و5 أشهر باعتبار الحافلات المستعملة. كما تم تدعيم أسطول حافلات الشركات الجهوية للنقل باقتناء 786 حافلة جديدة.

النقل الحديدي الضاحوي: تظافرت الجهود لمعالجة إشكاليات مشاريع الشبكة الحديدية السريعة وأثمرت دخول حيز الاستغلال لكامل الخط E الرابط بين تونس العاصمة ومنطقة بوقطفة والاستغلال التدريجي للخط D الرابط بين تونس العاصمة ومنطقة القباعة بالتوازي مع استكمال الأشغال التي تقدر بنسبة 92%. وقد مكّنت هذه المشاريع من تلبية التنقلات الملحّة بتونس الكبرى بالجودة المطلوبة. كما تم

الانطلاق في المراحل التحضيرية لمشروع مترو صفاقس بإنجاز الدراسات الفنية لمختلف الشبكات للمستلزمين العمومية وإبرام اتفاقيات لتحويل الشبكات وأعمال التحكم العقاري لحوزة المشروع والشروع في إنجاز الدارسات المتعلقة بالمرافقة في إعداد ملف طلب عروض لاختيار شريك استراتيجي لإنجازه.

النقل الحديدي على الخطوط البعيدة: تميزت الإنجازات بضعف الاستثمارات بسبب الإشكاليات الهيكليّة الماليّة للشركة الوطنية للسكك الحديدية والتي انعكست على جودة الخدمات وبرمجة السفرات نتيجة الضعف المسجل في تأهيل وصيانة البنية الأساسية للسكة والتجهيزات والمعدات إلى جانب التأخير في انطلاق المشاريع الممولة عن طريق قروض خارجية على غرار تأهيل وتعصير الخط عدد 6 الرابط بين القصرين وتونس وكهربة ومضاعفة الخط الحديدي عدد 22 الرابط بين المكنين والمهدية (مترو الساحل).

المعابر الحدودية البرية: تم الانطلاق في أشغال تهيئة معبر ملولة واستكمال المرحلة الأولى منه إلى جانب استكمال الدراسات الخاصّة بمعبر بوشبكة والدعوة للمنافسة لإنجاز الأشغال وتواصل الدراسات المتعلقة بمعبر رأس الجدير. كما شملت الإنجازات أشغال تحسين المرافق والخدمات بالمعابر وربطها بشبكات المياه والأنترنات عبر الألياف البصرية بالإضافة إلى تأمين خدمات بمقتضى عقود إشغال وقتي (صرف، تأمين، مطاعم، اتصالات...) وإحداث مركز تجاري نموذجي تحت الرقابة الديوانية بمعبر ملولة، في انتظار تعميم هذه التجربة.

النقل البحري: شملت أهمّ الإنجازات تأهيل البنية التحتية وتحسين الخدمات وذلك بـ:

- تدعيم البنية التحتية للموانئ الذي شمل أشغال الجهر وبناء الأرصفة وإصلاح الحواجز البحرية، وتحسين خدمات الجر والإرشاد باقتناء 6 جرارات بحرية وزوارق إرشاد، بالإضافة إلى تعزيز الأمن والسلامة البيئية من خلال تركيز معدات الكشف والأمن ومعدات مكافحة التلوث البحري، وتركيز أنظمة مراقبة إلكترونية للمنافذ البرية والبحرية لموانئ رادس وحلق الوادي وبنزرت ورقمنة الخدمات هذا بالإضافة إلى الشروع في إنجاز الدراسة الاستراتيجية حول المخطط المديري للموانئ 2040.
- اقتناء الشركة التونسية للشحن والترصيف معدات شحن وترصيف ومعدات وتجهيزات للمنظومة المندمجة الذكية TOS لتحسين جودة خدمات الشحن بالإضافة إلى الترفيع في جاهزية الرافعات المينائية القابلة للاستغلال من 40% إلى 80%، بفضل الصيانة الوقائية والمتابعة اليومية لجاهزية المعدات والتدخل السريع لإصلاح الأعطاب. كما تم تحسين الخدمات البحرية من خلال التصوّر الجديد لتنظيم العمل ورفع مردودية ميناء رادس، مما أدّى إلى رفع كفاءة العمليات التشغيلية، حيث بلغ معدل مناولة الحاويات 9 حاوية في الساعة موفّى سنة 2025 مقابل معدّل في حدود 4 أو 5 حاويات في الساعة خلال سنة 2021.
- تدعيم أسطول الشركة الجديدة للنقل بقرقنة بسفينة جديدة بقيمة 25 م د.

2. البنية الأساسية للمطارات:

- تحديث وتطوير البنية التحتية والأنظمة الأمنية والسلامة وشملت إعادة تهيئة مدرجات الطائرات في مطارات جربة جرجيس وقابس مطماطة وتوزر نفطة، وتوسعة مأوى الطائرات بصفاقس. كما تم تعزيز أنظمة الأمن والسلامة باقتناء شاحنات إطفاء وأجهزة الكشف عن الأمتعة والأحذية والمعادن ومنظومات السلامة من الحرائق. على الصعيد التقني والتكنولوجي، تم تركيز معدات مراقبة المجال الجوي مثل أجهزة قياس المسافات والمنارات، وتحديث أنظمة التبريد والتكييف والشبكات اللاسلكية والأنظمة المعلوماتية المندمجة وتطوير الشبكات الداخلية والاتصالات، وتركيز أبواب أوتوماتيكية، وتحديث المعدات الكهربائية وإنارة المدرجات.
- تحسّن الحركة الجوية بمطاري المنستير والنفيضة المستغلين من قبل شركة "تاف"، حيث ارتفع عدد المسافرين إلى حوالي 2.9 مليون مسافر في سنة 2024، مما يعكس القدرة على التكيّف مع الصدمات الخارجية وذلك بفضل تطوير الخدمات داخل المطار، مما حسّن تجربة المسافرين من حيث الراحة والأمان وسهولة التنقل إضافة إلى الالتزام بالمعايير البيئية إذ تحصّل المطار على مستوى متقدم في قياس الانبعاثات الكربونية، كنتيجة للعمل على تقليل البصمة الكربونية وإدارة الانبعاثات بما يتماشى مع السياسات البيئية الوطنية.

3. اللوجستية والنقل متعدد الوسائط:

لم يشهد قطاع اللوجستية تقدّمًا ملحوظًا على مستوى استكمال الإطار التشريعي والمؤسساتي أو إنجاز المشاريع المبرمجة، وهو ما مثّل أحد أبرز العوائق أمام تحسين مناخ الاستثمار وتطوير القطاع. واقتصرت أبرز الإنجازات على استكمال الدراسة الاستراتيجية الخاصّة بـ"الرؤية اللوجستية لتونس في أفق 2040"، والتي تهدف إلى ترسيخ مكانة تونس كقطب لوجستي إقليمي، إلى جانب تقييم الآثار الاقتصادية للقطاع وتحديد مسار الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية اللازمة. كما تم إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون اللوجستية ونصوصه التطبيقية.

وعلى مستوى المشاريع، تم إنجاز دراسة الجدوى المالية والاقتصادية للمناطق اللوجستية ذات الأولوية بكل من النفيضة، وبئر مشارقة (ولاية زغوان)، وبوشمة (ولاية قابس)، وجرجيس، فضلاً عن اتخاذ خطوات لتكوين المخزون العقاري المخصص لهذه المناطق من خلال إحداث دوائر التدخل العقاري والمدخرات العقارية.

4. الانتقال البيئي والرقمي:

تميزت الفترة السابقة بانخراط المنشآت العمومية في برنامج **الانتقال الطاقي والبيئي** من خلال إنجاز التدقيق الطاقي وبرمجة مشاريع إنتاج طاقات متجددة من الطاقة الشمسية في إطار تأمين الاستهلاك الذاتي والضغط على كلفة الإنتاج (شركة نقل تونس والشركة الوطنية للسكك الحديدية وديوان البحرية التجارية والموانئ). كما تحصل مطار النفيضة على المستوى الرابع عن اعتماد الكربون لعام 2024 وهو ما يعكس نجاحه في إدارة وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، من خلال تنفيذ مبادرات باستخدام محطة توليد طاقة موفرة وفعالة وتطوير أنظمة مراقبة وتحليل للبصمة الكربونية لضبط التأثير البيئي.

وفي إطار انخراط قطاع النقل في برنامج التحول الرقمي وأنظمة النقل الذكي، تم إعداد إطار تنظيمي ومؤسساتي متكامل في المجال، إلى جانب رقمنة مجموعة من الخدمات الإدارية تخص الاشتراكات المدرسية والجامعية وإدراج خدمات الوكالة الفنية للنقل ضمن البوابة الوطنية للخدمات الإدارية. كما تم في المجال تطوير نظم إعلام المسافرين (الشركة الجديدة للنقل بقرقنة) ونقل البضائع (الشركة التونسية للملاحة) وخدمات الارشاد والجر لسفينة على مستوى الميناء ومنظومة إعلامية في التصرف وصيانة الوحدات العائمة GMAO واستغلال وثيقة الهوية لرجال البحر المقروءة آليا.

5. الإطار التشريعي والترتيبي:

في مجال النقل البري: تم العمل على تبسيط الإجراءات لتعاطي الأنشطة بالمصادقة على كراسات الشروط المتعلقة بمجالات نقل البضائع على الطرقات لحساب الغير وكراء السيارات الخاصّة والمزدوجة والشاحنات الخفيفة وعلى السلامة بضبط الحد الأقصى لعمر السيارات المستخدمة والقواعد العامة المتعلقة بالاستغلال والوسائل المادية الدنيا في النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص وخاصياتها الفنية والقواعد العامة للجولان على الطرقات بالمناطق المحيطة بالمؤسسات التعليمية والشبابية والمنشآت الرياضية. كما تم في نفس الإطار إصدار النصوص الترتيبية لتنظيم قطاع نقل العملة الفلاحيين. وفي إطار التعاون الدولي، تمت المصادقة على اتفاقيات بين الجمهورية التونسية والجمهورية الإيطالية حول الاعتراف المتبادل برخص السياقة والدولة الجزائرية حول إعادة تشغيل الخطوط البرية بواسطة الحافلات بين البلدين.

على مستوى الطيران المدني والنقل الجوي: تمّ العمل بالخصوص على مراجعة مختلف المجالات ذات العلاقة بالطيران المدني في انتظار تحيين مجلة الطيران المدني وإعادة تنظيم مصالح الإدارة العامة للطيران المدني وتقنين نشاط استعمال الطائرات الموجهة عن بعد فوق التراب الوطني وشروط استغلال هذا النشاط، إلى جانب العمل على تبسيط الإجراءات بإصدار كراسات شروط لتعاطي أنشطة الترفيه والتنشيط السياحي بواسطة المناطيد والتكوين المستمر والرسكلة في مجال الطيران المدني ونصوص أخرى متعلقة بالمعاليم الخاصّة بالمطارات وخدمات الملاحة الجوية بما في ذلك المتعلقة بالرحلات التجارية الداخلية.

II. الاستنتاجات

أولا: تثمين نقاط القوة وتوجيهها استراتيجياً (الدور الاقتصادي واللوجستي):

يوفر الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتونس، إلى جانب تحرير النقل البحري وتطور الربط المينائي، قاعدة صلبة لتعزيز الدور الاقتصادي لقطاع النقل واللوجستية وتموقع البلاد كمركز عبور ومنصة لوجستية إقليمية. ويدعم هذا التوجه توفر مخزون عقاري مبرمج لإحداث مناطق لوجستية متعددة الوظائف، بما يسمح بتطوير خدمات ذات قيمة مضافة وتحسين اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل الإمداد الإقليمية والدولية. كما تشكل عراقة قطاع الطيران وتنافسية المطارات وجودة خدمات الملاحة الجوية، رافعة لتعزيز الربط الجوّي، ودعم السياحة، والتجارة والاستثمار. وتؤسس هذه المقومات لتوجه استراتيجي يركز على تطوير المنظومة اللوجستية وتحسين تنافسية خدمات النقل وتعزيز الربط الإقليمي والدولي.

ثانيا: معالجة نقاط الضعف عبر إصلاح الدور الاجتماعي للنقل (النقل الجماعي كخدمة عمومية):

يبرز التشخيص تراجعاً هيكلياً في جاهزية البنية التحتية والأسطول، وانخفاضاً حاداً في حصة النقل الجماعي البري من مجموع التنقلات، وهو ما يتعارض مع هدف ضمان الحق في التنقل والعدالة الاجتماعية والمجالية.- وتفرض هذه الوضعية توجهاً إصلاحياً يعيد وضع النقل الجماعي في صلب الدور الاجتماعي للدولة من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تحسين الحوكمة والتنسيق، تجديد الأسطول، تطوير العرض وضمان استدامة التمويل بما يرسخ النقل كخدمة عمومية عادلة ميسّرة وذات جودة لفائدة جميع الفئات والجهات.

ثالثا: استثمار الفرص لتحديث القطاع (الدور الاقتصادي والتحول الذكي):

يفتح تنامي الطلب على خدمات النقل ومناطق لوجستية ذات قيمة مضافة، إلى جانب تعزيز الانفتاح والربط الإقليمي والدولي، آفاقاً واعدة لتسريع إصلاح القطاع. كما يمثل التوجه نحو تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصة لتعبئة الموارد وتحسين نجاعة إنجاز المشاريع المهيكلة. وتتيح فرص تطوير منظومة التكوين المهني المتخصّص والتحوّل الرقمي تحديث طرق التسيير وتحسين الأداء والشفافية. وتندرج مجمل هذه العناصر ضمن التوجّه الاستراتيجي لتحسين مناخ الاستثمار وتسريع إنجاز المشاريع وتطوير الكفاءات واعتماد حلول النقل الذكي.

رابعا: مجابهة المخاطر عبر الانتقال نحو النقل المستدام والأخضر:

يواجه القطاع مخاطر متزايدة من بينها احتداد المنافسة الدولية، تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، عدم ملاءمة الإطار التشريعي مع القطاعات التنافسية وتأثير الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية وكذلك الضغوطات البيئة. وفي هذا السياق، يبرز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والانتقال الطاقي كخيار استراتيجي لتقليص الكلفة البيئية والاقتصادية للنقل عبر تشجيع النقل الجماعي واعتماد الطاقات النظيفة للحد من الانبعاثات وتطوير أنظمة نقل ذكية ومستدامة قادرة على الصمود أمام التحولات العالمية.

انطلاقا من هذا التشخيص، يتجه الإصلاح الاستراتيجي لقطاع النقل واللوجستية نحو تكريس دوره الاجتماعي كخدمة عمومية عادلة ودامجة، وتعزيز دوره الاقتصادي كمحرّك للتنافسية والنمو، وتطوير دوره البيئي والرقمي كرافعة للنقل المستدام والأخضر والذكي. ويستند هذا التوجه إلى إصلاح الحوكمة وتحديث الإطار التشريعي ودعم المؤسسات الوطنية وتسريع المشاريع المهيكلة وتثمين الموقع الاستراتيجي لتونس بما يعزّز التنمية.

III. الأولويات والأهداف الإستراتيجية للفترة 2026-2030

انطلاقًا من الدور المحوري لقطاع النقل واللوجستية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة وكسب رهان التنمية المجالية، تتنزل الاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل للفترة 2026–2030 حيث تهدف إلى إرساء **منظومة نقل حديثة وناجعة**، تضمن حق التنقل الآمن والعادل لكل المواطنين، وتُعزّز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتواكب التحولات التكنولوجية والبيئية العالمية. وترتكز هذه الرؤية على ثلاث توجهات استراتيجية كبرى تُؤطّر مختلف الإصلاحات والبرامج والمشاريع القطاعية.

1. نقل عمومي عادل يضمن حق كل مواطن في التنقل الآمن:

يهدف هذا التوجّه إلى تكريس حق التنقل كحق أساسي، من خلال تطوير نقل عمومي شامل، آمن ومنتظم، يستجيب لحاجيات المواطنين بمختلف الجهات والفئات الاجتماعية، ويساهم في فك العزلة عن المناطق الداخلية والأحياء الشعبية، وتقريب الخدمات. ويرتكز هذا التوجّه على:

- النهوض بمنظومة التنقلات الحضرية عبر تطوير النقل العمومي الجماعي، التخفيف من الاكتظاظ والتلوث، وتشجيع استعمال وسائل النقل الجماعي.
- توسعة وتجديد أسطول الحافلات وربطه بالشبكات الحديدية، وتطوير النقل الحديدي الحضري في المدن الكبرى والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.
- ربط أغلب الجهات بالشبكة الحديدية الوطنية، وإحداث محطات متعددة الأنماط لربط مختلف وسائل النقل.
- تحسين جودة الخدمات والسلامة وانتظام الرحلات والجاهزية التجارية مع اعتماد الرقمنة وتقريب الخدمات من المواطن.
- إعداد مخططات مرورية جهوية للمدن الكبرى، وإطلاق دراسة تمويل للنقل العمومي الجماعي.
- تعزيز الإدماج الاجتماعي تحت شعار "التنقل حق للجميع"، خاصّة لفائدة الفئات الهشة والمناطق الأكثر عزلة.

2. النقل واللوجستية كمحرّك للاقتصاد والمنافسة:

يتمحور هذا التوجه حول جعل قطاع النقل واللوجستية رافعة أساسية للنمو الاقتصادي، وتحسين تنافسية تونس إقليميًا ودوليًا، ودعم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وذلك عبر تطوير النقل متعدد الوسائط واللوجستية وإصلاح البنية المؤسسية والاقتصادية للقطاع. ويشمل هذا التوجه:

- تطوير منظومة اللوجستية والنقل متعدد الوسائط، وإحداث شبكة وطنية للمناطق اللوجستية تكون مرتبطة بالموانئ والمطارات والسكك الحديدية.
- تحسين مردودية الموانئ والمطارات، وتحديث البنية التحتية للمعابر الحدودية البرية وفق المعايير الدولية.
- تطوير النقل الحديدي للبضائع وربطه بالموانئ، وإنجاز خطوط حديدية سريعة داخلية وعابرة للحدود (نحو الجزائر وليبيا).
- جعل تونس قطبا متوسطيا وإفريقيا للتجارة والخدمات، من خلال تطوير ميناء المياه العميقة بالنفيضة، وتعصير البنية التحتية للمطارات وتحسين خدمات النقل الجوّي.
- إعادة هيكلة الشركات العمومية للنقل وتحسين حوكمتها ومردوديتها المالية.
- تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي للوجستية وتنظيم المهن المرتبطة بها.

3. تحويل منظومة النقل إلى نظام ذكي ومستدام:

يهدف هذا التوجه إلى إرساء منظومة نقل خضراء وذكية وذات نجاعة طاقية عالية ومواكبة للتحوّل التكنولوجي والالتزامات المناخية. ويرتكز هذا التوجه على:

- تحسين النجاعة الطاقية لقطاع النقل عبر ترشيد استهلاك الطاقة والتوجه نحو استعمال وسائل نقل نظيفة (الحافلات الكهربائية، النقل الحديدي المكهرب، والنقل البحري باعتماد الطاقات البديلة).
- تطوير أنظمة النقل الذكي وتحسين جودة خدمات النقل العمومي للمسافرين كبديل آمن وإيكولوجي للتنقلات الفردية.
- رقمنة الخدمات وتحسين جودة الأداء والسلامة في مختلف أنماط النقل.
- احترام المعايير البيئية في برامج اقتناء وتجديد الأسطول، وتشجيع التنقلات البديلة.
- دعم البحث والتكوين وتطوير الكفاءات في مجالات النقل المستدام والذكي.
- ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي مع المتطلبات الجديدة للقطاع.

IV. مضمون سياسة النقل واللوجستية للفترة 2026-2030

تتمحور سياسة النقل واللوجستية حول إرساء منظومة نقل متكاملة ومتعددة الوسائط، مع ضمان جودة الخدمات، وكفاءة البنية التحتية، واستدامة الموارد، وتحقيق الأمان والسلامة، إلى جانب تعزيز الابتكار والتكنولوجيات الحديثة في إدارة القطاع. ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة، سيتم وضع إصلاحات هيكلية وتشريعات داعمة، وتطوير مشاريع وبرامج استثمارية واسعة النطاق تشمل تحديث الأسطول الحديدي والبحري والجوي، تعزيز النقل العمومي الحضري والضاحوي والجهوي، تطوير وتعصير الموانئ والمطارات، وتبسيط الإجراءات الإدارية من خلال الرقمنة، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتوزع أهمّ الإصلاحات والبرامج حسب التوجهات الاستراتيجية التالية:

1. النقل كخدمة عمومية عادلة: ضمان حق كل مواطن في التنقل الآمن:

يرتكز هذا التوجه على ضمان الحق في التنقل لفائدة جميع المواطنين، وتحقيق العدالة المجالية، وتحسين جودة الخدمات، خاصّة في النقل العمومي الحضري والجهوي، وفك العزلة عن المناطق الداخلية والأقل نموا.

وستتركز الجهود على **تطوير النقل الحديدي** كخيار استراتيجي للخدمة العمومية، نظرًا لدوره في فك العزلة، ودعم الإدماج المجالي، وخفض كلفة التنقل. وسيتمّ خلال فترة المخطط العمل على تجديد وتعصير أسطول النقل الحديدي للمسافرين بين المدن عبر اقتناء 110 عربة لنقل المسافرين على الخطوط البعيدة، و8 قاطرات لنقل البضائع، و100 عربة لنقل الحاويات، بالإضافة إلى عربات مترو جديدة (30 عربة خلال الفترة 2026-2030 و15 عربة إضافية بداية من سنة 2030) وإعادة تأهيل وتعصير 80 عربة مترو من نوع سيمانس و55 عربة من نوع سيتاديس، واقتناء 15 عربة جديدة على الخط تونس-حلق الوادي-المرسى. كما يشمل المخطط تطوير خطوط المترو وربط المدن الكبرى والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل استكمال الأشغال على مستوى ساحة باردو لدخول الخط D تونس-القباعة حيّز الاستغلال بكامل طاقته، وإنجاز مترو صفاقس، ومضاعفة الخط الحديدي 22 (مكنين-المهدية)، وتمديد المترو الخط 6 نحو أحياء المروج 6، ودراسة مترو سوسة ودراسة توسعة شبكة المترو بتونس الكبرى، وتحيين دراسات القسط الثاني من الشبكة الحديدية السريعة والشروع في موفى المخطط في إنجاز الخط C تونس-فوشانة-المحمدية إلى جانب إعادة تأهيل خطوط السكك الحديديّة التي تضمن الترابط ودراسة إحداثات جديدة.

وتولي سياسة الدولة في قطاع النقل للفترة 2026–2030 أهمّية خاصّة لتعزيز التناسق والتكامل مع الشبكة المغاربية للنقل الحديدي، باعتباره خيارا إستراتيجيا داعما للاندماج الاقتصادي الإقليمي وجعل تونس منصة ربط إقليمية تربط المغرب العربي. وفي هذا الإطار، سيتم إنجاز الدراسات المتعلقة بالخط الحديدي عالي الأداء الذي سيربط بين شمال وجنوب تونس من بنزرت إلى بن قردان مع الربط بدول الجوار الجزائر وليبيا دفعا للتنمية الشاملة لكل الجهات.

أما في **مجال النقل الحضري والجهوي بالحافلات**، فسيتم اقتناء 1146 حافلة لفائدة الشركات الجهوية للنقل (منها 65 حافلة كهربائية)، و518 حافلة لشركة نقل تونس (منها 100 حافلة كهربائية)، و100 حافلة للشركة الوطنية للنقل بين المدن، لتعزيز النقل العمومي الجماعي وضمان خدمة عادلة لجميع المناطق.

2. النقل واللوجستية كر افعة للنمو الاقتصادي والتنافسية:

يهدف هذا التوجه إلى تعزيز مساهمة قطاع النقل واللوجستية في النمو الاقتصادي، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، ودعم الصادرات، والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. ففي مجال النقل البحري والموانئ، سيتم اقتناء 3 سفن عصرية مطابقة للمواصفات الدولية للحد من الانبعاثات (سفينتان دحرجة + سفينة لنقل المسافرين والبضائع)، الشروع في إنجاز ميناء بالمياه العميقة بالنفيضة مع منطقة خدمات لوجستية مجاورة وتأهيل وتعصير ميناء رادس التجاري (رصيفين جديدين ومحطة لمعالجة الحاويات)، بالإضافة إلى تطوير خطة استراتيجية وطنية للموانئ التجارية إلى سنة 2040.

كما سيتم تعزيز البعد اللوجستي لهذا التوجه عبر تطوير واستغلال المناطق اللوجستية وربطها بالموانئ والمطارات ومحاور النقل الرئيسية، بما يساهم في تجميع الأنشطة اللوجستية وتحسين أداء سلاسل الإمداد والتوزيع إضافة إلى دعم النقل متعدد الوسائط بفضل ربط الموانئ والمناطق اللوجستية بالسكة الحديدية، وتشجيع استعمال حلول لوجستية مبتكرة تساهم في تقليص الكلفة والآجال.

أما فيما **يتعلق بالنقل الجوي والمطارات**، تهدف الخطة إلى تعصير وتوسعة مطار تونس-قرطاج الدولي وفتح خطوط جوية جديدة خاصّة نحو إفريقيا وأمريكا الشمالية وآسيا وتنشيط وتحديث المطارات الداخلية وإعادة هيكلة مجمع الخطوط التونسية مما سيساهم في تعزيز تنافسية شركة الطيران الوطنية وضمان مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية.

كما سيتمّ في إطار **اللوجستية والنقل متعدد الوسائط**، العمل على تعزيز التكامل بين مختلف أنماط النقل (البري، الحديدي، البحري والجوي) وتحسين ترابطها مع مناطق الإنتاج، والموانئ، والمطارات، والأسواق الداخلية والخارجية، بما يساهم في تقليص آجال العبور، وتحسين جودة الخدمات، ودعم اندماج تونس في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

وتولي سياسة النقل أهمّية خاصّة لرقمنة منظومة العبور والتصرف في الموانئ والمناطق اللوجستية، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعميم المنصات الرقمية، واعتماد أنظمة معلومات متكاملة تضمن الشفافية، وتتبع البضائع في الزمن الحقيقي، وتحسين التنسيق بين مختلف المتدخلين. وبالتوازي، ينتظر الشروع في تنفيذ مشاريع المناطق اللوجستية ذات الأولوية، خاصّة ببئر مشارقة وقرقور وبوشمة وغيرها، بهدف إحداث أقطاب لوجستية متخصصة، قادرة على استقطاب الاستثمار، وتوفير خدمات ذات قيمة مضافة، ودعم التنمية الجهوية، بما يعزز مكانة تونس كمحور لوجستي إقليمي متعدد الوسائط.

3. النقل الذكي والمحافظة على البيئة:

تمثل الرقمنة رافعة محورية لتحديث قطاع النقل وتحسين جودة خدماته، حيث ترتكز سياسة الدولة على تطوير أنظمة النقل الذكي في إطار مبادرة Smart Mobility Tunisie وتنفيذ السياسة الوطنية للتنقلات الحضرية (PNMU) ويشمل ذلك رقمنة الخدمات وتوفيرها عن بعد واعتماد الدفع الإلكتروني وتبسيط الإجراءات لفائدة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين. كما سيتم العمل على إرساء نظم معلومات موحّدة تشمل النقل البري والبحري والجوي وتعزيز حماية البنية التحتية الرقمية لمجابهة أخطار الهجمات السيبرانية، بما يضمن نجاعة التصرف واستمرارية الخدمات.

كما تسعى سياسة النقل للفترة 2026–2030 إلى إرساء منظومة نقل منخفضة الكربون، منسجمة مع التزامات تونس المناخية والبيئية، وذلك من خلال دعم الانتقال الطاقي في مختلف أنماط النقل. ويشمل هذا التوجه إدماج الحافلات الكهربائية ووسائل النقل النظيف ضمن أساطيل النقل العمومي، وتجهيز بعض الأرصفة المينائية بالطاقة الكهربائية لتمكين السفن من التزود بالطاقة دون تشغيل المحركات، بما يحد من الانبعاثات الغازية. كما سيتم العمل على ملاءمة الأساطيل الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات البيئية الدولية، بما يساهم في تقليص البصمة الكربونية لقطاع النقل.

وتعدّ السلامة والأمن من الركائز الأساسية لسياسة الدولة في قطاع النقل، حيث تهدف إلى الرفع من مستويات السلامة في النقل البري والبحري والجوي، وحماية الأرواح والممتلكات وضمان موثوقية المنظومات. وفي هذا الإطار، سيتم تنفيذ الخطة التصحيحية IMSAS في مجال النقل البحري، مع تعزيز صيانة الوحدات العائمة القائمة واقتناء وحدات جديدة، بما في ذلك الجرارات البحرية وزوارق الإرشاد. كما سيتم العمل على تأمين المداخل المينائية والبحرية وتعزيز منظومات المراقبة، إلى جانب تحسين أنظمة السلامة والأمن في الطيران المدني وفق المعايير الدولية، بما يدعم ثقة المتعاملين ويرفع من تنافسية القطاع.

تولي الدولة أيضا أهمّية خاصّة لتطوير رأس المال البشري وتحسين الحوكمة في قطاع النقل واللوجستية، باعتبارهما شرطين أساسيين لنجاح الإصلاحات والاستثمارات المبرمجة. ويشمل ذلك دعم التكوين البحري وتطوير برامج التكوين المستمر والرسكلة لمواكبة التحولات التكنولوجية والتنظيمية. كما سيتم اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال إرساء عقود أداء وبرامج وتعزيز الشفافية والمساءلة إلى جانب مواصلة إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي وملاءمته مع المعايير والاتفاقيات الدولية، بما يدعم نجاعة المؤسسات العمومية ويعزز ثقة المستثمرين.

ولتجسيم مضمون سياسة الدولة للفترة 2026-2030، ينتظر أن يبلغ حجم الاستثمارات في قطاع النقل واللوجستية حوالي 13034 م د موزعة إلى 3568 م د موجهة للمشاريع المتواصلة وهو ما يمثل نسبة 27% من جملة استثمارات القطاع و9466 م د للمشاريع الجديدة.

ويبين الرسم البياني التالي توزيع نسب الاستثمار حسب مجالات النقل:

توزيع استثمارات النقل للفترة 2026 - 2030

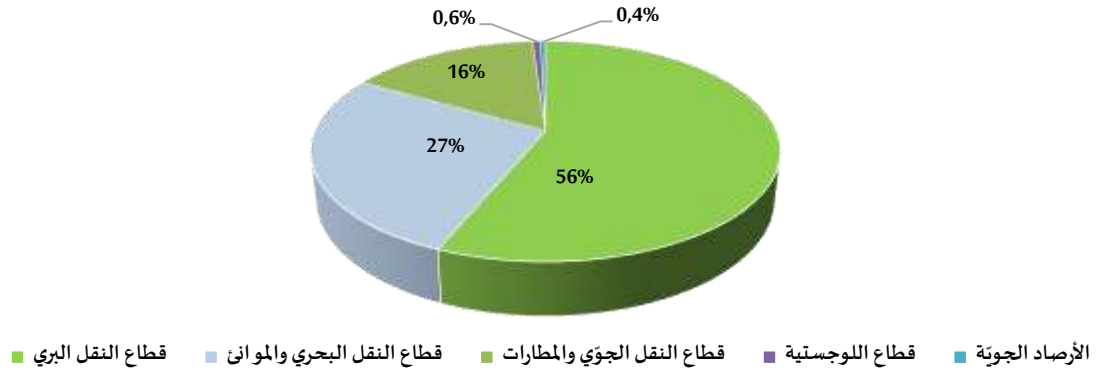

المصدر: وزارة النقل

يمثل النقل البري، بمختلف مكوناته من نقل حديدي ونقل عبر الطرقات، أحد الأعمدة الأساسية لاستراتيجية تطوير قطاع النقل خلال الفترة 2026–2030. ويستأثر هذا النمط بحوالي 56% من مجموع استثمارات القطاع، بما يعكس الرغبة في تعزيز خدمات نقل الأشخاص والبضائع وضمان تنقل آمن وفعال.

ويحتل النقل الحديدي مكانة محورية داخل هذا التوجه، إذ يمثل نحو29.3% من إجمالي استثمارات قطاع النقل وما يقارب 52% من استثمارات النقل البري. ويعكس هذا التمشي الإرادة في تطوير الشبكة الحديدية وتجديد الأسطول وتحسين البنية التحتية بما يرفع جودة الخدمات ويعزز السلامة والنجاعة التشغيلية.

أما النقل عبر الطرقات، فسيستأثر بحوالي 48% من جملة استثمارات النقل البري، وذلك بهدف تدعيم أسطول الحافلات وتجديده، وتأهيل المحطات والمستودعات والورشات، بما يمكن من تحسين خدمات النقل العمومي الجهوي والوطني والرفع من جاهزيته.

وفي إطار رؤية شاملة ومتكاملة للقطاع، تم تخصيص استثمارات مهمة للنقل الجوي والبحري، حيث يمثّل النقل الجوي 16% من مجموع الاستثمارات بهدف مواكبة نمو الحركة الجوية وتحسين البنية الأساسية وتعزيز منظومات الأمن والسلامة. كما يمثل النقل البحري حوالي 27% من الاستثمارات لدعم المبادلات التجارية، تقوية تنافسية الصادرات، وتعزيز دور تونس كمحور لوجستي في المتوسط.

ولدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين مردودية استثمارات النقل، سيخصص للوجستية نسبة 0.6% من استثمارات القطاع.

قطاع السياحة:

تمثل السياحة أحد الدعائم المحورية للاقتصاد الوطني وأبرز روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهوية بما اكتسبته من خبرات وبنية تحتية ومكانة إقليمية ودولية منذ ستينات القرن الماضي، حيث يساهم هذا القطاع في تغطية عجز الميزان التجاري بنسبة 40.2% ويوفر حوالي 400 ألف موطن شغل مباشر وغير مباشر، أي ما يقارب 10% من القوى العاملة بالبلاد، بالإضافة إلى توفير مداخيل هامة بالعملة الأجنبية قدرت بحوالي 8097 م د في موفّى سنة 2025.

وفي إطار جهود تونس لتعزيز موقعها التنافسي في السياحة العالمية، شهد القطاع سنة 2025 تطورا كبيرا، حيث تم تسجيل دخول 11.354 مليون سائحا سنة 2025، أي بزيادة قدرها 10.66% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024 وصنّفت تونس حسب دليل Best In Travel ضمن أفضل 25 وجهة سياحية في العالم لسنة 2025. وهي نتائج وجب تدعيمها خلال الفترة القادمة.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهد القطاع السياحي خلال الفترة 2021-2025 تحسنًا تدريجيًا من سنة لأخرى، حيث تجاوز عدد الوافدين 11.354 مليون سائحا مع تسجيل عائدات سنوية بلغت 8097 م د في سنة 2025. وفاقت هذه النتائج في مجملها التقديرات الأولية بفضل الإجراءات الداعمة للقطاع ولا سيما التدابير الاجتماعية والمالية ومجهود التسويق، مما ساهم في استرجاع ثقة وكالات الأسفار والأسواق الأوروبية واستقطاب أسواق جديدة

المداخيل وعدد الوافدين والليالي المقضاة خلال الفترة 2021-2025

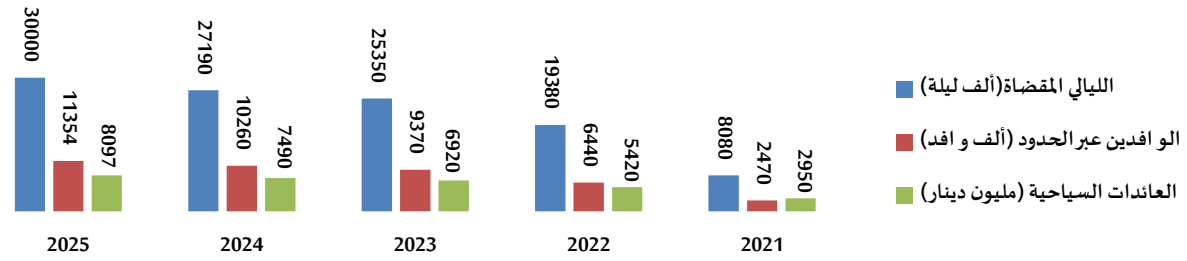

المصدر: البنك المركزي التونسي ووزارة الداخلية

ورغم التطوّر الإيجابي لعدد السياح والعائدات الإجمالية، فإنّ متوسط إنفاق السائح شهد انخفاضا ملحوظا ليبلغ حوالي 717 د سنة 2025 مقابل 1200 د سنة 2021 التي لا يمكن اعتمادها كسنة مرجعية لتزامنها مع كوفيد 19 (مقابل 740 د سنة 2024). ويعود هذا الانخفاض بالأساس إلى الاعتماد على "السياحة الجماعية" و"الإقامة الكاملة" والتي غالبًا ما تتحكم فيها وكالات أسفار سياحية حيث يتم الإنفاق مسبّقا وفق باقات سياحية محددة. ويُعتبر انخفاض متوسط إنفاق السائح من المعوقات الجوهرية لمزيد دفع نشاط القطاع وذلك بالنظر إلى تأثيره على مردودية الوحدات السياحية.

وشهدت الفترة 2021-2025 توجّهًا متناميًا نحو تطوير **السياحة البديلة** ضمن الاستراتيجية الوطنية لتجاوز النموذج السياحي الشاطئي التقليدي عبر تنويع المنتوج السياحي وتحقيق تنمية شاملة وعادلة بين الجهات. وتهدف هذه المقاربة إلى تثمين الموارد الطبيعية والثقافية والتراثية المحلية من خلال تطوير السياحة الريفية والإيكولوجية والصحراوية والثقافية وسياحة المغامرات والسياحة الاستشفائية. وقد بلغ عدد الإقامات العائلية والريفية نحو 2200 إقامة، تتركز أساسًا في جهات طبرقة وعين دراهم بالشمال الغربي، وقفصة وتوزر بالجنوب الغربي. وقد عرف هذا النمط السياحي إقبالًا متزايدًا من المستثمرين والسياح الأجانب الذين يمثلون حوالي 78% من المستفيدين.

وعموما تشير نتائج القطاع السياحي خلال الفترة 2021-2025 إلى تسجيل تقدمٍ ملحوظٍ لأهم المؤشرات بفضل المساندة التي يحظى بها خاصّة على مستوى التسويق وتوفير التكوين والعناية بالمحيط السياحي، فيما تبرز إشكاليات عديدة لا تزال تعيق تطوّره من أهمّها:

- طول الإجراءات المتعلقة بالمصادقة على أمثلة التهيئة السياحية وارتفاع كلفة اقتناء الأراضي وصعوبة تغيير صبغتها.

- صعوبات في تنفيذ المشاريع السياحية باعتبار تعدّد المتدخّلين.
- الإشكاليات المرتبطة بالنقل الجوي وصعوبة النفاذ إلى الوجهة السياحية التونسية خاصّة المطارات الداخلية (توزر وطبرقة).
- جودة المنتوج السياحي والأنشطة الترفيهية.
- ارتفاع مديونية الوحدات السياحية.

وتستفيد السياحة التونسية من مقوّمات الاستقطاب المتعددة لاسيما الأسعار التنافسية والعدد الهام للوحدات السياحية بالمناطق الشاطئية والمخزون الثقافي وكذلك القرب الجغرافي من الأسواق السياحية التقليدية حيث لا تزال المناطق السياحية التونسية وجهة محبذة لعديد السياح خاصّة الوافدين من البلدان الأوروبية وبلدي الجوار ووجود طلب واعد من عديد الأسواق غير التقليدية إضافة إلى التطور الهام للسياحة الداخلية.

II. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية لقطاع السياحة

يشهد القطاع السياحي جملة من التحولات العالمية الكبرى والتي تتمثل بالخصوص في:

- الرقمنة والعولمة والتكنولوجيا: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية للتخطيط والحجز.
- التحديات البيئية والاقتصادية والتحولات الجيوسياسية التي أثرت على الأسواق التقليدية والناشئة.
- التغيرات الاجتماعية ما بعد كوفيد 19 أسهمت في توجه السائح في البحث عن تجارب أصيلة وتفاعلات ثقافية، ممّا جعل السياحة البديلة والصناعات التقليدية جزءًا أساسيًا من التجربة السياحية.
- المنافسة العالمية التي تعتمد فيها وجهات سياحية كثيرة على استراتيجيات ترويج رقمية متقدمة وبنية تحتية وخدماتية متطورة.

وفي ظل هذه التحولات العالمية المتسارعة وما تفرضه من رهانات اقتصادية وبيئية وتكنولوجية واجتماعية، تبرز الحاجة الملحّة إلى مراجعة السياسة السياحية وذلك على النحو التالي:

- **دعم مكانة السوق السياحية التونسية:** من خلال ترسيخ هوية سياحية وطنية تعكس القيم الثقافية والتاريخية والبيئية لتونس، مع بناء شراكات مع المنظمات السياحية العالمية ووكالات الأسفار وشركات الطيران واستهداف أسواق جديدة.
- **تكامل السياسات القطاعية وحوكمتها:** من خلال بناء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص قائمة على الثقة وإعادة هيكلة إدارة السياحة لتحسين الأداء والنجاعة في مجال الترويج والتسويق السياحي.
- **التحول الرقمي والتكنولوجيا:** بتبنّي استراتيجية وطنية للرقمنة تشمل تطوير المنصات وتعميم الخدمات على الخط.
- **الأبعاد البيئية والتحديات المناخية:** التي تؤثر على جاذبية الوجهات الساحلية، مما يستدعي احترام المعايير البيئية وسنّ تشريعات داعمة للانتقال البيئي ومساندة المبادرات البيئية فضلا عن مزيد النهوض بالسياحة البيئية، والصحراوية، والجبلية والثقافية.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تمت بلورة الرؤية الاستراتيجية لقطاع السياحة "**جعل تونس وجهة متوسطية مستدامة ومبتكرة وشاملة**"، بناء على الإشكاليات الجوهرية المنبثقة من التقارير المجالية واستجابة لطلبات مختلف الجهات والأقاليم في إرساء تنمية سياحية عادلة ومتوازنة وتعزيز مردودية الجهات وتكريس دور السياحة كرافعة أساسية لدفع التنمية الشاملة والعادلة.

وتتضمن هذه الإستراتيجية أهدافا شاملة وطموحة للقطاع السياحي في أفق سنة 2030 غايتها تعزيز مكانة السياحة التونسية في الاقتصاد الوطني ورفع حصة تونس في السوق السياحية المتوسطية والعالمية.

ويستدعي مزيد تطوير القطاع السياحي إحكام توظيف التنوع الطبيعي والحضاري واستقطاب السياح من الأسواق التقليدية والأسواق الجديدة ذات القدرة الإنفاقيّة العالية من خلال تعزيز الجودة وتنويع المنتوج ومزيد تشجيع الاستثمار لمواكبة حاجيات السوق السياحية الدولية لا سيما العناية بالمعايير البيئية وتوظيف التكنولوجيات الحديثة للتسويق وتحسين الخدمات الفندقية. كما تبرز ضرورة مواصلة الإصلاحات ضمن رؤية شاملة ترتكز على الجودة والابتكار والاستدامة، مع إشراك كافة الفاعلين المحليين والمهنيين في إطار مقاربة

تشاركية تصاعدية من المحلي إلى المركزي. ومن المتوقع أن تتجه السياحة العالمية بحلول سنة 2030 نحو التكنولوجيا الرقمية مع تزايد سياحة الاستجمام والسفر متعدد الوجهات واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للبرمجة والحجز.

وعلى ضوء هذه الرهانات، تتمثل **الأولويات والأهداف الاستراتيجية** للقطاع السياحي للفترة 2026–2030 في:

- تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة.
- تنويع العرض وتحفيز الاستثمار وتطوير البنية السياحية.
- تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية: السوق الخارجية والسوق الداخلية.
- تحسين الجودة ودعم التحول الرقمي.
- إرساء خطة عمل لإعادة تأهيل الوحدات السياحية المغلقة.
- دعم السياحة الصحية.

وتتمثل **الأهداف الكمية للقطاع السياحي** بحلول سنة 2030 في بلوغ حجم استثمار جملي بقيمة 550 م د واستقطاب أكثر من 13.5 مليون سائح والزيادة في عدد الليالي السياحية المقضّاة لتصل إلى 36.5 مليون ليلة وتحقيق عائدات سياحية بقيمة 10 مليار دينار من العملة الأجنبية ونسبة نمو سنوي بـ 6 %.

الأهداف الكمية خلال الفترة 2026-2030

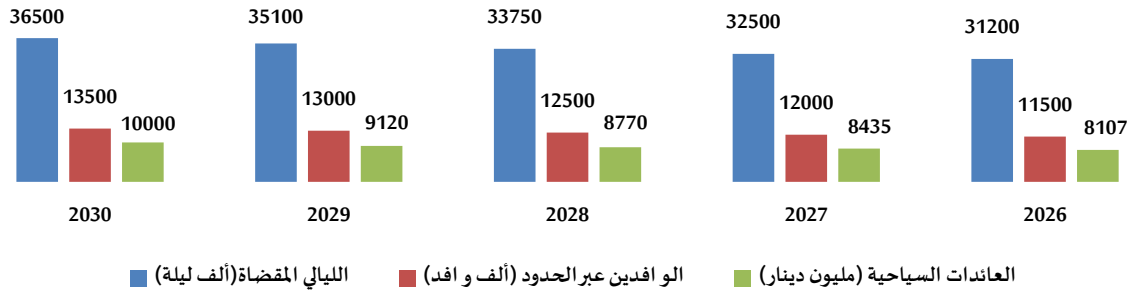

المصدر: الديوان الوطني التونسي للسياحة

IV. مضمون السياسة السياحية للفترة 2026-2030

في إطار العمل على الترفيع في عدد الوافدين وتحقيق عائدات سياحية هامّة بالعملة الأجنبية وفق التوجهات الوطنية المرسومة، من المبرمج خلال الفترة 2026-2030 إرساء وتنفيذ منظومة متكاملة من الإصلاحات والبرامج والمشاريع القطاعية والأفقية الرامية إلى دعم قطاع السياحة وتطويره وتعزيز قدرته التنافسية، بما يضمن مساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية الشاملة والعادلة بين مختلف الأقاليم والجهات، وذلك من خلال:

1. تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة:

سيتم خلال الفترة المقبلة تجسيم التوجهات الاستراتيجية للسياحة التونسية عبر إرساء منظومة حوكمة ناجعة للقطاع وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة واعتماد مقاربة مندمجة ومتكاملة تشمل مختلف مكونات المنظومة السياحية. ويرتكز هذا التوجه بالأساس على تحديث الإطار القانوني والترتيبي المنظم للقطاع بغرض إشراك المهنيين والقطاع الخاص في تنمية النشاط السياحي وتحسين مناخ الأعمال عبر إصدار كراسات الشروط الخاصّة بالسياحة البديلة. كما سيتمّ إدراج السياحة ضمن مجالات تدخل الشركة التونسية للضمان وإصدار الأمر المتعلق بضبط قائمة الموانئ البحرية الترفيهية وتوحيد الإجراءات الإدارية والديوانية المرتبطة بالملاحة والموانئ الترفيهية، فضلاً عن إعادة هيكلة الصناعات البحرية والعناية بالبعد البيئي للموانئ الترفيهية.

2. تنويع العرض وتحفيز الاستثمار وتطوير البنية السياحية:

في إطار الجهود الرامية إلى تنويع المنتوج السياحي ودفع الاستثمار وتعزيز البنية التحتية السياحية، يُنتظر خلال الفترة المقبلة الشروع في:

- تحيين دليل المستثمر وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تحسين النفاذ الجوّي إلى الوجهة التونسية.
- تنمية الأنشطة البحرية بالموانئ الترفيهية من خلال تنظيم الصالون الدولي للسياحة البحرية الترفيهية وإحداث مناطق جديدة لإرساء السفن بالمناطق الداخلية.
- دعم السياحة البديلة لا سيما الطبيعية والثقافية والرياضية والصحية، وسياحة المهرجانات، وسياحة المؤتمرات، والأعمال.
- تطوير الأنشطة السياحية ذات المردودية العالية على مدار السنّة وتنويع الأسواق على غرار آسيا وإفريقيا ودول الخليج.
- تحيين الخارطة السياحية من خلال وضع خارطة طريق خاصّة بتنمية السياحة الصحراوية والواحيّة.
- إعداد مخططات تهيئة سياحية على المدى الطويل على غرار التجارب النموذجية بالحمامات وتوزر وذلك بالتنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان والبلديات وبالاعتماد على التخطيط الترابي الذكي.
- دفع الاستثمار السياحي وتيسير تنفيذ المشاريع من خلال تكثيف جهود استقطاب السلاسل الفندقية الكبرى.
- انجاز مشاريع سياحية جديدة بمنطقة الزوارع من ولاية باجة ومنطقة بيّاش من ولاية تطاوين ومنطقة فج الاطلال بعين دراهم من ولاية جندوبة، تستجيب لأولويات التنمية الشاملة والعادلة.

3. تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية:

ينتظر خلال الفترة المقبلة التركيز على تطوير **السوق الخارجية** وتعزيز صورة تونس كوجهة جذابة ومواكبة للتحولات العالمية من خلال:

- تسويق المنتوج السياحي التونسي دوليا بإطلاق حملة إشهار تحت عنوان "تونس الوجهة المتجددة."
- المشاركة المنتظمة في المعارض السياحية الكبرى (برلين، مدريد، لندن، باريس) وتنظيم أيام تونس السياحية في العواصم والمدن الكبرى مع إقامة عروض تسويقية متنقلة.
- التركيز على أسواق الجوار لاستقطابها على مدار السنّة عبر عروض متنوعة.
- دعم دور التمثيليات بالخارج في العلاقات العامة المحلية وتنظيم ندوات صحفية ولقاءات دورية مع الإعلام.

كما سيتم العمل خلال الفترة القادمة على تطوير وتنمية **السياحة الداخلية** باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية الجهوية وذلك من خلال:

- إبرام شراكات مع الإعلام الوطني لدعم السياحة الداخلية من خلال إطلاق حملة إشهار بعنوان" اكتشف تونس بعيون تونسية."
- تشجيع المؤسسات الناشئة التونسية في مجال الرقمنة والبرمجيات على المساهمة في التسويق للسياحة الداخلية.
- انجاز مشاريع مندمجة تثمن الخصائص الطبيعية للمناطق الداخلية على غرار بعث قرى حرفية إلى جانب الاقامات الريفية ووحدات خاصّة بالسياحة الصحية وتهيئة المسالك السياحية الخاصّة بها.
- دعم المبادرات السياحية المحلية عل غرار الاستضافات العائلية والتعاونيات الحرفية والمطابخ التقليدية وتشجيع سياحة التجارب مع العائلات المحلية (Home Tourism).
- تشجيع الجالية التونسية بالخارج على استهلاك المنتوج السياحي الوطني عبر حملات رقمية موجهة وتحسين الخدمات من خلال تقديم أسعار تفاضلية وتبسيط الإجراءات بالمطارات والموانئ.

4. تحسين الجودة ودعم التحول الرقمي:

ترتكز خطة العمل في مجال الجودة ودعم التحول الرقمي خلال الفترة القادمة على:

- تدعيم ورقمنة برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية ليشمل 165 مؤسسة فندقية بطاقة إيواء تبلغ 85 ألف سريرا.
- إنشاء مرصد رقمي للسياحة ومنصات إلكترونية لرقمنة مسار الاستثمارات السياحية والترويج السياحي.

- التشجيع على رقمنة مسار الحريف واعتماد التأشيرة الإلكترونية(E-Visa) ومراقبة الرحلات السياحية وإحداث منصة لمساعدة المؤسسات على الانخراط في التحول الرقمي.
- إحداث أقطاب جهوية متخصصة في التكوين السياحي وإطلاق منصة وطنية للتكوين الإلكتروني.
- إحداث علامة اعتماد للمهن السياحية وتشجيع البحث التطبيقي في مجال التجارب السياحية.
- تعزيز التكوين والتأهيل المهني لتوفير اليد العاملة المختصة حتى تواكب متطلبات السياحة الحديثة.
- إحداث مدارس للتكوين في مجال قيادة وصيانة السفن المعدة للملاحة الترفيهية.
- الشروع في تطبيق معايير تقييم الخدمات السياحية ومراجعة تصنيف المطاعم السياحية والنصوص المنظمة لوكالات الأسفار ومديري الوحدات الفندقية.
- تشجيع المؤسسات على الانخراط في نظم الجودة وتحسين علامات الإرشاد السياحي.
- انجاز عمليات تفقد وتأطير للمؤسسات السياحية.
- دعم برامج صندوق حماية المناطق السياحية وتوسيع مجالات تدخله على عدد أكبر من المناطق.
- إنشاء قرى سياحية تعتمد معايير المحافظة على البيئة والطاقة والمياه وإرساء إدارة مستدامة للشريط الساحلي واعتماد خطة وطنية لإدارة النفايات بالمناطق السياحية.

5. إرساء خطة عمل لإعادة تأهيل الوحدات السياحية المغلقة:

تتطلب المرحلة القادمة اعتماد خطة عمل متكاملة تهدف إلى إعادة إدماج الوحدات السياحية المغلقة في الدورة الاقتصادية سواء من خلال إعادة تأهيلها أو عبر توجيهها نحو أنماط سياحية متنوعة عل غرار السياحة الداخلية والسياحة البديلة والسياحة الميسّرة وإيجاد حلول جذرية لمسألة مديونية المؤسسات السياحية بعد التنسيق بين كل الأطراف والهياكل المتداخلة لضمان دورها في الحفاظ على مواطن الشغل وتعزيز جاذبية وتنافسية الوجهة السياحية الوطنية ودعم التنمية في الجهات.

6. دعم السياحة الصحية:

تُعد السياحة الصحية في تونس قطاعاً حيوياً واعداً لدورها الكبير في جلب العملة الأجنبية وخلق فرص عمل ويعود ذلك بالأساس إلى أهمّية الكفاءات المختصة والبنية التحتية المتطورة والتصنيف العالمي المميّز في مجال الاستشفاء بالمياه الطبيعية، حيث تتطلب المرحلة القادمة تعزيز التنسيق بين المتدخلين وإحداث إطار قانوني وإجراءات مبسطة لتنظيم مراكز رعاية كبار السنّ الموجهة للأجانب والتونسيين المقيمين بالخارج وتطوير الخدمات الرقمية بهدف تحسين استقبال المرضى الأجانب ودعم تموقع تونس كوجهة رائدة في السياحة الصحية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

7. مؤشرات قيس الأداء لقطاع السياحة:

تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي

المؤشر	2025	2026	2027	2028	2029	2030
تطور حجم الاستثمار الجملي (م د)	423	450	475	500	520	550
تطور عدد الزيارات الميدانية لمراقبة المنتوج (ألف زيارة)	27.5	30	32.5	34	36.5	40
عدد الوافدين (مليون وافد)	11.326	11.5	12	12.5	13	13.5
العائدات السياحية (م د)	8097	8107	8435	8770	9120	10000
النمو السنّوي للقطاع (%)	6.2	4.9	5.3	5.6	5.7	6

المصدر: الديوان الوطني التونسي للسياحة

قطاع الصناعات التقليدية:

يُعدّ قطاع الصناعات التقليدية من المكونات المحورية للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتونس لما له من دور في المساهمة في تنشيط الحركة الاقتصادية بتوفيره لفرص عمل وموارد رزق قارة للفئات التي تحترف المهن التقليدية وفي دفع التنمية الجهوية خاصّة مع ارتباطها بتوظيف المخزون الحضاري والتراث ومنظومات الإنتاج المحلية.

ويساهم قطاع الصناعات التقليدية بـ4% في الناتج الداخلي الخام و2% في الصادرات الوطنية ويشتمل على 650 مؤسسة حرفية موجهة للتصدير تشغل أكثر من 300 ألف حرفي موزّعين على 76 نشاط بمعدل استثمارات سنوي جملي يقدر بـ20 م د يوفر نحو5 ألاف موطن شغل سنويا.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

الاستثمار والصادرات:

شهد قطاع الصناعات التقليدية خلال الفترة 2021–2025 نموًا ملحوظًا على مختلف المستويات حيث تمّت:

- مراجعة قائمة أنشطة الصناعات التقليدية والتصنيف التونسي للمهن الحرفية بما يضمن استفادة أصحاب المشاريع من برامج الدعم والحوافز الخاصّة بالقطاع،
- بلوغ حجم من الاستثمار الإجمالي بنحو 200 م د، مسّجلا نسبة نمو سنوية تقدر بـ4% وذلك من خلال إحداث وتدعيم ما يقارب 35 ألف مشروعا مكّن من خلق حوالي 30 ألف موطن شغل،
- الترفيع في قيمة قروض "المال المتداول" من 5 أ د إلى 10 أ د بالنسبة للحرفيين ومن 12 أ د إلى 20 أ د بالنسبة للمؤسسات مع تقديم قروض بفائدة قارة لا تتجاوز 5 % ومدة تسديد تصل إلى أربع سنوات،
- تخصيص خطوط تمويل خاصّة لبعض القطاعات كالنسيج اليدوي والخزف ومنح 700 امتياز جبائي وديواني بقيمة 79 م د،
- بلوغ مستوى إنتاج من الزربية والنسيج المختلف المطبوع يناهز 238.76 ألف م2 وحوالي 375.37 ألف قطعة من منتوج الشاشية المطبوع وحوالي 15.052 ألف قطعة من منتوج النحاس المطبوع،
- بلوغ 650 م د من الصادرات المراقبة بنسبة تطور بلغت 8 % مع توسع الأسواق المستهدفة لتشمل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الإفريقية الواعدة.

تطور منتوجات الصناعات التقليدية مقارنة بالتصدير المراقب خلال الفترة 2021-2025

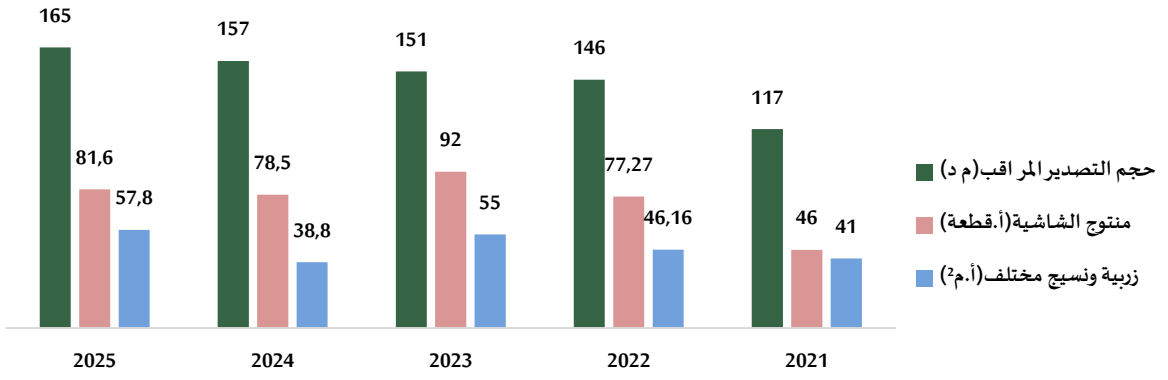

المصدر: الديوان الوطني للصناعات التقليدية

النهوض بالجودة والترويج وتنمية الكفاءات والابتكار:

تمّ في هذا الإطار إنجاز النتائج التالية:

- الانطلاق في حماية وتثمين منتوجات فخار سجنان بالمؤشرات الجغرافية واستكمال مشروع علامة الجودة وإعداد كراسات شروط خاصّة بالعلامة الوطنية لعدة منتوجات،
- استكمال رقمنة إجراءات المراقبة الفنية والتصدير عبر الشبكة الإلكترونيةTTN مع فتح شبابيك موحدة للتصدير بـ 12 ولاية والانطلاق في إسناد شهادة المراقبة الفنية للمصدرين وربط 12 مندوبية جهوية بالمنظومة الإلكترونية للتجارة الخارجية،
- مرافقة المهنيين في إعداد تصاميم مبتكرة ومساعدتهم على رقمنة تنقيلاتها لإدماجها ضمن سلسلة الإنتاج من خلال رقمنة حوالي 2500 تصميم زرابي من أصل 8000 قطعة مستهدفة،
- انجاز 107 نموذج مبتكر في إطار عمليات شراكة مع حرفيين ومؤسسات حرفية وتأهيل 594 منتفعا في مجال الزربية والنسيج المحفوف في إطار البرنامج الخصوصي للتأهيل الحرفي،
- تأهيل 4 مؤسسات حرفية بولايات نابل والمنستير وباجة وسيدي بوزيد وإصدار مدونة للّباس التقليدي بالوطن القبلي،
- بعث 6 مراكز للتصميم والابتكار بولايات نابل ومنوبة والمهدية وقابس وقفصة والقصرين،
- تنمية سلاسل القيمة من خلال دعم سلسلة تقطير النباتات العطرية للمرأة الريفية بالشمال الغربي،
- احداث منصة افتراضية للتعريف بالصناعات التقليدية وتنظيم معارض وطنية وجهوية ومشاركة الحرفيين في المعارض الخارجية.

صيغ تمويل مشاريع الصناعات التقليدية:

يتولى البنك التونسي للتضامن إسناد قروض استثمار بمعدل 7% من قيمة القروض المسندة في إطار تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالمهن الصغرى والصناعات التقليدية. كما يتولّى التصرف في آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية " ONA FDR " بالشراكة مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية وإسناد قروض قصيرة المدى لتوفير الأموال المتداولة لفائدة الحرفيين.

مشاريع القرى الحرفية:

تمثل القرى الحرفية نقاط مهمة لإنتاج وترويج المنتوجات التقليدية. ويعدّ تعداد هذه القرى خلال الفترة 2021-2025، 15 قرية حرفية ناشطة ومكتملة تتضمن 224 محلا بكلفة جملية تبلغ 21 م د و27 قرية حرفية بصدد الإنجاز أو الدراسة بمختلف مناطق الجمهورية. وتتوزع حسب الأقاليم على النحو التالي:

- **الإقليم الأول:** قرية حرفية بباجة وقاعة عرض ببنزرت،
- **الإقليم الثاني:** 4 قرى حرفية بكل من ولاية بن عروس ومنوبة وزغوان ونابل،
- **الإقليم الثالث:** 3 قرى حرفية بولايات القصرين والمهدية،
- **الإقليم الرابع:** 2 قرى حرفية بولايتي توزر وقفصة،
- **الإقليم الخامس:** 5 قرى حرفية منها 3 بولاية مدنين، 1 بولاية قبلي، 2 بولاية بقابس.

II. الاستنتاجات

يعاني قطاع الصناعات التقليدية من عديد المعوقات التي أثرت سلبا على مردوديته الاقتصادية ومنها بالخصوص:

- هشاشة ترابط وتفاعل الحلقات المكونة لسلسلة القيمة في صناعة المنتوج التقليدي،
- صعوبة تزود الحرفيين والمؤسسات الحرفية بالمواد الأولوية المطابقة لمواصفات الجودة،
- ارتفاع مديونية الحرفيين المنتفعين بقروض المال المتداول،
- غياب إطار قانوني لمنظومة القرى الحرفية يضبط طرق تسييرها والإشراف عليها،
- تواضع جودة المنتوج وضعف الابتكار والتجديد،

- محدودية القدرة الإنتاجية للحرفين الناتجة عن تقلّص اليد العاملة المختصة وضعف فعالية آليات التشجيع لاستقطاب الشباب.

ورغم هذه الإشكاليات، يعتبر قطاع الصناعات التقليدية قطاعا حيويا بالنظر إلى ثراء الموروث الثقافي واكتسابه إمكانيات للابتكار والتجديد والنهوض الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

III. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية المرتبطة بالصناعات التقليدية

يشهد قطاع الصناعات التقليدية جملة من التحولات الكبرى ومنها خاصّة تسارع تطور الرقمنة والتكنولوجيا من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية للتسويق والبيع والرهانات البيئية والاقتصادية والتحولات الجيوسياسية التي أثرت على الأسواق التقليدية والناشئة.

وتفرض هذه التحولات العالمية المتسارعة جملة من الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية وتبرز الحاجة إلى مراجعة سياسة الصناعات التقليدية وذلك عبر:

- **تثبيت تموقع تونس الدولي في الصناعات التقليدية:** من خلال الانخراط في الشبكات الدولية للصناعات التقليدية لتسويق المنتجات الوطنية، إلى جانب تحسين البنية التحتية والمرافق اللوجستية وتحديث التشريعات للتشجيع على الاستثمار والتصدير.
- **تكامل السياسات القطاعية وحوكمتها:** تفعيل دور الجماعات المحلية في النهوض بقطاع الصناعات التقليدية وتثمين التراث.
- **التحول الرقمي والتكنولوجيا:** حيث تستلزم المرحلة المقبلة تبني استراتيجية وطنية للرقمنة تشمل تطوير منصات التكوين المهني والتحفيز ودعم نفاذ الصناعات التقليدية إلى الأسواق الجديدة.
- **الأبعاد البيئية والتحديات المناخية:** إنّ استمرارية الحرف التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل السعف والنسيج والخزف مهدّدة مما يستدعي تشجيع الابتكار البيئي في التصميم والإنتاج.

IV. الأولويات والأهداف الإستراتيجية لقطاع الصناعات التقليدية للفترة 2026-2030

تتمحور استراتيجية قطاع الصناعات التقليدية بالأساس حول: **"قطاع اقتصادي مستدام تنافسي ومندمج لصناعات تقليدية عصرية ومتجددة ومهيكلة ومرقمنة تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة ومترسخة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار".**

وتهدف هذه التوجهات إلى ترسيخ مكانة قطاع الصناعات التقليدية باعتباره قطاعًا اقتصاديًا استراتيجيًا يتمتع بقيمة مضافة عالية ومحركًا رئيسيًا للتنمية الجهوية، وذلك من خلال الاستجابة لخصوصيات الجهات واحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز اندماجها في الدورة الاقتصادية الوطنية. كما ترمي إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وإرساء دعائم اقتصاد أخضر يرتكز على الابتكار والجودة، بما يسهم في تحسين القدرة التنافسية للقطاع وتعزيز مساهمته في خلق الثروة ومواطن الشغل.

وفي هذا الإطار، يواجه قطاع الصناعات التقليدية جملة من الرهانات الهيكلية والتنموية التي تفرض اعتماد أهداف استراتيجية للفترة 2026–2030، بما يعزّز دوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويدعم قدرته على خلق الثروة ومواطن الشغل وتحسين تنافسيته.

وتتمثل هذه الأهداف الاستراتيجية في:

- حوكمة وتنظيم القطاع،
- تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية،
- تدعيم صادرات الصناعات التقليدية،
- تعزيز صمود قطاع الصناعات التقليدية وديمومة مؤسساته ومواطن الشغل.

وتتضمّن **الأهداف الاستراتيجية الكمية** للقطاع عند موفّى سنة 2030 بالخصوص:

- بلوغ حجم استثمار سنوي بقيمة 40 م د وبلوغ 1000 م د من الصادرات المراقبة،

- دعم 20 ألف مشروع وخلق 35 ألف موطن شغل، 50 % منهم في الجهات الداخلية،
- تأهيل 150 مؤسسة وتمكين 50 ألف حرفي من الانتفاع ببرامج تكوين وتأهيل حرفي،
- تسجيل 50 علامة جودة ورقمنة 80 % من خدمات الاستثمار والتأطير.

V. مضمون سياسة الصناعات التقليدية للفترة 2026-2030

سيتم خلال الفترة 2026–2030 تنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية والمبادرات العملية الرامية إلى دعم قطاع الصناعات التقليدية وتطويره وتعزيز قدرته التنافسية بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية المرسومة للقطاع ويكرّس دوره في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتمثل هذه الإصلاحات والمبادرات في:

1. حوكمة وتنظيم القطاع:

ستشهد الفترة المقبلة مراجعة وتحديث القانون عدد 15 لسنة 2005 والنصوص الترتيبية ذات العلاقة للتسريع في نسق الاستثمار واعتماد التعريف القانوني للمؤسسة الحرفية وتشجيع المبادرة الخاصّة فضلا عن مراجعة هيكلة الديوان الوطني للصناعات التقليدية والمركز الفني للابتكار والتجديد والاحاطة في الحياكة والنسيج والزربية وتفعيل المجلس الوطني للصناعات التقليدية.

2. تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية:

اعتبارا لأهمية تعزيز مكانة المنتجات التقليدية بالسوق الداخلية والسوق الخارجية، ينتظر خلال فترة المخطط 2026-2030 التركيز على:

- مراجعة المنظومات الحالية للإنتاج والتوزيع وتطوير آليات تيسير الانخراط الطوعي في الاقتصاد المهيكل للحرفيين والتشجيع على الانخراط في منظومات التغطية الاجتماعية،
- إنجاز برنامج الرقمنة والتسويق الإلكتروني: تطوير وتكوين التجارة الإلكترونية للحرفيين وتشجيع المؤسسات الناشئة التونسية على المساهمة في التسويق المحلي والخارجي لمنتوجات الصناعات التقليدية،
- تنفيذ مبادرة" حرفي المستقبل" نحو جيل جديد من الحرفيين في بيئة رقمية وشاملة من خلال إرساء منظومة رقمية وطنية موحدة لإدارة معلومات الحرفيين واعتماد بطاقة الحرفي الذكية كأداة للنفاذ إلى الخدمات،
- إحداث مراكز جهوية للتصميم والابتكار بالشراكة مع معاهد الفنون وتنظيم مسابقات وطنية للإبداع الحرفي مع تشجيع تسجيل براءات الاختراع والعلامات الجغرافية لحماية الهوية التراثية وإحداث صندوق وطني لدعم التجديد والابتكار في الصناعات التقليدية،
- إرساء نظام وطني للتصنيف والعلامات الجماعية حسب الجودة والمؤشر الجغرافي من خلال مبادرة" علامات الجودة والتسميات" مع دعم تسجيل منتوجات الصناعات التقليدية التونسية في المنظمات العالمية مثل اليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وإحداث وتطوير مخابر وطنية للمراقبة والتحاليل الفنية لضمان الجودة والمطابقة للمعايير.

3. تدعيم صادرات الصناعات التقليدية في التصدير والأسواق الدولية:

وبغرض الاستجابة لمتطلبات تصدير المنتجات التقليدية، سيتم العمل على إحداث علامة تجارية وطنية موحدة لتعزيز المصداقية والجاذبية وإنجاز مبادرة "تطوير التصدير" من خلال اعتماد خطة تصديرية وطنية منظمة مع توجيه الدعم إلى أسواق واعدة مثل إفريقيا والخليج وأوروبا الشرقية وتنظيم المشاركة السنّوية المهيكلة في المعارض الدولية الكبرى وتخصيص برامج مرافقة فنية واقتصادية للمؤسسات المصدّرة.

4. تعزيز صمود قطاع الصناعات التقليدية وديمومة مؤسساته ومواطن الشغل:

سيتم العمل على الموازنة بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة وذلك من خلال:

- تعزيز اللامركزية والحوكمة التشاركية لتلبية احتياجات الحرفيين وضمان توفير المواد الأولية،

- إنجاز برنامج للتأهيل المهني يرتكز على تطوير قدرات الحرفيين والمؤسسات عبر اعتماد التأهيل والتكوين المهني بما في ذلك التكوين عن بعد وإدماج تخصصات في التصميم والابتكار والتسويق والتصرف وتخصيص برامج تكوين وتمويل موجّهة للشباب والنساء بالجهات الداخلية،
- دعم منظومة ورشات المرافقة والتأطير الفني المتنقلة بين الجهات للاقتراب أكثر من التجمعات الحرفية الناشطة بالمناطق الداخلية والتي تمثل طاقة إنتاج حقيقية خاصّة بالنسبة لحرف النسيج اليدوي والألياف النباتية والطين،
- تنفيذ مبادرة "35 ألف فرصة عمل حرفية" التي ترمي إلى خلق مواطن شغل مستدامة من خلال إحداث خطوط تمويل خاصّة وميسرة للمشاريع الحرفية وإرساء شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات البنكية لدعم المبادرات الفردية وتركيز قرى حرفية نموذجية بكل ولاية تُراعي الخصوصيات الجهوية وتوفر فضاءات إنتاج وتكوين وعرض وإدماج القطاع في مسالك السياحة الثقافية،
- تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء ودعم المشاريع الصغيرة من خلال إنجاز برنامج التمكين الحرفي،
- إحداث مرصد للصناعات التقليدية لتقييم مؤشرات الأداء وتوجيه السياسة العمومية،
- إرساء مراكز للإنتاج النظيف والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية.

5. مؤشرات قيس الأداء لقطاع السياحة والصناعات التقليدية:

تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي

المؤشر	2025	2026	2027	2028	2029	2030
تطور حجم الاستثمار الجملي (م د)	423	450	475	500	520	550
تطور عدد الزيارات الميدانية لمراقبة المنتوج (ألف زيارة)	27.5	30	32.5	34	36.5	40
عدد الوافدين (مليون وافد)	11.326	11.5	12	12.5	13	13.5
العائدات السياحية (م د)	8097	8107	8435	8770	9120	10000
النمو السنّوي للقطاع (%)	6.2	4.9	5.3	5.6	5.7	6

دعم استدامة قطاع الصناعات التقليدية (%)

المؤشر	2025	2026	2027	2028	2029	2030
تطور عدد الاستثمارات (%)	10	12	15	18	20	22
تطور عدد التجمعات الحرفية (%)	2	4	6	10	15	20
التأهيل المهني (%)	25	30	35	42	45	48
التأطير الفني (%)	30	35	38	40	43	45

تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية (%)

المؤشر	2025	2026	2027	2028	2029	2030
تطور حجم التصدير المراقب (%)	8	11	15	18	20	25
تطور حجم الإنتاج المطبوع (%)	3	5	8	10	12	15
تطور عدد المشاركين في المعارض (%)	6	10	12	15	18	20

التجارة وتنمية الصادرات

شهد القطاع التجاري خلال السنّوات الأخيرة ديناميكية جديدة تجسّدت في تحسين كفاءة توزيع السلع والخدمات بفضل تواصل تحديث النسيج التجاري عبر توسّع الفضاءات التجارية والمساحات الكبرى بعديد الجهات إلى جانب ازدياد أهمّية التجارة ال الإلكترونية. وفي ذات السياق، تكثّفت جهود المراقبة التجارية ومتابعة التزويد باعتماد منظومات معلوماتية تشمل تسويق المواد المدعمة مما ساهم في تخفيف الضغوط على الأسعار. كما تواصل الاهتمام بتنمية الصادرات وتحسين توازن الميزان التجاري خاصّة في ظلّ ضغوطات الأزمات واشتداد المنافسة التجارية والإجراءات الحمائية لعديد الدول. وقد تواصل بالخصوص تشجيع المصدّرين إلى اقتحام الأسواق الواعدة وفتح آفاق جديدة لهم بفضل تفعيل الاتفاقيات التجارية لمجموعة كوميسا والمنطقة التجارية الحرّة لأفريقيا.

وتنصهر سياسة التجارة للفترة 2026-2030 ضمن توجهات المخطط الرامية إلى تدعيم شمولية التنمية لكل الجهات والفئات حيث يضطلع النسيج التجاري بدور محوري في تسويق المنتجات والخدمات على المستوى الداخلي والتصدير إلى الأسواق الخارجية بما يثمّن خاصّة مجهود صغار المنتجين من فلاحين وصناعيين وحرفيين ويوفّر فرص استثمارية إضافية. وفي هذا الشأن سيتمّ اعتماد إصلاحات وتدابير جديدة غرضها تعزيز أداء النسيج التجاري وتعزيز التجارة القريبة والدامجة بكل الجهات بفضل حوكمة الأسواق والفضاءات التجارية وتأمين انتظامية التزويد وتكوين المخزونات التعديلية وترسيخ المنافسة النزيهة وحماية المستهلك ونجاعة الرقابة التجارية.

وسيتم العمل على تأمين التحوّل الرقمي للمنظومة التجارية عبر توظيف التكنولوجيات الحديثة للفوترة والدفع ورقمنة المتابعة الحينية للأسواق ومراقبة التزويد والتعديل ومسارات المواد المدعّمة وكذلك رقمنة إجراءات التجارة الخارجية والإجراءات الديوانية المرتبطة بها. كما ينتظر مراجعة الأطر القانونية للمنافسة والأسعار والتجارة ال إلكترونية قصد تعزيز نزاهة المنافسة وحماية المستهلك وإعادة هيكلة المؤسسات التعديلية لمواكبة متطلبات تطوّر النشاط التجاري.

وتشكل تنمية الصادرات هدفا استراتيجيا لمخطط التنمية خاصّة مع الفرص الكبيرة التي يوفّرها الانفتاح على السوق الدولية لتثمين المنتجات الوطنية ذات الميزات التنافسية المتعدّدة. وسيتواصل توطيد العلاقات مع الشركاء التجاريين مع تنويع آليات مساندة المصدّرين ودفعهم على اقتحام الأسواق الواعدة بالأخص الأفريقية والعربية والآسيوية ومزيد تنويع المنتجات والخدمات المصدرة ورفع قيمتها التسويقية عبر تحسين الجودة والتعليب وحضور التظاهرات الدولية. كما يشمل تطوير منظومة التجارة الوطنية مزيد تعزيز دور مجلس المنافسة وتفعيل جهاز الدفاع التجاري بغرض حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات غير الشرعية واعتماد منظومات معلوماتية للمتابعة والتقصّي وضمان بيئة محفّزة وآمنة للمبادلات التجارية الخارجية.

I. التجارة الداخلية

1. أهمّ نتائج الفترة 2021-2025:

يؤدّي قطاع التجارة الداخلية دورا محوريا في مجال الربط بين منظومات الإنتاج والاستهلاك وتحقيق استدامتها، بما يساهم في دفع حركية الاقتصاد لا سيما تحسين نسق النمو والاستثمار وترشيد الاستهلاك. وتبرز أهمّية القطاع التجاري من خلال مساهمته في خلق القيمة المضافة حيث ارتفعت حصته من الناتج المحلي الإجمالي من 7.7% سنة 2021 إلى 8.2% سنة 2024 فضلا عن توفيره فرص العمل بمختلف المناطق والجهات خاصّة بعلاقة مع توسع النسيج التجاري من خلال الاستثمارات الجديدة في الفضاءات التجارية الحديثة وتطوّر نشاط التجارة ال إلكترونية.

واتسمت الفترة 2021-2025 بتعدد التدابير التجارية وتدخلات الهياكل العمومية المعنية بغرض تجسيم الأهداف الوطنية المتعلقة بالمحافظة على القدرة الشرائية وحماية حقوق المستهلكين والعمل على تنظيم النشاط التجاري وفق القواعد القانونية والترتيبية ومتطلبات تجسيد نزاهة المعاملات التجارية والتصدي للإخلال بالمنافسة.

ففي مجال تأمين انتظامية التزويد في الأسواق تمّ التوفّق إجمالا في تحقيق استقرار وضع التزويد في السوق وتحسين نفاذ المواطن للمنتجات الاستهلاكية وذلك رغم ضغوطات حالات النقص في التزود الناجمة عن تواتر الصعوبات الظرفية التي أثرت على منظومات

الإنتاج الوطني ومتطلبات التعامل مع حاجيات المواسم الاستهلاكية الكبرى والفجوات الموسمية للإنتاج، إضافة إلى معالجة الإشكاليات الخاصّة بانسيابية عمليات توريد المواد الأساسية التي تأثرت بصفة مهمة بعد ارتفاع الأسعار الدولية وتعطيل مسارات التوريد خاصّة بالنسبة للمنتجات الأساسية نتيجة الاضطرابات على الصعيد الدولي على غرار تداعيات الحرب الروسية الأكرانية.

وقد ساهمت السياسات المتبعة من التحكم النسبي في التضخم حيث تواصل تراجع معدل مؤشر الأسعار على مدار 28 شهرا الأخيرة ليستقر في حدود 4.9% عند موفّى سنة 2025. وشملت التدخلات بالخصوص تكثيف حملات الرقابة التجارية المنسقة من قبل كل الهياكل المعنية وذلك للحدّ من المخالفات التجارية وتنظيم الأسواق ومعالجة الانتصاب العشوائي والتجارة الموازية ومقاومة التهريب ومراقبة تجارة المواد المدعمة وتأمين وصولها إلى مستحقيها.

وفي نفس الوقت لا يزال القطاع التجاري يسجل عديد الإشكاليات المرتبطة خاصّة بتعدد مظاهر الإخلال بالمنافسة وعدم الاحترام التام للمقتضيات الترتيبية فضلا عن الصعوبات المتعلقة بعدم انتظامية التزويد ببعض المواد الاستهلاكية سواء منها لعدم استقرار الإنتاج الوطني أو لصعوبات التوريد مما يخلق ضغوطات تضخمية على الأسعار إضافة إلى ضرورة مزيد إحكام تنظيم المسالك التجارية للمواد المدعمة خاصّة مع ارتفاع كلفتها على ميزانية الدولة.

كما يبرز التشخيص عدم مواكبة النصوص القانونية لتحولات القطاع التجاري خاصّة فيما يتعلق بعدم مواكبة قانون المنافسة والأسعار ومشمولات مجلس المنافسة للتطور السريع لأنماط التجارة وتشعب مسالكها وضرورة مزيد تعزيز حقوق المستهلكين وحمايتها. وفي جانب آخر يقتضي توسّع النسيج التجاري الحديث وأهمية دوره في دفع التنمية المجالية والعمل على إيجاد صيغ أمثل لإحكام الاستثمار في المنظومة التجارية كالفضاءات التجارية والأسواق ومنظومة الخزن والتعديل والمنصات اللوجستية.

2. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030:

تتمحور استراتيجية قطاع التجارة الداخلية حول إرساء **مقومات تجارة مسؤولة تخدم الأهداف التنموية للدولة**. وينبني هذا التوجه بالأساس على تحقيق أكثر نجاعة وتوزان واندماج للقطاع التجاري مع بقية القطاعات، بما يساعد على ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين في الاستهلاك العادل والآمن، وعلى تحفيز أنشطة الإنتاج وعلى فتح آفاقا أوسع للتنمية الشاملة بمختلف الجهات.

وانطلاقا من هذه التوجهات سيتم التركيز بالخصوص خلال فترة مخطط التنمية 2026-2030 على جملة من الأولويات التي تشمل تعزيز مساهمة القطاع التجاري في تحسين الواقع المعيشي للمواطن ومزيد تطويره، مع تدعيم الأطر التشريعية والمؤسساتية.

وقد تم في هذا الغرض ضبط خمسة أهداف استراتيجية لسياسة التجارة الداخلية تتمثّل في:

- ضمان التوزان العام للسوق وحماية المستهلك
- حوكمة منظومة الدعم
- تعزيز النسيج التجاري وتعصيره
- تعزيز البيئة التشريعية للتجارة
- إعادة الهيكلة المؤسساتية.

3. مضمون سياسة التجارة الداخلية للفترة 2026-2030:

ضمان التوزان العام للسوق وحماية المستهلك:

يستند تجسيد هذا الهدف الاستراتيجي على تنفيذ جملة من العناصر الإصلاحية والتدابير التي تغطي بالخصوص مجالات:

انتظامية التزويد:

ترمي عناصر السياسة المتبعة إلى تحقيق الاستقرار التام للتزويد بمختلف المواد الاستهلاكية والاستراتيجية وخاصّة منها تلك التي شهدت ضغوطات ظرفية أو هيكلية خلال السنّوات الفارطة. وتتمثل أهمّ البرامج والمبادرات في إرساء منظومات تزويد قائمة على البرمجة المحكمة

للإنتاج المحلي بما يراعي الحاجيات الاستهلاكية الداخلية والتصديرية، وتعزيز آليات الخزن التعديلي والاستراتيجي بناء على تشخيص وتدقيق دوري للموازنات الخاصّة بالحاجيات والمتوفرات حسب المواد والفترات إلى جانب حوكمة عمليات الإنتاج والتوزيع للمعادلة بين الاستهلاك العائلي والمهني وتنفيذ برامج خصوصية لدعم العرض بالمواد الموجهة للاستهلاك العائلي باعتماد البعد الجهوي للتوزيع.

التحكم في الأسعار:

تتمحور أهمّ برامج التدخلات حول اعتماد سياسة أسعار عادلة ومعقولة وتأخذ بعين الاعتبار تطورات الوضع الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال ترشيد الزيادات في أسعار المنتجات النهائية بفضل احكام ضبط أسعار المواد المؤطرة وهوامش الربح القصوى للمنتجات التي تشهد شططا في الأسعار والتفاوض مع المهنيين حولها والحصول على تخفيضات تلقائية فيها علاوة عن تنويع التوجهات أمام المواطن وتطوير منظومة نقاط البيع من المنتج إلى المستهلك أو البيع بأسعار تفاضلية. كما سيتم العمل على التحكم في كلفة أهمّ المنتجات الفلاحية والصناعية كتطوير منظومة الإنتاج المحلي للأعلاف وتيسير نفاذ المنتجين للتمويل وتحسين انتظامية تزويد أسواق الجملة وتوظيف المخزونات الاستراتيجية وفق الحاجة.

الرقابة الاقتصادية للأسواق:

تتمثل التوجهات في العمل على تفكيك وضعيات الاحتكار والتصدي لعمليات المضاربة غير الشرعية فضلا عن إنفاذ قواعد المنافسة على مختلف المتدخلين وتكريس شفافية ونزاهة المعاملات في السوق لتوفير درجة عالية من الحماية للمستهلك والمساندة في تحقيق استقرار التزويد والأسعار. وتعتمد برامج التدخل على جملة من الإصلاحات والإجراءات تتمثّل في تفعيل الرقابة القبليّة والبعديّة في مجال المنافسة وتعزيز التغطية الرقابية القطاعية والجغرافية باستهداف نسبة تغطية تفوق 84% وتكثيف التدخلات الرقابية بمسالك التوزيع وتنويعها حسب المواسم الاستهلاكية بالتنسيق مع كل المتدخلين.

وفي نفس الغرض، سيتمّ تركيز منظومة متابعة للقضايا الكبرى في مجال الاحتكار والرفع من نسق تنفيذ قرارات مجلس المنافسة باستهداف نسبة تصاعدية من 60% إلى 80% خلال الخمس سنوات القادمة مع تطوير الرقابة المتعلقة بالتجارة ال إلكترونية واعتماد آليات فعالة لمكافحة الغش والاحتيال وحماية المستهلك.

التوعية والتحسيس:

سيتم إيلاء عناية خاصّة بمجال التوعية والتحسيس باعتباره من الآليات الوقائية والاستباقية الداعمة لتحقيق التوازن العام للسوق وذلك من خلال نشر ثقافة المنافسة وتطوير الوعي بها وترسيخها في سلوكيات مختلف المتعاملين الاقتصاديين من جهة وتطوير ثقافة الاستهلاك وتكثيف التظاهرات التحسيسية الموجهة للناشئة من خلال تنظيم حملات وطنية للتربية على الاستهلاك الرشيد.

حوكمة منظومة الدعم:

تعتبر سياسة الدعم إحدى الركائز الرئيسية للدور الاجتماعي للدولة. حيث سيتواصل العمل بها بغرض إرساء أكثر عدالة على هذه المنظومة بتوجيه الدعم نحو مستحقيه والتحكم في تكاليفه في مستوى مقبول من خلال التميز بين الاستعمال العائلي والاستعمال الصناعي والمهني للمواد المدعمة وإفراد الاستعمال العائلي بتعليب مميز وتنويع أحجام التعليب الخاصّة بالاستهلاك المهني مع مواصلة إنتاج وتعليب مادة القهوة الموجهة للاستهلاك العائلي وتوزيعها حصريا عن طريق الديوان التونسي للتجارة لضمان توجيهها لمستحقيها. كما ينتظر استكمال مسارات رقمنة مسالك توزيع المواد المدعمة وإرساء آليات لتقفّي الفوترة والتسليم الفعلي للمنتجات لضمان توجيهها للأغراض والمسالك المخصصة لها إضافة إلى تشديد الرقابة على مسالك توزيعها وترشيد استعمالاتها والحدّ من ظاهرة تهريبها إلى الخارج.

دعم النسيج التجاري وتعصيره:

يشكل تعصير النسيج الاقتصادي حلقة رئيسية لا فقط لتطوير العرض التجاري، بل وكذلك لأثره الهام في خلق حركية اقتصادية تؤمن التكامل بين منظومات الإنتاج وحاجيات المستهلكين وخلق قيمة مضافة مهمة للمنظومة التجارية واستحثاث التنمية الشاملة بمختلف المناطق والجهات. ومن هذا المنطلق ستشهد فترة المخطط بالخصوص:

تعزيز مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري:

سيتواصل تأهيل مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري لما لها من دور في تأمين انتظامية التزويد والتكوين السليم للأسعار وذلك عبر تجميع العرض في فضاءات مهيكلة وشفافة تقدم خدمات متنوعة. وتتمثل أهمّ البرامج والمبادرات في استحثاث نسق إنجاز منصة أسواق الإنتاج بالوسط والقاعدة التجارية بباجة وسوق إنتاج القوارص بمنزل بوزلفة وسوقي إنتاج التمور بقبلي وتوزر. كما ستعتمد الدراسة المتعلقة بمراجعة المخطط المديري لأسواق الإنتاج والجملة لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري لبرمجة مشاريع جديدة إضافة إلى التشجيع على إحداث شركات أهلية تنشط ضمن مسالك التوزيع.

تطوير صيغ ممارسة أنشطة تجارة التوزيع:

تهدف البرامج والإصلاحات في هذا المجال إلى تحقيق التوازن الجغرافي والقطاعي بين مكونات تجارة التوزيع فضلا عن تنظيم ممارسة أنشطة التوزيع وتسهيل النفاذ لها والنهوض بقطاع الحرف واحتواء القطاع الموازي. وتتمثل أهمّ التدخلات المبرمجة في إنجاز دراسات ومسوحات بهدف تشخيص النسيج التجاري في عدد من القطاعات وإعداد وتنفيذ مخططات مديرية للانتصاب بها. كما سيتم العمل على تكريس الأنماط التجارية العصرية والتشجيع على احداث العلامات الوطنية العاملة تحت آلية عقود الاستغلال تحت التسمية الأصلية فضلا عن تخفيف شروط ممارسة الأنشطة التجارية وتنويع وتفعيل خطوط التمويل للقطاع التجاري وخاصّة التجارة الصغرى.

تطوير التجارة الإلكترونية:

تشهد التجارة الإلكترونية تطورا ملحوظا لتشكل أحد الدعائم الأساسية لتعصير النسيج التجاري وهو ما يستوجب اعتماد جملة من البرامج والإصلاحات قصد تشجيع صغار ومتوسطي التجار على الانخراط في التجارة الإلكترونية من خلال توفير البرامج التكوينية والأدوات المناسبة لدمجهم في البيئة الرقمية وتوسيع نطاق الدفع الإلكتروني وتوفير الخدمات اللوجستية فضلا عن إحداث بوابة للتجارة الإلكترونية لفائدة المؤسسات الناشطة في هذا المجال بما يعزّز ثقة المستهلكين في قنوات التوزيع المسجلة بالبوابة.

وفي هذا الإطار سيتم إعداد استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية بهدف تأكيد خيارات تطوير التجارة الإلكترونية في تونس، بما يضمن تنظيمها في السوق الداخلية وتعزيز قدرتنا التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي علاوة على الانفتاح على الأسواق الإقليمية حيث ينتظر إنشاء سوق رقمي إفريقي موحد يسهل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وكذلك المساهمة في مشروع "التجارة ال إلكترونية والتجارة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي يمتد حتى نهاية سنة 2029 والذي يهدف إلى تسريع التحول الرقمي في قطاع التجارة ودعم الابتكار وتعزيز قدرات الشركات وخلق المزيد من الفرص للشباب والنساء.

تعزيز البيئة التشريعية للتجارة:

سيتم العمل على مواكبة تحولات القطاع التجاري من خلال تركيز بيئة تشريعية ملائمة حيث ينتظر تنقيح قوانين إعادة تنظيم المنافسة والأسعار وطرق البيع والإشهار التجاري وتجارة التوزيع والمعارض والتظاهرات التجارية والتجارة ال إلكترونية والحرف إضافة إلى إصدار قانون السلامة الصناعية والنصوص التطبيقية لمرسوم مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري وتنقيح أمر المواد المستثناة من نظام حرية الأسعار والقرارات المتعلقة بتراتيب توزيع المواد المدعمة وكذلك تنقيح المنشور الوزاري المشترك لحوكمة التصرف في المحجوزات بما يدعم مكافحة الاحتكار والمضاربة غير القانونية.

إعادة الهيكلة والتطوير المؤسساتي:

سيتم إنجاز دراسة استراتيجية تتعلق بتطوير قطاع التجارة وإعادة هيكلة وزارة التجارة والمؤسسات التي تحت إشرافها استجابة لمتطلبات رهانات هذه المرحلة علاوة عن تفعيل منظومة الدفاع التجاري وتركيز الوكالة الوطنية لسلامة المنتجات الصناعية ومراجعة الإطار الترتيبي المتعلق بإحداث وتنظيم غرف التجارة والصناعة في اتجاه إعادة هيكلتها بما يحسن موقعها في المشهد الاقتصادي والتنموي ويضمن إشعاعها محليا.

II. التجارة الخارجية

تشكل التجارة الخارجية عنصرا رئيسيا لدفع التنمية الاقتصادية وذلك على مستوى التقليص من مستويات العجز التجاري وانعكاساته على احتياطي العملة ودعم التصدير بمزيد إقحام المؤسسات المنتجة في عملية التصدير وتنويع الوجهات التصديرية ضمن إطار عام يكفل حماية النسيج الصناعي .

وتنبني سياسة التجارة الخارجية على خيار الانفتاح التجاري في إطار التعهدات الدولية والإقليمية التي انخرطت فيها تونس على غرار منظمة التجارة العالمية واتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والاندماج الأور ومتوسطي واتفاق الشراكة مع بريطانيا واتفاقية الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة الافريقية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، علاوة على اتفاقيات التبادل التجاري الحرّ المبرمة مع عديد البلدان الشريكة والتي تنبني على قاعدة حرية نفاذ البضائع والمنتجات إلى الأسواق الخارجية وفق نظام الأفضليات التجارية.

كما يعكس هذا الخيار القدرة التنافسية والميزات التفاضلية الجيّدة لعديد المنتجات الصناعية والفلاحية والخدمات المصدرة إضافة إلى خبرة المؤسسات المصدرة كليا أو جزئيا وكفاءة قطاع الأعمال الوطني في ربط العلاقات التجارية واقتحام الأسواق الخارجية التقليدية منها والجديدة فضلا على ما توفّره الدولة من تشجيعات لتنمية الصادرات واستحثاث الجهود لتوفير خدمات المرافقة والإحاطة والنقل والتأمين والتمويل لفائدة المصدرين.

وبالتوازي مع العمل على زيادة القدرات الوطنية للتصدير والتحكم في العجز التجاري، فإن نسق المبادلات التجارية ظل مرتبطا بالخصوص بتطوّرات الأسواق الخارجية والتي ما فتئت تشهد جملة من التقلبات والصعوبات الناجمة عن تأثر الوضع الاقتصادي الدولي لاسيما ببلدان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لبلادنا بعمق تداعيات الأزمات والصراعات الجيوسياسية الأخيرة من جهة واشتداد المنافسة وخروجها عن القواعد الاعتيادية المضبوطة من قبل المنظمة العالمية للتجارة على غرار الإجراءات التجارية الأحادية والتحالفات الجديدة في عديد المناطق مما فرض واقعا يتسم بالضغوط التقييدية تجاه صادرات الدول غير الصناعية.

وعلى هذا الأساس، ترتكز استراتيجية التجارة الخارجية على السعي إلى التحكم في العجز التجاري والاستفادة من القدرات التصديرية المتاحة فضلا عن تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري لتونس في محيطها العالمي بما يعزز فرص فتح الآفاق للصادرات التونسية واستقطاب الاستثمار الوطني والخارجي المباشر. كما شملت الإصلاحات تحسين أداء منظومة التجارة الخارجية لا سيما رقمنة الخدمات وتحديث التشريعات والتراتيب وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني من خلال التجديد والابتكار وتملّك التكنولوجيات الحديثة الضرورية للانصهار في سلاسل القيمة العالمية ودعم الإحاطة بالمصدرين وتشجيعهم على اقتحام الأسواق الجديدة.

1. أهم نتائج الفترة 2021- 2025:

تنمية الصادرات ودعم التجارة الخارجية:

تفاقم عجز الميزان التجاري خلال سنة 2025 ليبلغ قيمة 21800 م د مقابل عجز تجاري بـ 16215 م د سنة 2021، أي تراجع بنسبة 34,4% نتيجة للتطورات في معدلات المبادلات التجارية. وأدّى ارتفاع قيمة المبادلات التجارية الوطنية إلى تحقيق استقرار في نسبة تغطية الواردات بالصادرات في حدود 74,5% خلال سنة 2025 مقابل 74,2% خلال سنة 2021.

تطور المبادلات التجارية و العجز التجاري (م د)

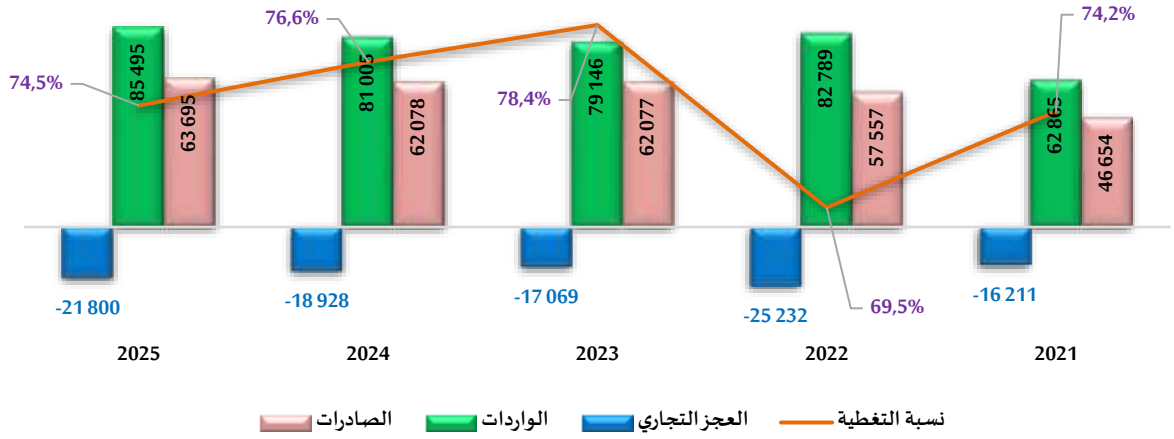

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات:

شهدت حصة صادرات قطاعات الطاقة والميكانيك والكهرباء والنسيج والملابس من اجمالي الصادرات الوطنية عدم الاستقرار خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى غاية سنة 2025. ورغم تطور الصادرات التونسية خلال الخماسية الأخيرة، إلاّ أنّه لم يتسن بلوغ الأهداف المرسومة بالنظر إلى الإشكاليات المتعلقة بتواصل تمركزها في الأسواق الأقل ديناميكية على غرار دول الإتحاد الأوروبي التي تستحوذ على نحو 70% من مجموع الصادرات وذلك رغم التحسّن الملحوظ للصادرات للأسواق الإفريقية والعربية والسوق الآسيوية التي توفّر فرص واعدة لتنويع الشراكات التجارية.

كما اتسم تدفق الصادرات بازدياد أهمّية صادرات المنتجات الصناعات الميكانيكية والكهربائية واستعادة نسق إيجابي لصادرات النسيج وتحسن صادرات المواد الغذائية والفلاحية والمنتجات شبه الطبية وغيرها مقابل تراجع صادرات الطاقة والمنتجات الفسفاطية وعدم التوصل إلى إثراء باقة المنتجات المصدرة رغم توفر عديد المميزّات والمنظومات القابلة للتصدير.

تطور صادرات الطاقة والميكانيك والكهرباء والنسيج والملابس (%)

الحصة في اجمالي الصادرات (%)	2021	2022	2023	2024	2025
الطاقة	6,5	7,9	6,2	6,2	4.2
الميكانيك والكهرباء	46,0	42,6	45,7	46,3	49.0
النسيج والملابس	16,3	15,9	15,6	14,8	14.2

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

نسبة صادرات الصناعات المعملية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع مقارنة ببعض البلدان المنافسة (%)

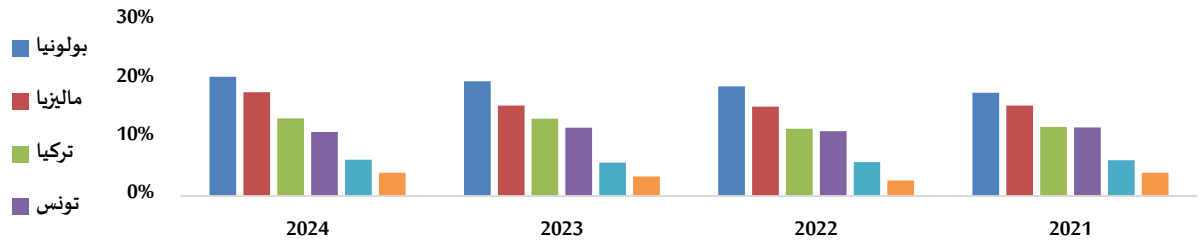

المصدر: المركز الدولي للتجارة ITC

وإلى جانب هذه الإشكاليات المرتبطة بهيكلة الصادرات، يعكس ضعف التنافسية الخارجية أيضا مدى تأثر ديناميكية الصادرات بالتطور غير الملائم للمحيط الدولي بحكم توالي الأزمات المالية والاقتصادية. كما تعدّ خدمات النقل واللوجستية في غياب خطوط نقل بري وبحري مباشرة مع الأسواق الجديدة من الدول الإفريقية والدول الأسيوية وتعقّد الإجراءات الإدارية والتمويل من أبرز معوقات التجارة الخارجية.

إحكام التصرف في الواردات وحماية المنتوج الوطني و إنفاذ آليات الدفاع التجاري:

اتسمت سياسة التجارة الخارجية بالحرص على التطويق التجاري وذلك من خلال العمل على إحكام الواردات وذلك بفضل الحدّ من توريد المنتجات التي لها مثيل مصنّع محليا وتشديد الرقابة على الخصوصيات الفنية لمجموعة من واردات المنتوجات الاستهلاكية ومراجعة اتفاقية التبادل الحر مع تركيا في إطار قانون المالية لسنة 2024، بما يتيح دعم تنافسية عدد من المنتوجات التونسية مقارنة مع مثيلاتها التركية إضافة إلى تفعيل الدبلوماسية التونسية بغرض تحسين الميزان التجاري الوطني.

وفي هذا الإطار، يشكل الدفاع التجاري أبرز الآليات الضرورية لحماية النسيج الصناعي الوطني سواء من الممارسات غير الشرعية عند التوريد على غرار الإغراق والدعم المحذور أو الدفاع عن الصادرات التونسية التي تفتح ضدّها تحقيقات أو فرض عوائق غير التعريفية ضدّها. هذا وقد تمّ احداث جهاز للدفاع التجاري ضمن أحكام الفصل 34 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 والمتعلق بضبط أحكام خاصّة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.

تعزيز اندماج تونس الاقتصادي والتجاري في محيطها الإقليمي والقاري والدولي:

يشكل تعزيز نفاذ الصادرات وفتح الآفاق للسلع والخدمات المصدرة من أبرز مرتكزات سياسة التجارة الخارجية لذلك تمّ العمل على تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يظلّ شريكًا رئيسيًا لتونس وذلك في إطار مذكرة التفاهم حول الشراكة الشاملة إضافة إلى الاتفاق المبرم مع المملكة المتحدة الرامي إلى تسهيل نفاذ الصادرات التونسية. كما تواصل مسار تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والمساهمة في كافة المبادرات والمشاريع التي تنفذها الأمانة العامة للمنطقة القارية مع تحسيس وتعزيز قدرات المتعاملين الاقتصاديين من أجل استغلال المزايا التعريفية الممنوحة وتثمين الفرص التي أتاحها الانضمام إلى الكوميسا وذلك إلى جانب الاندماج داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتسريع تنفيذ اتفاق التبادل الحر العربي وتخفيض الحواجز غير التعريفية.

وتواصل دعم التعاون الاقتصادي والتجاري مع الشقيقتين ليبيا والجزائر وعلى المستوى الثنائي متعدد الأطراف مع البلدان العربية والافريقية والآسيوية، وذلك باستهداف البلدان ذات الآفاق التصديرية حيث انتهت المفاوضات التونسية الاندونيسية المتعلقة باتفاق تجاري تفاضلي. هذا إضافة إلى توطيد العلاقات التجارية مع روسيا ورابطة الدول المستقلة والصين وباكستان والسوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية ورابطة التجارة الحرة الأوروبية مع الهند واليابان ...

وفي هذا الشأن تم إطلاق مشروع استراتيجي لممرّ تجاري بري تونسي-ليبي بهدف ربط الحدود مع خمسة بلدان إفريقية من جنوب الصحراء (التشاد والنيجر، ومالي وبوركينا فاسو وافريقيا الوسطى)، ممّا يعزز موقع تونس كمنصة تجارية وجسر بين أوروبا وإفريقيا للمبادلات الثنائية ومتعدّدة الأطراف في الاتجاهين وتسهيل عبور البضائع وتحفيز التجارة البينية الإفريقية، علاوة عن جلب الاستثمارات خاصّة في المنطقة الحرّة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان والمناطق الحدودية. ويتمّ حاليا الشروع في المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية قصد مراجعة المعاليم الديوانية مع الحفاظ على المصالح الحيوية للقطاعات الإنتاجية ورسم خطة تحرك نحو بلدان أمريكا الجنوبية قصد التعريف بالمنتجات التونسية وتسهيل تصديرها.

2. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية:

تشهد الساحة الدولية تحولات جذرية نتيجة التنافس غير المسبوق للتحكم في مسارات التجارة الخارجية وتعظيم المكاسب من خلال عدم الالتزام بقواعد المنظمة العالمية للتجارة والبحث عن فرض الهيمنة التجارية أحادية المصلحة والحد من أهمّية النظام التجاري متعدّد الأطراف. وفي ذات الوقت، يعرف العالم توسّعا للتكتلات التجارية الإقليمية والثنائية في إطار سعي كل الدول إلى تطوير مبادلاتها

التجارية الخارجية. ويبرز في هذا الإطار التقدم الهام لإرساء المنطقة التجارية الحرة لإفريقيا، إلى جانب التحالفات الجديدة لدول البريكس والاتفاق بين كتلتي دول الاتحاد الأوروبي وأمريكيا اللاتينية والاتفاقيات المهمة بين الدول الآسيوية والمحيط الهادي وغيرها.

كما ترتبط الرهانات المستقبلية للمبادلات التجارية الدولية ببروز أنماط التجارة ال إلكترونية وتنامي دور المنصات الرقمية المعتمدة دوليا خاصّة مع تزايد أهمّية الذكاء الاصطناعي وتأثيراته المستقبلية. كما تمّ فرض معايير وشروط فنية جديدة تخص مجالات الصحة والسلامة الغذائية واعتماد معايير الحياد الكربوني خاصّة منها تطبيق آلية تعديل الكربون الأوروبية.

وعلى المستوى الوطني توفّر التوجهات التنموية للمرحلة القادمة دعما مهما للمجهود الوطني للتصدير بفضل السعي إلى تفعيل حركية التنمية والحرص على الاستفادة من قدرات التجديد والابتكار لمختلف منظومات الإنتاج وتوظيف الميزات التفاضلية لكل الجهات، فضلا عن توظيف التموقع الجغرافي المميّز والبنية الأساسية المتاحة لتفعيل التجارة البينية والتوجه نحو تنويع الأسواق الخارجية المستهدفة.

3. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030:

تنصهر سياسة التجارة الخارجية ضمن ثوابت الدفاع عن المصلحة الوطنية والعمل على الاستفادة من كل الفرص المتاحة لتنمية الصادرات الوطنية واستغلال كل الاتفاقيات التجارية والدفاع عن القواعد الضامنة لنزاهة المنافسة دوليّا والعمل على مسايرة مجمل التحولات الدولية، بما يمكّن من تعزيز تموقع تونس في السوق الدولية وذلك بفضل رفع تنافسية المنتجات التونسية والاستفادة من الخبرات والكفاءات الوطنية لاقتحام الأسواق الخارجية.

وفي هذا الإطار، تتأكد أولوية دفع التصدير وتعزيز الاندماج التجاري الإقليمي من خلال الانتقال السريع نحو قطاعات واعدة واستراتيجية من أجل رفع القيمة المضافة للصادرات وتنويع أنشطة إنتاجية جديدة متشابكة مع تخصصات البلاد الأصلية والمساهمة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، فضلا عن تطوير الأداء التصديري لمواجهة المنافسة العالمية من خلال مزيد تنويع الأسواق المستهدفة. كما يوفّر التوجه الاستراتيجي لدعم الاقتصاد الأخضر إمكانات إضافية لتحسين تنافسية المنتجات الوطنية وتطبيق ارتباطها بالمهارات وقدرة الحياد الكربوني. وتطوّر الأنشطة الواعدة للعشرية القادمة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها بكفاءة. وتوضح بيانات وتقديرات مركز التجارة الدولية أنّ 49% من الإمكانات التصديرية لتونس لاتزال غير مستغلة، حيث تصل الإمكانات النظرية إلى حوالي 23 مليار دولار، منها 11 مليار غير مستغلة فعلياً.

الإمكانات التصديرية والإمكانات التصديرية غير المستغلّة لبعض القطاعات الواعدة (*مليون دولار*)

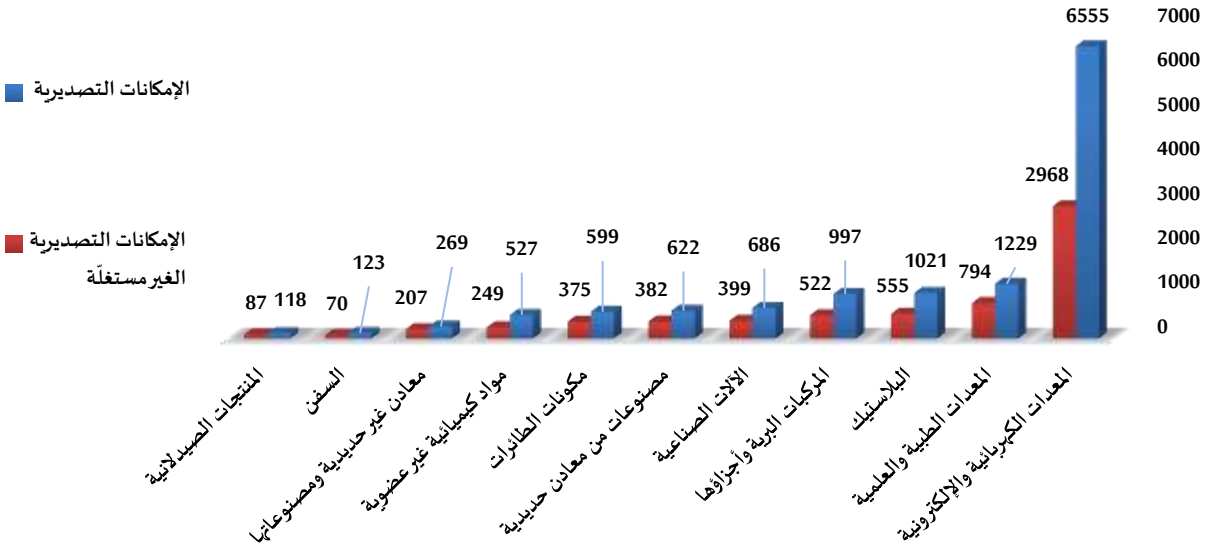

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

وتمثل حماية المنتوج الوطني إزاء الممارسات التجارية غير النزيهة أولوية قصوى خاصّة في ظل الحاجة إلى تطوير الصناعات الوطنية وتقوية قدرتها على المنافسة. وتنبني هذه السياسة على تفعيل آليات الدفاع التجاري ووضع آليات متابعة ورقابة فنية ناجعة وفق الأطر القانونية الضامنة لحماية مصالح الاقتصاد الوطني. كما تستند التوجهات الجديدة إلى توظيف الانتقال الرقمي بعنوان التجارة الخارجية، بدءًا من رقمنة إجراءات التصدير والتوريد وصولًا إلى خدمات النقل والخدمات الديوانية والجبائية والبنكية وإصدار شهادات المنشأ، وصولا إلى تطوير نافذة وطنية إلكترونية موحدة متكاملة وقابلة للتشغيل البيني وتكون متاحة لكل الفاعلين الاقتصاديين.

ويتطلب تجسيم هذه الأولويات اعتماد خارطة طريق متكاملة تنسجم مع الرهانات والفرص التجارية بالأسواق الخارجية بما يعزز تطوير قدرات الاقتصاد التونسي وتحسين تنافسيته وذلك بغية تحقيق تنمية عادلة وشاملة لكافة الجهات والأقاليم. وفي هذا الإطار، سيتم العمل خلال الفترة 2026-2030 على تجسيم الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تنمية الصادرات ودعم التجارة الخارجية،
- تعزيز اندماج تونس الاقتصادي والتجاري في محيطها الإقليمي والقاري والدولي،
- إحكام التصرف في الواردات وحماية المنتوج الوطني وإنفاذ آليات الدفاع التجاري.

4. مضمون سياسة التجارة الخارجية للفترة 2026-2030:

تندرج سياسة التجارة الخارجية للفترة 2026–2030 في إطار رؤية شاملة غرضها **تنمية الصادرات وتنويع الأسواق والمنتجات وتحسين مناخ التجارة الخارجية**، وذلك بالتوازي مع **حماية المنتوج الوطني وحسن التصرف في الواردات** إلى جانب تكريس مقاربة تجمع كل المتدخلين العموميين والخواص لرقمنة منظومة التجارة الخارجية ورفع مساهمة الأنشطة الواعدة والاندماج في سلاسل القيمة، بما يضمن تحقيق توازن أفضل للميزان التجاري ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بخصوص تنمية الصادرات ودعم التجارة الخارجية:

تشمل الأهداف المرسومة لتنمية الصادرات وتطوير التجارة الخارجية خاصة رفع مستوى المجهود التصديري فضلا عن زيادة حصة الأسواق غير التقليدية وتحسين مساهمة الصادرات ذات القيمة المضافة العالية ليبلغ كل منها نحو 40% من إجمالي الصادرات وكذلك استهداف رفع حصة التجارة الخارجية مع بلدان اتفاقيات التبادل الحر إلى حدود 90% من إجمالي المبادلات مع تسريع التقدم في تعميم رقمنة منظومة التجارة الخارجية.

ولهذا الغرض ستتكثف الجهود في إطار منظومة متكاملة لتسهيل عمليات التصدير وتشجيعها وتحسين قدرتها التنافسية مع توفير الدعم اللوجستي والتمويلي وتطوير آليات المرافقة والإحاطة من قبل هياكل المساندة الفنية وخدمات الديوانة التي تسهر على تنظيم المبادلات وضمان توسيع الأسواق وتنويع المنتجات المصدرة ورفع قيمتها بما يسهم في دفع حركية وحدات الإنتاج بكافة الجهات.

وفي ذات الوقت تشمل سياسة التجارة الخارجية أهمّ التدابير التالية:

- **رقمنة إجراءات التجارة الخارجية ومنظومة الدعم اللوجستي:** وذلك بفضل تسريع الرقمنة الكلية للإجراءات التجارية وتحسين جودة الخدمات بالتنسيق مع مختلف المتدخلين وتوفير الدعم اللوجستي من خلال بعث خطوط جوية جديدة نحو البلدان الإفريقية. كما سيتم العمل على إطلاق بوابة إلكترونية جديدة لمركز النهوض بالصادرات تتيح جملة من الخدمات من بينها تقديم معطيات حول المحيط العام للتصدير ودليل المصدرين التونسيين ومنصة السوق.
- **دعم صادرات الاقتصاد الأخضر وتطبيق مبدأ الحياد الكربوني:** من خلال دعم النفاذ إلى التمويل الأخضر وتحفيز المؤسسات على الابتكار البيئي وتشجيع تبني الممارسات المستدامة والحصول على شهادات بيئية وتعزيز صادرات الاقتصاد الأخضر وكذلك إيجاد الآليات للتعامل مع ضريبة الكربون الأوروبية.
- **دعم صادرات الخدمات:** لرفع مساهمة الصادرات في الناتج وذلك عبر العمل على تطوير قاعدة الخدمات المصدرة وتوسيع وتنويع الأسواق المستهدفة وكذلك تحسين أجهزة الدعم والمساندة وتصويب الامتيازات والتمويل للقطاعات الواعدة ورفع المحتوى

التكنولوجي للصادرات التونسية. وسيتم بالخصوص مزيد دعم عمليات "التصدير الأول" (Export First) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبرام اتفاقيات اعتراف متبادل في المجالات المهنية (الهندسة، الصحة، الاستشارات...) إضافة إلى إطلاق علامة "Tunisian Services Exporter" لخلق هوية تنافسية في السوق الدولية.

تعزيز اندماج تونس الاقتصادي والتجاري في محيطها الإقليمي والقاري والدولي:

سيتمّ في هذا المجال تطوير الاتفاقيات التجارية مع البلدان الشقيقة والصديقة وتعزيز التوجه التونسي نحو إرساء شراكة اقتصادية وتجارية فاعلة مع الدول الصاعدة وربطها بمدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حماية النسيج الاقتصادي الوطني من الممارسات التجارية غير النزيهة ومعالجة عجز الميزان التجاري والحرص على تعزيز الصادرات التونسية نحو الأسواق الواعدة ورفع مساهمة الخدمات في الصادرات التونسية:

كما سيتم العمل على المحافظة على مكانة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول الاتحاد الاوروبي من خلال مراجعة وتطوير اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية في إطار تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة في جويلية 2023 والتي تعتمد مقاربة جديدة لربط التعاون التجاري بالاستثمار والتنمية والحرص على تنويع الشركاء داخل هذا الفضاء خصوصا دول شمال الاتحاد ودول وسط وشرق أوروبا وذلك بالتوازي مع مواصلة المفاوضات الجارية على المستويات الثنائية والإقليمية: مع عدد من الدول بما فيها مراجعة الاتفاقية التجارية مع تركيا.

وبغرض دعم الصادرات، سيتواصل تعزيز التعاون التجاري والاندماج في سلاسل القيمة العالمية ومجابهة تنامي النزعة الحمائية للسياسات التجارية من خلال إبرام اتفاقيات جديدة للتبادل التجاري. وينتظر بالخصوص الشروع في مفاوضات لإبرام اتفاق تجاري مع الإتحاد الاقتصادي الأوراسي (الذي يضّم كل من روسيا وأرمينيا وقرغيزستان وبيلاروسيا وكازخستان) لما توفره هذه السوق من إمكانات لتنويع الشركاء التجاريين أمام الصادرات التونسية وكذلك انطلاق المفاوضات التي تعتزم الصين فتحها مع عدد من الدول الافريقية ومن بينهم تونس حول اتفاق تجاري تفاضلي وذلك تنفيذا لمقتضيات الاتفاق الإطاري حول التنمية والشراكة الاقتصادية.

وإلى جانب المشاركة التونسية الفعّالة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وبهدف الدفاع عن المصالح الوطنية وتنفيذ التوصيات الصادرة عن مراجعة السياسات التجارية لتونس بالمنظمة العالمية للتجارة التي تمت أواخر نوفمبر 2025 بجنيف وتعزيز فاعلية السياسات التجارية وتحسين مناخ الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية، ينتظر تطوير عدد من الاتفاقيات التجارية إلى اتفاقيات شراكة اقتصادية، بما يوسع المنافع للاقتصاد التونسي ويفتح الآفاق أمام الصادرات التونسية إلى جانب تعزيز التعاون الإقليمي والتعاون جنوب-جنوب.

وتستدعي رهانات المرحلة القادمة مزيد توسيع قاعدة المستفيدين بصفتهم مشغلين ومصدرين اقتصاديين معتمدين على المستوى الوطني وتوفير الدعم الفني بغرض تيسير نفاذ منتجاتنا وخدماتنا للأسواق الخارجية وتوسيع قاعدة الصادرات الوطنية وتحسين تنافسيتها ومزيد تأطير ودفع المبادلات التجارية مع دول الجوار عبر إيلاء الأهمية للمناطق الحدودية من خلال تركيز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية بين قردان وتفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بالمخطط المديري للمناطق الحرّة التجارية على الحدود التونسية الجزائرية باعتبار أهمّية أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

في مجال إحكام التصرف في الواردات وحماية المنتوج الوطني و إنفاذ آليات الدفاع التجاري:

سيتم مواصلة العمل على اعتماد نظام إنذار مبكر لمتابعة واردات المنتجات المصنعة محلياً يشمل تحديث دوري للمنتجات ونظام مراقبة لتقييم كثافة الواردات وكلفة التوريد علاوة عن تحسين نسبة الاندماج الاقتصادي وتنافسية المنتجات الوطنية بغرض التحكم في الواردات التي لها مثيل محلي واستكمال تفعيل آليات الدفاع التجاري القانونية لحماية الصناعة المحلية.

أهم مكوّنات خارطة الطريق التنفيذية للفترة 2026-2030:

المحور	الإجراء	النتائج المنتظرة	المسؤول عن التنفيذ	الآجال
رقمنة الإجراءات	إحداث الشباك الوطني الموحد للتجارة الخارجية	رقمنة كلية للإجراءات (100%)	كل الهياكل والوزارات في علاقة بالتجارة الخارجية	2028
الدفاع التجاري	إرساء هيئة الدفاع التجاري	استكمال إرساء الهيئة	وزارة التجارة وتنمية الصادرات	2026
تجارة الخدمات	إطلاق الاستراتيجية الوطنية للخدمات	20% زيادة في صادرات الخدمات	وزارات التجارة والمالية والشؤون الخارجية والبنك المركزي	2030
الاقتصاد الأخضر	إحداث صندوق دعم التحول الكربوني للمؤسسات المصدرة التونسية	500 مؤسسة مؤهلة بمعدل 100 مؤسسة كل سنة	وزارات التجارة والبيئة والمالية والصناعة والمناجم والطاقة	2026-2030

2.2 التجهيز والبنية الأساسية

ينصهر المخطط التنموي ضمن الأولويات الوطنية والأهداف المرسومة من قبل المجالس المنتخبة والتي تستجيب إلى الحاجيات الفعلية للمواطنين وبالتحديد في مجالات تطوير شبكة الطرقات وتهيئة المسالك الريفية وصيانة الطرقات وحماية المدن من الفيضانات.

وتعد سياسة التجهيز والبنية الأساسية رافعة أساسية لتحقيق الرؤية المجالية ودفع التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث توفر شبكة الطرقات بمختلف تصنيفاتها والتجهيزات المرتبطة بها الحاضنة لتنقلات الافراد وتدفقات المنتجات من مراكز الإنتاج إلى الأسواق والمنافذ الخارجية. كما تكمن أهمّيتها في تأمين الربط بين مختلف الجهات واندماجها بما يضمن تقليص الفوارق بينها وتحقيق عدالة مجالية.

وفي سياق تعزيز قدرة المدن على مواجهة الكوارث الطبيعية والتكيف مع العوامل المناخية (الصمود الحضري)، تولي الخطة التنموية 2026-2030 أهمّية بالغة لحماية التجمعات السكنية من مخاطر الفيضانات. ويتم ذلك عبر تهيئة المجاري المائية لاستيعاب مياه الأمطار وإنجاز بنية تحتية وقائية وتكثيف عمليات المراقبة وأنظمة الإنذار المبكر لضمان سلامة السكان والممتلكات. كما تشمل الجهود حماية الشريط الساحلي من ظاهرة الانجراف البحري، للمحافظة على النظم البيئية الساحلية وضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها كالسياحة والصيد البحري.

ويكتسي مجال التهيئة الترابية والعمرانية أيضا أولوية هامّة كأداة استباقية لتنظيم المجال وتأهيله، من خلال تصوّر سياسة عمومية مبتكرة للتهيئة الترابية والعمرانية تضمن الاستغلال الرشيد للمجال وتنظيم التوسّع العمراني وتثمين الموارد المحلية وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الأقل نموا مع إدماج البعد البيئي ومخاطر الكوارث والتكيف مع العوامل المناخية.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

تواصل خلال الفترة 2021-2025 تنفيذ مجمل البرامج والمشاريع الرامية إلى تعزيز البنية الأساسية والمرافق الجماعية وتحسين جودة خدمات الهياكل العمومية في مجالات تشييد الطرقات والجسور وصيانتها وتأهيلها والتهيئة الترابية والعمرانية وتحسين السكن ومشاريع حماية الشريط الساحلي وحماية المدن من الفيضانات. وقد عرف نسق تنفيذ البرامج والمشاريع تحسنا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة بفضل الإصلاحات والتدابير المتعلقة بتسريع نسق تنفيذ مشاريع الاستثمار العمومي ورصد الإمكانات الضرورية لذلك مع تعزيز التنسيق في بين الهياكل العمومية المعنية.

وقد تسنى خلال هذه الفترة تحقيق أهمّ النتائج التالية:

1. الطرقات والجسور:

تميزت الفترة 2021-2025 بإعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع المتواصلة والتي شهدت تأخيرا في الإنجاز نتيجة تعديات الازمات والصعوبات الظرفية، إلى جانب العمل على إنجاز مشاريع جديدة مما يعكس الالتزام بتحديث وتوسيع الشبكة الطرقية الوطنية، تلبية لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة لدعم ربط مختلف الجهات وتسهيل حركة النقل.

وقد مكنت الإنجازات من تطور شبكة الطرقات على النحو التالي:

- شبكة الطرقات المرقّمة تمتدّ على 19990 كلم، منها 84% معبّدة موزعة بين 743 كلم من الطرقات السيارة (4%)، 4750 كلم طرقات وطنية (24%)، 6513 كلم طرقات جهوية (32%)، 5940 كلم طرقات محلية (30%) و2045 كلم في طور الترقيم (10%)،
- شبكة مسالك ريفية تمتد على 58790 كلم منها 28817 كلم مسالك مهيأة سنة 2024.

وينتظر أن تبلغ خلال الفترة 2021-2025 الاستثمارات المنجزة حوالي 4687 م د مقارنة بتقديرات بـ 5482 م د منها بنسبة إنجاز بحوالي 85%. وتتوزّع نسبة الإنجاز بين حوالي 96% للمشاريع المتواصلة و65% للمشاريع الجديدة. وشهدت الفترة تقدّما ملحوظا في تعزيز البنية التحتية للطرقات عبر استكمال عدد كبير من المشاريع والبرامج الجاري تنفيذها بالإضافة إلى الانطلاق في تنفيذ مشاريع جديدة.

وشملت الإنجازات بالخصوص الانتهاء من أشغال الطريق السيارة مدنين-رأس الجدير بكامل مكوّناتها وفتحها للجولان والشروع في إنجاز الطريق السيارة تونس جلمة (نسبة الإنجاز 34%) والانتهاء من دراسة الجزء ذو الأولوية من الطريق السيارة الرابطة بين بوسالم والحدود الجزائرية (القسط بوسالم- فرنانة على طول 40 كلم) والانطلاق في إجراءات التصفية العقارية إلى جانب برامج طرقات تونس الكبرى والطرقات المهيكلة للمدن وتطوير وتهيئة وتدعيم شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية والصيانة الدورية.

وقد مكنت هذه الإنجازات من تطور شبكة الطرقات المرقمة لتبلغ المؤشرات إلى غاية ديسمبر سنة 2024 ما يلي:

تطور شبكة الطرقات المعبدة (%)

المؤشرات %	2015	2021	ديسمبر 2024
نسبة الطرقات المعبدة	79	83,90	84,30
نسبة الطرقات المعبدة بطبقة من الخرسانة الإسفلتية	49	53,20	53,30
نسبة الطرقات التي يتجاوز عرضها 7 متر	68	68,70	71,90
نسبة الطرقات 2*2 مسالك	10	13,90	13,00
الطول الجملي للطرقات السيارة التي في طور الاستغلال (كلم)	356	663	743

المصدر: وزارة التجهيز والاسكان

ورغم أهمّية المشاريع المنجزة الا أن البنية التحتية للطرقات تظهر تفاوتا بين الجهات يتجسّد من خلال:

- تفاوت في كثافة شبكة الطرقات الوطنية بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية حيث تتجاوز بهذه المناطق المعدل الوطني البالغ 12,2 كلم لكل 100 كلم² وأقل بالمناطق الداخلية.
- إنجاز أهمّ المشاريع الكبرى لربط المناطق الساحلية وتونس الكبرى بالمناطق الداخلية، حيث توجد 70% من الطرقات السيارة المستغلة (تونس –راس الجدير 571 كلم) على الشريط الساحلي، مقابل 30% (172 كلم) بالمناطق الداخلية.
- محدودية الطرقات المهيكلة ذات المسارين التي تمثل 13% من شبكة الطرقات المرقمة مع تسجيل تفاوت ملحوظ بين الجهات.
- نقص المسالك بالمناطق الريفية وضعف نسبة المسالك المهيئة ببعض الجهات الأقل تنمية.
- نقص ملحوظ في الصيانة الدورية خاصّة بالنسبة للمسالك الريفية وشبكة الطرقات المحلية وتردي وضعيتها بالنظر إلى الطول الهام للشبكتين (49% من المسالك الريفية مهيئة و53,3% من الطرقات المرقمة معبد بالخرسانة الاسفلتية).

شبكة الطرقات والمسالك حسب الولايات لسنة 2024

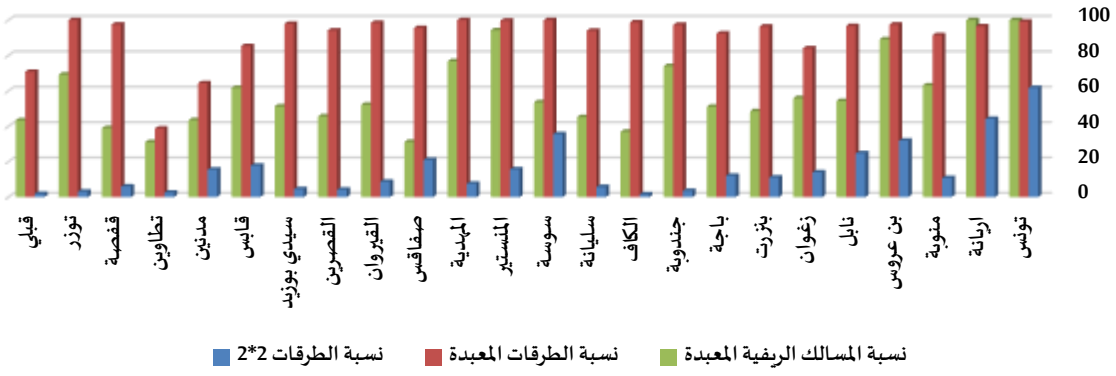

المصدر: وزارة التجهيز والاسكان

2. حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري:

شهدت الخماسية 2021-2025 تنفيذ جملة من المشاريع النوعية والمتعلقة بـ:

- دراسة حماية الشريط الساحلي بمناطق رجيش وسلقطة وصونين والرفراف وضبط استراتيجية وبرنامج عملي لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري في أفق2050.
- الانطلاق في دراسة تركيز نظام رقمي لمراقبة الملك العمومي البحري ودراسة تقييم وحماية الشريط الساحلي الممتد من البقالطة إلى المهدية الشمالية ودراسة تقييم الشريط الساحلي باللوزة والحزق بجبنيانة.
- الانطلاق في الدراسة الاستراتيجية للتنمية المندمجة لضفاف بحيرة السيجومي والتي تهدف إلى إعداد برنامج للتنمية الحضرية المندمجة بكامل المنطقة المحيطة بالسبخة ودراسة الجدوى الفنية والإقتصادية والمالية للمشروع والتعمق في فرضيات تنفيذه في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- إنجاز أشغال حماية شواطئ صفاقس (اللوزة والحزق) القنال الشمالي لسبخة بن غياضة بالمهدية وفلاز المنستير وكرنيش بنزرت (القسط2و3) والميناء العتيق بغار الملح وجرجيس (بني فتايل) والميناء الترفيهي بالمنستير وإعادة تهيئة حاجز الحماية بالرفراف وأشغال حماية منطقة الإبر بطبرقة والشريط الساحلي بكاب الزبيب والشريط الساحلي الرجيش -سلقطة من الانجراف البحري.

3. حماية المدن من الفيضانات:

شملت إنجازات الفترة المنقضية 2021- 2025بالخصوص:

- استكمال إنجاز حماية 42 مدينة على مستوى 18 ولاية وبكلفة جملية قدرها 209 م د شملت ولايات بنزرت ونابل وباجة والكاف وجندوبة والقصرين والمهدية وسوسة وقفصة وتونس وصفاقس والمنستير والقيروان ومدنين وقابس وصفاقس وسيدي بوزيد وبن عروس.
- مواصلة إنجاز أشغال حماية 17 مدينة من الفيضانات.
- من المتوقع الانتهاء من أشغال حماية 22 مدينة من الفيضانات مع موفى سنة 2025 منها مدن تونس الغربية ومنطقة الوديان والقيروان.
- مواصلة برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات وبلغت نسبة الإنجاز 56% ومن المنتظر أن تبلغ 78% سنة 2025.
- مواصلة الدراسة الإستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بنسبة إنجاز بـ23% وينتظر أن تبلغ 44% موفّى سنة 2025.
- برمجة الإعلان عن طلب عروض لإنجاز مشاريع حماية 6 مدن قرقنة والحرايرية وسلتان، وفندق الجديد وسيدي حسين والسعيدة.

4. التهيئة الترابية:

شهدة الفترة من 2021 -2025 أهمّ الإنجازات التالية:

- الانتهاء من مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة بكل من ساحل أقصى الشمال والوطن القبلي ومن اعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والتنمية بولايات سيدي بوزيد القصرين وجندوبة والكاف والمهدية وقابس وقفصة وتوزر وباجة ومواصلة مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة للسباسب العليا والسفلى.
- إنجاز دراسة حول " تحديد ووضع خرائط للمناطق المعرضة للمخاطر المناخية الشديدة " في إطار "المخطط الوطني للتأقلم مع التحديات المناخية ".
- مواصلة مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية :القصرين وقفصة وجندوبة والقيروان والكاف وسليانة حيث ينتظر الانتهاء من مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لمدن الكاف وجندوبة والقيروان والقصرين خلال سنة 2025.
- مواصلة اعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والتنمية بولايات المهدية وقابس حيث من المنتظر الانتهاء منها خلال سنة 2025 .

- مواصلة دراسة تهيئة المنطقة الحساسة للساحل الشرقي لبنزرت حيث ينتظر الانتهاء منها بعد سنة 2025.
- مواصلة دراسة حول التخطيط الترابي الإستراتيجي والرصيد العقاري حيث ينتظر الانتهاء منها خلال سنة 2025.
- الانطلاق في دراستي المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة بجزر قرقنة والمثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.
- الشروع في إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمع العمراني لمدن سوسة وصفاقس الكبرى وللمجموعات العمرانية لمدن المهدية -مدنين-المنستير زغوان وتطاوين إلى جانب برمجة تركيز قاعدة المعطيات الطبوغرافية على الخرائط الطبوغرافية بمقياس 25000/1.

5. التهيئة العمرانية:

- تضمنت إنجازات الفترة 2021-2025 في مجال التهيئة العمرانية بالخصوص تطوير المنظومة التشريعية وتبسيط الإجراءات، بما يدعم تحفيز الاستثمار ويستجيب لمتطلبات القطاعات الحيوية، على غرار السياحة والصناعة .وقد شملت الإنجازات بالخصوص:

- تحسين عمل اللجان المختصّة المعنيّة بمعالجة مخططات التهيئة التفصيلية للمشاريع العمرانية التي تفوق مساحتها 50 هكتار وعلى مخططات المناطق الصناعية التي تتجاوز مساحتها 100هكتار ودراسة ملفات التقسيمات العقارية وإسناد رخص البناء.
- إصدار التراتيب العمرانية الخاصّة بالتقسيمات التي يتم إنشاؤها على الأراضي المخصصة لتهيئة المناطق الصناعية التي تساوي أو تقل مساحتها عن 100 هكتارا. كما تم تحديد الشروط والمقاييس المعتمدة في تغيير صبغة الأراضي الفلاحية التي أقيمت عليها مشاريع صناعية.
- مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير باعتبارها الإطار القانوني والتنظيمي الضامن لتكريس مبادئ التخطيط الحضري السليم وذلك بهدف تحيينها وتحديثها بما يتماشى مع متطلبات الواقع الراهن والمستجد.
- المصادقة على نحو 98 مثال تهيئة عمرانية بمقتضى قرارات بلدية، إلى جانب مواصلة متابعة 470 دراسة تتعلق بإعداد أو بمراجعة أمثلة تهيئة عمرانية لفائدة 298 بلدية.
- إنجاز الصور الجوية الرقمية لـ 81 مدينة والخرائط الرقمية لـ 67 مدينة.

II. الاستنتاجات

تشير النتائج المسجلة إلى تسجيل تقدما في تدعيم مختلف مجالات البنية الأساسية بفضل الحرص على إحكام البرمجة وتحسين نسق التنفيذ، إلا أن عديد التحديات لاتزال مطروحة بسبب تعطل عديد المشاريع جراء الصعوبات الإجرائية والمالية ونقص المواد الإنشائية وإشكاليات شركات المقاولات. وتشمل هذه التحديات بالخصوص:

- ضعف شبكة الطرقات المصنفة والطرقات السيارة والمسالك خاصّة بالجهات الداخلية مع نقص الصيانة والتأهيل مما يؤدي إلى ضعف الربط بين المناطق الداخلية والأقطاب العمرانية والاقتصادية الكبرى.
- تفاقم ظاهرة البناء الفوضوي والتوسعات العمرانية غير المنضمة على حساب الأراضي الفلاحية نتيجة عدم الالتزام بمخططات وأمثلة التهيئة وطول آجال إعدادها وتحيينها.
- نقص مشاريع حماية عديد المدن من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي.

وفي المقابل تتوفّر عديد المقوّمات الإيجابية والتي من أبرزها الخبرات الوطنية في برمجة وإدارة ومتابعة مشاريع البنية الأساسية وإمكانات الشراكة مع القطاع الخاص من أجل ضمان جودة المشاريع المنجزة فضلا عن استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي في صيانة الطرق والنمذجة الرقمية للتخطيط العمراني وحماية المدن والشريط الساحلي.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية لسياسة التجهيز والبنية الأساسية للفترة 2026-2030

شهدت البلاد التونسية تحولات ديمغرافية ومجالية وبيئية وتكنولوجية متسارعة مما يستوجب إعادة تصور لسياسة التجهيز والبنية الأساسية من طرقات وجسور وحماية الشريط الساحلي والمدن من الفيضانات والتهيئة الترابية والعمرانية بالأخذ بعين الاعتبار للعوامل التالية:

- **العوامل الديمغرافية:** نتائج التعداد العام للسكن والسكنى لسنة 2024 والتي لها تأثيرها على إعادة تخطيط المجال الترابي وفقا لمعطيات محينة وأخذا بعين الاعتبار الخصوصيات الديمغرافية والتفاوت في التوزيع السكاني بين الوسط الحضري والوسط الريفي وبين المناطق الساحلية والداخلية وضغط التوسع العمراني الفوضوي.
- **العوامل البيئية:** الوضعية البيئية للمجال الترابي وما تتطلبه من المحافظة على المنظومات الطبيعية البرية والبحرية وعلى الحماية من عوامل الانجراف والتصحر والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- **التحول الرقمي:** يشكل التحول الرقمي والتكنولوجي المتسارع ركيزة أساسية وحتمية لإعادة تصور سياسات التهيئة الترابية وإدارة البنية التحتية في تونس. بل أصبح أداة استراتيجية محورية تساهم في تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي والمجالي الشامل، من خلال رقمنة التخطيط واختصار الآجال (الدراسات ومخططات التهيئة الترابية والعمرانية) وإحداث نقلة نوعية في سياسة الطرقات وتنفيذ المشاريع طبقا للمعايير الفنية ومتطلبات النجاعة والفاعلية بمواكبة نظم المعلوماتية الذكية لإدارة وصيانة البنية التحتية للطرقات وإنشاء قاعدة بيانات موحدة. كما يمكن من بناء القدرة على الاستجابة الاستباقية واتخاذ التدابير الوقائية، من خلال إنشاء منصات ذكية لتبادل البيانات ومراقبة الظواهر المختلفة، مثل رصد ظواهر الانجراف البحري وحماية الشريط الساحلي.
- **الأولويات المحلية والجهوية والإقليمية:** تمثل الطلبات المحلية والجهوية والإقليمية عامل أساسي في تخطيط وبرمجة مشاريع البنية الأساسية بما يكفل التوازن والربط الترابي والتكامل الاقتصادي.

ويُوفّر مخطط التنمية (2026-2030) إطارا شاملا لإحكام البرمجة والتنسيق من أجل تطوير البنية التحتية للطرقات لدفع التنمية وتحقيق الربط الفعال بين الجهات وتقليص الفوارق المجالية، مع حماية المدن من مخاطر الفيضانات والسواحل من الانجراف لضمان الصمود الحضري واستدامة الأنشطة الاقتصادية. كما يجعل من التهيئة الترابية والعمرانية أداة استباقية لتنظيم الاستغلال الأمثل للمجال وتوجيه الاستثمارات بشكل استراتيجي.

1. أولويات سياسة التجهيز والبنية الأساسية:

ترتكز الأولويات في سياسات البنية الأساسية للتجهيز على توفر جملة المتطلبات المؤسساتية والاجرائية والتشريعية مع التركيز على التحول الرقمي. وتتلخص هذه الأولويات في المحاور الرئيسية التالية:

المستوى الاجتماعي والمجالي:

- ضمان العدالة المجالية والاندماج الاجتماعي من خلال تقليص الفوارق في الوصول إلى الخدمات والتجهيزات مع إيلاء اهتمام خاص لكبار السنّ ولذوي الاحتياجات الخاصّة وتوزيع عادل وتحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على السكن والتجهيزات والخدمات العامة الجماعية.
- تعزيز التخطيط العمراني المندمج والتشاركي عبر تفعيل آليات التشاور مع جميع المستويات المحلية والجهوية في إعداد مشاريع التهيئة الترابية والعمرانية إضافة إلى رفع جودة الدراسات العمرانية للحفاظ على جمالية المدن وخصوصياتها، ضمن إطار حوكمة حضرية شاملة.

المستوى التشريعي والعقاري:

- تطوير الأطر التشريعية بمراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير ونصوصها التطبيقية وتبسيط الإجراءات وإعداد ورقمنة المصادقة على وثائق التهيئة العمرانية.

- مراجعة القانون المتعلق باستغلال المقاطع.
- تبسيط إجراءات تحرير الحوزة العقارية بتنقيح القانون المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية واعتماد آليات تعويض شفافة ومنصفة للمتضررين.

المستوى الفني والبيئي:

- تحديد الأولويات فيما يخصّ المشاريع في مجال حماية المدن من الفيضانات عبر دمج تقييم المخاطر طويلة الامد مع الجاهزية التنفيذية على المدى القصير بالاستناد إلى معايير شدة المخاطر بتقييم التأثير المحتمل للفيضانات على الأرواح والممتلكات والبنية التحتية والجاهزية التنفيذية وتعهد المنشآت بالتنظيف والصيانة الدورية والتدعيم عند الحاجة.
- في مجال حماية الشريط الساحلي، توفير وتبادل المعلومات والمعارف والعلوم لتعزيز صمود الشريط الساحلي أمام التحديات المناخية والكوارث الطبيعية وادماج تقنيات جديدة لإدارة المخاطر في برمجة مشاريع حماية الشريط الساحلي.
- إدماج البعد المناخي في مخططات حماية الشريط الساحلي وحماية المدن من الفيضانات.

المستوى المؤسساتي والتنفيذي:

- تعزيز التنسيق بين الهياكل المركزية والجهوية والمحلية فيما يتعلق بإنجاز المشاريع.
- دعم القدرات الإدارية والفنية للعاملين على المستوى المركزي وفي مختلف الجهات لإنجاز المشاريع ودعم مركز التجارب وتقنيات البناء لتعزيز دوره في المراقبة.
- التعاقد القائم على النتائج في صيانة الطرقات.

مستوى التحول الرقمي والابتكار:

- إنشاء أنظمة رقمية موحدة بإرساء قاعدة بيانات موحدة للمشاريع والمخاطر وأنظمة للرصد المبكر للفيضانات وحماية السواحل.
- رقمنة إجراءات الجولان المتعلق بالترخيص الاستثنائي للعربات وأنظمة صيانة الطرقات.
- تعزيز الحوكمة الترابية والحضرية بتحديث المنظومة القانونية لتواكب التطورات التكنولوجية واستغلالها في تخطيط التهيئة الترابية والعمرانية وإطلاق مراصد حضرية تعتمد على البيانات المفتوحة لمساعدة البلديات على حوكمة المجال العمراني.
- تشجيع الشراكات مع الجامعات والمؤسسات الناشئة لتعزيز الابتكار والتطوير الحضري.

2. الأهداف الاستراتيجية لسياسة التجهيز والبنية الأساسية:

ترتكز سياسة الدولة في مجال التجهيز والبنية الأساسية لفترة 2026 -2030 على الحد **من الفجوة بين المناطق الساحلية والداخلية وتحقيق الرفاه للمواطنين وتحسين مستوى عيشهم وتعزيز الاستثمارات في جميع المناطق دون تمييز وإشعاع البلاد على المستويين الإقليمي والعالمي**. ويتمّ ربط مختلف الجهات بالطرقات بغرض التكامل والاندماج وضمان سيولة واستدامة التنقلات وفك عزلة المناطق الداخلية وتسهيل وصول متساكني هذه الجهات إلى المرافق الأساسية الصحية والتعليمية والاقتصادية. كما ستتواصل العناية بالجوانب البيئية وحماية النسيج العمراني والبنى التحتية عبر حماية الشريط الساحلي والمدن من الفيضانات للحد ومن تأثيرات الظواهر الطبيعية والمناخية فضلا عن العمل على إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كامل تراب البلاد التونسية بصفة متوازنة تسهم في تحقيق تنمية شاملة وعادلة.

وانطلاقًا من هذه التوجهات، ترتكز سياسة البنية التحتية والتجهيز للفترة 2026-2030 على إنجاز بنية تحتية أساسية صامدة، دامجة ومستدامة، قادرة على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة بين مختلف الجهات وتعزيز السلامة المرورية وحماية الأشخاص. كما تعتمد على إرساء منظومة للتهيئة الترابية والعمرانية ترتكز على التكنولوجيات الحديثة باعتبارها أداةً للتحول والتنمية، بما يساهم في الحد من التفاوتات الجهوية وإحكام استغلال المجال الترابي وإعادة هيكلة النسيج العمراني وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للجهات، بما يدعم تنافسيتها ويرسخ أسس التنمية المستدامة.

وتتجسد هذه التوجّهات حسب المجالات في:

1.2 الطرقات والجسور:

ترتكز التوجّهات المستقبلية للطرقات على إنجاز بنية أساسية صامدة ومستدامة ودامجة ومساندة للتّنمية والحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية ومعزّزة للسلامة المرورية لجميع المستعملين. وتتمحور حول هدفين أساسيين:

- انجاز طرقات شاملة للجميع تعزز الربط وتيسر التنقل داخل البلاد ومع الدول المجاورة مراعية لتطور الأسطول الوطني للعربات والجوانب الجمالية والبيئية للطريق عبر مشاريع الطرقات السيارة وطرقات مرقمة. حيث سيتم استكمال شبكة الطرقات السيارة وربط الولايات الداخلية بالولايات الساحلية عبر مواصلة إنجاز الطريق السيارة تونس جلمة ومضاعفة الطرقات (وصلة تطاوين بالطريق السيارة، مضاعفة الطريق الوطنية 2 بين سوسة والقيروان) وانجاز المنعرجات (منعرج تالة بالقصرين) وإيلاء أولوية لتهيئة شبكة الطرقات المرقمة لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية (بعرض يساوي أو يفوق 7 أمتار) وشبكة المسالك الريفية كضرورة لفك العزلة عن المناطق والتجمعات الريفية وربطها بالمنظومة الاقتصادية الوطنية لتفعيل دورها في النمو الاقتصادي وتوفير ظروف عيش كريمة لجميع الأفراد. وهو ما يؤدي إلى رفع جودة التنقل ويشجع على جاذبية المجال الترابي.
- صيانة الشبكة وتعزيز السلامة المرورية لجميع المستعملين للمحافظة على الرصيد المنجز ورفع جودة شبكة الطرقات لتيسير تنقل جميع المستعملين وسلامتهم. وتتميز الشبكة بطرقات مهيكلة ومجهزة بمرافق حديثة تتمتع بالصيانة السنّوية الدورية مما يساهم في تقليل مخاطر حوادث المرور وتقليل الأثر البيئي الناتج عن توسع شبكة الطرقات بتجربة ممارسات إنجاز صديقة للبيئة، حيث يسعى القطاع إلى تطوير البحث العلمي في مجال المواد المستخدمة لإنجاز الطرقات أو صيانتها (استعمال نفايات البناء وتطوير استعمال الاسمنت..)

ترتكز استراتيجية البنية الاساسية للطرقات في أفق 2040 على صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والمسالك الريفية وتطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات والمسالك الريفية في كامل البلاد.

وتتمثل أهمّ الأهداف في:

- بلوغ 1320 كلم من الطرقات السيارة في أفق سنة 2040 مقابل حوالي 743 كلم حاليا،
- إحداث طرقات عصرية وسريعة عبر ربط الجهات بتونس العاصمة وبالأقطاب الصناعية والاقتصادية (إحداث طرقات جديدة، تثنية الطرقات وتعصيرها، إحداث منعرجات جديدة ...) وبلوغ حوالي 2000 كلم في غضون سنة 2040 مقابل 1450 كلم حاليا،
- تهيئة وتطوير شبكة الطرقات بتهيئة الطرقات بعرض 7.6 أمتار فأكثر مع شبكة لتصريف المياه لتواكب المواصفات المعمول بها ببلوغ 20 ألف كلم في غضون سنة 2040 مقابل حوالي 12108 كلم حاليا،
- تدعيم شبكة الطرقات بوضع طبقة جديدة من الخرسانة الإسفلتية بتواتر كل أقل من 15 سنة وبلوغ 14 ألف كلم من الطرقات المدعمة بالخرسانة الاسفلتية، مقابل حوالي 8984 كلم حاليا،
- بناء الجسور بتعويض المنشآت التي لا تتلاءم ومستلزمات الطريق ولتفادي فيضان الأودية،
- انجاز المحولات لاستيعاب الحجم المتنامي لحركة المرور،
- تهيئة وتدعيم المسالك الريفية لفك العزلة عن المناطق الريفية وربطها بشبكة الطرقات، ببلوغ 33 ألف كلم من المسالك الريفية المهيئة والمعبدة، مقابل حوالي 28816 كلم حاليا،
- الحفاظ على الشبكة الطرقات وصيانتها.

2.2 حماية الشريط الساحلي والمدن من الفيضانات:

ترتكز سياسة حماية الشريط الساحلي وحماية المدن من الفيضانات لفترة 2026-2030 على:

- تعزيز صمود الشريط الساحلي تجاه التحديات المناخية مع تقليص الهشاشة وتدعيم تأقلم المنظومات والمجتمع والاقتصاد والمناطق الترابية واعتماد التغيرات اللازمة بما يوفر مثال تنمية اجتماعي واقتصادي شامل ومستدام.
- تقليص الأضرار الناجمة عن الفيضانات في المناطق العمرانية من خلال تحقيق حماية مستدامة ومندمجة مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المتزايدة للعوامل المناخية بمراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمختلف المناطق.

ولتجسيد ذلك، تعتمد سياسة حماية الشريط الساحلي على خمسة محاور تتمثل في تعزيز صمود الشريط الساحلي والحوكمة وضمان إحكام إنجاز المشاريع وتعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

المحور الإستراتيجي 1. تعزيز صمود الشريط الساحلي من خلال:

- حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي في ظل التحديات المناخية وذلك بالقيام بأشغال الحماية للمناطق المهددة بالانجراف البحري وإعادة تهيئة وصيانة المنشآت البحرية وارساء منظومة متابعة ومراقبة مستمرة لها، إضافة إلى تعزيز الحلول المبتكرة للحماية والمشاريع النموذجية.
- تعزيز التصرف في المخاطر المرتبطة بالانجراف البحري وذلك من خلال اعداد مخطط وطني لصمود الشريط الساحلي تجاه ظاهرة الانجراف البحري ومجموعة خرائط مترابطة لمخاطر الانجراف البحري.
- تعزيز المعارف المرتبطة بالشريط الساحلي وذلك بإعداد دراسة جدوى إحداث مخبر التجارب البحرية وآليات تنفيذه.

المحور الإستراتيجي 2. تعزيز الحوكمة وذلك عبر:

- إحكام متابعة وتقييم وصيانة الملك العمومي البحري عبر إنشاء آلية لمتابعة وتقييم وتحديد الملك العمومي البحري على غرار تركيز علامات الملك العمومي البحري التالفة واستكمال الخارطة الرقمية لحدود الملك العمومي البحري.
- تطوير قدرات الموارد البشرية من خلال التكوين في التصرف المندمج للشريط الساحلي والحملات التوعوية.

المحور الاستراتيجي 3. ضمان احكام إنجاز المشاريع المفوضة بالجودة المطلوبة:

يتضمن هذا المحور هدف استراتيجي يتمثل في احكام إنجاز المنشآت المفوضة المستدامة بما يستجيب لتطلعات صاحب المنشأ مع احترام الجودة المطلوبة.

المحور الاستراتيجي 4. تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي وذلك بـ:

- إدراج التحديات المناخية ضمن المنظومة القانونية في برمجة وتنفيذ المشاريع.
- حوكمة ناجعة لإدارة مخاطر الانجراف البحري وحماية الشريط الساحلي، من خلال توحيد الرؤية الاستراتيجية وإحكام الإشراف وتعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الهياكل والأطراف المتدخلة، بما يكفل حسن التصرف في هذا المجال ورفع نجاعة التدخلات.

المحور الاستراتيجي 5. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال:

- إحداث مشروع تثمين وتهيئة سبخة السيجومي.

3.2 التهيئة الترابية:

أصبح توجيه استراتيجية للتهيئة الترابية ضروريا لتبني التكنولوجيات الرقمية الحديثة كأداة مُحوِّلة ومُدمِجة، بهدف معالجة الاختلالات المجالية وتعزيز الاندماج الفعلي للجهات. وتتمحور الرؤية الاستراتيجية للتهيئة الترابية حول" **تحقيق تنمية ترابية شاملة وذكية ومتوازنة بين مختلف الجهات، تستثمر في الثورة الرقمية والبيانات لتحسين تخطيط المجال الترابي وتوجيه الاستثمارات وربط المناطق الداخلية وخلق فرص اقتصادية وخدماتيّة في جميع الجهات**".

وترتكز على ثلاث محاور رئيسية تتمثل في الحوكمة والتخطيط الذكي، الرفع من القدرة التنافسية وجاذبية التراب الوطني، تدعيم التنمية الجهوية.

المحور الأول: الحوكمة والتخطيط الذكي للتهيئة الترابية والتعمير:

وذلك بتعزيز فاعلية ونجاعة آليات التخطيط والرصد الترابي عبر الانخراط في التحول الرقمي والتكنولوجي بـ:

- **إنشاء "منصة وطنية ذكية للتهيئة الترابية والرصد المجالي"** تجمع بيانات من مصادر متنوعة (الحدود الإدارية، سكانية، اقتصادية، بيئية، شبكات البنية الأساسية...) وتقدمها في شكل لوحات قيادة تفاعلية، تسمح بمحاكاة تأثير المشاريع والسياسات قبل تنفيذها.
- **تعميم "نظام المعلومات الجغرافية (SIG) المتكامل والموحد على المستوى الوطني والجهوي والبلدي"**، لرصد استعمالات الأراضي وتطور الكثافة السكانية وحالة البنى التحتية وتوزيع التجهيزات. يُمكّن من إعداد دراسات التهيئة بسرعة ودقة أكبر.
- **تطوير "آليات التخطيط التشاركي الرقمي"**: استخدام تطبيقات وتقنيات (مثل الاستطلاعات التفاعلية، الخرائط التشاركية، الواقع الافتراضي) لإشراك المواطنين والجهات الفاعلة المحلية في عملية التخطيط، مما يعزز الشفافية ويقلل من النزاعات.
- **رقمنة مسار المصادقة النهائية على مشاريع التهيئة والتعمير:** لتبسيط الإجراءات وتقليص الآجال، مع ربطها بالنظام المركزي لرصد المدخرات العقارية.

المحور الثاني: الرفع من القدرة التنافسية وجاذبية التراب الوطني، يتجسد هذا الهدف من خلال:

- تحقيق تنمية ناجعة وقادرة على المنافسة العالمية بشكل يؤمن الاندماج الأمثل للتراب الوطني في الاقتصاد العالمي.
- إدماج مبادئ المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية بما يؤمن مقومات الصمود الاقتصادي.
- تحول الفضاء الترابي إلى منصة مفتوحة قادرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة بتوفر مختلف البيانات والربط الرقمي عالي السرعة وبشبكة الألياف البصرية بكل المحليات وتحويل المدن الداخلية إلى منصات العمل عن بعد وإبرام شراكات مع شركات عالمية لفتح "مراكز تميز رقمية" في المناطق الداخلية.

المحور الثالث: تدعيم التنمية الجهوية وذلك بـ:

- الاعتماد على سياسة ترابية تضمن تنمية جهوية متوازنة وذلك بالعمل على تعزيز التكامل بين مختلف مناطق البلاد وبناء تنمية اقتصادية تعزز وتثمن الميزات التنافسية لكل منطقة.
- الارتقاء ببعض المدن المتوسطة بالشريط الداخلي إلى أقطاب عمرانية بالعمل على تعزيز وظيفتها الإدارية والتنموية بالإضافة إلى الحد من ظاهرة الهجرة نحو الأقطاب الاقتصادية الكبرى بتطوير نسيجها الاقتصادي وخلق ديناميكية تشغيلية صلب هذه المدن مما يخول لها أن تلعب دور القاطرة التنموية لمحيطها الحضري والريفي وجلب الاستثمار وخلق الثروة بالمستوى المطلوب والحد من تنامي تيارات الهجرة نحو المدن الكبرى المتواجدة بالشريط الساحلي.
- تطوير أقطاب عمرانية متكاملة داخل الأقاليم تكون جاذبة للاستثمار والسكان بما يسهم في تحقيق التوازن العمراني.

4.2 التهيئة العمرانية:

تهدف سياسة التعمير والسكن للفترة القادمة إلى الارتقاء بجودة الحياة وضمان مستقبلٍ عمراني يحقق العدالة والشمولية للأجيال الحالية والقادمة، في إطار احكام استعمال المجال الترابي وإعادة هيكلة الانسجة العمرانية وتأهيلها، بما يضمن النفاذ العادل إلى السكن اللائق وبيئة صحية وفضاءات عامة آمنة ومستدامة ويعزز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. وترتكز الاستراتيجية على:

- **تنظيم المجال واستدامة الموارد** من خلال ترشيد استعمال المجال الترابي والحفاظ على الأراضي الفلاحية وحماية الموارد الطبيعية.
- **تجديد النسيج العمراني وتحسينه** من خلال إعادة هيكلة الأنسجة العمرانية القائمة بما في ذلك المدن القديمة والأحياء الشعبية وتأهيل الفضاءات العمرانية وتحسين جودة الحياة فيها.
- **تحقيق العدالة والتنمية المتوازنة** من خلال ضمان تهيئة عمرانية عادلة تلبي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية وتخلق ديناميكية اقتصادية متنوعة الأنشطة وتحدث توازنا بين مختلف الجهات وتساهم في تقليص حدة التفاوتات.
- **تعزيز الشمول والإدماج** من خلال ضمان نفاذ جميع المواطنين إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية وإحداث فضاءات عمومية آمنة ومتاحة للجميع بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية.

IV. مضمون البرامج الرئيسية لسياسة التجهيز والبنية الأساسية

لتجسيد أولويات سياسة التجهيز والبنية الأساسية لفترة 2026-2030، سيرتكز العمل حسب المجالات من بنية أساسية للطرقات وحماية الشريط الساحلي والمدن من الفيضانات والتهيئة الترابية والعمرانية على البرامج التالية:

1. الطرقات والجسور:

تهدف سياسة الدولة في قطاع الطرقات والجسور إلى:

- تعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وخلق المزيد من فرص التشغيل وتحسين ربطها بالأقطاب الاقتصادية الساحلية والموانئ والمطارات عبر تطوير شبكة الطرقات السيارة وتعصير الطرقات المرقمة.
- فك العزلة عن التجمعات السكنية وتحسين ربط مناطق الإنتاج بمواقع التوزيع عبر تهيئة المسالك الريفية.
- تحسين السلامة المرورية لمستعملي الطريق والمحافظة على الأرواح والممتلكات عبر تدعيم شبكة الطرقات المرقمة وصيانتها.

وتعتمد في تنفيذها على المحاور والبرامج الرئيسية التالية:

المحور الأول: إنجاز طرقات متكاملة وشاملة للجميع تعزز الربط داخل البلاد ومع الدول المجاورة ويشمل ذلك بالخصوص:

- تطوير طرقات سيارة وطرقات مرقمة تيسر تنقل الجميع داخل البلاد والدول المجاورة من خلال تطوير شبكة الطرقات السيارة وانشاء طرقات سيارة جديدة على غرار إنجاز الطريق السيارة تونس-جلمة وانجاز المشاريع الكبرى كقنطرة بنزرت وتهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة وبناء الجسور لتحقيق الترابط بين الجهات والرفع من مستوى الشبكة حتى يتلاءم مع المقاييس الدولية.
- تحسين وصول الجميع إلى المرافق العمومية عبر مسالك ريفية مهيأة من خلال تهيئة وتعبيد المسالك الريفية.

المحور الثاني: صيانة الشبكة وتعزيز السلامة المرورية لجميع المستعملين، بما يسهم في رفع جودة شبكة الطرقات لتيسير تنقل جميع المستعملين وسلامتهم من خلال استغلال وصيانة الطرقات المرقمة وصيانة المسالك الريفية وتهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات.

ويبرز من خلال مشاريع المخطط 2026-2030 إيلاء أهمّية للاستجابة للطلبات المجالية في برمجة المشاريع وذلك كما يبرزه جدول إجمالي حول طول البرامج وعدد الولايات التي سيتم التدخل فيها:

توزيع المشاريع الجديدة

المشاريع الجديدة	الطول / كلم	الولايات
الطرقات السيارة	154.0	جندوبة-القيروان-القصرين-سيدي بوزيد-قفصة -الكاف
طرقات تونس الكبرى	51	تونس-أريانة-منوبة-بن عروس
طرقات مهيكلة بالمدن	378.5	5 ولايات
الطرقات السريعة	196	صفاقس-القصرين-قابس-قفصة-توزر-قبلي
تهيئة الطرقات المرقمة	1000	24 ولاية
تدعيم الطرقات المرقمة	1500	24 ولاية
تهيئة المسالك الريفية	1500	23 ولاية
تأهيل المسالك الريفية	700	22 ولاية
إنجاز منشآت مائية بالمسالك الريفية	70 وحدة	22 ولاية
صيانة الطرقات المرقمة	-----	24 ولاية بمعدل استثمار بقيمة 185 م د سنويا
صيانة المسالك الريفية	---	24 ولاية بمعدل استثمار بمبلغ 85 م د سنويا

وفي إطار تعزيز ربط المناطق الداخلية بالطرقات السيارة بنظام نقل متطور بجودة تضاهي المعايير الدولية، لدفع التنمية بالمناطق الداخلية والرفع من قدراتها التنافسية وجاذبيتها سيتم:

- **استكمال الطريق السيارة تونس – القيروان– سيدي بوزيد – القصرين – قفصة** في قسطه الاول تونس – جلمة بطول 188 كلم (نسبة تقدم الأشغال حوالي 34% كما يتوقع ان تنتهي بعض الاقساط خلال سنة 2027) ومن شأن هذا الشريان الحيوي ان يسهم في تعزيز ربط ولايات الوسط الغربي والجنوب بتونس العاصمة وباقي المدن الكبرى بما يعزز حركية نقل المنتجات وغيرها. ويهدف المشروع بالأساس إلى:
  - ✓ ربط تونس العاصمة بالولايات الداخلية.
  - ✓ تنمية قطاع النقل وتطوير شبكة الطرقات والطرقات السيارة.
  - ✓ تحسين النشاط الاقتصادي للولايات الداخلية وتشجيع المستثمرين على الانتصاب بها.
- يحتوي الجزء الأول (تونس – جلمة) على9 محولات و78 ممرّ تحتي وعلوي و14 منشأة مائية كبرى و4محطات استراحة بكل جانب من الطريق السيارة (الفحص، الشبيكة، السبيخة وحاجب العيون) ومضاعفة الطريق الجهوية رقم 28 بطول 8 كلم مع طريق حزامية على مدينة الفحص بطول 9 كلم.
- برمجة القسط الثاني المتمثل في جلمة – سيدي بوزيد – القصرين -قفصة على طول 200 كلم.

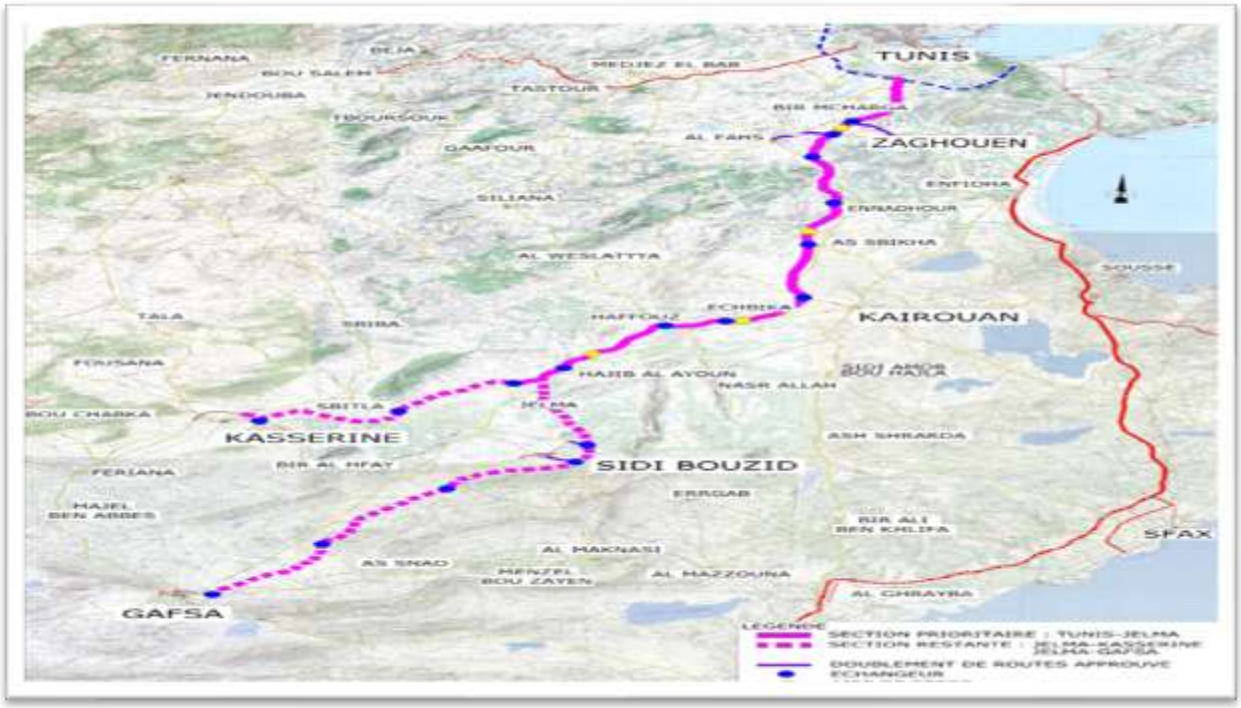

الطريق السيارة تونس – القيروان– سيدي بوزيد – القصرين – قفصة

- الشروع في إنجاز **الجزء المتبقي من الطريق السيارة المغاربية الرابطة بين تونس والقطر الجزائري من بوسالم إلى الحدود التونسية الجزائرية** على طول 75 كلم والذي يهدف إلى تسهيل ربط العاصمة بمناطق الشمال الغربي وخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تشجع على الاستثمار وتطوير حركة نقل الأشخاص والبضائع وتحسين ظروف الجولان لمستعملي الطريق وتأمين سلامتهم فضلا عن تعزيز المبادلات التجارية والسياحية مع القطر الجزائري.

ينطلق المشروع من نقطة نهاية الطريق السيارة وادي الزرقاء – بوسالم على مستوى منطقة السمران بمعتمدية بلطة بوعوان ليمر في اتجاه مدينة جندوبة مرورا بمنطقة بلاريجيا ثم يتجه شمالا في اتجاه مدينة فرنانة ليمر عبر منطقة وادي غريب ثم منطقة عين البية ثم منطقة الجواودة بالقرب من سد بربرة ليلتقي بمنطقة الرويعي مع الطريق السيارة شرق – غرب بالقطر الجزائري.

الطريق السيارة بوسالم إلى الحدود التونسية الجزائرية

إيصال مدينة الكاف بالطريق السيارة على طول 115 كلم ويهدف المشروع إلى تعزيز الربط بين الجهات وتطوير شبكة الطرقات والطرقات السيارة وتحسين القدرة على استقطاب باعثي المشاريع نحو ولايات باجة وسليانة والكاف بما يعزز إدماجها في الاقتصاد الوطني وكذلك تمكين الفاعلين الاقتصاديين من تيسير تسويق منتجاتهم عبر الربط بالأسواق والموانئ البحرية والمطارات

ويتضمن المشروع 6 أقساط مع تهيئة وصلة مدينة سليانة على طول حوالي 31 كلم جزء من الطريق الجهوية 47 والطريق الجهوية 73 وتتمثل نقطة بداية الطريق السيارة أ3 على مستوى مجاز الباب بالنقطة الكيلومترية 50 ونقطة النهاية الطريق الوطنية عدد 17 على مستوى غرب مدينة الكاف.

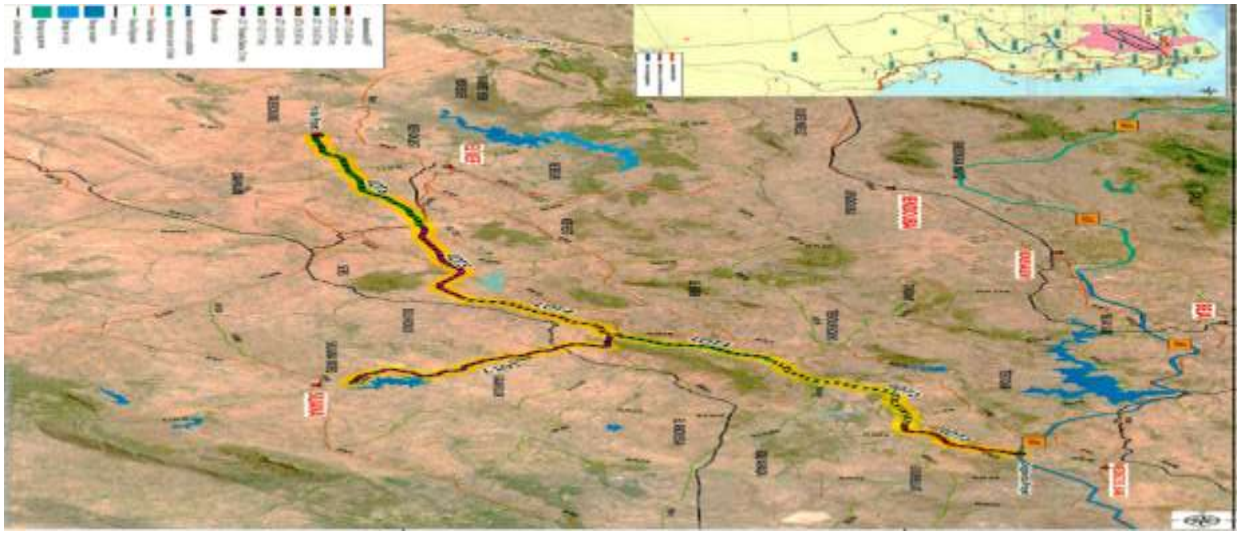

ربط مدينة الكاف بالطريق السيارة

وفي إطار سياسة الدولة للحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية الأساسية للطرقات حتى يساهم في رفع أداء النشاط الاقتصادي بالجهات الداخلية وتحسين ربطها بالأقطاب الاقتصادية الساحلية تتنزل مشاريع الاروقة الاستراتيجية المتمثلة في:

- **الرواق الاقتصادي الطريق الوطنية رقم 13** الرابطة بين مدينتي القصرين وصفاقس على طول 181 كلم وهو في طور مواصلة تحرير الحوزة العقارية لإعلان طلب عروض الأشغال. حيث يندرج في إطار برنامج الأروقة الإستراتيجية التي تربط الولايات الداخلية

بالأقطاب الاقتصادية الساحلية وذلك للحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية التحتية للطرقات. ويهدف المشروع إلى:

- ✓ تعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وبالتالي خلق المزيد من فرص التشغيل.
- ✓ تحسين ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الصناعية الساحلية والموانئ والمطارات.
- ✓ تنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والأقطاب الساحلية من ناحية وبين البلدان المغاربية الثلاث تونس والجزائر وليبيا من ناحية أخرى.

وتتمثل أهمّ مكونات المشروع في:

المكوّن الرئيسي: مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 بين مدينتي القصرين وصفاقس بطول جملي يبلغ حوالي 181 كلم. ومن أهمّ مكونات المشروع:

- مضاعفة الطريق إلى 2x2 مسالك.
- انجاز منشآت مائية لتصريف مياه الأمطار وإنجاز 3 جسور على وادي سبيطلة والحطب وأم بحر.
- انجاز عدد 2 جسور على مستوى الطريق السيارة أ1 بمنزل شاكر وعلى السكة الحديدية بسبيطلة.
- انجاز طرقات حزامية على مستوى المدن التالية: منزل شاكر، أولاد حفوز، لسودة وسبالة أولاد عسكر.

المكوّن الثانوي: مشاريع البنية التحتية ذات الصلة والذي يتمثل في تهيئة 115.4 كلم من المسالك الريفية موزعة على ولايات القصرين (47.5 كلم) وسيدي بوزيد (39.4 كلم) وصفاقس (28.5 كلم) وطريق ذو اتجاهين بطول 2 كلم لربط منصة سوق الإنتاج بالوسط بالطريق الوطنية رقم 13.

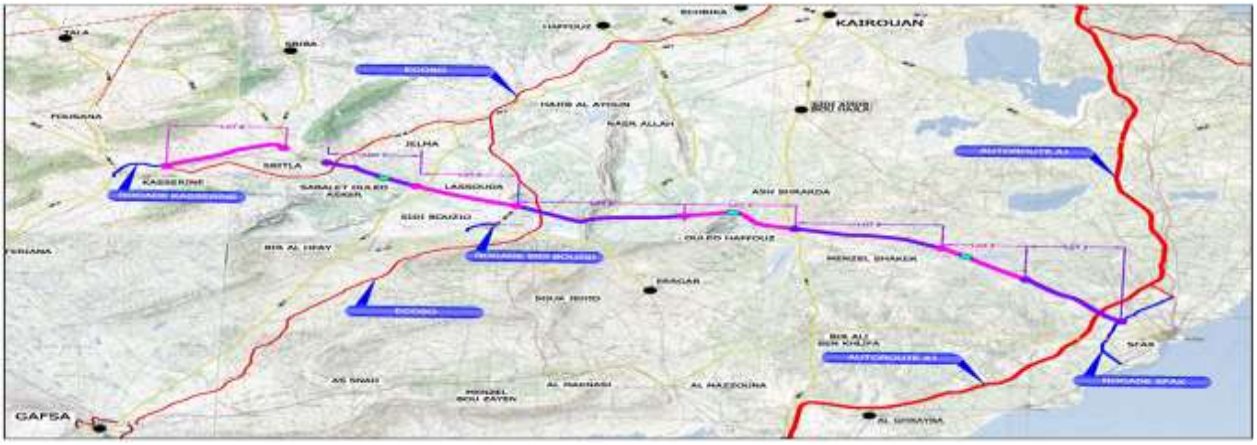

الرواق الاقتصادي الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين مدينتي القصرين وصفاقس

- **الرواق الاقتصادي الطريق الوطنية 15 الطريق الوطنية 16 الطريق الوطنية 3 على طول حوالي 480 كلم** ويهدف المشروع إلى:

- ✓ تنمية التبادل الاقتصادي بين القصرين وقفصة وقابس وتوزر وقبلي من جهة وبين دول المغرب العربي تونس والجزائر وليبيا.
- ✓ تحسين الربط بين القصرين وقفصة وتوزر وقبلي وقابس وشبكة الطرق السريعة القائمة بين الشمال والجنوب (الطريق السريع A1 المغرب العربي بين تونس والحدود الليبية).
- ✓ تطوير شبكة النقل من خلال تدعيم الطرقات وتفادي الازدحام المروري.
- ✓ إنشاء ممرات اقتصادية وتسهيل الربط بين المناطق.

يتمثل المشروع في مضاعفة ط. ورقم 15 التي تربط المركز الحدودي ببوشبكة – تلابت – قفصة وقابس على طول حوالي 240 كلم، انطلاقا من محول وذرف بالطريق السيارة أ1 تونس-مدنين في اتجاه الغرب مرورا بالمدن منزل الحبيب، القطار، قفصة، ماجل بالعباس، فريانة،

تلابت وصولا إلى المركز الحدودي بوشبكة. يتضمن المشروع تهيئة طرقات حزامية على مستوى مدن منزل حبيب والقطار وقفصة ومجلس بلعباس وفريانة - تيليبت وبوشبكة.

الرواق الاقتصادي الطريق الوطنية 15 التي تربط المركز الحدودي ببوشبكة – تلابت – قفصة وقابس

- **الطريق الوطنية 16 - الطريق الوطنية 3** - يتمثل المشروع في مضاعفة الطريق الوطنية 3 التي تربط المركز الحدودي بحزوة – توزر والطريق الوطنية 16 التي تربط توزر بقابس على طول 240 كلم. ينطلق المشروع من مدينة الحامة باتجاه الغرب مرورا بالمدن قبلي، دوز، توزر ونفطة وصولا إلى معبر حزوة الحدودي. يتضمن المشروع تهيئة طرقات حزامية على مستوى مدن الحامة، قبلي، دقاش-توزر، نفطة وحزوة.

الرواق الاقتصادي الطريق الوطنية 16 - الطريق الوطنية 3

2. حماية الشريط الساحلي والمدن من الفيضانات:

في مجال حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري، ستتواصل خلال المخطط التنمية 2026 – 2030 المجهودات الرامية إلى:

المحور الاستراتيجي الأول: تعزيز صمود الشريط الساحلي.

- **في مجال حماية المناطق الساحلية المهددة بالانجراف البحري سيتم:**
  - ✓ إعداد دراسات وأشغال تطهير وتهيئة وحماية شواطئ الضاحية الجنوبية لتونس العاصمة.

- ✓ إعداد دراسات وأشغال تقييم المنشآت والشريط الساحلي البقالطة -المهدية الشمالية والشريط الساحلي الممتد من مالولش إلى العامرة.
- ✓ إعداد دراسات وأشغال حماية الشريط الساحلي بين سلقطة والشابة وكذلك بين جرف طبرقة والساحل المحاذي له ولمنطقة الرجيش سلقطة.

- **في مجال تهيئة وترميم منشآت الحماية من الانجراف البحري سيتم:**

- ✓ إنجاز دراسات وأشغال إعادة تهيئة وترميم منشأة الحماية المقابلة لمنطقة الابر بطبرقة.
- ✓ دراسة وأشغال حماية وتدعيم الشريط الساحلي الجنوبي الشرقي لجزيرة جربة وقبالة القصر الرئاسي بالمنستير ودراسة وأشغال حماية هضبة سيدي بوسعيد من الانزلاقات الأرضية.

- **في مجال تعزيز الحلول المبتكرة والمشاريع النموذجية** سيتمّ:

- ✓ إنجاز دراسات وأشغال لتعزيز صمود الشريط الساحلي وتجديد وتهيئة تتعلق أساسا بشواطئ الجدايرية – سلاسل الكثبان الرملية بمنطقة البيبان وسونيا بجرجيس – المامونية بقليبية- الساحل الجنوبي لقابس- الزوارع-جبنيانة- منحدرات المنستير. كما سيتم إنجاز دراسة للبحث عن المواقع البحرية لمشاريع تغذية الشواطئ بالرمال
- ✓ ارساء نظام متابعة ومراقبة لمنشآت الحماية المنجزة وحماية السواحل.
- ✓ تعزيز المعارف المرتبطة بالشريط الساحلي وذلك بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لإنشاء مختبر النمذجة الفيزيائية وآليات إنجازه لتعزيز قيمة البيانات وتقوية صمود البنية التحتية البحرية.

المحور الإستراتيجي الثاني: تعزيز الحوكمة وذلك بـ:

- **انشاء آلية لمتابعة وتقييم وتحديد الملك العمومي البحري وصيانة المنشآت:**

- ✓ دراسة تركيز نظام رقمي لمراقبة الملك العمومي البحري.
- ✓ إعادة تركيز علامات الملك العمومي البحري التالفة.
- ✓ استكمال الخارطة الرقمية لحدود الملك العمومي البحري.
- ✓ تحديد الملك العمومي البحري: سباخ أريانة، وسليمان وخنيس والساحلين.

- **تعزيز القدرات في التصرف المندمج للشريط الساحلي** وذلك بالقيام بورشات تكوين في المحافظة على الملك العمومي البحري وفي التصرف المندمج للشريط الساحلي.

المحور الاستراتيجي الثالث: تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال إحداث مشروع تثمين وتهيئة سبخة السيجومي وتوفير كل متطلبات النجاح لتحقيقه.

ويهدف مشروع تثمين وتهيئة سبخة السيجومي إلى الترفيع في قدرة السبخة على حماية المناطق المجاورة من الفيضانات وجهر وإزالة مصادر التلوث والمصبات العشوائية بها واندماجها في بيئتها البشرية والإيكولوجية لهدف تحقيق بيئة معيشيّة أفضل، إلى جانب تحسين الظروف المعيشيّة للسكان المحيطين للمنطقة الغربية لتونس العاصمة.

وتعد سبخة السيجومي من أهمّ المناطق بالضاحية الغربية لتونس الكبرى وذلك بالنظر لامتداد مساحتها على حوالي 3000 هكتار زيادة لموقعها المجاور للعديد من الأحياء السكنية والتي يقطنها ما يقارب 500 ألف ساكن وكذلك باعتبارها مصنفة ضمن المواقع الخاضعة لاتفاقية "رامسار" بصفتها منطقة رطبة ذات أهمّية دولية.

وتتمثل مكونات المشروع في جهر وتنظيف أعماق السبخة للدفع من سعة خزن مياه الأمطار وتحسين نوعية المياه وانجاز منشآت مائية وأحواض لمعالجة مياه الأمطار الملوثة وعزل مصب النفايات المنزلية القديم للقضاء على مصادر التلوث بالسبخة، إضافة إلى إعادة تهيئة وتعديل ضفاف البحيرة وإنشاء أراضي صالحة للتهيئة العمرانية (حوالي 700 هكتار) لبعث برنامج لتنمية حضرية مستقبلية.

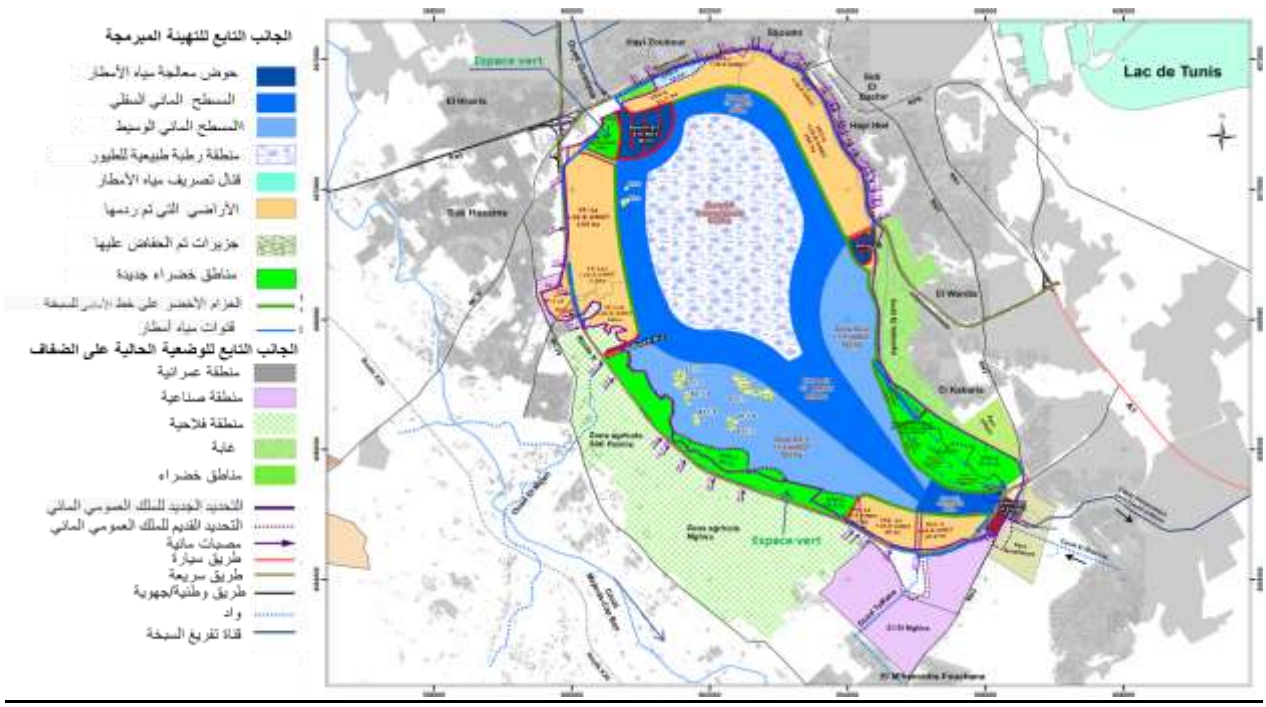

مشروع تهيئة وتثمين سبخة السيجومي (المصدر: وزارة التجهيز)

وفي مجال استراتيجية حماية المدن من الفيضانات للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وضمان الإدارة المتكاملة للمناطق العمرانية، تم برمجة خلال فترة مخطط التنمية 2026 – 2030 محفظة مشاريع تهدف إلى حماية التجمعات الحضرية الأكثر عرضة لخطر الفيضانات في عديد الجهات مما يعكس الطابع الوقائي والحرص على حماية الأفراد والممتلكات فضلا عن المحافظة على الأراضي الفلاحية.

وتشمل محفظة المشاريع مجمل الولايات وبمختلف المعتمديات الأكثر تهديدا بمخاطر الفيضانات وتخص إعداد الدراسات الفنية وإنجاز 127 مشروعا للمدن الأكثر عرضة للفيضانات بكلفة 2074 م د واستثمارات بـ 1104 م د مما يعكس الأهمية المسندة لمجال حماية المدن من الفيضانات لفترة المخطط 2026-2030 والاستجابة للطلبات المحلية (مشاريع متواصلة بـ 387.6 م د ومشاريع جديدة بقيمة 717 م د). وتتوزع هذه المشاريع حسب الأقاليم على النحو التالي:

الإقليم 1: الشمال الغربي وبنزرت:

تتميز مشاريع هذا الإقليم بالتركيز على المناطق المتأثرة بوادي مجردة والأودية الجبلية السريعة الجريان ويشمل التدخل عدّة مدن على غرار بوسالم الواقعة عند ملتقى وادي مجردة ووادي الكساب وتاجروين وطبرقة (فيضانات وادي الكبير) ومنزل جميل من تدفقات الامطار من جبل سيدي سالم والكاف وباجة ومنزل بورقيبة والمعقولة والجريصة والطويرف والدهماني، ...

الإقليم 2: تونس الكبرى والشمال الشرقي:

ترتكز مشاريع هذا الإقليم على المدن الساحلية والمناطق المنخفضة المعرضة للفيضانات الحضرية والسيول ويشمل التدخل مدن ولاية تونس (عين زغوان وتونس الشمالية والشرقية والحرايرية وسيدي حسين) وولاية بن عروس (حمام الشط والمحمدية وفوشانة) وولاية أريانة (قلعة الأندلس والمنيهلة) وولاية منوبة (المرناقية وبرج العامري والسعيدة وتونس الغربية وطبربة) وولاية نابل (بوعرقوب وزاوية الجديدي و بوشراي و بني خلاد ومنزل تميم والهوارية وأزمور و حمام الأغزاز ومنطقة غرمان من معتمدية الهوارية والمعمورة وبني خيار ومدينتي سلتان وفندق الجديد وبراكة الساحل بالحمامات) وولاية زغوان (سمنجة والزريبة وجرادو).

الإقليم 3: الوسط الشرقي والغربي:

تشمل التدخلات مدن سليانة وبوروبس بولاية سلينة والشراحيل بولاية القيروان وحي الزهور وماجل عباس وفوسانة بولاية القصرين ومدن المنستير وخنيس وقصيبة المديوني والمكنين وقصر هلال وصيادة وبني حسان وبنان وسيدي بنور، ... بولاية المنستير ومدن مساكن وأكودة وسوسة الكبرى، ... بولاية سوسة ومدن رجيش وبومرداس وقصور الساف بولاية المهدية.

الإقليم الرابع:

تشمل المشاريع ولاية توزر (مدن توزر ودقاش ونفطة والرميثة وتمغزة) وولاية سيدي بوزيد (مدن سيدي بوزيد والسعيدة) وولاية قفصة (مدن متلوي وقفصة) وحماية مدينة صفاقس الكبرى وعقارب وجزيرة قرقنة.

الإقليم الخامس:

حماية مدن ميدون وجربة أجيم وحومة السوق بجربة ومدنين وبنقردان وسيدي مخلوف بولاية مدنين وولاية قابس (مدن قابس والحامة..).

3. التهيئة العمرانية:

سيتم خلال فترة 2026 -2030 لتجسيد سياسة التهيئة العمرانية العمل على المجال القانوني ودراسة أمثلة التهيئة العمرانية:

في المجال القانوني والتشريعي:

- اصدار مجلة التهيئة الترابية والتعمير ونصوصها التطبيقية لضمان وضوح الأحكام وتنفيذها على أرض الواقع.
- برمجة دورات تكوينية لفائدة الإطارات الفنية التابعة للإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان والبلديات والسلطات الجهوية، حول الأحكام الجديدة للمجلة لتعزيز قدراتهم وتسهيل تطبيقها.
- تعميم منظومة نظم المعلومات الجغرافية (SIG) لتعزيز التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات المبنيّة على المعطيات الرقمية.

في مجال دراسات أمثلة التهيئة العمرانية:

- توفير الوثائق الخرائطية الرقمية لتسهيل التخطيط واتخاذ القرارات.
- رفع نسق المصادقة على أمثلة التهيئة العمرانية من خلال تقديم الدعم الفني للبلديات المعنية في إعداد أو مراجعة هذه الأمثلة، مع السعي للمصادقة على 144 مثال تهيئة عمرانية والتي تمثل مرحلة متقدمة من الدراسات قبل نهاية عام 2026.
- رقمنة وثائق أمثلة التهيئة العمرانية لضمان النفاذ للمعلومة.

المسائل العقارية

ارتكزت السياسة العقارية خلال الفترة 2021-2025 على جعل العقار الدولي دافعاً حقيقياً للتنمية وضامناً لملاءمة موارده مع متطلبات الأولويات الاستراتيجية للدولة مع الحرص على ضمان التوازن بين احتياجات التنمية الحالية وحقوق الأجيال القادمة. ولتحقيق هذه الأهداف تم ا لعمل ضمن ثلاث محاور رئيسية ترتكز على تطوير الإطار التشريعي والترتيبي وحوكمة التصرف في أملاك الدولة وتطوير أداء السجلات العقارية ودعم الرصيد العقاري الدولي.

ولقد ساهمت الإصلاحات المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري الدولي في تحقيق إنجازات ملموسة وفض عدة إشكاليات للمشاريع المتعثرة ودعم برامج الطاقات المتجددة وتزويد الوكالات العقارية العمومية بالرصيد العقاري اللازم لتوفير أراضي صالحة لإنشاء المناطق الصناعية والسياحية والسكنية. وقد أسهم ذلك بدوره في تعزيز التنمية الجهوية عبر تخصيص أراضي دولية لإقامة المشاريع التنموية.

وسعيا إلى تحسين الأداء التنموي بعنوان مخطط التنمية 2026-2030 لا سيما تلبية انتظارات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين وتجسيد سياسات تنموية عادلة وشاملة، يبرز دور العقار الدولي كأحد الركائز الأساسية لتحقيق الرهانات الوطنية وتنزيل التوجهات الاستراتيجية على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق تنخرط السياسة العقارية للفترة القادمة ضمن رؤية إستراتيجية متجانسة مع السياسة العامة للدولة وتستند إلى تجسيد الأولويات الوطنية وتحديدا تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم نسق الاستثمار ومراعاة خطط التنمية الجهوية، بما يجعل العقار الدولي داعماً حقيقياً لمسيرة التنمية العادلة والشاملة بجميع أبعادها.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

1. التقييم النوعي:

تطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للعقار الدولي:

في مجال دفع المشاريع المعطلة وتحفيز الاستثمار وتطوير التصرف في العقارات الدولية وحسن توظيفها في المجال الاقتصادي حيث تم إصدار:

- المرسوم عدد 65 لسنة 2022 المؤرخ في 17 أكتوبر 2022 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 53 لسنة 2016 المتعلق بالانتزاع لفائدة المصلحة العمومية والتسريع في نسق تحوّز الجهات العمومية بالعقارات اللازمة لمشاريعها وتلافي تبعات التأخير في الإنجاز من خلال إقرار إمكانية التصالح في خصوص ضبط قيمة العقارات المنتزعة في إطار لجان الاستقصاء والمصالحة عوضا عن لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية.
- الأمر عدد 120 لسنة 2021 المؤرخ في 08 فيفري 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص الذي أتاح إمكانية التفويت مراكنة في العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المستثمرين الخواص في عقارات لازمة لإنجاز مشاريع استثمارية غير المصنفة مشـــاريع ذات أهمّية وطنية طبقا القانون عـــدد 71 لسنة 2016 الـمؤرخ في 30 سبتمبر2016 المتعلق بـــقانون الاستثمار والقانون عـــدد47 لسنة 2019 بتاريخ 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار.
- الأمر عدد 427 لسنة 2021 المـــؤرخ في 10 جوان 2021 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 1153 لسنة 2016 المؤرخ في 15 أوت 2016 والمتعلق بضبط مقادير المعاليم الراجعة لإدارة الملكية العقارية بعنوان الخدمات المسداة من قبل مصالحها.
- الأمر عدد 501 لسنة 2022 المؤرخ في 23 ماي 2022 المتعلق بضبط شروط وإجراءات التفويت بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الصناعية في العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لإنجاز وتهيئة المناطق الصناعية.
- الامر عدد 162 لسنة 2024 المؤرخ في 13 مارس 2024 المتعلق بضبط شروط وإجراءات التفويت بالدينار الرمزي في العقارات التابعة لملك الدولة الخاص بمناطق التنمية لجهوية لفائدة المؤسسات العمومية والخاصّة للأقطاب التكنولوجية أو شركات التصرف في المركبات التكنولوجية والصناعية.

- المنشور المشترك عدد 1780 المؤرخ في 09 جوان 2025 لوزير الداخلية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والمتعلق بإجراءات كراء المقاسم الدولية الفلاحية لـفائدة الفلاحين الشـــبان والذي يلغي ويعوض المنشور المشترك عدد 40 المؤرخ في 09 فيفري 2017 المتعلق بإجراءات كراء المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة الفلاحين الشبان.
- المنشور المشترك عدد 01 بتاريخ 02 جوان 2025 بين السادة وزير المالية وأملاك الدولة والشؤون العقارية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول إحكام التنسيق في استخلاص محاصيل أملاك الدولة الخاصّة (تنقيح المنشور عدد 01 بتاريخ 18 فيفري 2020).
- القرار المشترك بين وزير أملاك الدولة والشؤون العقاريــة ووزيرة الاقتصاد والتخطيط بتاريخ 16 أوت 2024 و المتعلق بضبط مقاييس التفويت بالمراكنة في العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المشاريع الاستثمارية غير المصنفة ذات أهمّية وطنية والذي يهدف إلى ضبط مقاييس التفويت في العقارات الدولية غير الفلاحية لفائدة مجموعة متنوعة من المستثمرين غير المشمولين بالقانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار والقانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار ، مثل الشركات الأهلية والمؤسسات الصغرى والمتوسط والمؤسسات الناشئة ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- قرار السيّد وزير أملاك الدولة والشؤون العقّاريّة المؤرّخ في 7 ديسمبر 2022 والمتعلّق بضبط تركيبة لجنة الاستقصاء والمصالحة في مادّة الانتزاع وإجراءات سيرها.
- قرار وزير أملاك الــدولة والشـــؤون العقارية المــؤرخ في 07 ديسمبر 2022 والمتــعلق بضبط تركيبة لجان الاستقصاء والتحديد وسير عملها.
- المنشور عدد 28 في 06 نوفمبر 2023 المتعلق بجرد وتقييم الاصول الثابتة المادية للدولة بمقتضى قرار المصادقة لوزير أملاك الدولة والشؤون العقارية المؤرخ في 13 ديسمبر 2023.
- استكمال مراجعة مشروع مجـــلة أملاك الدولــة والمصادقة عليها.
- المساهمة في إعداد ومراجعة عدد من النصوص التشريعية والترتيبية على غرار مشروع قانون يتعلق بمراجعة القانون عدد 28 لسنة1964 المتعلق بالنظام الأساسي للأراضي الاشتراكية مثلما تم تنقيحه بالقانون عدد69 لسنة 2016 بما يمكن من تصفية الرصيد المتبقي من الأراضي الاشتراكية وإدماجها ضمن الدورة الاقتصادية.

توظيف العقار الدولي في المجال الاجتماعي من خلال إصدار:

- الأمر عدد 770 لسنة 2023 مؤرّخ في 8 ديسمبر 2023 والمتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإتمام إنجاز مشروع تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص وضبط تنظيمها وطرق سيرها.
- الأمر عدد 349 لسنة 2025 مؤرخ في 15 جويلية 2025 والمتعلق بالترخيص في التفويت بالدينار الرمزي لفائدة مؤسسة مدينة الأغالبة الطبية بالقيروان في قطعة أرض دولية تمسح 552 هك 10 آر 72 ص كائنة بمعتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان لغرض إحداث مدينة الأغالبة الطبية بالقيروان.
- المنشور المشترك بين وزيري أملاك الـــدولة والشؤون العـــقارية والفلاحة والموارد المائيـــة والصيد البحري عدد 1-2023 المؤرخ في 12 جويلية2023 والمتعلق بإتمام المنشور المشترك عدد 6/4/م المؤرخ في 16 جويلية 2018 المتعلق بإجراءات كراء عقارات دولية فلاحيــة لفائدة الـــعاطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا وغيرهم والذي ينص على مدة كراء بـ 15 سنة.
- القرار المشترك المؤرخ في 8 أفريل 2025 من وزير التجهيز والإسكان ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والمتعلق بضبط شروط وإجراءات اقتناء الوكالة العقارية للسكنى لأراض على ملك الدولة الخاص او على ملك الجماعات المحلية بسعر تفضيلي.
- مذكرة العمل عدد 5 بتاريخ 21 جانفي 2025 حول الإسراع في إبرام عقود كراء لفائدة العاطلين عن العمل من حاملي الشهائد العليا وغيرهم.

2. التقييم الكمي:

المحور الاستراتيجي الأوّل: حوكمة التصرف في الرصيد العقاري الدولي وتوظيفه:

- تسجيل ملك الدولة العقاري الخاص: تمّ تسجيل نسبة 58 % من جملة العقارات المقدم في شانها مطالب تسجيل وجرد وإحصاء العقارات الدولية واسترجاع 21173 هك من العقارات الدولية الفلاحية.

عدد العقارات التي تم جردها خلال سنوات2022-2025

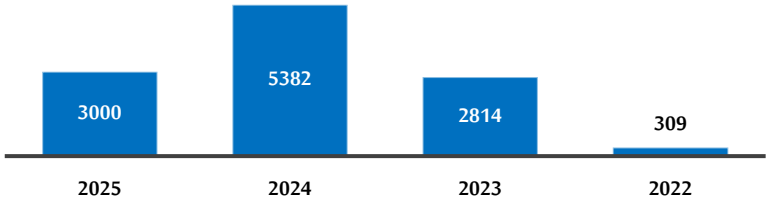

- توظيف الرصيد العقاري الدولي لدفع التنمية الشاملة:

في المجال الاقتصادي:

- ✓ تم التفويت في مساحة تناهز 1007 هك لفائدة الوكالات العقارية والأقطاب التكنولوجية والمؤسسات والشركات الوطنية والدواوين والهيئات والشركات الخاصة. كما تم التفويت في مساحة 12 هك لفائدة البلديات المحدثة قصد بناء مقرات خاصّة بها.
- ✓ تخصيص عقارات دولية غير فلاحية بمساحة قدرها 558هك موزعة بين الأقاليم خلال الفترة 2021-2024. وتم سنة 2025 تخصيص 68 هك إضافية.
- ✓ توظيف العقارات الدولية الفلاحية لتركيز مشاريع الطاقات المتجددة منها حوالي 1286 هك من في إطار لزمة بالشراكة مع وزارة الصناعة وحوالي 112,55هك في إطار الأشغال الوقتي وذلك خلال الفترة 2021-2025.
- ✓ تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لأراض ي دولية فلاحية على مساحة 2732 هك.

النسبة من المساحات المخصصة 2021-2024

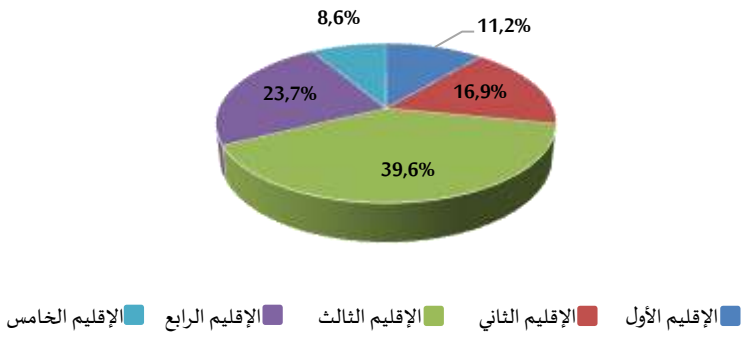

ويعد العدد الجملي للعقارات المعدة للكراء 10962 عقار بمساحة 202 ألف هك، موزعة حسب الصنف على النحو التالي:

توزيع العقارات الدولية الفلاحية المعدة للكراء حسب الصنف والعدد والمساحة

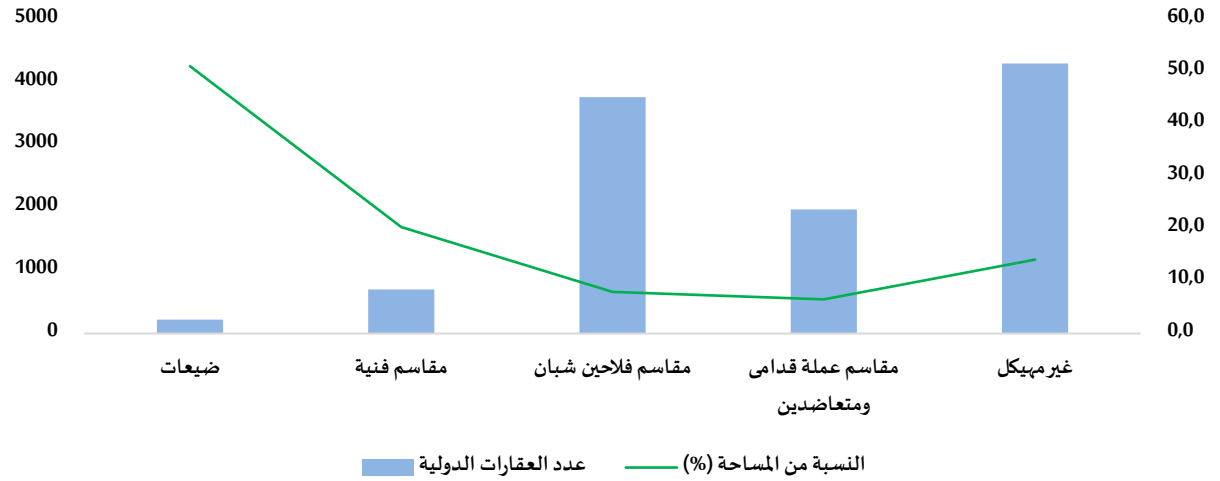

في المجال الاجتماعي:

- ✓ تسوية الوضعية العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص ولأملاك الأجانب
- ✓ توظيف العقار الدولي لفائدة المشاريع الاجتماعية والثقافية لمختلف الوزارات من خلال تخصيص 167عقار دولي.
- ✓ دعم البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بالتفويت في أراضي دولية بسعر تفضيلي لفائدة الوكالة العقارية للسكنى ولفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية لإنجاز مشاريع سكنية اجتماعية.
- ✓ تسويغ مقاسم دولية فلاحية بمساحة 381 هك لفائدة العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا وغيرهم.

المحور الإستراتيجي الثاني: تطوير أداء سجلات أملاك الدولة والسجل العقاري ودعم الرصيد العقـــاري الدولي:

تمّ تسجيل تقدّما في تحيين السجلات العقارية للدولة ورقمنة السجل العقاري والرسوم العقارية وتطوير النظام المعلوماتي بالديوان الوطني للملكية العقارية، إضافة إلى بناء قاعدة بيانات وطنية للفهارس وإبرام اتفاقيات ثنائية للترابط البيني.

II. الاستنتاجات

تبرز متابعة الفترة 2021 2025 المتعلقة بنتائج سياسات المسائل العقارية، أن قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية يمتلك عدة نقاط قوة، خاصّة على المستوى التشريعي، من إصلاحات تشريعية وترتيبية هامّة ومتعدّدة المجالات، مع استغلال العقار الدولي كآلية لتحفيز الاستثمار. وعلى مستوى خصائص الرصيد العقاري، تتمثل نقاط القوة في رقمنة جزء هام من الرصيد العقاري للدولة وتنوع استعمالاته وتعدد المجالات التنموية المستفيدة منه، بما يتيح فرصاً استثمارية واعدة، إضافة إلى توفر رصيد هام من الأراضي الفلاحية الدولية والمقاطع الدولية وتطور العائدات المالية المتأتية من عمليات التوظيف العقاري.

ورغم ما يمتلكه قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية من نقاط قوة، فإنه لا يزال يواجه جملة من نقاط الضعف والمخاطر، خاصّة على المستوى التشريعي، حيث تتسم بعض النصوص القانونية بعدم تلاؤمها مع الواقع العملي ولا سيما تلك المنظمة لعمليات التسوية العقارية إضافة إلى محدودية نجاعة صيغ التصرف في الرصيد العقاري، وتعدد الإشكاليات الخاصة بتحرير الحوزة العقارية اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية، بما يؤثر في نسق تنفيذها ويحدّ من فاعلية الاستثمار العمومي.

كما يواجه القطاع تحديات إجرائية وتنفيذية من أبرزها غياب رؤية شاملة وموحدة للمسائل العقارية بالإضافة إلى أخرى مرتبطة بالبطء في تسوية الوضعيات العقارية المتعلقة بالتجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص والتي يهيمن عليها الطابع الفلاحي وأملاك الدولة الراجعة للأجانب وطول آجال التسجيل العقاري وكثرة المتدخلين في هذه العمليات، فضلاً عن وجود عدد كبير من العقارات الدولية خارج نطاق مخططات التهيئة العمرانية.

كما يشهد مخاطر وتهديدات في علاقة بالأمن السيبرني وصلاحيات النفاذ للبيانات العقارية وأخرى تتعلق بتسارع وتيرة الزحف العمراني على الأراضي الفلاحية والاستنزاف المتزايد للمقاطع الدولية والمواد الأولية وتواصل الاعتداءات والاستيلاء على عقارات الدولة وطول إجراءات التقاضي.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية السياسة العقارية ذات العلاقة بأملاك الدولة للفترة 2026-2030

تتمثّل هذه الأولويات في **تثمين الرصيد العقاري الدولي وتعزيز دوره في تحقيق التنمية العادلة والشاملة** باعتباره دعامة أساسية لإنجاز المشاريع ومصدر ا لتحقيق الثروة وتحقيق الأمن الغذائي وإحداث فرص العمل وكذلك موردا من الموارد الطبيعية الواجب الحفاظ عليها وضمان استدامتها لضمان حق الأجيال القادمة فيها.

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لفترة المخطط بالخصوص في:

تجسيد الدور الاجتماعي للدولة عبر تنفيذ البرامج التي تساهم في تحقيق العيش الكريم ومزيد الإحاطة بالفئات محدودة الدخل (تسوية الوضعيات العقارية وتوفير السكن اللائق للفئات محدودة الدخل) والمساهمة في خلق مواطن الشغل.

تعزيز الأثر الاقتصادي وذلك بـ:

- رقمنة الخدمات العمومية والارتقاء بجودتها.
- المساهمة في النهوض بمقومات مناخ الأعمال من خلال توفير الرصيد العقاري الدولي لتطوير البنية التحتية وخدمات النقل واللوجستية وتهيئة المناطق الصناعية والخدماتية
- دعم منظومة الأقطاب التكنولوجية ومراكز البحث ومنظومة المؤسسات الناشئة والشركات الأهلية من خلال توفير الرصيد العقاري الدولي.
- معاضدة مجهودات الدولة لكسب رهان الأمن الغذائي باعتباره محورا رئيسيا للسياسات الاقتصادية من خلال توفير الرصيد العقاري الدولي وتطوير مردودية العقارات الدولية الفلاحية.
- تطوير المنظومة التشريعية المنظمة للعقار الدولي.

المساهمة في دفع التنمية المحلية والجهوية والإقليمية:

- إحكام توظيف الرصيد العقاري الدولي وفقا لأولويات التنمية محليا وجهويا وإقليميا.
- تحسين ظروف العيش بتوفير الرصيد العقاري الدولي بما يسهل إنجاز المشاريع العمومية وتوفير المرافق الأساسية والخدمات العمومية بالمناطق الأقل تنمية.
- تسهيل إنجاز المشاريع بما يدعم خلق أقطاب اقتصادية وتوفير فرص عمل وتحسين مستويات الدخل.
- إيلاء العناية اللازمة لتنمية المناطق الحدودية.
- مساعدة جهود الدولة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية العقارات الدولية والمساهمة في التسريع في إنجاز برنامج الانتقال الطاقي والإيكولوجي.

ولتجسيم هذه العناصر سيتم العمل على:

- **مواصلة تطوير الإطار التشريعي والترتيبي** بما يضمن حماية الرصيد العقاري الدولي وحوكمة التصرف فيه وحسن استغلاله وتوظيفه التوظيف الأمثل لخدمة التنمية بجميع أبعادها.

- **معاضدة مجهودات الدولة المبذولة في مجال تحسين ظروف العيش** عبر تسوية الوضعية العقارية للتجمعات السكنية المقامة على أراضي الدولة ووضعية أملاك الأجانب الراجعة بالملكية للدولة والتفويت في الأراضي الدولية لإقامة المساكن الاجتماعية بما يسهم في خلق المزيد من فرص التملك خاصّة للأسر محدودة الدخل إضافة إلى خلق مواطن شغل.
- **تحسين نجاعة التصرف في الرصيد العقاري الدولي واستغلاله وحوكمة تخصيصه وتوظيفه لفائدة مشاريع البنية التحتية في** المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والطاقات المتجددة تماشيا مع أولويات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية بما يتماشى مع مبادئ الشفافية وبما يضمن بيئة ملائمة للاستثمار.
- **رقمنة الرصيد العقاري وإرساء وتفعيل الترابط البيني** بين تطبيقات الهياكل العمومية المتداخلة في الشأن العقاري وإحداث بوابة عقارية وطنية.
- **تطوير أداء السجل العقاري** بما يضمن تعزيز حقوق المواطنين في الملكية واستقرار المعاملات العقارية ونموها.
- **دعم الرصيد العقاري للدولة وتطوير آليات حمايته** بالرفع من نسق تسجيله وذلك لضمان ديمومته كرصيد للأجيال القادمة.

IV. مضمون السياسة العقارية ذات العلاقة بأملاك الدولة للفترة 2026-2030

1. المحور الإستراتيجي الأول: تثمين الدور الاجتماعي للعقار الدولي:

تطوير المنظومة التشريعية والترتيبية بما يضمن أداء العقار الدولي لدوره الاجتماعي بنجاعة وفاعلية وفقا لمبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة والمساواة وتكافؤ الفرص:

ينتظر في هذا المجال إصدار الأمر المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد504 لسنة 2018 المتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص بما يتيح تسويتها وإضفاء الصبغة العمرانية على الأراضي الدولية المقام عليها، إضافة إلى إصدار القانون المنقح للقانون عدد 78 لسنة 1991 المتعلق بضبط شروط التفويت في العقارات الراجعة للدولة بموجب الاتفاقيات التونسية الفرنسية بما يسهم في تخليصها من الجمود وإدماجها في الدورة الاقتصادية ومراجعة تركيبة ومشمولات اللجنة الوطنية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية وتنقيح وإتمام الأمر عدد 120 لسنة 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص.

تحسين ظروف العيش عبر تسوية الوضعيات العقارية وفق التشريع الجاري به العمل بما يسهم في توفير المزيد من فرص التملك خاصّة للأسر محدودة الدخل وذلك بـ:

- مواصلة تسوية الوضعية العقارية للتجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص والتسريع في نسق التسويات عبر إدماج العقارات الدولية بأمثلة التهيئة العمرانية وإعطاءها التصنيف الملائم.
- التسريع في نسق تسوية وضعية أملاك الأجانب الراجعة بالملكية للدولة وإضفاء مزيد المرونة على إجراءاتها واعتماد مقاربة تراعي البعد الاجتماعي وتستجيب لضرورة تخليص العقارات من الجمود وإدماجها في الدورة الاقتصادية مع العمل على إنجاز جرد شامل لهذه العقارات ومراجعة كراس الشروط المتعلقة بالتفويت بالمزاد العلني في هذه العقارات لإتاحة إمكانية استيعاب نسبة أكبر من الوضعيات العالقة.

تيسير النفاذ إلى السكن اللائق والمساهمة في ضمان الاستقرار الاجتماعي للفئات محدودة الدخل: عبر توفير الرصيد العقاري الدولي للشركات العقارية العمومية والوكالة العقارية للسكنى لإنجاز مشاريع السكن الاجتماعي للفئات الاجتماعية محدودة الدخل على مختلف المستويات المحلية والجهوية والإقليمية بما يزيد فرص التملك لفائدتها (توفير الأراضي الدولية بالدينار الرمزي لإقامة مشاريع سكنية لفائدة المنتفعين بتدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء و لإنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وتوفير الأراضي الدولية بسعر تفضيلي لفائدة الوكالة العقارية للسكنى مقابل تخصيص مقاسم سكنية لفائدة الفئات محدودة الدخل بأثمان تفاضلية) مبينة بالجدول التالي :

الرصيد العقاري المخصص لإنجاز مشاريع السكن الاجتماعي حسب الأقاليم (م²)

الإقليم	الولاية	المنطقة	المساحة
الإقليم الثاني	بن عروس	فوشانة	139700 م ²
الإقليم الثالث	سوسة	كندار	529373 م ²
	القصرين	سبيطلة	450000 م ²
الإقليم الرابع	توزر	دقاش	100000 م ²
الإقليم الخامس	مدنين	بوغرارة	100000 م ²
المجموع	**5 ولايات**	**5 معتمديات**	**1319073 م ²**

تعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة من خلال توفير العمل اللائق وفرص عمل منتجة توفر الدخل والأمن والحماية الاجتماعية لفائدة الشباب العاطل عن العمل من حاملي الشهادات العليا وغيرهم بتوظيف وإعادة توظيف وكراء العقارات الدولية الفلاحية فضلا عن التفويت في العقارات الدولية الفلاحية وغير الفلاحية لفائدة الوكالات العقارية والمؤسسات العمومية وشركات الإحياء والتنمية والفلاحين الشبان وتخصيص رصيد عقاري ذو مردودية على ذمة الشباب الباحث عن عمل.

2. المحور الاستراتيجي الثاني: تثمين الدور الاقتصادي للعقار الدولي:

المساهمة في تحسين مناخ الأعمال:

تسهيل وتطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للرصيد العقاري الدولي وتوفير عقار سليم وجاهز للاستعمال وتعبئة الرصيد العقاري لوضعه على ذمة المشاريع العمومية والخاصّة وحوكمة التصرف فيه.

تسهيل وتطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للرصيد العقاري الدولي:

ينتظر أن تشهد فترة 2026-2030 استكمال مسار مراجعة النظام التشريعي والترتيبي المنظم للرصيد العقاري الدولي في اتجاه إضفاء مزيد من المرونة والشفافية والنجاعة عليه وحوكمة التصرف عبر مجموعة نصوص تهم إصدار مجلة أملاك الدولة والقانون المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية والمجالات ذات العلاقة بالعقارات الدولية الفلاحية والمقاطع الدولية لتكون رافعة للاستثمار. كما سيتم مراجعة الأمر المنقح للأمر عدد 120 لسنة 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في أملاك الدولة الخاصّة ليشمل خاصّة التفويت بالمراكنة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية بالإضافة إلى ضبط شروط وإجراءات الكراء بالمراكنة لضمان الشفافية والمنافسة وتكافؤ الفرص وشروط تخصيص العقارات الراجعة لملك الدولة الخاص غير الفلاحي وإجراءاته، مع إصدار ونشر قرار المصادقة على دليل الإجراءات الخاص بالتصرف في ملك الدولة الخاص الفلاحي.

حماية الرصيد العقاري الدولي:

- الرفع من نسق تسجيل الرصيد العقاري الدولي من ملك الدولة الخاص بدعم الدولة في تسجيل عقاراتها وتمويلها على حساب صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري حماية لأملاكها والتسريع في عمليات تقديم مطالب التسجيل الاختياري لفائدة الدولة وترتيب أولويات التسجيل بناء على معايير واضحة (الجدوى الاقتصادية، القيمة المضافة، معيار العقار المهدد..) وإعطاؤها أولوية في التعهد والإنجاز. كما يتم العمل على دعم مؤسسّة المكلف العام بنزاعات الدّولة بالموارد المطلوبة لضمان نجاعة تدخّلاتها لدورها في حماية أموال الذوات العمومية باعتبارها الجهة الوحيدة المؤهلة قانونا بتقديم مطالب التسجيل العقاري الاختيارية للدولة وترشيد وظيفة الدفاع عن حقوق الدولة ومتابعة قضايا التسجيل العقّاري وتأطير الأعوان المكلفين بذلك وتكوينهم.
- تطوير سجلات ودفاتر أملاك الدولة والسجل العقاري من خلال تطوير عمليات الترسيم والتحيين للعقارات الدولية والأعمال المتعلقة بالتصرف فيها والرفع من نسق برنامج جرد وإحصاء الأصول الثابتة المادية للدولة وتثمينه إلى جانب تطوير السجل الرقمي والترفيع في نسق إعداد تقارير الاختبار لتقييم الأصول المادية الثابتة للدولة.
- تطوير السجل العقاري وضمان حقوق الملكية العقارية لأهميته في توفير قاعدة بيانات دقيقة وموثوقة كمرجع رسمي لمعلومات الملكية العقارية وتوجيه وتوحيد السياسات العقارية وكآلية رقابة وتتبع للوضعيات العقارية وإحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين

في المجال العقاري. ويرتكز برنامج العمل في هذا الإطار بالنسبة للفترة 2026-2030 على تطوير السجل العقاري واستكمال مشروع رقمنته بما يضمن تحسين مؤشر نقل الملكية العقارية وتسهيل إجراءاتها ويعزز حقوق المواطنين في الملكية واستقرار المعاملات العقارية ونموها ويساهم في تحسين مناخ الأعمال، إضافة إلى تحويله إلى أداة تنموية تدعم التصرف في الملك العمومي وتحفز على تسوية العقارات.

- تطوير **آليات الرقابة على عمليات التصرف في الرصيد العقاري واستغلاله وصيانته** من خلال تكثيفها وإثارة التتبعات القضائية ضدّ المعتدين ودعم الهياكل الرقابية إلى جانب تفعيل آليات المتابعة الدورية ومراجعة النظام العقابي على منتهكي عقارات الدولة مع العمل على توسيع صلاحيات أعوان الوزارة المكلفة بأملاك الدولة ليشمل الضابطة العدلية عند معاينة جرائم الاعتداء على أملاك الدولة.
- **الرفع من مجهود تعبئة الرصيد العقاري الدولي** باعتباره آلية من آليات دفع وتوجيه الإستثمار العمومي من خلال تكثيف عمليات استقصاء وتحديد أملاك الدولة العقارية، جرد الأراضي غير المستغلة ومراقبتها قصد إعادة توظيفها في إنجاز مشاريع البنية التحتية وإحداث بنك معطيات جغرافية وطنية (خريطة) لمواقع العقارات الجاهزة (مسجلة، شاغرة، مهيأة) لوضعها على ذمة مختلف الهياكل العمومية والخاصة.

حوكمة التصرف في الرصيد العقاري، ترتكز الأهداف والبرامج بالخصوص في:

- العمل على التقليص في آجال تسوية وضعيات العقارات الدولية الفلاحية المستغلة بصفة قانونية لإدماجها في الدورة الاقتصادية.

تطور عمليات تسوية وضعية الشاغلين بصفة قانونية لأراضي دولية فلاحية

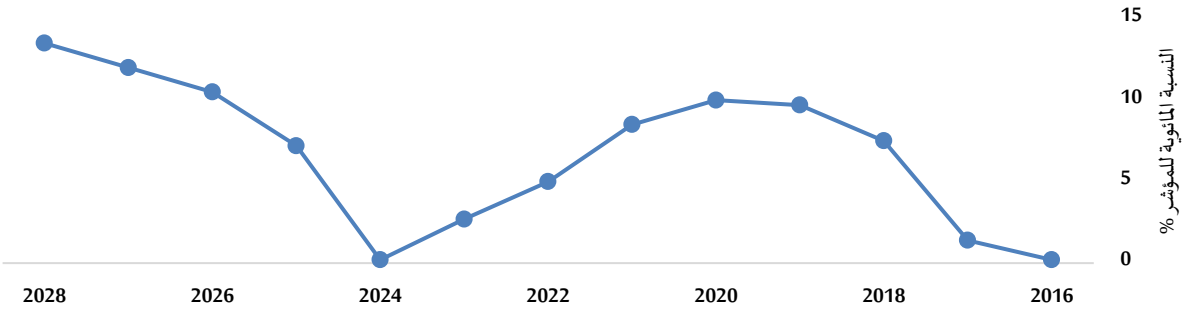

- اعتماد آليات حديثة ومرنة وفعّالة لترشيد التصرف في الرصيد العقاري الفلاحي، من خلال استكمال جرد الضيعات غير المسوغة والتقليص في الآجال الفاصلة بين الإعلان عن قائمات الضيعات المعدّة للتسويغ وإبرام عقود تسويغها، إلى جانب تعزيز منظومة تقييم ومتابعة استغلال الأراضي الدولية الفلاحية والتسريع في إعادة توظيف الأراضي المسترجعة بما يضمن حسن استغلالها ورفع مردوديتها.
- إرساء آليات أكثر مرونة وتنوعًا للتصرف في الرصيد العقاري غير الفلاحي، بما يتيح اعتماد صيغ تصرف ملائمة ولا سيما إتاحة إمكانية التفويت بالمراكنة لإنجاز المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الوطنية، مع حوكمة تخصيص العقارات الدولية غير الفلاحية واستكمال جرد العقارات الشاغرة والمشغولة بهدف إعادة توظيفها وفق أولويات التنمية والاستثمار.
- حوكمة التصرف في المقاطع الدولية واستغلالها ورقمنتها في إطار رؤية متكاملة توازن بين الجدوى الاقتصادية والحفاظ على البيئة والعمل على تقسيم المواقع القابلة للاستغلال المقطعي وإحداث أخرى جديدة بالتنسيق مع الهياكل المتداخلة لدفع الاستثمار ولتسهيل توفير المواد الانشائية اللازمة لإنجاز المشاريع.

رقمنة الرصيد العقاري وتحسين جودة الخدمات:

- التسريع في برنامج رقمنة الرصيد العقاري الدولي بما يعزز الشفافية والوصول للمعلومة وإحداث بوابة عقارية وطنية تتحيّن بصفة آلية ومباشرة مع منظومات التصرّف في ملك الدولة الخاص والسجلّات ال إلكترونية باعتماد خارطة رقمية جغرافية.

- تطوير مشروع الخارطة الرقمية للعقارات الدولية الفلاحية ومواصلة مشروع تأهيل نظامي التصرف المندمج لأملاك الدولة للعقارات الفلاحية وغير الفلاحية "SAIBE" مع إدماج نظام التصرف في ملفات الاختبار وإرساء منصة لجرد الأصول الثابتة للدولة وتقييمها.
- إحداث بنية تحتية لإصدار شهادات للمصادقة ال إلكترونية PKI بالديوان الوطني للملكية العقارية وتوفير نظام موثوق وآمن لإدارة المفاتيح الرقمية والشهادات ال إلكترونية يمكن من تعزيز سرية وسلامة ومصداقية التبادلات الرقمية ومنظومة الأمن السيبراني، مع إحداث تطبيقة للهواتف الذكية للتثبت الرقمي من صحة الترسيم العقاري ONPF-Check عبر رمز الاستجابة السريعة (QR Code) المزروع إلكترونيًا على الشهادات.
- مواصلة إنجاز وتحيين أدلة الإجراءات لمزيد إضفاء الشفافية على الخدمات وتطوير المنظومة الشاملة للسجل العقاري (SIF3) على مستوى الديوان الوطني للملكية العقارية إلى جانب تبسيط الإجراءات والمسارات الإدارية في المجال العقاري إلى جانب تدعيم القدرات البشرية واللوجستية المركزية والجهوية لتحسين جودة الخدمات وتقليل آجال دراسة الملفات.

التسريع في إنجاز المشاريع ودفع الاستثمار:

سيتم العمل خلال فترة 2026 -2030 على توفير الآليات الضرورية للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية من مخزون احتياطي عقاري مهيكل والرفع من نسق تحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية وتبسيط إجراءاتها مع معالجة المشاريع المعطلة لأسباب عقارية على مختلف المستويات. كما ينتظر تعزيز مداخيل الدولة عبر مزيد التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية باستخلاص ومتابعة استخلاص محاصيل مداخيل أملاك الدولة الخاصّة وتعزيز الترابط البيني بينها والنفاذ إلى مختلف المنظومات ذات العلاقة لا سيما من جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة، بالإضافة إلى توظيف العقارات الشاغرة وترشيد التصرف في العقارات الدولية.

3. المحور الاستراتيجي الثالث: تطوير مساهمة العقار الدولي في تحقيق التنمية المحلية والجهوية والإقليمية المتوازنة والشاملة:

يتم تطوير مساهمة العقار الدولي في تحقيق التنمية المجالية بتوظيف الرصيد العقاري الدولي لفائدة مشاريع البنية الأساسية للنقل الحديدي وعبر الطرقات بما يسهم في تحسين ربط المناطق الداخلية بالمراكز الحضرية والاقتصادية الكبرى وبالمناطق المجاورة لها من داخل الإقليم وخارجه وبما يساهم في تقليص الفجوة التنموية والمعيشية بين الجهات باعتماد المقاربة التشاركية في التخطيط مع المجالس المجالية المنتخبة بما يمكن من ضبط وتحديد الحاجيات العقارية الفعلية وذات الأولوية وتلبية طلباتهم.

التوظيف الأمثل للرصيد العقاري الدولي والمساهمة في تجسيد الأولويات التنموية للدولة:

- ترشيد توظيف العقار الدولي في المجال الفلاحي من خلال توظيفه بالاعتماد على مقاربة تأخذ بعين الاعتبار الأولويات في المجال الفلاحي ومجال التنمية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي بما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي الوطني وخلق مواطن الشغل (الشركات الأهلية والفلاحين الشبان ....) وتسوية وضعية المجامع المهنية في القطاع الفلاحي والوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي في عقارات وضيعات دولية فلاحية بالكراء بما يمكّنها من الحصول على التراخيص لإنجاز إحداثات ثابتة والحصول على قروض بنكية.
- الترفيع في نسب توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية وفي توظيف وإعادة توظيف المقاطع المتواجدة نسبة هامة منها في مناطق التنمية الجهوية وتوفير حوالي 5000 هكتار خلال الفترة 2026-2030 من العقارات عبر آليتي الاقتناء والانتزاع من أجل المصلحة العمومية لتلبية حاجيات البنية التحتية الوطنية والجهوية (مشاريع سد وادي تاسة معتمدية سيدي بورويس ولاية سليانة وتهيئة ضفاف وادي مجردة قسط ولاية اريانة والطريق السيارة الرابطة بين بوسالم والحدود الجزائرية ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنفيضة) وتخصيص حوالي700 هكتار من العقارات غير الفلاحية لفائدة البنية التحتية الوطنية والجهوية.

المساهمة في دعم الإدماج الاقتصادي بمناطق التنمية الجهوية والمناطق الحدودية والنائية:

- توجيه الرصيد العقاري الدولي لفائدة المناطق ذات الأولوية في التنمية، بإعطاء الأولوية للجهات ذات مؤشرات تنمية متدنية تلبية لحاجيات مشاريع الفاعلين العموميين بهذه المناطق ومواصلة إسناد امتياز التفويت في الرصيد العقاري للدولة بالمراكنة وبالدينار

الرمزي لفائدة كل من الوكالة العقارية الصناعية والمؤسسات العمومية أو الخاصّة للأقطاب التكنولوجية وشركات التصرف في المركبات التكنولوجية والصناعية المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية في إطار التشريع الجاري به العمل.

- دعم برامج الدولة الخصوصية للتنمية بالتفويت في عقارات دولية لإنجاز عناصر هذه البرامج من فضاءات انتصاب لفائدة الشبان طالبي الشغل لأوّل مرّة من أصحاب الشهادات العليا وخريجي مراكز التكوين ومشاريع إحياء فلاحي والنهوض بالمناطق ذات الإشكاليات الموحّدة كالمناطق المنجميّة والغابيّة وذات المعالم الأثرية وكذلك مشاريع النهوض بالمراكز الريفية.
- المساهمة في تنمية وجاذبية المناطق النائية والحدودية من خلال توفير الرصيد العقاري الدولي بالتنسيق مع الجهات العمومية المتدخلة لإقامة مشاريع بمختلف المجالات لتنمية هذه المناطق وجعلها جاذبة للاستثمار لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

4. المحور الاستراتيجي الرابع: تثمين دور العقار الدولي في المجال البيئي:

المساهمة في التسريع في إنجاز برنامج الانتقال الطاقي والإيكولوجي: عبر توفير العقارات الدولية الفلاحية لإنتاج الطاقات المتجددة ضمن نظامي الاستهلاك الذاتي والمحلي، (152 هك بولاية القيروان، 05 هك بولاية توزر ومساحات أخرى بولايات زغوان، قابس وقفصة) ولفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز (منها مساحة 449 هك تم تقديم مطلب في شأنها) في إطار برامجها الذاتية للطاقات المتجددة. كما سيتم تكوين مخزون عقاري للدفعة الثانية لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمات حيث ينتظر توظيف 835 هك لفائدة ولاية سيدي بوزيد و533 هك بولاية قابس و200 هك بولاية القيروان ومساحات أخرى لم تحدد بعد بولاية قبلي.

حماية الموارد العقارية والحفاظ على الموارد الطبيعية بما يضمن استدامتها:

- تطوير الآليات القانونية لتعزيز حماية ملك الدولة العمومي والخاص من الاعتداء والاستغلال غير القانوني والعمل على ترشيد التصرف فيه لضمان حق الأجيال القادمة ومنع استنزاف المواد الانشائية والأولية التي توفرها المقاطع الدولية مع التسريع في عمليات تقديم مطالب التسجيل العقاري الاختياري لفائدة الدولة بهدف حمايتها وتوفير عقارات لإنجاز البنى التحتية.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي بالتسريع في توظيف الرصيد العقاري الدولي الفلاحي في الاستثمار الفلاحي بالإضافة إلى إعادة توظيف العقارات المسترجعة من الضيعات الفلاحية لتوجيهها لمشاريع الزراعات الكبرى.

3.2 التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والنهوض بالقطاعات الواعدة

يشهد العالم تحوّلا هيكليا متسارعا تقوده الثورة الرقمية والتطور المتنامي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يعيد رسم خصائص الاقتصاديات والمجتمعات وأنماط الإنتاج وتحوّل أدوار الفاعلين الاقتصاديين وتنامي المكانة المحورية للبيانات والابتكار التكنولوجي كركائز أساسية للاقتصاد المعرفي الجديد. ولم يعد التحول الرقمي مجرّد مسار تقني، بل أصبح خيارا تنمويا واستراتيجيا يطال الحوكمة والتنظيم المؤسسي وتنافسية الاقتصادات وجودة الخدمات العمومية.

ويتمثل التحول الرقمي في اعتماد رقمنة شاملة ومترابطة لمسارات الأعمال والخدمات العمومية والخاصة ونقل التكنولوجيا من مراحل البحث والتطوير إلى الاستعمال الفعلي واسع النطاق بما يمكّن من تحسين الإنتاجية وتحديث أنماط الإدارة وتعزيز نجاعة اتخاذ القرار. كما بات إدماج الذكاء الاصطناعي عنصرا حاسما في تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للرقمنة من خلال تحسين جودة الخدمات، وتثمين البيانات، ودعم الابتكار ،والتجديد.

وفي هذا السياق أظهرت المؤشرات الدولية ذات الصلة بالحوكمة الرقمية والأمن السيبراني وريادة الأعمال الرقمية أن تونس حققت تقدما نسبيا خلال السنّوات الأخيرة، غير أنّ هذا التقدم يظل دون الإمكانات المتاحة ويكشف عن وجود هوامش واسعة لتحسين الأداء وتعزيز الأثر. فقد أبرز ترتيب تونس في مؤشر تنمية الحكومة ال إلكترونية لسنة 2024 استمرار التحديات المتعلقة بتكامل المنظومات الإدارية وجودة الخدمات الرقمية وتحسين مستوى الثقة في استعمالها، بما يعكس الحاجة إلى مقاربة أكثر شمولا وتناسقا تجعل من التكنولوجيا محركا للعدالة والشفافية والرفاه.

كما تبرز المعطيات الوطنية والدراسات القطاعية أن الانتقال الرقمي داخل النسيج الاقتصادي لا يزال محدود الانتشار ويتسم بطابع مجزّأ، حيث لا تنخرط سوى نسبة من المؤسسات في مشاريع رقمية فعلية وهو ما يعكس فجوات هيكلية على مستوى النفاذ إلى التمويل وتوفر المهارات الرقمية وربط البحث والتطوير بالاستعمال الاقتصادي. ويؤكد ذلك أن الرقمنة لم تعتمد بعد كرافعة مركزية للتحول الهيكلي للاقتصاد، بل كحزمة مشاريع منفصلة ذات أثر محدود.

وتظهر التجارب المقارنة، إقليميا ودوليا، أن الدول التي نجحت في تسريع تحولها الرقمي قد اعتمدت مقاربات مندمجة تقوم على وضوح الرؤية الاستراتيجية وتعزيز الحوكمة وتكثيف الاستثمار في البنية التحتية للبيانات واستقطاب الكفاءات وإدماج الذكاء الاصطناعي ضمن السياسات العمومية والقطاعية، بما مكّنها من تحسين تنافسيتها وخلق نماذج أعمال جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

وانطلاقا من هذا التشخيص، يندرج مخطط التنمية 2026–2030 في إطار إرساء مسار وطني متكامل للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، يقوم على تجاوز المقاربات المجزّأة وتعزيز السيادة الرقمية وتوظيف التقنيات الحديثة كوسيلة لتحديث الإدارة العمومية ودعم النمو الاقتصادي وتحقيق الشمول الاجتماعي والجهوي. ويهدف هذا المسار إلى بناء منظومة رقمية وطنية مترابطة وقادرة على توليد قيمة مضافة مستدامة، من خلال تحسين نجاعة السياسات العمومية وتوسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية المعرفية ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

وسيتم، في هذا الإطار، تركيز الجهود خلال الفترة 2026–2030 على تعزيز التناسق بين الأبعاد المؤسساتية والتشريعية وتطوير منظومات الحوكمة والقيادة وإرساء إطار ناجع لتخطيط وتنفيذ ومتابعة المشاريع الرقمية على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية، بما يضمن تحقيق الأثر التنموي المنشود للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهدت الفترة 2021-2025 تحولا ملحوظا في سوق الاتصالات، إذ أبرزت تطورات الاشتراكات بلوغ سوق الهاتف الجوال مرحلة الاستقرار (بعد بلوغ ذروته سنة 2023)، في حين سجل الهاتف القار تحسنا طفيفا لكنه لا يخرج عن سياق تراجع الطلب عالميا على هذه الخدمة التقليدية .كما شهدت اشتراكات الأنترنات عبر الشبكات الجوالة خلال الفترة 2021 – جوان 2025 تطورا إيجابيا حيث ارتفع مجموع الاشتراكات من حوالي 9 ملايين سنة 2021 إلى10,74 ملايين في جوان 2025، أي بزيادة تناهز20% مدفوعة أساسا بانتشار الهواتف الذكية وتوسّع تغطية شبكات الجيل الرابع (4G). كما ارتفع معدل الكثافة الرقمية من 87.8 إلى 105.5 اشتراكا لكل 100 ساكن. ورغم هذا النمو، فقد تم تسجيل استقرارا نسبيا خلال السنّتين الأخيرتين وتراجعا طفيفا مقارنة بذروة سنة 2023، ممّا يعكس تشبّع السوق وتحوّل الطلب نحو تحسين جودة الخدمات بدل الزيادة العددية في الاشتراكات .

تطور الكثافة الهاتفية : خط لكل 100 ساكن

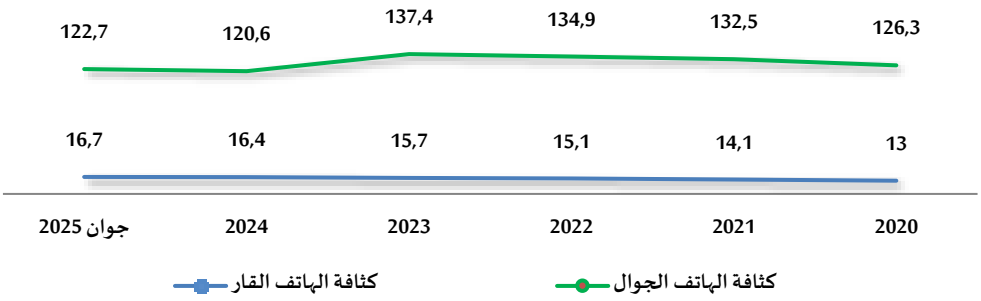

المصدر: وزارة تكنولوجيات الاتصال

وقد تم خلال الفترة 2021-2025 تنفيذ جملة من المشاريع والمبادرات والتي ترتكز على المحاور التالية:

منظومة الشركات الناشئة:

شهد قطاع ريادة الأعمال الرقمية في تونس نموًا ملحوظًا، حيث بلغ عدد المؤسسات الحاصلة على علامة الشركات الناشئة (Label Startup Act)، 1080 شركة إلى حدود شهر جوان 2025.

الإدماج الرقمي والمالي:

تم خلال سنة 2022 إنجاز دراسة حول الإدماج الرقمي في تونس تهدف إلى تقييم مستوى التنمية الرقمية وتشخيص درجة الإدماج الرقمي مع التركيز على التفاوت بين الجهات. كما تم إقرار التوجه نحو تعميم الحسابات الافتراضية للدينار الإلكتروني حيث انطلق البريد التونسي سنة 2025 في توزيع بطاقات (e-dinars wallet) بصفة مجانية لكل طالبها بكامل مكاتبه. كما تم تطوير خدمات تطبيقات D17 و My poste التابعة للبريد التونسي وتوسيع مجالات نشاط عمل مراكز Publi-Poste بهدف ضمان استمرارية الخدمات المالية المتصلة بالحسابات البريدية الافتراضية.

تطوير البنية التحتيّة للاتصالات وللشبكات والقدرة على الايواء:

حققت تونس تقدمًا في مجال تطوير البنية التحتيّة للاتصالات حيث بلغ استهلاك سعة التدفق الوطني للأنترنات نسبة 59% من الطاقة المركزة (1317جيغابت/ثانية من أصل 2250 جيغابت/ثانية) وهو ما يبرز توفر فائض جاهز لاستيعاب النمو المستقبلي لا سيما مع اتساع نطاق خدمات الحوسبة السحابية. كما ارتفعت نسبة اعتماد بروتوكول IPv6 إلى 24,25%مما يُعدّ تحسّنا ملموسا مقارنة بنسبة 0,02 % خلال سنة 2023 .

وتجاوزت تغطية شبكة الجيل الرابع (4G) نسبة 96% من السكان. كما تم إطلاق خدمات الجيل الخامس (5G) تجاريًا في شهر فيفري 2025 لتصبح تونس أول دولة في شمال إفريقيا تحقق هذا الإنجاز. وبحلول أوت 2025، أصبحت هذه الخدمة متاحة بمختلف ولايات الجمهورية. وقد أدى ذلك إلى تحسين هام في جودة الربط بالأنترنات عبر الهاتف الجوال وتحسّن تصنيف تونس ضمن تصنيفات قياس جودة شبكات الاتصالات المحمولة على غرار مؤشر اختبار السرعة (speedtest global Index ookla) حيث تحسّن ترتيب تونس من المرتبة 90 خلال 2023 إلى المرتبة 52 خلال 2025.

أما على مستوى التموقع إقليميا وعالميا ومن خلال تقييم أداء تونس في المؤشرات الدولية المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة 2021-2025، تظهر المعطيات اتجاهات متباينة مما يعكس ذلك أن البيئة الرقمية الوطنية في وضع تنافسي مع المحيط الدولي دون أن تتمكن بعد من تحقيق قفزة نوعية ثابتة.

ترتيب تونس في المؤشرات الدولية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال 2021-2025

المؤشرات	2021	2022	2023	2024	2925
مؤشر جاهزية الشبكات(NRI)	87	84	88	96	
مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال(IDI)	ND	ND	99	100	99
مؤشر الابتكار العالمي(GII)	71	73	79	81	76
مؤشر تطوير الحكومة ال إلكترونية(EGDI)	-	88	-	87	-

المصدر: وزارة تكنولوجيات الاتصال

التحول الرقمي للإدارة:

تم خلال الفترة 2021-2025 تسجيل تقدما ملحوظا في مجال التحول الرقمي للإدارة، مع التركيز على رقمنة الخدمات الأساسية للمواطن وتعزيز التكامل بين نظم المعلومات العمومية. ومن أبرز هذه الإنجازات:

- إرساء منظومة المعرف الوحيد للمواطن لتعزيز موثوقية البيانات وكفاءة الخدمات.
- تطوير منصة وطنية للترابط بين نظم المعلومات العمومية لتعزيز الترابط البيني (interoperability) بين الوزارات والمؤسسات.
- إطلاق منظومة الهوية الرقمية "ء-هوية" لتسهيل الوصول الآمن إلى الخدمات الرقمية.

الذكاء الاصطناعي:

تشغل تونس المرتبة الخامسة والثمانين في مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي (Global AI Index) لعام 2025 ويأتي ترتيب تونس في إفريقيا في المرتبة الحادية عشرة، رغم امتلاكها لجميع المقومات لتصبح رائدة إفريقيا في مجال الذكاء الاصطناعي، مستفيدة من رأس المال البشري المؤهل والبنية التحتيّة الرقمية.

وعلى المستوى القاري يبرز الحضور الصاعد لتونس في الذكاء الاصطناعي. حيث صنفت تونس في المرتبة الثانية في مؤشر جاهزية المواهب في الذكاء الاصطناعي لأفريقيا 2025 (AI Talent Readiness Index for Africa 2025)، متقدمة على عدد من الاقتصادات الرائدة في القارة. ويُقيّم هذا المؤشر قدرة الدول على تدريب واستبقاء واستغلال المواهب في الذكاء الاصطناعي. كما برزت تونس بشكل خاص في محور البيانات والبنية التحتية مما يعكس تقدمًا نسبيًا في منظومة التعليم والابتكار والدعم المؤسساتي للرقمنة. ما يدل على قدراتها في تطوير المواهب الرقمية والبنية التحتية مقارنة بمعظم الدول الإفريقية، خاصّة في مجال البيانات والبنية التقنية.

مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي 2025 (Global AI Index)

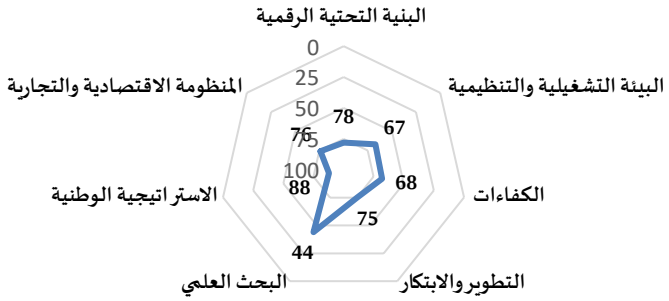

المصدر: مجلة The observer

الأمن السيبرني ومكافحة الجرائم السيبرنية:

باعتبار أهمّية تعزيز السيادة الرقمية، تم اعداد **الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2026-2030** إلى جانب إطلاق البرنامج الوطني النموذجي للتدقيق في السلامة المعلوماتية لمراكز الإعلامية الوطنية والقطاعية. ولضمان معايير الخدمات السحابية الوطنية، تم إسناد علامة مسدي خدمات حوسبة سحابية وطني N-Cloud لفائدة 7 مزودي خدمات حوسبة سحابية.

1. الاستنتاجات:

يستفيد قطاع تكنولوجيات الاتصال في تونس من مجموعة من العوامل الداعمة، من بينها بنية تحتية اتصالية متطورة مع تعميم شبه كامل لتغطية الجيل الرابع ((4G وانطلاق خدمات الجيل الخامس (5G) وتوفر رأس مال بشري مؤهل يتمتع بكفاءات تقنية عالية. كما يشكل الموقع الجغرافي للبلاد عنصرًا محفزًا للاندماج في الأسواق الرقمية الأوروبية والإفريقية، مدعومًا بقرب جغرافي ووظيفي من هذه الأسواق. ويساهم الإطار القانوني المحفز ولا سيما منظومة الشركات الناشئة "Start up Act" ودعم المموّلين والشركاء الدوليين في تعزيز ديناميكيتها. غير أن أداء القطاع ما يزال مقيدًا بعدد من الاختلالات الهيكلية في جزء كبير منها وأبرزها استمرار هجرة الكفاءات الرقمية وخاصّة المهندسين حديثي التخرج ومحدودية البنية السحابية ومراكز البيانات عالية الأداء، فضلًا عن مناخ أعمال يتسم بثقل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية وضعف الأطر التنظيمية المؤطرة للمعاملات المالية الرقمية وتداول العملات الأجنبية والافتراضية.

كما تواجه الشركات الناشئة، أيضا، صعوبات في النفاذ إلى الصفقات العمومية، في ظل ضعف ثقافة الدفع الإلكتروني واستمرار الفجوات الرقمية الجهوية والاجتماعية بالإضافة إلى محدودية جهود البحث والتطوير وضعف استغلال البيانات والتكنولوجيات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.

وفي المقابل، يتيح السياق الوطني والدولي فرصًا هامة لتسريع التحول الرقمي، لا سيما في ظل قابلية تعميم الحلول الرقمية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية وتزايد الطلب على رقمنة الخدمات العمومية وتحسين الحوكمة. كما تشهد السوق العالمية طلبًا متناميًا على الخدمات والكفاءات الرقمية ذات القيمة المضافة العالية، إلى جانب إمكانات تعبئة الجالية التونسية بالخارج في مجالات نقل التكنولوجيا والاستثمار. ويمكن أن يسهم تطوير أقطاب تكنولوجية مترابطة في تعزيز تحويل البيانات إلى قيمة اقتصادية ودعم نمو المشاريع ومع ذلك يواجه القطاع جملة من المخاطر من بينها تسارع وتيرة التغير التكنولوجي عالميًا وما يترتّب عنه من مخاطر واتساع الفجوة الرقمية واحتدام المنافسة الإقليمية في استقطاب الاستثمارات والكفاءات وبطء تكيّف بعض الأطر القانونية والتنظيمية مع التحولات الرقمية ومقاومة التغيير داخل الإدارة العمومية، فضلًا عن تصاعد المخاطر السيبرانية ومخاطر المساس بالسيادة الرقمية على البيانات.

ويشهد القطاع تطورا تدريجيا، غير أنه لا يزال بحاجة إلى تحولات نوعية من حيث الأثر على النموّ والتشغيل والتصدير. وتعتبر العوامل التالية عناصر ضعف تجب معالجتها:

- تعدد الهياكل العمومية المكلفة بالإشراف على البرامج المتصلة برقمنة الخدمات وقيادة التحوّل الرقمي بالقطاع العمومي بما ينعكس مباشرة على نجاعة إنجاز المشاريع الرقمية.
- عدم تلاؤم عدد من القوانين مع متطلبات رقمنة الخدمات واعتماد الإجراءات اللامادية.
- ضعف استقطاب الاستثمارات في مجال الاقتصاد الرقمي والتسويق للوجهة التونسية.
- محدودية القيمة المضافة في الأنشطة الرقمية.
- هجرة الكفاءات التونسية والمهندسين.
- تفاوت في القدرة على النفاذ للخدمات الرقمية بين مختلف الفئات الاجتماعية والجهات.
- صعوبة نفاذ الشركات الناشئة للصفقات العمومية.
- محدودية استعمال آليات الدفع الإلكتروني بالمجتمع.
- عدم مواكبة الخدمات البريدية والمالية ذات العلاقة لتطور النماذج الاقتصادية الجديدة.
- توسّع النفاذ إلى الخدمات الرقمية الجوالة.
- تفاوت في مستوى تطوّر البنية التحتيّة الرقمية من هيكل عمومي لآخر.

II. أهم التحولات التكنولوجية والتطورات المستقبلية

1. التحولات الإستراتيجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي:

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد المحركات الرئيسية للتحول الرقمي، لما يتيحه من إمكانيات متقدمة لتحسين نجاعة السياسات العمومية وجودة القرار العمومي. فمن خلال استغلال البيانات الضخمة وتقنيات التحليل المتقدم، يمكن تعزيز أدوات التوقّع الاقتصادي ورصد الإخلالات الاجتماعية وتحسين استهداف البرامج الاجتماعية ودعم الشفافية والحوكمة الرشيدة، إلى جانب تطوير الخدمات العمومية وتحسين تجربة المستخدم وتقليص آجال المعاملات الإدارية.

وعلى مستوى القطاعات الإنتاجية يساهم الذكاء الاصطناعي في دعم الانتقال نحو اقتصاد أكثر إنتاجية من خلال تحسين سلاسل القيمة وتطوير الزراعة الذكية وتعزيز إدارة الموارد المائية والطاقية بما يتماشى مع أهداف التحول الأخضر .وتؤكد التجارب الدولية أن إدماج هذه التقنيات يحقق مكاسب مزدوجة تتمثل في رفع الإنتاجية وتقليص الأثر البيئي.

وفي هذا السياق لم يعد التحول الرقمي وما يرافقه من انتشار لتطبيقات الذكاء الاصطناعي خيارا تقنيا ظرفيا، بل أصبح رهانا استراتيجيا حاسما لتحقيق السيادة الوطنية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .وتشير الاتجاهات العالمية إلى أن السنّوات القادمة ستشهد تحولات عميقة يمكن تلخيصها في المحاور التالية مرتبة حسب أولويتها الاستراتيجية بالنسبة لمخطط التنمية 2026-2030:

- **ترسّخ التكنولوجيات المتقدمة:** يشهد العالم تسارعا في اعتماد الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وسلاسل الكتل وأنترنات الأشياء، مع توسّع استعمال الذكاء الاصطناعي في الوظائف الإدارية والمهنية خاصّة في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والنقل والفلاحة، بما يفرض إدماج هذه التقنيات ضمن البرامج العمومية والإنتاجية.
- **التحول نحو اقتصاد قائم على البيانات والمعرفة:** تتجه الاقتصادات إلى نماذج نمو تعتمد على الابتكار واستغلال البيانات مع تزايد مساهمة القطاع الرقمي والصناعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في الناتج المحلي الإجمالي مما يستوجب تعزيز البنية التحتية البيانية وحوكمة البيانات.
- **تطور نماذج العمل وسوق الشغل:** يؤدّي انتشار المنصات الرقمية والعمل الحر وحلول الذكاء الاصطناعي إلى إعادة تشكيل سوق الشغل، بما يفرض مراجعة الأطر القانونية والسياسات العمومية وتطوير مهارات جديدة، بما في ذلك بروز وظائف متخصّصة في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي تعتمد على خبرات قطاعية ومعرفة سياقية دقيقة.

- **السيادة الرقمية:** يطرح التوسّع في استعمال الذكاء الاصطناعي وهيمنة المنصات العالمية تحديات متزايدة تتعلق بحماية المعطيات الوطنية وضمان التوازن بين الانفتاح الرقمي والأمن السيادي، إلى جانب المنافسة العالمية حول تقنيات استراتيجية مثل شبكات الجيل الخامس والسادس.
- **التحديات الثقافية والاجتماعية للذكاء الاصطناعي:** تشكل التحولات التكنولوجية المتسارعة والعميقة لمجالات استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي ودخوله قطاعات حساسة مثل التربية والتعليم والخدمات الصحية ومجالات العلوم الإنسانية والميدان الثقافي، تحديات كبرى خاصّة من حيث المحافظة على خصوصياتها الثقافية والاجتماعية وهو ما يستوجب اعتماد تشريعات وآليات لتأطير الاستعمال المسؤول والآمن والعادل للذكاء الاصطناعي.
- **الأمن السيبراني ومكافحة الأشكال المستجدة للجريمة ال إلكترونية:** تتزايد تعقيدات التهديدات السيبرنية، خاصّة مع توظيف الذكاء الاصطناعي في الهجمات واستهداف البنى التحتية الحيوية، مما يجعل تعزيز الأمن السيبراني أحد مرتكزات الأمن القومي.
- **الطاقة المستدامة:** يفرض التوسع في مراكز البيانات وشبكات الاتصالات المتقدمة الحاجة إلى مصادر طاقة نظيفة ومستدامة وبكلفة تنافسية، بما يستدعي إدماج البعد الطاقي ضمن التخطيط الرقمي.
- **الموارد البشرية والكفاءات:** تمثل هجرة الكفاءات ونقص الموارد المؤهلة أحد أبرز التحديات أمام تطوير الاقتصاد الرقمي، مما يستوجب سياسات استباقية في التكوين والاستبقاء والتحفيز.
- **الفجوة الرقمية والعدالة الاجتماعية:** يظل ضمان النفاذ العادل إلى الأنترنات والخدمات الرقمية بين مختلف الفئات والمناطق شرطًا أساسيًا لتحقيق تحول رقمي شامل ومنصف.

وبناء على ما سبق، يندرج التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي ضمن المحاور الاستراتيجية لكافة السياسات العمومية، باعتبارهما رافعة أساسية لتحقيق التنمية وتعزيز السيادة الوطنية. وقد تم تحديد أولويات الفترة 2026-2030 بالاستناد إلى تقييم إنجازات وتحديات الفترة 2021-2025 واستشراف التحولات التكنولوجية المستقبلية لقطاع تكنولوجيات الاتصال وبما ينسجم مع تطلعات المجالس المحلية والجهوية والإقليمية.

2. تطور الخدمات الرقمية:

حقّقت تونس خلال السنّوات الأخيرة تقدما ملحوظا في مجال التحول الرقمي للخدمات العمومية، ما انعكس إيجابا على مستوى نضج الخدمات الرقمية ونفاذ المواطنين إليها. فقد احتلت تونس المرتبة الثالثة افريقيا في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية وفقا لتقرير الأمم المتحدة لسنة 2024. كما تصدرت منطقة شمال أفريقيا في مؤشر جودة الحياة الرقمية. وتؤكد هذه النتائج بلوغ الخدمات الحكومية الرقميّة في تونس مستوى نضج مقبول نسبيا سواء من حيث توفرها أو من حيث استخدامها وهو ما تؤكده نتائج تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول مؤشر نضج الخدمات الحكومية ال إلكترونية والمحمولة لسنة 2024.

غير أنّ هذا المستوى من النضج، رغم أهمّيته، يظل غير كاف لمواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة ويبرز الحاجة إلى الانتقال من مقاربة تركز على رقمنة الإجراءات إلى مقاربة أشمل تقوم على إعادة تصميم الخدمات العمومية على أسس رقمية ذكية ومندمجة.

وفي هذا السياق تبرز أولوية تركيز جهود التحول الرقمي خلال المرحلة القادمة على القطاعات ذات الأثر المباشر على حياة المواطنين والنشاط الاقتصادي ولاسيما الصحة والنقل والتربية والتعليم والعدل والداخلية والقطاع المالي. وينتظر أن يساهم تطوير الخدمات الرقمية في هذه القطاعات في تحسين جودة الخدمات وتقليص آجال المعاملات وتعزيز الثقة في الإدارة العمومية بما يدعم أهداف الإصلاح الإداري.

كما يتعين العمل على مواكبة التحولات الرقمية وتوسّع استعمالات الذكاء الاصطناعي الذي يشكل فرصة هامّة لتجسيد الإصلاحات التنظيمية والهيكلية اللازمة خاصّة مع ما توفره الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة من ربح للوقت والجهد.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للتحول الرقمي للفترة 2026-2030

1. أولويات السياسة الرقمية:

تتطلّع تونس خلال الفترة 2026-2030، من خلال تطوير القطاع الرقمي إلى إحداث تحول نوعي في المرافق والخدمات العمومية عبر التحول الرقمي الشامل لمختلف هياكل الدولة وتعزيز مكانة الاقتصاد الرقمي كمساهم رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني وجعل تونس وجهة متميزة إقليميا للاستثمار في المجالات الرقمية المجددة وذات القيمة المضافة العالية خاصّة منها المتصلة بتطوير استعمالات الذكاء الاصطناعي.

يرتكز هذا التوجه على إرساء مرحلة جديدة من التحول الرقمي قوامها إحداث مناطق ذكية ومستدامة قادرة على استقطاب الاستثمار والابتكار وتفعيل دور الأقطاب التكنولوجية (Technopoles) كمنصات محورية لربط البحث العلمي بالنسيج الاقتصادي وتعزيز نقل التكنولوجيا. كما يواكب هذا المسار إدماج الأجيال الجديدة في الاقتصاد الرقمي من خلال سياسات نشطة لتنمية المهارات وتثمين الكفاءات الوطنية كقوة دافعة للتحول.

وفي هذا الإطار، سيتم خلال فترة المخطط 2026-2030 إطلاق برنامج وطني للتكوين في مجال الذكاء الاصطناعي يستجيب لحاجيات السوق ويسهم في تقليص فجوة المهارات، إلى جانب إحداث حاضنات متخصصة في الذكاء الاصطناعي داخل الأقطاب التكنولوجية لدعم الابتكار وريادة الأعمال ذات القيمة المضافة العالية. كما يشمل هذا التوجه التوسيع المنهجي لاستعمالات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الربط البيني بين القطاعات الاقتصادية والخدماتية، بما يرفع الإنتاجية ويحفّز التحول الهيكلي للاقتصاد.

ويُستكمل هذا المسار بدمج التحول البيئي ضمن سياسات التحول الرقمي في إطار توجهات ترمي إلى تحقيق السيادة الرقمية والاستعمال المسؤول للتكنولوجيا بما يضمن انتقالا رقميا شاملا يقوده الشباب ويعتمد على التكنولوجيات المتقدمة كرافعة للتنمية الشاملة وتعزيز التنافسية الوطنية.

وفي هذا الشأن تم ضبط مجموعة من الأولويات المترابطة والأهداف القابلة للقياس بما يضمن ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى برامج عملية وتوجيه تدخلات مختلف هياكل الدولة خلال فترة المخطط 2026–2030 واعتمادها ضمن مخططاتها السنّوية وبرامجها القطاعية والمتمثلة في:

- **اعتماد مبدأ الرقمنة الشاملة** لمختلف هياكل الدولة ودعم التحول الرقمي لمختلف القطاعات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص، بما يعزز النجاعة ويحسن جودة الخدمات ويرفع من الإنتاجية.
- **تطوير الكفاءات ودعم رأس المال البشري** من خلال ملاءمة التكوين الأكاديمي والمهني مع التحولات التكنولوجية المتسارعة وحاجيات القطاع وطنيا، مع التقليص من ظاهرة هجرة الكفاءات عبر إرساء برامج ناجعة للاستبقاء والاستقطاب،
- **إرساء بنية تحتيّة رقمية سيادية** ذات مستوى عالي الجودة في مجالي البيانات والاتصالات بما يضمن السيادة الرقمية ويعزز جاذبية الاستثمار ويوفر القدرة الحاسوبية الضرورية لتطوير صناعة الذكاء الاصطناعي.
- **مواصلة المراجعة الشاملة للأطر القانونية والتنظيمية** وفق مقاربات جديدة تقطع مع النماذج التقليدية المعيقة وتحول الإطار القانوني والتنظيمي من عائق إلى ميزة تنافسية، عبر تيسير الإجراءات وتحديث التشريعات (خاصّة مجالات الصرف والمعاملات المالية ال إلكترونية) واعتماد أطر محفّزة على الابتكار والتجديد، بالإضافة إلى استيعاب متطلبات التحولات التكنولوجية الكبرى لا سيما في مجال الاستعمالات المسؤولة والعادلة لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والاقتصاديات المبنية على المعرفة والبيانات الضخمة.
- **توجيه الابتكاروالاستثمارنحو القطاعات الرقمية ذات الأولوية** عبر تركيز الموارد الوطنية على قطاعات ذات إمكانات نمو مرتفعة يمكن لتونس أن تتميز فيها يذكر منها بالخصوص: الذكاء الاصطناعي التكنولوجيا المالية (Fintech) التكنولوجيا الصحية (Health Tec) التكنولوجيات التربوية (EdTech) والأمن السيبراني.
- **الرفع من تنافسية الوجهة التونسية** كمركز إقليمي متميز للاستثمار في القطاعات الرقمية ذات القيمة المضافة العالية-بما يعزز استقطاب كبرى الشركات العالمية ويدعم إشعاع المؤسسات التونسية الناشئة إقليميا ودوليا.

- **تعزيز حماية الفضاء السيبرني** من خلال وضع سياسات استباقية في مجال الأمن السيبرني لمجابهة التهديدات المستجدة وضمان استمرارية الخدمات والمحافظة على مقومات السيادة الرقمية.
- **ضمان الحق في النفاذ العادل والشامل** إلى شبكات الاتصال والأنترنات والخدمات الرقمية لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية بمختلف جهات الجمهورية بما يدعم الإدماج الرقمي.

2. الأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030 (نحو تعزيز إمكانات التحوّل الرقمي):

يعتمد التحول الرقمي الوطني على رؤية شاملة تهدف إلى إرساء **مقاربة جديدة شاملة لعمل المرافق العمومية والقطاع الاقتصادي والخدمات الإدارية** بما يواكب التطورات الرقمية العالمية ويجعل المواطن محورا رئيسيا والهدف لهذا التحوّل. وتقوم هذه الرؤية على أربعة مبادئ أساسية:

- **المواطن والمؤسسة أولاً:** توفير خدمات رقمية عالية الجودة، شاملة وسهلة النفاذ تستجيب لحاجيات المواطنين والمؤسسات مع تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة.
- **الأمن السيبرني وحماية البيانات**: إرساء بيئة رقمية آمنة تضمن حماية المعطيات الشخصية والمؤسساتية وتعزز الثقة في المعاملات والخدمات الرقمية.
- **السيادة الرقمية** :تعزيز التحكم الوطني في المنظومة الرقمية الوطنية والبيانات والبنية التحتيّة الرقمية بما يعزز الاستقلالية التقنية والاقتصادية للدولة.
- **الابتكار والتكامل بين القطاعين العام والخاص:** إشراك القطاع الخاص والمؤسسات الناشئة وحاضنات الابتكار وتعزيز الادماج الرقمي في تطوير وتنفيذ الحلول الرقمية لضمان سرعة التنفيذ وتحقيق نتائج ملموسة.

وانطلاقًا من هذه المبادئ، تم صياغة الأهداف الاستراتيجية للتحول الرقمي لتكون شاملة، مترابطة وقابلة للقياس وتشمل مجالات الإدارة الرقمية والبنية التحتيّة والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي والإدماج المالي واتخاذ القرار المبني على البيانات والأمن السيبرني وتنمية القدرات والمهارات الرقمية.

الهدف الإستراتيجي 1: التحول الرقمي الشامل للمرافق والخدمات العمومية:

ينتظر في الغرض إحداث تحول عميق في أداء المرافق العمومية عبر الانتقال من منطق الإجراءات الورقية المجزّأة إلى إدارة رقمية ذكية توفّر خدمات عمومية عالية الجودة، سهلة النفاذ تتمحور حول المستعمل ومبنية على استغلال البيانات مع إشراك منظومة الابتكار الوطنية في تصميم الحلول وتنفيذها.

الهدف الفرعي 1.1: تعميم رقمنة الخدمات العمومية:

يرتكز هذا الهدف الفرعي على رقمنة جميع الخدمات العمومية الرقمية (100% في أفق 2030) وتحسين جودتها وتعزيز النفاذ إليها واستعمالها مع تكريس مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة وذلك عبر توظيف التكنولوجيات الرقمية من أجل توفير خدمات رقمية سهلة الاستعمال ومستجيبة لاحتياجات المواطن والمؤسسة. وفي الخصوص، سيتم العمل على تنفيذ البرامج والمشاريع التالية:

- اعتماد مبدأ الخدمة الرقمية متعددة القنوات (Multicanal)، خاصّة بالنسبة للخدمات الجديدة، على أن تكون رقمية أولا قبل أي إصدار ورقي.
- إعطاء الأولوية لرقمنة الخدمات ذات الطلب المرتفع، لا سيما في القطاعات الحيوية: الصحة، النقل، التربية والتعليم، العدل، الداخلية والقطاع المالي.
- إعادة هندسة الخدمات والإجراءات الإدارية، بما يسهم في تقليص المسارات الإدارية وتسريع الاستجابة لحاجيات المواطنين والمؤسسات.

- إدماج الخدمات الإدارية الرقمية ضمن بوابة حكومية رقمية موحّدة وتطبيقة محمول خدماتية جامعة تضمن تجربة مستخدم متكاملة وسهلة النفاذ.
- اعتماد البيانات العمومية المفتوحة كرافعة لتحسين أداء الهياكل العمومية ودعم الابتكار واتخاذ القرار المبني على المعطيات.
- إرساء برنامج وطني للنفاذية الرقمية يهدف إلى الرفع من قدرات الإطارات التقنية والإدارية في تصميم وتطوير خدمات رقمية مطابقة لمعايير النفاذية.
- تعزيز الشراكات بين الإدارة العمومية ومنظومة الابتكار الوطنية عبر إشراك المؤسسات الناشئة وحاضنات الابتكار ومراكز البحث والقطاع الخاص.
- توظيف الحلول الرقمية المبتكرة التي تطورها المؤسسات الناشئة، خاصّة في مجالات المنصات الذكية وخدمات الدعم.
- إرساء بيئات اختبار وتجريب (Sandboxes) داخل الإدارة العمومية لتجريب الحلول الرقمية والذكية قبل تعميمها.

الهدف الفرعي 2.1: تعزيز الترابط البيني بين المنظومات الرقمية العمومية:

من المنتظر أن تشهد فترة المخطط تعميم خدمات الترابط البيني بين هياكل الدولة. بما يمكّن من الارتقاء بعدد الخدمات الرقمية المترابطة في إطار تحسين نجاعة الخدمات العمومية وتبسيط المسارات الإدارية.

ويمثّل تعزيز الترابط البيني بين المنظومات الرقمية العمومية ركيزة أساسية لضمان نجاعة التحول الرقمي وتحسين جودة الخدمات العمومية وذلك بتكريس مبدأ عدم مطالبة أي هيكل من هياكل الدولة بوثيقة متوفرة لدى أي منها وذلك عبر:

- إرساء منظومة حوكمة واضحة للترابط البيني وتبادل المعطيات من خلال تعميم المنصة الوطنية للترابط البيني على مختلف الوزارات والهياكل العمومية.
- إرساء حوكمة مؤسساتية واضحة للبيانات تضبط المسؤوليات بين مختلف المتدخلين في إنتاج واستخدام البيانات.
- توحيد المعايير التقنية للمنصات العمومية بما يضمن توافق الأنظمة واعتماد معايير وطنية لجودة البيانات وتحسين موثوقية المعلومات المتبادلة.
- ضمان حماية المعطيات الشخصية وتعزيز الثقة الرقمية، عبر قواعد واضحة لتأمين تبادل البيانات وحماية معلومات المواطنين.
- فتح المجال أمام المؤسسات الناشئة لتطوير حلول رقمية متكاملة وقابلة للترابط مع المنظومات العمومية، من خلال اعتماد واجهات ومعايير تقنية منسجمة مع السياسات الوطنية، بما يدعم الابتكار ويعزز نجاعة الخدمات.

الهدف الاستراتيجي 2: تطوير بنية تحتيّة رقمية وطنية آمنة وعالية الأداء:

يستند هذا التوجّه إلى تعزيز الأسس التقنية للتحول الرقمي من خلال إرساء بنية تحتيّة رقمية وطنية موثوقة، آمنة ومواكبة للتطور التكنولوجي بما يضمن استمرارية الخدمات العمومية وحماية المعطيات ودعم الاستخدام المكثف للتكنولوجيات المتقدمة ولا سيما البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

ومن المنتظر أن تشهد فترة المخطط تسريع نسق تعميم التغطية بشبكة الألياف البصرية والتخلص التدريجي من الشبكة النحاسية وتطوير شبكة الهاتف الجوال من الجيل الخامس قصد بلوغ التغطية الشاملة بالأنترنات عالي السرعة في أفق 2030 على كامل تراب الجمهورية، بما فيها تغطية ما يسمى بالمناطق البيضاء التي تفتقد حاليا لأيّة تغطية، بالإضافة إلى تشجيع مشاريع رقمنة الخدمات التي تعتمد على شبكات الجيل الخامس بمختلف القطاعات الاقتصادية خاصّة النقل، والصحة، والخدمات اللوجستية، والفلاحة.

وسيتم توسيع الشبكة الوطنية الإدارية وتركيز واستغلال الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة المؤمنة لوزارة الداخلية وتركيز الشبكة الدبلوماسية التي تربط التمثيليات الدبلوماسية التونسية بالخارج، بما يعزّز نجاعة العمل الإداري واستمرارية الخدمات الحيوية.

وستتم مرافقة مشغلي شبكات الاتصال لمزيد الاستثمار في المشاريع المتصلة بالربط الدولي بالأنترنات من خلال الكابلات البحرية وضمان تواجد بنية تحتيّة مباشرة لمشغل واحد على الأقل من كبار مزودي الخدمات السحابية العالميين، إلى جانب مراجعة مجال تشغيل

الشبكات الافتراضية للهواتف الجوالة ونشاط مزودي خدمات الأنترنات وتطوير منظومة قياس جودة خدمات الاتصالات ودعم تقاسم البنى التحتيّة الرقمية بالإضافة إلى مراجعة مجلة الاتصالات بما يواكب التحوّلات التكنولوجية والتنظيمية.

ويُترجم هذا الهدف الاستراتيجي من خلال جملة من التوجّهات العملية المترابطة، تتمثل خاصّة في:

- **تعميم النفاذ إلى الأنترنات عالي التدفق** وضمان تغطية جميع الجهات بما في ذلك المناطق الداخلية والنائية.
- **تحديث مراكز البيانات الحكومية واعتماد الحوسبة السحابية** بما يعزز استقرار المنظومة الرقمية ومرونتها.
- **تهيئة البنية التحتيّة لاحتضان التطبيقات الذكية** من خلال دعم شبكات الجيل الخامس والسادس وأنترنات الأشياء والتطبيقات القائمة على الذكاء الاصطناعي وخدمات الأقمار الصناعية.
- **تشجيع حلول البنية التحتية الرقمية المطوّرة محليًا** عبر دعم البحث العلمي والمؤسسات الناشئة في تطوير منصات وخدمات بنية تحتيّة وطنية.

الهدف الإستراتيجي 3: إدماج الذكاء الاصطناعي في السياسة العمومية والخدمات:

ستشهد فترة المخطط تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2026-2030 والتي تشمل المحاور التالية:

- دعم رأس المال البشري المتخصص في مجالات الذكاء الاصطناعي.
- تطوير البنية التحتية عالية الأداء والبيانات الضرورية لتشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- إرساء حوكمة شاملة لمجال الذكاء الاصطناعي تضمن تطوير ذكاءً اصطناعياً مسؤولاً وآمناً وعادلاً.
- دعم البحث العلمي التطبيقي والابتكار في المجالات المتصلة بالذكاء الاصطناعي.
- تسريع نسق إدماج الذكاء الاصطناعي في النسيج الاقتصادي الوطني.

ويتضمن المخطط التنفيذي للاستراتيجية المذكورة اعتماد إطار تحفيزي لتشجيع الاستثمار في مجال بناء وتشغيل مراكز البيانات عالية الأداء وإحداث مراكز بيانات حكومية حسب المواصفات العالمية للاستعمالات السيادية، إلى جانب العمل على استقطاب كبار مزوّدي خدمات مراكز البيانات السحابية على التواجد المباشر بتونس. كما ستعزز جهود مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية لإطلاق مشاريع مهيكلة كبرى للتحول الرقمي. مع إرساء منظومة بيئية للذكاء الاصطناعي بتونس.

ويرتكز هذا التوجه على إرساء آلية تأطير وتعديل ضامنة لتطوير استعمالات مسؤولة وعادلة للذكاء الاصطناعي في خدمة المواطن والاقتصاد وتشجيع إدراج الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاقتصادية الوطنية دعما للإنتاجية والتنافسية والابتكار والقيمة المضافة العالية.

وعلى مستوى قطاع الصحة، ستشهد الخماسية المقبلة تسارع نسق إرساء تحول رقمي مدعوم بالذكاء الاصطناعي كمحرك رئيسي لإعادة هيكلة المنظومة الصحية من خلال رقمنة الملفات الصحية وتطوير نظام معلومات موحّد ومتكامل في الخطوط الثلاثة بالإضافة إلى رقمنة الملف الطبي المدرسي والتلاقيح المدرسية وتوسيع تطبيقات الخدمات الصحية الرقمية لتحسين جودة الخدمات على غرار منصة "نجدةTN" لتسريع إنقاذ مرضى الجلطات القلبية والجلطات الدماغية في جميع المناطق ورقمنة مسار توزيع الأدوية والمواد الصحية إلى جانب رقمنة الخدمات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية للأدوية ومواد الصحة وتطوير وتوسيع خدمات الطب عن بعد لتوفير الرعاية الصحية المتخصصة في جميع المناطق. وسيتم تعزيز مركز المستشفى الرقمي بوزارة الصحة على غرار طب الاشعة وعلم تشريح الخلايا والعيادات الطبية مع التوجه تدريجيًا نحو إدماج اختصاصات أخرى.

وعلى مستوى قطاع النقل سيتم تكريس النقل الذكي، أما على مستوى قطاع الفلاحة فسيتم تعميم العدادات الذكية لتحسين المراقبة والاستهلاك العادل للمياه بالإضافة إلى تكثيف استعمالات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات الفلاحية خاصّة منها المتصلة بأدوات التحليل التنبؤي ونماذج المحاكاة لتحسين التخطيط الاستراتيجي.

وعلى مستوى الخدمات الإدارية سيتمّ تطوير التطبيقات التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتوفير خدمات إدارية خاصّة في مجالات الخدمات عن بعد وتحسين آليات التواصل بين المواطن والإدارة في مجال المساعدة على أخذ القرار.

كما يرتكز هذا التوجّه على إدماج الذكاء الاصطناعي بشكل منهجي ومسؤول في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية بما يعزّز نجاعة القرار العمومي ويحسّن جودة الخدمات المقدّمة للمواطن في إطار حوكمة شفافة وأخلاقية للتقنيات الذكية. كما يتضمن المخطط التنفيذي برامج تهدف إلى ترسيخ ثقافة مؤسساتية جديدة بغرض استغلال البيانات الإدارية الكبرى والإحصائية بشكل منهجي لدعم التخطيط وصياغة السياسات العمومية وتحسين جودة القرارات وسياسات الدولة وتقييم أثرها خاصّة من خلال:

- تطوير لوحات قيادة وطنية وقطاعية تسمح بمتابعة الأداء وتحليل النتائج بشكل متقدم.
- تعزيز استخدام النماذج التنبؤية في توقع المشكلات واتخاذ قرارات استباقية.
- دعم استعمال الإحصاء في السياسات العمومية، عبر الحرص على تحسين قابلية النفاذ إلى البيانات وتسهيل استخدامها من قبل مختلف المتعاملين، فضلاً عن تعزيز ثقافة استعمال الإحصاء لدى صناع القرار، بما يضمن اعتماد السياسات العمومية على أدلة موضوعية ويعزز الحوكمة الرشيدة.
- تعزيز استغلال المعطيات العمومية، بما يقتضي تثمين المعطيات الإدارية باعتبارها مصدرًا رئيسيًا للإحصائيات الحديثة، بالإضافة إلى إدماج التكنولوجيات الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات المعالجة والتحليل، مما يعزز فعالية المنظومة الإحصائية وقدرتها على إنتاج مؤشرات متقدمة.

الهدف الإستراتيجي 4: تنمية الاقتصاد الرقمي ورفع تنافسية النسيج الاقتصادي:

الهدف الفرعي 1.4: دعم الصناعات والخدمات الرقمية:

يرمي هذا الهدف الفرعي إلى جعل الاقتصاد الرقمي رافعة أساسية للنمو الاقتصادي وخلق القيمة المضافة، من خلال:

- دعم التحول الرقمي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة :تمكين المؤسسات من رقمنة عملياتها وتحسين إنتاجيتها.
- الرفع من نسق إدماج التكنولوجيات الحديثة ذات القيمة المضافة العالية في القطاعات الصناعية والخدماتية.
- دعم تطوير الخدمات والمنتجات الرقمية ذات القيمة المضافة: تشجيع تطوير حلول رقمية محلية موجهة للسوق الوطنية والتصدير ودعم القطاعات الواعدة المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية.
- إدماج المؤسسات الناشئة في سلاسل القيمة الرقمية :توفير فرص للشركات الصغيرة لتصبح جزءًا من الاقتصاد الرقمي الوطني وتعزيز قدرتها التنافسية إقليميًا ودوليًا.
- تحسين مناخ الأعمال الرقمية والاستثمار :إنشاء بيئة ملائمة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية وتبسيط الأطر التنظيمية المرتبطة بالأنشطة الرقمية.

ينتظر ان تشهد فترة المخطط دعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وبعث المشاريع المجددة ومراجعة مجلة الصرف مع تشجيع الأنشطة والمهن الرقمية ونماذج الأعمال المرتكزة على المنصات الرقمية بالإضافة إلى تطوير منظومة الأقطاب التكنولوجية وإطلاق برنامج جديد لتونس الذكية 2030 (Smart Tunisia 2030). كما ستتم مراجعة قانون المؤسسات الناشئة 2.0 (Startup Act 2.0). والإطار القانوني والترتيبي للشراءات العمومية المجددة.

وبالتوازي، ينتظر إنشاء "المدينة الرقمية" (Tunisia innovation city) من خلال استكمال مشروع المدينة الرقمية بالنحلي وتطوير القطب التكنولوجي "الغزالة" بأريانة والقطب التكنولوجي بمنوبة بالإضافة إلى مراجعة الإطار المنظم لعمل الأقطاب التكنولوجية المختصة في المجال الرقمي. وستتواصل الجهود لتحسين تصنيف تونس في مجال مؤشّرات سهولة ممارسة الأعمال في المجال الرقمي لتكون ضمن أفضل 50 وجهة عالميًا وأفضل 3 وجهات إفريقيًا والارتقاء بها لتكون ضمن أفضل 5 منظومات للشركات الناشئة إفريقيا وعربيا.

وعلى مستوى آخر، سيتواصل إنجاز برنامج التكوين المستمر لفائدة الإطارات الناشطة في المجال الرقمي بالقطاعين العام والخاص وبرنامج "المواهب التونسية 2030" (Tunisia Smart Talents 2030) الذي يتضمن إجراءات تحفيزية لفائدة المتخرجين الجدد خاصّة من فئة المهندسين للعمل بالشركات المنتصبة بتونس ومرافقة المهندسين التونسيين العاملين بالخارج والراغبين في العودة إلى تونس بالإضافة لإعادة تأهيل الكفاءات من خلال تمكين المتخرجين من مختلف الشعب من الحصول على تكوين إضافي خصوصا في المهن الرقمية.

الهدف الفرعي 2.4: تعزيز الإدماج الرقمي والمالي عبر الحلول الرقمية:

ينتظر خلال المخطط بلوغ نسبة امتلاك حسابات مالية افتراضية (e-Wallet) لا تقل عن 20% في أفق سنة 2030 من المواطنين من غير حاملي الحسابات البنكية التقليدية مع تعميم آليات الدفع الإلكتروني ليشمل كل المعاملات المالية لهياكل الدولة مع المتعاملين معها في أفق سنة 2030 ونشر الثقافة الرقمية لدى العموم إلى جانب تطوير جودة الخدمات البريدية والرفع من نسبة التغطية بالجهات بالإضافة إلى تطوير آليات الدفع الالكتروني والشمول المالي. كما سيتم دعم التكوين وتنمية القدرات في المجالات الرقمية.

ويرمي هذا الهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية عبر رقمنة الخدمات المالية وتعزيز استخدام التقنيات الرقمية كأداة لتمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد:

- **تعميم وسائل الدفع الإلكتروني:** توسيع استخدام الدفع عبر الهواتف الذكية والمنصات الرقمية.
- **تطوير الخدمات المالية الرقمية للفئات غير المندمجة** :ضمان وصول الخدمات المالية للفئات الفقيرة والمناطق النائية.
- **دعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية** (FinTech) قصد تطوير منتجات وخدمات مالية رقمية مبتكرة.
- **توظيف حلول من قبل المؤسسات الناشئة في رقمنة المعاملات المالية العمومية والخاصّة**: إشراك المؤسسات الناشئة في تقديم حلول الدفع والتحويل الرقمية.

الهدف الإستراتيجي 5: حماية الفضاء السيبرني ودعم الثقة الرقمية:

يرتكز هذا الهدف على حماية الفضاء السيبرني الوطني وتعزيز الثقة الرقمية باعتبارهما شرطين أساسيين لنجاح التحول الرقمي واستدامة الخدمات العمومية الرقمية وحماية المعطيات الشخصية والاقتصادية للدولة والمواطن والمؤسسات وذلك من خلال:

- حماية البنى التحتيّة الرقمية الحيوية لضمان استمرارية الخدمات الرقمية وحماية البيانات الحساسة.
- تعزيز قدرات الرصد والاستجابة للتهديدات السيبرنية من خلال تطوير فرق استجابة وطنية لمواجهة الهجمات.
- تطوير حلول أمن سيبرني محلية عبر دعم المؤسسات الناشئة الوطنية في مجال الأمن الرقمي وتطوير تطبيقات فعالة في الغرض.
- بناء الثقة في الخدمات والمعاملات الرقمية عبر حملات تعريفية وتوعوية وتعزيز قبول المواطنين والمؤسسات للخدمات الرقمية.

كما سيتم تطوير الإطار القانوني والتنظيمي والتقني الضامن لحماية الأسرة والطفل في الفضاء السيبرني إلى جانب تحسين تصنيف تونس لتكون في المستوى الأول في أفق سنة 2030 في المؤشر العالمي (Index Global Cybersecurity) وتطوير نشاط مزوّدي خدمات الثقة الرقمية لدعم مساهمتهم في مشاريع التحول الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، ينتظر تنفيذ المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني 2026-2030.

الهدف الإستراتيجي 6: دعم رأس المال البشري وتطوير القدرات والمهارات الرقمية وعلوم البيانات:

يهدف هذا التوجّه إلى بناء رأس مال بشري رقمي مؤهّل وقادر على مواكبة التحول الرقمي للدولة وذلك عبر:

- رفع كفاءات الموارد البشرية في الإدارة العمومية :تكوين موظفين قادرين على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- تطوير مهارات الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات :دعم البحث والتطبيق العملي للذكاء الاصطناعي.
- دعم التكوين المستمر والبحث التطبيقي :تعزيز التعليم والتدريب المهني المستمر في المجالات الرقمية.
- ربط تنمية المهارات بحاجيات التحول الرقمي :ضمان توافق المهارات مع المشاريع الوطنية.

- إرساء إجراءات تحفيزية لفائدة المتخرجين الجدد خاصّة من فئة المهندسين للعمل بالشركات المنتصبة في تونس مع برامج لمرافقة المهندسين التونسيين العاملين بالخارج وتشجيعهم على العودة إلى تونس.
- تكثيف برامج إعادة تأهيل الكفاءات (Reconversion des compétences) الذي يهدف إلى تمكين المتخرجين من مختلف الشعب غير الرقمية للحصول على تكوين إضافي خصوصي في المهن الرقمية.

3. مضمون سياسة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي حسب المحاور والبرامج الرئيسية:

لتحقيق الأهداف المذكورة، تمّت برمجة المشاريع والبرامج التالية مبوبة حسب محاور العمل الرئيسية:

محفظة المشاريع والخطة التنفيذية لمحاور العمل:

البرنامج أو المشروع	سنة الانطلاق	المدة الزمنية	الكلفة التقديرية للبرنامج او المشروع (بحساب أ د)	الجهة المكلفة بالتنفيذ	الجهات المتداخلة
الهدف الإستراتيجي عدد 1: إرساء إدارة رقمية ذكية، ناجعة ومتمحورة حول الفاعلين الاقتصاديين قائمة على نموذج "الدولة كمنصّة رقمية " (Government as a Platform)					
الهدف الفرعي عدد 1.1: تعميم رقمنة الخدمات العمومية ذات الأولوية					
مراجعة مجلة الصرف	2026	2027-2026	0,00	البنك المركزي التونسي	وزارة المالية / وزارة تكنولوجيات الاتصال
إطلاق المرصد الوطني للإحصائيات والمؤشرات المتصلة بالاقتصاد الرقمي	2026	2028-2026	2500,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة الاقتصاد والتخطيط
تطوير الإطار التنظيمي والتعديلي الحالي للأنشطة المتصلة بالاقتصاد الرقمي: خدمات الأنترنات، تشغيل الشبكات الافتراضية، الخدمات ذات القيمة المضافة، آليات حماية المستهلك، إلخ	2026	2028-2026	300,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة التجارة وتنمية الصادرات / وزارة الداخلية / وزارة الدفاع الوطني/ الهيئة الوطنية للاتصالات
مراجعة مجلة الاتصالات	2027	2028-2027	0,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات معنية
إطار تعديلي وتنظيمي لاستعمالات الذكاء الاصطناعي	2027	2028-2027	500,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات معنية
مراجعة معمقة للإطار المؤسساتي المعني بقيادة المشاريع الرقمية بالقطاع العمومي	2026	2028-2026	200,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	رئاسة الحكومة / الوزارات المعنية بالمراكز القطاعية للإعلامية
مشروع البوابة الوطنية للإعلام القانوني	2026	2027-2026	300,00	رئاسة الحكومة	وزارة تكنولوجيات الاتصال
استكمال تركيز البوابة الموحدة للخدمات ال إلكترونية	متواصل	2026	1865,05	رئاسة الحكومة	وزارة تكنولوجيات الاتصال
المنصة الوطنية الموحدة للاستثمار	متواصل	2026	0,00	وزارة الاقتصاد والتخطيط	كل الوزارات المعنية
تعميم منظومة القنصلية الرقمية (e-Consulat)	متواصل	2026	721,39	وزارة الشؤون الخارجية	كل الوزارات معنية
مشروع التأشيرة ال إلكترونية	2026	2027-2026	1000,00	وزارة الشؤون الخارجية	وزارة الداخلية / وزارة تكنولوجيات الاتصال
بوابة الخدمات لوزارة العدل (e-Justice)	2026	2028-2026	1200,00	وزارة العدل	وزارة العدل / وزارة تكنولوجيات الاتصال
تطبيقة محمول للخدمات الإدارية "خدمات"	2026	2026	400,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	رئاسة الحكومة
تعميم الهوية الرقمية للمواطنين وادماجها بمختلف المنصات الخدماتية	متواصل	2027-2025	300,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	

البرنامج أو المشروع	سنة الانطلاق	المدة الزمنية	الكلفة التقديرية للبرنامج او المشروع (بحساب أ د)	الجهة المكلفة بالتنفيذ	الجهات المتداخلة
تطوير الخدمات الأكثر طلبا عن بعد لفائدة المواطن	متواصل	2027	5000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات المعنية
إحداث مراكز خدمات إدارية رقمية مندمجة	2026	2028-2026	2000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	رئاسة الحكومة / وزارة الداخلية
تنفيذ مشاريع مهيكلة كبرى للتحول الرقمي بالقطاعات الاقتصادية الحيوية على غرار: الصحة (e-Health) والنقل (منظومات النقل الذكي SAEIV)، التربية والتعليم (EdTech)، السياحة، الفلاحة (AgriTech)، الثقافة (رقمنة الموروث الثقافي والتراثي والتسويق له عبر المنصات الرقمية العالمية المتخصصة)، الصناعة (Industrie X.0)، إلخ	2026	2030-2026	60000,00	الوزارات المعنية	وزارة تكنولوجيات الاتصال
منصة رقمية لتسويق منتوجات النساء والفتيات في الوسط الريفي	2026	2027-2026	300,00	وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ	وزارة تكنولوجيات الاتصال / وزارة التجارة
الهدف الفرعي عدد 2.1: تعزيز الترابط والتكامل بين المنظومات الرقمية العمومية					
إعداد إطار مرجعي موحد للبيانات العمومية	2026	2027-2026	5000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	رئاسة الحكومة
إنجاز المرحلة الثانية من منصة للترابط البيني وتبادل البيانات	2026	2028-2026	5000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات معنية
تعميم خدمات الترابط البيني بين نظم المعلومات العمومية	متواصل	2030-2026	3500,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات معنية
تطوير السجلات الوطنية الأساسية في إطار برنامج الترابط البيني (العناوين، الشهائد الوطنية، الشهائد الجامعية، شهائد التكوين، إلخ)	2026	2027-2026	1500,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة الداخلية / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / وزارة التشغيل والتكوين المهني
الهدف الاستراتيجي عدد 2: تطوير بنية تحتيّة رقمية وطنية آمنة وعالية الأداء					
تعميم التغطية بشبكة الألياف البصرية	متواصل	2030-2026	0,00	مشغل شبكات الاتصال	وزارة تكنولوجيات الاتصال / وزارة الداخلية / وزارة التجهيز والإسكان
تشغيل كوابل بحرية جديدة للربط الدولي بالأنترنات	متواصل	2030-2026	0,00	مشغل شبكات الاتصال	وزارة تكنولوجيات الاتصال / وزارة الداخلية / وزارة الدفاع الوطني
إنجاز مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة للتمثيليات التونسية بالخارج	2026	2028-2026	5000,00	وزارة الشؤون الخارجية	وزارة تكنولوجيات الاتصال
برنامج "التغطية الشاملة لشبكات الاتصال" (Zones Blanches)	2026	2030-2026	33 600,000	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة الداخلية / وزارة المالية
توفير خدمات الأنترنات عبر الأقمار الاصطناعية ذات المدار المنخفض	2026	2028-2027	100,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة الداخلية
تطوير مجال الإرسال الإذاعي والتلفزي (دراسة وإنجاز مشاريع التطوير ذات الأولوية)	2026	2028-2026	3500,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	
تأهيل مركز البيانات بالمركز الوطني للإعلامية	2026	2028-2026	29000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة تكنولوجيات الاتصال
إطلاق مشاريع رقمنة تعتمد على شبكات الجيل الخامس الخصوصية بمختلف القطاعات الاقتصادية خاصة: النقل، الصحة، الخدمات اللوجستية، الفلاحة، إلخ	2026	2030-2026	25000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات المعنية

البرنامج أو المشروع	سنة الانطلاق	المدة الزمنية	الكلفة التقديرية للبرنامج او المشروع (بحساب أ د)	الجهة المكلفة بالتنفيذ	الجهات المتداخلة
الهدف الإستراتيجي عدد 3: إدماج الذكاء الاصطناعي في السياسات العمومية والخدمات					
المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والانطلاق في تنفيذ مخططها التنفيذي	2026	2030-2026	100000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات معنية
إرساء مركز تميّز رقمي في مجال الذكاء الاصطناعي بالقطب التكنولوجي بمنوبة	2026	2028-2026	1000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة تكنولوجيات الاتصال / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / وزارة الصناعة والطاقة
تركيز بنية حاسوبية عالية السرعة لاستعمالات الذكاء الاصطناعي السيادية	2027	2030	20000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة تكنولوجيات الاتصال / وزارة الصناعة والطاقة
إطلاق برنامج لتطوير حلول ترتكز على تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات حكومية ذات أولوية	2026	2028	5000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات معنية
مشروع تطوير النظام المعلوماتي للتأمين على المرض (SEED)	2026	2027-2026	2500,00	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	وزارة الشؤون الاجتماعية / وزارة تكنولوجيات الاتصال
مشروع تأهيل منظومة التصرف في الموارد البشرية بالإدارة (INSAF)	2026	2028-2026	16000,00	رئاسة الحكومة	وزارة المالية / وزارة تكنولوجيات الاتصال
مشروع تطوير النظام المعلوماتي المدرسي	متواصل	2027-2025	2000,00	وزارة التربية	وزارة تكنولوجيات الاتصال
مشروع بطاقة التعريف البيومترية	2026	2028-2026	0,00	وزارة الداخلية	وزارة تكنولوجيات الاتصال
مشروع تأهيل منظومة الحالة المدنية	2026	2027-2026	2500,00	وزارة الداخلية	وزارة تكنولوجيات الاتصال / وزارة العدل / وزارة الشؤون الخارجية
مشروع جواز السفر البيومتري	2026	2028-2026	0,00	وزارة الداخلية	وزارة تكنولوجيات الاتصال
برنامج الصحة الرقمية	متواصل	2030-2026	100000,00	وزارة الصحة	وزارة تكنولوجيات الاتصال / وزارة الشؤون الاجتماعية
مشروع تأهيل النظام المعلوماتي للديوانة	متواصل	2027	0,00	وزارة المالية	وزارة تكنولوجيات الاتصال
إنجاز خارطة رقمية لأملاك الدولة الفلاحية	2026	2027-2026	40000,00	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	وزارة الدفاع الوطني / وزارة الفلاحة
إنجاز منظومة شاملة لمتابعة أملاك الدولة المنقولة وغير المنقولة	2026	2027-2026	1500,00	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	رئاسة الحكومة / وزارة تكنولوجيات الاتصال
البرنامج الخصوصي لتكوين الأعوان العموميين في المجالات الرقمية	2026	2027-2026	5000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	رئاسة الحكومة - كل الوزارات
تطوير منظومات تحليل البيانات الحكومية والمساعدة على أخذ القرار (BI Gouvernemental)	2026	2027-2026	2500,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات المعنية
مركز الابتكار والتجديد الرقمي للإدارة	2026	2028-2026	1000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	رئاسة الحكومة / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الهدف الإستراتيجي عدد 4: تنمية الاقتصاد الرقمي ورفع تنافسية النسيج الاقتصادي					
تنظيم الأنشطة الخدماتية التي يتم اسداؤها من خلال المنصات الرقمية (التطبيقات الرقمية للتاكسي الفردي، بيع التذاكر ال إلكترونية، توصيل الطلبات، الخدمات السياحية، إلخ)	2026	2030-2026	200,00	الوزارات المعنية	وزارة تكنولوجيات الاتصال / وزارة التجارة وتنمية الصادرات
إطلاق دعوة لفائدة الشّركات التونسيّة النّاشئة لتقديم مشاريع ومقترحات قصد إنجاز خدمات رقميّة لفائدة الإدارة	2026	2026	5000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات معنية

البرنامج أو المشروع	سنة الانطلاق	المدة الزمنية	الكلفة التقديرية للبرنامج او المشروع (بحساب أ د)	الجهة المكلفة بالتنفيذ	الجهات المتداخلة
استئناف إنجاز القطب التكنولوجي "النحلي" (المدينة الرقمية "النحلي")	2026	2027-2026	200000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة التجهيز والإسكان
إطلاق منصة خاصّة بخدمات ومنتجات الشركات الناشئة (معرض افتراضي للحلول المجددة)	متواصل	2026	500,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	رئاسة الحكومة
تطوير الإطار القانوني للشركات الناشئة (Startup Act 2.0)	2026	2030-2026	500,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	رئاسة الحكومة
تطوير عمل المراكز الجهوية الذكية الراجعة بالنظر لمؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية	2027	2030-2027	10000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة الاقتصاد والتخطيط / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / وزارة الصناعة
برنامج تأهيل القطب التكنولوجي "الغزالة" بأريانة والقطب التكنولوجي بمنوبة	2027	2030-2027	15000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / وزارة الصناعة
تونس الذكية 2030 (Smart Tunisia 2030)	2027	2030-2027	5000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة الاقتصاد والتخطيط / وزارة التشغيل والتكوين المهني / وزارة الصناعة
برنامج محفظة رقمية لكل مواطن (e-Wallet 4 All)	2026	2028-2026	1500,00	البنك المركزي التونسي	وزارة تكنولوجيات الاتصال / وزارة المالية / البريد التونسي / مؤسسات الدفع / مشغلو شبكات الاتصال
تعميم آليات الدفع الإلكتروني على المعاملات المالية لهياكل الدولة	2026	2028-2026	500,00	الوزارات المعنية	وزارة تكنولوجيات الاتصال / وزارة المالية / البنك المركزي التونسي
البرنامج الوطني لنشر الثقافة الرقمية	2027	2030-2027	5000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات معنية
مراجعة منظومة البطاقة التكنولوجية الدولية (CTI)	2026	2027-2026	200,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	البنك المركزي التونسي
الهدف الإستراتيجي عدد 5: حماية الفضاء السيبرني ودعم الثقة الرقمية					
البرنامج الوطني لحماية الأسرة والطفل في الفضاء السيبرني	2026	2030-2026	3500,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات معنية
المصادقة على الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني 2026-2030 والانطلاق في تنفيذها	2026	2030-2026	50000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات معنية
برنامج التدقيق في السلامة السيبرنية لفائدة الهياكل العمومية	2026	2030-2026	2500,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات معنية
مراجعة الإطار العام المنظم للحوسبة السحابية الحكومية (Gcloud)	2026	2027-2026	100,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	كل الوزارات معنية
تشجيع مزوّدي خدمات المصادقة ال إلكترونية على إطلاق خدمات ثقة رقمية ذات قيمة مضافة على غرار خدمات الإمضاء الإلكتروني للوثائق والعقود والتراسل الالكتروني مضمون الوصول وخدمة الحفظ الإلكتروني الموثوق به	2027	2030-2027	200,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	رئاسة الحكومة / وزارة المالية / وزارة العدل
مراجعة الإطار العام لنشاط مزودي خدمات المصادقة ال إلكترونية	2026	2027-2026	200,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة الداخلية
الهدف الإستراتيجي عدد 6: دعم رأس المال البشري وتطوير القدرات والمهارات الرقمية وعلوم البيانات					

البرنامج أو المشروع	سنة الانطلاق	المدة الزمنية	الكلفة التقديرية للبرنامج او المشروع (بحساب أ د)	الجهة المكلفة بالتنفيذ	الجهات المتداخلة
تطوير البرنامج الوطني لإعادة تأهيل الكفاءات في المجالات الرقمية (Reconversion des competences)	2026	2030-2026	1000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة التشغيل والتكوين المهني / وزارة الاقتصاد والتخطيط
إطلاق البارومتر الوطني للكفاءات في المجال الرقمي	2027	2030-2026	300,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة التشغيل والتكوين المهني / وزارة الاقتصاد والتخطيط
برنامج لدعم التكوين الأكاديمي والمهني في المجالات الرقمية	2026	2030-2026	2000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	المجلس الأعلى للتربية والتعليم / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / وزارة التشغيل والتكوين المهني
"المواهب التونسية 2030 " (Tunisia Smart Talents 2030)	2026	2030-2026	10000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / وزارة التشغيل والتكوين المهني
أكاديمية التعلم الرقمي لفائدة العاملين بالقطاع العمومي	2027	2030-2027	1000,00	وزارة تكنولوجيات الاتصال	رئاسة الحكومة / المدرسة الوطنية للإدارة / مراكز التكوين العمومية

4.2 سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

تنصهر سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ضمن التوجّهات الوطنية الكبرى الرامية إلى تسريع نسق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تنمية مجالية متوازنة. وفي هذا الإطار، يمثّل الاستثمار الخاص رافعة أساسيّة لخلق الثروة ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات والانخراط في التحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم.

وتكمن الرهانات في إحكام توظيف المقوّمات الوطنية إلى فرص استثمارية وتطوير الشراكات وتوجيهها نحو الأنشطة الواعدة والجديدة وذات القيمة المضافة العالية خاصّة مع ما تزخر به تونس من مقوّمات إيجابية لا سيما الموارد البشرية ذات كفاءة عالية وتنوّع النسيج الاقتصادي وتعدّد الهياكل الفنية والأطر المؤسساتية للإحاطة وكذلك الفرص الاستثمارية المتعلقة بانفتاح الاقتصاد الوطني على الأسواق الكبرى الأوروبية والإفريقية والعربية هذا إلى جانب ضرورة تحسين مناخ الأعمال في عديد المجالات كالمسائل الإجرائية والربط بالشبكات (ماء، تطهير وكهرباء) ومقاومة الفساد بكل أشكاله.

ومن هذا المنطلق، تتركز أولويات المرحلة القادمة لسياسة الاستثمار على اعتماد الإصلاحات والتدابير اللازمة لتحسين مناخ الأعمال ولاستحثاث نسق الاستثمار الخاص وتسهيل إنجازه ومساندة تطوّره مع استهداف النهوض بالمشاريع التي تحقّق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والدامجة والتي تساهم في المحافظة على البيئة. كما تتركز أيضا على تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي لمنظومة الاستثمار بكل أبعادها (الحوافز، المنح، الحوكمة، ...) وعلى الرفع من جاذبية تونس للاستثمار الخارجي.

ولتجسيم هذه الأولويات والأهداف تشمل سياسة الاستثمار المرسومة لفترة مخطط التنمية 2026-2030 المحاور الرئيسية التالية:

- تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- تطوير منظومة الإحاطة بالاستثمار.
- تطوير القطاعات الواعدة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والنهوض بالاستثمار الخاص الفلاحي.
- استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنويع مصادرها ومجالاتها.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهد الاستثمار في تونس خلال الفترة 2021-2025 استقرارًا نسبيا وسجّل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي نسقًا تصاعديًا، حيث تطور بمعدل 7.2% ليبلغ 26760.4 م د خلال سنة 2025، مقابل بقاء نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في مستويات متواضعة، 15.3% خلال سنة 2025، مقارنة بالاقتصادات الصاعدة. ويُبرز هذا التباين أنّ المجهود الاستثماري في تونس لا يزال أقل من المستويات المأمولة.

حجم الاستثمار الجملي والنسبة من الناتج

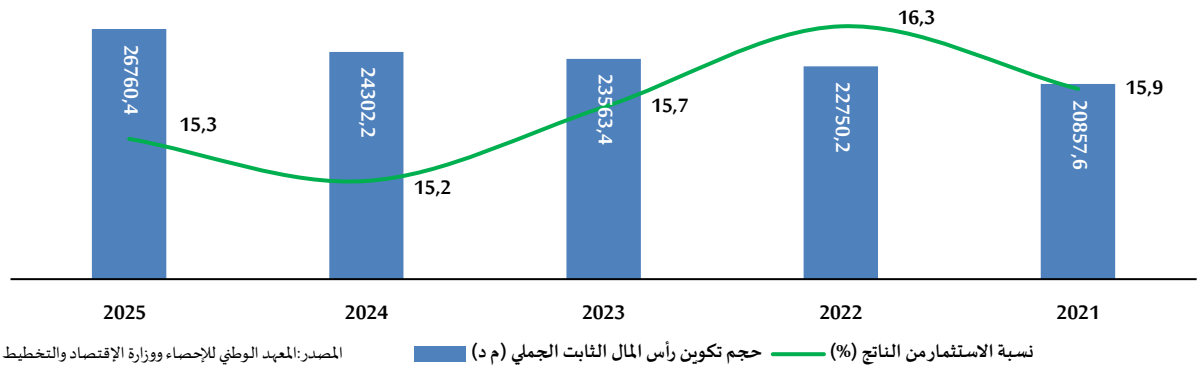

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء ووزارة الإقتصاد والتخطيط

كما تبرز المؤشرات المتعلّقة بالمجهود الاستثماري وجود تباينٍ ملحوظٍ على مستوى التوزيع القطاعي حيث ارتكزت نسبة هامّة من الاستثمارات في قطاع الخدمات والصناعات غير المعملية مقابل ضعف الاستثمارات في قطاعي الصناعات المعملية والفلاحة.

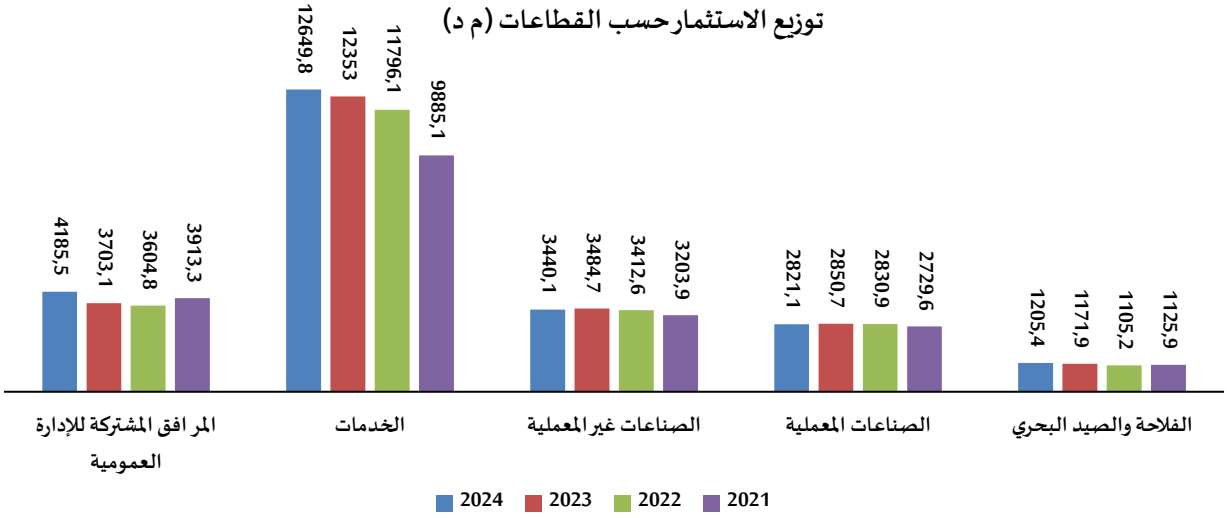

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

واتسم نسق **الاستثمار الخاص** (الرسم البياني الموالي) بعدم الاستقرار نتيجة تداخل عدة عوامل هيكلية وظرفية على غرار صعوبة النفاذ إلى التمويل وتعقد الإجراءات الإدارية الموجهة للمستثمرين، مما أثر على ديناميكية الاستثمار الخاص وأدى إلى تراجع مساهمته في الدورة الاقتصادية رغم الإصلاحات التي تم اعتمادها.

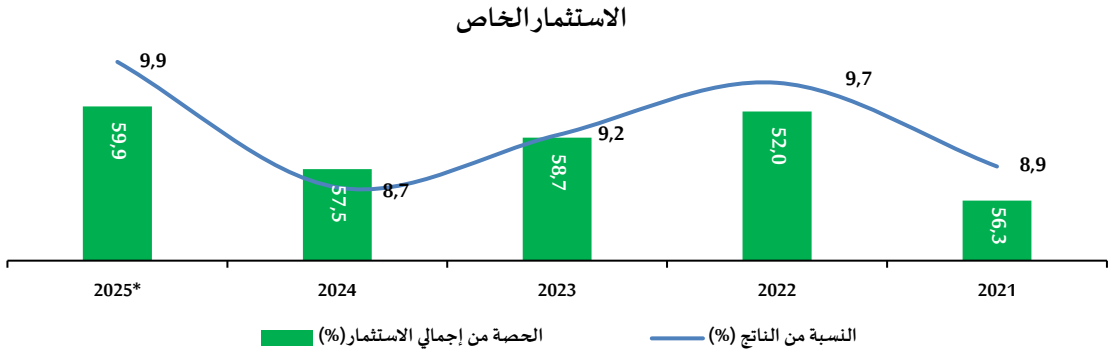

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ورغم الدور المركزي الذي يضطلع به الاستثمار الخاص في دفع الاقتصاد التونسي، إلا أن المؤشرات الكمية خلال الفترة 2021-2025 تعكس أداءً متواضعًا حيث سجّلت الاستثمارات الخاصّة مستويات دون المتوقع مقارنة بحاجيات الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الشاملة، إذ لم تتجاوز في المتوسط نسبة 9.2% من الناتج. وقد تركّزت المشاريع المنجزة على قطاعات الصناعة المعملية والتجارة والخدمات، في حين ظلّت مساهمتها محدودة في قطاعات الفلاحة والطاقات المتجددة والاقتصاد الرقمي. ويظهر التوزيع الجغرافي للاستثمار الخاص تفاوتًا كبيرًا بين الجهات، حيث استأثرت المناطق الساحلية بنسبة تتجاوز 75% من الاستثمارات، مقابل نقص المشاريع الاستثمارية في المناطق الداخلية.

وعرفت منظومة الاستثمار خلال الفترة 2021–2025 إرساء جملة من الإصلاحات والتدابير التشريعية والترتيبية والتشجيعات والتي أدرجت خاصّة ضمن الاستراتيجية الوطنية لمناخ الأعمال 2023-2025 والمرسوم 68 لسنة 2022 وأحكام قوانين المالية وقد شملت بالخصوص إرساء عديد التسهيلات وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها وحذف قسط من التراخيص ومراجعة كراسات الشروط لعديد الأنشطة الاقتصادية. ورغم التحسينات المعتمدة لا تزال منظومة الاستثمار تواجه عديد الصعوبات المرتبطة بقوّمات مناخ الأعمال

لاسيما منها تواصل تعقّد الإجراءات الإدارية وتراتيب الصرف والجباية وضعف الرقمنة وصعوبات نفاذ الباعثين للتمويل والعقار ونقص المساندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

1. مناخ الأعمال:

مثّل اعتماد وتنفيذ **الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2021–2025** أحد أبرز برامج إصلاح منظومة الاستثمار، إذ أُقرّت كإطار مرجعي يهدف إلى إزالة العوائق الإجرائية التي تعترض المستثمرين. وقد تمّ إعدادها وفق مقاربة تشاركية من خلال حوارات بين القطاع العام والقطاع الخاص شملت مختلف محاور مناخ الأعمال عبر كامل دورة حياة المؤسسة، انطلاقا من إجراءات إحداث الشركات مرورًا بمراحل النشاط والتوسّع وصولًا إلى إعادة الهيكلة أو الخروج المنظّم من السوق.

وتضمّنت الاستراتيجية **185 إجراءً موزّعة على 12 محورًا** ركّزت أساسًا على تحديث الإطار القانوني والترتيبي وتبسيط المسارات الإدارية وإقرار جملة من برامج الرقمنة لتطوير الخدمات العمومية الموجّهة للمستثمرين إضافة إلى رفع القيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتيسير النفاذ إلى السوق بما يدعم اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية.

وخلال الفترة الخماسية نفسها، تم اعتماد نحو 80 إصلاحا مما أسهم في تحسّن ملموس لبعض مؤشرات بيئة الأعمال، لا سيما تبسيط إجراءات إحداث الشركات ورقمنة جملة من الخدمات الإدارية وتحسين مسارات النفاذ إلى السوق بحذف جملة من التراخيص. رغم ذلك بقي الأثر الفعلي لهذه الإصلاحات محدودًا نظرًا لعديد العوامل والتي من أبرزها ضعف التنسيق بين الهياكل المكلّفة بتنفيذ الإصلاحات وتأخّر صدور النصوص التطبيقية وغياب آليات لمتابعتها وتقييمها. ومن أبرز هذه الإصلاحات التي أسهمت في تحسين مناخ الأعمال:

- إصدار المرسوم عدد 68 لسنة 2022 والذي عزّز آليات تسريع إنجاز المشاريع وتحسين حوكمة تنفيذها.
- إصدار الأمر عدد 182 لسنة 2024 المنقّح للأمر عدد 389 لسنة 2017 بهدف تبسيط إجراءات منح الامتيازات المسندة في إطار قانون الاستثمار.
- إصدار الأمر الرئاسي عدد 317 لسنة 2022 والذي مكن من حذف 25 ترخيصًا في قطاعات اقتصادية متعددة على غرار نشاط صناعة الإسمنت والجير ووحدات التكسير والغربلة والإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة وهو ما ساهم في تخفيف القيود على بعث المشاريع وتقليص الآجال.
- إطلاق بوابة "النفاذ إلى السوق" والتي تضم جميع البيانات المتعلقة بالتراخيص وكراسات شروط ممارسة الأنشطة الاقتصادية.
- تقليص آجال بعث المؤسسات إلى 48 ساعة والانطلاق في إرساء المنصة الوطنية للمستثمر.
- رقمنة أكثر من 75% من الإجراءات الديوانية والمينائية.
- تطوير المنصة الرقمية للعمليات العقاريّة للوكالة الوطنية للملكية العقارية.
- رقمنة مسار الحصول على رخص البناء من خلال إطلاق بوابة "تعمير" في تجربة نموذجية ببلدية تونس.
- تعزيز الأموال الذاتية للمؤسسات وإعادة تقييم أصولها الثابتة دون فرض ضريبة على القيمة الزائدة الناتجة عن هذه العملية أو عن التفويت في الأصول المعاد تقييمها مما ساهم في تحسين هيكلها المالي وزيادة قدرتها على الاستثمار والتوسّع.
- توسيع نطاق الاستفادة من آليات زيادة رأس المال لتشمل المداخيل والأرباح المكتتبة والمعاد استثمارها في منحة الإصدار خاصّة في مجالات الفلاحة والصيد البحري ومشاريع المنتصبة في مناطق التنمية الجهوية والقطاعات المجددة إلى جانب المشاريع في مجالات الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري مما ساهم في توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاستراتيجية وتحقيق أثر تنموي مستدام.
- تكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض الاستثمار ومعدل الفائدة في السوق النقدية بحدود ثلاث نقاط لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة مما عزز من قدرتها على الاستثمار وتوسيع أنشطتها الاقتصادية.
- تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرّة القارّية الإفريقية واتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا لفتح آفاق أوسع للمؤسسات التونسية المصدرة مع الدول المعنية.
- توسيع نطاق تطبيق آلية المتعامل الاقتصادي المعتمد بغرض تحسين تنافسية المؤسّسات المصدرة.

وأسهمت هذه الإصلاحات في تبسيط بعض الإجراءات الإدارية وتقليص آجال إسدائها غير أنّ ضعف الترابط البيني للمنظومات الرقمية الخاصّة بالهياكل العمومية المتدخلة في مسار المستثمر حدّ من نجاعة هذه الإصلاحات وأخّر التحول الرقمي لمنظومة الاستثمار وهو ما يستوجب استكمال برامج الرقمنة وتسريع وتيرتها. كما شكل تدهور البنية التحتية اللوجستية وارتفاع كلفة المعاملات التجارية عبر الحدود من أبرز العوائق التي تحول دون النفاذ الأمثل إلى الأسواق الخارجية وتعزيز تنافسية الصادرات التونسية.

وفي هذا السياق، أظهر تقييم مناخ الأعمال في تونس الوارد في تقرير البنك الدولي حول جاهزية الأعمال " B-Ready " لسنة 2024 أنّ أداء منظومة الاستثمار يتّسم بتفاوت ملحوظ بين المجالات العشرة التي شملها التقييم بما يعكس استمرار عدد من النقائص في بيئة الأعمال رغم توفّر قاعدة تشريعية وتنظيمية هامّة يمكن تثمينها وتفعيلها في إطار سياسة عمومية للاستثمار أكثر نجاعة وشمولية.

نتائج تقييم مناخ الأعمال في تونس ضمن تقرير جاهزية الأعمال للبنك الدولي بعنوان سنة 2025		
المؤشر	معدل تونس	المعدل العالمي
بعث المشروع (التكوين القانوني والمستفيد الحقيقي)	**87**	77
موقع المشروع (رخص البناء والإجراءات العقارية)	49.2	86
خدمات الربط بالشبكات العمومية (الكهرباء والغاز، الماء الصالح للشراب، شبكة الصرف الصحي، الربط بالإنترنات)	**72.2**	72
التشغيلية وقوانين الشغل	53.5	62
الخدمات المالية	51.6	76
التجارة عبر الحدود واللوجستيك	52.9	86
الضرائب والجباية	46.7	64
تسوية النزاعات التجارية	34.3	84
المنافسة والنفاذ إلى السوق	42.4	88
تسوية حالات الإفلاس	36.5	82

وتُبرز نتائج تقرير جاهزية الأعمال لسنة 2024 أن من أبرز التحديات التي تواجه مناخ الأعمال في تونس تتمثل في اتساع الفجوة بين إطار قانوني يتماشى إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى في مجال الاستثمار وبين محدودية نجاعة التطبيق الفعلي وجودة الخدمات العمومية، بما يعكس وجود اختلالات هيكلية تؤثر في مختلف مراحل دورة حياة المؤسسة.

كما تؤكد نتائج التقرير ضرورة معالجة الإشكاليات المرتبطة بالإجراءات الإدارية والارتقاء بجودة الخدمات المسداة للمستثمرين، إلى جانب تسريع رقمنة الخدمات العموميّة وتعزيز تكاملها وترابطها، مع مواصلة تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء الإدارية. ومن شأن هذه الإصلاحات أن تسهم في إرساء مناخ أعمال أكثر شفافية وكفاءة وجاذبية، بما يدعم الاستثمار الخاص، الوطني والأجنبي ويعزز مساهمته في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسقًا تصاعديًا منذ سنة 2021 لترتفع من 1844.8م د إلى حدود 3506.5 م د في سنة 2025 وهو ما يعكس استعادة تدريجية لجاذبية الاقتصاد الوطني بفضل جهود الترويج للموقع الاستثماري التونسي في استقطاب الاستثمارات ذات الطاقة التشغيليّة العالية لا سيّما في القطاعات الصناعية والخدماتية. كما مكّنت الاتفاقيّات التجارية الإقليمية والدولية التي أبرمتها تونس من توسيع آفاق النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتعزيز اندماج المؤسسات التونسية في سلاسل القيمة العالمية وتوزع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس بين قطاع الصناعات المعملية بنسبة ناهزت 58% وقطاع الخدمات بنحو 33% والسياحة بحوالي 7,5% فيما لم يتجاوز قطاع الفلاحة نسبة 1,5%. كما بلغ عدد المؤسّسات ذات المساهمة الأجنبيّة في تونس أكثر من 4010 مؤسّسة توفر نحو 470,000 موطن شغل.

تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنسبة من الناتج

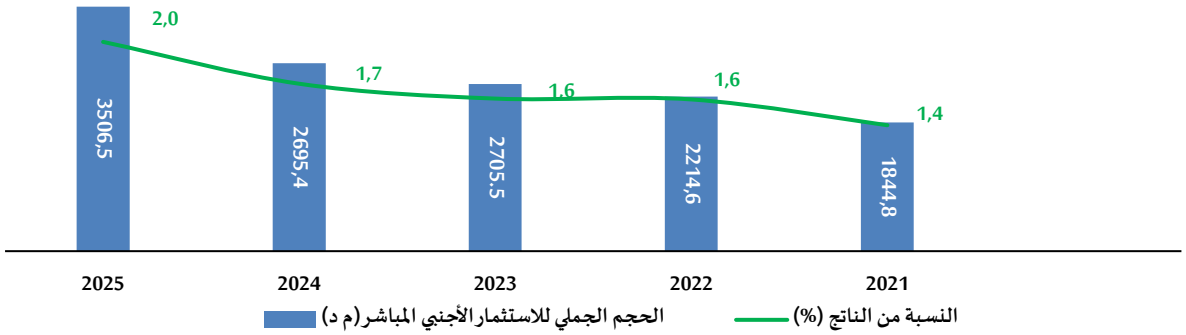

المصدر: وزارة الإقتصاد والتخطيط

وتميّزت الفترة 2021-2025 بإنجاز 921 عملية استثمار أجنبي مباشر، دون اعتبار قطاع الطاقة، استحوذت مشاريع التوسعة على 88% منها بما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب وتوجّههم نحو توسيع نشاطهم في تونس. كما سجّلت الاستثمارات الأجنبية المخصّصة للمشاريع الجديدة تطوّراً تدريجياً إذ بلغت 356,6 م د سنة 2025 محقّقة زيادة بـ 46.4% مقارنة بسنة 2024.

وساهمت الدورة الحادية والعشرين لمنتدى تونس للاستثمار (جوان 2024) في إبراز فرص الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتعزيز الشراكة التونسية الأوروبية إضافة إلى توقيع عدد من مذكرات التفاهم وإطلاق مبادرات تعاون جديدة. وسجّلت التظاهرة مشاركة 1059 ممثلاً عن مؤسسات تونسية وأجنبية وبنوك من بينهم 250 مشاركًا أجنبيًا بما يعكس البعد الدولي للمنتدى.

وبخصوص التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، استمر قطاع الصناعة المعملية في الاضطلاع بدور القاطرة الأساسية للاستثمار الأجنبي، مستقطباً نحو 2194.1 م د أي ما يعادل 62.6%، مع تركيز خاص على الصناعات الكهربائية والميكانيكية وال إلكترونية والنسيجية، كما شهد القطاع الفلاحي انتعاشا ملحوظا في استقطاب الاستثمار ليبلغ 83.7 م د وتطوّر بنسبة 244.7%.

وتتوزّع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس على الأقاليم الخمسة بنسب متفاوتة حيث تمركزت ثلثي الاستثمارات في الإقليم الثاني

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات (م د)

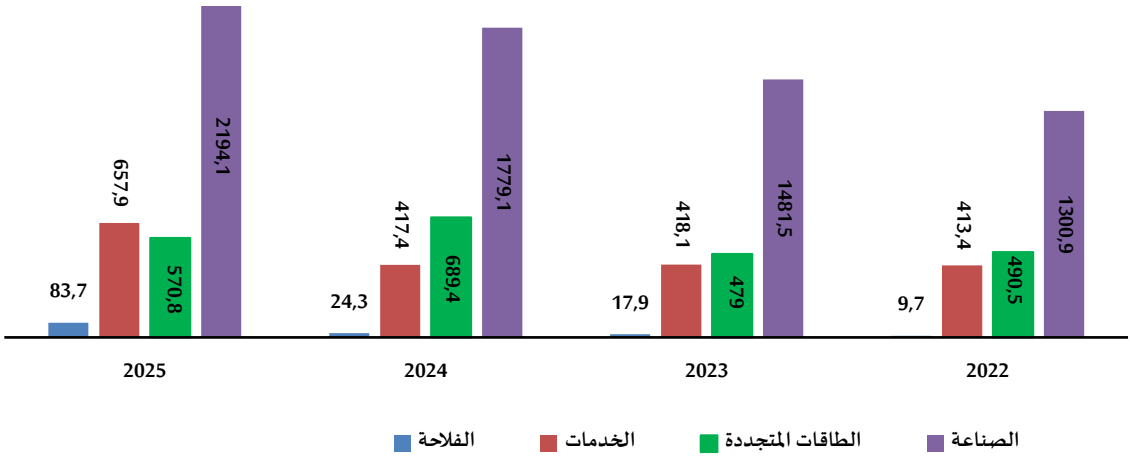

المصدر: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

وهو ما يؤكّد الحاجة إلى تعزيز جاذبية المناطق الأقل استقطابا للاستثمار بغرض تحقيق تنمية شاملة بين مختلف الجهات. وفيما يتعلّق بتنوع مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس تبقى دول أوروبا الغربية الشريك الرئيسي مع توجه استثماراتها أساسا نحو القطاع

الصناعي. كما كان للاستثمارات الواردة من دول الخليج العربي دور بارز في قطاع الخدمات، فيما ظهرت خلال السنّوات الأخيرة مصادر جديدة للاستثمار من دول شرق آسيا، بما يعكس تنامي تنوّع الشركاء الأجانب وتوسّع قاعدة العلاقات الاستثمارية لتونس.

توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الأقاليم

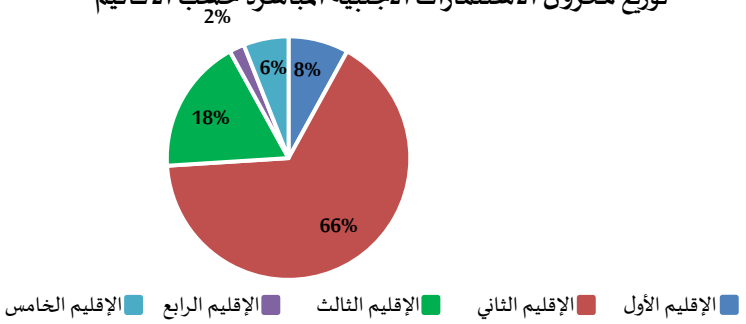

المصدر: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

ورغم ما تحقق من مكاسب، تواجه منظومة الاستثمار جملة من التحديات التي تحدّ من قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي مقدّمتها ضعف البنية التحتيّة خاصّة في بعض الجهات وتعقد الإجراءات الإدارية وغياب الترابط البيني للهياكل المتدخّلة مما أدى إلى طول آجال دراسة ومعالجة ملفات المستثمرين الأجانب هذا إلى جانب القيود المرتبطة بتراتيب الصرف وصعوبة النفاذ إلى العقارات الصناعية المهيّأة.

كما تفتقر المنظومة لعلامة وطنية موحّدة للترويج للاستثمار (Brand pays) وضعف مقاربات التسويق الاستثماري القائمة على إبراز المزايا التفاضلية لتونس في سلاسل القيمة العالمية(Investment Storytelling) .

ترتيب أول 10 دول مستثمرة في تونس (م د)

المصدر: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

3. الاستثمار الخاص الفلاحي:

انطلاقا من أهمّيّة النهوض بالاستثمار في القطاع الفلاحي تم خلال الفترة 2021-2025 اعتماد جملة من الإصلاحات لتيسير بعث المشاريع الفلاحية وشملت بالخصوص النفاذ إلى التمويل إضافة إلى إطلاق برامج دعم للاستثمار الأخضر وإقرار جملة من الإجراءات في إطار قوانين المالية تمثلت أساسًا في إعفاءات جبائية للاستثمارات الفلاحية وتخفيض في المعاليم الديوانيّة على التجهيزات والمعدات الفلاحية.

كما تم دعم تمويل المشاريع خاصّة لفائدة صغار الفلاحين بما في ذلك معالجة إشكالية المديونية للعديد منهم وتفعيل صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وتوفير خطوط تمويل لفائدة المستثمرين في القطاع الفلاحي بما في ذلك الشركات الأهلية.

وفي نفس الفترة تمّ تسجيل تراجعا ملحوظا للاستثمارات الفلاحية المصادق عليها للحصول على امتيازات الدولة لتبلغ 390 م د سنة 2025 مقابل 577 م د سنة 2021 وذلك نتيجة للصعوبات المرتبطة خاصّة بالعوامل المناخية.

الاستثمار الخاص الفلاحي (م د)

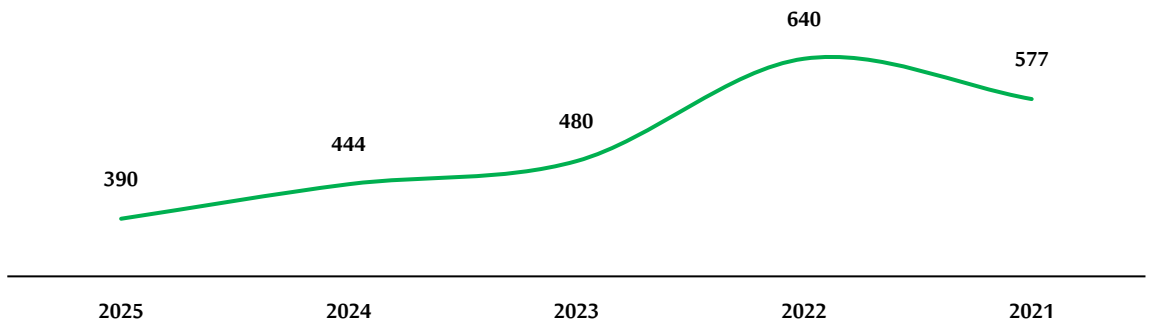

المصدر: وكالة النهوض بالاستثمار الفلاحي

4. المشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

تتوزّع المشاريع الكبرى الخاصّة بين المشاريع التي أُبرمت في شأنها اتفاقيات والمشاريع ذات الأهمية الوطنية، إضافة إلى مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وقد سجّلت الفترة 2021-2025 تقدم تنفيذ الاتفاقيات الاستثمارية، حيث تمت المصادقة النهائية على مثال التهيئة التفصيلي المنقح لمشروع المدن الرياضية العالمية والجداول الزمنية المصاحبة له وتمّ الانطلاق في إنجاز الدراسات الفنية النهائية للبنية التحتية للمشروع. وتسوية الاشكال العقاري لمشروع المنتجع الصحراوي بتوزر وتعهّدت الهيئة التونسيّة للاستثمار بـ 120 مشروعا ذو أهمّية وطنية موزعة بين مراحل الدراسة والتصريح بالاستثمار والتراخيص ومرحلة إسناد الامتيازات. وقد شملت هذه المشاريع قطاعات الفلاحة والصناعة والطاقات المتجددة والسياحة إضافة إلى قطاع الخدمات.

وبخصوص مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فقد تولّت الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تأمين المتابعة والمرافقة لمجموعة من المشاريع المبرمجة في صيغة لزمات أو عقود شراكة بالإضافة إلى مشاريع الشراكة المؤسساتية على غرار منشآت التطهير والنقل ومعالجة النفايات.

المشاريع ذات الأهمية الوطنية المصرح بها (قيمة الاستثمار بحساب م د/ التوزيع القطاعي %)

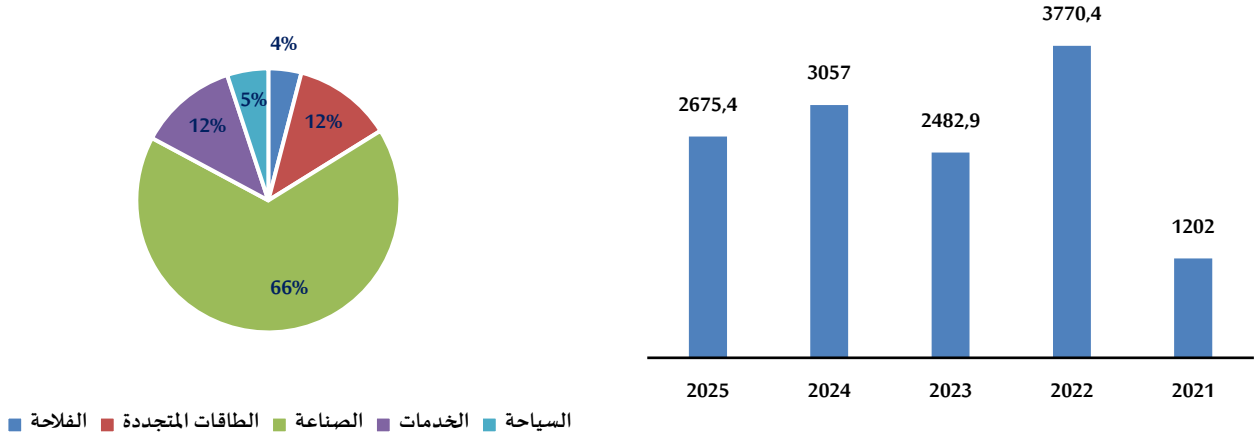

المصدر: الهيئة التونسية للاستثمار

II. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية

يعرف الاستثمار العالمي تحوّلًا نوعيًا يعكس انتقال الاقتصاد نحو نماذج أكثر اعتمادًا على التكنولوجيا والابتكار فقد أصبحت القطاعات الرقمية تمثل المحرك الأساسي لتوجيه رؤوس الأموال. وارتفعت قيمة الاستثمارات في هذه القطاعات بشكل غير مسبوق خلال السنّوات الأخيرة. ويرجع هذا التوجه إلى تغيّر أولويات رأس المال العالمي الذي أصبح يبحث عن المرونة التشغيلية وسرعة تحقيق العائد والقدرة على

مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة. في المقابل تم تسجيل تراجع نسبي في جاذبيّة القطاعات التقليديّة على غرار البنية الأساسية والصناعات الاستخراجية.

قيمة الإستثمارات العالمية (بالمليار دولار) خلال الفترة 2020-2024

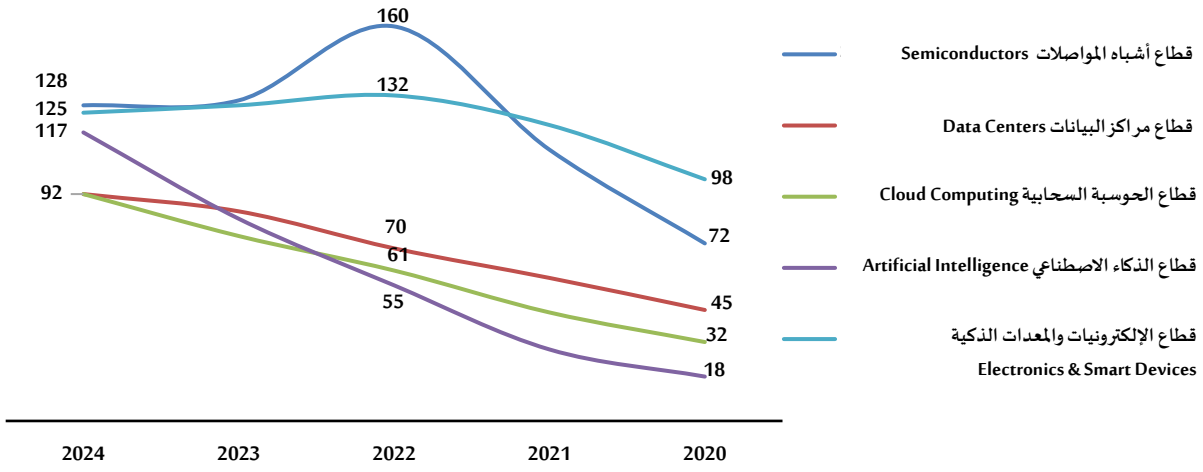

المصدر: تقرير الأمم المتحدة حول الاستثمار لسنة 2025

وفي هذا السياق يبرز قطاع أشباه الموصلات كأحد أهمّ هذه التحولات، إذ شهد قفزة غير مسبوقة جعلته محور التنافس التكنولوجي بين كبرى الدول المصنعة وذلك بالنظر إلى دوره المركزي في صناعة السيارات الكهربائية والروبوتات. وهو ما دفع عديد الدول إلى إعادة توطين هذه الصناعات داخل حدودها لضمان أمنها التكنولوجي وإعادة رسم خريطة سلاسل الإمداد العالمية. ولا يزال قطاع الطاقة المتجددة رغم تراجع حجم استثماراته على المستوى الدولي يعدّ قطاعًا واعدًا على المدى المتوسط خصوصًا مع تزايد الطلب على حلول مستدامة للطاقة.

ويشهد قطاع الخدمات بدوره تحوّلًا لافتًا خاصّة في المجالات المالية والتأمين والتجارة ال إلكترونية حيث بدأت التكنولوجيا تفرض نسقًا جديدًا للخدمات عبر الرقمنة والذكاء الاصطناعي. وفي المقابل تراجع الاستثمار في اللوجستيات والنقل البحري نتيجة الاضطرابات التي عرفتها سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الطاقة ويبدو واضحًا أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو نموذج جديد يقوم على الدمج بين الخدمات والتكنولوجيا وهو ما يسهم تدريجيًا في إعادة تشكيل توزيع القيمة المضافة عبر الدول والقطاعات.

ويعرف القطاع الفلاحي تحوّلات عميقة في طرق الإنتاج وسلاسل التزويد نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل والتغيرات المناخية حيث اتجهت الاستثمارات نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وتوظيف أنظمة الري الذكية والاعتماد على الفلاحة الذكية والطائرات المسيّرة، مما يعكس انتقال الاستثمار الدولي من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة القائمة على البحث العلمي والتجديد التكنولوجي.

وإضافة لهذه التحوّلات القطاعية التي تعيد رسم أولويات الاستثمار العالمي، شهدت تشريعات الاستثمار تطورًا في اتجاه استقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية وإرساء علاقة شراكة متوازنة بين المستثمرين والدولة وتوفير آليات فعّالة لتسوية النزاعات إلى جانب تحديث اتفاقيات الاستثمار الدولية.

اتفاقيات الاستثمار الدولية

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية لسياسة الاستثمار

تنصهر سياسة الاستثمار للفترة 2026–2030 ضمن الأهداف الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة من خلال حفز المبادرة والاستثمار في مختلف الجهات مع تحسين مقومات مناخ الأعمال والتنافسية من أجل مواكبة التحوّلات الأسواق الدولية واستقطاب المستثمرين في الأنشطة الواعدة وذات القيمة المضافة المرتفعة والأنشطة المشغلة للكفاءات الوطنية والدافعة للتصدير والتنمية الجهوية والمحافظة على ديمومة الموارد الطبيعية.

وتتمحور الأهداف الكمية لسياسة الاستثمار حول الرفع التدريجي في نسبة الاستثمار لتبلغ حوالي **20% من الناتج** في أفق سنة 2030 مقابل 15,3 % في سنة 2025 مع استقطاب **استثمارات أجنبية مسؤولة بقيمة جمليّة قدرها 6 مليار دينار** بحلول 2030.

وسيتسنّى تجسيم هذه الأهداف بفضل إرساء إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال إلى جانب العمل على المراجعة الشاملة للمنظومة القانونية للاستثمار مع موفّى سنة 2026 بما يضمن الاستقرار التشريعي وتوجيه الحوافز نحو الأولويات الوطنية للتنمية مع تطوير الهيكلة المؤسساتية للاستثمار علاوة عن إرساء مسار استثماري أكثر شفافية ونجاعة من خلال تعميم الرقمنة على كامل مسار المستثمر بهدف بلوغ نسبة **100%من رقمنة الخدمات الموجّهة للمستثمرين** في أفق سنة 2030.

وفي الإطار ذاته، تستهدف سياسة الاستثمار إلى مراجعة حوالي **50% من الاتفاقيات الدولية للاستثمار** مع موفّى سنة 2030 وفق مقاربة تراعي الأولويات الوطنية وتنسجم مع التوجهات الاقتصادية الجديدة. كما سيتم العمل على تسريع نسق تنفيذ المشاريع الكبرى وتوجيهها نحو مناطق التنمية الجهوية وتعزيز خلق مواطن الشغل والاندماج القطاعي وقدرات التصدير.

IV. مضمون سياسة الاستثمار للفترة 2026-2030

سترتكز سياسة الاستثمار خلال الفترة 2026–2030 على الإسهام في إرساء منوال اقتصادي ينسجم مع الأولويات والأهداف الوطنية حيث ستتركز الجهود على المحاور الرئيسية التالية:

1. تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

1.1 تحسين مناخ الأعمال:

يُعدّ تحسين مناخ الاستثمار أحد ركائز سياسة الاستثمار باعتباره أداة لتحقيق النموّ الشامل ويمكّن من إضفاء حركيّة على النسيج الاقتصادي. ولتكريس هذه الأهداف وإرساء مناخ أعمال محفّز سيتم التركيز على 3 ثلاثة محاور كبرى تتمثّل في التحول الرقمي لتحسين

نجاعة منظومة الاستثمار وإصلاح المنظومة اللوجستية والتجارة عبر الحدود وإصلاح المنظومة العقاريّة وتوفير رصيد عقاري موجّه للاستثمار.

التحوّل الرقمي لتحسين نجاعة منظومة الاستثمار:

يشكّل التحول الرقمي المكوّن الأساسي للمقاربة الجديدة لمنظومة الاستثمار باعتباره الآلية الأكثر نجاعة لرفع كفاءة الإدارة وتوحيد المسارات الإجرائية. وتنبني المقاربة الرقمية للخماسية القادمة على استكمال بناء بوابة وطنية موحدة لجميع الخدمات الموجهة للمستثمر.

ويرتكز هذا التمشي على رقمنة تدريجية لكامل أحداث حياة المؤسسة تستكمل جميع مراحلها في أفق 2030 لتشمل عمليات التصريح بالاستثمار والتكوين القانوني للشركات والحصول على التراخيص والربط بالشبكات العمومية واستخلاص المعاليم والأداءات والتصرف في العرائض ومتابعة النزاعات التجارية إلى غيرها من الخدمات الإدارية.

ومن المتوقع أن يساهم هذا التحول في تقليص آجال التكوين القانوني للمؤسسات (24 ساعة كحد أقصى حسب المعايير الدولية)، كما سيساعد على توفير قاعدة بيانات اقتصادية محيّنة تسمح برصد ديناميكية الاستثمار واتخاذ قرارات مبنية على المعطيات، بما يدعم التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ المتناسق بين الهياكل الإدارية.

وفي نفس السياق سيمكن من تطوير منصة الخدمات الإدارية الخاصّة بوزارة العدل من تقليص آجال التقاضي للقضايا التجارية من خلال اعتماد الامضاء والدفع الالكتروني والوثائق الرقمية الموثوقة بالإضافة إلى تعميم العمل بالمحاكمات عن بعد.

إصلاح المنظومة اللوجستية والتجارة عبر الحدود:

يستدعي استقطاب المشاريع الاستثمارية بالخصوص على تطوير شامل للمنظومة اللوجستية والتجارية عبر وضع أسس منظومة لوجستية ذكية تدعم القطاعات المصدرة وشبكات لوجستية مترابطة تقلّص الفوارق بين الجهات وتسهّل حركة السلع والخدمات. كما سيتم اعتماد حلول رقمية موحدة تمكّن من تسريع الإجراءات الديوانية والمينائية إضافة إلى إعادة تنظيم مسارات العبور لتحسين أداء الموانئ التجارية والمطارات والمعابر الحدودية البرية وذلك من خلال خاصّة:

- إطلاق أشغال ميناء المياه العميقة بالنفيضة.
- تعصير ميناء رادس من خلال إطلاق أشغال بناء الرصيفين8 و9.
- توسعة مطار تونس– قرطاج.
- استكمال أشغال تهيئة المعبرين الحدودين بكلّ من ملولة وبوشبكة.
- توسعة طاقة استيعاب المعبر الحدودي برأس جدير.

وسيسهم هذا التحول في تقليص آجال المعاملات التجارية الخارجية والاقتراب من المعدلات الدولية في مجال نجاعة اللوجيستية (بلوغ 3.8 في أفق 2030 في مؤشر النجاعة اللوجستية الذي يصدره البنك الدولي) وتعزيز قدرة المؤسسات على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية فضلا عن تيسير نفاذها إلى أسواق جديدة خاصّة السوق الإفريقية والانتفاع بالحوافز المضمنة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية واتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا.

إصلاح المنظومة العقاريّة وتوفير رصيد عقاري موجّه للاستثمار:

يهدف هذا الإصلاح إلى توفير عرض عقاري يدعم الاستثمارات الكبرى والمتوسطة باعتبارها قاطرة لخلق بيئة استثمارية تمكّن من استقطاب مشاريع ذات قدرة إنتاجية وتشغيلية عالية تساهم في دفع التنمية وذلك حسب الميزات التفاضليّة والمدخرات العقاريّة لكلّ إقليم.

كما سيتمّ العمل على رقمنة الخدمات العقارية وربطها بمنظومات الاستثمار والتهيئة العمرانية إضافة إلى تطوير بوابة رقمية مع نهاية سنة 2027 تتضمن كافة المعطيات المتعلقة بالأراضي والمحلات المخصصة للاستثمار وتسريع المصادقة على أمثلة التهيئة الترابية وتسوية

الوضعيات العقارية مع إحداث مناطق صناعية متخصصة. وفي نفس الغرض ينتظر تطوير منظومة القضاء العقاري من خلال رقمنة التنفيذ واعتماد الترابط البيني بين السجل العدلي والقباضات المالية والديوان الوطني للملكية العقارية.

إصلاحات وإجراءات مصاحبة:

تشمل الإجراءات المصاحبة تيسير تنفيذ النفاذ إلى السوق وذلك عبر مواصلة تحرير المبادرة الفردية والجماعية تجسيداً لمبدأ حرية الاستثمار من خلال استكمال حذف التراخيص واستحثاث نسق مراجعة كراسات شروط تعاطي الأنشطة الاقتصادية الجاري بها العمل في اتجاه تبسيط الشروط الفنية ورقمنة مسار سحبها وإبداعها بما يُعزّز الشفافية.

كما سيتمّ العمل على تطوير منظومة الصفقات العمومية بغرض تعزيز الشفافية والنجاعة، إلى جانب بناء قدرات وطنية في مجال الشراء العمومي. أما في إطار دفع التشغيلية وملاءمة منظومات التكوين مع حاجيات النسيج الاقتصادي، إرساء شراكات استراتيجية بين المؤسسات الاقتصادية والجامعات ومراكز التكوين المهني لتعزيز التكامل بينها وتثمين نتائج البحث العلمي وتسريع نقل المعارف والمهارات بما يستجيب للمتطلبات الفنية والتكنولوجية للمؤسسات.

ولتيسير الحصول على تراخيص البناء سيتم تعميم منصة «تعمير» في أفق سنة 2028، إلى جانب إطلاق خدمات الخلاص الإلكتروني عبر «فضاء المواطن 2.0»، بما يُسهم في تقليص الآجال وتعزيز الشفافية.

2.1 الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة 2026–2030:

تهدف الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة للفترة 2026–2030 إلى تعزيز مساهمة هذه الفئة من المؤسسات في التنمية وإحداث مواطن الشغل اللائقة وحثها على الانخراط في مسار الابتكار والتجديد. وترتكز على ستة محاور رئيسية تتمثل في:

- تحديث المنظومة المؤسساتية والقانونية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بما يعزّز النجاعة ويكرّس الشمول.
- تسهيل النفاذ إلى التمويل لدعم الاستثمار ودفع النمو.
- مزيد انفتاح الاقتصاد وضمان نفاذ شامل إلى الأسواق والفرص.
- تحفيز التجديد والتحول الرقمي للنهوض بالنسيج الاقتصادي.
- تسريع التحول البيئي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بما يعزّز ديمومتها وقدرتها على الصمود.
- المساندة على تدويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

2. تطوير منظومة الإحاطة بالاستثمار:

يهدف تطوير منظومة الإحاطة بالاستثمار على المستويين القانوني والمؤسساتي إلى إرساء إطار متكامل يعزّز ثقة المستثمرين ويضمن جودة الخدمات المسداة لهم فضلًا عن توجيه الاستثمار حسب الأولويات والأهداف التنموية. وستشمل الإصلاحات المبرمجة خلال فترة المخطط بالخصوص المحاور التالية:

2 .1 الإطار القانوني والترتيبي:

تستند مراجعة الإطار القانوني للاستثمار إلى رؤية استراتيجيّة لبناء اقتصاد تنافسي ومستدام. وفي هذا الإطار سيتمّ خلال سنة 2026 ضبط قائمة القطاعات والأنشطة ذات الأولوية اعتمادا على مؤشرات موضوعية لقياس النجاعة والأثر الاقتصادي والاجتماعي وتوجيه منظومة الحوافز نحو دعم الاستثمار المنتج وخلق مواطن الشغل وتحقيق التوازن بين الجهات والأقاليم. كما سيتم اعتماد الميزات التفاضليّة للأقاليم إلى جانب الحاجيات التنمويّة الخاصّة بالجهات لتوجيه وترشيد منظومة الحوافز والرفع من مردوديّتها، خاصّة في مجال التنمية الجهويّة، مع تعزيز اندماج المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة في سلاسل القيمة والمنظومات العنقوديّة.

كما سيتم مراجعة وتحيين الاتفاقيات الدولية للاستثمار بالاعتماد على الأنموذج التونسي الجديد للاتفاقيات الدولية للاستثمار لضمان انسجام هذه الاتفاقيات مع أحكام الدستور والتشريعات الوطنية الحديثة بما يعكس خصوصيّات الاقتصاد التونسي وأولوياته التنمويّة.

وسيتم في الغرض تقييم مختلف الاتفاقيات الثنائية ومتعدّدة الأطراف السارية، قصد تحديد المخاطر القانونية والالتزامات غير المتوازنة التي قد تُقيّد القدرة التنظيمية للدولة. والتنسيق مع التفاوض في بعض الاتفاقيات القائمة بهدف إعادة توازنها وتكريس الحق السيادي للدولة في التنظيم والحدّ من اللجوء إلى التحكيم الدولي واعتماد آليات ودّية وفعّالة لتسوية النزاعات.

2.2 الإطار المؤسساتي:

وبغرض تحسين خدمات الإحاطة والمرافقة والتسويق للوجهة التونسية سيتم العمل على القطع مع تضخّم عدد هياكل الإحاطة وتشتّت الأدوار وتداخل الصلاحيات بينها بما يضمن تحسين جودة الخدمات للمستثمرين ويدعم ثقتهم ويساهم في تسريع إنجاز المشاريع وتحسين مناخ الاعمال. كما سيتمّ إرساء المنصّة الوطنية للمستثمر لكي تضطلع بدور النافذة الموحّدة لجميع الخدمات المسداة.

3. تشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والنهوض بالاستثمار الخاص الفلاحي:

يقتضي تحقيق التحوّل الهيكلي للاقتصاد النهوض بالأنشطة الواعدة والمجدّدة والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا السياق، تهدف سياسة الاستثمار 2026–2030 إلى توجيه الباعثين نحو القطاعات التي تحظى بالأولوية وذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والقيمة المضافة العالية مع إرساء منظومات اقتصادية عنقودية تستند خاصّة إلى المزايا التفاضلية للجهات والأقاليم وتدعم تعزيز نسبة الإندماج الاقتصادي فضلا عن مزيد النهوض بالاستثمار الخاص الفلاحي اعتبارا لمساهمته في تحقيق الأمن الغذائي ودوره في التنمية في المناطق والجهات الداخلية.

1.3 القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الواعدة:

يشهد العالم تحولاً متسارعا في توجهات الاستثمار نحو قطاعات واعدة وخلق فرص استثمارية تعتمد على البحث والتطوير والتجديد التكنولوجي والرقمنة والانتقال إلى منظومات إنتاج منخفضة البصمة الكربونية وهو ما يعكس الاهتمام بالقطاعات التي تجمع بين التجديد والقيمة المضافة العالية والاستدامة.

القطاعات الواعدة على الصعيد الدولي والفرص الاستثماريّة الجديدة

- الطاقة المتجددة
- التعهيد الخارجي للخدمات الرقمية (تكنولوجيا المعلومات، الذكاء الاصطناعي وBPO)
- الصناعة ال إلكترونية والمكونات الذكية
- البيوتكنولوجيا والصناعات الصيدليّة والأجهزة الطبية والعلمية
- الصناعات الفضائية
- صناعة السفن والمكونات والنسيج التقني والاصطناعي
- الصناعات الفلاحية المستدامة وتحويل المنتجات الغذائية
- الفلاحة المستدامة والمنتجات البيولوجية
- الصناعات الإبداعية والرقمية
- التعهيد الخارجي لمراكز البحث والتطوير (R&D as a Service)
- اللوجستيك الذكي والمراكز الإقليمية
- الاقتصاد الفضي وخدمات الرعاية الموجهة لكبار السنّ

توفّر هذه التحولات آفاقًا واعدة لتونس بفضل القدرات الإنتاجية والميزات التفاضلية والتنافسية الاقتصاد الوطني وتشمل القطاعات والأنشطة الواعدة بالخصوص المستهدفة بسياسة الاستثمار:

- الصناعات الكهربائية وال إلكترونية وصناعة المكونات التي تمكن من التموقع في سلاسل قيمة السيارات الكهربائية ومكونات الطائرات وصناعة اليخوت والقوارب الخفيفة وصيانة السفن وصناعة التجهيزات العلمية والطبية الدقيقة،
- الخدمات الرقمية ومراكز تعهيد الخدمات "BPO" وتطوير البرمجيات،

- منظومة الصناعات الدوائية ومراكز البحث والجامعات التي توفر قاعدة ملائمة للتوسع في الصناعات البيوتكنولوجية على غرار صناعة التلاقيح،
- النسيج التقني عالي الأداء الذي يمثل أحد مجالات التلاقي بين الطلب العالمي والخبرة التونسية في صناعة النسيج،
- الصناعات الغذائية بما فيها تعليب زيت الزيتون.

وفي هذا المجال تبلغ نسبة الإمكانيات التصديرية غير المستغلّة ما يقارب 49% من قيمة الصادرات الحالية وتمثل حصة القطاعات الواعدة فيها حوالي 64% حسب الدراسة التي أعدها المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

2.3 اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية:

يعكس هذا الخيار الرغبة في للانتقال من نمط يعتمد على الأنشطة ذات الكلفة المنخفضة والمناولة إلى مقاربة استثمارية انتقائية تستهدف تصنيع المكوّنات الذكية والمشاركة في التصميم والهندسة والبحث والتطوير، بما يرفع من مستوى مساهمة المؤسسات التونسية في السلسلة الأعلى قيمة. ويوفّر إعادة تشكل سلاسل القيمة والتوريد على المستوى الدولي فرصة لتعزيز تموقع تونس كمنصة إقليمية للإنتاج والتصدير والخدمات ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي العالي بفضل موقعها المميز وعلاقات الشراكة والانفتاح على السوق الأوروبية.

3.3 إرساء منظومات عنقودية:

بهدف تعزيز اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية وتحقيق تنمية شاملة، تم إدراج المنظومات العنقودية الاقتصادية ضمن التوجهات الكبرى لسياسة الاستثمار. وترتكز هذه المقاربة على تطوير مجمعات إنتاج متخصّصة جهوياً وقطاعياً في اتجاه:

- تشبيك المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث والتكوين وجميع هياكل المساندة والاحاطة.
- تكريس مبدأ التكامل الاقتصادي والقرب الجغرافي، من خلال استثمار الميزات التفاضلية لكل جهة وتثمينها في شكل منظومات عنقودية قطاعية.
- التأسيس لانتقال تدريجي من اقتصاد مجزأ إلى منظومات متكاملة ومندمجة قادرة على التموقع ضمن سلاسل التزويد العالمية.
- توفير خدمات مشتركة في مجالات الدراسات، والتجديد، واللوجستيك والتسويق.

وفي هذا إطار سيتم العمل على إدراج المنظومات العنقودية ضمن مراجعة الإطار التشريعي للاستثمار كأحد آليات النهوض بالاستثمار بما يعزز القيمة المضافة للمنتوجات وتكامل القطاعات فيما بينها. إلى جانب توفير فرص مهمة لدفع حركية التنمية بالجهات والأقاليم ويتطلب هذا التوجه توفير برامج المساندة الفنية وتطوير البنية التحتية اللوجستية والطاقية والرقمية وإرساء أطر حوكمة تشاركية تجمع مختلف المتدخلين حول نفس الأهداف والبرامج التنفيذية.

4.3 النهوض بالاستثمار الخاص الفلاحي:

يستوجب تطوير الاستثمار الفلاحي وضع منظومة مبسّطة وشفافة توحّد إجراءات الاستثمار عبر بوابة رقمية وهيكل مؤسساتي موحّد يضمن سرعة المعالجة ووضوح المسارات. وسيتم العمل على تحيين الخارطة الفلاحية وربطها بالخارطة الاستثمارية لإرساء تخطيط مبني على المعطيات وتحديد فرص استثمارية مستدامة. كما تتضمن السياسة تحسين تنافسية القطاع من خلال دعم القدرات عبر تكوين حديث ومنصات تبادل الخبرات لإدماج الابتكار في أساليب الإنتاج إضافة إلى التسريع في تسوية الوضعيات العقارية وتسهيل تجميع الأراضي بهدف إطلاق مشاريع هيكلية ذات مردودية عالية.

وسيتم التركيز على تحسين البنية التحتيّة الفلاحية من خلال تطوير المسالك الفلاحية والريّ والتخزين بما يعزز استقرار الإنتاج ويقلّص المخاطر إلى جانب رقمنة مسالك التوزيع وتنظيمها.

وفيما يتعلّق بالتمويل، ينتظر اعتماد أدوات مالية بديلة مبتكرة ملائمة للقطاع الفلاحي مع توفير آليات الضمان. بالإضافة إلى تمكين الهياكل المهنية وشركات رأس المال المخاطر من المساهمة في تمويل القطاع الفلاحي والعمل على تعزيز التأمين الفلاحي وإنشاء صناديق تمويل خاصّة بالأنشطة الفلاحية.

كما ينتظر تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر إحداث أقطاب إنتاجية وتكنولوجية ودعم المبادرة بمحاضن المؤسسات واعتماد خارطة وطنية للمشاريع ذات الأولوية مع خطة تواصلية توعوية مع إعادة تأهيل الأراضي الدولية وإحكام استغلالها وفق الأولويات الإنتاجية الإستراتيجية.

4. الترويج واستقطاب الاستثمارات الخارجية:

يتواصل العمل على تعزيز جاذبية الوجهة الاستثمارية التونسية على المستوى الإقليمي والدولي بفضل موقعها الاستراتيجي وإمكاناتها الرقمية والصناعية. وتستند إستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ركائز متكاملة تهدف إلى تنويع مصادر استقطاب الاستثمارات الخارجية من خلال تنويع الشراكات بالإضافة إلى استهداف الانشطة والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

وترمي الاستراتيجيّة إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة وذات الأولوية الوطنية بما يساهم في تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد من جهة وضمان الاندماج المجالي من جهة أخرى. كما سيتم العمل على الاستفادة من الميزات التفاضلية للجهات والأقاليم، بما يمكّن من توجيه المستثمرين نحو مناطق متخصصة ومهيأة تتوافق مع استراتيجياتهم الإنتاجية وتضمن الاستفادة المثلى من الكفاءات المحلية، في اتجاه تحقيق توزيع جغرافي أكثر توازنًا للاستثمارات.

وفي هذا الإطار تعتمد مقاربة جديدة للترويج تقوم على تطوير عروض قيمة استثمارية يتم إعدادها بصفة تشاركية بين مختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار والمجالس المنتخبة، بهدف تمكين المستثمرين من رؤية متكاملة حول جاهزية مواقع الاستثمار بفضل تكوين رصيد عقاري مناسب وتوفر اليد العاملة المختصة بمختلف الجهات والأقاليم.

وتعتمد خطّة التسويق على تعزيز الشراكات التقليدية مع أوروبا وتوسيع التعاون مع دول الخليج ودعم التواجد الإقليمي في إفريقيا، إلى جانب فتح آفاق استثمارية جديدة مع شركاء اقتصاديين من آسيا، لترسيخ دور تونس كجسر اقتصادي ولوجستي بين الأسواق الأوروبية والإفريقية والآسيوية. إضافة إلى تنويع مجالات الاستثمار خاصّة منها ذات المضمون التكنولوجي المرتفع والقدرة التشغيلية العالية والأثر البيئي الإيجابي.

ويستدعي تنفيذ هذه السياسة استهدافًا دقيقًا للدول والقطاعات من خلال التواصل المباشر مع المؤسسات الرائدة وتعزيز أدوات الاتصال الرقمي لضمان وصول المستثمرين إلى الفرص والمعلومات ومتابعة مستمرّة لضمان استمرارية الاستثمار ونقل التكنولوجيا إلى جانب اعتماد علامة تجارية وطنية "Brand Tunisia" تتضمن هوية ترويجيّة موحدة وإعداد الدراسات الميدانية بما يجعل من تونس وجهة استثمارية متكاملة جاذبة للاستثمارات المسؤولة.

المحور الثالث

تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة

المقدمة

يعد دعم السيادة الوطنية وترسيخ مسارات تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية شاملة ومتوازنة ركيزة أساسية لتعزيز قدرة البلاد على الصمود إزاء التحولات والتقلبات المتسارعة التي يشهدها المحيط الدولي وفتح آفاق أرحب للتنمية من خلال إرساء نموذج تنموي يرتكز على التعبئة المثلى للقدرات الوطنية وحسن توظيفها، بما يعزز مقومات النمو المستدام والعدالة بين الجهات والفئات.

وعلى هذا الأساس، يمثّل تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والمحافظة على بيئة سليمة توجّها استراتيجيا ومحورا رئيسيا لمخطط التنمية 2026-2030 وذلك باعتباره مقوّما أساسيا لدفع التنمية الشاملة والعادلة لفائدة كل الجهات والفئات ولتكريس السيادة الوطنية ومبدأ التعويل على الذات وضمان تنمية عادلة ومنصفة لكافة الجهات والفئات عبر تحقيق الاكتفاء الاستراتيجي في القطاعات الحيوية.

وتكمن رهانات تحقيق الأمن الغذائي والمائي، في ظل الضغوطات المناخية الحادة وتطوّر الطلب الاستهلاكي، في ضرورة اعتماد إصلاحات هيكلية ومقاربات سيادية جديدة ومتناسقة لغرضها مزيد تثمين استغلال الموارد المتاحة وفق قواعد رفع إنتاج المواد الفلاحية والغذائية وضمان انتظامية تزويد الأسواق لا سيما في ظل التقلبات الدولية. ويستند هذا التوجه إلى مزيد رفع قدرات تعبئة الموارد المائية وحوكمة التصرف فيها وذلك بتنفيذ مشاريع وبرامج تنموية مبتكرة كفيلة بتطوير منظومات الإنتاج الفلاحي وتحسين مردوديتها وحماية حقوق الأجيال القادمة وتسريع نسق المشاريع الفلاحية، إلى جانب اعتماد استراتيجية وطنية لقطاع المياه في إطار رؤية شاملة ومندمجة تجمع بين إحكام تعبئة الموارد المائية وتجديد وصيانة شبكة التوزيع وترشيد الاستهلاك بما يضمن استدامة الموارد.

كما يبرز التحوّل الطاقي كرهان استراتيجي بالنظر للتحوّلات العميقة لقطاع الطاقة لا سيما في ظل تواتر تقلبات سوق النفط والغاز والارتفاع المشط لأسعارها خلال الأزمات من جهة وانخفاض الإنتاج الوطني للنفط والغاز من جهة أخرى. ويستوجب تعزيز الاستقلالية الطاقية اعتماد مقاربة جديدة سيادية بهدف النهوض بالطاقات المتجددة وتحسين الكفاءة الطاقية بما يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وصموده وذلك عبر مجموعة من الأطر المؤسساتية والتشريعية والحوافز لتسريع الانتقال الطاقي من خلال تنفيذ مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة وشبكة نقل الكهرباء وتدعيم الربط بشبكة الغاز وتشجيع استكشاف المحروقات ورفع طاقة المخزونات الاستراتيجية للمحروقات.

وبغرض المحافظة على بيئة سليمة باعتبارها مقوّما رئيسيا للتنمية المستمرة والدائمة، ستركّز الجهود على تجسيم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية الهادفة إلى ضمان نظافة المحيط والحدّ من التلوّث ومزيد الربط بشبكة التطهير واحترام المعايير البيئية وتعزيز التكيّف والمحافظة على التنوّع الإيكولوجي، إلى جانب العمل على النهوض بأنشطة الاقتصاد الأخضر والدائري وتوظيف التكنولوجيات الحديثة للإدارة الرشيدة للموارد الغابية وبرامج التشجير وتثمين النفايات والمياه المعالجة والتحكم في الانبعاثات الغازية وحماية الشريط الساحلي ومقاومة التصحر.

.

1.3 الأمن الغذائي والمائي

التنمية الفلاحية والصيد البحري

يضطلع القطاع الفلاحي بدور اقتصادي واجتماعي وبيئي حيوي باعتباره نشاطا رئيسيا لجانب كبير من العائلات التونسية وبأغلب المناطق والجهات، إضافة إلى إشعاعه على باقي القطاعات الاقتصادية لا سيما منها الصناعات الغذائية. وتبرز أهمّية القطاع الفلاحي كركيزة أساسية للاقتصاد الوطني وضمان الأمن الغذائي وتحقيق شمولية التنمية من خلال مساهمته بحصّة تعادل نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 13% من قيمة الصادرات وتشغيل حوالي 14% من النشطين في سوق الشغل.

ويوفّر الإنتاج الفلاحي لأغلب المواد الأساسية دعامة رئيسيّة لتحقيق الأمن الغذائي حيث تمّ ترتيب تونس في المركز الثاني إفريقيا والتاسع عربيا مع تقدمها للمركز 62 عالميا سنة 2022 مقابل 66 في سنة 2019 وذلك حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي.

وفي هذا الإطار تتركز التوجهات الوطنية على تعزيز الأمن الغذائي من خلال تنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى النهوض بالمنظومات الفلاحية وتعصيرها ورفع إنتاج المواد الأساسية والمحافظة على انتظامية تزويد السوق وإحكام استغلال الموارد الطبيعية والعمل على النهوض بالاستثمار الفلاحي وتوظيف التكنولوجيات الحديثة خاصّة منها ترشيد استهلاك الماء وتعصير أنماط الإنتاج للتأقلم مع التحديات المناخية.

I. أهمّ نتائج الفترة 2021-2025

1. الإنتاج ومعدلات النموّ:

اتسمت الفترة 2021-2025 بتراجع معدلات الإنتاج في القطاعات الاستراتيجية الرئيسية، حيث أدّت سنوات الجفاف المتتالية ونقص الموارد المائية في المناطق السقوية وارتفاع درجات الحرارة إلى تذبذب ملحوظ في مردودية مختلف الأصناف، رغم التقدم في تقنيات الزراعة وتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية والمجهود المبذول لتحسين المنظومات الفلاحية بصفة عامة.

وشهد القطاع خلال الفترة 2021-2025 استقراراً شبه تاما في معدل النموّ السنّوي بالأسعار القارة، حيث بلغ 0.08% مقابل 1.9% خلال الفترة 2016-2020 وذلك نتيجة الظروف المناخية القاسية التي عرفتها البلاد خاصّة خلال سنة 2023 والتي أدّت إلى تراجع إنتاج الزراعات الكبرى بأكثر من 60%.

النمو السنوي بالأسعار القارة خلال الفترة 2021-2025 للقطاع الفلاحي (%)

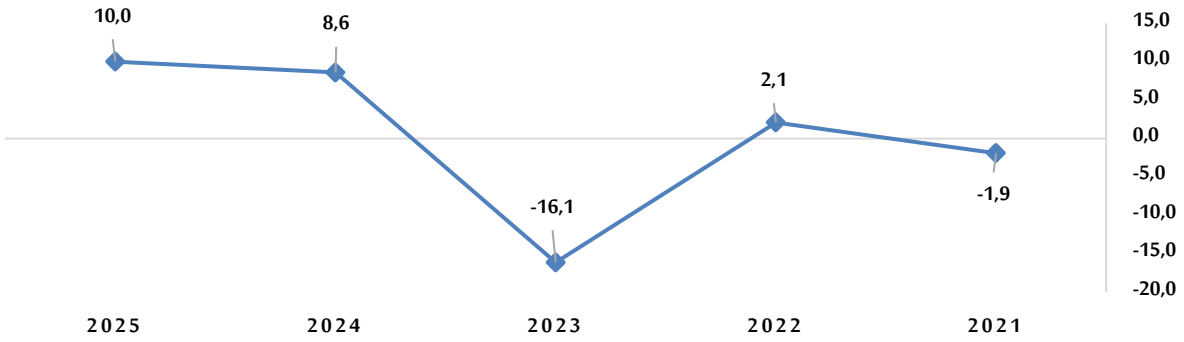

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

2. الميزان التجاري الغذائي

سجل الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة 2021-2025 تحسنا في نسبة تغطية الصادرات للواردات لترتفع إلى معدل 95% مقابل 79% خلال الفترة 2016-2020.

تطور الميزان التجاري الغذائي

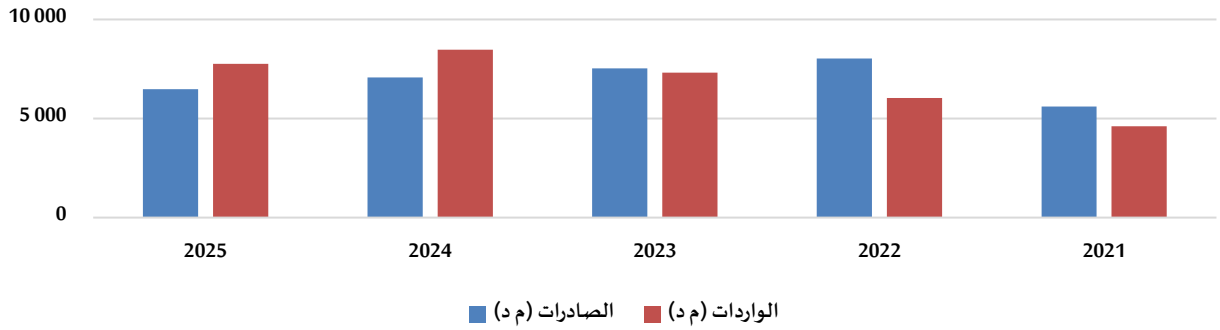

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

ويعود تطوّر قيمة الصادرات الغذائية خلال الفترة 2021-2025 إلى الزيادة بالأخص في تصدير زيت الزيتون (119%) والتمور (26%)، علاوة على منتجات البحر 70 % فيما سجلت قيمة صادرات القوارص تراجعا بنسبة 8% وذلك بسبب نقص مياه الري.

أما بالنسبة للواردات ورغم التحكم في توريد كميات المواد الأساسية بنسب معقولة خلال هذه الفترة على غرار الحبوب (4 %) والحليب ومشتقاته (3%) والزيوت النباتية (-4 %) ومادتي البطاطا (-20%) والسكر (-49%)، إلا أن إجمالي قيمة الواردات قد تطور بنسبة 40% بالأساس بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية خاصّة خلال سنتي 2021 و2022.

3. الاستثمارات الفلاحية:

بلغت الاستثمارات الفلاحية الجملية خلال الفترة 2021-2025 حوالي 7345.8 م د مقابل حوالي 6685 م د خلال الخماسية 2016-2020، أي بنسبة تطور تبلغ 10%. وقد ساهم كل من القطاعين العام والخاص في تحقيق جانب هام من الأهداف المرسومة وذلك على التوالي في حدود 55% و45% من الاستثمار الجملي الفلاحي.

تطور الاستثمارات الفلاحية الجملية خلال الفترة 2021/2025 (م د)

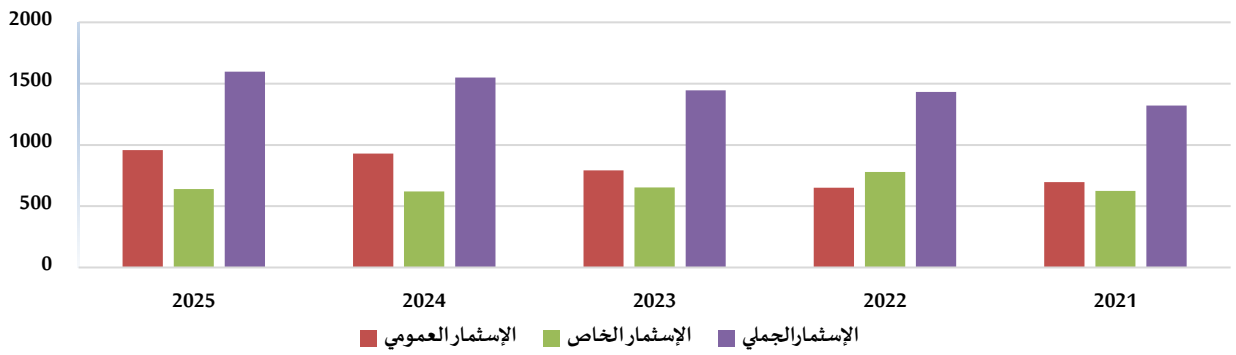

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

وبلغت الاستثمارات الفلاحية العمومية المنجزة في القطاع الفلاحي (دون احتساب قطاع المياه والري) خلال الفترة 2021-2025 قرابة 1240 م د مقابل 1198 م د خلال الفترة 2016-2020، أي بنسبة تطوّر بلغت حوالي 3.5%. وناهز الحجم الجملي للاستثمار الفلاحي

الخاص (دون احتساب قطاع المياه والري) خلال الخماسية 2021-2025 ما قدره 3017.5 م د، مع استئثار الميكنة الفلاحية بـ 51%، مسجلا تراجعا بـ 16.7% مقارنة بالخماسية 2016-2020 بسبب الظروف المناخية الصعبة وتواتر سنوات الجفاف.

4. أهم الإصلاحات والإجراءات خلال الفترة 2021-2025:

استهدفت مجالات التدخل في القطاع الفلاحي بشكل أساسي المحافظة على توازن منظومات الإنتاج الاستراتيجية وضمان استدامتها عبر اعتماد الآليات الضرورية والحرص على إيجاد آليات التمويل اللازمة لضمان استمرارية النشاط الفلاحي مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحسن توظيفها بما يساهم في تحقيق تنمية جهوية ومحلية عادلة. ولتحقيق هذه الأهداف، تم التركيز على أربع مجالات رئيسية:

- **النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها:** تم رفع الصعوبات والعراقيل التي تواجه المنظومات الفلاحية، خاصّة الاستراتيجية منها، من خلال المتابعة الميدانية الدقيقة والتنسيق مع الأطراف المعنية لتحسين الأداء وضمان استمرارية هذه المنظومات.
- **تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها:** عبر اتخاذ جملة من التدابير لضمان استدامة هذه الموارد في ظل التحديات الكبرى للقطاع مثل الشح المائي وندرة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تدهور التربة وتقلص المساحات الغابية.
- **معالجة الأوضاع العقارية وتطوير أداء الأراضي الدولية:** تم ضبط خطة لتنمية وإدارة الرصيد العقاري، بهدف تثمين الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها للأجيال القادمة.
- **تعزيز البحث والتعليم العالي الفلاحي والتكوين والإرشاد:** من خلال تعزيز البحث العلمي وبرامج التعليم العالي الفلاحي مع التركيز على تطوير التكوين الهندسي الفلاحي وملاءمته مع متطلبات سوق الشغل وتحديث برامج التكوين واعتماد الرقمنة.

5. التحديات والفرص:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد التونسي، حيث يساهم بشكل هام في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص اقتصادية واجتماعية مهمّة خاصّة بالمناطق الريفية. ويواجه القطاع عديد النقائص من أبرزها ضعف هيكلة المنظومات الفلاحية وشدّة تأثرها بالعوامل المناخية ومدى توفّر مياه الري إلى جانب صغر حجم المستغلات وضعف التنظيم المهني للفلاحين وصعوبة النفاذ للتمويل وضعف الإقبال على الاستثمار الفلاحي مع تسجيل نقص ملحوظ لبعض المنتجات لاسيما اللحوم الحمراء والغلال.

ورغم هذه الصعوبات، لا يزال القطاع الفلاحي يوفّر فرصا هامّة للاستثمار وتحسين مردودية الإنتاج وكذلك خلق فرص التشغيل خاصّة في المناطق والجهات الأقل تنمية وذلك بالعلاقة مع تطوير مضمون السياسة الفلاحية بالتوجه نحو توظيف التكنولوجيات الحديثة وتعزيز مجهود البحث العلمي في المجال الفلاحي وترشيد استهلاك المياه وتحسين إنتاجية المنظومات الفلاحية الرئيسية وكذلك تحسين جاذبية الاستثمار الفلاحي بفضل منظومة الحوافز والإحاطة وتسهيل التمويل وتدعيم البنية الأساسية بالمناطق الداخلية، بما يساهم في دعم مقوّمات التنمية وتحسين مستوى العيش في مختلف جهات البلاد.

II. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية

في إطار التوجهات الوطنية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق تنمية شاملة ودامجة، تبرز الحاجة إلى استشراف التحولات المستقبلية في القطاع الفلاحي. ويكتسي هذا التمشي أهمّية بالغة بالنظر إلى التحديات المناخية والاقتصادية والهيكلية التي تواجه القطاع. وتتمثل رهانات القطاع الفلاحي خلال الفترة المقبلة في:

- الحاجة المتزايدة للابتكار في مجال تقنيات الريّ وأساليب الإنتاج النباتي والحيواني لتحسين الإنتاجية وضمان الاستدامة.
- تنامي الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على صغار الفلاحين نتيجة ارتفاع كلفة الإنتاج وصعوبات التسويق وضمان مردودية مجزية، بما قد يحدّ من قدرتهم على تغطية الأعباء المالية والمحافظة على ديمومة نشاطهم ويزيد من أخطار خروج جزء منهم من المنظومة الإنتاجية ويؤثر في توازن السوق.
- تنامي دور القطاع الخاص في مجال الاستيراد والتخزين والتسويق بالتوازي مع الدور المحوري للهياكل العموميّة المعنيّة.

- تطور الطلب الخارجي على منتجات فلاحية ذات قيمة مضافة عالية ومتحصلة على شهادات جودة، بالتوازي مع التحولات التي قد تطرأ على شروط النفاذ إلى الأسواق، لا سيما منها معايير السلامة الصحية والبيئية.

وتشكّل العوامل المناخية تحديا كبيرا للنشاط الفلاحي نظرا لتأثيرها المباشر على الموارد الطبيعية من ماء وتربة وغابات ومراعي، مما يستوجب اعتبارها معطى ثابتا عند صياغة السياسات والبرامج التنموية، خاصّة وأنّ التصاعد المتوقع لندرة المياه سيحدّ من القدرة على تأمين حاجيات الري ويؤثر في الإنتاجية واستقرار المنظومات الفلاحية، إضافة إلى توقع ارتفاع معدلات الإجهاد الحراري وانتشار الآفات الزراعية. واستنادًا إلى دراسة أنجزها المعهد الوطني للرصد الجوي، يتوقّع حسب السيناريو المتوسّط زيادة في درجات الحرارة السنّوية المتوسطة بين 1 و1.8 درجة مئوية في أفق 2050 وبين 2 و3 درجات مئوية في أفق 2100 وانخفاض في كمية الأمطار السنّوية بين 5% و10% في أفق 2050 وبين 5% و20% في أفق 2100. كما أظهرت دراسة أنجزتها وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري سنة 2020 حول تقييم آثار العوامل المناخية على القطاع الفلاحي في أفق 2050 و2100، حسب السيناريوهات والآفاق، النتائج التالية:

- انخفاض الإنتاج الوطني الفلاحي بنسبة تتراوح بين 16% و38%.
- تراجع مردودية المحاصيل بنسبة تتراوح بين 14% و33% مع تقلص في المساحات المزروعة.
- انخفاض الإنتاج الوطني من الحبوب بنسبة تتراوح بين 16% و38%.
- انخفاض إنتاج المراعي واللحوم الحمراء بنسبة تتراوح بين 3% و6%.
- صعوبات محتملة قد تواجهها بعض أنشطة الصيد البحري.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

يكتسي اعداد مخطط التنمية لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الخماسية المقبلة أهمّية بالغة باعتباره يوفر فرصة للتغيير ومرحلة أساسية لتعديل التوجهات اعتمادا على الإصلاحات والبرامج والمشاريع التي تم رسمها وفق المنهجية التصاعدية وبما يتماشى مع الأولويات المجالية والرؤية الاستراتيجية للقطاع في أفق سنة 2035 التي تعتمد على **"فلاحة مستدامة ودامجة ومساندة للتنمية ومعززة للأمن المائي والغذائي"**.

ولتحقيق هذا التمشي، تم تحديد أربعة (04) أهداف استراتيجية أساسية:

- تعزيز الأمن الغذائي كمقوم من مقومات السيادة الوطنية.
- تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة على ديمومتها.
- دفع التنمية الفلاحية المندمجة بالجهات.
- إرساء محيط فلاحي شامل يضمن الادماج مع إطار مؤسساتي ملائم.

ولتحقيق هذه الاهداف، سيتمّ تنفيذ سياسة فلاحية تكرس النجاعة وتثمّن الموارد الطبيعية المستخدمة وتساهم في دفع الحركة الاقتصادية بالجهات خاصّة بالمناطق الريفية، إلى جانب النهوض بظروف العمل الفلاحي وتدعيم تشغيل حاملي الشهادات وذوي الكفاءات المهنية بما يحسّن من أداء اليد العاملة الناشطة في القطاع الفلاحي وتحسين الدخل.

IV. مضمون السياسة الفلاحية

1. تعزيز الأمن الغذائي كمقوم من مقومات السيادة الوطنية:

سيرتكز العمل خلال الخماسية المقبلة على النهوض بالمنظومات الفلاحية وتدعيم قدرتها التنافسية بالاعتماد على تحسين الإنتاجية والعناية بجودة المنتجات الفلاحية مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والميزات التفاضلية وذلك من خلال تعزيز المنتوجات الفلاحية الاستراتيجية كالحبوب والألبان والدواجن لضمان الأمن الغذائي وتقليص الاعتماد على الأسواق العالمية وتثمين المنتجات ذات الميزات التفاضلية مثل زيت الزيتون والتمور، مما يساهم في تحقيق توازن مستدام في الميزان التجاري الغذائي.

كما سيتم تطوير القطاع السّقوي وتعزيز الفلاحة المطرية وتحديث قطاع الصيد البحري وتطوير تربية الأحياء المائية، بالإضافة إلى اعتماد نظم إنتاج مستدامة كالفلاحة البيولوجية وتعزيز اندماج حلقات الإنتاج والتحويل والتسويق لتثمين المنتجات والحد من الفاقد وتحقيق عدالة توزيع الأرباح بما يدعم الأمن الغذائي الوطني ويعزز السيادة الغذائية للبلاد.

يندرج هذا التوجه ضمن استراتيجية شاملة لتعزيز الأمن الغذائي باعتباره مقوما أساسيا من مقومات السيادة الوطنية ويشكل إطارا متكاملا لرفع فعالية المنظومة الفلاحية وضمان توفر الغذاء لجميع الأفراد وفي جميع الأوقات والوصول إليه واستخدامه واستقراره، إضافة إلى تحسين جودة المنتجات مع دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

1.1 النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحية وتحسين قدرتها التنافسية

سيتم إيلاء الأولوية للمنظومات الأساسية مثل الحبوب والألبان والدواجن عبر اعتماد سياسة دعم خاصّة لتعزيز قدرتها على تغطية الحاجيات الداخلية والحد من مخاطر اضطرابات التزود وتقلبات الأسعار العالمية. كما سيتواصل العمل بالآليات التعديلية وتحسين نجاعتها لضمان انتظام التزويد بأسعار مجزية للمنتجين، مع تعزيز دور المجامع المهنية في الإشراف على تعديل السوق بالاعتماد على منظومات معلوماتية محينة لمتابعة الإنتاج والاستهلاك والأسعار.

ويهدف مخطط التنمية 2026-2030 إلى تحقيق معدل نمو سنوي بالأسعار القارة في حدود 3.1%. ويعتمد هذا التطور على مساهمة كل قطاعات الإنتاج بنسب نمو متفاوتة، كما هو مبين بالجدول الموالي:

تطور الإنتاج والقيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الفترة 2026-2030 (الوحدة: الإنتاج بالألف طن)

	2026	2027	2028	2029	2030	معدل الفترة 2025-2021	معدل الفترة 2030-2026	نسبة التطور (%)
الحبوب	1791	1849	1911	1976	2042	1423	1914	34,5
زيتون الزيت	2400	1800	1872	1947	2025	1157	2009	73,6
القوارص	360	374	389	405	421	365	390	6,8
التمور	404	422	441	461	482	358	442	23,4
البطاطا	430	440	450	460	470	417	450	7,8
الطماطم	1250	1216	1232	1248	1280	1260	1245	-1,2
لحوم حمراء (حي)	240	250	260	270	281	231	260	12,6
لحوم بيضاء (حي)	339	346	350	357	362	313	351	12,1
بيض (مليون وحدة)	2080	2087	2106	2126	2147	1929	2109	9,3
ألبان	1292	1409	1406	1404	1399	1303	1382	6,1
صيد بحري وتربية الأحياء	141	143	144	145	147	147	144	-1,8
نمو القطاع بالأسعار القارة (%)	5,0	1,5	3,0	3,1	3,1	معدل النمو السنوي (%)		3,1

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

قطاع الزراعات الكبرى:

من المنتظر أن يسجل معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2026 -2030 تطورا بنسبة 34.5% مقارنة مع معدل الفترة 2021-2025 وذلك بهدف توفير أغلب حاجيات البلاد من القمح الصلب من الإنتاج المحلي وتحسين نسبة التغطية من القمح اللين (20%) والشعير (50%) من خلال بلوغ إنتاج في حدود 20.4 مليون قنطار في غضون 2030. ولتحقيق هذه الأهداف سيتم العمل على:

- وضع برنامج خصوصي للحد من تأثير العوامل المناخية السلبية على قطاع الزراعات الكبرى.
- تطوير الأنظمة الإنتاجية لقطاع الزراعات الكبرى من خلال اعتماد تداول زراعي ملائم ومستدام.
- النهوض بقطاع الحبوب المروية بالرفع من المردود (استهداف 55 ق/هك في غضون سنة 2030).
- المحافظة على المساحات الصالحة للزراعات الكبرى وخاصّة الحبوب.

- الرفع من استعمال البذور الممتازة من 20% حاليا إلى 30%.
- تطوير قطاع الخدمات وتأهيله ووضع كراس شروط منظّم له وخاصّة في مجال الميكنة الفلاحية.
- دعم قدرات الإدارة وتطوير أساليب التأطير والإرشاد والمتابعة.
- رقمنة منظومة الحبوب وتطوير أدوات أخذ القرار وتعصير آليات التدخل في مختلف حلقات الإنتاج.
- تحسين آليات التمويل لدعم منتجي الحبوب، مع تطوير آليات تمويل جديدة لصغار المزارعين (مثل آلية التمويل الثلاثي: بنك – مجمع – فلاح).

كما ينتظر أن يتطور معدل إنتاج الأعلاف بنسبة 13% والعمل على تغطية 67% من حاجيات القطيع من الزراعات العلفية عوضا عن 37% حاليا.

- وفي نفس السياق سيتم العمل على التنويع في الزراعات العلفية مع التشجيع على زراعة البقوليات،تطوير طرق خزن الأعلاف الخشنة (القرط والسيلاج) عبر توفير الميكنة الضرورية والحديثة.

قطاع الزيتون:

تتمثل أهداف المخطط في توفير معدل إنتاج سنوي من زيت الزيتون يناهز2009 ألف طن أي بزيادة بحوالي 74 % مقارنة بمعدل الخماسية الأخيرة 2021-2025. ولبلوغ هذا الهدف، سيتواصل العمل على:

- تحسين إنتاجية غابات الزيتون والحد من تأثير العوامل المناخية على الإنتاج.
- تحسين وتثمين الجودة الخصوصية لزيت الزيتون التونسي وخاصّة الزيت البيولوجي ورفع نسبة تصدير الزيت المعلّب وتدعيم القدرة التنافسية بما يضمن استمرار وتعزيز تواجده في الأسواق الخارجية واستهداف أسواق جديدة .
- تطوير الاستهلاك الداخلي لزيت الزيتون بالتوازي مع النهوض بالصادرات.
- إعادة هيكلة الديوان الوطني للزيت لتطوير تدخلاته وحوكمة إدارة منظومة الإنتاج.

التمور:

يهدف المخطط إلى بلوغ معدل إنتاج سنوي يناهز 442 ألف طن مقابل 358 ألف طن خلال الفترة 2021-2025 بمعدل نمو يقدر بـ 23.4% مع ضمان الاستدامة وتحسين الجودة من خلال تنظيم وتقنين التوسعات والتحكم في تقنيات الري بالإضافة إلى الدعم الهيكلي والتنظيمي لقطاع التمور وذلك في إطار تنفيذ محاور استراتيجية التمور التونسية 2024-2035 والتي تتمحور حول:

- تحسين الإنتاج والإنتاجية على مستوى جميع حلقات المنظومة من خلال حسن تطبيق الحزمة الفنية الخاصّة بدعم إنتاج ومردودية المستغلات الفلاحية وتثمين التمور بالإضافة لدعم الميكنة واستعمال التكنولوجيا الحديثة.
- دعم ريادة التمور التونسية وتنافسيتها بالأسواق الخارجية من خلال دعم الجودة والنهوض بسلاسل القيمة للتمور والترفيع من مستوى الاستهلاك الداخلي وتثمين الاصناف المحلية.
- دعم قدرات التحويل وتثمين مخلفات الواحة.
- ترشيد استعمال الموارد المائية وتحسين خصوبة التربة وتعزيز التنوع البيولوجي بالواحات.

اللحوم الحمراء:

في إطار تنفيذ استراتيجية قطاع اللحوم الحمراء في أفق 2035 سيتم العمل على بلوغ نسبة نمو بـ 12.6% خلال فترة المخطط 2026-2030 وذلك عبر:

- إعادة تكوين قطيع المجترات الصغرى.
- تحسين إنتاجية الأبقار والإبل والتشجيع على التسمين والرفع من وزن الذبائح.

- تنفيذ برنامج توفير الأضاحي وبرنامج التهجين الصناعي للأبقار المعدة للإسقاط.
- رفع نسبة تغطية التلقيح الاصطناعي للأبقار من 50% حاليًا إلى 80% بحلول سنة 2030.
- تحسين ظروف تسويق المنتجات الحيوانية عبر تنظيم وتأهيل أسواق الدواب والمذابح ووحدات النقل ونقاط البيع.
- مواصلة توفير قوالب الفصة في ولايات الوسط والجنوب ومعالجة التبن بمادة اليوريا.

الألبان:

من المنتظر أن يتطوّر الإنتاج الوطني من الحليب خلال الفترة 2026-2030 بـ 6.1% سنويا وذلك من خلال مواصلة العمل على:

- إعادة تكوين قطيع الأبقار الحلوب عبر توفير 22500 رأس إضافي من الأراخي المؤصلة المنتجة.
- دعم الخطّة الوطنيّة لتربية الأراخي المؤصّلة لرفع الإنتاج السنّوي من الأراخي المؤصلة بمراكز التربية وذلك بصفة تدريجية من 977 إلى 5000 رأس بحلول عام 2035.
- التوسع في برنامج مراقبة إنتاجية الألبان لدى الأبقار من خلال دعم الشراكة مع القطاع الخاص لبلوغ نسبة تغطية تفوق 10% من القطيع الوطني.
- مراجعة قيمة المنحة التشجيعية عند إنتاج وبيع الأراخي المؤصلة.
- ترشيد تغذية الأبقار الحلوب من خلال تقليص استعمال الأعلاف المركبة.
- تدعيم ميزانيّة مشروع الإحاطة بصغار ومتوسطي مربي الأبقار الحلوب.
- اعتماد سياسة السعرية للحليب الطازج تدعيم الإنتاج رفع واستدامة منظومة الألبان ومراجعة وإصدار الإطار القانوني المتعلّق بجودة الحليب الطّازج.
- تعديل برنامج التبريد على مستوى الضيعة بما يضمن حدّا أدنى من الجدوى الاقتصادية.
- مراجعة وإصدار الإطار القانوني المتعلّق بجودة الحليب الطّازج.

منتجات الدواجن:

تستهدف الفترة 2026-2030 تحقيق معدل نمو لإنتاج البيض واللحوم البيضاء بحوالي 9.3% و12.1% على التوالي مع مواصلة تحسين نسبة الذبح بالمذابح المراقبة، حيث سيرتكز العمل على:

- إحكام التعديل بين مستويات الاستهلاك وعرض منتجات الدواجن.
- المحافظة على نظام الحصص مع توزيعها على المفارخ والشركات التعاونية والمذابح بما يستجيب لحاجيات الإنتاج والحصة السنّوية الوطنية واحترام ضوابط التوزيع المحدّدة.
- تحديد حصص فراخ دجاج البيض للمربّين المنخرطين بالمجامع حسب المفارخ المزوّدة.
- إرساء مشروع إنتاج أمهات دجاج اللحم محليا.
- تحيين كراس الشروط المتعلق بتجارة توزيع الدواجن ومنتجاتها.

تعزيز الزراعة الإيكولوجية:

- التشجيع على التنوع الزراعي لزيادة خصوبة التربة ودعم استخدام المكافحة البيولوجية بدلاً من المبيدات الكيمياوية.
- تطبيق تقنيات الزراعة الحافظة وتقليل الاضطرابات الميكانيكية للتربة واستخدام الأغطية النباتية للحفاظ على رطوبتها.
- إدماج تربية المواشي في النظم الزراعية لإنتاج الأعلاف محليًا والاستفادة من المخلفات الحيوانية كأسمدة عضوية.

2.1 النهوض بقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:

ترتكز أهداف المخطط على المحافظة على معدل إنتاج في حدود 144 ألف طن سنويا وذلك في إطار مقاربة تراعي مبدأ الاستغلال المستدام للثروات البحرية لضمان توازن بيئي واقتصادي على المدى المتوسط والطويل مع رفع مساهمة إنتاج تربية الأحياء المائية في الإنتاج الجملي إلى نسبة 30% في أفق سنة 2030.

وترتكز التوجهات المستقبلية على الحوكمة الرشيدة والتحديث التكنولوجي والتثمين مع تعزيز التموقع بالأسواق الدولية والشراكة الفعالّة بين جميع المتدخلين وذلك من خلال:

- التصدي للصيد غير القانوني وغير المنظم عبر بعث هيكل وطني يُعنى بالمراقبة والمحافظة على الموارد السمكية.
- مواصلة مشروع إغراق الأرصفة الاصطناعية بالمناطق البحرية المتضررة لاستعادة التوازن البيولوجي للمناطق البحرية المهددة والمتدهورة والعمل على توسيع المناطق المنتفعة بالمشروع.
- تطوير منظومة المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية، التي أصبحت تمثل أداة استراتيجية لضمان الحوكمة الفعالة.
- مواصلة تأهيل البنية التحتية الموانئية والعمل على تحيين المخطط المديري للموانئ.
- تطوير آليات التخطيط المجالي والتصرف الرشيد في المناطق البحرية، بما يضمن تخصيص المواقع المناسبة لنشاط تربية الأحياء المائية وفق معايير بيئية واقتصادية واجتماعية مدروسة.
- تعميم المصادقة الصحية الحيوانية على جميع منظومات تربية الأحياء المائية.
- رقمنة قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية تشمل الخدمات الأساسية على غرار منح دعم المحروقات وإصدار شهادات الصيد وتحسين التصرف في المنتوج وتتبع سلاسل الإنتاج والتوزيع والتصدير وضمان التفاعل الآني مع تطورات السوق.
- تأهيل الفاعلين المهنيين من خلال برامج الإحاطة والتأطير التقني والتكوين بهدف تحديث ممارسات الصيد وتربية الأحياء المائية بطريقة مستدامة.

3.1 تحسين مستوى الحماية الصحية في مجال العناية بسلامة وجودة المنتجات الفلاحية:

في ظل ارتفاع مخاطر انتشار الأمراض والأوبئة المستجدة التي احتدت بسبب التغيرات المناخية، سيتم العمل على:

- تدعيم مختلف برامج التوقّي وحماية القطاعات المنتجة.
- مراقبة الآفات والأمراض "الغازية" قصد التوقّي من دخولها وانتشارها عبر تركيز مراصد يقظة لمراقبة ومتابعة الأمراض والآفات اعتماد خطط تدخل ناجعة.
- تكثيف إنتاج "الأعداء الحيوية" (طفيليات ومفترسات).
- مواصلة تنفيذ "مشروع دعم الرقابة الرسمية للمنتجات الحيوانية والنباتية" لتأهيل المراكز الحدودية للصحة النباتية وتعزيزها بالقدرات الفنية واللوجستية.
- مكافحة الأمراض الحيوانية ذات الأولوية وتعزيز القدرة على الاستجابة للأزمات الصحية.
- التحكم في المخاطر الصحية المرتبطة بالمنتجات الحيوانية ومشتقاتها والأمراض حيوانية المنشأ.
- التحكم في المخاطر الصحية المرتبطة بالتجارة الدولية للحيوانات وتحسين سلاسل القيمة ومنتجاتها.
- دعم المنتجين لمواجهة الأزمات من خلال تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الطبيعية ومساعدتهم على استعادة جزء من نفقات الإنتاج للمحافظة على استمرارية دورة الإنتاج، بالإضافة إلى تكثيف الحملات الإرشادية وتقديم مراجع فنية حول التقنيات الزراعية المستدامة ودعم استخدام التكنولوجيا الحديثة للمساعدة في اتخاذ القرارات.

4.1 تحقيق توازن في الميزان التجاري الغذائي:

تهدف استراتيجية التنمية الفلاحية إلى تحقيق توازن في الميزان التجاري انطلاقًا من سنة 2029 مع تسجيل معدل سنوي لنسبة تغطية الواردات بالصادرات الغذائية في حدود 98 % لفترة المخطط التنموي 2026-2030، مقابل 95% مسجلة خلال الخماسية الفارطة 2021-2025. كما يهدف المخطط إلى تعزيز نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية والغذائية لتبلغ 12%من قيمة الصادرات الجملية.

تطور الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة 2026-2030

	2026	2027	2028	2029	2030	معدل الفترة 2026-2030
الواردات (م د)	7519	7543	7926	8245	8409	7929
الصادرات (م د)	7257	6641	7888	8255	8741	7757
الفارق (م د)	-262	-902	-38	10	332	-172
نسبة التغطية (%)	97	88	99	100	104	98

المصدر: المرصد الوطني للفلاحة

ولتحقيق هذا الهدف سيتمّ العمل على:

- تحسين أداء منظومات الإنتاج والتحكم في النسق المتسارع لكلفتي الإنتاج والتصدير، إلى جانب تنفيذ خطة تصدير محكمة وتفعيل برامج وعقود الإنتاج للتصدير مع مزيد التعريف بخصوصية منتجاتنا الفلاحية بالخارج وخاصّة البيولوجية منها، على غرار منتجات زيت الزيتون والتمور واستغلال الفرص التي تتيحها الاتفاقيات التجارية التفاضلية.
- الإسراع في إحداث منصات لوجستية قريبة من مناطق الإنتاج لتثمين المنتوج وتصديره، بالإضافة إلى تأهيل مسالك التوزيع والترويج وتطوير خدمات نقل وشحن وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية بالمطارات ونقاط العبور البحرية والبرية بهدف تقليص آجال التصدير وتسهيل انسياب السلع خاصّة للمنتجات الطازجة وتشجيع الاستثمار في مجالات التصنيع، والتعليب، والتخزين والترويج.
- العمل على تقليص التبعية للأسواق العالمية من خلال تعزيز الإنتاج الوطني من الحبوب وخاصّة القمح الصلب والشعير وتحسين جمعها وخزنها، بالإضافة إلى تفعيل السياسات الإصلاحية لدعم المواد الأساسية وترشيد استهلاكها والحد من الهدر الغذائي.

2. تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة على ديمومتها:

تشكل الثروات الطبيعية بمختلف مكوناتها المورد الرئيسي للمنظومة الفلاحية وهو ما يقتضي تحسيس كل الأطراف الفاعلة بمحدوديتها وهشاشتها وضرورة ترشيد استغلالها بصفة تضمن استمراريتها لخدمة الأجيال القادمة. ولتجسيم هذا التوجه سيتم التركيز على المشاريع المرتبطة بحماية الغابات والمراعي والمحافظة على الأراضي الفلاحية:

في مجال الغابات والمراعي

يتضمن مخطط التنمية 2026-2030 مواصلة تدعيم المكاسب المسجلة في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية والتصرف المستدام في قطاع الغابات والمراعي 2015 -2024 والتي تمحورت حول:

- حماية المنظومات الغابية والمحافظة على إنتاجيتها وتنوّعها البيولوجي.
- تثبيت الغطاء الغابي والرعوي والترفيع في نسبته وحماية المنظومات الغابية والرعوية الهشة.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لدفع التنمية في القطاع الغابي، خاصّة في مجال التشجير وتثمين الموارد المتاحة عبر مشاريع صديقة للبيئة توفر فرص عمل.
- تحديث الإطار المؤسساتي والتشريعي للقطاع الغابي وذلك عبر مراجعة مجلة الغابات وهيكلة الإدارة وتدعيم الموارد البشرية مع تنمية قدرات ومهارات العاملين بهذا القطاع.
- إعداد وإنجاز مشاريع وطنية تساهم في تخزين الكربون وتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة تدعم المساهمات المحددة وطنيا في ظل التحديات المناخية.

- اعتماد أمثلة تهيئة تشاركية ومندمجة للغابات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تنظيم ومراقبة الصيد البري وحماية الأحياء البرية والتصرف في المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية.

وتتمثل الأهداف الكمية المنتظر بلوغها في أفق سنة 2030 في الترفيع في نسبة استعادة المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة من 37% سنة 2025 إلى 62% سنة 2030 وذلك عبر مواصلة تنفيذ البرامج السّنوية للتشجير الغابي والرعوي والمساعدة على التجدد الطبيعي وحماية الغابات من الآفات والحرائق والمحافظة على التنوع البيولوجي، إلى جانب العمل على التّرفيع من المنتجات والخدمات للمنظومات الغابية والرعوية من 50% سنة 2025 إلى 90% سنة 2030.

في مجال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية:

تتمحور أهمّ التدابير التي سيتم تجسيمها في مجال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية للفترة 2026-2030 بالأساس حول:

- تثمين وتعزيز الفلاحة المطرية من خلال إنجاز أشغال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية وتثمين حصاد مياه الأمطار لتطوير النظم الفلاحية الاستراتيجية.
- حماية التّربة وتحسين خصوبتها في المناطق ذات الإمكانات الزّراعيّة الجيدة.
- مكافحة الترسبات على مستوى أحواض السدود الكبرى والبحيرات الجبليّة وتحسين مجاري المياه.
- التكيّف مع التغيّر المناخي والمحافظة على التنوّع البيولوجي.
- تحسين ظروف عيش متساكني المناطق الريفية بتركيز الأنشطة المدرة للدخل.
- تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية بالمناطق الريفية.
- إحداث ديناميكية اقتصادية حول البحيرات الجبلية.

3. دفع التنمية الفلاحية المندمجة بالجهات:

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في تنمية الجهات عبر توفير مواطن الشغل والمساهمة في تحسين ظروف العيش لمتساكني الأرياف وتقليص الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وذلك في إطار تلبية تطلعات مختلف الجهات. لذلك سيتم العمل على:

تنويع الأنشطة المدرّة للدخل

- تحسين ظروف عيش صغار الفلاحين والمرأة الناشطة بالقطاع الفلاحي والعملة الفلاحيين.
- تحسين نجاعة برامج ومشاريع التنمية الفلاحية المندمجة التي تهدف إلى تحسين ظروف عيش الفئات القاطنة بمناطق تدخل المشروع (ماء صالح للشرب ومناطق سقوية ومسالك فلاحية وحماية أراضي...) وخلق فرص عمل لائقة لفائدتهم من خلال تنمية وتثمين المنظومات الفلاحية وتطوير سلاسل الإنتاج بالجهة وذلك عبر إرساء هياكل تنظيمية فعالة على المستويين الجهوي والمركزي.
- تنمية قدرات صغار الفلاحين والنساء والشباب باعثي المشاريع ومرافقتهم في توظيف الإمكانيات الاقتصادية لمنظومات الإنتاج الفلاحي وذلك قصد إعطاء قيمة مضافة للمنتوج المحلي وفتح آفاق جديدة لترويجه.
- دعم سلاسل القيمة مع بقية الأنشطة والقطاعات في إطار المنظومات الفلاحية المحلية.
- دعم المشاريع المجددة والتعاونية بالجهات وتحسين نجاعة برامج ومشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بالإضافة إلى تشجيع العلاقات التعاقدية المباشرة بين المتدخلين في حلقات المنظومات الفلاحية على المستوى المحلي وبعث وحدات تحويل ذات طاقة صغيرة لمنتجات خاصّة بالجهات.
- تنمية مسالك الترويج القصيرة والأسواق المحلية لدعم وتبسيط متطلبات الجودة، مع تثمين الخطوات المنجزة في مجال النهوض بالجودة الخصوصية وإحداث علامات جودة لفائدة عدد من المنتجات المحلية.

النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية:

- مأسسة خطة النهوض بالفلاحة العائلية بالنظر لمساهمتها في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- دعم الفلاحين الشبان وتحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لمنظومة الفلاحة العائلية.
- تعزيز تعدد أبعاد الفلاحة العائلية: الابتكار والتكنولوجيا والتسويق الذكي.
- بناء القدرات عبر دمج الفلاحة في برامج التعليم وتطوير برامج تدريبية مبتكرة وجذابة للشباب.
- توفير منظومة تغطية اجتماعية محفزة للانخراط لفائدة المرأة الريفية والشباب.

4. إرساء محيط فلاحي شامل يضمن الإدماج مع إطار مؤسساتي ملائم:

يرتكز التوجه في هذا المجال، على المديين المتوسط والبعيد، على إرساء محيط مؤسساتي وتشريعي داعم لتطوير القطاع الفلاحي وذلك من خلال الارتقاء بأداء المصالح العمومية وتحديث المنظومة التشريعية، إلى جانب تحسين مناخ الاستثمار بما يشجع على تنويع المبادرات الخاصّة ويحفز التجديد والابتكار، مع تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفقًا لأولويات التنمية ومقتضيات النجاعة الاقتصادية والمؤسساتية.

وسيتم في هذا الإطار العمل على إنجاز البرامج والمبادرات التالية:

إرساء إطار مؤسساتي يواكب تطور حاجيات القطاع:

- دعم الرقمنة وكفاءة النظم المعلوماتية خاصّة فيما يتعلق بمتابعة إسناد التشجيعات الفلاحية ومتابعة الأوضاع الصحية النباتية والحيوانية إضافة إلى تحديث وتحسين ودمج وظائف الخارطة الفلاحية لدعم أخذ القرارات التنموية.
- التوظيف الأمثل للأراضي الدولية والنهوض بمردوديتها وإشعاعها الاقتصادي ومساهمتها في التشغيل.

إرساء تنظيمات مهنية فاعلة:

سيتم العمل خلال الفترة 2026-2030 على توفير التأطير والمرافقة الاقتصادية والقانونية لمختلف الهياكل المهنية الفلاحية من خلال:

- مراجعة الأطر القانونية المنظمة للهياكل المهنية وملاءمتها مع المحيط المؤسساتي.
- الترفيع في نسبة الانخراط صلب الهياكل المهنية الفلاحية من 8% إلى 12% من عدد المستغلين في القطاع.
- الترفيع في نسبة التأطير بالهياكل المهنية الفلاحية.
- تطوير خطوط تمويل خاصّة بالهياكل المهنية الفلاحية لدفع الاستثمار.
- تكثيف المرافقة والتكوين لفائدة الهياكل المهنية الفلاحية في مجالات التصرف والتسيير والتأقلم مع التحديات المناخية والتكنولوجيات الحديثة.

النهوض بمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي والتكوين والإرشاد:

- العمل على إحداث منظومة بحث وتعليم عالي فلاحي استباقية، متجانسة ومتكاملة ومنفتحة على التقدم العلمي العالمي وملاءمتها مع الحاجيات التنموية للقطاع الفلاحي وأهداف التنمية المستدامة.
- تأهيل البنية التحتية بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية.
- تطوير نموذج مبتكر لتثمين ونقل التكنولوجيات وتثمين مخرجات البحث الفلاحي.
- المساهمة في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال.
- تعزيز برامج التعليم العالي الفلاحي مع التركيز على مراجعة التكوين الهندسي الفلاحي وتحديث برامج التكوين فضلا عن اعتماد الرقمنة والذكاء الاصطناعي.

التمويل والاستثمارات وإدارة المخاطر:

- العمل على الاستفادة من الموارد المتاحة التي توفرها صناديق التمويل الخارجي المتخصصة أو المهتمة بالمناخ.

- توسيع مظلة التأمين الفلاحي ليشمل أكبر عدد ممكن من الفلاحين والبحارة وتحسين تدخلات صندوق تعويض الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية.
- تنويع آليات التمويل وملاءمتها مع خصوصية النشاط الفلاحي ونوعية المتعاملين خاصّة التنظيمات المهنية والفلاحة الصغرى والباعثين الشبان والمرأة الفلاحة والشركات الأهلية.

إصلاح الأوضاع العقاريّة:

لتحقيق ديمومة الرصيد العقاري والمحافظة على وحدة المستغلّات الفلاحية من تجزئة الملكيّة وتشتتها سيتم العمل على:

- توفير الآليات الملائمة للوكالة العقارية الفلاحية ليشمل تدخلها وبصفة تدريجية جميع الأراضي الزراعية (5 ملايين هكتار) قصد ضم الأراضي المشتتة وإعادة تنظيمها وحماية الرصيد العقاري الفلاحي ببلادنا لضمان الأمن الغذائي للأجيال القادمة وهو ما تضمنه مشروع استراتيجية "AFA2050".
- تسريع نسق تصفية ما تبقى من الأحباس من قبل اللجان المختصة لاستغلال العقارات الفلاحية في الدورة الاقتصادية.
- العمل على رفع التجميد عن الأراضي الاشتراكية بما يتيح استثمارها في مشاريع تنموية تواكب حاجيات الجهات.

V. مشاريع وبرامج سياسة الفلاحة والصيد البحري للفترة المخطط 2026-2030

تتضمن محفظة المشاريع الفلاحية العمومية جملة من المشاريع التنموية المتواصلة والجديدة. وينتظر أن يبلغ حجم محفظة مشاريع الفلاحة والصيد البحري خلال الخماسية 2026-2030 حوالي 2069 م د. وتتوزع محفظة المشاريع الفلاحية العمومية كما يلي:

الإنتاج الفلاحي والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

تقدر الاستثمارات المبرمجة بالنسبة لقطاع الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية خلال الفترة 2026-2030 بحوالي 605 مليون دينار. وتتمثل أهمّ التدخلات في:

- إنجاز البرامج السنّوية المتعلقة بالنهوض بالإنتاج الحيواني والنهوض بالفلاحة البيولوجية وحماية النباتات.
- مواصلة إنجاز الخطط الوطنية لمكافحة الآفات على غرار سوسة النخيل الحمراء والبقع السوداء والحشرة القرمزية.
- إنجاز مشاريع جديدة على غرار:
  - ✓ برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار والمجترات الصغرى.
  - ✓ برنامج تركيز منظومة مندمجة لإنتاج الفصة وتثمينها بالإقليمين الرابع والخامس.
  - ✓ تأهيل مصنع الأعلاف "شانشو" وتطوير طاقة إنتاجه.
  - ✓ مشروع تهيئة المراعي بعمادة سيدي سالم.
  - ✓ إحداث وحدة نموذجية لصناعة الأعلاف وتثمين المخلفات ببوغرارة من ولاية مدنين.
  - ✓ "مشروع الفلاحة المتأقلمة والمستدامة والشاملة للاستثمار في تونس" والذي يهدف إلى تقليص المخاطر في منظومتي الحبوب والزيتون عبر دعم الابتكار وتطوير الحوكمة وتحسين الإنتاجية وضمان الجودة.

الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:

ينتظر أن تبلغ الاستثمارات المبرمجة خلال الفترة 2026-2030 لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية ما قدره 282 مليون دينار. وتتمثل أهمّ التدخلات في:

- مواصلة تأهيل وتطوير موانئ الصيد البحري وتحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية بما يرفع من كفاءة الاستغلال ويعزز السلامة وظروف العمل. وتشمل المشاريع المتواصلة إصلاح البنية التحتية لموانئ قليبية ومنزل عبد الرحمن.

- الانطلاق في تنفيذ برنامج دعم الاقتصاد الأزرق في تونس عبر إنجاز أشغال تأهيل موانئ الصيد البحري بالصخيرة وسيدي داود والقراطن والمحرس والكتف، إضافة إلى إعادة تأهيل مراكز التكوين المهني للصيد البحري بصفاقس وجرجيس.
- إنجاز المشاريع الجديدة إعادة تهيئة وتوسعة الموانئ على غرار سوسة وهرقلة وصفاقس وبوغرارة والزارات وصيادة.
- تعزيز منظومات المراقبة والتصرف المستدام في الموارد البحرية من خلال تطوير وسائل المتابعة والمراقبة واعتماد التكنولوجيا الحديثة والرقمنة في جميع مراحل سلسلة القيمة.
- دعم تطوير قطاع تربية الأحياء المائية عبر تهيئة مواقع جديدة للاستثمار وتحسين الإطار التنظيمي والتشريعي وتشجيع المبادرات الخاصّة بما يعزز مساهمة القطاع في الأمن الغذائي وتنمية الاقتصاد الأزرق.
- تطوير البحث العلمي والابتكار في مجالات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لتعزيز استدامة الموارد ورفع مردودية القطاع مع تبني حلول مبتكرة وتقنيات مستدامة

الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية:

ينتظر أن يبلغ الحجم الجملي للاستثمارات الفلاحية المتعلقة بقطاع الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية خلال الفترة 2026-2030 ما قدره 741 مليون دينار وتتمثل أهمّ المشاريع والبرامج في:

- مواصلة تنفيذ البرامج السنّوية المتعلقة بأشغال الغابات وأشغال المحافظة على المياه والتربة.
- مواصلة إنجاز مشروع حماية الغابات من الحرائق. وبرنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكل من ولايات الكاف وسليانة، والقيروان وسيدي بوزيد وبنزرت.
- مواصلة إنجاز مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة بولايات باجة وسليانة وبنزرت.
- إنجاز مشاريع جديدة على غرار مشروع "الإدارة والاستعادة التكيفية لغابات الصنوبر الحلبي المتدهورة بولاية القصرين" لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والمحافظة على التنوع البيولوجي.

مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة:

وتتمثل المكونات الأساسية لهذه المشاريع في تنمية المنظومات الفلاحية وتعبيد المسالك الفلاحية وأشغال الماء الصالح للشرب والمحافظة على المياه والتربة وإحداث البحيرات الجبلية والآبار إضافة إلى احداث وتهيئة المناطق السقوية ودعم الإنتاج الفلاحي عبر التوسع في غراسات الأشجار المثمرة والزياتين وإحداث أنشطة مدرة للدخل لصغار الفلاحين الشبان والمرأة الريفية.

وتعتمد مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة على التخطيط التشاركي والتصاعدي مع التركيز على المستوى المحلي وذلك بهدف خلق تواصل بين المشروع والمنتفعين وتشريكهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين التصرف فيها.

وسيتم خلال الفترة 2026-2030 مواصلة تنفيذ 7 مشاريع للتنمية الفلاحية المندمجة بكل من ولايات صفاقس وسليانة وبنزرت وزغوان والقيروان والقصرين والكاف إضافة إلى المشروع المندمج للفلاحة الجبليّة الصغرى بالشمال الغربي الذي ينفذه ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي. كما ستشهد فترة المخطط إنجاز مشاريع تنموية فلاحية جديدة والمتمثلة بالأساس في مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالمهدية ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسوسة ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالمناطق الجبلية بسيدي بوزيد ومشروع النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحي والحد من الآثار السلبية للعوامل المناخية بولاية باجة.

وبهدف تعزيز نجاعة مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة، سيتم إرساء هياكل تنظيمية فعالة على المستويين الجهوي والمركزي لضمان التنفيذ والمتابعة والتنسيق وتفعيل آليات لإحداث مواطن الشغل للفئات الهشة عبر تمويلات مرنة وتبسيط الإجراءات وتكثيف التكوين ومرافقة المنتفعين، إلى جانب تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير سلاسل القيمة الفلاحية ودعم التنظيم المهني وذلك عبر مساندة الجمعيات والتعاونيات ومجامع التنمية الفلاحية لتقوية قدراتها التفاوضية وتسهيل نفاذها إلى التمويل والتكوين.

التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:

تقدّر الاستثمارات المخصصة لقطاع التّعليم العالي والبحث والتّكوين والإرشاد الفلاحي خلال فترة المخطط 2026-2030 بحوالي 103 مليون دينار. وتتمثل أهمّ التدخلات في:

- مواصلة إنجاز برامج سنوية لفائدة كل من معهد المناطق القاحلة بمدنين والقطب التكنولوجي بالجنوب.
- مواصلة إنجاز جملة من المشاريع المتواصلة لفائدة مؤسسات البحث ومؤسسات التعليم العالي الفلاحي.
- المساهمة في تنفيذ "مشروع الفلاحة المتأقلمة والمستدامة والشاملة للاستثمار في تونس " من خلال تطوير وإنتاج أصناف قمح مقاومة لتأثيرات تغيّر المناخ وتعزيز قدرات البحث الوطني والبنية التحتية والتكوين لضمان إنتاج وتسويق البذور المعتمدة بكفاءة.

السياسة المائية

يُشكّل قطاع المياه إحدى الركائز الجوهرية للسيادة الوطنية وأحد المحاور الاستراتيجية لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة. وتكتسي البنية التحتية المائية مكانة محورية باعتبارها الدعامة الأساسية لتأمين التزوّد بالمياه ودعم الإنتاج الفلاحي وإنجاز المشاريع السكنية والعمرانية وحماية الأراضي وتعزيز التوازنات الجهوية، بما يساهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويواجه قطاع المياه تحديات متزايدة، حيث تعدّ تونس تحت عتبة الشح المائي المقدّرة بـ500 متر مكعب في السنّة لكل ساكن (معدل حصّة الفرد من المياه 420 متر مكعب في السنّة). وتفرض هذه الوضعية اعتماد مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الترابط الوثيق بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء والصحة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.

وقد تمكّنت بلادنا على مدى عقود من إرساء منظومة متكاملة للبنية التحتية المائية، شملت إنجاز السدود والبحيرات الجبلية وتطوير شبكات الجلب والتحويل والتوزيع وبناء بنية تحتية مائية هامّة والتي مكّنت من تعبئة وخزن موارد مائية تقليدية وغير تقليدية بقدرة تعبئة جمليّة تبلغ 2.7 مليار متر مكعب في السنة إلى جانب شبكة جلب مياه مترابطة بين مناطق والشرقي والوسط الشرقي. كما تم الاستثمار في محطات تحلية مياه البحر خاصّة بالمناطق الساحلية والجنوبية على جانب تعزيز أنظمة التطهير ومعالجة المياه المستعملة، بما ساعد على تحسين التزوّد بالمياه الصالحة للشرب وتعزيز القدرة على الصمود خلال فترات الجفاف.

ويمثّل المخطط التنموي للفترة 2026–2030 مرحلة مفصلية نحو تكريس الأمن المائي وذلك من خلال:

تدعيم منظومة السدود وتطوير شبكات جلب المياه والتوزيع واعتماد الإدارة الذكية والمندمجة للموارد المائية وتثمين الرصيد البشري والتقني والمؤسساتي.

وتعتمد السياسة المائية على استراتيجية متكاملة لإدارة الموارد المائية ترتكز على تقييم الوضعية الراهنة المقترحات المنبثقة عن المجالس المحلية والجهوية والإقليمية، بما يكرّس التخطيط التصاعدي لمخطط التنمية 2026–2030 ويُفضي إلى تحديد أهداف استراتيجية وخيارات عملية كفيلة بضمان تحقيق الأمن المائي.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

تميزت إنجازات الفترة 2021–2025 بإعطاء الأولوية لمياه الشرب من خلال إنجاز محطات تحلية مياه البحر وتحسين التزوّد بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي والرفع من مردودية الشبكات وجودة الخدمات، هذا بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك وتعزيز حوكمة الموارد المائية الجوفية. وتشمل الانجازات أهم المجالات التالية:

تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية:

- إرساء بنية تحتية مائية هامّة (تعبئة وخزن موارد مائية تقليدية وغير تقليدية بقدرة جمليّة قدرها 2.7 مليار م^3 في السنة) .
- تدعيم شبكة مترابطة لجلب المياه بما يعزز التوازنات المائية بين الجهات.
- بلوغ نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية بـ 92%.
- إنجاز مشاريع تحلية مياه البحر على غرار محطة الزارات بقابس بطاقة 50 ألف م^3 يوميا ومحطة صفاقس بطاقة 100 ألف م^3 يوميا، مع انتظار دخول محطة تحلية مياه البحر بسوسة للخدمة نهاية سنة 2026.
- انجاز 15 محطة تحلية مياه جوفية مالحة بطاقة جملية تقدر بـ 110 ألف م^3 يوميا.
- استغلال127 محطة لمعالجة المياه المستعملة (295 مليون م^{3}سنويا معالجة ثانوية).
- توفر37 سدا كبير استغلال 258 سدا تليا و913 بحيرة جبلية بسعة إجمالية تبلغ 359 مليون م^3.

التزود بالمياه الصالحة للشرب:

بلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب 100% بالوسط الحضري و95% بالوسط الريفي، بفضل تطوير الشبكات وتوسعة مناطق التدخل(طول شبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه 58 ألف كم) بما يعكس المستوى المتقدّم في التزوّد مقارنة بعديد الدول. ويعود هذا المستوى أساسًا إلى توسّع شبكات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والهندسة الريفية، لتشمل كل التجمعات السكنية، بما في ذلك المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة أو المتباعدة.

التزود بمياه الري:

- تجهيز435 ألف هكتار من المناطق السقوية بمعدل تكثيف 80% ما يعكس وجود فجوة بين الطاقات المهيّأة والطاقات المستغلة فعليًا. ويعود هذا الوضع أساسًا إلى تقادم جزء هام من شبكات الري وتذبذب التزوّد بالمياه وارتفاع كلفة الطاقة وضعف الصيانة والاستغلال.
- دعم اعادة استعمال المياه المستعملة المعالجة في مجال الري وذلك بالتوسع في المناطق السقوية بالمياه المستعملة المعالجة عن طريق الإحداثات الجديدة واعادة تهيئة المناطق السقوية علما وأن كميات المياه المعالجة المستعملة لا تتجاوز 12.2%.

الاقتصاد في الماء:

- تم تجهيز 96 % من المناطق السقوية بمعدات الاقتصاد (مثل الرشّاشات، التنقيط وأنظمة التحكم في الضغط)، ما يعكس اهتمامًا بتعزيز كفاءة استخدام المياه في القطاع الفلاحي ومع ذلك، فإن التحسينات التقنية لا تكفي وحدها لضمان مردودية عالية، إذ ترتبط الكفاءة أيضًا بصيانة الشبكات وقدرة الفلاحين على استغلال المعدات بشكل مثالي ومتابعة جودة التوزيع.
- ارتفاع مردودية شبكات توزيع مياه الشرب إلى 77%، مقابل ضياع 23% من المياه بسبب التسربات وسرقات المياه أو ضعف الصيانة للشبكات القديمة وهو ما يبرز أهمّية تعزيز برامج صيانة الشبكات وتحديث العدادات ومراقبة التسربات لضمان استدامة الموارد وتحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للمياه،
- بلغت مردودية شبكات الري 53% رغم تجهيز معظم المناطق بمعدات الاقتصاد في المياه. ويعود السبب إلى تقادم الشبكات الثانوية وضعف الصيانة الدورية. كما أن هذه النسبة تكشف هدرا مائيا كبيرا في القطاع الفلاحي، وعدم قدرته على مواجهة تقلّبات الموارد المائية والجفاف.

الاستثمارات:

على مستوى الاستثمارات، تم إنجاز مشاريع مائية بحجم 2786.6 مليون دينار، أي بنسبة تطوّر بحوالي 73% مقارنة بالخماسية المنقضية، تمثّل نسبة تناهز 68% من جملة الاستثمارات الفلاحية، مما يؤكد إعطاء الأولوية لمجال المياه.

حوكمة القطاع:

- تكليف الهيئة الوطنية للسلامة الصحية بمراقبة جودة المياه منذ 2022 وهو ما مثل نقلة نوعية في الحوكمة والرقابة.
- الانتهاء من إعداد مشروع مجلة المياه.
- تعزيز الرقمنة في التصرف المائي عبر تركيز عدادات ذكية ونظم مراقبة آنية في بعض المناطق.

ورغم أهمّية قطاع المياه والمكاسب المسجلة، إلا أنه لا يزال يواجه عديد الإشكاليات تتمثل بالخصوص في:

- ارتفاع الطلب على المياه في قطاعات الشرب والفلاحة والصناعة.
- ضعف مردودية الشبكات حيث يتراوح الفاقد بين 25% و35%.
- محدودية قدرة محطات معالجة المياه الصالحة للشرب والتحلية على تلبية الطلب المتزايد.
- مخاطر استنزاف الموائد الجوفية بنسبة استغلال بلغت 138%، خاصّة مع تغير إيرادات التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة وتزايد الضغط السكاني والاقتصادي.

- تلوث وتدهور نوعية المياه بفعل النشاط الصناعي والفلاحي.
- ارتفاع كلفة الطاقة المستعملة في عمليات الجلب والتحلية والتوزيع.
- تأخر تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى ومحدودية الموارد المالية المخصصة للاستثمار والصيانة.
- صعوبات مالية هيكلية تواجه مؤسسات التصرف في المياه مثل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والجمعيات المائية.
- تشتت الهياكل وتداخل الصلاحيات بين المتدخلين في القطاع.

المياه المنتجة والموزعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لسنة 2022

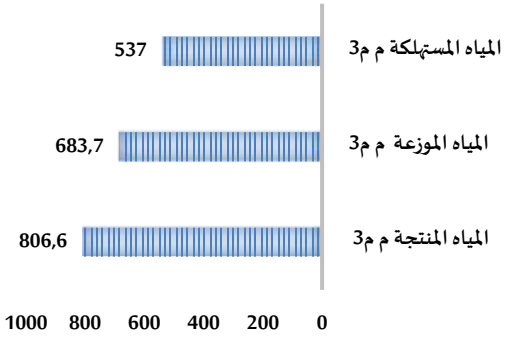

توزيع استغلال المائدة العميقة حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2024

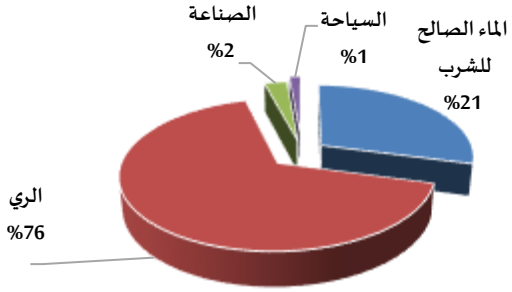

المصدر: التقرير السنّوي للمياه 2024

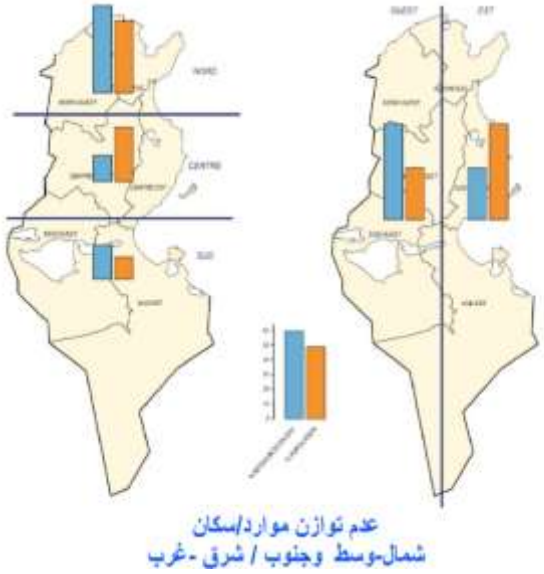

-831	الميزان: العجز (المحصلة على الري)
138%	الإفراط في استغلال المياه الجوفية

في المقابل، تتوفر عديد من نقاط القوة والفرص المتاحة لتعزيز الموارد المائية والمحافظة عليها وترشيد استغلالها، من أهمّها:

- توفر شبكات لجلب المياه مترابطة تمتد من الشمال إلى الوطن القبلي والساحل وصفاقس، لنقل فائض المياه من الشمال إلى الشرق.
- اعتماد استراتيجية المياه في أفق 2050 كإطار وطني لتوجيه السياسات المستقبلية للموارد المائية والاستثمارات بهدف تأمين استدامتها وتطوير إدارة متكاملة ترتكز على الحوكمة الرشيدة وتثمين الموارد غير التقليدية.
- توظيف التطور تكنولوجي والرقمي في مجال المياه والحوافز المسندة بعنوان مشاريع تعبئة المياه.
- تنامي الاهتمام الوطني والدولي بقضايا المياه مع إمكانية الاستفادة من الآليات المالية الدولية الموجهة لمعالجتها.
- مراجعة قانون مجلة المياه بما يوفر إطارًا قانونيًا عصريًا وموحّدًا.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

ترتكز الاستراتيجية في مجال المياه على سياسة استباقية **للحفاظ على الموارد المائية وتطويرها** من أبرز أولوياتها:

- تحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك تعزيز الاستخدام الفعال والمستدام مع ركيزة أساسية وهي الترابط بين المياه والطاقة والغذاء وتوحيد نظام نقل المياه من أقصى الشمال إلى المناطق الفقيرة بالموارد المائية.
- حماية النظم البيئية المائية وخاصّة الأراضي الرطبة، للحفاظ على تنوعها البيولوجي.
- تقليل الفاقد من المياه في شبكات الري وإمدادات مياه الشرب لتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية.
- إنشاء أنظمة لرصد وإدارة الموارد المائية لفهم التأثيرات على هذه الموارد بشكل أفضل واتخاذ تدابير التكيف المناسبة

وقد تمّ، في إطار المخطط التنموي 2026-2030، تحديد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية تندرج في إطار خمس محاور.

المحور الأول: تعبئة الموارد المائية وذلك من خلال:

تعبئة الموارد المائية غير التقليدية من خلال مضاعفة إنتاج المياه المحلاة ليبلغ أكثر من 200 مليون متر مكعب سنويًا، بما يسهم في تعزيز القدرة على تلبية الطلب المتزايد، خاصّة في المناطق الساحلية والمناطق شديدة العجز المائي.

- رفع نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة إلى 30%، من خلال توجيهها أساسًا نحو الري والاستخدامات الصناعية، إلى جانب تطوير البنية التحتية لشبكات النقل والتخزين وربطها بالمناطق السقوية، بما يضمن نجاعة إعادة التوظيف.
- تدعيم الموارد المائية الجوفية بإنجاز 16 سد باطني للتقليص من التبخر وتغذية الموارد الجوفية.

المحور الثاني: تحسين التزود بالماء الصالح للشرب من خلال:

- رفع نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي من 95 % إلى 97%.
- تحسين مردودية شبكات التوزيع التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه من 77% إلى 85% والجلب بنسبة 95% لرفع كفاءة نقل المياه من مصادر الإنتاج (السدود، المحطات) إلى شبكات التوزيع، وضمان وصول المياه بأفضل جودة وأقل تكلفة وذلك بتهيئة قرابة 1000 كلم سنويا لشبكة الجلب.

المحور الثالث الاقتصاد في الماء:

- إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية بهدف تحسين نجاعة الشبكات لبلوغ نسبة 83 % بولايات الجنوب (4250 هك) واستكمال تعصير المنطقة السقوية الكبرى ببوهرتمة (13400 هك).
- تعميم العدادات الذكية وشبكات المراقبة الرقمية.

المحور الرابع: التحكم في كلفة المياه

يهدف برنامج التحول الطاقي في مجال المياه إلى مواجهة التكلفة العالية لتحلية وجلب وتوزيع المياه لضمان الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية بتنويع مصادر الطاقة. وتتمثل الأهداف في تغطية 25% من استهلاك القطاع بواسطة الطاقات المتجددة في أفق 2030 (إنتاج معدل 1006 جيجاوات/ساعة سنة 2030).

المحور الخامس الحوكمة:

- تعزيز التصرف الذكي في الموارد المائية من خلال الرقمنة لتعزيز المتابعة والمراقبة والتنبؤ بالمخاطر.
- دعم الابتكار والبحث العلمي لتطوير تقنيات جديدة أكثر نجاعة لتعبئة موارد مائية اضافية.

III. مضمون السياسة المائية 2026-2030

تتجسد السياسة المائية خلال فترة المخطط في المحاور الرئيسية التالية:

1. المحور الأول: تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية:

- توسعة محطات تحلية مياه البحر بطاقة معالجة يومية بـ 275 ألف م^3/اليوم وذلك من خلال تطوير محطة صفاقس (من طاقة إنتاج 100 ألف م3/اليوم إلى 250 ألف م^3/اليوم) ومحطة التحلية بسوسة (من طاقة إنتاج 50 ألف م ^{3} /يوم إلى100 ألف م ^{3} /يوم) ومحطة التحلية بجزيرة جربة (من طاقة إنتاج 50 ألف م ^{3} /يوم إلى 75 ألف م ^{3} /يوم) ومحطة تحلية مياه البحر بالزارات من ولاية قابس (من طاقة إنتاج 50 ألف م^{3}يوم إلى100ألف م^3 يوم)

وتهدف هذه التوسعات إلى تعزيز التزويد بالمياه الصالحة للشرب بالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة وكذلك المناطق التي تشكو عجزًا هيكليًا في الموارد المائية.

- تقليص من الفاقد المائي عبر تعزيز شبكة توزيع المياه في صفاقس وجربة وقابس الكبرى وشبكة نقل المياه بالجنوب الشرقي في كل من محطة تحلية مياه البحر بالزارات إلى مدنين وتطاوين.

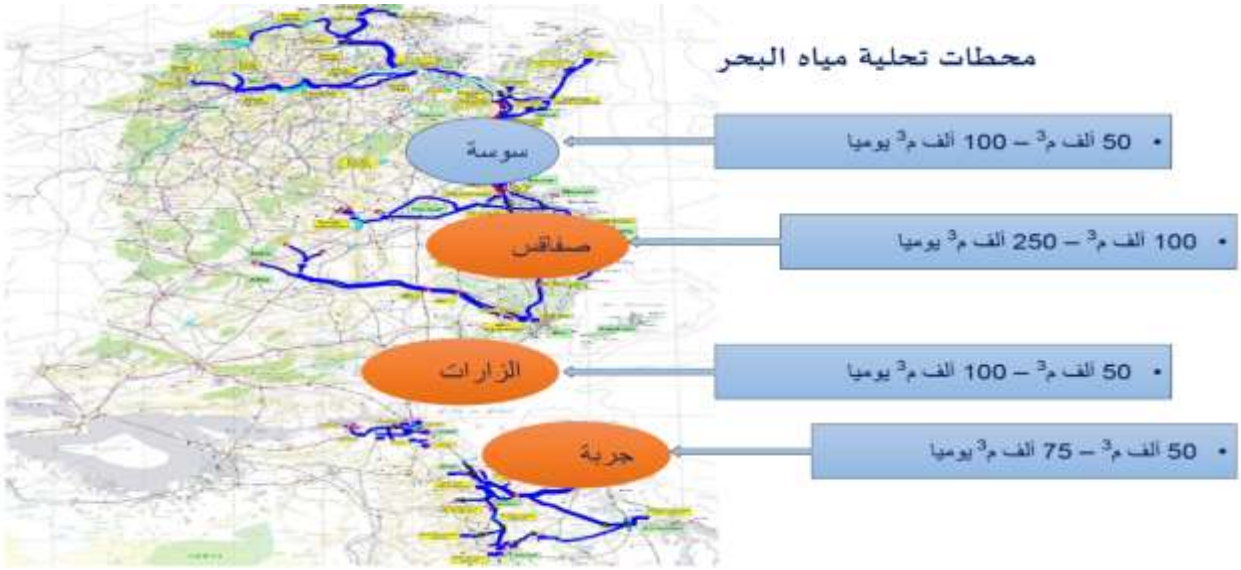

- إنجاز أربع محطات لتحلية المياه الجوفية المالحة، بطاقة معالجة بـ 21 ألف م 3 /يوم بقرقنة وبن قردان ودقاش والبليدات.
- تطوير البنية التحتية للتخزين عبر بناء سدود جديدة وتعزيز الخزن الاستراتيجي بتزويد الجهات بالمياه عبر منظومات الجلب والتحويل.
- استعمال 30 % من المياه المستعملة المعالجة في المجال الفلاحي (ما يعادل 100 مليون م ^{3}) من خلال برمجة مجموعة من المشاريع الكبرى:

  - ✓ مشروع "تانيت" لتحويل المياه المستعملة المعالجة من أقطاب الإنتاج تونس الكبرى (جنوب مليان والعطار) وسوسة (النفيضة) وصفاقس (صفاقس الجنوبية وعقارب) إلى مناطق الطلب على المياه ويهدف ري مساحات تقدر بـ 11500 هكتار على ملك ديوان الأراضي الدولية.
  - ✓ إنجاز دراسات ومشاريع لتحويل المياه المعالجة من أقطاب الإنتاج الكبرى بصفاقس وسوسة وتونس.

- تدعيم الموارد المائية الجوفية بإنجاز 16 سد باطني لتقليص التبخر وتغذية الموارد الجوفية والرفع من طاقة الخزن بـ 300 مليون م^3.
- إنجاز مشاريع كبرى للسدود لتعبئة الموارد السطحية وتعزيز المخزون الاستراتيجي للمياه بما يعزز القدرة الوطنية على مجابهة فترات الشح المائي وتحسين السلامة الهيكلية للمنشآت وذلك بـ:

- ✓ مواصلة إنجاز سد ملاق العلوي بطاقة استيعاب تقدر بـ 195 مليون م^3 (2016-2026) وسد الدويميس بطاقة 45 مليون م^3 (2016-2026) وسد خلاد بطاقة 27 مليون م^3 (2024-2029).
- ✓ إنجاز سد تاسة (2026-2030) وسد الرغاي (2026-2030) وهي مشاريع تهدف إلى تحسين التحكم في الجريان السطحي والحد من مخاطر الفيضانات.
- ✓ مواصلة إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات من نقطة تلاق وادي مجردة وملاّق إلى سد سيدي سالم ومشروع الحماية من الفيضانات للتجمعات السكنية والبنية التحتية من الحدود الجزائرية إلى نقطة تلاق وادي مجردة وملاق. إلى جانب استكمال مشروع تعلية سد سيدي سعد للرفع في طاقة خزنه إلى 100 مليون متر مكعب.

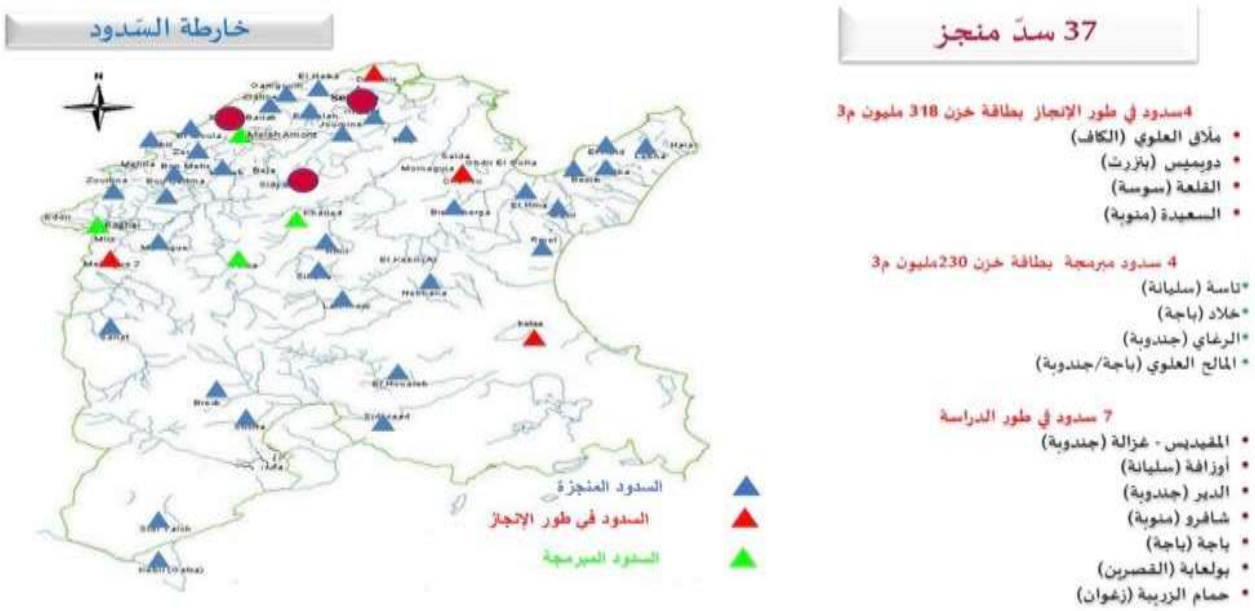

وعموما تهدف البرامج والمشاريع المدرجة بالمخطط تواصل تدعيم قدرات تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية من سنة لأخرى مثلما يبرزه الجدول التالي:

السنة	الموارد التقليدية	نسبة التعبئة من الموارد الجملية للمياه	التحلية	نسبة التعبئة من الموارد الجملية للمياه	المياه المعاد استعمالها	نسبة التعبئة من الموارد الجملية للمياه	إجمالي الموارد المعبأة	نسبة التعبئة من الموارد الجملية للمياه
2026	3,9	%86.7	100	%2.2	180	%4.0	4,18	%92.9
2027	3,88	%86.2	120	%2.7	210	%4.7	4,21	%93.6
2028	3,85	%85.6	140	%3.1	240	%5.3	4,23	%94.0
2029	3,82	%84.9	160	%3.6	270	%6.0	4,25	%94.4
2030	3,78	%84.0	180	%4.0	300	%6.7	4,26	%94.7

نقترح تعويض الفقرة: وسيتم تخصيص الموارد المائية خلال فترة المخطط بنسبة 75% للقطاع الفلاحي و20% لمياه الشرب و5% للقطاعين الصناعي والسياح، بما يضمن توازنًا في تلبية مختلف الحاجيات القطاعية..

2. المحور الثاني تحسين التزود بالماء الصالح للشرب:

يرتكز تحسين التزوّد بالماء الصالح للشرب على إنجاز مشاريع مهيكلة لتعزيز قدرات التخزين والجلب والتوزيع ومردودية الشبكات بما يضمن استمرارية التزويد وتحسين جودة الخدمات بمختلف الجهات وذلك من خلال:

- مواصلة إنجاز خزان السعيدة بطاقة استيعاب تبلغ 45 مليون متر مكعب وبكلفة محيّنة تقدر بـ 180,4 م د وخزان القلعة الكبرى بطاقة استيعاب تبلغ 33 مليون متر مكعب وبكلفة 119 م د وذلك قصد تكوين مخزون احتياطي لتلبية حاجيات مياه الشرب للمناطق التي تشكو عجزًا هيكليًا.
- إنجاز عدة مشاريع لتحسين مردوديّة شبكة توزيع مياه الشرب بتونس الكبرى (3000 كم (توزيع) و25 كم (جلب) بكلفة 538,1 م د). وتهدف هذه المشاريع إلى رفع مردوديّة الشبكات إلى 82% تخفيض نسبة فاقد المياه بـ 6 مليون متر مكعّب سنويّا وهو ما من شأنه أن يقلّص تكلفة إنتاج المياه يدعم العائدات الماليّة للشركة.
- مواصلة تحسين مردودية شبكة التوزيع بصفاقس الكبرى وتوزر وقبلي (2000 كم (توزيع) و15 كم (جلب) بكلفة تناهز 230 م د).

وستمكن مشاريع وبرامج المخطّط من تحسين التزود بمياه الشرب للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه كما يبيّن الرسم البياني التالي:

الاثار المرتقبة للمشاريع المبرمجة (2026-2030)

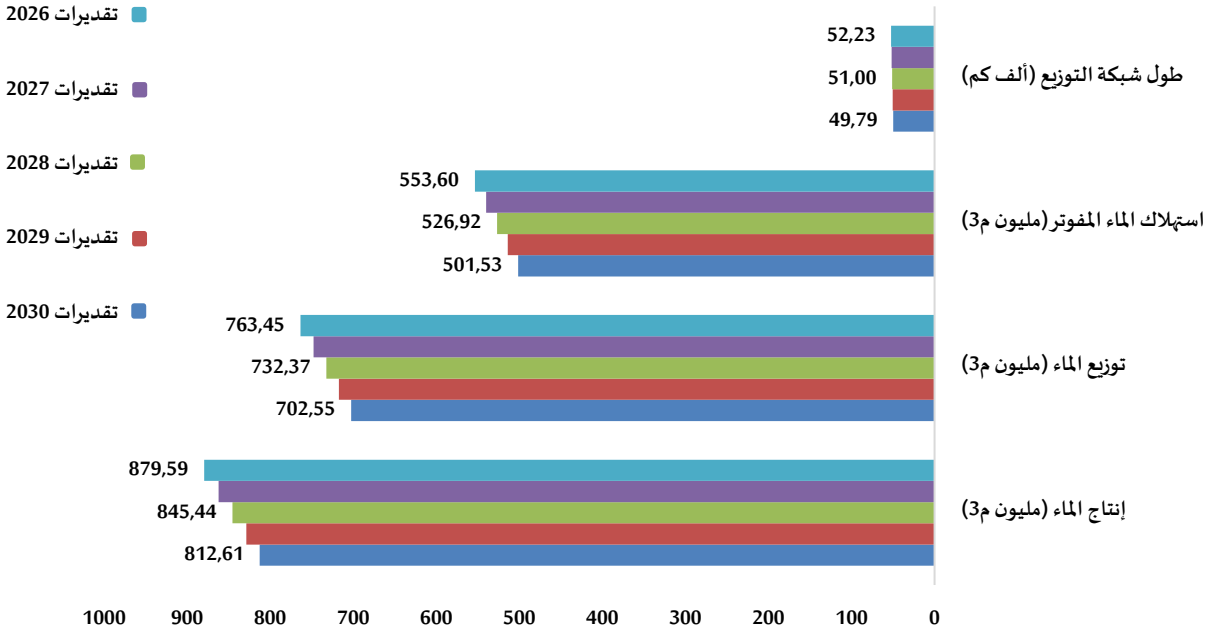

المصدر: الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

3. المحور الثالث الاقتصاد في الماء:

يهدف الاقتصاد في الماء إلى تعزيز نجاعة استعمال الموارد المائية وترشيد استهلاكها وذلك عبر:

- إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية بهدف تحسين نجاعة الشبكات لبلوغ نسبة 83 % بولايات الجنوب (4250 هك) واستكمال تعصير المنطقة السقوية الكبرى ببوهرتمة (13400 هك).
- تعميم العدادات الذكية وشبكات المراقبة الرقمية وذلك باقتناء معدّات التحكّم ووضع نظام للتحكّم عن بعد وتعميم استعمال العدّادات الذكيّة بتقنية الموجات فوق الصوتيّة انطلاقا من المشروع النموذجي في جربة (75500 عدادا باستثمارات بقيمة 20 م د).
- الصيانة والتأهيل من خلال معالجة الترسبات والتحكم في الفيضانات وضمان السلامة الهيكلية للسدود.
- إحكام التصرف في الموارد الجوفية عبر مقاومة الحفر العشوائي وإنجاز سدود باطنية ومشاريع تغذية اصطناعية.

ويبين الجدول التالي مؤشرات أداء لضمان إدارة مستدامة للموارد الجوفية خلال الفترة **2026-2030**:

المؤشر	2026	2027	2028	2029	2030
مستوى المخزون الجوفي (م.م^3)	3,9	3,88	3,85	3,82	3,78
معدل الاستنزاف السنّوي (م.م^3)	150	145	140	135	130
عدد الحفر العشوائية المغلقة بئر/سنة	50	60	70	80	90
عدد السدود الباطنية المنجزة سد/سنة	2	3	3	4	4
سعة التخزين للسدود الباطنية (م.م^3)	30	45	60	75	90
مشاريع التغذية الاصطناعية المنفذة مشروع/سنة	1	2	2	3	3
مستوى ملوحة المياه الجوفية مغ/ل	≤1,5	≤1,45	≤1,40	≤1,35	≤1,30
نسبة تغذية المياه الجوفية بالمياه السطحية أو المطرية%	5	7	9	12	15

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ودراسة ماء 2050

- إعادة تهيئة وتعصير الشبكات بواحات الحامة قابس ودعمها بالمياه الاستشفائية والمياه المعالجة واستبدال 39 كم من القنوات الإسمنتية وربط الآبار العميقة وبناء محطات الضخ وتوفير وتركيب قنوات الرفع والتوزيع وبناء منشآت التخزين والتنظيم وبناء منشآت الحماية والتوزيع.

4. المحور الرابع التحكم في كلفة المياه:

يعتمد برنامج التحول الطاقي في المجال الفلاحي على الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية وذلك بالعمل على تنويع مصادر الطاقة لإنتاج حوالي 1006 جيغوات في الساعة لمواجهة التكلفة العالية لتحلية وجلب وتوزيع المياه. وسيتمّ تحقيق هذا الهدف عبر إدماج الطاقة الشمسية والكهرومائية خاصّة في مشاريع التحلية واعتماد الطاقات المتجددة بطاقة إنتاج جملية تبلغ 405 جيغوات /ساعة في السنة من خلال إنجاز محطات طاقة فولطاضوئية وتركيز الألواح العائمة على المسطحات المائية للسدود على مساحة 77,59 هكتار ومحطتي طاقة كهرومائية.

5. المحور الخامس الحوكمة:

سيتم العمل خلال هذا المخطط على رقمنة قطاع المياه وذلك عبر إرساء أنظمة متابعة رقمية وإنذار مبكر ومنصة تراخيص رقمية ما يمثل نقلة نوعية في التصرّف في الموارد المائية والمراقبة الحينية للتصرّف في الموارد ورصد التسربات والتنبؤ بمخاطر الجفاف والفيضانات وتحسين سرعة اتخاذ القرار. كما تمكّن منصة التراخيص الرقمية من تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية والحدّ من الاستغلال غير القانوني للموارد المائية، بما يدعم حوكمة رشيدة قائمة على المعطيات الدقيقة والتشاركية بين المتدخلين.

كما سيتم دفع الابتكار والتطوير التكنولوجي ودعم البحث العلمي في مجالات التحلية والمعالجة والتصرف الذكي في المياه بتطوير تقنيات أكثر نجاعة وأقل استهلاكا للطاقة، مع تحسين إدارة الرجيع الملحي والحدّ من تأثيراته البيئية، إضافة إلى تعزيز إدماج الطاقات المتجددة ضمن منظومات التحلية مما يمكن من توطين المعرفة وتقليص التبعية التكنولوجية وتخفيض الكلفة على المدى المتوسط والبعيد. كما سيتم دعم الابتكار وخلق منظومة تكنولوجية محلية في مجال تحويل قطاع المياه ودعم التكامل بين الجامعات ومراكز البحث والهياكل العمومية والمؤسسات الاقتصادية، مع توفير آليات تمويل محفّزة للبحث التطبيقي وتشجيع الشراكات الوطنية والدولية.

وبالتوازي ينتظر تنويع مصادر التمويل الموجهة لقطاع المياه عبر التعاون الدولي والصناديق الخضراء بما يمكّن من الاستفادة من الآليات التي تساهم في تقليص كلفة التمويل وتربط الاستثمار المائي بأهداف التنمية والالتزامات المناخية الدولية.

ومن ناحية أخرى سيتم العمل على:

- حماية المائدة المائية المشتركة بالجنوب بإدماجها ضمن سياسة تنموية متكاملة للجنوب، تساعد على تقليص الضغط على المائدة المائية وضمان ديمومتها لفائدة الأجيال القادمة
- زيادة التنسيق بين احتياجات قطاع المياه وقطاع الطاقة وتطوير جزئي لمصادر مستقلة لإمدادات الطاقة (مثل محطات تحلية مياه البحر وغسل المعادن على غرار الفسفاط ومحطات الضخ الرئيسية.).
- ادراج البصمة المائية لتحسين التصرّف في الموارد المائية، إذ يتيح تقدير الحجم الحقيقي لاستهلاك المياه المباشر وغير المباشر، حسب القطاعات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وأداة فعّالة لرفع الوعي لدى الفاعلين الاقتصاديين والمواطنين وللتشجيع على أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة.

وينتظر ان يبلغ الحجم الجملي للاستثمارات العمومية في برنامج المياه 9514 م د (منها 4329 م د على الموارد الذاتية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه).

2.3 الاستقلالية الطاقية

يشكل الانتقال الطاقي توجها إستراتيجيا غرضه تأمين التحوّل الهيكلي طويل الأمد لنظم الطاقة العالمية. ويستند هذا الخيار إلى استبدال مصادر الطاقة التقليدية المتمثلة أساسا في النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم الحجري بمصادر طاقة متجددة ونظيفة خاصّة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتتمثل الأغراض الأساسية لعملية الانتقال الطاقي خاصّة في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، مما يساهم في الحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري وفي تعزيز الاستقلالية الطاقية للدول عبر الرّفع من الاعتماد على الطاقة المتجددة.

ويفتح الانتقال الطاقي الباب أمام النمو الاقتصادي النظيف والإدماجي، حيث يخلق فرص عمل جديدة ومبتكرة في قطاع التقنيات الخضراء والاقتصاد الدائري التي تشهد نمواً متسارعاً. كما يساهم هذا التحول بشكل مباشر في تحسين الصحة العامة وذلك بخفض مستويات تلوث الهواء والماء المرتبطة بالصناعات النفطية التقليدية، مما ينعكس إيجاباً على جودة الحياة.

أما على الصعيد الوطني، فقد انطلق مسار الانتقال الطاقي منذ سنة 2009 بإطلاق المخطط الشمسي التونسي حيث بدأت الشركة التونسية للكهرباء والغاز في تطوير طاقة الرياح منذ سنة 2000 من خلال أول مشروع لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بالهوارية بقدرة 55 ميغاواط. كما تم تنفيذ مشروع ثاني بماتلين والكشابطة من ولاية بنزرت بقدرة 190 ميغاواط خلال الفترة 2012-2013. هذا إلى جانب إحداث صندوق الانتقال الطاقي سنة 2014 لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة وتنظيم آليات الاستثمار من خلال إصدار النصوص الترتيبية وكراسات الشروط والعقود اللازمة خلال سنة 2017.

وتمت المصادقة على الاستراتيجية الجديدة للانتقال الطاقي 2035 خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 11 أفريل 2023 بهدف زيادة معدل إدماج الطاقات المتجددة في المزيج الوطني للكهرباء إلى نسبة 35% وتسريع مشاريع كفاءة الطاقة بهدف تقليص الاستهلاك الوطني من الطاقة الأولية إلى مستوى 30% في سنة 2030. وتعتمد هذه الاستراتيجية على رؤية جديدة وشاملة في كل القطاعات من خلال أهداف طموحة وواقعية لضمان حصول جميع المواطنين التونسيين وكافة الأنشطة الاقتصادية على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بأقل كلفة.

وتتمحور مراحل تنفيذ هذه الاستراتيجية حول جدول زمني بدأ باعتماد الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية الضرورية خلال الفترة (2023-2025) لوضع الإطار القانوني الملائم، يليه إطلاق المشاريع المهيكلة الكبرى في أفق سنة 2026 والمخطط لإتمامها بحلول عام 2030 وصولاً إلى استحثاث نسق الاستثمار المكثف في القطاع بين سنتي 2030 و2035 لضمان الريادة الطاقية. ويُعد التنفيذ العادل ركيزة جوهرية لهذه الرؤية حيث تهدف إلى الحدّ من التفاوت الطاقي بالنسبة للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل.

وتؤكّد الاستراتيجية الوطنية للطاقة في أفق 2035 على ضرورة الربط بين تطوير العرض الطاقي وتقليص الطلب. ويشكل هذا التكامل بين العرض والطلب محور تحقيق التوازن الطاقي، ممّا يرفع من قدرة الدولة على ضبط السياسات الوطنية بمرونة واستجابة لمتغيرات الأسواق العالمية.

وتوفّر التوجهات المرسومة لفترة المخطط فرصا متعدّدة لتعزيز الاستقلالية الطاقية والاستفادة من الموارد الطاقية المتجددة المتاحة وطنيا بفضل تطوير مشاريع إنتاج الكهرباء من الشمس والرياح واستقطاب استثمارات عمومية خاصّة في مجال الابتكار والتكنولوجيا منخفضة الانبعاثات. كما يوفّر الانتقال الطاقي فرصة لتعزيز التنمية الجهوية عبر مشاريع البنية التحتية وتحقيق اندماج اقتصادي واجتماعي من خلال توفير فرص عمل جديدة وتعزيز القدرات التقنية الوطنية في المجالات الاستراتيجية.

ويظلّ بلوغ هذه الأهداف مرتبطا باعتماد سياسات تنموية محكمة، ترتكز على مبادئ النجاعة والتكامل، تشمل تعبئة الموارد المالية واستقطاب الكفاءات والخبرات، مع توظيف أمثل للتكنولوجيات الحديثة، بما يضمن الانتقال الطاقي العادل ويواكب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

خصوصيات التوازن الطاقي الوطني

I. العرض الطاقي

يتسم الوضع الراهن بمحدودية الإنتاج المحلي من النفط والغاز وارتفاع كلفة التوريد (وانعكاساتها على المالية العمومية) بما ينعكس سلبًا على توازنات المالية العمومية. إلى جانب ضعف منظومة التخزين وتزايد الضغط الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بأسعار المحروقات.

وعليه، يواجه العرض الطاقي جملة من التحديات، تتمثل أساسًا في التراجع الطبيعي لإنتاج الحقول النفطية والغازية، إضافة إلى بطء نسق إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة وما تتطلبه من استثمارات هامة، فضلاً عن الوضعية التي يشهدها القطاع على مستوى المؤسسات والبنية التحتية الطاقية والتي تستوجب مزيدًا من تعزيز الاستثمار وتطويره.

وتُستمد توقعات إنتاج المحروقات على امتيازات الاستغلال الجارية وتلك الموجودة في مرحلة الإسناد أو التطوير إلى حدود أفق 2030، على غرار امتيازات "صباح" و"عزيزة" و"ديدون" و"كوسموس" و"زارات الشمالي". وفي هذا الإطار، يتم برمجة تدخلات لصيانة الآبار والمحافظة على نسق إنتاجها، بما يدعم الإنتاج من جهة ويحدّ من التراجع الطبيعي للحقول من جهة أخرى، إلى جانب حفر آبار تطويرية جديدة.

كما يتواصل العمل على تسوية وضعية بقية امتيازات استغلال المحروقات التي انتهت صلوحيتها والتي تقرر مواصلة استغلالها.

وتبعا لتزايد العجز في الميزان الغازي نتيجة تراجع الإنتاج الوطني، أصبح الغاز الجزائري المصدر الأساسي لتلبية احتياجات تونس من الغاز الطبيعي. حيث فاقت نسبة التزود من هذا المصدر 73% من إجمالي الاحتياجات سنة 2025، بما في ذلك الأتاوة والشراءات. وفي إطار المفاوضات المرتقبة مع الجانب الجزائري خلال سنة 2026، سيتم إدراج طلب تمديد العمل بعقد شراء الغاز الجزائري لمدّة سنتين إضافيتين، أي إلى موفّى 2029 حسب البنود التعاقدية.

ومن المنتظر تغطية العجز في ميزان الغاز الطبيعي، في صورة عدم إيجاد حلول بديلة، مرتبطا بمواصلة توريد الغاز الجزائري عبر نفس مع تحديد الكميات تبعا لتقدم تنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقي.

توقعات الانتاج الوطني من المحروقات (ألف ط.م.ن)

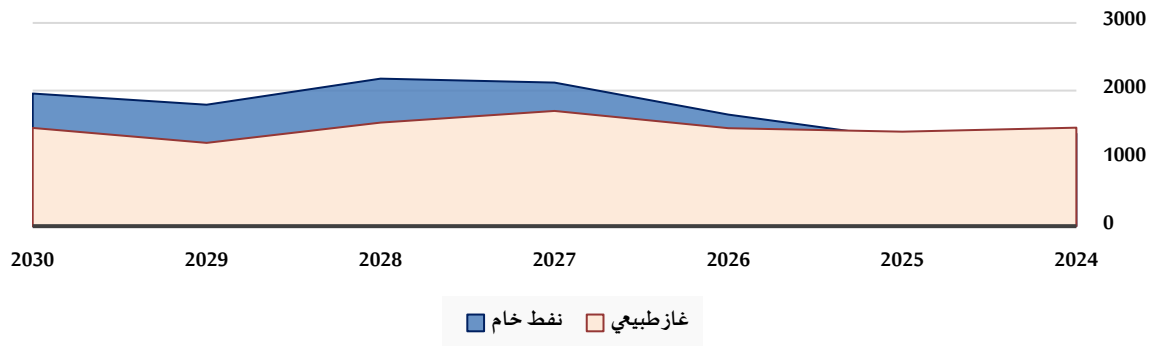

يمثل **الرفع التدريجي لنسبة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء** خلال فترة المخطط أحد المحاور الاستراتيجية الرئيسية للانتقال الطاقي علما وأنّ الدراسات التي أنجزت في الغرض قد أبرزت أن إمكانيات تونس من طاقة الرياح تصل إلى 92 جيغاواط و280 جيغاواط بالنسبة للطاقة الشمسية. ويستدعي تحقيق الأهداف المرجوة، إرساء منظومة متكاملة تستند إلى تجسيم الإصلاحات القانونية والتنظيمية والفنية لتهيئة بيئة ملائمة للاستثمار وإنتاج الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة الطاقية.

ويستند المخطط الوطني للطاقات المتجددة 2026-2030 إلى رؤية شاملة تهدف إلى زيادة مساهمة هذه المصادر في مزيج الإنتاج الكهربائي تدريجيا، مع التركيز على تطوير البنية التحتية وتحسين الادارة المالية والفنية للمشاريع الطاقية وتحفيز الاستثمارات العمومية والخاصة.

ويهدف هذا التوجه إلى بلوغ نسب متقدمة من الاعتماد على الطاقات المتجددة، بما يسهم في تقليص الانبعاثات الكربونية وتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وتتضمن الإصلاحات المقررة في هذا الإطار عدة محاور رئيسية، من أهمّها تحديث الإطار التنظيمي والقانوني للطاقة، بما يعزز الجاذبية الاستثمارية ويحدّ من الاجراءات البيروقراطية ويسهل إنجاز المشاريع الطاقية بكفاءة وفعالية. وتشمل هذه الإصلاحات مراجعة قوانين وتشريعات قطاع الكهرباء وتطوير نظام التراخيص للمشاريع الجديدة واعتماد سياسات تشجيعية للاستثمار في الطاقات المتجددة، خاصّة في مجالات الطاقة الشمسية والرياح، فضلا عن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الابتكاري.

وفي الجانب التقني، تم اعتماد برامج لتعزيز القدرة الإنتاجية للمصادر المتجددة من خلال إنجاز محطات جديدة موزعة جغرافيا بما يضمن استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة. ويشمل ذلك تطوير الشبكات الكهربائية الذكية لتعزيز تكامل الطاقة المتجددة وتحسين التحكم في استهلاك الكهرباء على الشبكات وتقليل الفاقد في النقل والتوزيع، مما يرفع من فعالية الإنتاج ويساهم في تحقيق الاستقرار الطاقي الوطني.

وترتكز البرامج الوطنية أيضا على دعم البحث والابتكار في مجالات الطاقة المتجددة، بما في ذلك تطوير تقنيات تخزين الطاقة وتحسين كفاءة المعدات الكهربائية واستحداث حلول ذكية لتشجيع الإنتاج الذاتي للكهرباء من قبل المستهلكين، سواء في مجال السكن أو المؤسسات التجارية والصناعية. ويتيح ذلك تحفيز المشاركة الفعالة للمجتمع والقطاع الخاص في الانتقال الطاقي.

وتتضمن التوجهات الاستراتيجية أيضا برامج تدريب وتطوير القدرات البشرية الوطنية لتأهيل الكفاءات في مجالات الهندسة الطاقية والصيانة والإدارة التقنية للمشاريع، بما يضمن استدامة الخبرات الوطنية وقدرتها على متابعة تنفيذ المشاريع بكفاءة وتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بزيادة مساهمة الطاقات المتجددة.

ويهدف المخطط 2026-2030 إلى خلق توازن بين المردودية الاقتصادية والمرفق العمومي من خلال عرض الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة بأسعار عادلة، مع الحفاظ على الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتشجيع الاستثمارات. كما يشمل هذا التوجه إعادة توظيف العائدات المتأتية من القطاع الطاقي في دعم برامج التحول الطاقي وتمويل مشاريع البحث والتطوير وتعزيز قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الدولية.

ومن الناحية الاجتماعية، تساهم برامج الطاقات المتجددة في تحقيق الانتقال الطاقي المنصف، عبر ضمان النفاذ إلى الكهرباء المتجددة للفئات الهشة والمناطق النائية وتقليص الفوارق الجهوية والمجالية في مجال الطاقة، بما يعزز العدالة الاجتماعية ويساهم في التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة.

هذا وقد بلغت نسبة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 5% موفّى سنة 2024 ومن المنتظر مع بداية سنة 2026 دخول 3 مشاريع من الطاقة الشمسية في إطار نظام اللزمات بقدرة جمليّة تبلغ 200 ميغاواط طور الإنتاج. فيما سيتواصل إنجاز برنامج إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2022-2025 على أن يليه برنامج آخر خلال الفترة 2026 -2030.

وتكتسي أنشطة التكرير والخزن والنقل والتوزيع المتعلقة بقطاع المحروقات والمواد البترولية أهمّية بالغة في ضمان الاستقلالية الطاقية حيث يستوجب ذلك اعتماد استراتيجية استباقية تجمع بين تنويع مصادر التزود وتحسين البنى التحتية وإرساء منظومة لوجستية فعّالة وإطار تنظيمي مهيكل وتأمين التخزين الوطني للمحروقات إضافة إلى تعزيز الكفاءة الطاقية.

II. الطلب على الطاقة

تشير التقديرات المستقبلية إلى أن الطلب على الكهرباء سيواصل نسقه التصاعدي خلال الفترة 2026-2030 مدفوعا بعدة عوامل تشمل توسّع الأنشطة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك المنزلي والتوسع العمراني والمرافق العمومية. ومن المنتظر أن يبلغ معدل نمو الاستهلاك السنّوي للكهرباء سنويا بين 2.5% و3.5% وهو ما يتطلب توفير طاقات إنتاج إضافية قد تصل إلى 600 ميغاواط سنويا لمواكبة الحاجيات المتزايدة وضمان استمرارية التزود. أما الطلب على الغاز الطبيعي فيعرف منحى مزدوجا يتمثل في التراجع النسبي

لإنتاج قطاع الكهرباء مع تسارع إدماج الطاقات المتجددة والربط الكهربائي مقابل ارتفاع طلب الحرفاء الصناعيين والتجاريين. وجدير بالإشارة إلى أنّ الطلب ونسقه ومكوناته يختلف من قطاع إلى آخر.

ويعتمد قطاع النقل أساسا على الغازوال والبنزين ويمثل أكثر من 32% من الاستهلاك النهائي للطاقة ويواجه هذا القطاع تحديات مرتبطة بقدم الأسطول وضعف الاستثمار في النقل الجماعي، إلى جانب تزايد الاعتماد على النقل الفردي.

ويتجه المخطط إلى توسيع نطاق كهربة المنظومة لتشمل الحافلات وسيارات الأجرة والنقل الفردي، إضافة إلى تطوير النقل الحديدي والبحري وتحسين الشبكات الحضرية والجهوية، مع إرساء بنية تحتية وطنية للشحن الكهربائي وتجديد الأسطول العمومي بالحافلات الكهربائية وتشجيع استعمال العربات الكهربائية والهجينة، بما يساهم في تقليص توريد المحروقات والحد من ذروة الاستهلاك.

ويستهلك قطاع السكن نحو 28% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة ويتأثر بالطلب على الكهرباء وغاز البترول المسال بفعل واتساع العمران. ويركّز المخطط على إدماج النجاعة الطاقية في البناء والتجهيزات وفرض معايير دنيا على المعدات المنزلية، مع مواصلة البرنامج الوطني لتوزيع المصابيح الاقتصادية وتعميم العدادات الذكية تدريجيا لتغطية نصف الشبكة السكنية بحلول 2030. كما يتم توفير آليات دعم الأسر لاقتناء التجهيزات الأعلى كفاءة بما يخفض ضغط استهلاك أوقات الذروة الصيفية.

ويبلغ استهلاك قطاع الخدمات الكهرباء حوالي 9% من الإجمالي ويشهد نموا سريعا بفعل التوسع الحضري والاقتصادي وخاصّة في الوحدات السياحية والإدارات والمستشفيات. ويقترح المخطط توسيع الإنتاج الذاتي للطاقات المتجددة وتعميم نظم الإدارة الطاقية في المؤسسات الكبرى وتجهيز المباني العمومية بالألواح الفولطاضوئية وتطوير منصة إلكترونية لتتبع الاستهلاك وتحفيز الوحدات السياحية على الاستثمار في النجاعة.

أما القطاع الفلاحي، الذي يمثل حوالي 6% من الاستهلاك النهائي، فهو يعتمد أساسا على الكهرباء والغازوال لضخ المياه وتشغيل الآلات. وتتمثل التحديات في ضعف مردودية أنظمة الري التقليدية وارتفاع استهلاك الوقود وتوسع الطلب الكهربائي في المناطق السقوية. ويعالج المخطط هذه الإشكاليات عبر دعم استعمال الطاقة الشمسية في الري وتجديد الأسطول.

وتبرز النجاعة الطاقية كأحد الركائز الرئيسية لتحقيق الاستقلالية الطاقية، خاصّة في القطاع الصناعي الذي يُعدّ من أكثر القطاعات استهلاكًا للطاقة ويُقدّر استهلاكه بنحو 24% من إجمالي الطلب النهائي على الطاقة، مع اعتماد شبه كلي على مصادر أحفورية متقلبة الأسعار. ونتيجة لذلك، يساهم هذا القطاع بنحو 35% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة. وعلى الرغم من التقدّم المحرز في هذا المجال، لا يزال القطاع يواجه العديد من التحديات، تتمثل أهمّها في تقادم التجهيزات وضعف اعتماد أنظمة إدارة الطاقة الحديثة ونقص ثقافة التدقيق الطاقي. كما تشكّل محدودية آليات التمويل عائقا إضافيا، رغم توفر البرامج الداعمة كصندوق الانتقال الطاقي.

تشمل التوجهات الاستراتيجية **لترشيد استهلاك الطاقة** أهم البرامج التالية:

- مواصلة ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع البناءات، من خلال:
  - ✓ النهوض بالتدقيق الطاقي في قطاع السكن عبر إنجاز حوالي 50 كشف طاقي.
  - ✓ النهوض بالتدقيق الطاقي في قطاع الخدمات عبر إنجاز حوالي 125 كشف طاقي.
  - ✓ دعم تحسين مستوى النجاعة الطاقية على المستوى الوطني عبر استبدال 3.6 مليون فانوس متوهج بفوانيس LED.
  - ✓ دعم برنامج الانتقال الطاقي بالمؤسسات العمومية عبر استبدال 250,000 نقطة ضوئية، استبدال 10,000 مكيف هواء، تركيب 1,600 نظام متابعة للطاقة وإنجاز 66 تدقيق طاقي معمق.

- برنامج ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع النقل إلى موفّى سنة 2030:
  - ✓ كهربة أسطول النقل العمومي عبر إدراج حوالي 49,000 سيارة كهربائية و500 حافلة كهربائية.
  - ✓ تطوير البنية التحتية للشحن عبر إنشاء حوالي 4050 محطة شحن كهربائية.

- ✓ تحسين نجاعة الطاقة وإدارتها في قطاع السيارات عبر التأشير الطاقي وإنشاء المخبر وحملات توعوية لتكوين 6,500 سائق مهني.
- ✓ النهوض بالتدقيق الطاقي الإجباري لشركات النقل بتنفيذ نحو 100 عقد برنامج وتجهيز 5000 عربة بنظام متابعة عن بعد.

وتساهم مجمل مشاريع وبرامج الإنتاج الذاتي للكهرباء في الجهدين المتوسط والعالي اجمالية بـ400 ميغاواط، فيما سيتواصل خلال فترة المخطط إنجاز مشاريع بقدرة سنوية تفوق 80 ميغاواط وسيتم تنفيذ مجموعة من البرامج من قبل الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة لشجيع العائلات على إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والبلديات والمؤسسات العمومية على غرار:

- برنامج النهوض بالطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء "بروسول الاك" الذي يهم المباني المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض.
- برنامج النهوض بالطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء "بروسول الاك الاقتصادي" يشمل العائلات التي تستهلك بين 1200 و1800 كيلواط/سنة.
- برنامج النهوض بالطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء "بروسول الاك الاجتماعي" يشمل العائلات التي تستهلك أقل من 1200 كيلواط/سنة.
- برنامج تحالف البلديات من أجل الانتقال الطاقي يهدف تفعيل دور البلديات في المجهود الوطني للتحكم في الطاقة.
- برنامج الانتقال الطاقي بالمؤسسات العمومية بإنجاز محطات شمسية للإنتاج الذاتي للكهرباء وإنجاز عمليات النجاعة الطاقية.
- البرنامج الوطني للنهوض باستعمال السيارات الكهربائية بالمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية الذي يهدف إلى تسريع التحول نحو نقل نظيف أكثر في القطاع العمومي.

III. التوازن بين العرض والطلب والهشاشة الطاقية

تشير التوقعات إلى أن متوسط نمو الاستهلاك النهائي للطاقة سيبلغ 1.8% سنويا خلال الفترة 2021-2035، مقابل معدل قد يصل إلى 4.4% سنويا في غياب أي تدخلات لترشيد الاستهلاك وتعزيز النجاعة الطاقية. ويؤكد هذا الوضع الحاجة الملحّة إلى اعتماد سياسات أكثر جرأة للتحكم في الطلب عبر آليات النجاعة والرصانة الطاقية، بالتوازي مع تطوير العرض وتنويع مصادره. كما يتضح أن القطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة تشمل الصناعة، والنقل، والسكن والخدمات.

كما يعزى تفاقم العجز الطاقي إلى ارتفاع مؤشر الكثافة الطاقيّة (حجم الطاقة المستهلكة لإنتاج وحدة من الناتج الداخلي الخام) بما يعكس ضعف قدرة النسيج الاقتصادي على تحقيق النموّ بأقل استهلاك للطاقة. وقد سجل مؤشر الكثافة الطاقية تحسنا نسبيا سنة 2024 حيث انخفض إلى 0.125 طن مكافئ نفط لإنتاج ألف دينار من الناتج الداخلي الخام (السنة المرجعية للاحتساب سنة 2010) مقابل 0.127 سنة 2023.

ويقتضي الأمر مزيد رفع الاستثمارات في الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية في القطاعات الأكثر استهلاكا كالصناعة والنقل. كما يظلّ تطوير الشراكات الدولية لتمويل المشاريع الكبرى وتهيئة الظروف لبعث سوق إقليمية للطاقة من الإجراءات الأساسية الكفيلة بالحد من تقلبات الأسعار وتعزيز أمن التزويد.

وتُظهر المؤشرات المتوفرة أنّ التضخم الطاقي ينعكس بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأسر، باعتبار انتقال ارتفاع أسعار الطاقة على كلفة خدمات النقل والمواد الغذائية، وتحميل الصناعات المعتمدة على الطاقة جزءًا من الكلفة إلى المستهلك النهائي بما يرفع أسعار السلع والخدمات عموما.

ويُعتبر التوازن بين العرض والطلب حجر الزاوية في الاستراتيجية الطاقية الوطنية ويشكل محور الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقلالية الطاقية وضمان استدامة منظومة التزوّد بالطاقة. ومن هذا المنطلق، أصبح تحقيق هذا الهدف مسألة سيادية واستراتيجية، تتطلب اعتماد مسارين متوازيين ومتكاملين:

من حيث الطلب: سيتم العمل على ترشيد الاستهلاك وتحسين النجاعة الطاقية وتغيير السلوكيات المجتمعية من خلال الاستثمار في التجهيزات والتكنولوجيات المقتصدة للطاقة (الأجهزة المنزلية ذات الكفاءة، الإنارة العمومية الاقتصادية، المباني المعزولة حراريا...). وبيّنت التجارب المقارنة أن برامج الترشيد السلوكي تسمح بتخفيض الطلب المنزلي على الكهرباء بنسب تراوح بين 12 و18% في ظرف 5 سنوات فقط. ويجدر التركيز في هذا لسياق، على قطاع النقل باعتباره أحد أكبر مستهلكي الطاقة في تونس بنسبة تتجاوز 34% من الاستهلاك النهائي.

أما فيما يتعلّق بالعرض، سيتمّ العمل على تطوير الموارد الوطنية في المكامن التقليدية والاستثمار في الطاقات المتجددة وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية. هذا بالإضافة إلى مجموعة من البرامج على غرار التوليد المؤتلف للطاقة والنقل الكهربائي والعزل الحراري الإجباري للأسطح.

وتتمثل الأهداف الوطنية للانتقال الطاقي إلى موفّى 2030 في:

الأهداف الوطنية للانتقال الطاقي إلى موفّى 2030

المؤشر	المرجع سنة 2024	الهدف سنة 2030
نسبة الطاقات المتجددة في الكهرباء(%)	5	35
خفض الانبعاثات الكربونية(%)	–	36
الكثافة الطاقية (طن م.ن / 1000 د)	0.125	0.095
الاستقلال الطاقي(%)	41	55

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

وتعدّ كلفة الطاقة وأسعارها محدّدا رئيسيّا لجودة العيش ولمستوى الإنصاف الاجتماعي بين المواطنين حيث يمثل النفاذ العادل إلى الكهرباء والغاز شرطا جوهريّا للعيش الكريم، باعتبارها خدمات ذات بعد اجتماعي. وتشير المعطيات إلى أن أكثر من خمس الأسر التونسية تعيش حالة هشاشة طاقية، فيما ترتفع هذه النسبة إلى حوالي 40% في المناطق الداخلية والجنوبية. وجدير بالذكر أنّ الهشاشة الطاقية تعكس القدرة النسبية للأسر على تأمين حاجاتها الطاقية الأساسية دون أن يشكل ذلك عبئا مفرطا على دخلها. ويُقاس ذلك بما يُعرف بـ "الجهد الطاقي"، أي نسبة ما يُنفق على الطاقة من الدخل. وتُعتبر الأسرة في وضع هشاشة عندما يتجاوز هذا الجهد نسبة 10%.

ويمثّل البعد الجهوي أحد أبرز أوجه هذه الإشكالية، حيث أنّه ورغم تجاوز نسبة التغطية بالكهرباء 99% على المستوى الوطني، فإن نسبة الربط بالغاز الطبيعي تتراوح بين 30% و80%، إلى جانب تسجيل تفاوت ملحوظ بين المناطق الساحلية والداخلية. وقد اعتمدت تونس منذ بداية العقد الماضي سياسة دعم موسعة للطاقة بهدف حماية القدرة الشرائية ومساندة القطاعات الإنتاجية.

إنّ نجاح الانتقال الطاقي لا يقاس بمدى تنويع مصادر الطاقة فحسب، بل أيضا بقدرته على حماية الحقوق الاجتماعية، فالتوزيع العادل للطاقة هو شرط أساسي لاستدامة هذا المسار ولقبول مجتمعي واسع يدعم الإصلاحات.

الاستكشاف والبحث و إنتاج المحروقات:

تبلغ مساهمة قطاع الطاقة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي 3,7 % بما في ذلك استخراج النفط والغاز الطبيعي وإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز وتكرير النفط. وقد شهد هذا القطاع خلال العقد الأخير تراجعا هاما في قيمته المضافة وهو ما يعكس التحديات التي تواجه إنتاج الطاقة محلياً والاعتماد الكبير على الاستيراد.

ويشهد القطاع حاليا عجزا هيكليا متواصلا أدّى إلى تدهور مؤشر الاستقلالية الطاقية وزيادة الواردات وتفاقم عجز الميزان التجاري الطاقي، مما يجعل تسريع الانتقال الطاقي في تونس ضرورة ملحة لمواجهة التحدّيات الطاقية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمناخية.

نسبة الاستقلالية الطاقية (%)

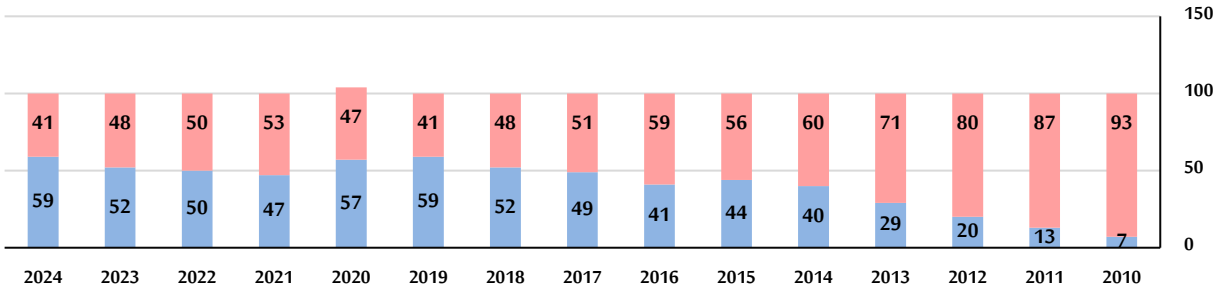

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

وتعتبر الاستقلالية الطاقية في تونس من القضايا الاستراتيجية الحيوية التي تتطلب مقاربة شمولية بهدف إرساء منظومة وطنية للطاقة تتّسم بالاستدامة والنجاعة والموثوقية. وتستند هذه المقاربة إلى عدة محاور أساسية تتمثّل في تطوير وتنمية العرض الوطني من مختلف الموارد الطاقية الأحفورية والمتجدّدة واعتماد سياسات ناجعة لترشيد الطلب وتحسين كفاءة الاستهلاك لتحقيق التوازن الطاقي.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهدت الفترة 2021-2025 عدّة تحديات في مجال الاستكشاف والبحث عن المحروقات واستغلالها لعلّ أهمّها تداعيات جائحة كوفيد19، التي أدّت إلى تعطّل وتأخير إنجاز الأشغال المتعلقة بأعمال التطوير والاستكشاف وإعلان عدد من الشركات حالة القوة القاهرة، بما ترتب عنه تعليق تنفيذ الالتزامات التعاقدية. وذلك رغم الارتفاع الهام لأسعار النفط الخام حيث بلغ معدل سعر برميل "البرنت" 83 دولار خلال الفترة 2021-2025 مقارنة بـ 55 دولارا خلال الفترة 2016-2020.

	2021	2022	2023	2024	2025
عدد آبار الاستكشاف	2	0	5	1	2
العدد الجملي للامتيازات	55	56	56	56	57
عدد آبار التطوير	4	1	3	0	3
عدد الاكتشافات	1	2	2	1	-
استثمارات الاستكشاف (م دولار)	29	58	98	56	57
استثمارات التطوير (م دولار)	80	158	205	110	334

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

العدد الجملي للرخص

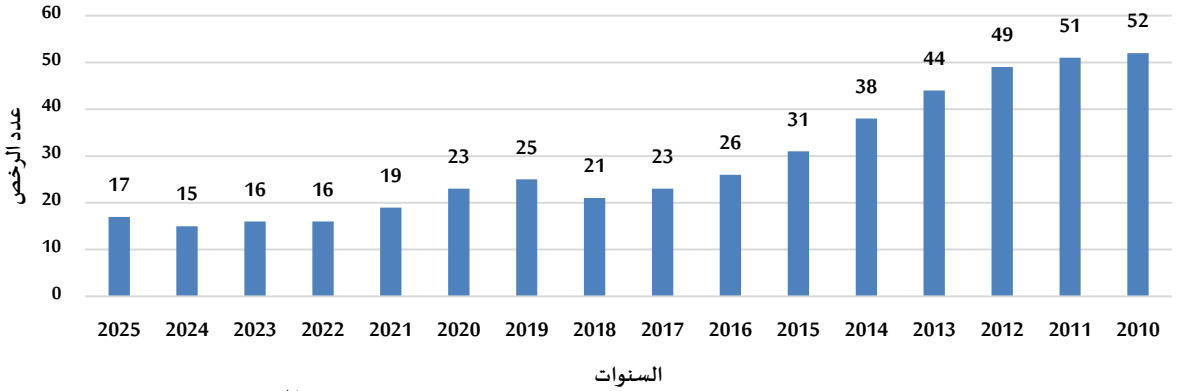

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

وقد شهدت هذه الفترة تراجعا ملحوظا في حجم الاستثمارات الموجهة لأنشطة الاستكشاف والبحث عن المحروقات بنسبة 74%، حيث تقلّص العدد الجملي لرخص البحث والاستكشاف من 52 رخصة سنة 2010 إلى 19 رخصة سنة 2021، ثم إلى 15 رخصة سنة 2024.

وفي المقابل، تمّ تسجيل انكماشا ملحوظا في أنشطة الحفر خلال السنّوات الأخيرة باستثناء سنة 2023 التي تم خلالها حفر 5 آبار استكشافية أدت إلى تسجيل اكتشاف غازي بئر "صباح-1 " في رخصة "برج الخضراء"، علما وأنه تم حفر 3 آبار خلال سنة 2025 وهي البئرين التطويريتين "شرقي-10 موجه" و"شرقي-12 موجه" (امتياز الاستغلال شرقي) والبئر الاستكشافية "سيدي مرزوق غربي-1" (امتياز الاستغلال سيدي مرزوق).

وتقلّص عدد الآبار الاستكشافية والتطويرية وتمّ حفر 2 آبار كمعدل سنوي خلال الفترة 2021-2025 مقابل معدل 6 آبار خلال الفترة 2016-2020. كما بقيت عدد الاستكشافات المسجلة محدودة، بإنجاز اكتشافين كمعدل سنوي وهي وتيرة ضعيفة ولتتمكن من تجديد المخزون الوطني من المحروقات.

وقد انعكست هذه الوضعية سلبا على الإنتاج الوطني من المحروقات الذي تراجع معدّله خلال الفترة 2021-2025 بنسبة تقارب 30% وذلك رغم دخول حقلي "نوارة" و"حلق المنزل" طور الإنتاج على التوالي في موفي مارس 2020 وجانفي 2021. كما تراجعت نسبة الاستقلالية الطاقية من 93% سنة 2010 إلى حدود 41% سنة 2024 وهو ما يؤشّر على ارتفاع العجز الطاقي الذي أثّر سلبا على الميزان التجاري والتوازنات المالية للدولة.

تطوّر الانتاج الوطني للمحروقات (م ط.م.ن)

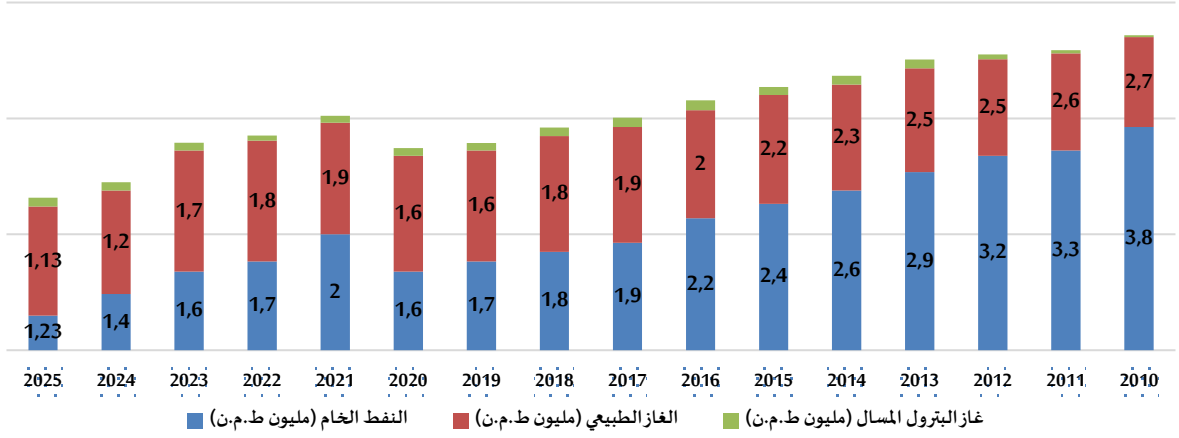

المصدر: المرصد الوطني للطاقة

كما تجدر الإشارة إلى أنّه تمّ منح امتيازات استغلال جديدة في إطار مواصلة الاستغلال والمصادقة على اتفاقيات بمقتضى مراسيم سنة 2022 وتتمثّل هذه الامتيازات في "جبل الدولاب" و"جبل طمسميدة" وقرمدة" و"جبل قروز" و"مسكار" و"الزاوية" و"سيدي الكيلاني" و"واد زار". ويجري حاليا العمل على تسوية وضعيات امتيازات الاستغلال "عشتروت" و"رحمورة" و"سرسينة". كما تمّ منح 3 رخص بحث خلال سنتي 2022 و2023 وهي "جبيل" و"بير عبد الله" و"بوغرارة".

ورغم هذه الصعوبات، تبرز آفاق واعدة من خلال اكتشافات غازية جديدة بخليج قابس، على غرار حقلي عريفة وعنبر، إضافة إلى توفر إمكانات مهمة في المكامن العميقة وذلك بالتزامن مع ظرف اقتصادي عالمي ملائم للاستثمار في مجال الطاقة.
وفي المقابل، تظل السيادة الطاقية مهددة بتفاقم العجز الطاقي وتقلبات السوق العالمية، إلى جانب تقلص المخزونات القابلة للاستخراج وضعف الحوافز الموجهة للاستكشاف في مناطق الشمال والوسط، بما يستدعي تسريع الإصلاحات التشريعية والتنظيمية لتعزيز الاستقلالية الطاقية.

II. الأولويات والاهداف الإستراتيجية للفترة 2026-2030

يشهد قطاع المحروقات تحوّلات متسارعة نتيجة عوامل خارجية وداخلية متشابكة. فمن جهة، أدّى تزايد الاستثمار العالمي في مصادر الطاقة النظيفة إلى تقلص تدريجي في الطلب على الوقود الأحفوري وهو ما يمثل ضغطًا إضافيًا على أسعار النفط والغاز. كما تسبّبت التطوّرات الجيوسياسية المتلاحقة في إحداث تقلبات حادة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية الالتزامات الدولية المتعلقة بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

واعتبارا لمجمل هذه التحوّلات وتطوّر الوضع الطاقي على المستوى الوطني لا سيما المنحى التنازلي للإنتاج مقابل تطوّر نسق الاستهلاك وبالتالي ارتفاع اللجوء إلى توريد المنتجات الطاقية فإنه أصبح من الضروري العمل على **تعزيز القدرة الوطنية على تأمين حاجيات البلاد من الطاقة** مع تخفيف الضغوط على الميزان التجاري والمالية العمومية. ومن هذا المنطلق، تتمثل الأهداف الاستراتيجية للقطاع خلال المخطط 2026-2030 فيما يلي:

- تقليص العجز الطاقي وتأمين الاستقلال الذاتي عبر تطوير استغلال الموارد المحلية.
- تشجيع الاستثمار في الاستكشاف والبحث.
- تحديث الإطار القانوني لجذب الشركات.

وتستدعي التوجهات الوطنية لفترة المخطط توفير الدعم المناسب لاستغلال الموارد المحلية، بما يضمن استدامة القطاع وتعزيز أمن التزود بالطاقة. وتتمثل الرؤية الإستراتيجية في رفع مستوى الإنتاج الوطني من مختلف أنواع المحروقات، بما يسهم في تقليص العجز الطاقي. وينتظر بالخصوص برمجة تدخلات على الآبار لصيانتها والمحافظة على نسق إنتاجها ومجابهة التراجع الطبيعي للإنتاج من الحقول إلى جانب حفر آبار تطويرية جديدة (صباح، عزيزة، كوسموس، ديدون).

وتأخذ توقعات إنتاج النفط الخام بعين الاعتبار تسوية الوضعية القانونية لحقول "عشتروت" و"سرسينة" و"رحمورة" وإعادة هذا الأخير للإنتاج، حيث سيشهد حقل "عشتروت" تدخلات على سبعة آبار خلال سنتي 2026 و2027 إلى جانب حفر ثلاثة آبار تطويريّة بين سنتي2027 و2028. أما بالنسبة لحقل "رحمورة"، فسيتم التدخل بئر "رحمورة 1" المبرمج سنة 2026 وحفر بئر تطويرية جديدة في سنة 2027، في حين سيتم حفر ثلاثة آبار للإنتاج على امتياز "سرسينة" بدءا من سنة 2029. ويتوقع أن يمكّن اعتماد مخطط تطوير محيّن لامتياز "ديدون" من استئناف الإنتاج في سنة 2027. كما أنه سيتم حفر بئرين على امتياز "الزاوية" (100% إيتاب)، الأول في أواخر سنة 2025 والثاني خلال سنة 2026.

وفي المقابل، ستشهد عدة حقول توقفا عن الإنتاج بسبب التقلص الطبيعي للإنتاج على غرار "بنفسج الجنوبي" و"بشرى" و"عبير" و"سندس" و"بركة" و"معمورة" إلى جانب "صدر بعل"، بالإضافة إلى توقف حقل "ميسكار" خلال سنة 2028 نظرا لارتفاع نسبة غاز الكبريت في أنبوب الإنتاج في حالة عدم التدخل على المنشآت. أما فيما يتعلق بحقل البرمة المستغل مناصفة بين الدولة التونسية وشركة

إيني، فمن المبرمج أن تقوم شركة "سيتاب" خلال الفترة الممتدة من سنة 2025 إلى غاية 2029 بحفر 8 آبار بترولية منها بئرين تطويريتين وأربع آبار موجهة وبئرين استكشافيتين، مما من شأنه أن يساهم في تطور إنتاج المحروقات (نفط وغاز) بالحقل.

ورغم توقّع دخول امتيازات استغلال المحروقات "عزيزة" و "صباح" حيز الإنتاج في أواخر 2026 وامتياز "كوسموس" في سنة 2027، فإن إنتاجها لن يمكن من تعويض توقف الإنتاج المتوقع لحقلي "صدر بعل" و"مسكار" في الفترة 2026-2027. كما أن تطوير حقل "زارات الشمالي" مرتبط بنجاح عملية التسويق التي ستتم مع المشتركة للنفط (50% المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية و50% المؤسسة الوطنية الليبية للنفط) وقد تمت برمجة دخوله حيز الإنتاج خلال سنة 2030.

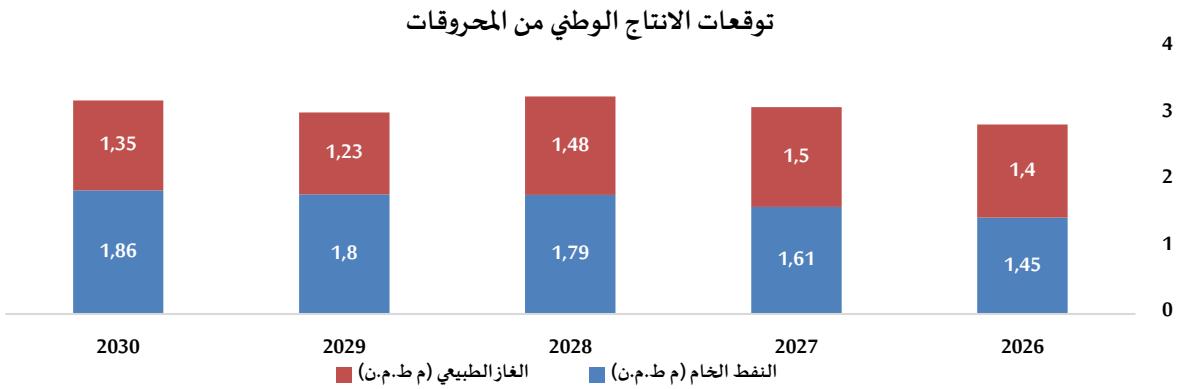

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

أما بخصوص آفاق تطوير التزود بالغاز الطبيعي، فسيتم على المدى القريب تمديد العمل بعقد شراء الغاز الجزائري إلى موفّى 2029 حسب البنود التعاقدية. كما ستتولى الشركة التونسية للكهرباء والغاز تمديد صلاحية العمل بعقد شراء غاز "سوناطراك" لفترة جديدة.

وتعتمد الدولة استراتيجية تشمل عدة محاور تكميلية للمحافظة على التزود بالغاز من ضمنها الشراءات الإضافية من الكهرباء من الشبكات المجاورة وتعظيم الاستفادة من منظومة غاز الإتاوة المتاحة. وفي حالات الضرورة القصوى، يتم التوجه نحو استخدام الغازوال لإنتاج الكهرباء، مع إبقاء خيار شراء كميات استثنائية من الغاز الجزائري قائماً كصمام أمان عند استنفاد الحصص التعاقدية السنّوية.

كما تتمثّل أولويات المرحلة في دفعَ نسق البحث عن المحروقات واستغلالها من المكامن التقليديّة بهدف تعزيز الموارد الوطنيّة وتقليص العجز الطاقي. كما تشمل هذه الأولويات مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي للقطاع بما يضمن مزيداً من الشفافيّة والنجاعة في إسناد الرخص ومتابعة الاستثمارات. تسعى الدولة إلى تطوير سياسة الترويج للقطع الشاغرة لجلب مستثمرين جدد ودعم الحركيّة الاستكشافيّة، بما يفرض تسريع نسق البحث والاستكشاف وتطوير الحقول وتثمين الموارد الوطنية عبر حوافز قانونية وإجرائية، على غرار تنقيح مجلة المحروقات وتسوية وضعية بعض السنّدات. كما يتطلب تعزيز ثقة المستثمرين تقليص آجال التراخيص وتحيين المواصفات الفنية وتطوير منصات البيانات، بما يضمن مزيدًا من الشفافية ويعزز جاذبية الاستثمار في القطاع.. ويُعدّ إطلاق مبادرات ترويجية مدروسة للقطع الشاغرة، خاصّة في مناطق الشمال والوسط، خطوة أساسية لدفع نسق الاستثمارات وتحسين مردودية قطاع المحروقات.

وبغرض تعزيز إنتاج الموارد الوطنية وتحسين حوْكَمة القطاع، تعمل الدولة على مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي قصد تعزيز الشفافية والنجاعة وتحسين مناخ الاستثمار. كما ترتكز هذه الرؤية على تعزيز القدرات المالية للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية لضمان استدامة استثماراتها والمساهمة في تنفيذ مشاريع البحث والتطوير وتحسين مردودية الحقول النفطية والغازية. ومستوى الإجراءات العملية، فيتمّ التركيز على تطوير دور المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية لتضطلع بدور أكثر فاعلية في البحث والاستغلال والشراكات. وتشمل التدابير المعتمدة وضع خطة ترويجية شاملة لتطوير الحقول الصغيرة المكتشفة في خليج قابس والحمامات، إضافة إلى تثمين الحقول الهامشية وتلك التي لا تتطلّب استثمارات كبرى.

تكرير وخزن ونقل وتوزيع المواد البترولية:

تواجه تونس تحديات هيكلية وظرفية كبيرة في مجال تأمين التزود بالمواد البترولية، مما يستدعي ضرورة تبني خيارات استراتيجية شاملة ومتكاملة تضمن استدامة التزود وتلبية الاحتياجات الوطنية المتزايدة. وتتطلب هذه التوجهات تطوير قطاع تكرير وخزن ونقل وتوزيع المواد البترولية.

هذا ولا تزال البنية التحتية المرتبطة بالتكرير والخزن والنقل والتوزيع تعاني جملة من الإشكاليات تتعلق أساسا بعزوف المستثمرين وضعف هوامش الربح وتعطل بعض المشاريع المبرمجة. وبالتوازي، تواصل ارتفاع استهلاك المواد البترولية فيما تأثرت مردودية القطاع سلبا بضعف وتيرة الاستثمار وارتفاع كلفة الخدمات وهو ما يستدعي التعجيل في إنجاز المشاريع وتحسين كفاءة منظومة النقل والخزن والتوزيع.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهدت أنشطة مصفاة الشركة التونسية لصناعات التكرير في مجال إنتاج المواد البترولية تذبذبا خلال الفترة 2021-2024 وذلك نظرا لتقلص كمية النفط الخام المكرّر بسبب تراجع عدد أيام استغلال وحدة التقطير الجوي. كما عرفت صادرات المواد البترولية (الفيول وفرجين نفط) نفس منحى الإنتاج الوطني. في المقابل، شهدت واردات الشركة من المواد البترولية ارتفاعا يعزى إلى تراجع إنتاج المصفاة وتطوّر الاستهلاك الوطني.

تطور نشاط الشركة التونسية لصناعات التكرير (الوحدة ألف طن)

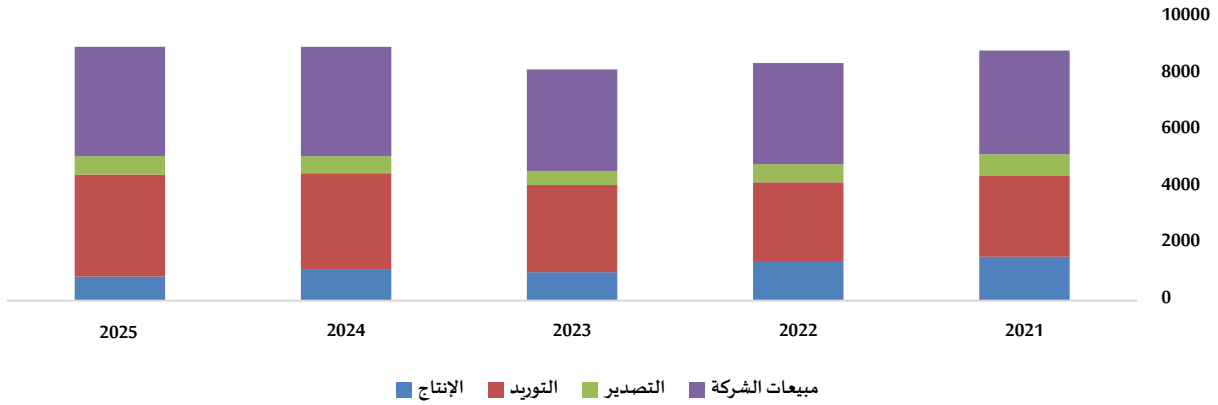

المصدر: الشركة التونسية لصناعات التكرير

من جهة أخرى، لم تشهد تركيبة الاستهلاك الوطني من المواد البترولية خلال الفترة 2021-2025 تغييرا كبيرا باستثناء تراجع نسبة استهلاك الغازوال من 55 % سنة 2021 إلى 52 % سنة 2025 لصالح استهلاك البنزين الذي تطور من 3 % سنة 2021 إلى 8 % سنة 2025 وذلك بالعلاقة مع تطور أسطول السيارات في تونس.

وتواجه الشركة التونسية لصناعات التكرير تحديات هيكلية تتعلق محدودية القدرات الإنتاجية لمصفاة بنزرت وعدم كفاية طاقة الخزن، مما أدى إلى تدهور الوضعية المالية. وتزداد هذه الوضعية صعوبة في ظل الارتفاع العالمي لأسعار النفط الخام وتفاقم الديون المتخلّدة بذمة الشركة الوطنية لتوزيع البترول، بالإضافة إلى ظاهرة تهريب المواد البترولية. ويفرض، تواصل اضطلاع الشركة ا بدورها الاستراتيجي في تأمين التزود بالمواد البترولية، فتح آفاقًا لإعادة هيكلة وتطوير القطاع، سيتم دراسة توسيع طاقة التكرير واستغلال المساحات المتوفرة لزيادة قدرات الخزن، بما يعزز الاستقلالية الطاقية ويدعم الاستدامة المالية.

تركيبة الاستهلاك الوطني من المواد البترولية سنة 2021

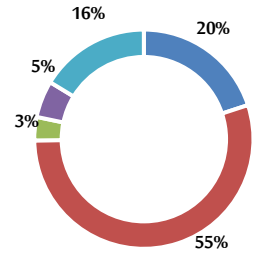

تركيبة الاستهلاك الوطني للمواد البترولية سنة 2025

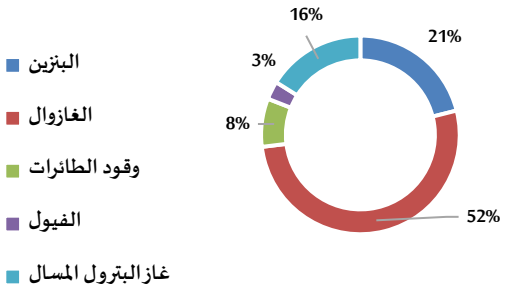

المصدر: الإدارة العامة للمحروقات

II. الأولويات والاهداف الإستراتيجية للفترة 2026- 2030

تواجه تونس جملة من التحديات أبرزها تقادم تجهيزات المصفاة الوطنية الوحيدة والاعتماد المتزايد على توريد المواد البترولية لتلبية حاجيات السوق، إلى جانب محدودية طاقات الخزن الحالية.

وفي هذا السياق، ترتكز أولويات المرحلة القادمة على تعزيز البنية التحتية القائمة من خلال صيانة وحدات التكرير والخزن وضمان استمرارية وكفاءة العمليات التشغيلية وتطوير هذه البنية لمواكبة الطلب المتزايد على الطاقة.

وتشمل الأولويات بلورة مخطط مديري لتوزيع طاقات الخزن بشكل أمثل واعتماد سياسة لتكوين مخزون استراتيجي يضمن الاستجابة للتقلبات والأزمات المحتملة.

يضاف إلى ذلك دراسة إمكانيات إنشاء مصفاة جديدة أو توسعة المصفاة الحالية، بما يمكّن من تلبية الاحتياجات طويلة الأجل من المنتجات النفطية.

III. مضمون سياسة تكرير وخزن ونقل وتوزيع المواد البترولية

تتمحور سياسة تكرير وخزن ونقل المواد البترولية حول استراتيجية متكاملة تهدف إلى تعزيز السيادة الطاقية وتأمين التزود حيث يمثل تطوير مصفاة بنزرت (STIR) الركيزة الأساسية من خلال صيانة وحداتها لضمان استدامة طاقتها التشغيلية، بالتوازي مع دراسة آفاق التوسع المستقبلي سواء عبر **إنشاء مصفاة جديدة** بالشراكة مع القطاع الخاص أو توسعة المنشآت الحالية بناءً على معايير الجدوى الاقتصادية والبيئية. كما تركز هذه السياسة على **تحديث البنية التحتية اللوجستية** لتفريغ وشحن النفط عبر مختلف الوسائط (البحر، البر والأنابيب)، مع وضع **مخطط مديري شامل** لتوزيع طاقات الخزن جهوياً، بما يضمن توازناً ترابياً يعزز أمن التزويد في كافة أنحاء البلاد، هذا بالإضافة إلى وضع سياسة فعّالة لتكوين مخزون استراتيجي كافٍ من النفط الخام والمواد البترولية.

كما سيتم تنفيذ مشاريع رفع طاقة خزن الغاز المسال عبر مرحلتين تهدف الأولى لإنشاء طاقة جمليّة بـ 12 ألف طن في ثلاث مواقع، تليها مرحلة ثانية تستهدف إضافة 50 ألف طن لضمان المخزون الاحتياطي القانوني. بالتوازي مع ذلك، ستشهد الشركة التونسية لصناعات التكرير نقلة نوعية من خلال بناء خزانات جديدة بسعة 300 ألف م^3، مع العمل على تأهيل وحدة التقطير الجوي لرفع إنتاجيتها بنسبة 35% وتطوير وحدة التهذيب الحفزي.

كما تشمل الجهود التنموية تحديث البنية التحتية اللوجستية من خلال تهيئة مستودع قابس غنوش والترفيع في طاقة خزن مستودع حلق الوادي للمحروقات، مما يضمن مرونة أكبر في توزيع وتأمين المنتجات النفطية في مختلف جهات البلاد.

الكهرباء والغاز

شهدت السنّوات الأخيرة دخول محطات جديدة لإنتاج الكهرباء حيز الاستغلال، إلى جانب تسجيل تحسن طفيف في بعض المؤشرات الفنية للقطاع. غير أنّ عددًا من المشاريع الكبرى لم يُنجز في الآجال المقررة، نتيجة صعوبات تمويلية وإدارية، بما يستدعي إرساء آليات ناجعة لتبسيط الإجراءات وتفعيل أدوات التمويل وتعزيز التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

بلغت نسبة النموّ السنوي للطاقة الكهربائية المنقولة على الشبكة 2,4% خلال الفترة 2021-2025 حيث بلغت قيمتها 22970 جيغواط/ساعة خلال سنة 2025.

وقد اتسمت الفترة 2021-2025 بتراجع إنتاج الكهرباء من المحطّات الكلاسيكيّة مقابل ارتفاع توريد الكهرباء (مشتريات من الجزائر "SONELGAZ" وليبيا "GECOL"). وقد بلغت الطاقة الكهربائية المنتجة من المحطات الخاصّة للطاقات المتجددة تحت نظامي التراخيص واللّزمات 82 ج.و.س سنة 2025 مقابل تقديرات بـ 1908 ج.و.س. ويعود ذلك إلى تأخّر إنجاز مشاريع المحطات الخاصّة ومنها تلك المبرمجة في إطار نظام اللّزمات.

وباعتبار تسجيل درجات حرارة مرتفعة (تعادل أو تفوق 45 درجة مئوية في بعض الفترات) خلال فصل الصيف، تفقد المحطات الحراريّة من قدرتها المركّزة ما يصل إلى20%، إضافة إلى غياب القدرات الاحتياطيّة ضمن أسطول الشركة. وبالتالي ورغم شراءات الكهرباء من الجزائر، يظلّ إنتاج الشركة غير كاف لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء من طرف الحرفاء خلال ذروة الصيف، مما نتج عنه عديد الاضطرابات على مستوى شبكة الكهرباء وأدّى إلى تسجيل عديد الانقطاعات للكهرباء وذلك لضمان سلامة الشبكة الكهربائيّة.

تطور الطلب على الكهرباء (ج.و.س)

	2020	2021	2022	2023	2024	2025
إجمالي المبيعات	**15 495**	**16 615**	**17 670**	**17 842**	**17110**	**17434**
الجهد العالي	1 178	1 358	1 317	1 184	1 175	1350
الجهد المتوسط	6 359	6 780	7 145	7 140	7 067	7096
الفاقد التجاري المفوتر	123	173	221	360	426	-
الجهد المنخفض	7 835	8 304	8 987	9 158	8 868	8985
الطاقة الكهربائية المنقولة عبر الشبكة	**19 746**	**21 113**	**22032**	**21744**	**22 009**	**22970**
الذروة (م.و.)	**4 030**	**4 825**	**4 825**	**4 825**	**4888**	**4837**

المصدر: الشركة التونسية للكهرباء والغاز

توزيع كميات الغاز الطبيعي المتاحة

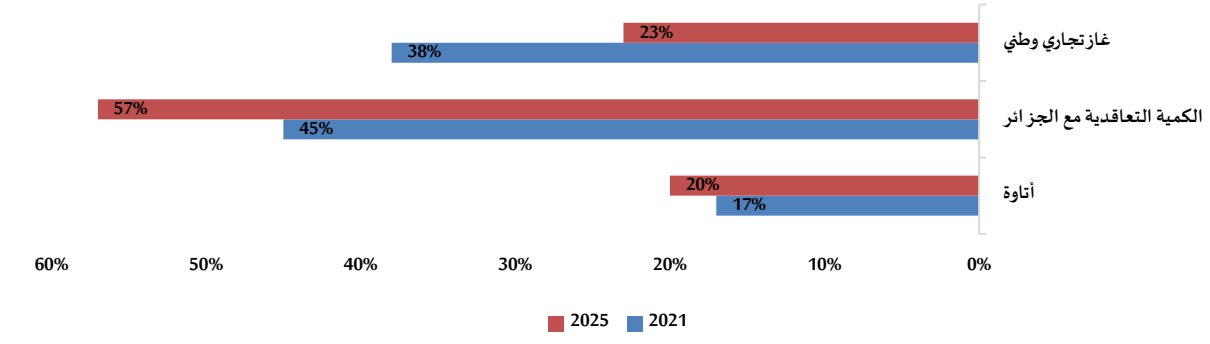

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

كما سجّل استهلاك الغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء خلال الفترة 2021-2025 انخفاضا سنويا بـ 1,5 % ليبلغ 3542 ألف ط.م.ن خلال سنة 2025. ويعود هذا الانخفاض بالأساس إلى ارتفاع واردات الكهرباء وتحسّن الاستهلاك النوعي لمحطات إنتاج الكهرباء[4].وقد بلغ استهلاك الحرفاء للغاز 1344 ألف ط.م.ن خلال سنة 2025 مسجلا زيادة سنوية بـ 3,2 % خلال الفترة 2021-2025. وقد تمّ خلال الفترة 2021-2025 إنجاز المشاريع التالية:

- انطلاق الاستغلال الكامل لمحطة إنتاج الكهرباء دورة مزدوجة "رادس ج" بقدرة مركزة تقدر بـ 457 ميغاواط خلال سنة 2021.
- تركيز الجزء الثاني من محطة إنتاج الكهرباء من الطاقة الفولطاضوئية للشركة التونسية للكهرباء والغاز "توزر2" بقدرة 10 ميغاواط.
- تركيز 15 محطة خاصّة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الفولطاضوئية في إطار نظام التراخيص، حيث سيبلغ إجمالي القدرة في إطار هذا النظام 51 ميغاواط أواخر سنة 2025 وبداية سنة 2026.
- تركيز ثلاث محطات خاصّة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الفولطاضوئية في إطار نظام اللّزمات أواخر سنة 2025، لتبلغ القدرة المركزة الإجمالية في إطار هذا النظام 200 ميغاواط.

إجمالا، يواجه قطاع الكهرباء والغاز مزيجا من الإمكانيات الواعدة والتحديات الهيكلية، فبينما تبرز نقاط القوة في تحقيق تغطية شاملة للربط بالكهرباء تتجاوز 99% وامتلاك شبكة نقل مترابطة تسعى لمواكبة التحول الرقمي عبر "الشبكات الذكية"، إلا أن القطاع يعاني من العجز في موازنة الإنتاج وارتفاع الفاقد التجاري فضلاً عن بطء إنجاز المشاريع العمومية ومحدودية الربط الكهربائي مع دول الجوار.

وتتمثّل التهديدات الرئيسية في التبعية الطاقية المفرطة للغاز الطبيعي الذي يهيمن على المزيج الكهربائي، حيث تبقى الاستقلالية الطاقية مهدّدة بتقلبات الإمدادات. وفي المقابل، تلوح في الأفق فرص استراتيجية لتجاوز هذه الأزمات، أبرزها مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (ELMED) وتفعيل الربط الكهربائي المغاربي، بالإضافة إلى التوسع في مشاريع الطاقات المتجددة والتوجه نحو استعمال الغاز الطبيعي المسال (GNL) لتنويع المصادر وتحقيق السيادة الطاقية.

II. توجهات وسياسات ومشاريع قطاع الكهرباء والغاز للفترة 2026- 2030

يتجه قطاع الكهرباء والغاز في تونس نحو مرحلة مفصلية من التحولات الجوهرية، حيث يواجه ضغوطاً خارجية متزايدة تفرضها تقلبات الطلب العالمي التي دفعت بأسعار الغاز ومعدات الطاقة نحو مستويات قياسية. وتجد الشركة التونسية للكهرباء والغاز نفسها في مواجهة مخاطر مالية متصاعدة نتيجة عدم استقرار الأسواق الدولية، مما يستوجب تبني استراتيجيات مرنة للتكيف مع هذه المتغيرات. وبالتوازي، تمثل الاتفاقيات المناخية الدولية قوة دفع أساسية نحو تسريع الانتقال الطاقي، مما يفتح آفاقاً لفرص داخلية واعدة تتمثل في تعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة لضمان السيادة الطاقية وتخفيف العبء المالي عن كاهل الدولة.

وتتمحور الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بتعزيز الاستقلالية الطاقية وتنويع مصادر التزود وتحقيق التوازن بين العرض والطلب بعنوان الفترة 2026-2030 حول أهداف طموحة تشمل **كهربة الاستعمالات الطاقية وتوسيع نطاق تطوير الطاقات المتجددة** للحد من التبعية للمصادر التقليدية وتحسين **حوكمة القطاع عبر الرقمنة والتسيير الذكي للطلب**، بما يساهم في تقليص وتيرة الاستهلاك وزيادة الطلب على الطاقة.

وتتضمن سياسة قطاع الكهرباء والغاز خلال الفترة 2026-2030 خاصّة العناصر التالية:

- **تطوير إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة:** تستهدف تونس رفع حصة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي إلى 35 % بحلول سنة 2030 من خلال كل من نظام اللزمات الذي يشمل إطلاق مشاريع كبرى لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح ونظام التراخيص من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في محطات متوسطة الحجم وكذلك نظام الإنتاج الذاتي بهدف تمكين المؤسسات الصناعية والمنازل من إنتاج حاجياتهم من الكهرباء وبيع الفائض للشركة التونسية للكهرباء.
- **تطوير البنية التحتية لضمان استقرار الشبكة** مع دخول محطات الطاقات المتجددة مرحلة الإنتاج، من خلال تطوير الشبكات الذكية: تعميم العدادات الذكية لتحسين إدارة الطلب وتحديد الأعطال بصفة حينية وكذلك دراسة إنشاء محطات لتخزين الطاقة عبر ضخ المياه على غرار مشروع "وادي المالح" لضمان توفر الطاقة في أوقات الذروة.
- **تعزيز الربط الكهربائي مع دول الجوار وأوروبا:** من المنتظر أن تصبح تونس منصة استراتيجية لتبادل الطاقة وذلك عبر مشروع ألماد (مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا بقدرة 600 ميغاوات) الذي سيسمح بتطوير مرونة المنظومة الكهربائية وقدرتها على استيعاب الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة. كما سيسهم في تعزيز الاستقلالية الطاقية وتصدير فائض الطاقة المتجددة واستيراد الكهرباء عند الضرورة إلى جانب الربط المغاربي بتعزيز الخطوط مع الجزائر وليبيا لضمان استقرار المنظومة الكهربائية الإقليمية.
- **تحسين الأداء الفني والتجاري والمالي للشركة التونسية للكهرباء والغاز** حيث تمّ إنجاز عقد أهداف للفترة 2025-2028 الذي يهدف إلى استعادة التوازن المالي للشركة وتحسين أدائها الفني والتجاري من خلال بلورة مؤشرات أداء واضحة. ويرتكز هذا البرنامج بالأساس على إنجاز جملة من المشاريع لتلبية الطّلب المستقبلي على الكهرباء والغاز وتحسين الخدمات وتحسين الأداء الفني والتّجاري واستعادة التوازن المالي للشّركة وتحسين حوكمتها.

أما على المستوى الكمي، فمن المتوقع أن يواصل الطلب على الكهرباء في منحاه التصاعدي خلال الفترة 2026-2030، مدفوعًا بتحسن نسق النمو الاقتصادي والاستهلاك المنزلي وزيادة استهلاك المرافق العمومية، مما يستلزم توفير طاقات إنتاج إضافية قد تصل إلى 600 ميغاواط. وسيساهم تطوير الإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة في تقليص الضغط على الشبكة الكهربائية، إذ يتوقع أن يرتفع النمو السنّوي للطاقة المتاحة على شبكة نقل الكهرباء بنسبة 3,4% خلال الفترة 2026-2030.

وفي المقابل، سيسجل الطلب على الغاز الطبيعي منحنى مزدوجًا. فمن جهة، سيتراجع استخدامه نسبيًا في قطاع الكهرباء بفضل الدمج المتسارع للطاقات المتجددة ومشاريع الربط الكهربائي. ومن جهة أخرى، سينمو الطلب عليه من قبل الحرفاء الصناعيين والتجاريين، مما يؤكد دوره المستمر كجزء مهم من مزيج الطاقة.

وتشمل أهمّ المشاريع المبرمجة تركيز محطات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ووحدات تخزين الطاقة الكهربائية وإتمام المشاريع الخاصّة بتمديد شبكات نقل الكهرباء والغاز الطبيعي في مختلف المناطق. كما سيتم إنجاز مشاريع استراتيجية كبرى على غرار مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (ELMED)ومشروع الشبكة الذكية (SMART GRID) وإنشاء وتوسعة محطات توليد الكهرباء على غرار رفع طاقة محطة سوسة بقدرة إضافية تبلغ 650 ميغاواط، مما يعكس توجّهاً نحو تعزيز البنية التحتية للطاقة وتنويع مصادرها.

الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

شهد قطاع **الطاقات المتجددة** تطورا ملحوظا تمثل في تحسين الإطار القانوني المنظم للقطاع وتركيز محطات شمسية جديدة إلا أن وتيرة الإنجاز لاتزال دون التطلعات وهو ما يستدعي تسريع تنفيذ المشاريع وتبسيط المسارات وتكثيف مساهمة القطاعين العمومي والخاص في تمويل المشاريع.

أما فيما يتعلق **بترشيد الاستهلاك والنجاعة الطاقية**، فقد شهدت البرامج المخصصة لها بعض التقدم، من خلال تجهيز المباني العمومية وتعميم مصابيح الإنارة المقتصدة للطاقة وتنظيم حملات تحسيسية وهو ما مكّن من تسجيل مؤشرات نوعية إيجابية. كما أنّه ورغم استمرار بعض الإشكاليات الإجرائية، فقد تم تطوير المنظومة القانونية وتوسيع نطاق برامج النجاعة الطاقية بما يضمن ديمومة النتائج.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

تتلخص أهمّ نتائج قطاع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة خلال الفترة 2021-2025 فيما يلي:

نظام اللزمات:

يتواصل تنفيذ أولى مشاريع اللزمات من خلال تركيز 500 ميغاواط من الطاقة الشمسية على 5 مواقع مقترحة من قبل الدولة بكلّ من القيروان وسيدي بوزيد وتوزر وقفصة وتطاوين. كما يتواصل برنامج تركيز 2000 ميغاوات جديدة كما يبيّنه الجدول التالي:

نظام الإنتاج	مصدر الطاقة	الهدف (ميغاواط)			
		2022	2023	2024	2025
لزمات	طاقة رياح	150	150	150	150
	طاقة شمسية	500	200	200	500

المصدر: الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي

نظام التراخيص:

تمّ تنظيم أربع جولات لتقديم مشاريع واسناد 58 موافقة مبدئية بقدرة حوالي 260 ميغاواط. وقد أمكن إلى موفّى جوان 2025 إنجاز 10 مشاريع من فئة 1 ميغاواط و4 مشاريع من فئة 10 ميغاواط دخلت كلها حيز الاستغلال التجاري خلال الفترة 2021-2025. وتعتبر نسبة الإنجاز ضعيفة مقارنة بالتوقعات بسبب عدة عراقيل تعلقت أساسا بالتمويل والاشكاليات العقارية .

وبعد تقييم الجولات الأولى وإدراج الإصلاحات الضرورية، تم موفّى سنة 2024 نشر الدعوة الخامسة لتقديم مشاريع بقدرة جمليّة تعادل 200 ميغاواط حيث لوحظ إقبال كبير من قبل المستثمرين التونسيين فاق كل التوقعات، إذ تجاوزت المطالب هدف 200 ميغاواط بالإضافة إلى انخراط عدة بنوك تونسية في تمويل المشاريع وهو مؤشر جيد حول كسب ثقة مؤسسات التمويل. وقد تم خلال الجولة الخامسة اسناد 186 مشروعا من فئة 1 و2 و10 ميغاواط بقدرة جمليّة 288 ميغاواط.

نظام الإنتاج الذاتي:

وتشمل **مشاريع منجزة من قبل القطاع الخاص والتي تهمّ الجهد المتوسط والجهد العالي:** وقد تمّ في هذا الإطار، إسناد أكثر من 300 ترخيص لمشاريع صغرى ومتوسطة بقدرة تناهز 100 ميغاواط منها حوالي 50 ميغاواط تم ربطها بالشبكة، كما تم في مارس 2025 اسناد مشروع كبير بقدرة 100 ميغاواط في إطار نظام الإنتاج الذاتي لسنة 2019 (تكوين شركة مشروع). كما تتعلّق **بمشاريع منجزة من طرف الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والتي تهمّ الجهد المنخفض.** وشملت الإنجازات بالخصوص:

الإنتاج الذاتي للكهرباء في القطاع السكني بتواصل تنفيذ برنامج بروسول الكهربائي. وقد مكّن هذا البرنامج خلال الفترة 2021-2025 من تركيز 73,4 ألف نظام فولطاضوئي بما يناهز 236 ميغاواط، هذا بالإضافة إلى الانطلاق في برنامج بروسول الكهربائي الاقتصادي.

- القطاع العمومي بالتعاقد مع شركات التركيب لتركيز حوالي 31 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية إلى غاية ماي 2025 في إطار برنامج الانتقال الطاقي بالمؤسسات العمومية.
- القطاع الصناعي والفلاحي والخدماتي بتواصل العمل على التشجيع على الاستثمار في الإنتاج الذاتي للكهرباء بالنسبة للمؤسسات العموميّة أو الخاصّة المرتبطة بالشبكة الوطنيّة للكهرباء وكذلك بالنسبة للمنشآت غير المرتبطة بالشبكة والخاصّة بالتنوير الريفي وضخ المياه.

النجاعة الطاقية:

تمّ في هذا المجال الانطلاق في:

- إنجاز المرحلة الأولى من البرنامج الوطني لاستبدال 4 مليون فانوس متوهج بفوانيس مقتصدة من نوع لاد (منها اقتناء وتوزيع 400 ألف فانوس لفائدة العائلات الأكثر انتفاعا بدعم الدولة للطاقة).
- إنجاز البرنامج الوطني لتجديد شبكة التنوير العمومي الذي يهدف إلى تخفيض كلفة استهلاك البلديات للطاقة البلديات.
- إجراءات تنفيذ برنامج تجهيز المسابح العمومية المغطاة بمحطات شمسية لتسخين المياه.
- تنفيذ تجربة نموذجية لاستعمال الطاقة الشمسية بمساجد ولاية توزر.

II. توجهات وسياسات ومشاريع الانتقال الطاقي للفترة 2026- 2030

تشهد المنظومة الطاقية العالمية تحوّلات جذرية أعادت تشكيل موازين الإنتاج والاستهلاك، إذ يتسارع نسق نموّ الطاقات المتجددة مدفوعًا بانخفاض كلفتها وتقدّم التقنيات الداعمة لها. كما تطوّرت كهربة الاستعمالات في النقل والصناعة والأنشطة المنزلية، بما يعزّز الاعتماد على الكهرباء كمحور أساسي للمنظومة الطاقية المستقبلية. ويواكب هذا التحوّل التطوّر التكنولوجي والرقمي عبر انتشار الشبكات الذكية ولامركزية الإنتاج وحلول التخزين المتقدمة، مما يرفع من مرونة الشبكات ويحسّن من نجاعة التزويد والتحكم في الانبعاثات الكربونية.

وترتكز الرؤية المعتمدة للانتقال الطاقي على **تحسين الاستقلالية الطاقية** عبر تقليص العجز الطاقي وزيادة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي لتبلغ **35%** موفّى سنة 2030، بما يعزّز التنويع والاعتماد على الموارد المحلية. كما تسعى الرؤية إلى تطوير نجاعة استعمال الطاقة من خلال تخفيض الاستهلاك بنحو **30%** في أفق سنة **2030**، إلى جانب الالتزام بالجهود الوطنية والدولية للحدّ من التحديات المناخية عبر تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون **بنسبة 46%** في قطاع الطاقة عند موفّى سنة 2030، بما يرسّخ مسارًا واضحًا نحو اقتصاد منخفض الكربون.

سيتم في نفس الإطار تأهيل البنية التحتية للمنظومة الكهربائية لتكون أكثر مرونة وكفاءة مع إدماج التقنيات الحديثة والأنظمة الذكية التي تضمن استقرار الشبكة. وتلعب هذه التحديثات التقنية دوراً حاسماً في تعزيز قابلية إدماج الطاقات المتجددة، مما يسمح باستيعاب التدفقات المتغيرة للطاقة النظيفة وتحويل التحديات التقنية إلى فرص للتنمية.

القدرة المركزة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة (الوحدة ميغاواط)

نظام الإنتاج		توقعات 2025	مبرمج					القدرة المركزة في موفّى 2030
			2026	2027	2028	2029	2030	
رياح	**المجموع**	**220**	**0**	**30**	**0**	**525**	**1150**	**1925**
	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	220	0	30	0	100	0	350
	لزمات	0	0	0	0	425	1150	1575
الفولطاضوئية	**المجموع**	**186**	**340**	**640**	**868**	**440**	**1090**	**3564**
	إنتاج ذاتي (جهد عالي ومتوسط)	115	40	190	140	140	140	765
	أنظمة أخرى	71	300	450	728	300	950	2799
	- الشركة التونسية للكهرباء والغاز	20	0	0	50	0	100	170
	- لزمات	0	200	300	498	200	750	1948
	- تراخيص	51	100	150	180	100	100	681
المجموع العام		**406**	**340**	**670**	**868**	**965**	**2240**	**5489**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة (ديسمبر2025)

وستشمل حزمة من الإصلاحات التشريعية المرجعية إنشاء هيئة تعديلية لقطاع الكهرباء لضمان شفافية الأسعار، بالتوازي مع إصدار مجلة الطاقات المتجددة ومراجعة الأطر الترتيبية لتبسيط إجراءات منح الرخص وتسريع ربط المشاريع بالشبكة الوطنية للكهرباء.

وفي هذا السياق، تراهن الدولة على التحول الرقمي لتقليص الآجال الإدارية للمستثمرين وتعزيز دور صندوق الانتقال الطاقي كآلية تمويلية أساسية لدعم مشاريع النجاعة الطاقية وتنويع تدخلاته لفائدة المجالات التي تشهد ارتفاع في نسق استهلاكها للطاقة.

ويعتبر **مشروع الربط الكهربائي بين تونس و إيطاليا** مشروعا إستراتيجيا يتكوّن من كوابل بحرية ومحطتي تحويل وهي منشآت مشتركة مع الجانب الإيطالي ومنشآت لتقوية شبكة نقل الكهرباء يتم إنجازها من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز. وسيؤدي الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا بالأساس إلى تنويع مصادر إمدادات الكهرباء بما يعزّز الاستقلالية الطاقية ويساهم في تحقيق توازن تدريجي في التبادل الكهربائي مع التقدّم في الإدماج المتوقع لمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ضمن المنظومة الكهربائية.

3.3 الحد من التلوث والمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي

يهدف مخطط التنمية 2026–2030 في المجال البيئي إلى إرساء مقاربات تدمج البعد البيئي بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بما يحسّن من جودة الحياة ويحدّ من التلوث بالإضافة إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وتعزيز التأقلم مع التحديات المناخية والقدرة على مجابهتها. ويساهم هذا التوجه في تكريس العدالة الاجتماعية وتعزيز الدور الاجتماعي للدولة وتحقيق التوازن التنموي بين الجهات وتكافؤ الفرص بين المواطنين ويضمن حقوق الأجيال المقبلة.

ويستند المخطط في هذا الإطار إلى الالتزامات الدولية لتونس في مجال البيئة وإلى الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي التي تشكّل إطارا مرجعيا للإصلاحات البيئية وذلك عبر دعم الانتقال الطاقي وترشيد التصرف في الموارد وتطوير الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري وتعزيز الثقافة البيئية. كما تعكس خيارات هذه المرحلة تطلعات المجالس المنتخبة من خلال طلباتهم المتمثلة في العيش في بيئة سليمة وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

I. أهمّ نتائج الفترة 2021-2025

في إطار السعي لتحسين جودة المحيط والمحافظة على البيئة، ارتكز العمل خلال الفترة 2021-2025 على تطوير آلية التطهير وتحسين مردودية شبكات المياه المستعملة والمعالجة ومنظومة التصرف في النفايات. كما تمّ تكثيف الجهود من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي واستعادة المنظومات الإيكولوجية ودعم برامج حماية الشريط الساحلي والحد من الانجراف إلى جانب التأقلم مع التطور المتسارع للتكنولوجيات الحديثة واعتماد حلول تكنولوجية مبتكرة لمجابهة تحديات القطاع.

ففي مجال **التطهير**، مكنت الاستثمارات المبرمجة خلال الفترة 2021-2025 من الرفع في نسبة الربط بشبكة التطهير إلى حدود 62.1% بكامل تراب الجمهورية مع تسجيل نسب متفاوتة بين الولايات.

كما تم العمل خلال هذه الفترة، على تحسين الخدمات المسداة وذلك من خلال مواصلة مشاريع توسيع وتجديد الشبكة بالمدن المتبناة وتوسيع تدخلات الديوان الوطني للتطهير لتشمل بقية المدن المتوسطة والصغرى (204 بلدية متبناة لفائدة أكثر من 9.5 مليون ساكن) إلى جانب الرفع من طاقة المعالجة خاصّة بالمناطق الحضرية الكبرى إلى 295 مليون متر مكعب سنويا إضافة إلى العمل على تحسين نسبة نوعية المياه المعالجة المطابقة لمواصفات السكب في الوسط المتلقي إلى حدود 73%. وبلغ عدد محطات التطهير، إلى موفّى سنة 2025، 131 محطة موزعة على كامل تراب الجمهورية منها 37 محطة تطهير ذات معالجة ثلاثية.

نسبة الربط بالتطهير حسب الولايات

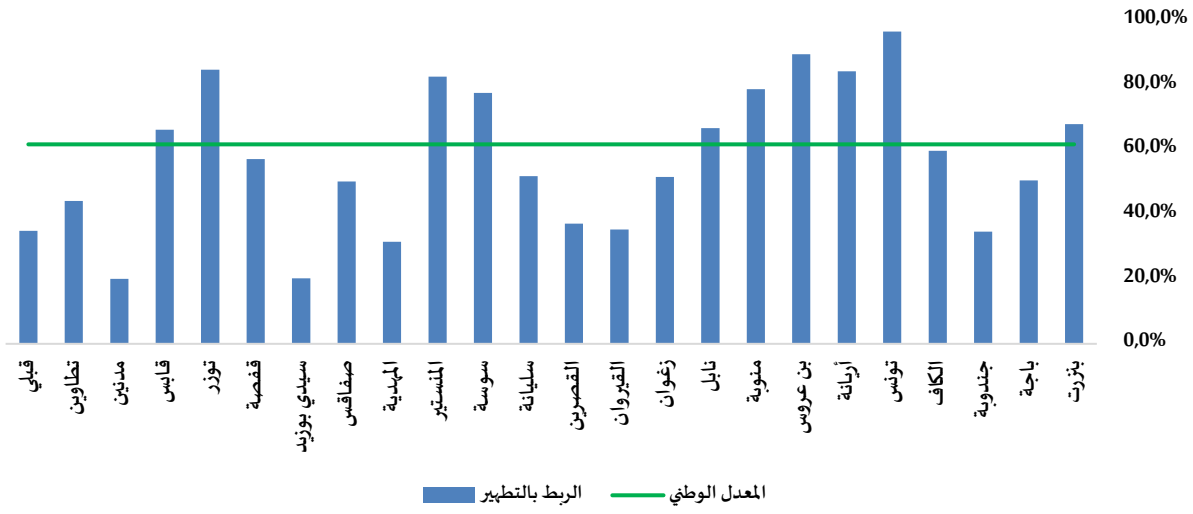

وفي إطار تحسين خدمات التطهير، تم كتجربة أولى الشروع في تنفيذ عقد لزمة استغلال منشآت التطهير المستغلة في إطار عقد الشراكة مع القطاع الخاص لاستغلال منشآت التطهير بالجنوب التونسي (ولايات صفاقس وقابس ومدنين وتطاوين) وذلك منذ شهر جوان 2024.

وشهد قطاع **التصرف في النفايات** خلال الفترة 2021-2025 تسجيل تطورات نوعية مكنت من الترفيع في كميات النفايات المنزلية المعالجة والمقدرة بـ 2.6 مليون طن من النفايات المنتجة سنويا ومن مواصلة تأمين استغلال المرافق العمومية للتصرف في النفايات المنزلية والمشابهة وتفادي الانعكاسات السلبية على البيئة والصحة العامة (11 مصب مراقب و6 مصبات بلدية و58 مركز لجمع ونقل النفايات بكامل تراب الجمهورية). كما تمت مواصلة استصلاح المصبات العشوائية وإزالة النقاط السوداء التي شملت أغلب ولايات الجمهورية وذلك في إطار معاضدة مجهودات البلديات في هذا المجال، بالإضافة إلى إرساء ثقافة التسميد بالنفايات العضوية بالتنسيق مع البلديات ومؤسسات البحث العلمي. كما تم خلال أواخر سنة 2023 الإعلان عن الترشحات لعقد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لمشروع استغلال وحدة معالجة النفايات الصناعية والخاصّة بجرادو ومراكز التحويل التابعة لها بكل من قابس وصفاقس.

كما شهدت الفترة 2021-2025 إنجاز عدة أشغال **لحماية الشريط الساحلي** من الانجراف على طول حوالي 30 كلم من أهمّها نذكر الشريط الساحلي لرفراف، سليمان، سوسة الشمالية، قرقنة وجنوب القنطاوي الذي بلغ مرحلته الأخيرة في الإنجاز. وكذلك التدخل سنويا على ما يقارب 192 كلم من الشواطئ لتنظيفها عن طريق التمشيط والغربلة. كما شهدت هذه الفترة استكمال عدة دراسات استراتيجية كدراسة تحديد الشريط الساحلي ودراسة تحديد مقاطع الرمال البحرية للاستغلال في أشغال تغذية الشواطئ المنجرفة ودراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية لمشروع استصلاح خليج المنستير ودراسة استكشاف مواقع الترسبات الرملية لاستغلالها في تغذية الشواطئ التونسية المهددة بالانجراف البحري بالإضافة إلى عدة دراسات أخرى للحماية من الانجراف البحري. كما يتم العمل على دراسة ملفات إسناد تراخيص الأشغال الوقتي للملك العمومي البحري (حوالي 2000 رخصة) وتحيينها ومتابعتها.

وفي مجال **الوقاية والحد من التلوث والعناية بالبيئة**، تم تقييم أكثر من 3000 دراسة مؤثرات على المحيط لمشاريع استثمارية في مختلف القطاعات بنسبة رفض تقارب 7% خلال الفترة 2021-2025، كما تم خلال هذه الفترة إجراء حوالي 23000 عملية مراقبة وتم تحرير أكثر من 3800 محضر ضد المؤسسات المخالفة للقوانين البيئية.

أما فيما يتعلق بتقييم دراسات إزالة التلوث، فقد تم تقييم أكثر من 1300 دراسة وإعادة التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية القائمة التي تقدم بها المستثمرون لتسوية وضعياتهم كمؤسسات مرتبة أو للانخراط في منظومات التأهيل البيئي أو الجودة أو استجابة للطلبات الفنية المضمنة بمحاضر المخالفات المحررة ضدهم.

وفي مجال **التحديات المناخية والتأقلم التكنولوجي**، تولت الوحدة الوطنية التنسيقية خلال سنة 2021 تحيين المساهمات المحددة وطنيا (CDN) التي تتضمن التزامات تونس في مجال التخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة والتأقلم مع التحديات المناخية والمحافظة على الموارد الطبيعية، في إطار تنفيذ مقتضيات اتفاق باريس بشأن المناخ. وتمّ خلال الفترة 2021-2025 إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التحديات المناخية في أفق سنة 2050 التي تهدف إلى بلوغ الحياد الكربوني، وإعداد التقرير الأول للشفافية والجرد الوطني للغازات الدفيئة للفترة 1992- 2023. كما شهدت سنة 2025 استكمال المخطط الوطني للتأقلم مع التحديات المناخية والشروع في تحديث المساهمات المحددة وطنيا (CDN 3.0) للفترة 2025-2035.

وتم العمل خلال هذه الفترة على تقوية القدرات الوطنية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في مجالات تخفيف الانبعاثات والتأقلم مع التحديات المناخية والشفافية والتمويل المناخي والمفاوضات الدولية، هذا إلى جانب الاستعداد للاستفادة من الفرص لتعبئة الموارد المالية المتاحة في مجال الصناديق المناخية (الصندوق الأخضر للمناخ، الصندوق العالمي للبيئة، صندوق التأقلم، صندوق الخسائر والأضرار...) والفصل 6 من اتفاقية باريس المتعلق بسوق الكربون. من جهة أخرى، تركزت الجهود على دعم قدرات المؤسسات الاقتصادية على احتساب البصمة الكربونية والتقليص منها بهدف الحفاظ على قدرتها التنافسية في ظل اعتماد الدول الأوروبية شروط وإجراءات تخصّ البصمة الكربونية للمنتوجات الموجهة إلى أسواقها.

وحظي مجال **التنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية ومقاومة التصحر** بالأهمية ضمن الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي وخاصّة بالمحور الثالث المتعلق بالإدارة المستدامة للموارد والنظم الإيكولوجية من حماية واستعادة وتجديد وتنوع، فضلا عن تثمينها والمحافظة عليها، حيث ظفر هذا المجال بعديد من الأنشطة والبرامج والمشاريع نذكر من أهمّها مشروع تحديد الأولويات الوطنية الخاص بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 ومشروع التعاون الإقليمي لمؤشرات المحاسبات البيئية للأنظمة الإيكولوجية في إفريقيا ومشروع التصرف في المشاهد الواحية.

وتتمثّل **الإشكاليات الهيكلية** لقطاع البيئة بالخصوص في:

- **تفاقم الضغوط البيئية**، حيث تشهد الأوضاع البيئية ضغوطا متزايدة تتمثل أساسا في تلوث المياه والتربة والهواء، إلى جانب تدهور النظافة العامة والمساحات الخضراء والمنتزهات وهو ما ينعكس سلبًا على جودة الحياة والصحة العامة. وتزداد هذه الإشكاليات حدة في ظل المخاطر الصحية المتنامية، خاصّة الأمراض المنقولة عبر المياه والتلوث الصناعي.
- **ضعف منظومات التدخل والاستجابة**، إذ يسجل قصور في سرعة ونجاعة التدخل إزاء الوضعيات البيئية المخلة، إضافة إلى محدودية جاهزية نظم التأقلم ومجابهة الظواهر المناخية القصوى مثل الجفاف والفيضانات وموجات الحر، التي تشهد تفاقمًا ملحوظًا.
- **إشكاليات التصرف في النفايات**: حيث تواجه عدة مناطق إشكاليات هيكلية تتعلق بقرب بلوغ المصبات طاقتها الاستيعابية القصوى وخاصّة مصب برج شاكير بتونس الكبرى، مما يستوجب إيجاد حلول جذرية ومستدامة. وفي هذا الإطار، يبرز توجه الجماعات المحلية نحو إبرام عقود لزمات في مجال التصرف في النفايات كأحد التوجهات المطروحة، رغم ما يرافقه من تحديات تنظيمية ومالية.
- **تدهور المنظومات البيئية الساحلية** نتيجة الضغط المكثف على الشريط الساحلي، حيث تتركز أغلب الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات، بما في ذلك 90% من المنشآت السياحية و95% من المناطق الصناعية وقرابة ثلثي السكان. وقد أدى ذلك إلى تفاقم ظاهرة انجراف السواحل، بما يؤثر سلبًا على التوازنات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- **ضعف الإطار المؤسساتي والتمويلي**، حيث تبرز الحاجة إلى تعزيز التواصل والاتصال عبر بعث آليات لمتابعة المشاريع وضمان انخراط مختلف الفاعلين والمعنيين، مع تحسين مستوى تقدم الإنجاز داخل المؤسسات الخاضعة لإشراف وزارة البيئة. كما تشكل محدودية التمويلات، خاصّة في ظل ارتفاع كلفة المشاريع البيئية الكبرى وعلى رأسها مشاريع التطهير، عائقا إضافيا أمام تحقيق الأهداف البيئية المنشودة.

II. استشراف التحوّلات والتطوّرات المستقبلية

تتّفق الهيئات الدولية والتقارير العالمية على صعوبة المرحلة المقبلة حيث أنّ التحديات ذات العلاقة بحماية البيئة والتنمية في ظل تصاعد التحديات المرتبطة بحماية البيئة والتنمية المستدامة، نتيجة الاستغلال المفرط للرأسمال الطبيعي. وفي هذا السياق، حرص تونس على الانخراط في المجهودات العالمية للمحافظة على البيئة من خلال المصادقة على الاتفاقيات الأممية حول التحديات المناخية والتنوع البيولوجي ومقاومة التصحر.

وترمي المصادقة على هذه الاتفاقيات إلى إحكام الملاحة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة وذلك من خلال السعي إلى إدماج البعد البيئي في الأنشطة والقطاعات التنموية ذات الأولوية وهو ما من شأنه إكساب كل نشاط تنموي القدرة على التطور مع احترام متطلبات المحافظة على بيئة سليمة وعلى توازن المنظومات الطبيعية.

كما سيتركز المسار المستقبلي للقطاع على تعزيز الحوكمة البيئية من خلال تحديث الإطار التشريعي والمؤسساتي وتحسين التنسيق بين المتدخلين وتطوير المتابعة والتقييم، خاصّة في مجالات التقييم البيئي للمشاريع والمراقبة البيئية وتفعيل مبدأ العهدة على الملوث.

من ناحية أخرى، ستتجه السياسات البيئية إلى تكثيف إجراءات التخفيف والتأقلم مع التحديات المناخية وذلك عبر دعم الانتقال الطاقي والنجاعة الطاقية، إلى جانب تعزيز استعمال الطاقات المتجددة وتطوير حلول مبتكرة للتأقلم مع ندرة المياه والجفاف، خاصّة في ظل وجود وعود بمضاعفة تمويل التأقلم مع التحديات المناخية ثلاث مرات بحلول سنة 2035 وذلك تبعا لمخرجات مؤتمر الأطراف الثلاثون

(COP30) المنعقد ببليم-البرازيل الذي أطلق بدوره الأجندة العالمية للعمل المناخي (GCAA) والتي تهدف إلى تعبئة العمل المناخي الطوعي لكافة الفاعلين (الحكومات، القطاع الخاص، الجماعات المحلية، المستثمرون، المجتمع المدني) والانتقال من مرحلة التفاوض إلى التنفيذ الفعلي للالتزامات المنبثقة عن اتفاق باريس.

كما ينتظر خلال هذه الفترة تطوير منظومة التصرف المستدام في النفايات والمرور التدريجي نحو الاقتصاد الدائري من خلال تطوير عملية الفرز من المصدر ثم الجمع وصولا إلى التثمين والحد من الردم وتشجيع الاستثمار في إعادة التدوير والتثمين الطاقي، بما يساهم في تقليص الضغوط البيئية وخلق فرص عمل خضراء على المستوى المحلي.

وستحظى حماية المحيط الطبيعي والمنظومات الإيكولوجية بأهمية متزايدة، خاصّة الشريط الساحلي والمناطق الرطبة والغابات، عبر تنفيذ برامج للوقاية من التلوث ومقاومة الانجراف البحري واستعادة المنظومات المتدهورة ومقاومة التصحر، بما يضمن المحافظة على التنوع البيولوجي ودعم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به، لا سيما السياحة المستدامة والصيد البحري.

III. الرؤية الاستراتيجية لفترة 2026- 2030

تندرج الرؤية الاستراتيجية لقطاع البيئة للفترة 2026-2030 في إطار **تكريس الانتقال نحو نموذج تنموي يوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية الموارد الطبيعية. وتهدف إلى ترسيخ الحق في العيش ضمن بيئة سليمة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.**

وفي هذا الإطار، ستتكثف الجهود خلال الفترة القادمة من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- تعزيز منظومة التطهير المستدام وتحسين جودة المياه المعالجة بضمان مياه آمنة لمختلف الاستعمالات.
- إرساء منظومة ناجعة ومندمجة للتصرف المستدام في النفايات والاقتصاد الدائري.
- حماية الشريط الساحلي وتثمينه وضمان استدامة المنظومات الساحلية.
- الوقاية من التلوث والعناية بالمحيط.
- مجابهة التحديات المناخية وتعزيز التكيف والتأقلم التكنولوجي.
- المحافظة على التنوع البيولوجي واستعادة المنظومات الإيكولوجية ومقاومة التصحر.
- تعزيز الحوكمة البيئية وتطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي.
- توفير التمويلات اللازمة وتحفيز الاستثمار الأخضر والمستدام.

IV. مضمون السياسة البيئة

1. تعزيز منظومة التطهير المستدام وتحسين جودة المياه المعالجة بضمان مياه آمنة لمختلف الاستعمالات:

في إطار تجسيم التوجّهات الاستراتيجية لقطاع التطهير خلال فترة مخطط التنمية 2026–2030، يعمل الديوان الوطني للتطهير على تنفيذ جملة من السياسات والبرامج والإصلاحات الهادفة إلى تحسين خدمات التطهير والحدّ من التلوث المائي وتعزيز الاستدامة البيئية.

ويرتكز هذا التوجه أساسًا على تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبنّاة وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل المدن غير المتبنّاة (242 بلدية متبناة في أفق 2030)، من خلال إنجاز مشاريع توسعة وتهذيب شبكات التطهير ومحطات الضخ بمختلف ولايات الجمهورية لتصل نسبة الربط إلى حدود 69.3% سنة 2030. وتكتسي هذه المشاريع أولوية قصوى نظرًا لتقادم المنشآت الحالية وما نتج عنه من إخلالات تقنية وارتفاع كلفة الاستغلال. كما تمكّن هذه التدخلات من مواكبة التطور العمراني والاقتصادي خاصّة في المدن الكبرى مثل تونس الكبرى، وسوسة، ونابل وصفاقس. كما يواصل الديوان توسيع مجال تدخلاته لتشمل تطهير المدن الصغرى والمناطق الريفية ذات السكن المجمّع والتي يتجاوز عدد سكانها 3000 ساكنا بهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وحماية الصحة العامة.

كما يولي الديوان أهمّية خاصّة لتحسين نوعية المياه المعالجة وبلوغ نسبة 85% من المياه المعالجة المطابقة للمواصفات في سنة 2030 بهدف تثمينها وإعادة استعمالها في القطاع الفلاحي بنسبة 30%، دعمًا للمجهود الوطني للتأقلم مع العوامل المناخية. وينتظر تحقيق هذه الأهداف بفضل تجديد المعدّات وتوسيع طاقة المعالجة بالمحطات المتقادمة وإدراج المعالجة الثلاثية في المحطات الجديدة وتجهيز المحطات القائمة تدريجيًا بأنظمة معالجة تكميلية (156 محطة تطهير في أفق 2030). إضافة إلى ذلك، يتم إنجاز محطات مخصّصة لمعالجة المياه المستعملة الصناعية بالمناطق الصناعية الكبرى، إلى جانب تنفيذ برنامج متكامل للتصرّف المستدام في الحمأة وتثمينها في الفلاحة والصناعة.

وفي سياق تعزيز الاستدامة الطاقية، يعمل الديوان على اعتماد التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة في الطاقة، تماشيًا مع التزامات اتفاق باريس، من خلال تحسين النجاعة الطاقية لمحطات التطهير واستعمال الطاقات المتجددة، خاصّة الطاقة الشمسية، في تشغيل المنشآت.

كما يسعى الديوان إلى تدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص قصد تطوير البنية التحتية للتطهير والاستفادة من الإمكانيات المالية والتكنولوجية للقطاع الخاص. وفي هذا الإطار، يُقترح إنجاز مشاريع كبرى من بينها محطة معالجة متقدمة بقابس وقطب التطهير بتونس الشمالية وقطب التطهير بقابس، بما من شأنه الارتقاء بمنظومة التطهير وتحسين مردوديتها على المستويين البيئي والاقتصادي.

2. إرساء منظومة ناجعة ومندمجة للتصرف المستدام في النفايات والاقتصاد الدائري:

تماشياً مع التوجهات الوطنية في مجال حماية البيئة والانتقال الإيكولوجي، تهدف استراتيجية التصرف في النفايات إلى إرساء منظومة فعّالة ومندمجة للتصرف المستدام في النفايات وذلك عبر تثمين الفرص المتاحة بالقطاع وتعزيز دوره في الاقتصاد الدائري وتشريك القطاع الخاص في مجال التصرف والتثمين كقطاع واعد لما يتيحه من فرص للاستثمار والتشغيل ونقل التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال.

ويتمثل المحور الأساسي لهذا التوجه في تطوير منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة، من خلال التخلي التدريجي عن الردم الفني والتوجه نحو الرسكلة والتثمين المادي والطاقي والعضوي وذلك بهدف تثمين 30% من النفايات المنزلية في أفق 2030 عبر إحداث وحدات لمعالجة وتثمين النفايات في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص (5 وحدات تثمين في موفّى سنة 2030). وتهدف هذه المقاربة إلى إعادة إدماج المواد والطاقات المستخلصة من النفايات في الدورة الاقتصادية، مع تقليص الكميات الموجهة للمصبات والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

كما يكتسي قطاع الرسكلة والتثمين أهمّية استراتيجية باعتباره ركيزة الاقتصاد الدائري ومحركاً لإحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة البيئية، إلى جانب ترسيخ ثقافة الفرز الانتقائي من المصدر والحد من إنتاج النفايات. ويواكب ذلك تطوير منظومات مختلفة تشمل عديد أنواع النفايات، مدعومة بإجراءات تشريعية وتحفيزية وتحسيسية، بما يسهم في تحقيق نتائج ملموسة على المدى المتوسط والبعيد.

وفي الإطار ذاته، ستتواصل جهود تعزيز منظومة الجمع والنقل عبر إحداث مراكز تجميع ومحطات فرز، مع العمل على الحد من المصبات العشوائية وتهيئتها عند الاقتضاء والقضاء على النقاط السوداء، إلى جانب نشر ثقافة التسميد وتحويل النفايات العضوية إلى سماد.

أما فيما يتعلق بالنفايات الصناعية والخاصة، فقد وضعت الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات برنامجاً لإحكام التصرف فيها من خلال إنجاز واستغلال منشآت الخزن والنقل والمعالجة وذلك عبر الشراكة مع القطاع الخاص لإعادة استغلال منشآت النفايات الصناعية والخاصّة بكل من زغوان وصفاقس وقابس، على أن ينطلق الاستغلال خلال الفترة 2026-2030. كما ستعمل الوكالة على استكمال الإطار التشريعي للمنظومات المتبقية، خاصّة المتعلقة بالنفايات الكهربائية وال إلكترونية والزيوت الغذائية المستعملة والإطارات المطاطية.

3. حماية الشريط الساحلي وتثمينه وضمان استدامة المنظومات الساحلية:

في إطار حماية الشريط الساحلي من مخاطر الانجراف البحري، حيث يُقدَّر أن نحو 20% من السواحل ستكون مهددة بهذه الظاهرة في أفق سنة 2030، تم ضبط جملة من السياسات والبرامج الهادفة إلى حماية المنظومات الساحلية وتثمينها وضمان استدامتها.

وفي هذا السياق، تولي وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي أهمّية خاصّة لاستصلاح الشريط الساحلي وحمايته من الانجراف البحري، حيث أنجزت خلال الفترات السابقة دراسات معمقة شملت عدداً من المناطق المتضررة، مكّنت من تحديد الحلول التقنية الملائمة وإعداد الدراسات التنفيذية اللازمة. وسيتم خلال فترة المخطط الحالي تجسيم هذه المشاريع عبر إنجاز أشغال الحماية والاستصلاح حيث تم برمجة إنجاز أشغال حماية حوالي 10% من السواحل التي تشهد انجرافا حادا (أكثر من 30 كم) إلى حدود سنة 2030. كما تعمل الوكالة على التصدي للزحف العمراني والتحديات المناخية، مع ضمان التعهد والصيانة للمحافظة على المنشآت المنجزة. كما ستُنجز دراسات إضافية لحماية بقية الأجزاء المبرمجة ضمن البرنامج الوطني لحماية السواحل، إلى جانب مناطق أخرى ذات أولوية.

وبالتوازي مع ذلك، ستواصل الوكالة المساهمة في دعم مجهودات البلديات لتحسين جودة الشواطئ والواجهات الساحلية، من خلال برامج التنظيف الآلي الدوري للشواطئ العمومية والسياحية في إطار الاستعداد لموسم الاصطياف. ويشمل هذا التدخل غربلة وتمشيط الرمال على امتداد ما يقارب 200 كلم من السواحل.

كما ستواصل الوكالة العمل على تهيئة واستصلاح السباخ الساحلية وتجميل الواجهات البحرية وإنجاز الفسحات الشاطئية، بما يساهم في تحسين إطار العيش والارتقاء بجودة الحياة وحماية الشواطئ الرملية من الضغوطات البشرية المتمثلة خاصّة في الاعتداء على الكثبان الرملية وإلقاء الفضلات الصلبة بالشواطئ.

وفي مجال حماية المنظومات البيئية البحرية والساحلية، ستعمل الوكالة على إنجاز أشغال استصلاح وتطهير المناطق الرطبة الساحلية والسباخ والبحيرات، إلى جانب العمل على استكمال الدراسات المتعلقة ببقية المواقع والإشراف على تنفيذ البرنامج الوطني لإحداث المحميات البحرية والساحلية، الذي يشمل عدة مناطق ذات قيمة بيئية عالية، بما يساهم في صون التنوع البيولوجي والمحافظة على الرصيد الطبيعي الوطني.

وبغرض رصد تطور الأنظمة البيئية الساحلية والبحرية تمّ تدعيم مرصد الشريط الساحلي وتطوير أنظمة المعلومات الجغرافية وذلك من خلال تجميع المعطيات البيئية وتحيين قواعد البيانات واستغلال المؤشرات البيئية لدعم اتخاذ القرار. ويشمل ذلك دعم شبكات القيس والمتابعة ورصد الأخطار الطبيعية والبشرية والتنبؤ بها والتأقلم مع العوامل المناخية، فضلاً عن التحديد الجغرافي الرسمي للشريط الساحلي التونسي.

كما سيتم تعزيز مراقبة التصرف في الملك العمومي البحري بغرض الحد من التجاوزات والانتهاكات المسجلة ورصد المخالفات والتدخل لإزالتها طبقاً للإجراءات القانونية والسهر على إسناد ومتابعة اللزمات وعلى ضبط قواعد الأشغال الوقتي للملك العمومي البحري واقتراح التراخيص اللازمة بالتنسيق مع وزارة البيئة، بما يضمن حسن التصرف في هذا الرصيد الوطني وحمايته على المدى الطويل.

كما ستساند الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية الجهود الوطنية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري عبر برمجة جملة من التدخلات الإضافية بالتنسيق مع وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي. إضافة إلى ذلك ستساهم في تعزيز مراقبة التصرف في الملك العمومي البحري عبر إرساء نظام رقمي لمراقبة حدود الملك البحري وارتفاقاته.

4. الوقاية من التلوث والعناية بالمحيط:

في إطار الوقاية من التلوث والعناية بالمحيط، يتواصل العمل على الحدّ من التأثيرات السلبية على البيئة من خلال تعزيز المقاربة الوقائية ولا سيما عبر الالتزام بمخرجات دراسات المؤثرات على المحيط والتقييمات البيئية الاستراتيجية ودراسات إزالة التلوث المصادق عليها. كما يتم تفعيل مبدأ العهدة على الملوث وتكريس المسؤولية الموسّعة للمنتج بما يضمن تحميل مختلف الأطراف مسؤولياتها البيئية.

وفي السياق ذاته، سيتم الشروع في تنفيذ برنامج لتطوير وتأهيل أنشطة وآليات حماية المحيط يهدف إلى إرساء بيئة ذكية وعادلة ومستدامة وذلك من خلال إدماج التكنولوجيات الحديثة والاعتماد على الرقمنة والذكاء الاصطناعي لتعزيز نجاعة مقاومة التلوث. ويرتكز هذا البرنامج على المتابعة الحينية لمصادر التلوث ومراقبتها والتقييم والتأهيل البيئي للمشاريع بما يضمن تحسين الحوكمة البيئية.

وبغرض التوعية والتربية البيئية، أطلقت الوكالة الوطنية لحماية المحيط برنامجا دامجا يواكب الانتقال الرقمي ويهدف إلى ترسيخ السلوك البيئي المسؤول لدى مختلف فئات المجتمع وإدماج التربية البيئية في المؤسسات التربوية والتكوينية والثقافية، إلى جانب تطوير محتوى رقمي تفاعلي يعتمد على التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي إلى جانب تعزيز الوعي بأهمية **الاقتصاد الأخضروالأزرق والدائري** ووضع الآليات الضرورية والإمكانيات المالية لضمان التحول إلى هذه الاقتصاديات للحد من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية وتسليط الضوء على تداعيات التحديات المناخية، من خلال برامج التعليم والتثقيف والتحسيس البيئي، بما يضمن انخراطًا واسعًا لمختلف مكونات المجتمع في اعتماد الحلول البيئية المستدامة. وفي ذات السياق، سيتمّ التركيز على تثمين نتائج البحث العلمي نظرًا لدوره المحوري في دعم الابتكار في المجال البيئي.

5. مجابهة التحديات المناخية وتعزيز التكيف والتأقلم التكنولوجي:

تندرج مجابهة التحديات المناخية ضمن التوجهات الوطنية الرامية إلى دعم الانتقال الطاقي والإيكولوجي، لضمان حماية حقوق الأجيال الحاضرة والقادمة وتكريس الحق في بيئة سليمة ومتوازنة. وفي هذا السياق، تكتسي ضرورة إدماج الاعتبارات المناخية أهمّية قصوى عند إعداد وتنفيذ مختلف الاستراتيجيات والخطط والبرامج على المستويات الوطني والجهوي والمحلي وكذلك على المستوى القطاعي وذلك في إطار مقاربة تشاركية تضم مختلف الأطراف المتدخلة.

وقد تم خلال سنة 2025 الشروع في إعداد المساهمات المحددة وطنيا (CDN 3)، على أن تتم المصادقة عليها في بداية سنة 2026. وترتكز هذه المساهمات على جملة من الأهداف الاستراتيجية، من أبرزها التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة عبر تقليص كثافة الكربون بنسبة تناهز 46.4% في أفق سنة 2030، إلى جانب تعزيز التأقلم مع الآثار المتزايدة للتغيرات المناخية ودعم صمود الاقتصاد الوطني، خاصّة في مجالات الأمن الغذائي والمائي والصحة، وحماية الموارد، والمنظومات البيئية والطبيعية.

وتشمل التوجهات الاستراتيجية تحديد حاجيات التمويل الضرورية للتنفيذ الفعلي للمساهمات المحددة وطنيا وتعزيز القدرات الوطنية ودعم التطور التكنولوجي، باعتبار هذه المساهمات وثيقة مرجعية معتمدة لدى الشركاء الدوليين والجهات المانحة لتوجيه سياسات الدعم والتمويل. وفي نفس الإطار، سيتم إعداد البلاغات الوطنية الخامسة والسادسة حول التحديات المناخية، إضافة إلى تقارير الشفافية الثانية والثالثة، التي تتناول جرد الانبعاثات الوطنية والتقدم المحرز في مجالي التخفيف والتأقلم.

ومن أجل بلوغ هدف الحياد الكربوني في أفق سنة 2050، سيتم التركيز على نقل وتوطين التكنولوجيا النظيفة وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة والمشاريع المناخية المبتكرة، فضلا عن دعم قدرات المؤسسات الاقتصادية على احتساب وتقليص بصمتها الكربونية حفاظا على تنافسيتها في الأسواق العالمية. كما يشمل ذلك مرافقة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الناشئة والباعثين الشبان في مجالات الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري، عبر دعم المبادرات الصديقة للبيئة.

6. المحافظة على التنوع البيولوجي واستعادة المنظومات الإيكولوجية ومقاومة التصحر:

تواجه المنظومات الإيكولوجية البرية والبحرية والموارد الطبيعية والغابية ضغوطًا متزايدة تهدد استدامتها، رغم ما تمثله من قيمة بيئية وإيكولوجية واجتماعية تفوق البعد الاقتصادي. إذ تساهم الغابات والمناطق الرطبة والسواحل والواحات في تحسين المناخ والوقاية من المخاطر الطبيعية كالتصحر والفيضانات ودعم سبل العيش والتنمية المحلية وتحقيق الأمن الغذائي والمائي. وفي هذا الإطار، يحظى الحفاظ على التنوع البيولوجي وصون الموارد الطبيعية بأهمية محورية خلال فترة مخطط التنمية 2026-2030، بما يضمن التوازن البيئي واستدامة النظم الطبيعية وحماية التنوع الحيواني والنباتي والموارد الجينية.

ويتم ذلك عبر تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي المتلائمة مع الإطار العالمي لما بعد 2020 واعتماد حلول قائمة على الطبيعة لاستعادة النظم الإيكولوجية وتعزيز الأمن الغذائي من خلال حماية الموارد الجينية المحلية في إطار تنفيذ بروتوكول ناقويا، إضافة إلى إدماج البعد البيئي في القطاعات الاقتصادية .كما يشمل التوجه تثمين التراث الطبيعي والفلاحي، خاصّة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية وإدماج المحميات الطبيعية في الدورة الاقتصادية بما يدعم المجتمعات المحلية، إلى جانب مكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي بهدف تحييد تدهورها في أفق 2030 واستصلاح النظم المتدهورة.

7. تعزيز الحوكمة البيئية وتطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي:

يهدف تعزيز الحوكمة البيئية وتطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي إلى ضمان نجاعة واستدامة السياسات البيئية عبر إصلاح الأطر التنظيمية والمالية وتعزيز المقاربة التشاركية وتحسين جودة الخدمات العمومية.

في **قطاع التطهير**، يتم العمل على ضمان ديمومة التوازنات المالية للديوان الوطني للتطهير من خلال دراسات استراتيجية تمتد إلى أفق 2050، مع اقتراح إجراءات لتنمية الموارد أبرزها تحيين التعريفة وتعميم مبدأ "الملوّث يدفع" واسترجاع الديون ودعم الدولة للاستثمارات. كما يشمل الإصلاح ترشيد التصرف في الموارد البشرية وتطوير الإطار التنظيمي والقانوني ورقمنة الأنظمة وتحسين العلاقة مع الحريف وجودة الخدمات.

أما بالنسبة **للتصرف في النفايات**، فسيتم التركيز من قبل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بالتعاون مع وزارة الداخلية والسلط الجهوية والمحلية على إرساء مبدأ المسؤولية الموسعة للمنتج، إلى جانب وضع إطار قانوني للوضعية العقارية لمنشآت التصرف في النفايات وذلك لوضعها لفائدة هذه المشاريع مباشرة نظرا إلى طول إجراءات تغيير صبغة الأراضي المزمع تخصيصها في الغرض، وإعداد استراتيجية اتصالية للمقبولية المجتمعية لفهم ومعالجة ظاهرة الرفض الاجتماعي لهذه المشاريع.

وفي مجال **حماية الشريط الساحلي**، تتجه الجهود نحو اصدار التحديد الرسمي للشريط الساحلي بالإضافة إلى رقمنة التصرف في الملك العمومي البحري وتطوير منصة رقمية مندمجة لتحسين التنسيق والخدمات ومراجعة التشريعات المتعلقة بالإشغال الوقتي وإصدار الأوامر الخاصّة بالمحميات البحرية والساحلية وإحداث علامة جودة للارتقاء بجودة الشواطئ وترشيد استغلالها.

كما تشمل الحوكمة البيئية **الوقاية من التلوث** عبر مراجعة النصوص المنظمة للدراسات والرقابة البيئية وتعزيز التكوين وبناء القدرات وتفعيل صندوق مقاومة التلوث وتطوير الإطار القانوني لإزالة التلوث.

وفيما يتعلق بمجابهة التحديات المناخية والتأقلم التكنولوجي، يتم العمل على تطوير إطار قانوني محفز يضمن تنفيذ السياسات المناخية ويضبط مسؤوليات الأطراف المتدخلة ويحفز القطاع الخاص للاستثمار في المجال المناخي خاصّة في المجالات التكنولوجية. كما سيتم العمل على إدماج البعد المناخي في السياسات التنموية وتعزيز القدرات المؤسساتية لمتابعة الشأن المناخي.

وبالنسبة للمحافظة على التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر سيتم العمل على إرساء إطار قانوني ومؤسساتي يضمن التنسيق والمتابعة والتقييم الفعّال لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.

8. توفير التمويلات اللازمة وتحفيز الاستثمار الأخضر:

سيتم العمل خلال فترة المخطط على تعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لمواجهة التحديات المناخية، من خلال الاستئناس بالاتفاقيات الدولية والمبادرات العالمية التي تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك على استغلال الفرص المتاحة في مجال تعبئة الموارد المالية وخاصّة فيما يتعلق بالتمويل المناخي (سوق الكربون، الصندوق الأخضر للمناخ، صندوق التأقلم، صندوق الخسائر والأضرار...). كما سيتم تعزيز دور القطاع المالي والبنكي الوطني في تمويل المشاريع المناخية وفقا لتصنيف مناخي وطني للمشاريع.

V. ملامح تنزيل السياسة البيئية في المجال الترابي والجهات

يمثل تنزيل السياسة البيئية على المستوى الترابي ركيزة أساسية لضمان نجاعة التدخلات العمومية وملاءمتها مع خصوصيات الجهات، في ظل تفاوت الأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية بينها. ويقتضي ذلك اعتماد مقاربة لامركزية ومندمجة تعزز دور الجماعات المحلية والفاعلين الجهويين في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، بما يرسخ الحوكمة البيئية المحلية ويحقق تنمية ترابية مستدامة. وفي هذا الإطار، تشمل التدابير المبرمجة ما يلي:

- **دعم الاقتصاد الأخضر والانتقال البيئي على المستوى الجهوي** عبر تشجيع المشاريع الجهوية في الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ودعم الاقتصاد الدائري (تثمين النفايات، إعادة التدوير) وتثمين الموارد الطبيعية المحلية وخلق مواطن شغل خضراء ملائمة لخصوصيات كل جهة.
- **حوكمة محلية للتصرف في النفايات من خلال** الاعتماد على منظومة ناجعة للتصرف في النفايات تحت تصرف البلديات ترتكز على التثمين والرسكلة مع تعميم الفرز من المصدر عبر حملات تحسيسية ودعم البلديات في تركيز حاويات ذكية وإرساء منصات رقمية لتتبع مصادر ونقل النفايات والمؤسسات تثمينها. كما تشمل الحوكمة تحسين جودة المياه المعالجة بمحطات التطهير ومعالجة المياه الصناعية وفصلها عن المياه المستعملة المنزلية.
- **حماية السواحل والمناطق الهشة بيئيا** وذلك باستكمال الدراسات الخاصّة بحماية الشواطئ من الانجراف البحري وتوسيع تدخلات الدولة لتشمل تطهير وتأهيل المناطق الصناعية إلى جانب تعزيز البنية التحتية لتثمين النفايات الصلبة، خاصّة عبر إنجاز وحدات جهوية للتثمين.
- **تحسين النفاذ إلى الخدمات البيئية الأساسية** من خلال العمل على تعميم الربط بشبكات التطهير في الأحياء الشعبية وإرساء حوكمة فعالة لمنظومة التصرف في النفايات وتنفيذ برامج خصوصية لمعالجة تلوث الشريط الساحلي وتطوير منظومات تحلية المياه واستغلال المياه المعالجة، بما يعزز الأمن المائي الجهوي.
- **إدماج التحديات المناخية في التخطيط الترابي** باعتباره محورا مركزيا لسياسة التنمية الجهوية. ويشمل هذا الخيار إعداد وتنفيذ خطط جهوية للتكيف مع العوامل المناخية وإدماج تقييم المخاطر المناخية في التخطيط العمراني والقطاعي ودعم مشاريع محلية للتصرف في المياه ومكافحة التصحر وحماية السواحل كذلك تعزيز قدرة الجهات على الوقاية من الكوارث الطبيعية وإدارتها.
- **تعزيز المتابعة والتقييم البيئي الترابي** عبر إرساء مؤشرات بيئية جهوية لقياس المؤثرات وتطوير نظم معلومات بيئية جهوية بالإضافة إلى اعتماد آليات تقييم دوري للبرامج البيئية، ونشر المعطيات ،وتعزيز الشفافية والمساءلة.

VI. الاستثمارات المبرمجة في قطاع البيئة لفترة المخطط 2026-2030

يبرز من خلال المشاريع المبرمجة في قطاع البيئة إيلاء أولوية للاستجابة لطلبات المجالس المحلية والجهوية والاقاليم بما يعكس اعتماد مقاربة تنموية تشاركية تراعي الخصوصيات الترابية. وتبلغ التقديرات الأولية لكلفة المشاريع المقترحة للفترة 2026-2030 حوالي **6854 مليون دينار**، موزعة كما يلي:

توزيع استثمارات المجال البيئي للفترة 2026-2030

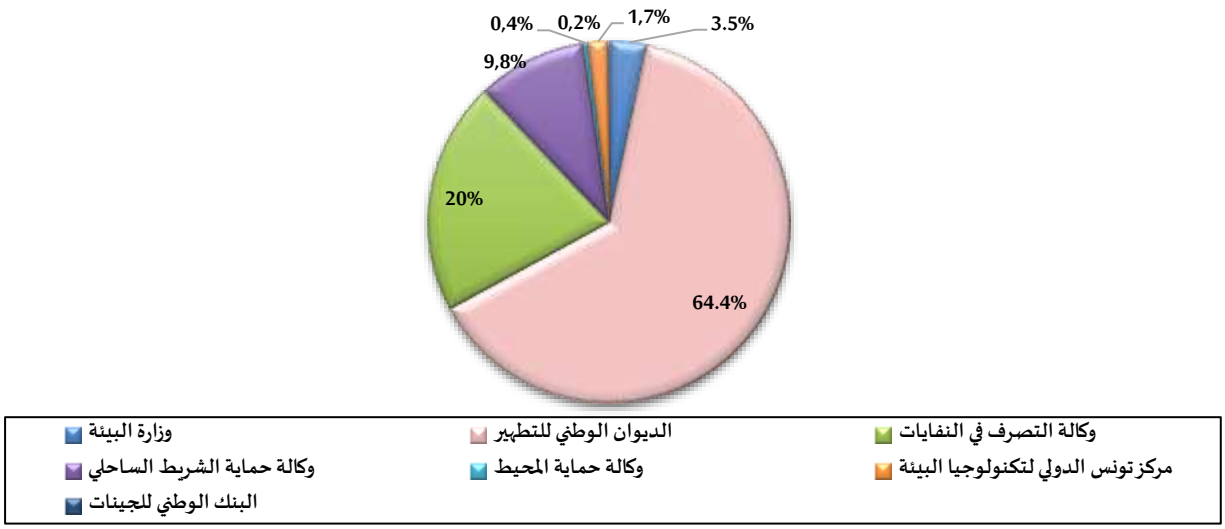

المحور الرابع

تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام

المقدمة

يستند تحقيق التنمية الشاملة إلى تحسين نجاعة أداء القطاع العمومي وتوفير الأطر المناسبة لتقديم الخدمات العمومية للمواطنين والمؤسسات وتوفير متطلبات المحافظة على الأمن الوطني وتعزيز قدرات الدفاع الوطني وتحقيق العدالة إلى جانب مساهمة الدبلوماسية التونسية في تجسيم التوجهات والأولويات الوطنية ومزيد إشعاع تونس في المحافل الإقليمية الدولية.

وتتجسّد أهمّية القطاع العمومي في تدخله في كل المجالات لاسيما منها الخدمات الأساسية وضرورة تقديمها بجودة مقبولة إلى كل الفئات وعلى مستوى جميع المناطق والجهات، بما يكسب المصالح الإدارية والمنشآت والمؤسسات العمومية دورا وازنا في دفع التنمية وفي معالجة الإشكاليات المطروحة.

ويتضمن مخطط التنمية 2026-2030 إصلاحات متعدّدة لتحديث الخدمات الإدارية ورقمنتها وحسن التصرف في الموارد البشرية وتعزيز النزاهة والحوكمة وتطوير منظومة الرقابة وتحسين أداء المنشآت والمؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها.

واعتبارا لأهمية المنظومة الأمنية ودورها في فرض النظام والحفاظ على الأمن العام ومقاومة الجريمة، ترتكز الأولويات على الارتقاء بالجاهزية ودعم القدرات التقنية ومواكبة التكنولوجيات الحديثة مع تنمية كفاءات الموارد البشرية للجهاز الأمني إلى جانب تعزيز السّلامة المرورية وقدرات الحماية المدنية على مجابهة الحوادث والكوارث والحدّ منها. وفي ذات السياق، تستدعي التقلبات المتعددة على المستوى الإقليمي والدولي مزيد تعزيز جاهزية الدفاع الوطني للحفاظ على وحدة التراب التونسي ومقاومة ظواهر الإرهاب والتهريب وتعزيز الإحاطة لمنتسبيه وتنمية كفاءاتهم، إضافة إلى مواصلة تنفيذ المشاريع التنموية خاصّة تلك المتعلقة بالمنطقة الصحراوية.

وبخصوص السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية يكمن الرهان في تدعيم علاقات التعاون وتنويع الشراكات على قاعدة المصلحة المشتركة والندية في التعامل. ويستدعي كسب هذا الرهان تطوير قدرات التمثيليات بالخارج وتوطيد التنسيق بينها ومزيد توظيف العلاقات السياسية مع الدول الشقيقة والصديقة إلى جانب مزيد الإحاطة بالتونسيين بالخارج وتيسير مساهمتهم في دفع التنمية.

ومن بالغ الأهمية أن تحظى المنظومة العدلية بكل الاهتمام بهدف تعزيز مقوّمات العدالة وتيسير النفاذ إلى مرافقها. ومن هذا المنطلق سيتواصل العمل خلال المخطط بالخصوص على كسب رهان مزيد تدعيم قدرات مرافق العدالة وتطوير المنظومة القانونية ورقمنة الخدمات القضائية وحماية حقوق المتقاضين وأنسنة العقوبات.

1.4 الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والمؤسسات والمنشآت العمومية

يندرج مخطط التنمية 2026-2030 ضمن سياق وطني ودولي يتسم بجملة من التحولات والمتغيرات كما يهدف إلى إرساء تنمية شاملة وعادلة وخاصّة في مجال تعزيز الدور الاجتماعي للدولة وتأمين التوازن بين الجهات والأقاليم مما يضع الإدارة التونسية أمام جملة من الرهانات تستوجب استراتيجيات ومقاربات جديدة بغاية تطويرها وتحسين خدماتها.

وتُعتبر الإدارة المحرك الأساسي لإنفاذ السياسات الوطنية وإنجاح أي عملية تنموية شاملة وعادلة، فهي التي تُنظّم الموارد البشرية والمادية وتوجّه وتوحد الجهود لتحقيق الأهداف بالنجاعة والكفاءة والفعالية المطلوبة. وفي نفس السياق يكون نجاح الإدارة مرتبطا بقدرتها على استباق التغيرات الداخلية والخارجية والتكيّف مع مقتضيات الاقتصاد الرقمي.

وفي هذا الإطار تعتبر رقمنة الإدارة وتحسين جودة الخدمات المسداة للمواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية وتدعيم آليات الرقابة وتطوير أداء المؤسسات العمومية من أبرز الرهانات التي سيتم العمل على تجسيمها من خلال مزيد ترسيخ مبادئ التسيير الناجع وإرساء الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد لدفع مسيرة التنمية الشاملة والعادلة.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

عرفت هذه الفترة اعتماد عديد التدابير الرامية إلى تحسين أداء الإدارة باعتبارها أبرز الفاعلين في الشأن التنموي وارتباط خدماتها بالمشاغل اليومية للمواطن وكذلك النشاط الاقتصادي لمؤسسات الإنتاج فضلا عن تنظيم وتأطير سير المصالح الإدارية والمنشآت والمؤسسات العمومية.

ورغم تنوّع تدخلات الإدارة وتأمينها عموما للسير العادي للدولة مع مواكبة متطلبات الدستور الجديد والتعامل مع التطورات المختلفة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فإن النتائج المسجلة تشير إلى تواصل عدّة صعوبات نتيجة ضعف أداء القطاع العمومي في بعض المجالات بما يستدعي تعميق الإصلاحات وتسريع نسقها خلال فترة المخطط الجديد 2026-2030.

1. الوظيفة العمومية:

تميزت الفترة 2021-2025 بمواصلة إصلاح منظومة الوظيفة العمومية من خلال:

- **إرساء نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية:** تم تنظيم عدة أيام تحسيسية للإطارات العليا على المستوى الوزاري والجهوي والمحلي وإعداد الأدوات الخاصّة بنظام التصرف التقديري في الموارد البشرية من بينها إصدار منشور رئيس الحكومة عدد 17 لسنة 2024 بتاريخ 26 جويلية 2024 حول التصرف التقديري.
- **إرساء نظام تقييم الأداء الفردي للأعوان العموميين:** تمت صياغة مشروع أمر يتعلق بضبط نظام التقييم الفردي لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية إلى جانب إعداد وحدة تكوين عن بعد حول النظام الجديد للتقييم وإيواء المنصة الخاصّة بالمدرسة الوطنية للإدارة.
- **البرنامج الاستثنائي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السنّ القانونية:** بلغ عدد المطالب التي حظيت بموافقة اللجان الوزارية الى موفّى 2024 حوالي 18.697 مطلبا محقّقا بذلك الأهداف الكمية المرسومة.
- **مراجعة القانون الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية:** تولت لجنة فنية سنة 2023 صياغة مشروع قانون جديد للوظيفة العمومية بالاستئناس بتجارب التحديث بعديد البلدان والاخذ بعين الاعتبار ملاحظات مختلف الوزارات في انتظار عرضه للمصادقة.

- **التنقل الوظيفي:** تم إصدار الأمر عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022 المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وتطوير بورصة الحراك الوظيفي ودخولها حيز الاستعمال في 20 ماي 2024.
- **تسوية وضعيات الانابة وعملة الحضائر:** تسنى في هذا الشأن تسوية وضعية المدرسين النواب سنة 2025 في حدود 10061 خطة وتسوية وضعية عملة المناولة تطبيقا للأمر عدد 327 لسنة 2025 المؤرخ في 17 جوان 2025
- بالإضافة الي تسوية وضعية القيمين والمرشدين التطبيقيين للتربية في حدود 1226 خطة وتسوية وضعية عملة الحضائر في إطار دفعات من الفئة العمرية دون 45 سنة:
  - ✓ الدفعة الأولى: تعيين 4989 عامل.
  - ✓ الدفعة الثانية: تعيين 5945 عامل.
  - ✓ الدفعة الثالثة: تعيين 5932 عامل.

2. التكوين:

خلال الفترة 2021-2025، تم إحراز تقدم في مجال تطوير منظومة التكوين في الوظيفة العمومية من خلال إطلاق جملة من الإصلاحات:

- **إصلاح منظومة التكوين:** تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتكوين في الوظيفة العمومية في انتظار المصادقة النهائية.
- **رقمنة منظومة التكوين في الوظيفة العمومية:** تم تطوير منصة رقمية للتصرف في منظومة التكوين والتربصات بالخارج تدخل حيز الاستغلال ابتداء من سنة 2026.
- **تطوير الإطار القانوني المنظم للتكوين في الوظيفة العمومية:** تمت مراجعة مشروع الأمر 1220 لسنة 1993 المتعلق بتنظيم **التكوين المستمر** لفائدة موظفي وعملة الدولة والجماعات المحلية من خلال إدراج التكوين المدمج على الخط والحضوري. كما تم **في إطار تطوير التكوين**، إصدار منشور السيد رئيس الحكومة عدد 22 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2023 والمتعلق بإعداد مخططات التكوين الثلاثية ومخططات التكوين السنّوية بعنوان سنة 2024

3. تنظيم المصالح العمومية:

شهدت الفترة 2021-2025 مواصلة الجهود الرامية إلى تحديث تنظيم المصالح العمومية وتعزيز نجاعة الهياكل الإدارية، من خلال:

- **مشروع المراجعات الوظيفية للوزارات التونسية** حيث تم استكمال المرحلة الثالثة (نوفمبر 2021- ديسمبر 2023)
- **تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف** من خلال تشخيص وضعيتها وضبط تصوّرات لتطويرها.

4. التحديث الإداري:

شهدت الفترة 2021-2025 دفعًا لمسار التحديث الإداري من خلال إطلاق إصلاحات هيكلية تمثّلت أساسا في:

- **المراجعة الشاملة للإجراءات الإدارية المستوجبة من المتعاملين مع الإدارة:** تم جرد وتقييم 3280 إجراء موجه للمواطن والمؤسسة ومكّنت عملية التقييم من تقديم مقترحات حذف لـ 6% من جملة الإجراءات الإدارية التي تم جردها (177 إجراء إداري) ومقترحات تبسيط لحوالي 71% من الإجراءات التي تمّ جردها (أي ما يعادل 2255 إجراء إداريا) متجاوزتان بذلك النسب المسجلة الأهداف المرسومة والمقدرة بـ 5% للحذف و70% للتبسيط. كما انطلق في موفّى سنة 2024، تجسيم مقترحات الحذف والتبسيط باستكمال حذف 9 إجراءات وتبسيط 204 إجراء. كما تم ضبط أولويات التّبسيط لسنة 2025 والمتعلقة بتبسيط وحذف 1288 إجراء وهو ما يمثل قرابة 40%.
- **إحداث منصة وطنية للإجراءات الإدارية:** والتي ينتظر استكمال تطوير ها في غضون سنة 2026.
- **تبسيط الإجراءات الإدارية وفق مقاربة أحداث الحياة:** شهدت الدفعة الأولى إعادة هندسة 04 مسارات في حين تم إعداد خطط العمل لإعادة هندسة وتبسيط 06 مسارات منها 04 مسارات موجهة للمواطن و02 مسارات مرتبطة بأحداث حياة موجهة للمؤسسة

الاقتصادية خلال الدفعة الثانية وشهدت الدفعة الثالثة الشروع بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في إعادة هندسة 03 مسارات.

- **مشروع دور الخدمات:** تم خلال الفترة 2021-2025، مواصلة تنفيذ مشروع دور الخدمات حيث تم تركيز 8 دور خدمات متعددة الشبابيك ليبلغ العدد الحالي لدور الخدمات حوالي 70 دار خدمات محدثة تغطي 23 ولاية وأكثر من 100 معتمديّة مكّنت هذه الإحداثات من رفع نسبة التغطية الإدارية للخدمات ذات الأولوية من 45% سنة 2016 إلى 67% حاليا.
- **تطوير منظومة خاصّة بمتابعة توصيات التقارير الرقابية:** تم إعداد دراسة جدوى تتعلّق بتطوير منظومة خاصّة بمتابعة توصيات التقارير الرقابية وتطوير واستغلال النسخة الأولى التي أعدّت بالتعاون مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية.
- **إنجاز تجربة نموذجية لخدمات رقمية مندمجة:** تم إنجاز تجربة نموذجية لخدمات رقمية مندمجة على مستوى وزارة النقل بالتعاون مع وحدة الإدارة ال إلكترونية وفي إطار تنفيذ أنشطة مركز التعاون التونسي الكوري نهاية سنة 2023.
- **نشر البيانات في صيغ مفتوحة على مستوى البوابات المتّصلة (وطنية، قطاعية):** تم في هذا الإطار تطوير الصيغة الثالثة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة سنة 2023 وتضم حاليا أكثر من 2730 مجموعة بيانات وتضم أربع بوابات قطاعية للبيانات المفتوحة (النقل، الشؤون الثقافية، الفلاحة، البلديات).

5. الحوكمة وتدعيم النزاهة:

تميّزت الفترة 2021-2025 بمواصلة الجهود الرامية إلى ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وتعزيز النزاهة والشفافية، من خلال:

- **تطوير آليات التوقّي من الفساد:** تم بداية من شهر فيفري 2022 الانطلاق في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع اعتماد المقاربة القطاعية لتحليل مخاطر الفساد.
- **إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية الرابعة والخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة للفترة 2021-2025:** شهدت هذه الفترة تطوير البوابة الوطنية للبيانات وتوسيع قاعدة المنتجين في مجال الشفافية وفتح البيانات العمومية. أما في مجال المشاركة العمومية والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، فقد تم اعتماد مبادئ الحكومة المفتوحة عبر دعم 8 بلديات في إعداد خطط اتصال وفتح البيانات.

6. المؤسسات والمنشآت العمومية:

شهدت هذه الفترة إصدار الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 المتعلّق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميّين والمتصرفين المستقلين وقراراته التطبيقية بالإضافة الي النصوص المتعلقة بالقضاء على أشكال التشغيل الهش بالمؤسسات والمنشآت العمومية. كما تم إصدار منشور رئاسة الحكومة عدد 31 بتاريخ 23 نوفمبر 2023 المتعلق بإعداد عقود أهداف وعقود برامج المؤسسات والمنشآت العمومية للفترة 2023- 2025 بالإضافة إلى دراسة ملفات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تشكو صعوبات في اتجاه تمكينها من استعادة نسق الإنتاج وتقديم الخدمات بما يتوافق والأهداف المطلوبة منها.

7. الرقابة:

عرفت هذه الفترة مواصلة تطوير منظومة الرقابة العمومية عبر جملة من الإجراءات:

- **دعم الشفافية والمساءلة:** من خلال معالجة الاخلالات الإدارية والمالية.
- **ترشيد الإنفاق العمومي:** باعتماد الرقابة الوقائية على النفقات وعلى الصفقات العمومية والرقابة اللاحقة.
- **تحسين جودة السياسات العمومية:** مكنت تقارير تقييم السياسات العمومية من قراءة موضوعية لأثر البرامج الوطنية ومن تقديم مقترحات فنية لترشيد هذه السياسات وتحسين مردوديتها.
- **تطوير القدرات المهنية:** تم إحراز تقدم على مستوى تطوير قدرات الإطارات الرقابية في مجالات متخصصة ممّا مكن من تحسين كفاءة ونوعية العمل الرقابي .

- **الإطار التشريعي**: تولّت الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية إعداد مشروع أمر تنقيحي للأمر المنظم لمراقبة المصاريف العمومية في إطار تطوير أساليب العمل لمراقبة المصاريف العمومية.

II. أهم الإشكاليات والصعوبات

تتمثل أهمّ الإشكاليات والصعوبات التي يشهدها قطاع الوظيفة العمومية والإدارة والمنشآت والمؤسسات العمومية خاصّة فيما يلي:

1. الوظيفة العمومية والتكوين:

- عدم قدرة قانون الوظيفة العمومية على استيعاب أدوات التصرف الحديث في الموارد البشرية وفقدانه للمرونة اللازمة لمواكبة التحولات التي تفتضيها المرحلة الحالية.
- تشتت البيانات الاحصائية والنصوص المنظمة للتكوين بسبب تعدد الهياكل المتدخلة والتداخل في الصلاحيات.
- غياب استراتيجية وطنية وتداخل الأدوار وتفاوت في الموارد المخصّصة لتنفيذ البرامج التكوينية.

2. تنظيم المصالح العمومية:

- تضخم الهياكل الإدارية والمنشآت والمؤسسات العمومية وتداخل مهامها وازدواجيتها ترتب عنه تشعب في المسارات الإدارية وبطء في الإجراءات.
- عدم ملاءمة توزيع الأعوان لحاجيات الهياكل الادارية مركزيا وجهويا.
- تشتت النصوص القانونية المنظمة للهياكل العمومية وضعف تناسقها.
- ضعف المنظومات المعلوماتية التي من شأنها تطوير نجاعة وفاعلية الهياكل العمومية وترشيد أدائها.
- ضعف التنسيق بين الهياكل الإدارية صلب نفس القطاع وبين القطاعات.
- غياب إطار استراتيجي يحدد طريقة إنجاز وتنفيذ المشاريع العمومية.

3. التحديث الإداري:

يواجه مسار التحديث الإداري جملة من التحديات:

- **على مستوى حوكمة وقيادة السياسة العمومية**: تعدّد الهياكل المتدخلة في تنفيذ المشاريع يطرح صعوبات على مستوى التنسيق والمتابعة، هذا إضافة إلى ضعف مصادر التمويل وارتباط تنفيذ عدد من مشاريع التحديث الإداري بمدى توفّر فرص التمويل في إطار برامج التعاون الدولي.
- **على مستوى إنجاز المشاريع**: يشهد تنفيذ عدد من المشاريع جملة من الصعوبات المتعلقة أساسا بضعف انخراط الهياكل العمومية وتشعّب الإجراءات ونقص الكفاءات في مجال التصرف في المشاريع وضعف التكوين في المجال. كما أن غياب خطة اتصالية حول المشاريع المنجزة خاصّة فيما يتعلق بالخدمات الإدارية على الخط أدى إلى ضعف إقبال المواطنين على هذه الخدمات.
- **على مستوى البنية التحتية والتكنولوجية**: ضعف البنية التحتية الرقمية والتفاوت في جاهزية الهياكل العمومية للرقمنة أثر على نسق تنفيذ المشاريع والبرامج وبلوغ الأهداف المرسومة، بالإضافة إلى غياب جملة من المتطلبات الفنية الضرورية على غرار منظومة موحدة للتعريف الالكتروني للمواطن وضعف انخراط الهياكل في منظومة الترابط البيني.

4. منظومة الرقابة:

تواجه منظومة الرقابة العمومية جملة من التحديات المتداخلة التي تمسّ قدرتها على الاضطلاع بدورها في دعم الحوكمة وحماية المال العام وذلك على مستويات متعددة تتعلق أساسا بـ:

- **نقص التكوين والتخصص**: وجود نقص في التكوين الإشهادي والاحتياجات المتخصصة في المجالات المعقدة والمستجدة (الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، الرقابة البيئية...)، مما يؤثر على جودة ونطاق العمل الرقابي وقدرته على مواكبة التحولات.

- **ضعف التنسيق والعمل المشترك:** عدم كفاية التنسيق والربط الآلي والمنهجي بين الهياكل الرقابية، مما يؤدّي إلى تداخل المهمّات وضعف في استغلال الموارد.
- **تأخر رقمنة العمل الرقابي:** التأخر في استكمال إرساء نظام معلوماتي موحّد ومندمج لجميع هياكل الرقابة والاعتماد المفرط على المقاربات التقليدية.
- **نقص آليات متابعة التوصيات:** ضعف أو عدم فعالية الآليات المكرسة للمتابعة الحينية لتنفيذ التوصيات الرقابية الصادرة، مما يؤثر على نسبة تطبيقها في الآجال المحددة.
- **مقاومة الإصلاح والتغيير:** وجود مقاومة إدارية أو بطء في استجابة الهياكل العمومية المراقبة لتفعيل التوصيات الصادرة عن الهياكل الرقابية، مما يقلل من الأثر الفعلي لجهود الرقابة.
- **التطور المتسارع للتقنيات:** عدم قدرة المنظومة على التكيف بالسرعة المطلوبة مع التقنيات المالية والإدارية الحديثة مما يخلق تحديات رقابية جديدة.

5. المؤسسات والمنشآت العمومية:

تمثل المؤسسات والمنشآت العمومية ركيزة رئيسية للاقتصاد الوطني من حيث حجم الاستثمار والتشغيل بالإضافة الي الطابع الاستراتيجي لتدخلاتها والتي ترتكز حول توفير المنتوجات الأساسية وخدمات الشبكات الأساسية سواء للمواطنين أو للمؤسسات الاقتصادية وتعد جودة هذه الخدمات مقوما أساسيا لتحسين مناخ الاعمال واستقطاب المستثمرين فضلا عن تأمين إشعاع التنمية بالمناطق الداخلية.

هذا وتبرز المعطيات الحالية هشاشة مالية هيكلية للمؤسسات والمنشآت العمومية أدت إلى تراكم الصعوبات واضعاف النجاعة وتسجيل خسائر مالية هامة مقارنة بالسنوات الفارطة حيث سجلت خمس وثمانون (85) منشأة عمومية نتائج صافية سلبية وازدادت الضغوط على السيولة في علاقة بتراجع الودائع النقدية والاعتماد المتزايد على القروض. كما تراجعت نسبة القوائم المالية المقدمة في الآجال إلى 12.8% سنة 2024 مقابل 75.2% سنة 2021 ممّا أثّر سلبا على الشفافية والمساءلة صلب هذه المؤسسات. وتتمثل أبرز نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسات والمنشآت العمومية في:

- تراكم الخسائر المالية لعدد من المؤسسات العمومية وعدم استغلال كامل طاقات الإنتاج والقدرات المتاحة.
- ضعف الحوكمة المرتبط بعدم تجانس منظومة الاشراف وإدارة المؤسسات العمومية.
- ضعف المنظومة المعلوماتية لأغلب المؤسسات والمنشآت العمومية.
- عدم اعتماد برنامج لإصلاح المؤسسات العمومية.
- ضعف التصرف في منظومة الموارد البشرية بأغلب المؤسسات والمنشآت العمومية.
- تشتت الاشراف والرقابة بين مختلف الأطراف المتداخلة.

في المقابل مازالت المؤسسات العمومية تعتبر أهمّ مساهم في موارد ميزانية الدولة، حيث تمثل حصة مساهمة هذه المؤسسات في الموارد الذاتية لميزانية الدولة بعنوان موارد جبائية وغيرها بما يفوق 25% خلال الفترة 2020-2024. كما تطورت التحويلات من ميزانية الدولة (منح دعم ومنح استغلال ...) إلى ميزانية المؤسسات والمنشآت العمومية بصفة هامة خلال الفترة 2020-2024 حيث مثلت نحو 28% من نفقات الميزانية، دون اعتبار خدمة الدين.

III. أهم التحولات والتطورات المستقبلية

1. الوظيفة العمومية:

تتمثل أهمّ التحولات والتطورات المستقبلية خاصّة في ارتفاع معدّل اعمار أعوان الوظيفة العمومية حيث تبلغ نسبة المنتمين للشريحة العمرية (40 سنة فما فوق) 65% لتصل إلى 75% في أفق 2030 وتتجاوز نسبة الأعوان المنتمين للشريحة 50 سنة فما فوق بـ 30% لتبلغ هذه النسبة 45% في أفق 2030. وفي نفس الإطار ستشهد الفترة القادمة:

- ارتفاع في عدد الأعوان خاصّة بعد عملية تسوية الوضعية الإدارية للأعوان العرضين، المناولة والتشغيل الهش مما يطرح إشكالية التكوين وإعادة التأهيل لهذه الشريحة من خلال اعداد مخططات تكوين خصوصية لفائدتهم.
- التحكم في كتلة الأجور لقطاع الوظيفة العمومية والمحافظة على التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية.
- ادخال إصلاحات جوهرية من خلال مراجعة قانون الوظيفة العمومية بما يضمن المحافظة على الكفاءات الوطنية (أطباء ومهندسين وأساتذة جامعيين..) واعتماد نظم جديدة لتحفيز الموظفين.
- اختلال توزيع الأعوان العموميين بين الادارات المركزية، والإقليمية، والجهوية والمحلية.

2. الخدمات الرقمية والحكومة ال إلكترونية:

تحتل تونس المركز الثالث افريقيا في مؤشر الإدارة ال إلكترونية وفقاً لتقارير الأمم المتحدة لعام 2024 وتتصدر منطقة شمال أفريقيا في مؤشر جودة الحياة الرقمية، كما بلغت الخدمات الحكومية الرقميّة في تونس مستوى نضج مقبول وأصبحت متوفرة ومستخدمة بكيفية مقبولة وازداد مستوى نفاذ المواطنين إليها في السنّوات الأخيرة وفق تقرير للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول مؤشر نضج الخدمات الحكومية ال إلكترونية والمحمولة، بقيمة اجمالية للمؤشر في حدود 36% سنة 2023.

ويتجه التركيز خلال السنّوات القادمة على مزيد رقمنة تطوير الخدمات الموجهة للقطاعات الأكثر طلبا ومن أهمّها قطاع الصحة والنقل والتربية التعليم والعدل والداخلية والقطاع المالي. كما يتعين العمل على مواكبة التحولات الرقمية وتوسّع استعمالات الذكاء الاصطناعي الذي يشكل فرصة هامّة لتجسيد الإصلاحات التنظيمية والهيكلية اللازمة، خاصّة مع ما توفر الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة من ربح للوقت والجهد. وسيتم في هذا السياق:

- تطوير أنظمة مندمجة للتصرف في الموارد البشرية وقواعد بيانات دقيقة ومحيّنة وأدوات لتحليل المعطيات كدعامة أساسية لتخطيط الموارد البشرية على المدى المتوسط والبعيد.
- تعزيز التحول الرقمي للإدارة.
- تكريس الحكومة المفتوحة.
- ملاءمة الإطار القانوني للتطور الرقمي (المعطيات الشخصية، التوقيع الإلكتروني، الجرائم السيبرنية...).

3. هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية:

تعتبر المؤسسات والمنشآت العمومية محركا أساسيا للاقتصاد الوطني وللنهوض ببقية الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى دورها الاجتماعي باعتبار ما توفره من خدمات للمواطنين في مختلف المجالات. غير أن العديد منها تشهد صعوبات هيكلية ومالية أثّرت سلبا على حسن سير عدد من المرافق العمومية بها ممّا يجعل من إصلاحها وتعزيز حوكمتها أمرا ضروريا لاستعادة دورها الاقتصادي والاجتماعي. وتطرح هذه الوضعية رهانات من أبرزها:

- معالجة الصعوبات الهيكلية والمالية للعديد من المؤسسات والمنشآت العمومية.
- اعتماد استراتيجية واضحة لحوكمة التصرف فيها.
- التقليص من تشتت الإشراف والرقابة على المؤسسات والمنشآت العمومية وغياب التنسيق بين أعمال كافة الهياكل المتدخلة.
- وضع أنظمة معلوماتية مندمجة بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

4. هياكل الرقابة:

لئن عرفت منظومة الرقابة دعما هاما شمل الموارد البشرية والتقنية فإن تطور أنظمة التصرف الحديثة القائمة على اعتماد تكنولوجيات المعلومات ومنظومات الذكاء الاصطناعي تستوجب تأهيل الهياكل المعنية ودعم قدرات المراقبين، كما تفرض المرحلة المقبلة مزيد تطوير وظائف الرقابة والتدقيق والتقييم للأهمية البالغة في مسار النزاهة ومكافحة الفساد والحد من المخاطر.

وفي هذا السياق، تبرز جملة من الرهانات والتحديات الأساسية على المستويين التكنولوجي والاقتصادي والمالي، يمكن تلخيصها كما يلي:

- **التحولات التكنولوجية والرقمية:** يشهد العالم تحولاً متسارعاً نحو رقمنة الأنشطة الحكومية واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات الكبرى مما يسهم في ظهور مخاطر جديدة تتمثل في تزايد تحديات الأمن السيبراني والمخاطر المتعلقة بحماية البيانات الشخصية بالإضافة إلى تحسين فاعلية الرقابة عبر التحوّل نحو الرقابة ال إلكترونية (e-Audit) واستغلال أدوات تحليل البيانات لتعزيز الرقابة الحينية والوقائية (التنبؤ بالمخاطر). وتتمثل أهمّ رهانات المنظومة الرقابية خلال فترة القادمة (2026-2030) في ضرورة إطلاق مشروع هيكلي لرقمنة المنظومة الرقابية (e-Audit) وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والربط البيني الآمن مع أنظمة التصرف في الميزانية وأنظمة المحاسبة وتأهيل الإطارات الرقابية في مجال التدقيق ونظم المعلومات (IT Audit) والتعامل مع التقنيات المتقدمة.
- **التحولات الاقتصادية والمالية (الاستدامة والنجاعة):** أمام تزايد الضغط على الميزانية العمومية والحاجة إلى ضمان ديمومة المالية العامة بالتزامن مع التوجه نحو مزيد ترشيد الدعم، تتمثل أهمّ الرهانات خلال الفترة القادمة في التحول من رقابة تقليدية إلى رقابة الأداء ونجاعة التصرف وقياس الأثر الفعلي للإنفاق وتطوير آليات الرقابة على الاستدامة المالية ومهارات تحليل المخاطر الكلية للميزانية.
- **تحولات الحوكمة والمساءلة (مكافحة الفساد والشفافية):** يصنّف الإطار الدستوري والقانوني ومخرجات مختلف التقارير الدولية مسألة مكافحة الفساد وتدعيم الشفافية في صميم السياسة العمومية. وفي هذا الإطار تتمثل أهمّ الرهانات للرقابة خلال الفترة 2026-2030، في ضرورة إرساء الآليات الفعالة لتفعيل التوصيات الرقابية كخطوة أخيرة في دورة المساءلة بالإضافة الي تعزيز دور الرقابة في الاستماع والتعامل مع الإشعارات وحماية المبلغين عن الفساد.

IV. الأهداف الاستراتيجية لقطاع الإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية

انطلاقا من التوجهات الرئيسية للفترة القادمة لاسيما تعزيز دور الدولة في تدعيم مقومات التنمية الشاملة والعادلة وتركيز العمل التنموي على تكامل وتجانس مختلف السياسات العمومية سيساهم تحسين أداء الإدارة العمومية خلال فترة المخطط 2026-2030 في مساندة ومعاضدة المجهودات التنموية من خلال **تحديث منظومة التصرف في الموارد البشرية** وإرساء **ادارة عمومية واضحة المهام والهيكلة** بالإضافة إلى **تبسيط الخدمات الإدارية وتقريبها من المتعاملين مع الإدارة وهيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية وضمان ديمومتها وتكريس مبادئ النزاهة وتطوير المنظومة الرقابية.** وفي هذا الإطار سيتم العمل خلال هذه الفترة على تحقيق الأولويات التالية:

- التنمية البشرية وتطوير الموارد البشرية بالإدارة العمومية.
- تعصير مناهج التصرف وهيكلة القطاع العمومي.
- تسريع التحوّل الرقمي للإدارة مع تعميم الترابط البيني.
- تيسير النفاذ إلى الخدمات الإدارية لجميع فئات المتعاملين مع الإدارة.
- تعزيز دور المؤسسات والمنشآت العمومية في مساندة التنمية.
- تطوير وإصلاح المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية.
- تعزيز الرقابة المالية الاستشرافية لضمان الاستدامة وتقييم السياسات العمومية.
- تكريس مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد.

V. أهم الاصلاحات والتدابير للفترة 2026-2030

سيشهد قطاع الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والرقابة والحوكمة والمؤسسات والمنشآت العمومية خلال فترة المخطط التنموي 2026-2030 عديد الاصلاحات:

1. تحديث منظومة التصرف في الموارد البشرية:

في إطار استكمال بناء منظومة التصرف التقديري في الموارد البشرية ينتظر إصدار الدليل المشترك لمهن الوظيفة العمومية وهو ما يستوجب مواصلة إرساء مختلف أدوات التصرف التقديري وستشهد الفترة 2026-2030 تنفيذ المشاريع والبرامج التي تتمثل خاصّة في تنزيل الدليل المشترك لمهن الوظيفة العمومية ضمن أدلة مهن وزارية وصياغة بطاقات وصف الخطط بالوظيفة العمومية وإرساء نظام جديد للتقييم الفردي لأعوان الوظيفة العمومية.

كما ستشهد الفترة القادمة مراجعة قانون الوظيفة العمومية من خلال وضع إطار قانوني جديد للوظيفة العمومية والنصوص الترتيبية المتصلة به والقضاء على كل أشكال التشغيل الهش من خلال تسوية وضعيات الانابة والتعاقد وعملة الحضائر.

وفي إطار النهوض بمنظومة التكوين سيتم العمل على تطوير الإطار الاستراتيجي والقانوني والترتيبي المنظم للتكوين في الوظيفة العمومية بهدف إتاحة فرص التكوين لجميع الموظفين ورقمنة منظومة التكوين في الوظيفة العمومية ومراجعة النصوص القانونية المنظمة للتكوين في الوظيفة العمومية بما يكرس مبدأ تكافؤ الفرص على جميع المستويات وخاصّة على المستوى الجهوي والمحلي. كما سيتم إجراء إصلاح هيكلي وشامل لمنظومة التكوين بالمدرسة الوطنية للإدارة والقطع مع المقاربات الكلاسيكية على مستوى أساليب ومناهج التكوين وملاءمة منظومة التكوين للخيارات الوطنية والعمل على:

- إرساء تصور جديد في مجال التكويني الأساسي للإطارات المتوسطة من الصنف الفرعي أ2 والأعوان من الصنف الفرعي أ3 وذلك للاستجابة لحاجيات الهياكل العمومية على المستويات المحلية والجهوية والمركزية للموارد البشرية.
- إطلاق برنامج خصوصي لتأهيل الأعوان المدمجين بالوظيفة العمومية على إثر تسوية وضعيات التشغيل الهش وفقا لمقاربة تستجيب لحاجياتهم الخصوصية من التكوين وإدراج مسار تكويني جديد يُعنى بالتكوين التأهيلي للمنتدبين الجدد.
- إحداث مسارات تكوينية خصوصية وقصيرة الأمد في المجالات ذات الأولوية ووفقا لمقاربات مجدّدة وملائمة للسياسات العمومية الوطنية ولحاجيات الهياكل العمومية وضمان ديمومة هذه المسارات.
- اعتماد مقاربة جديدة لمنظومة التكوين في مجال القيادة الإدارية بما يخوّل إحداث دورات تكوينية تشمل كل الخطط الوظيفية للإدارة المركزية والجهوية والمحلية وملاءمة البرامج والأنشطة التكوينية للأولويات والأهداف الاستراتيجية والمقاربات الجديدة للسياسات العمومية.
- الشروع في اعتماد نظام التكوين المزدوج (الحضوري وعلى الخط) لمراحل التكوين المستمر تكريسا لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الموظفين مهما كانت مواقع عملهم محليا وجهويا ومركزيا واستكمال إعداد الإطار الترتيبي المتعلق باستغلال الأستوديو السمعي البصري المحدث بالمدرسة بما يساهم في مزيد تسريع نسق رقمنة الوحدات التكوينية وتطوير الكفاءات المعتمدة بالمدرسة.
- إحداث منظومة للتكوين الإشهادي (حضوري وعلى الخط) في إطار مخبر التجديد في القطاع العام والأكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة ومعهد القيادة الإدارية وفقا لصيغ محفّزة.

2. ادارة عمومية واضحة المهام والهيكلة:

سيتم العمل خلال فترة المخطط التنموي 2026-2030 على تحقيق جملة من الإصلاحات تتمثّل بالخصوص في إعادة هيكلة المصالح العمومية وإرساء إطار عام للتصرف في المشاريع العمومية بالوزارات إضافة إلى اعتماد طار مرجعي لتنظيم المصالح اللامحورية للوزارات تطبيقا للمقتضيات الدستورية وضبط إطار عام يضبط آليات التنسيق لتنفيذ ومتابعة إنجاز البرامج والمشاريع العمومية.

وفي هذا السياق، ستشهد الفترة القادمة الانطلاق في مشروع المراجعة الوظيفية (المرحلة الرابعة) بهدف ترسيخها كأداة لإعادة تنظيم المصالح العمومية من خلال اعداد الوسائل اللازمة لإنجاز عمليات المراجعة الوظيفية (إطار مرجعي/ روزنامة الاعداد/ الوسائل البيداغوجية للتكوين/ دليل مرجعي...) ووضعها على ذمة الهياكل العمومية والاعداد لتعميم البرنامج على كافة الوزارات مع مواصلة العمل على تبسيط اجراءات العمل الداخلي للإدارة بهدف رفع المردودية والفاعلية المؤسساتية للهياكل الوزارية.

كما سيتم العمل على وضع إطار مرجعي موحد وشامل لإحداث الهياكل بالوزارات (مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية/ هيئات/ إدارات عامة)، يضبط الشروط والمعايير القانونية والتنظيمية اللازمة لإحداث الهياكل الإدارية بمختلف أصنافها داخل الوزارات. كما يسعى هذا الإطار المرجعي إلى ترشيد إحداث الهياكل الجديدة من خلال التأكد من مدى الحاجة الفعلية إليها وتحديد أهدافها الوظيفية بدقة.

وبالتوازي سيتم إرساء منصة وطنية لتنظيم الهياكل العمومية بهدف تطوير وإطلاق منصة رقمية وطنية شاملة تُعنى بجمع وتحيين كل المعطيات المتعلقة بالهياكل الإدارية العمومية، من وزارات وإدارات وهيئات ومؤسسات عمومية، مع توضيح تنظيمها الداخلي وتركيبة مصالحها وضبط مهامها وصلاحياتها .وفي إطار تنزيل المقتضيات الدستورية سيتم اعتماد إطار مرجعي لتنظيم الإدارة اللامحورية من خلال إعداد تصور لهيكلة المصالح الإدارية وفقا للتقسيم الترابي الجديد، بما يساهم في ضمان انسجام توزيع مهام وصلاحيات الإدارات العمومية المركزية والجهوية والمحلية.

وفي إطار متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية سيتم اعداد إطار عام يضبط آليات التنسيق لتنفيذ البرامج والمشاريع العمومية ومتابعة الإنجاز والتقييم بالإضافة إلى تشخيص لآليات التنسيق الحالية وتقييم نجاعتها ورصد النقائص مع تدعيم الهياكل وتفعيل منظومات البرمجة والتنفيذ (ترتيب 2.0، أدب 2.0) ومتابعة تقييم المشاريع العمومية (انجاز).

3. تبسيط الخدمات الإدارية وتقريبها من المتعامل مع الإدارة:

في إطار **تحديث وتبسيط الإجراءات الإداريّة** سيتم العمل على تسريع المراجعة الشاملة للإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة لتبلغ النسبة الجملية للتبسيط والحذف موفّى سنة 2026 حوالي 70% ونسبة 100% في موفّى سنة 2027 وتطوير المنصة الوطنية للإجراءات الإدارية التي من المنتظر وضعها على الخط سنة 2026. كما سيتواصل مشروع تبسيط المسارات الإدارية وفق مقاربة "أحداث الحياة" وإنجاز مشروع المقياس الوطني للخدمات الإدارية، إضافة الي إنجاز عديد المشاريع والبرامج من أهمّها:

- تقليص المطالبة بإجراءي التعريف بالإمضاء والنسخ المطابقة للأصل.
- تركيز مشروع "باقة الخدمات الإدارية الاستباقية".
- إعادة تصميم نماذج مطبوعات الخدمات الإدارية.

أمّا فيما **يتعلق تحسين جودة الخدمات الإدارية والتجديد الإداري** فينتظر بالخصوص تركيز خدمات تفاعلية بالفضاءات التي تشهد إقبالا مكثّفا من قبل المواطنين وتعميم علامة 'مرحبا' لجودة الاستقبال على 200 هيكل معتمد في أفق سنة 2030 بالمؤسسات ذات العلاقة المباشرة مع المواطن والمؤسسة بالإضافة الي تحديث المنظومة الرقمية للمواطن الرقيب لتقييم نوعية الخدمات العمومية وتوفير مؤشرات إحصائية حول أداء الهياكل العمومية ودرجة الرضاء الإجمالية حول الخدمات التي تسديها وتعميم العمل بها مركزيا وجهويا. كما ستشهد الفترة القادمة البرامج والمشاريع التالية:

- إرساء الإطار المشترك للتقييم الذاتي _ CAF _ بعدد من الهياكل العمومية.
- تركيز 29دار خدمات رقمية بالبلديات سنة 2026 على أن يتم انطلاقا من سنة 2027 تركيز سنويا 10 دور خدمات رقمية وتحويل 5 دور الخدمات متعددة الشبابيك إلى دور خدمات رقمية ممّا سيمكن من تغطية كافة الولايات وتحسين نسبة التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية من 67% حاليا لتتجاوز 80% في نهاية فترة المخطّط.
- تقييم تجربة" نقاط الإدارة السريعة "بهدف مراجعتها والعمل على تركيز5 نقاط للإدارة السريعة سنويا حسب التصور الجديد.

4. التحوّل الرقمي للإدارة وتعزيز الحكومة ال إلكترونية:

بهدف تحسين جودة الخدمات العمومية على الخط وتعزيز النفاذ إليها واستعمالها والعمل على تكريس مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة عبر توظيف التكنولوجيات الرقمية من أجل توفير خدمات رقمية سهلة الاستعمال ومستجيبة لاحتياجات المواطن ومن خلال جعل البيانات العمومية المفتوحة رافعة لتحسين أداء الهياكل العمومية سيتم تنفيذ البرامج والمشاريع التالية:

- ضبط خطة لتطوير استعمال الخدمات العمومية على الخط.

- تطوير استعمالات البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة وتحسين واجهات برمجة التطبيقات وتفعيل الترابط البيني مع المنظومات المعلوماتية والمنصات ال إلكترونية الوطنية والقطاعية.
- اعطاء الأولوية لرقمنة الخدمات الموجهة للقطاعات الأكثر استخداما (الصحة والنقل والتربية والتعليم والعدل والداخلية والمالية)
- دمج الخدمات الإدارية الرقمية ضمن بوابة حكومية رقمية موحدة،
- إعداد وتنفيذ برنامج وطني للنفاذية الرقمية بهدف تنمية قدرات الاطارات التقنية والإدارية المتدخلة في مسار إسداء ورقمنة الخدمات العمومية على تصميم وتطوير خدمات رقمية تراعي معايير النفاذية وتتلاءم مع الممارسات الفضلى في المجال.
- إعداد دليل وطني للإرشادات الفنية للنفاذية الرقمية والذي سيضبط المبادئ التوجيهية والمعايير والإجراءات الواجب اتباعها لضمان تطوير خدمات إلكترونية مواكبة لمتطلبات النفاذية الرقمية.
- تركيز منظومة تدقيق وإصدار علامة النفاذية الرقمية المساهمة في ضمان احترام وتلاؤم المنصات والخدمات الرقمية مع معايير النفاذ وتعزيز جودة الخدمات العمومية الرقمية.

5. تعزيز دور المؤسسات والمنشآت العمومية وضمان ديمومتها

بغرض تحسين نجاعة المنشآت والمؤسسات العمومية وتيسير اضطلاعها بدورها الاستراتيجي والمحافظة على ديمومتها سيتركز العمل خلال فترة المخطط على المحاور الرئيسية التالية:

هيكلة وتطوير أداء المؤسسات والمنشآت العمومية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية وتدعيم قدراتها الإنتاجية والمالية والمؤسساتية والتركيز على الرقابة على الأداء عوض الرقابة على الإجراءات مع اعتماد معايير موضوعية لقيس الأداء والمتابعة الفنية والمالية في إطار آلية التعاقد. كما ينتظر إعادة هيكلة عدد من المنشآت العمومية الناشطة في قطاعات حساسة والعمل على ضبط الحلول الجذرية للصعوبات الهيكلية المعترضة.

تطوير منظومة الإشراف القطاعي وتحسين أداء مجالس الإدارة من خلال إحكام التنسيق بين الهياكل العمومية المعنية بالتصرف المنشآت والمؤسسات العمومية وتأطير ومتابعة أعمال مجالس الإدارة وتقييم أدائها.

تطوير المنظومة المعلوماتية للمؤسسات والمنشآت العمومية: عبر إرساء نظام معلومات مندمج للربط البيني بين مختلف المؤسسات المنشآت العمومية وهياكل الإشراف والرقابة بالإضافة إلى تطوير المنظومة المعلوماتية للمؤسسات والمنشآت العمومية.

اعتماد إطار مرجعي لإحداث المؤسسات والمنشآت العمومية ويهدف هذا البرنامج إلى ترشيد عدد المؤسسات والمنشآت العمومية من خلال حذف أو دمج المؤسسات والمنشآت العمومية التي تؤدّي مهاما متشابهة أو متكاملة أو التي لم تؤدّ المهام التي أُحدثت من أجلها.

تطوير التصرف في الموارد البشريّة للمؤسّسات والمنشآت العموميّة من خلال مراجعة القانون العام لأعوان المؤسّسات والمنشآت العموميّة بغرض إرساء التصرف الحديث في الاعوان وملاءمة النظام الأساسي العام مع متطلبات الحوكمة وتثمين المجهود الفردي والجماعي وتقييم الأداء والتصرف الرشيد في الموارد البشرية.

6. تكريس مبادئ النزاهة وتطوير المنظومة الرقابية:

سيتواصل العمل خلال فترة المخطط على تنفيذ الاصلاحات والبرامج الخاصّة بمجالات تعزيز الحوكمة والتوقّي من الفساد من خلال تنفيذ المشاريع المتعلّقة بتكريس مبادئ النزاهة وتطوير المنظومة الرقابية وذلك من خلال:

تكريس مبادئ النزاهة والحوكمة بغرض دعم دور خلايا الحوكمة بالوزارات والمنشآت العمومية ونشر ثقافة الحوكمة والنزاهة من خلال البرامج التالية:

- ارساء نظام تقييم النزاهة الشاملة في القطاع العام وفقا لمنهجية علمية ترتكز على التحليل الكمي والنوعي لمجموعة من المعايير.
- الانطلاق في تركيز المرجعية الوطنية للحوكمة بعدد من المؤسسات والمنشآت العمومية (10 منشآت).

- تعميم المقاربة القطاعية لتقييم وإدارة مخاطر الفساد بالقطاعات ذات الأولوية (صحة، نقل، مياه، تربية، شؤون اجتماعية).
- إعداد خطّة العمل الوطنية السادسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2025-2027،
- دعم دور مكاتب العلاقات مع المواطن لتصبح مكاتب علاقات حديثة، رقمية، فعّالة، قريبة من المواطن، تكرس مبادئ الحياد والشفافية والمساواة بما يعزز التنمية المحلية والجهوية ويقرب الخدمات للمتعاملين مع الإدارة حيث ينتظر إنجاز مشروع تطوير الصيغة الثانية من المنظومة ال إلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن "ء-مواطن" (2025-2028) لتطوير آليات المشاركة ال إلكترونية للمواطنين ودعم الشفافية والمساءلة وتعزيز ثقة المواطن في الإدارة.

تطوير المنظومة الرقابية

تنطلق السياسة العمومية لبرنامج **"الرقابة"** للفترة 2026-2030 من ضرورة معالجة الإشكاليات الهيكلية وتكريس مبادئ الحوكمة والشفافية، عبر ثلاثة محاور رئيسية للإصلاح تتفرع عنها عديد البرامج والمشاريع وتشمل بالخصوص:

محور الإصلاح الهيكلي والقانوني لمنظومة رقابة موحدة وفعالة: يرّكز هذا المحور على تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي بغرض ضمان التكامل والفعالية للهياكل الرقابية وذلك من خلال:

- برنامج توحيد المعايير والتنسيق المؤسساتي الذي يهدف إلى استكمال الملاءمة القانونية عبر مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بما يضمن تدعيم الاستقلالية المؤسساتية والوظيفية لهياكل الرقابة، بالإضافة إلى تفعيل التنسيق المؤسساتي بين مختلف الهياكل الرقابية، لضمان تكامل الأدوار وتجنب تداخل المهمات،
- تفعيل نظام آلي ومؤسساتي للمتابعة الحينية لتنفيذ التوصيات الرقابية الصادرة مما يضمن رفع نسبة تفعيلها وتحقيق الأثر المرجو من الرقابة ودعم ومرافقة الهياكل العمومية في إرساء وحدات التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية وتنظيم علاقاتها بهياكل الرقابة برئاسة الحكومة.

محور الرقمنة والتحوّل نحو الرقابة الذكية الذي يهدف إلى تحقيق قفزة نوعية في العمل الرقابي بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة. ويتجسد هذا التحول في إطلاق مشروع نظام الرقابة ال إلكترونية المندمج الذي يرتكز على إرساء المنظومة الرقمية عبر البدء في تنفيذ نظام معلوماتي موحّد ومندمج للرقابة ويتميّز بالربط البيني الآمن والآلي مع منظومات الرئيسية للتصرف في الميزانية والمالية العمومية. كما تسعى هذه المنظومة إلى تطوير أدوات الرقابة الوقائية عبر استغلال تقنيات تحليل البيانات الكبرى والذكاء الاصطناعي لتمكين الرقابة من التنبؤ بالمخاطر وتوليد إشعارات حينية بالإخلالات. ويتضمّن المشروع أيضاً تركيز لوحة قيادة رقمية موحدة للرقابة لدى رئاسة الحكومة لضمان المتابعة الاستراتيجية لمؤشرات الأداء الرقابي ونتائج التوصيات.

محور تطوير المنهجيات والكفاءات لرقابة الاستدامة والتخصص يركز هذا المحور على تطوير جوهر العمل الرقابي ليصبح أكثر استشرافية وتخصصاً وقدرة على تقييم نجاعة الإنفاق ويتضمن:

- برنامج رقابة الاستدامة ونجاعة الانفاق الذي يشمل تعميم الرقابة القائمة على المخاطر كمنهجية رئيسية في جميع المخططات السنّوية للمهمات الرقابية بهدف تدقيق الاستدامة ورقابة نجاعة التصرف في الاستثمار العمومي وتقييم الأثر الاقتصادي للمشاريع الكبرى ودعم منظومة النزاهة عبر إرساء آليات وميثاق أخلاقيات مهنية للمراقبين والمدققين،
- برنامج بناء القدرات المتخصصة الذي يرتكز على التكوين التكنولوجي من خلال برنامج وطني للتكوين الإشهادي في مجالات تدقيق نظم المعلومات وتحليل البيانات وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والصفقات العمومية المعقدة وتدقيق في المخاطر المالية الكبرى.

2.4 المنظومة الامنية

تسعى المنظومة الأمنية في نطاق اختصاصاتها إلى الحفاظ على سلامة المواطنين وحماية مكاسبهم وممتلكاتهم، إلى جانب التوقّي من الجريمة ومختلف التهديدات والمخاطر ومكافحتها في إطار القانون وذلك من خلال دعم جاهزية المؤسسة الأمنية والمساهمة في الحد من الكلفة الباهظة التي تتحملها المجموعة الوطنية جراء الحوادث والكوارث مهما كانت طبيعتها وأسبابها عبر الارتقاء بالسّلامة المرورية ودعم مجهودات الحماية المدنية في مجالات التوقّي والنّجدة والإنقاذ.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

عملت المنظومة الأمنية بمختلف مكوناتها بالتعاون والتنسيق مع الهياكل العسكرية والمدنية على المحافظة على السّيادة الوطنية وعلى دعم الاستقرار وذلك عبر التصدي للأعمال الماسة من أمن واستقرار تونس ومقاومة الظواهر المخالفة للقانون.

1. مقاومة الجريمة وحماية الحدود:

تُمثل مقاومة الجريمة بمختلف أشكالها وتعزيز أمن الحدود إحدى الركائز الأساسية لحماية الأمن الوطني وصون الاستقرار وقد تمّ خلال الفترة 2021-2025 تحقيق جملة من الإنجازات، من ذلك:

- تطوير البنية التحتية بهدف تحسين تغطية المجال الترابي وتدعيم القدرات العملياتية وتعزيز الجاهزية التقنية والدعم اللوجستي.
- تأمين المناطق الحدودية عبر تدعيم البنية والمرافق اللوجستية والتجهيزات.
- مكافحة جرائم البحث والتنقيب عن الكنوز والآثار والاتجار فيها بطريقة غير مشروعة من خلال تفكيك شبكات إجرامية مختصة تنشط في مجال تهريب الآثار واسترجاع قطع أثرية ومخطوطات ذات قيمة تاريخية هامّة.
- إماطة اللثام عن عديد القضايا المعقدة المرتكبة عبر الفضاء السيبرني وتفكيك شبكة إجرامية دولية تنشط في مجال الاتجار بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية عبر شبكة الأنترنات المظلم.
- مكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية وحسن التعاطي الإنساني معها.
- إحباط عدة عمليات لتهريب مواد ممنوعة على غرار المخدرات والبضائع الخاضعة لقاعدة إثبات المصدر.
- مقاومة الصيد العشوائي بالبحر وخاصّة المرتبط بالأصناف البحرية المحجر صيدها.
- إحكام مراقبة وتأمين الوفود السياحية والتظاهرات والأنشطة والفعاليات الموجهة للوفود السياحية.
- المساعدة والنجدة في مختلف الأوقات لاسيما في أوقات الكوارث الطبيعية.

2. تعزيز السلامة المرورية:

يُعدّ تعزيز السلامة المرورية من الأولويات الوطنية الرامية إلى حماية الأرواح والممتلكات والحد من حوادث الطرقات وذلك من خلال:

- تطوير السلامة المرورية من خلال الحملات التوعوية لتعزيز ثقافة القيادة الآمنة لدى المواطنين ومراقبة الطرقات والتدخل في حالات الطوارئ والحوادث المرورية.
- اعتماد النسبة المئوية لمخالفات تجاوز السرعة كمؤشر أساسي لقياس نجاعة أنظمة المراقبة في ضبط السلوكيات المرورية حيث تعد مخالفات تجاوز السرعة من أبرز الأسباب المؤدية إلى الحوادث الخطيرة على الطرقات. وفي هذا السياق، تم اقتناء معدات متطورة لمراقبة حركة المرور، على غرار أجهزة الرادار المحمولة والثابتة وأدوات المعاينة الرقمية وذلك بهدف تدعيم منظومة المراقبة الميدانية والحدّ من المخالفات المرتكبة في مجال السرعة.

3. شرطة الجوار:

تمثل شرطة الجوار نموذج عمل يهدف لبناء علاقة متينة وشفافة بين عون الأمن والمواطن ويضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية. وتم في هذا الإطار بالخصوص:

- تهيئة وتجهيز مراكز نموذجية للحرس الوطني وتدعيمها بمنظومة إعلامية.
- إحداث مجالس تشاركية للأمن في المناطق النموذجية تجمع بين السلطات المحلية وجميع الفاعلين المحليين من مجتمع مدني ومواطنين وتفعيل المخططات المحلية للأمن.
- إنشاء مراكز محاكاة للتكوين بالمدرسة الوطنية للحرس الوطني ببئر بورقبة والمدرسة الوطنية للتكوين المستمر للحرس الوطني بالشبيكة بهدف تدريب الإطارات والأعوان على آليات شرطة الجوار.
- تهيئة فضاء ات جديدة للمواطن لمكتب العلاقات مع المواطن ومكتب الاستقبال والتوجيه بالإدارة العامة للحرس الوطني بالعوينة.

4. الحماية المدنية:

تعمل الحماية المدنية على تقريب النجدة من المواطن وإضفاء مزيد من النجاعة على التدخلات لمجابهة الحوادث والكوارث والحد من آثارها خاصّة في ظل تطور النسيج العمراني والاقتصادي وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري. وتم في هذا الإطار:

- تقليص المدة الزمنية للوصول إلى مكان التدخل من 30 دق سنة 2022 نحو 25 دق سنة 2025.
- تحسن جاهزية وسائل ومعدات التدخل من 90% سنة 2022 إلى 95% سنة 2025.
- تقريب السلامة من المواطن والمؤسسات والوقاية من خطر الحريق والانفجار والفزع داخل البنايات حيث تطورت نسبة تكوين فرق التدخل الأولي بالمؤسسات من 35% سنة 2022 إلى 39% سنة 2025.
- تحسن نسبة استجابة البنايات لشروط وقواعد السلامة والوقاية من 50% سنة 2022 إلى 56% سنة 2025.

II. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية المرتبطة بالمنظومة الأمنية

تشهد المنظومة الأمنية تحولات متسارعة على المستويين الوطني والدولي، تفرض تطوير السياسات الأمنية وتعزيز جاهزية مختلف الهياكل لمواكبة التحديات المستجدة. وتتمثل أبرز هذه التحولات في:

- التحولات الرقمية والتكنولوجية وما توفره من وظائف ومزايا من شأنها التقليص من مدد وآجال التدخل،
- تطور أنماط الجريمة وارتفاع منسوب التهديدات وتنوعها (الجرائم الاقتصادية، التهريب، الجرائم السيبرانية...)،
- تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية التي تديرها شبكات إجرامية ذات بعد دولي،
- تطور النسيج العمراني والاقتصادي وأسطول وسائل النقل البري وامتداد فترات الذروة على كامل اليوم،
- ارتفاع عدد الحوادث والكوارث نتيجة تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري،
- ارتفاع منسوب العنف المسلط على النساء والأطفال.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للمنظومة الأمنية للفترة 2026-2030

1. أولويات السياسة الأمنية:

تتنزل استراتيجية السياسة الأمنية في إطار المسار الإصلاحي للدولة الرامي إلى تطبيق التشريعات الوطنية والاحترام التام لمبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية وتحسين أداء القطاع العمومي قصد توفير مناخ آمن يحفّز على المبادرة ويشجّع على الاستثمار إلى جانب العمل على دعم علاقات التعاون المتميزة والشراكة الاستراتيجية التي تربط تونس بدول الجوار وبعديد دول العالم.

وتهدف السياسة الأمنية إلى تحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية، تتمثل في **الحفاظ على الأمن العام من كل أشكال الجريمة، الحد من الحوادث والكوارث وتأثيراتها وتحسين توظيف الموارد وتطوير الجاهزية.**

2. مضمون السياسة الأمنية للفترة 2026-2030:

سيتواصل العمل خلال الخماسية القادمة على المحافظة على الأمن العام بكل جوانبه من خلال مقاومة كل أشكال الجريمة وخاصّة منها المتعلقة بالإرهاب والتهريب والتجارة بالبشر إلى جانب الارتقاء بالخدمات الإدارية والأمنية المسداة لفائدة المواطن من خلال استكمال رقمنة الإدارة ومواكبة التحولات الرقمية واعتماد أفضل الطرق المستحدثة لبلوغ التميّز ومواجهة التحديات ومواكبة التطورات في المجال الأمني. كما سيتم العمل على مزيد العناية بالعنصر البشري بتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية لأفراد قوات الأمن وعائلاتهم.

أ. الحفاظ على الأمن العام من كل أشكال الجريمة:

سيتواصل العمل خلال فترة المخطط على تعزيز الأمن العام من خلال تطوير القدرات العملياتية واللوجستية والرقمية لمختلف الوحدات الأمنية، بما يمكن من رفع نجاعة التدخل والوقاية من الجريمة والتصدي لمختلف التهديدات الأمنية المستجدة. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على:

- مزيد تحسين التغطية المجالية من خلال إحداث مراكز أمنية جديدة بالإضافة إلى مزيد تعصير التجهيزات لتسهيل العمل الأمني.
- اعتماد منظومات رقمية متطورة لاستغلالها في تحليل المعلومة الجنائية لمكافحة الجرائم السيبرنية وتبييض الأموال.
- مزيد العمل على إرساء علاقة اتصالية إيجابية مع المواطن تعتمد على الثّقة في المؤسسة الأمنية باعتباره عنصرا فاعلا في تطبيق مفهوم الأمن.

ب. الحد من الحوادث والكوارث وتأثيراتها:

سيتم العمل على تطوير منظومة السلامة المرورية والارتقاء بقدرات الحماية المدنية وفق مقاربة وقائية واستباقية، بما يساهم في الحد من الحوادث والكوارث وتقليص آثارها البشرية والمادية.

في مجال السلامة المرورية، سيتم العمل على:

- الارتقاء بالسّلامة المرورية عبر إعداد الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للسلامة المرورية.
- توسيع مجال تدخل صندوق الوقاية من حوادث المرور الذي يتولى تمويل البرامج والحملات التي تهدف إلى الوقاية من حوادث المرور ويشمل ذلك تنظيم الفعاليات والمؤتمرات وحملات التوعية والتدريب وإنتاج المواد الإعلامية مثل المطبوعات والإعلانات التلفزيونية واقتناء وتركيز المعدات المخصصة لدعم جهود الوقاية من الحوادث على غرار معدات المراقبة الميدانية والتكوين.
- تطوير طرق العمل وتعصيرها واستعمال التطبيقات الإعلامية المرتبطة بخزائن السيارات والسوابق.
- توسيع شبكة الرادار الآلي وتعميم تركيز المراقبة بالكاميرا بهدف متابعة حركة الجولان وتيسير التدخل الأمني عند الاقتضاء.

وفي مجال الحماية المدنية، سيتم العمل على الارتقاء بالحماية المدينة وإحداث نقلة نوعية خاصّة من خلال إحداث فرق ومراكز جديدة إلى جانب اعتماد الخطط والأساليب والتجهيزات المتطورة واستغلال التحول الرقمي والتكنولوجيات الحديثة بالنظر لما توفره من وظائف ومزايا من شأنها تقليص آجال التدخل وتطوير التنسيق مع الأطراف المتداخلة لتقريب النجدة من المواطن. وسيتم بالخصوص العمل على بلوغ الأهداف التالية:

- تقريب النجدة وتحقيق نجاعة التدخل عن طريق ضمان سرعة الاستجابة العملياتية وتدعيم جاهزيتها.
- تطوير التكوين من خلال دعم برامج التكوين الأساسي ودعم قدرات أعوان الحماية المدنية.
- تطوير السلامة والوقاية بالمؤسسات عن طريق تطوير القدرات الفنية في دراسة المشاريع وتحقيق سلامة البنايات.

ج. تحسين توظيف الموارد وتطوير الجاهزية:

يكتسي مجال **التكوين وتطوير الجاهزية** أهمّية بالغة بالنسبة للمنظومة الأمنية حيث سيمكن إنجاز مشروع أكاديمية الشرطة للعلوم الأمنية بالنفيضة من تطوير منظومة التكوين لأعوان الأمن الوطني والاستجابة لمتطلبات القطاع من كفاءات قيادية ميدانية. كما سيمكن إنجاز مشروع بناء أكاديمية حرس السواحل من مزيد الارتقاء بالمؤهلات المهنية والمعرفية لأعوان الحرس الوطني استئناسا بالتجارب المتطورة في المجال الأمني. وسيتم أيضا تهيئة مقر المدرسة الوطنية للحماية قصد تطوير منظومة تكوين أعوان الحماية المدنية بما يمكن من الاستجابة لمتطلبات القطاع من كفاءات ميدانية.

وسيتمّ العمل خلال الخماسية القادمة على **الارتقاء بالخدمات الإدارية والأمنية المسداة لفائدة المواطن** من خلال تطوير منصة موحدة للخدمات الإدارية على الخط إلى جانب إطلاق خدمات ذكية جديدة تتعلق بحجز المواعيد على الخط، طلب أو تجديد بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، استخراج شهادة إقامة، بطاقة السوابق العدلية...

أما فيما يتعلق **بالإحاطة الاجتماعية والصحية**، فسيتم العمل على مراجعة الخارطة الصحية الخاصّة بالمنظومة الأمنية بهدف تقريب الخدمة وذلك من خلال العمل على تعميم المستوصفات على كامل ولايات الجمهورية ومواصلة برنامج إنشاء مصحات في كل إقليم ودراسة إمكانية إنشاء مستشفى ثان داخل الجمهورية.

كما ينتظر استكمال الإطار القانوني المنظم للإدارة الجهوية والمحلية وتوضيح الصلاحيات بما يستجيب لمتطلبات دفع التنمية المجالية وتحقيق التناغم بين كل الهياكل المعنية.

3.4 الدور التنموي للدفاع الوطني

تندرج سياسة الدفاع الوطني في إطار رؤية شاملة لتطوير المنظومة العسكرية تأخذ بعين الاعتبار المحاور والتوجهات المضمنة باستراتيجية وزارة الدفاع للفترة 2021-2030.

ويضطلع الجيش الوطني بجملة من المهام تتمثل أساسا في الدّفاع عن الوطن والذود عن حرمته والحفاظ على استقلاله ووحدة ترابه، إلى جانب مقاومة الإرهاب والتهريب والهجرة غير النظامية، كما تتولّى المؤسّسة العسكريّة معاضدة المجهود التنموي للدولة في عديد المجالات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

I. أهم إنجازات الفترة 2021-2025

شهد المحيط الإقليمي والدولي خلال الخماسية 2021-2025 تحولات جذرية على المستوى الجيوستراتيجي ممّا استوجب الاستعداد لمجابهة كل التحديات المحتملة وذلك بالرفع من الجاهزية العملياتية للقوات المسلحة من خلال توفير المعدات والتجهيزات الضرورية لتطوير كفاءة الوحدات وتوفير البنية الأساسية المناسبة لذلك.

إلى جانب المهام ذات الطابع الأمني والعسكري والعملياتي، تسهر وزارة الدفاع الوطني على تطوير المنظومة الصحية والاجتماعية لأعوانها إلى جانب معاضدة المجهود الوطني للتنمية من خلال العديد من المشاريع والبرامج التي تنجزها الوزارة والمؤسسات العمومية تحت إشرافها. وتتمثل أهمّ النتائج بالخصوص في:

1. تطوير المنظومة الصحية والاجتماعية:

تواصلت الجهود الرامية إلى الارتقاء بالمنظومة الصحية والاجتماعية لفائدة منتسبي المؤسسة العسكرية وقد تمّ تسجيل العديد من الإنجازات:

الصحة العسكرية: علاوة على الإسناد الصحي العمليّاتي للجيوش بمناسبة تنفيذ مختلف الأنشطة التدريبية وأثناء العمليات العسكرية والخدمات الصحية الشاملة التي تسديها لمنتسبي المؤسسة العسكرية وعائلاتهم، تساهم هياكل الصحة العسكرية في معاضدة منظومة الصحة العمومية من خلال معاضدة مجهود الهياكل الصحية الراجعة بالنظر لوزارة الصحة عند الطلب وحسب الإمكانيات المتوفّرة وذلك خاصّة أثناء الأزمات والكوارث على غرار جائحة كوفيد 19، بالإضافة إلى توفير خدمات صحيّة للمدنيين غير المنتسبين للوزارة، تونسيين وأجانب في حدود الإمكان.

وفي إطار تحسين جودة الخدمات الصحية بالمستشفى الأصلي للتعليم بتونس، تم الشروع في إنجاز مركب للعيادات الخارجية والطب العملياتي إلى جانب الانطلاق في إنجاز قسم المعالجة بالأشعة.

وبهدف تقريب الخدمة من المواطنين وتخفيف الضغط على المستشفى العسكري الأصلي للتعليم بتونس، يجري العمل على تركيز آلة التصوير بالمفراس وآلة التصوير بالرنين المغناطيسي بالمستشفى العسكري ببنزرت.

كما انطلقت أشغال بناء جناح جديد بالمستشفى العسكري بقابس يحتوي على اختصاصات استشفائية جامعية على غرار طب العيون والتصوير بالأشعة وحفظ الصحّة وحماية المحيط، إلى جانب تركيز آلة التصوير بالمفراس وآلة التصوير بالرنين المغناطيسي وتنفيذ مشروع بناء وحدة لتخزين الأدوية الخصوصية بهدف تقريب خدمات توزيع الأدوية لمرضى السرطان من متساكني ولايات الجنوب.

ونظمت الصحة العسكرية 38 قافلة صحية بالمناطق النائية والحدودية وأمنت قرابة 16000 عيادة مجانية خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى حدود شهر أوت 2025.

المشاريع المتعلقة بالجانب الرياضي: يبلغ عدد الجمعيات الرياضية العسكرية 19 جمعية يتفرع عنها 121 فرعا بكامل تراب الجمهورية بها 6187 منخرطا منهم 2894 مجازا. ولتدعيم البنية التحتية الرياضية، تم إنجاز 03 ملاعب اصطناعية معشبة بالإضافة إلى تجهيز مختلف القاعات الرياضية التابعة لوحدات وزارة الدفاع الوطني.

مشاريع ديوان المساكن العسكرية الذي تولّى بناء 718 مسكنا معدّا للكراء بمختلف الأقاليم وقد بلغت نسبة التغطية السكانية لفائدة العسكريين حوالي 64%.

2. معاضدة المجهود التنموي الوطني:

تساهم المنظومة العسكرية بمعاضدة المجهود التنموي أساسا من خلال المشاريع التي تنجزها وزارة الدفاع الوطني والمؤسسات تحت الاشراف:

ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء:

تمّ بمقتضى الأمر عدد 247 لسنة 2025 المؤرخ في 8 ماي 2025 توسيع نطاق تدخّل ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء جغرافيّا ووظيفيًا ليشمل بصفة تدريجيّة كافّة الفضاء الصّحراوي ومناطق الجنوب التّونسي عموما لإحياء الأراضي وتثمين المقدّرات الكامنة بهذا الفضاء. كما تمّ تعزيز صلاحيّات الديوان ليضطلع بالمساهمة في تحقيق مشاريع تنمويّة.

وفي هذا الشأن تسنّى استكمال مشروع **تنمية رجيم معتوق** والذي تضمّن تمكين كل منتفع من دعم مادي ومرافقة فنية لمدة سبع سنوات منذ تسليمه المقسم الفلاحي مع مواصلة صيانة شبكة الري داخل المقاسم وخارجها واستكمال برنامج دعم المجامع الفلاحية إلى جانب تركيز شبكة صرف مياه النز على كامل المساحة المبرمجة (576 هك).

أما فيما يتعلق بمشروع **تنمية منطقة المحدث**، فقد تم حفر 4 آبار وتركيز شبكة الرّي وتهيئة المقاسم وغراستها بأشجار النخيل وحمايتها من التّصحّر وزحف الرمال. كما تم بناء قرية أولى تضّم وحدات سكنية ومستوصف ومدرسة ومسجد ومركّب سكني وإداري إضافة إلى التجارب الفلاحية بالمحطة النموذجية وربط منطقة المحدث بالتيار الكهربائي (80%) وتهيئة الطريق الرابطة بين الفوّار والمحدث.

مراكز التدريب والتكوين المهني:

تشرف وزارة الدفاع الوطني على 12 مركزا عسكريا للتكوين المهني تؤمن 61 اختصاصا في مختلف المجالات. وبلغ عدد المتخرجين خلال الفترة 2021-2025، 4776 شابا وشابة. وقد تمّ خلال سنة 2025 استكمال إنجاز مركز التكوين المهني للغوص بجرجيس كمؤسسة جديدة من شأنها أن تساهم في إكساب المتكونين المعارف الضرورية للعمل في قطاعات عديدة على غرار المصطبات البترولية والبواخر العملاقة ووسائل النقل البحري.

ديوان الضيعات العسكرية:

يساهم ديوان الضيعات العسكرية في تلبية جزء من حاجيات مصالح التموين بالجيش من المواد الغذائية. وطبقا لاستراتيجية ديوان الضيعات العسكرية للفترة 2024-2030، تمت برمجة عدة مشاريع استثمارية تهدف إلى تطوير أساليب وآليات الإنتاج في قطاعيْ الإنتاج النباتي والحيواني وهو ما سيمكن أساسا من التخفيض في الكلفة السنّوية للاستهلاك من هذه المواد بالإضافة إلى إمكانية ترويج المنتوجات الفلاحية الزائدة عن الحاجة بأسواق الجملة مما يساهم في تعديل السوق.

المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد:

ساهم المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد في العديد من المشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز الحوكمة وتطوير الخدمات الموجهة للمواطنين، نذكر منها:

- إنجاز مشروع استعمال البيانات الجيوفضائية الكبيرة في خدمة المدن الذكية والمستدامة.
- إنجاز مشروع تحديد المناطق الترابية وإنجاز الخارطة الإدارية للجمهورية التونسية.

- مشروع إرساء البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية، (تمّ إنجاز 40% منه).

مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية:

يلعب مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحريّة الوطنيّة دورا محوريّا في تعزيز سلامة الملاحة البحريّة بالمياه التونسيّة لتجنّب الكوارث بالبحر والمساهمة في تطوير الاقتصاد الأزرق والمساعدة الفنيّة في الأنشطة المتعلّقة بالبحث العلمي والاستكشاف بالبحر بالإضافة إلى القيام بدراسات تقنيّة لفائدة المؤسسات العموميّة والخاصّة.

وفي هذا الإطار، تولّى المركز مسح ما يزيد عن 60700 كم^2 وهو ما يمثّل تقريبا 42% من إجمالي مساحة الفضاءات البحريّة الخاضعة للسيادة والولاية التونسيّة إلى جانب تطوير شبكة محطات قيس المدّ والجزر وإنجاز 23 خريطة بحريّة ورقيّة و17 خريطة بحريّة إلكترونية وخريطتين بحريّتين دوليّتين ذات مواصفات دوليّة.

مصلحة المنارات والعلامات البحرية:

في إطار تأمين التّأشير البحري عرض السّواحل التونسيّة والبحيرات وممرّات الدخول إلى الموانئ، تسدي مصلحة المنارات والعلامات البحرية خدمات بمقابل تتعلق ببيع وتركيز علامات بحرية عائمة وثابتة إلى جانب صيانة وإصلاح العلامات البحرية والمنارات التّابعة للدولة التونسيّة وجهر الموانئ العسكريّة والموانئ المدنية بجميع أصنافها حسب الطلب.

وفي هذا الإطار، قامت المصلحة بإنجاز عدد مهم من التدخّلات على العلامات البحرية ومهام تموين ونقل أشخاص ومعدات عبر البحر للمنارات والجزر إلى جانب المحافظة على الطّابع التّاريخي لتسعة عشر منارة.

مركز البحوث العسكرية:

متابعة مركز البحوث العسكرية لجملة من المشاريع ذات الطابع التنموي، نذكر منها:

- شبكات كهربائية مستقلة صغيرة للوحدات السكنية لتلبية الاحتياجات العسكرية.
- التعديل التحديثي للعربات لدمج التنقل الكهربائي في التطبيقات العسكرية.
- النظام الذكي لدعم الصحة العملياتية القائم على التطبيب عن بعد.
- تثمين وإعادة تدوير نفايات البناء.
- استعادة وإعادة استخدام الفاناديوم من النفايات المعالجة في مصانع المجمع الكيميائي التونسي.

المشاريع ذات الطابع الثقافي: المتاحف العسكرية نموذجا:

تلعب المتاحف العسكرية التونسية دورا مهما في توثيق تاريخ الجيش التونسي وحركات المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي. وبهدف تطوير قاعات العرض عن طريق المنظومات السمعية والبصرية المتطورة، تمّ اقتناء معدات متطورة تسمح للزائر بالاطلاع على الصور والاستماع لعملية السرد للوقائع التاريخية بالتزامن مع تجوله داخل المتحف.

إنجازات مختلفة أخرى:

- **المشروع المتعلق بتجربة الاستمطار**: تمّ سنة 2025 تنفيذ التجربة الأولى للاستمطار والتي تعتبر تجربة ناجحة ونتائجها واعدة.
- **مشروع إنجاز محطات طاقة** فولطاضوئية بهدف دفع المشروع الوطني للطاقات البديلة والمتجددة ومواصلته وتوسعته.
- **مشروع حفر الآبار العميقة وتجهيزها** وذلك في إطار مجابهة الشح المائي.
- **مشروع تحلية المياه ومعالجتها** لتعزيز الأمن المائي للبلاد التونسية.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للدفاع الوطني للفترة 2026-2030

تتمحور استراتيجية وزارة الدفاع الوطني في أفق 2030 حول "**بناء جيش وطني على درجة أعلى من الجاهزية والمرونة، تمكنّه من استباق التهديدات وتضمن له النجاعة في استعمال مختلف الموارد لإنجاز المهام المناطة بعهدته قانونا وفق مقاربة تضمن إحاطة أشمل بالعنصر البشري وتسعى إلى مزيد تطوير المؤسسة مع محيطها**".

وتتمثّل الأهداف الاستراتيجية لفترة مخطط التنمية 2026-2030 بالأساس في:

- ضمان النجاعة العملياتية ضدّ مختلف التهديدات التقليدية وغير التقليدية.
- دعم السلطات المدنية بفاعلية عند الطلب ووفق الإطار القانوني، دون التأثير على سير المهام الرئيسية للجيش الوطني.
- توفير المناخ الملائم للموارد البشرية بما يضمن نجاحها في أداء مهامها.
- انفتاح الجيش الوطني على محيطه الوطني والدولي.

وفي هذا السياق ستتمحور التدخلات المرسومة بالخصوص حول:

1. تطوير المنظومة الصحية والاجتماعية لأعوان وزارة الدفاع الوطني:

ينتظر في إطار تطوير المنظومة الصحية والاجتماعية والارتقاء بجودة الخدمات المسداة لأعوان وزارة الدفاع الوطني وعائلاتهم، إنجاز أهمّ المشاريع التالية:

- إنشاء مستشفى عسكري جامعي ببنزرت.
- إحداث مركز الأكسجين المضغوط بالمستشفى العسكري الجامعي بصفاقس.
- تطوير منظومة السكن العسكري والترفيع في نسبة التغطية السكنية من خلال بناء 665 مسكنا.
- إنجاز مركب رياضي عسكري ذو إشعاع وطني ودولي بمنطقة مورانة بفندق الجديد. سيضم مشروع المركب الرياضي مركز تكوين مهني لمهن الرياضة، مسبح أولمبي، قاعة رياضة متعددة الاختصاصات، نزل بطاقة استيعاب 200 فرد، مركز للطب الرياضي، مركز إعداد وتحضير رياضيي النخبة، مركز تأهيل لطب الشيخوخة ومرض طيف التوحد و11 ملعبا رياضيا لمختلف الاختصاصات.

2. معاضدة المجهود التنموي الوطني:

تشمل التدخلات ذات الطابع التنموي خلال فترة المخطط بالخصوص:

- استكمال إنجاز القسط الأخير من **مشروع تنمية رجيم معتوق** والمتمثل في صيانة شبكات الري ودعم مجامع التنمية وصيانة وتسيير محطة الدعم.
- مواصلة تنفيذ مكونات القسط الأول من **مشروع المحدث** والانطلاق في تنفيذ القسط الثاني منه الذي يشمل حفر الآبار ومدّ وتهيئة شبكات الريّ وتهيئة المقاسم الفلاحية وغراستها وحمايتها وبناء مساكن للمنتفعين ودعمها بالمرافق الاجتماعية بما يدعم دورها كمحرك اقتصادي واجتماعي بالجنوب. كما ينتظر إعداد الدراسة التنفيذية للقسط الثالث من المشروع.
- مواصلة صيانة غراسات النخيل والزياتين وتجارب الزراعات الواحية والموسمية إضافة إلى زراعة أصناف استوائية بالمحطة النموذجية.

كما سيتم تعزيز المساهمة في **تنمية وإحياء الجنوب والصحراء** من خلال الانطلاق في إنجاز المشاريع التالية:

- إحداث **قطب واحي بمنطقة برج بورقيبة**: تهيئة 1000 هك من الأراضي السقوية، تجهيزها بشبكة ري، غراستها، حمايتها، توزيعها على المنتفعين وإنشاء بنية تحتية ومرافق اجتماعية.
- **تطوير الصناعات المعملية للمواد المحلية**: تثمين فواضل الواحة والمنتوجات المحلية من صمارة وسعف... وذلك من خلال تركيز وتجهيز وحدات لجمع الفواضل الفلاحية (والمنتجات الفلاحية) وإعادة رسكلتها أو تحويلها.

- **تطوير إنتاج النباتات العطرية والطبية**: تهيئة وتجهيز مساحات لإنتاج النباتات العطرية والطبية.
- **تنمية تجارة المنتجات المحلية**: تنفيذ برنامج دعم وتكوين الشباب والنساء في تثمين وترويج المنتجات المحلية (الرب، معجون التمر، تثمين نواة التمر، ...) وكذلك النباتات الأخرى الموجودة بالواحة مثل الصمارة، سعف النخيل، ...
- **تطوير المسالك السياحية**: فتح وتهيئة بعض المسالك الفلاحية بالمناطق الصحراوية والجبلية.
- **تنمية منطقة الشارب**: استغلال البئر الحارة الجاهزة بمنطقة الشارب من ولاية قبلي لإحداث منطقة سقوية و جيوحرارية.
- **تطوير الطاقات البديلة والمتجددة**: إنجاز محطة للطاقة الشمسية بقدرة 1 ميغاوات بمنطقة الشارب من ولاية قبلي.
- **حماية الحيوانات المهددة بالانقراض**: يتمثل المشروع في تربية طائر الحبارى المهدد بالانقراض والعمل على تكاثره بالمناطق الصحراوية.
- **تحديد مواقع الآبار بالصحراء**: إعداد منظومة رقمية وتركيب إشارات ضوئية بالطاقة الشمسية لتحديد مواقع آبار الماء بولايتي قبلي وتطاوين.
- **تحديد مواقع قطعان الإبل**: تثبيت شرائح إلكترونية على قادة القطعان لتسهيل تتبعها وتحديد موقعها.
- إنتاج **بذور البطاطا**: تهيئة مساحات سقويّة وزراعتها لإنتاج جذور البطاطا.

ومن جهة أخرى، سيعمل مركز البحوث العسكرية على إنجاز بحوث علمية وتطبيقية في مجالات الطاقات المتجددة ومعالجة المياه وتثمين النفايات ولا سيما النفايات الفسفاطية، بما يدعم الابتكار ويواكب التوجهات الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

أمّا في مجال التكوين المهني سيتم إعادة هيكلة منظومة التكوين المهني بالجيش من خلال تطوير نمط التكوين المستمر في المهن بالمؤسسة من خلال الاستئناس بمراجع التكوين المهني المقيّسة بمعايير دولية ومواكبة للتطور التكنولوجي والبيئي والاستجابة لحاجيات وزارة الدفاع الوطني. كما سيتم بعث المركز العسكري للتكوين المهني بسيدي بوزيد الذي سيضم عدة اختصاصات تمكن من خلق فرص التشغيل للفئات الشابة بالمنطقة.

وسيتولّى المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد إنجاز مشروعين ذي طابع وطني استراتيجي يتمثلان في إرساء منظومة وطنية للمتابعة الحينية لأسطول السيارات الإدارية وترشيد استهلاك المحروقات إضافة إلى إرساء المشروع الوطني للخرائط الدقيقة.

وسيعمل ديوان الضيعات العسكرية على بناء إسطبل بطاقة استيعاب 300 عجل وإحداث وحدة إنتاج أعلاف مركزة ووحدة إنتاج البيض ومعصرة زيتون بالإضافة إلى تركيز محطات طاقة شمسية.

وفي مجال البحرية سيتم اقتناء باخرة هيدروغرافية لأعالي البحار مجهّزة بمعدّات هيدروغرافية وأوسيانوغرافيّة متطوّرة ومعدات خصوصية لتمكّن مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية. وستستغل هذه التجهيزات من أجل مواصلة استكشاف قاع البحر بالمياه الخاضعة للسيادة والولاية التونسيّة والتسريع في وتيرة إنجاز الخرائط البحريّة وسحب الخرائط الأجنبيّة، علاوة على تحقيق الشراكة مع مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث الوطنيّة.

كما سيتم اقتناء لفائدة مصلحة المنارات والعلامات البحرية طوّافتين للتأريم وجرّافة لتامين الخدمات التي تسديها مصلحة المنارات والعلامات البحرية إلى جانب المحافظة على الطّابع التّاريخي لتسعة عشر منارة.

هذا وينتظر الشروع في التجربة الثانية للاستمطار الاصطناعي والتي تتطلب اقتناء طائرات وتجهيزات ومعدات. كما سيتواصل إنجاز المشاريع المتعلقة بمحطات الطاقة الفولطاضوئية وبحفر الآبار العميقة، وتجهيزها وبتحلية المياه ومعالجتها.

4.4 السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية

تعمل السياسة الخارجية على الذود عن التوجهات السيادية والتمسك باستقلالية القرار الوطني وبمبدأ الاحترام المتبادل والندية الكاملة في التعامل مع كافة الشركاء الدوليين والدفاع عن المصلحة الوطنية وأمن تونس واستقرارها وذلك من خلال:

- تعزيز المشاورات السياسية الثنائية.
- تكثيف المشاركة النوعية لتونس في المؤسسات الإقليمية والدولية متعددة الأطراف.
- إبلاغ صوت تونس وإبراز مواقفها وتوجهاتها إزاء أهمّ القضايا الإقليمية والدولية عبر التمسك بالثوابت التونسية المناصرة للقضايا العادلة والمساهمة في الدفاع عن العمل متعدد الأطراف وقيمه.
- تنمية العلاقات الدولية لتونس على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وتنويع الشراكات الاستراتيجية على قاعدة النفع المتبادل والندية وأن تظل المصلحة الوطنية هي البوصلة الوحيدة لاتخاذ المواقف والخيارات الاستراتيجية.
- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الاستباقية لدعم مجهود التنمية واستقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية والدفاع على المصالح العليا للوطن في الفضاءات الاقتصادية المشتركة.
- حوكمة التصرف في الهجرة وتأمين إسداء الخدمات الإدارية لفائدة التونسيين بالخارج والإحاطة بهم وحمايتهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

1. التقييم النوعي والكمي:

تم خلال الخماسية الفارطة تحقيق جملة من الإنجازات التي ساهمت في دعم المصالح الوطنية وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدّد الأطراف إلى جانب تكريس مبادئ التضامن الدولي والحوار البنّاء.

1.1 على المستوى التنظيمي والترتيبي:

شهدت المنظومة الدبلوماسية والإدارية جملة من الإصلاحات التنظيمية الرامية إلى تطوير الإطار المؤسساتي، من ذلك:

- مراجعة التنظيم الهيكلي لوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وتكليفها بملف التونسيين بالخارج والهجرة من خلال استصدار الأمر عدد 531 المؤرخ في 20 جويلية 2023.
- إصدار المنشور عدد 886 بتاريخ 15جانفي 2024 الذي يقرّ ضوابط جديدة لمنظومة التقييم، تراعي بالأساس خصوصية المراكز الدبلوماسية بالخارج وطبيعة نشاطها.
- تفعيل دور الأكاديمية الدبلوماسية الدولية بتونس في مجال التكوين وتطوير الكفاءات وتنظيم التظاهرات والمساهمة في الإشعاع الدبلوماسي لتونس حيث تم بالخصوص:
  - ✓ تكوين دفعتين من الدبلوماسيين الجدد (50 دبلوماسي في كلّ دفعة).
  - ✓ تنظيم دورة تكوينية لفائدة الدبلوماسيين الأفارقة المعتمدين بتونس (ديسمبر 2024).
  - ✓ ابرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم للتعاون في مجال التكوين مع مؤسسات وطنية وأجنبية.

2.1 التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف:

تميز النشاط الدبلوماسي خلال الفترة 2021-2025 بـ:

- إطلاق المبادرة الرئاسية لإعلان سنة 2025 سنةً لدعم التعاون متعدد الأطراف، مع إيلاء عناية خاصّة بتعزيز الشراكة والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة.
- الدخول في شراكة معزّزة بين تونس والاتحاد الأوروبي والتوقيع على "مذكّرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين تونس والاتحاد الأوروبي" في جويلية 2023.
- الانخراط التام في منطقة التبادل الحر القارية الافريقية وتعزيز العمل الإفريقي المشترك بما يساهم في تحقيق أهداف الأجندة الإفريقية 2063 وتدعيم المشاورات السياسية الثنائية مع الدول الإفريقية.
- المشاركة في منتدى التعاون العربي الصيني (جوان 2024) ومنتدى التعاون الصيني الإفريقي (سبتمبر 2024) والتوقيع على 8 مذكرات تفاهم مع الصين شملت ميادين الاستثمار والتعاون الاقتصادي والفني إلى جانب برامج تعاون في قطاعات الصناعة والصحة وتحديث البنية التحتية والتعليم العالي والبحث العلمي وغيرها.
- احتضان الدورة الثامنة لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في إفريقيا "تيكاد 8" (أوت 2022) والقمّة الثامنة عشرة للفرنكفونيّة بجربة (نوفمبر2022) والندوات السنّوية لمجلس الأعمال التونسي الإفريقي حول تمويل الاستثمار والتجارة بإفريقيا.

3.1 مساهمة الدبلوماسية الاقتصادية في دفع الصادرات والسياحة والاستثمار الخارجي:

تواصلت الجهود الرامية إلى توظيف الدبلوماسية الاقتصادية وذلك عبر:

- المساهمة في تفعيل الاتفاقية القارية الإفريقية للتبادل الحر وانضمام تونس إلى مبادرة التجارة الموجهة حيث تم تنفيذ أول عملية تصدير من خلال شهادة المنشأ ZLECAF في ماي 2023.
- المساهمة في الاندماج الفاعل لتونس في السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) من خلال المصادقة على الاتفاقية المتعلقة باستضافة اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا بتونس (قرابة 20 اجتماع وورشة عمل).
- دعم مكانة تونس كوجهة لسياحة المؤتمرات الإفريقية حيث تمت استضافة 4 اجتماعات إفريقية بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الافريقي منذ سنة 2024.
- دعم جهود مؤسّسات الدّولة المكلّفة باسترجاع الأموال المنهوبة الموجودة بالخارج.

4.1 العمل القنصلي والإحاطة بالجالية التونسية بالخارج:

تواصل العمل على تطوير الخدمات القنصلية وتعزيز الإحاطة بالتونسيين بالخارج، من خلال:

- فتح قنصليتين جديدتين (مونبلييه بفرنسا وبولونيا بإيطاليا) وثلاث مكاتب قنصلية (كورسيكا وبوردو وليل).
- انعقاد اللجان المشتركة القنصلية مع كل من مصر والجزائر، والسعودية وموريتانيا وليبيا.
- تحسين جودة الخدمات القنصلية ورقمنتها وذلك بالأساس من خلال "القنصلية الرقمية" و"بوابة الخدمات الإدارية بالخارج" فضلا عن الانطلاق في إنجاز مشروع "الجنسية الرقمية".

5.1 حوكمة التصرف في ملف الهجرة:

ارتكزت الجهود على تطوير حوكمة ملف الهجرة وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بما يضمن مقاربة متوازنة تجمع بين مكافحة الهجرة غير النظامية ودعم الهجرة المنظمة وتعزيز حماية المهاجرين والتونسيين بالخارج وقد تّم خلال الخماسية الماضي:

- إحداث فريق العمل التونسي الجزائري الليبي المكلف بالهجرة السريّة وتأمين الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة.
- المساهمة الفعالة ضمن مسارات الحوار الإقليمية لا سيما مساري الرباط والخرطوم المنبثقين عن قمة مالطا حول الهجرة والتأكيد المتواصل على ثوابت الموقف التونسي من مسألة الهجرة.
- تسجيل نتائج ملحوظة على مستوى تفعيل آليات العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين في إطار التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة حيث تم تسهيل عودة أكثر من 16000مهاجرًا إلى بلدانهم الأصلية (2022 - جويلية 2025).
- الإعلان عن مجموعة من المشاريع المشتركة بين تونس والاتحاد الأوروبي بهدف توفير فرص توظيف فعلية في أوروبا لفائدة الكفاءات التونسية، إلى جانب دعم قدراتهم التشغيلية والمهنية.
- إبرام اتفاقيات تعاون في مجال الهجرة المنظمة:
  - ✓ توفير 12.000 بطاقة إقامة غير موسمية (2024-2026) لفائدة العمال التونسيين بإيطاليا.
  - ✓ اتفاق إطاري للإدماج المهني للشبان التونسيين في قطاع البناء والأشغال العامة بإيطاليا.
  - ✓ برنامج انتداب الممرّضات التونسيات وبرنامج انتداب اليد العاملة الماهرة التونسية بألمانيا.
- متابعة تنفيذ اتفاقية التصرف التوافقي للهجرة مع فرنسا والمتعلقة بتخصيص 10.000 تأشيرة عمل سنوية لفائدة التونسيين.
- تنظيم منتديات وورشات عمل حول ملف الهجرة: الدورة الأولى للمنتدى الوطني للكفاءات التونسية بالخارج خلال شهر أوت 2024 وورشة عمل دولية حول "انخراط الجالية في دعم الاستثمار والتنمية المستدامة" بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة خلال شهر ماي 2025.

2. الاستنتاجات:

تواجه الدبلوماسية التونسية، في ظلّ تحولات إقليمية ودولية متسارعة وغير مستقرة، جملة من التحديات والرهانات تتمثل خاصّة في:

- التكيّف مع التحولات في موازين القوى الاقتصادية، خاصّة مع صعود آسيا وتزايد النزعات الحمائية، في وقت تعتمد فيه تونس بشكل كبير على شركاء تقليديين كالاتحاد الأوروبي.
- التحديات المناخية والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر ومقتضيات الاستقلالية الطاقية يفرضان التأقلم على الصادرات التونسية، التي باتت مطالبة بالامتثال لمعايير بيئية صارمة.
- غياب خطة تنسيق محكمة بين الفاعلين الاقتصاديين فيما بينهم وبين المصالح المختصة بالدبلوماسية الاقتصادية وضعف التكوين في مجال الدبلوماسية الاقتصادية ونقص الخبرات في هذا المجال.
- عدم كفاية الانتشار القنصلي والدبلوماسي خاصّة بالبلدان التي تشهد قفزة اقتصادية نوعية وتمثل أسواقا واعدة للمنتوجات التونسية مقارنة بالأسواق التقليدية.
- تنامي عدد أفراد الجالية التونسية بالخارج وتوزع إقامتهم على كامل أنحاء العالم وارتفاع عدد التونسيين المهاجرين غير النظاميين. مما يستوجب رسم خطة عمل جديدة للإحاطة بهم والدفاع على مصالحهم وتحسين الخدمات الإدارية والقنصلية المسداة إلى جانب تعزيز مساهمة الجالية في الاقتصاد الوطني.

II. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية المرتبطة بالسياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية

تشهد البيئة الدولية تحولات متسارعة وعميقة على المستويات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية، بما يفرض على السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية التونسية تعزيز قدرتها على استشراف المتغيرات الدولية والتكيف معها وتنويع الشراكات وحماية المصالح الوطنية واستثمار الفرص التي تتيحها التحولات الجارية في النظام الدولي.

1. التطورات الجيوسياسية:

- يتسم المناخ الإقليمي والدولي بتعدد وعمق التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وبروز قوى وتحالفات عالمية جديدة. وينتظر أن تشهد الساحة الدولية تنافساً متزايداً بين القوى الكبرى، حيث ستواصل الإدارة الأمريكية إعادة رسم استراتيجيتها الدولية للحفاظ على هيمنتها، مع التركيز على احتواء الصعود الصيني وضبط التوازن مع روسيا وإعادة تقييم تحالفاتها الدولية. في حين ستوسع الصين نفوذها الاقتصادي والتكنولوجي عبر مبادرات مثل "الحزام والطريق" والشراكات جنوب-جنوب وستسعى روسيا للحفاظ على نفوذها في فضائها الأوراسي وتعزيز حضورها في إفريقيا.
- سيواصل الاتحاد الأوروبي مواجهة تداعيات الحرب في أوكرانيا والانقسامات حول قضايا جوهرية كالهجرة وتصاعد نفوذ الأحزاب الشعبوية واليمينية المتطرفة، مما قد يؤثر على مكانته كفاعل دولي وعلاقاته مع شركائه الإقليميين.
- ستظل المنطقة العربية ساحة لتجاذبات إقليمية ودولية متعددة بعلاقة مع حدة النزاعات وعدم الاستقرار في عدة دول.
- ويُتوقع أن تتفاقم التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي بعلاقة مع تواجد الجماعات الإرهابية وتزايد موجات الهجرة غير النظامية نحو دول شمال أفريقيا وأوروبا، مما يفرض تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية متزايدة وضغوطات في إدارة تدفق المهاجرين وإرجاعهم إلى دولهم وفي بناء تحالفات جديدة بعلاقة مع ازدياد المخاطر الأمنية وأهمية تحديات التنمية.

2. التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتحولات الرقمية والتكنولوجية:

- نمو اقتصادي عالمي محتشم في ظل تواصل وتوسع رقعة الصراعات والحروب في العالم.
- انعكاسات الانتقال الطاقي على العلاقات الدولية وعلى موازين القوى العالمية بما من شأنه أن يعيد تشكيل خريطة الأمن الاقتصادي والجيوسياسي التي كانت تهيمن عليها الطاقات الأحفورية حيث سيفتح الانتقال الطاقي المجال لظهور قوى جديدة تستثمر في الطاقات المتجددة والتكنولوجيا النظيفة ويحد من هيمنة الدول التقليدية المنتجة للنفط إلى جانب تغير ديناميكيات التعاون والتنافس بين الدول وبروز فرص جديدة للشراكات في مجالات البحث والتطوير وإنتاج ونقل الطاقة المتجددة، بدلًا من الصراعات التقليدية على النفط والغاز.
- تفاقم التأثيرات الكبيرة للتغيرات المناخية وتداعياتها على الأمن الغذائي والمائي بالمناطق المتضرّرة وانعكاساتها على تنامي ظاهرة النزوح والهجرة غير النظامية.
- تزايد الأهمية الجيوستراتيجية للتكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي حيث سيصبح التحكم في تقنيات الذكاء الاصطناعي المحور الأساسي لتحولات جوهرية في مفاهيم القوة والأمن ضمن النظام الدولي.
- بروز تحديات غير تقليدية تتطلب إعادة تعريف لمفاهيم الأمن القومي لتشمل الصحة، البحث العلمي، الذكاء الاصطناعي والصناعات الحربية الحديثة.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية للفترة 2026-2030

تهدف السياسة الخارجية في إطار مخطط التنمية 2026-2030 إلى **الاستجابة الناجعة لخدمة المصالح الوطنية العليا للبلاد وتحقيق انتظارات التونسيين** من خلال التعامل مع المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية ومساندة المسار الإصلاحي لدعم التنمية الشاملة والمتوازنة.

ومن هذا المنطلق، ترتكز السياسة الخارجية للمرحلة القادمة على الأهداف الاستراتيجية التالية:

- توظيف العلاقات الخارجية لتونس لخدمة مصالحها العليا ودعم صورتها، وتعزيز سيادتها وأمنها واستقرارها.
- دعم علاقات التعاون الثنائية ومتعدة الأطراف والاستفادة من المؤسسات والاتفاقيات الدولية للمساهمة في الازدهار الاقتصادي لتونس ودعم مسيرتها التنموية.
- حوكمة الهجرة وتطوير الخدمات القنصلية وتعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج.
- تحديث الإدارة الدبلوماسية وتعزيز قدراتها.

1. مضمون السياسة العمومية للسياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية للفترة 2026-2030:

1.1 توظيف العلاقات الخارجية لتونس لخدمة مصالحها العليا ودعم صورتها وتعزيز سيادتها وأمنها واستقرارها:

تعزيز المشاورات السياسية الثنائية ومتعددة الأطراف ودعم حضور تونس على المستوى الدولي وإشعاع صورتها في الخارج وذلك من خلال:

- تمتين علاقات التعاون وتنويع الشراكات مع مختلف البلدان وكسب التأييد لمواقف تونس ومبادراتها.
- دعم تواجد الكفاءات التونسية في مواقع أخذ القرار بالمناصب الأممية وبالمنظمات الإقليمي.
- سياسة اتصالية حديثة وناجعة ومسؤولة من أجل مزيد دعم صورة تونس والتعريف بمواقفها والدفاع عنها وإبراز مميزاتها فضلا عن إسماع صوتها في الدعوة إلى وضع التعاون الدولي في خدمة حاجيات المجتمع الإنساني وتطويره وإصلاحه.

المساهمة في تطوير وتوسيع مجالات التعاون الأمني والعسكري من خلال توظيف العلاقات الخارجية لضمان بلوغ أعلى مراتب التعاون والتنسيق في المجال الأمني والعسكري سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف وحث الأطراف المتداخلة والتنسيق بينها لتجسيد فحوى مخرجات الاجتماعات وتكريسها ضمن اتفاقيات باتجاه تعزيز التّعاون الأمني والعسكري بين تونس ومحيطها الإقليمي والدّولي وذلك خدمة للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز قدرات تونس المادية والفنية والعملياتية في مجال التوقّي من المخاطر الأمنية المرتبطة بالجرائم العابرة للحدود وظاهرة الإرهاب والإتجار بالبشر والجرائم السيبرنية.

2.1 دعم علاقات التعاون الثنائية ومتعدّدة الأطراف والاستفادة من المؤسسات والاتفاقيات الدولية للمساهمة في الازدهار الاقتصادي لتونس ودعم مسيرتها التنموية

المساهمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنمية الصادرات وتطوير التدفق السياحي وذلك بـ:

- تنشيط اليقظة الاقتصادية ببلدان الاعتماد ومعاضدة جهود الفاعلين الاقتصاديّن في التّرويج للمنتجات التّونسيّة والتّعريف بها وبتحسين استراتيجيّات التّسويق ومساندة الشّركاء الوطنيّين في المشاركة في المفاوضات الدّوليّة وإبرام اتّفاقيات تجاريّة خدمة للمصلحة الوطنيّة.
- تكثيف المجهودات بالتعاون مع الهياكل التونسية قصد مزيد التعريف بالمميزات الثقافية لتونس والمساهمة في إشعاع تونس كقطب ثقافي ووجهة سياحية متميزة.
- الانخراط الفاعل في عملية صنع القرار صلب المنظمات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها تونس للاستفادة من أطر التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الطابع الاقتصادي.

المساهمة في المجهود الوطني للتنمية وتطوير التعاون المالي ودعم تعبئة الموارد المالية الخارجية وتعزيز التعاون القطاعي من خلال:

- تنشيط عمل اللجان المشتركة والقطاعية وتكثيف المشاركات في الاجتماعات المتعلقة بالتعاون الفني وتعزيز الشراكات مع المنظمات والهيئات الأممية لتقديم الدعم الفني ولتمويل المشاريع التنموية المبرمجة.
- تفعيل-التعاون مع التكتلات الإقليمية والدول الصديقة ضمن آليات التمويل المشترك أو المبادرات في مجال الطاقة المستدامة والأمن الغذائي والطاقي.
- تعبئة الدعم الدولي لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط القطاعية للتكيف مع التحديات المناخية والحد من آثارها السلبية.

- تنمية المناطق الحدودية عبر آليات التعاون الثنائي والثلاثي وتطوير التعاون اللامركزي.
- تكثيف التحركات لدعم التصرف البلدي في مجال مجابهة التحديات المناخية والبيئية ومعالجة النفايات واستعمال الطاقات المتجددة وفتح آفاق أرحب للشراكة والتعاون لفائدة المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم.
- تثمين دور الجالية التونسية في الخارج ولا سيما الكفاءات منها كمحرّك للنمو الاقتصادي ومصدر للاستثمار في تونس.

3.1 حوكمة الهجرة وتطوير الخدمات القنصلية وتعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج:

- حوكمة التصرف في ملف الهجرة غير النظامية من خلال:

- بلورة موقف موحد لمختلف الهياكل الوطنية حول الهجرة غير النظامية مع المنظمات الدولية والوطنية وتفعيل الآلية الثلاثية للتنسيق والتشاور بين تونس والجزائر وليبيا لمجابهة الهجرة غير النظامية.
- تأكيد رفض تونس إقامة منصات إنزال على أراضيها للمهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء ومواصلة الجهود للمساهمة في تنفيذ برنامج العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين.
- مزيد تفعيل التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لإرساء مقاربة شاملة وتعاونية لمزيد حوكمة التصرف في الحدود وتكريسها عن طريق إبرام اتفاقيات تعاون وتنفيذ مشاريع مشتركة.

- تحسين نجاعة وجودة الخدمات القنصلية ورقمنتها من خلال:

- مواصلة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية ذات البُعد الرقمي والمتمثلة في تعميم استغلال منظومة القنصليّة الرقميّة وإثراء بوابة الخدمات الإدارية بالخارج واستكمال إنجاز منظومة الجنسية الرقمية بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية.
- توسيع التمثيل القنصلي بالمناطق التي تشهد ارتفاعا في تمركز أفراد الجالية بها وذلك بإحداث مكاتب قنصلية إضافية بها أو إحداث قنصليات جديدة في إطار مراجعة وتوسيع خارطة الانتشار القنصلي.
- تسهيل إسداء الخدمات لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصّة وكبار السنّ والعائلات المعوزة والنساء اللاتي في كفالتهن رضّع من خلال توسيع تغطية التنقلات القنصلية للمناطق مرجع النظر لتقديم الخدمات على عين المكان.

-تعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج والدفاع عن مصالحها من خلال:

- تكثيف التدخلات الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة والإصغاء إلى مشاغلها ومقترحاتها من خلال اعتماد دورية اللقاءات بهم.
- حماية حقوق التونسيين بالخارج ومصالحهم في بلدان الإقامة: التدخل لتسوية التركات وتمكين ورثة التونسيين المتوفين بالخارج من حقوقهم في الإرث، التدخل لفائدة الموقوفين والمساجين ...
- التدخلات الظرفية على إثر تسجيل كوارث طبيعية أو اندلاع أزمات سياسية أو حروب بمختلف مناطق العالم لإجلاء التونسيين أو الإحاطة بهم.

4.1 تحديث الإدارة الدبلوماسية وتعزيز قدراتها

يستدعي تنفيذ السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية اعتماد مبادرات وإصلاحات لدعم العمل الدبلوماسي والقنصلي وفق المحاور الرئيسية التالية:

تدعيم التمثيل بالخارج وتعزيز القدرات من خلال:

- تدعيم التمثيل الدبلوماسي بالخارج خاصّة على مستوى القارتين الأسيوية والإفريقية.
- توسيع الانتشار القنصلي وتدعيمه بفتح مكاتب قنصلية واقتصادية إضافية وقنصليات جديدة.
- تعزيز الإطار البشري للبعثات بالخارج بجيل جديد من الدبلوماسيين.

- تأمين الربط بين مقرات البعثات التونسية بالخارج ومقر الوزارة.
- تشبيك الكفاءات التونسية بالخارج وربطها مع صانعي القرار على المستوى الوطني بما يتيح التواصل معهم.
- تحسين الرصيد العقاري بالخارج من خلال تمليك الدولة التونسية لمقرات بعثاتها بالخارج والحد من تكلفة الأكرية المرتفعة.

تحسين دور الدبلوماسية الاقتصادية من خلال:

- العمل على احداث منصة وطنية تحتوي على بيانات الاتصال بالقطاع الخاص والهياكل الوطنية لدعم الاقتصاد الوطني والمعطيات والاحصائيات المتعلقة بالاستثمار وبالإنتاج والتصدير ووضعها على ذمة البعثات التونسية بالخارج والمهتمين بالوجهة التونسية.
- تطوير وظيفة الذكاء الاقتصادي بهدف المساعدة على أخذ القرارات المستوجبة في ظل تطورات الأسواق العالمية.
- إحداث آليات تنسيق بين الهياكل الوطنية المعنية بغرض الترويج للوجهة التونسية والسلع والخدمات الوطنية المصدرة.
- مزيد الإحاطة بالفاعلين الاقتصاديين للتوجه نحو الأسواق الواعدة مع اعتماد أنماط جديدة للتسويق (أفلام وثائقية، تنظيم حلقات تفكير ونقاش أكاديمية وعلمية، ...).

تثمين دور الأكاديمية الدبلوماسية الدولية في مجال التكوين وتطوير المهارات من خلال:

- تعزيز الإطار الترتيبي والتنظيمي للأكاديمية الدبلوماسية الدولية من خلال إصدار النصوص المنظمة لعملها.
- العمل على ملاءمة الأكاديمية الدبلوماسية الدولية للمعايير الدولية والحصول على المواصفات الدولية للمؤسسات التكوينية وتفعيل دورها البحثي والاستشرافي من خلال مخابر متخصصة في شكل فضاءات للتداول في الشأن الجيوسياسي والاستراتيجي وحلقات البحث والمحاضرات والندوات ذات القيمة العلمية والأكاديمية.
- تنظيم دورات تكوينية بالأكاديمية الدبلوماسية الدولية في مجالات تطوير آليات التعاون الدولي والحوكمة القنصلية.

5.4 السياسة العدلية

يكرّس الدستور التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات حيث أفرد بابًا خاصًا للوظيفة القضائية لما تضطلع به من دور محوري في إرساء دولة القانون وترسيخ مبدأ علوية المؤسسات. وتنصهر السياسة العدلية ضمن رؤية استراتيجية شاملة تهدف إلى **ضمان استقلال القضاء وحياده وتعزيز نزاهته وفعاليته بما يضمن ثقة المتقاضين ويكرّس الأمن القانوني** وتهدف إلى تجسيم المبادئ والتوجهات الدستورية بالارتقاء بجودة مرفق العدالة من خلال تطوير المنظومة القضائية والسجنية وتعزيز أخلاقيات المهنة وحماية حقوق المتقاضين وتحسين النفاذ إلى العدالة إلى جانب دعم آليات الاتصال والتواصل داخل المؤسسات القضائية والسجنية.

I. أهم نتائج الفترة 2021-2025

الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية من خلال اعتماد منظومات معلوماتية حديثة لرقمنة الخدمات العدلية بما فيها تطوير منظومة الأرشفة ال إلكترونية للأحكام ودفاتر عدول الإشهاد واعتماد الية المحاكمة عن بعد حيث تم اجراء 25914 محاكمة عن بعد منذ اعتماد هذه الالية سنة 2022 إلى جانب تركيز منظومة الارشاد القضائي عن بعد وفي إطار المشاريع المتعلقة بالعقوبات البديلة تم اقتناء 200 سوار الكتروني.

تطور عدد القضايا عن بعد

	2023	2024	2025
متابعة القضايا عن بعد	6 582 599	8 495 919	16782879

المصدر: وزارة العدل

تطوير البنية الأساسية للهياكل العدلية من خلال بناء الفروع العقارية بكل من مدنين والكاف ومحاكم النواحي بكل من سوسة 1 وتونس والكاف ونابل وحمام الأنف والمحكمة الابتدائية سوسة 2 وتوسعة محاكم النواحي بكل من عين دراهم وتطاوين والمعهد الأعلى للقضاء والمحكمة الابتدائية بالمهدية إلى جانب بناء سجن بلّي وتهيئة وتوسعة 6 سجون (المسعدين والمنستير وقابس والكاف وجندوبة والمرناقية).

تطوّر مؤشرات السياسة العدليّة:

تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات:

تُبرز المؤشرات الكمية المتعلقة بنجاعة العمل القضائي تطوّرًا ملحوظًا في مستوى الفصل في القضايا بمختلف أطوار التقاضي وهو ما يدل على تطور مردودية المحاكم وتحسن نسق البتّ في النزاعات والتوجه نحو التقليص التدريجي في آجال النظر في القضايا بما يساهم في تعزيز سرعة الفصل وتحسين جودة الخدمات القضائية.

تطور نسبة الفصل في القضايا

المؤشر (%)	2021	2022	2023ا	2024	2025
نسبة الفصل في القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى.	97	102	105	112,3	106
نسبة الفصل في القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى.	91	101	103	110,2	104
نسبة الأحكام التي تم إقرارها في الطور الاستئنافي.	26.79	54,6	67	68	61
الزمن القضائي في قضايا التحقيق (بالشهر).	53.7	24,7	27,8	32,1	26

المصدر: وزارة العدل

تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني:

تبرز المؤشرات المتعلقة بنسق الفصل في القضايا ذات الصبغة التجارية والعقارية تطوّرًا تدريجيًا في مردودية المحاكم فقد سجّلت نسب الفصل في القضايا التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى استقرارًا إيجابيًا كما عرفت القضايا العقارية نسقًا تصاعديًا وهو ما يعكس

الفاعلية في معالجة النزاعات ذات الطابع الاقتصادي والعقاري بما يساهم في تعزيز الأمن القانوني وفي دعم مناخ الأعمال وتكريس الثقة في النجاعة القضائية.

تطور نسق الفصل في القضايا ذات الصبغة التجارية والعقارية

المؤشر (%)	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة الفصل في القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى.	97	97	105	108	106
نسبة الفصل في القضايا المفصولة في المادة العقارية.	91.13	103	106	105	106
نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في الطور الاستئنافي.	-	83,59	87,07	87	87,5

المصدر: وزارة العدل

دعم النفاذ إلى العدالة دون تمييز:

تبرز المؤشرات تطوّرًا تدريجيًا في مستوى الاستجابة لمطالب الفئات المستحقة حيث حافظت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية على مستوى مستقر يعكس انتظام آليات الإسناد في حين سجّلت المحاكمات عن بعد تطوّرا ملحوظا بما يساهم في تقريب الخدمات القضائية وتيسير النفاذ إليها. كما تُظهر المعطيات المتعلقة بالاستجابة لمطالب الحماية لفائدة المرأة المعنّفة تحسنًا متواصلًا بما يعكس دعم آليات الحماية وتعزيز مقومات الإنصاف وضمان الحقوق دون تمييز.

تطور الاستجابة لمطالب الفئات المستحقة

المؤشر (%)	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية.	66.2	71	70,8	67,9	71,5
نسبة تطور المحاكمات عن بعد.	-	-	40	30	41
نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنّفة	-	-	63,1	65,7	75

المصدر: وزارة العدل

تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف الإيداع:

شهدت الفترة المنقضية تحسّنًا تدريجيًا في مستوى الإقامة داخل الوحدات السجنية بفضل تطور المساحة المخصصة لكل مودع بما ساهم في تحسين ظروف الإيواء والحدّ من الاكتظاظ. كما تعكس المعطيات الخاصّة بتوفير فضاءات مهيّأة للأم السجينة المرضعة والحامل توجّهًا نحو مراعاة الخصوصيات الإنسانية والصحية داخل المؤسسات السجنية بما يعزز احترام الحقوق الأساسية وظروف الإيداع اللائقة.

تحسين ظروف الايداع

المؤشر	2021	2022ا	2023	2024ا	2025
المساحة المخصصة لكل مودع (م²)	1.45	1,38	1,43	1,36	1,43
نسبة الفضاءات التي تشمل على فضاء مخصص للام السجينة المرضعة والحامل (%)	-	-	50	50	60

المصدر: وزارة العدل

تطور الملفات الواردة والملفات المفصولة:

تبين المعطيات أن القضايا الواردة تفوق عدديًا القضايا المفصولة وهو ما يعكس الضغط المتواصل على مختلف درجات التقاضي وتحسنا ملحوظا في نسق الفصل في القضايا ومردودية العمل القضائي.

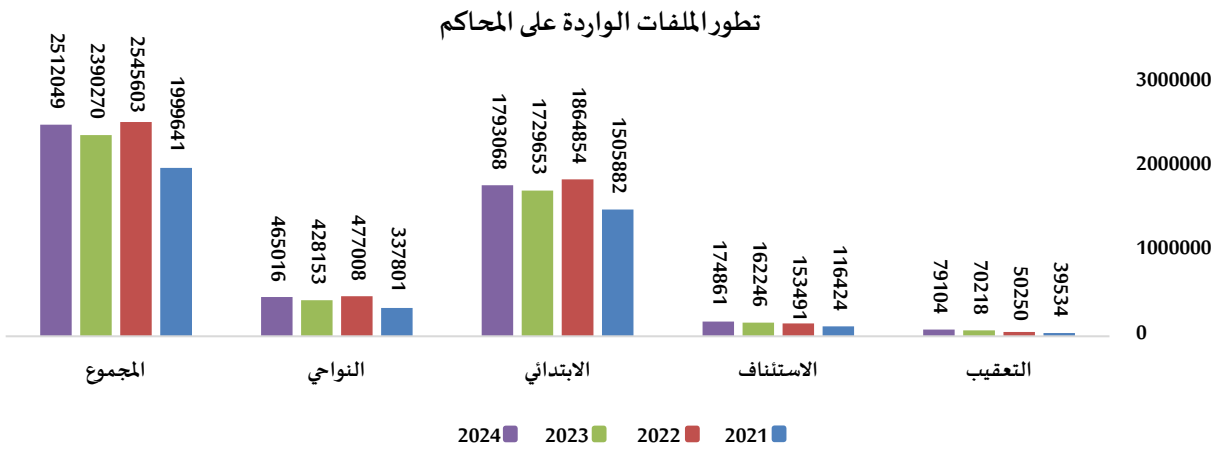

المصدر: وزارة العدل

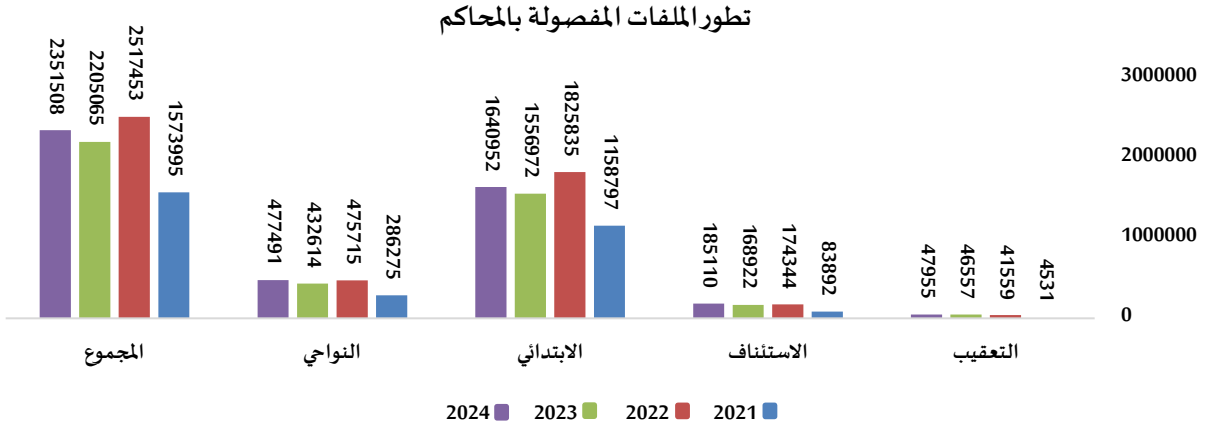

المصدر: وزارة العدل

1. الاستنتاجات:

تتميّز المنظومة العدلية بتعدد المبادرات والتوجّهات الإصلاحية التي تعكس سعيًا نحو التحديث والتطوير من خلال إحداث حساب خاص في الخزينة لدعم تطوير المنظومة القضائية العدلية واعتماد المحاكمات عن بُعد باستعمال التكنولوجيا الحديثة والوسائط الرقمية والانطلاق في تفعيل السوار الإلكتروني إلى جانب الانخراط في برنامج الانتقال الطاقي داخل المؤسسات العمومية بما يعزّز النجاعة والاستدامة. وفي المقابل تواجه المنظومة جملة من الإشكاليات التي تحدّ من فاعليتها أبرزها:

- محدودية الموارد المالية والإمكانيات البشرية وعدم توازن توزيع الكفاءات بين الجهات.
- تضارب في تصنيف مشاريع بناء السجون بين اعتبارها منشآت مدنية خاضعة للأمر عدد 967 أو اعتبارها منشآت خاصّة ذات طابع سري وبالتالي يتم اقصاؤها من تعهد وزارة التجهيز.
- كثرة المتدخلين وضعف آليات التنسيق بين الهياكل المعنية ونقص الكفاءات المختصة في الصياغة القانونية الحديثة وعدم تناسق القوانين في ظل غياب منظومة رقمية تشريعية متطورة ومواكبة للمعايير الدولية.
- ضعف المنظومة الإحصائية وضعف التنسيق بين مختلف مكوّناتها وهياكلها إضافة إلى الحاجة لتقليص الفوارق بين الجهات بسبب نقص البنية التحتية والتغطية الشبكية.

II. السياسة العدلية 2026-2030

في ظل التحولات المتسارعة المرتبطة خاصّة بالتحول الرقمي وما فرضه من رهانات جديدة تحتم تعزيز حماية المعطيات الشخصية وأمن أنظمة المحاكم وتنامي النزاعات من حيث الكمّ والنوع وظهور قضايا مستحدثة إلى جانب ضعف الثقافة القانونية والرقمية وبطء نسق الإصلاح التشريعي وتراجع البعد الاستشرافي للتشريع وضرورة التسريع في التحوّل الرقمي الآمن وبناء القدرات البشرية والفنية بات من الضروري تحويل هذه التحديات إلى فرص إصلاح حقيقية وتعزيز قدرة المنظومة العدلية على الاستجابة لمتطلبات المرحلة المقبلة

ومن هذا المنطلق تتجه التوجهات الاستراتيجية للسياسة العدلية نحو **تكريس عدالة أكثر فاعلية و أيسر نفاذًا وجديرة بثقة المتقاضين** يكون الإنسان في صلب اهتماماتها ومحور تدخلاتها بما يستدعي تحديد أهداف واضحة وأولويات دقيقة تؤطر عمل المنظومة العدلية خلال الخماسية القادمة وذلك وفق الأهداف الاستراتيجية التالية:

تيسير النفاذ إلى العدالة بالعمل على:

- معالجة العوائق القانونية والمادية لاسيما تبسيط الإجراءات في النزاعات المدنية والتجارية والعقارية وتطوير الخارطة القضائية ومراجعة اختصاص المحاكم وتحيين النصوص القانونية في صيغ مجمعة ومحيّنة وإعداد أدلة إجراءات مبسطة ونشرها الكترونيا.
- دعم مجانية اللجوء إلى القضاء لبعض الفئات الخصوصية وتطوير منظومة الإعانة العدلية من خلال مراجعة القانون المنظم للإعانة العدلية وتوسيع قاعدة المنتفعين وترشيد الآجال.
- دعم الوساطة القضائية كإجراء بديل لحل النزاعات بهدف تقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة مما يقلل الضغط على المحاكم ويحفظ العلاقات بين الخصوم.

تعزيز فاعلية المنظومة العدلية من عدالة الفصل إلى عدالة الحلول عبر:

- ترشيد الزمن القضائي وتخفيف العبء على المحاكم بمن خلال مراجعة بعض الجرائم والسندات التنفيذية الخاصّة ومراجعة وترشيد الإجراءات في المادة الجزائية والمادة المدنية والتجارية وتخفيف حجم العمل لدى القضاة بإحداث سلك محرّري الأحكام والقرارات القضائية.
- تحسين جودة الأحكام والخدمات الإدارية وإرساء منظومة إعلامية تعتمد على الذكاء الاصطناعي وإعداد أدلة إجراءات بالمحاكم والمصالح المركزية والجهوية فضلا عن تطوير منظومة تنفيذ الأحكام وتبسيط وتطوير إجراءات التنفيذ ورقمنتها مع العمل على المراجعة الهيكلية للقوانين المنظمة لمرفق العدالة وتأهيل البنية التحتية واللوجستية وصيانتها.

تعزيز الثقة في عدالة جوهرها الإنسان من خلال التوجه نحو:

- **دعم مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية والبيئية والجرائم الماسة بالمجتمع والأسرة والجرائم المستحدثة** وتعزيز الشفافية والنزاهة في المنظومة العدلية ودعم المساءلة من خلال تطوير آليات الرقابة والتفقد وإرساء نظام لتقييم أعمال مساعدي القضاء (خبراء عدليين وعدول...).
- **أنسنة العقاب** وإرساء توازن بين الفاعلية القانونية والبعد الإنساني من خلال ملاءمة الإجراءات الجزائية مع البعد الإنساني بمراجعة شروط وآجال الإجراءات الماسة بالحقوق (الإيقاف التحفظي والبطاقات القضائية ...) وترشيد آجال المحاكمة الجزائية ومراجعة الهياكل المختصة وحذف العقوبات السالبة للحرية في الجنح البسيطة واستبدالها بغرامات مالية وعقوبات إدارية وتقليص العقوبات التي تعيق المبادرة الاقتصادية (قانون الشركات...).

وزارة الاقتصاد والتخطيط
شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور مبنى «B4»، البرج "أ" المركز العمراني الشمالي 1082 تونس، الجمهورية التونسية
الهاتف : (+216) 70 55 66 00
الفاكس : (+216) 71 799 069
البريد الإلكتروني : boc.mdici@tunisia.gov.tn